



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٥٣٤٥

الحركة اللغوية

في

المملكة العربية السعودية

رسالة مقدمة لتبيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها - علم اللغة العام

إعداد

الطالب/ إبراهيم بن علي بن عبد الله المديني

الرقم الجامعي ٠-٨٧١١-٤١٨

إشراف

الأستاذ الدكتور/ مصطفى بن زكي التويج



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

الحركة اللغوية

في

المملكة العربية السعودية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها - علم اللغة العام

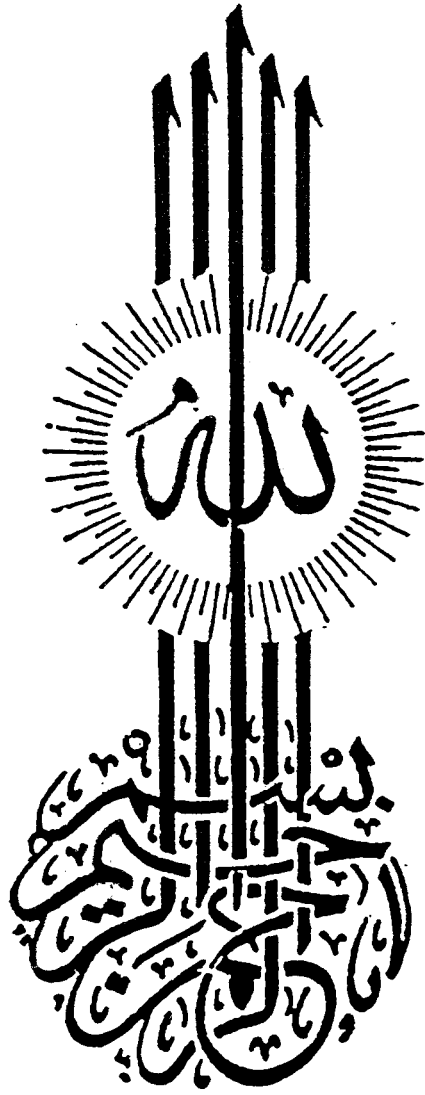
إعداد

الطالب/ إبراهيم بن علي بن عبد الله الديان

الرقم الجامعي ٠-٨٧١١-٤١٨

إشراف

الأستاذ الدكتور/ مصطفى بن زكي التوني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : إبراهيم بن علي بن عبد الله النجاشي الرقم الجامعي : (٤١٨-٨٧١١-٠)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : علم اللغة العام

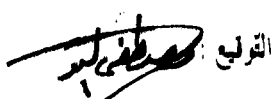


عنوان الأطروحة : (الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :
فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة بتاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٤٢٤ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة


والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. محمد بن يحيى التويجري المناقش الداخلي : د. سليمان بن محمد النجاشي المناقش الخارجي : د. أحمد بن محمد الضبيبي

التوقيع :  :  : 

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. : 

التوقيع : ١١٢٤ ١٤٢٥ هـ

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة ملامح من الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة ما بين ١٣٥١هـ إلى ١٤٢٠هـ، وهي من الفترات التي مرت على العالم العربي حاملة معها اتجاهات فكرية ولغوية متنوّعة، كان لها الأثر الواضح في الدراسات اللغوية . وقد شملت الدراسة الجوانب اللغوية التالية : (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية)، التي أخذت حيزاً واضحاً في الساحة اللغوية في المملكة تحقياً وتأليفاً. واقتصرت على الدراسات المنشورة باللغة العربية في كتاب أو مجلة علمية محكمة .

وتكوّنت الدراسة من خمسة فصول : الأربعة الأوّل منها خصّصت للتأليف، والخامس للتحقيق، وهي :

الفصل الأول : الدراسات الصوتية، واشتمل على أربعة مباحث، هي : الدراسات التراثية، والدراسات الحديثة ومظاهرها، والتأليف التعليمي، وأخيراً الانتقادات الصوتية بجانبها .

الفصل الثاني : الدراسات الصرفية، وجاء في مبحثين، هما : الأول : النتاج التألفي بنوعيه : التراثي بمجالاته المختلفة، والحديث . والآخر : التأليف التعليمي .
الفصل الثالث : أفرد للدراسات النحوية : ومثله ستة مباحث، هي : البحث في تاريخ النحو، والمصطلحات النحوية، والشخصيات النحوية، والنتاج التألفي بنوعيه التراثي بمجالاته المتعددة، والحديث ومناهجه، ثم التأليف التعليمي ومسالكه، وأخيراً الانتقادات النحوية .

الفصل الرابع : خصّص للدراسات المعجمية : ف جاء في ثلاثة مباحث، هي : دراسات في المعجم العربي، والنشاط المعجمي التألفي الخاص بإعداد معاجم المفردات والعبارات ومعاجم المصطلحات، وأخيراً نظرات في المعجم العربي استدرأكاً واقتراحاً .
الفصل الخامس : اعتمى فيه بتوضيح المناهج العلمية المتبعة في تحقيق الكتب الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية.

وخلصت الدراسة إلى أن الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية تتسم بشراء النتائج؛ على الرغم من تأخر بدايتها؛ مقارنة بالدرس اللغوي في بعض الأقطار العربية الأخرى؛ وذلك بفضل عوامل عدة، تضافرت على ذلك .

وأظهرت أن مرحلة نشأتها تمثل الفترة الواقعة بين توحيد المملكة عام ١٣٥١هـ إلى نهاية العقد التاسع من القرن الرابع عشر الهجري، ثم تلتها مرحلة التطور في الفترة التالية لذلك . وأبانت عن تأثير الحركة اللغوية بما يجري في الساحة اللغوية العالمية والعربية؛ فجاءت متعددة الاتجاهات، ومتبعة لبعض المناهج الحديثة في التأليف والتحقيق .

كما أشارت الدراسة إلى أنها تعاني من بعض أوجه القصور؛ بسبب غياب بعض العوامل، كالمجمع اللغوي، وندرة تبني جهات معيّنة لنشر النتائج الجامعي، ومن هنا فقد أوصت الدراسة بالنظر في هذين العاملين الضروريين .

المقدمة

الحمد لله الذي شرف اللغة العربية بالقرآن، وسخر لها أناساً تفانوا في خدمتها على مرّ الأزمان، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، المرسل بلسان عربي مبين، أفصح الناطقين، معجز أهل الفصاحة والبيان.

(١)

أسباب اختيار الموضوع :

إن الأوائل من العرب والمسلمين أدركوا أن من أسس بناء حضارة الأمة ورقّيتها؛ الاعتزاز باللغة العربية، والمحافظة عليها؛ لذلك كان تسرب اللحن على الألسنة إيذاناً ببداية انطلاقة جديدة في تاريخ الدرس اللغوي العربي، عمل فيها على استقصاء اللغة من مواطنها السليمة، لحمايتها وجمعها، ووضع علومها وقواعدها وأصولها، فشهد القرن الثاني نشاطاً لغوياً ملحوظاً، نشأ على إثره ابتكار العلوم العربية بأنواعها.

وكان من حق اللغة وعلمائها الأوائل على المتأخرين مواصلة مسيرتهم في خدمة اللغة العربية، وتبيين آثارهم، ودراسة جهودهم وتقويمها^(١)؛ لهذا فإن الدرس اللغوي ما زال مستمراً في العصر الحديث؛ حيث يشهد حركة لغوية شاملة، وبعثاً للتراث العربي ودراسته، وجهوداً واضحة على مستوى الأفراد والمؤسسات. وقد وجدت تلك الجهود اللغوية في العالم العربي - كمصر والعراق والشام ولبنان وغيرها - عناية الباحثين رصداً ودراسة وتقويماً^(٢).

وفي المملكة العربية السعودية توجد حركة لغوية متعددة الجوانب اللغوية، أسهم فيها المعنيون باللغة العربية على اختلاف اهتماماتهم برصيد وافر من الدراسات والآراء؛ ومع هذا لم أجد دراسة واحدة تعنى بها أو يبعث جوانبها، في حين وجد الدرس اللغوي في العالم

(١) ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها.

(٢) ينظر : الحركة اللغوية في لبنان، وحركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام، والدراسات اللغوية في العراق، واتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي.

العربي تقويماً وتحليلاً؛ ومن هنا بدأت تحتلج في الذهن فكرة الدراسة، فرأيت أن أقوم بسدّ النقص، وأسهم في دراسة بعض جوانب الحركة اللغوية في المملكة وملاحظتها؛ لتكون فاتحة خير لدراسات أخرى تعطي الحركة اللغوية في المملكة بعض ما تستحقه من الاهتمام. وقوى تلك التدايعات واقع الدرس اللغوي في المملكة العربية السعودية، الذي يحتل مكانة بارزة في الحركة العلمية والثقافية في العالم العربي، ويتسم بغناء النتاج اللغوي، وسرعة الازدهار والتطور. وأكد ذلك وجود رأي مضاف يقلل من شأن الدرس اللغوي في المملكة! وذلك عند استفساري عن جدوى هذه الدراسة؛ فكان كل ما سبق دافعاً ونواةً للتفكير الجاد في إعداد هذه الدراسة التي حملت عنوان (الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية)

(٢)

هدف الدراسة :

إن هذه الدراسة تصبو إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١- إبراز ملامح من واقع الدرس اللغوي في المملكة؛ لتكوين خلفيّة عن الفكر اللغويّ للباحثين السعوديين.
- ٢- الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في تطور الحركة اللغوية في المملكة.
- ٣- تقويم جوانب من الدراسات اللغوية في المملكة، وإبراز اتجاهاتها ومناهجها؛ ولفت أنظار الباحثين السعوديين إلى ما يحتاج مزيداً من الدراسة.
- ٤- معرفة التأثير والتأثير في الدرس اللغوي في المملكة، وأثر تعدد مشارب الباحثين في الحركة اللغوية.
- ٥- توضيح مكانتها لدى اللغويين في العالم العربي، ومتابعتهم لنتاج الدرس اللغوي في المملكة.
- ٦- التعرف على اللغويين السعوديين وجهودهم في خدمة اللغة العربية.

خطة الدراسة :

بعد أن نضجت فكرة الدراسة واستوت على سوقها، رأيت أن تحقيق أهدافها يكون بتقسيمها إلى خمسة فصول : أربعة للتأليف والأخير للتحقيق، تسبقها مقدمة، وتقفوها خاتمة وملاحق وفهارس، على الشكل الآتي :

الفصل الأول وعنوانه (**الدراسات الصوتية**) وحوى أربعة مباحث: الأول : بعنوان (**الدراسات الصوتية التراثية**)، وكان في مطلبين : الأول باسم (**الشخصيات الصوتية التراثية والنظرة التأصيلية**)، والثاني بعنوان (**الظواهر الصوتية**)، والمبحث الثاني وعنوانه (**الدراسات الحديثة**) : وجاء في ستة مطالب، هي : (**مخارج الأصوات وصفاتها**)، و(**الجانب الفيزيائي في الدراسات الصوتية**)، و(**الظواهر الصوتية**)، و(**الفونولوجيا التوليدية**)، و(**التقابل الصوتي**)، و(**توظيف التكنولوجيا في تدريس الأصوات**) ، والمبحث الثالث حمل اسم (**التأليف التعليمي**) وقسمته إلى مطلبين، الأول : خاص بعلم التجويد، ومسلكيه (**الحواشي، والمختصرات**)، والثاني اهتم بالاتجاه الجديد المعني بـ (**تعليم الأصوات العربية**) بشكل مستقل ، أما المبحث الرابع فكان بعنوان (**الانتقادات الصوتية**)، عرضت فيه نقد الأصوات العربية من زوايا عدة، وموقف الباحثين السعوديين من ذلك.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان (**الدراسات الصرفية**)، وجاء في مبحثين : الأول : باسم (**النتاج التألفي**) وفيه مطلبان : الأول (**التأليف التراثي**) وشمل (**المجالات التأليفية**)، و(**سمات التأليف التراثي**)، والآخر (**الدراسات الحديثة**) ، وأما المبحث الثاني فاهتم بـ (**التأليف التعليمي**)، واقتصر على المختصرات.

أما **الفصل الثالث** وعنوانه (**الدراسات النحوية**) - وهو أغزر فصول الدراسة- فجاء في ستة مباحث : الأول حمل اسم (**البحث في تاريخ النحو العربي**)، وفيه ثلاثة مطالب : أولها : (**نشأة النحو العربي**)، وثانيها : (**قضية التأثير والتأثير في النحو العربي**)، وثالثها : (**حركة التطور النحوي**) ، وفي المبحث الثاني تحدثت عن (**المصطلحات النحوية**)، وضمّ أربع نزعات عامة وخاصة في دراسة المصطلح النحوي، الأولى : نظرت إليها نظرة شاملة

في فترة محدّدة، ثم تخصصت النزعة الثانية بالمدرسة الكوفية، وتخصصت الثالثة في دراسة المصطلح عند الشخصية التراثية، أما الرابعة فاقتصرت على مصطلح نحوي واحد، والبحث الثالث تحدّث فيه عن (الشخصيات التراثية)، وبرز فيه اتجاهان : أولها من يلقي نظرة على إحدى الشخصيات من جوانب متعددة، والآخر من يقف عند جانب واحد من جوانبها. ثم البحث الرابع وفيه تناولت (النتاج التألفي)، وارتأيت تقسيمه إلى مطلبين : الأول (التأليف التراثي) ووقفت فيه عند ما سمّيته (المجالات التألفية)، ثم (سمات التأليف التراثي)، وكان الثاني بعنوان (الدراسات الحديثة)، والبحث الخامس حوى (التأليف التعليمي) وقفت فيه عند أنواعه التالية : الحواشي، والشروح، والمختصرات، والتطبيقات النحوية، واهتم البحث السادس بـ (الانتقادات النحوية) الموجهة للتراث العربي، وبعض دعاوى التيسير غير المعتدلة، وبينت الموقف منها، ثم أشرت إلى بعض دعوات التيسير المعتدلة التي لا تمس جوهر النحو، وتنحو منحى الاختيار والتجديد في العرض مع الحفاظ على الأصالة.

وبعد ذلك كان الفصل الرابع بعنوان (الدراسات المعجمية)، وحوى ثلاثة مباحث : الأول : (دراسات في المعجم العربي)، والثاني باسم (النشاط المعجمي التألفي)، عرضت فيه إعداد المعاجم وتأليفها وفق قسمين : (معاجم المفردات والعبارات) و(معاجم المصطلحات) بنوعيهما اللغوي وغير اللغوي، وبيّنت بعد ذلك أشكال عناية الحركة اللغوية بالمصطلحات في المملكة العربية السعودية، ثم البحث الثالث (نظرات في المعاجم العربية) ألقى فيه الضوء على الاستدراكات والاقتراحات.

وأخيراً الفصل الخامس المخصص للتحقيق، وكان بعنوان (التحقيق اللغوي ومناهجه) وشمل الكتب المحققة في المجال الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي.

وبعد الفصول الخمسة ختمت الدراسة بخاتمة بيّنت فيها أبرز النتائج العامة التي خرجت بها الدراسة، والتوصيات التي رأتها، ثم ذيلت الدراسة بملاحق تقفوها فهارس متنوعة للآيات القرآنية، والآيات الشعرية، والأعلام، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

(٤)

مشكلات الدراسة :

- ولم تكن لتنتهي هذه الدراسة بفصولها الخمسة دون مشكلات كادت تثني عزمي عن إتمامها، وأسهمت في تأخر إنجازها، ومن أبرزها ما يلي :
- تنوع قضايا الدراسة (صوتية، و صرفية، ونحوية، ومعجمية)، وانفصال فصولها بعضها عن بعض، وكثرة الدراسات، وسعة المادة؛ وبالتالي فكل فصل يحتاج إلى تكوين مستقل؛ مما أخذ مني جهداً ووقتاً.
 - قلة الدراسات السابقة التي تنير لي الطريق في التعرف على الباحثين السعوديين وجهودهم اللغوية.
 - حرصي على تتبع القضايا المطروحة ومناقشتها والدخول في الجزئيات، وعقد الموازنات، والاستطراد في التحليل، وهذا يتطلب دقة النظر في المؤلفات التراثية والحديثة.
 - التعامل مع بعض النظريات الحديثة الغربية، وذلك يحتم الاطلاع على مصادرها الأجنبية، ولكن اللغة وقفت عائقاً أمام ذلك، فاضطرت إلى المراجع العربية، ومناقشة بعض المتخصصين حولها.

(٥)

حدود الدراسة :

- تمثلت حدود الدراسة بالأمر الآتي :
- أ- أن يكون إطارها شاملاً لجهود السعوديين المنشورة باللغة العربية في كتاب أو مجلة علمية محكمة.
 - ب- أن تكون حدودها الزمانية بدءاً من توحيد المملكة عام (١٣٥١هـ) إلى عام (١٤٢٠هـ)؛ لأن ما بينهما يمثل مرحلة الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والنهضة العلمية والثقافية التي شهدتها المملكة؛ مما كان له أكبر الأثر في تطور الحركة اللغوية فيها.
 - ج- أن تشمل حدودها الموضوعية الجوانب اللغوية الآتية : (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية) تحقيقاً وتأليفاً ؛ لأنها أخذت حيزاً واضحاً في الحركة.

(٦)

منهج الدراسة :

سارت الدراسة وفق المنهج الآتي :

١- حرصت الدراسة على الاستقصاء الكامل للتناج اللغوي المعدّ في الجوانب اللغوية الأربعة؛ لإعطاء تصور كامل عنها، مع إمكانية تصنيف أي دراسة أخرى تحت أحد جوانب الدراسة المتعددة.

٢- بنيت الدراسة على المنهج الأفقي حتى لا تكون مجرد عرض عناوين تشبه قوائم الرصد (بيلوغرافية)؛ فتمّ الوقوف عند المؤلفات لعرضها ومناقشتها ، واستعانت الدراسة بالمنهجين الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

٣- وضعت في نهاية كل مبحث النتائج التي توصلت إليها، ثم وضعت في نهاية كل فصل أيضاً نتائجها الخاصة به؛ والذي حدا بي إلى ذلك انفصال فصول الدراسة عن بعضها؛ ولكي يخرج القارئ بنتيجة كاملة عن أحد فصول الدراسة التي يقصد.

٤- عملت على الإكثار من إيراد النصوص من كتب الحركة بعامة؛ حتى لا يكون كلامي مجرد أحكام غير مؤيدة؛ ولتقديم صورة واضحة عن الحركة اللغوية من كلام الباحثين أنفسهم.

٥- تحليل الكتب بحسب طبيعة الكتاب ، وقد يتطلب أحياناً منهجاً مختلفاً عن غيره، فأكتفي بوصف منهجه فقط، أو أُلجأ إلى نقده وتوضيح بعض المآخذ عليه، علمية كانت أو منهجية.

٦- وقفت عند بعض القضايا التراثية، وما دار حولها من مناقشات، وأغنيتُ الدراسة بها؛ حتى أتخلص من مبدأ العرض المبني على نقل الأقوال، وأدليت بدلوي إذا تطلب الأمر ذلك.

٧- عقدت بعض الموازنات بين بعض الأعمال؛ بقصد توضيح الفروق بينها.

٨- ذكرت أسماء الباحثين مجردة من الألقاب العلمية لكثرتها، والاكتفاء بذكر الاسم ولقب العائلة عند وروده لأول مرة، أو في حالة تشابه الألقاب، وما عداها فأكتفي بذكر اللقب.

- ٩- لم أسلك منهجية التعريف بالكتاب في الحاشية عند وروده لأول مرة، وكذلك الكتب التي وردت في متن الدراسة، واكتفيت بما ورد في فهرس المصادر والمراجع.
- ١٠- عدم الترجمة للباحثين السعوديين؛ لوجود مؤلفات تعنى بهم^(١)، وعملي حينئذ لا يعدو أن يكون مجرد نقل.
- ١١- ذيلت الدراسة ببعض الملاحق والفهارس.
- (٧)

طموح الدراسة :

إن هذه الدراسة محاولة متواضعة تاقت فيها نفسي إلى تقديم ملامح من الدرس اللغوي الذي تشهده الحركة اللغوية في المملكة، أو لعلها - على الأقل - تلفت أنظار الباحثين إلى العناية بها، والقيام بدراسات متعدّدة حولها. ودراستي ما هي إلا خطوة من خطوات خدمة الدرس اللغوي في المملكة، لا أدعي فيها العصمة، فما كان فيها من صواب فمن الله، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي.

(٨)

كلمة الشكر :

وبعد أن منّ الله عليّ بإلقاء عصا الترحال أجدني مدينًا برد الفضل لأهله، ولمن لهم أيدي بيضاء على هذه الدراسة، سقوها منذ كانت بذرة، ورعوها حتى كبرت، وأعانوا على قطفها عندما أينعت، فأبدؤهم بالمشرف الأستاذ الدكتور مصطفى بن زكي التوي، الذي أثار لي الطريق، بتلك التوجيهات النيرة السديدة، واللمسات الحانية، فألفيته أبا راعياً حق المسؤولية، مريباً في تعامله، أفدت منه علماً ومنهجاً وخلقاً.

وأُنّي بتوجيه الشكر لجامعة أم القرى، ممثلة في قسم الدراسات العليا في كلية اللغة العربية الذي أتاح لي الفرصة لتكملة مشواري العلمي، ولما وجدته في هذا القسم - رئيساً وأعضاء - من رحابة الصدر، وتقديم يد المساعدة، وتسهيل المهمة.

(١) ينظر : دليل حصر الكفاءات السعودية من حملة الماجستير، وموسوعة الأدباء والكتاب السعوديين خلال ستين عاماً، و معجم الكتاب والمؤلفين في المملكة العربية السعودية ، ودليل أعضاء هيئة التدريس السعودي ونتائجهم العلمي، والأسماء الاستنادية للمؤلفين السعوديين.

وأخيراً

لا أنسى كل من قدّم لي معونة برأي أو توجيه أو خدمة مرجعية، وغير ذلك،
ولا أنخص أحداً، ولو فعلت لطلال بي المقام.

وفي الختام

أتوجه بالشكر والتقدير الكبيرين للمناقشين :

معالي الأستاذ الدكتور/ أحمد بن محمد الضبيب عضو مجلس الشورى

وسعادة الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا العربية

الذين قبلا مناقشة الرسالة، وتكبدا عناء قراءتها وتقويمها؛ فقدما توجيهاتهما - العلمية

والمنهجية - الموفقة، التي تضيء لي الطريق في مشواري العلمي.

ومن حقّ الجميع عليّ أن أدعو لهم بأن يجزيهم الله عني خير الجزاء، وأن يوفقهم في الدنيا

والآخرة؛ صنيع ما قدّموه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين.

الطالب

إبراهيم الديبان

الفصل الأول : الدراسات الصوتية

المبحث الأول : الدراسات التراثية :

المطلب الأول : الشخصيات التراثية والنظرة التأصيلية.

المطلب الثاني : الظواهر الصوتية.

المبحث الثاني : الدراسات الحديثة :

المطلب الأول : مخارج الأصوات وصفاتها.

المطلب الثاني : الجانب الفيزيائي في الأصوات.

المطلب الثالث : ظواهر صوتية.

المطلب الرابع : دراسات في التقابل الصوتي.

المطلب الخامس : دراسات في الفونولوجيا التوليدية.

المطلب السادس : توظيف الدرس الصوتي في التكنولوجيا.

المبحث الثالث : التأليف التعليمي :

المطلب الأول : علم التجويد :

أولاً : المختصرات.

ثانياً : الحواشي.

المطلب الثاني : تعليم الأصوات العربية.

المبحث الرابع : الانتقادات الصوتية.

توطئة :

وجدت اللغة العربية عناية واضحة في دراسة مستوياتها المختلفة، ابتداء بالأصوات؛ ومروراً ببنية الكلمة (الصرف)، والتركيب (النحو)؛ وانتهاء بالدراسة الدلالية (المعجم)، ولقد حمل لواءها في البداية علماء العربية؛ لأنهم في ذلك الوقت يتميزون بالجمع بين العلوم العربية بنظرة تكاملية؛ ولذا ظهر الدرس الصوتي لدى العرب الأوائل - في أول الأمر - ضمن معجم (العين)، ثم من بعده لدى سيبويه في (الكتاب)، وهكذا.

ثم ما لبث الأمر مع مرور الأيام وزيادة الاهتمام بدراسة العربية أن استقلت بعض العلوم العربية بذاتها، لأسباب تطورية، أو نواحٍ تعليمية، وكان للأصوات نصيب من ذلك، حيث اعتنى بها نظرياً وتطبيقياً على أيدي علماء التجويد، فأفردوا لها علماً خاصاً بها باسم (علم التجويد)، وأعدوا المؤلفات المختلفة خدمة لقراءة القرآن الكريم، اعتنوا فيها بالجانب النطقي لعلاقته بصحة قراءته، وتقويم اللسان عند النطق به. وهذا لا يعني أن الاهتمام بالأصوات اقتصر على علماء التجويد، بل واصل النحاة وغيرهم تضمين كتبهم بعض الجوانب الصوتية.

وهكذا استمر الحال في العناية بالأصوات حتى العصر الحديث، بإمكاناته المتقدمة وإنجازاته المتميزة، الذي استطاع أن ينتقل فيه الدرس الصوتي من الملاحظة الذاتية إلى الملاحظة التجريبية داخل المعامل، فلم يقتصر على الجانب النطقي؛ بل درسوا المرحلة الفيزيائية الانتقالية بين المتكلم والمتلقي، والمرحلة الاستقبالية في الأذن، وانتقل بهذا من الصبغة اللغوية الصرفة إلى مخالطة الجوانب العلمية، واشترك علماء التشريح، ومهندسي الاتصالات وغيرهم في الدرس الصوتي الحديث، ولاشك أن تأثر الثقافات فيما بينها - بأي طريق كان - أدى إلى إفادة الدرس الصوتي العربي من تلك النقلة الحديثة وتوظيفه فيها^(١).

والحركة اللغوية في المملكة لم تكن معزولة عن الساحة اللغوية العالمية وما يطرأ عليها، إذ كان لها نصيب وإسهام في هذا المجال المهم - دراسة الأصوات العربية -، لا يمكن الكشف عن وضعه ومدى إسهامه إلا عن طريق الوقوف عند أربعة مباحث، هي :

(١) ينظر : الأصوات اللغوية، ومناهج البحث في اللغة، وعلم اللغة - مقدمة للقارئ العربي، والأصوات العربية، ودراسة الصوت اللغوي، ودراسة السمع والكلام.

الأول : الدراسات التراثية.

الثاني : الدراسات الحديثة.

الثالث : التأليف التعليمي.

الرابع : الانتقادات الصوتية.

المبحث الأول : الدراسات التراثية :

ترك لنا علماء العربية الأوائل تراثاً صوتياً متميزاً في مؤلفاتهم المختلفة، حمل في طياته إسهاماتهم في الدرس الصوتي العربي، فكانت لهم الريادة في ذلك، مما يؤكد أن دراسة أصوات العربية ليست جديدة في مجال الدراسات الصوتية الحديثة " فللعرب والمسلمين جهود ومساهمات جادة صائبة في دراسة الصوامت والصوائت والوقف والسكته اللطيفة والمقاطع والإدغام والتضعيف، وما إلى ذلك " (١).

ولاشك أننا في حاجة ماسة إلى دراسات تضع التراث الصوتي في مكانه اللائق به، بناء على نظرة موضوعية، وتوظيف معاصر، لتجمع بين الأصالة والمعاصرة، والإفادة مما توصل إليه العلم الحديث في علم التحريب.

وفي هذا المبحث سيتم عرض إسهامات الباحثين السعوديين، وفق مطلبين :
الأول : الشخصيات التراثية والنظرة التأصيلية، والثاني : الظواهر الصوتية.

المطلب الأول : الشخصيات التراثية والنظرة التأصيلية :

من الاتجاهات المنهجية الحديثة في الدراسات اللغوية عامة، والصوتية خاصة، البحث في الشخصيات التراثية التي لها إسهام في دراسة الأصوات العربية؛ لتكون منطلقاً للموازنة بينها وبين غيرها من الشخصيات التراثية، أو موازنتها بالدرس الصوتي الحديث؛ مما يفيد في تأصيل القضايا الصوتية، والتأكيد على أسبقية القدامى للمحدثين في هذا المجال.

وهذا الاتجاه نلمسه لدى محمد باكلا في بحثه (ملاحظات عن دراسات سيويه الصوتية) المكتوب باللغة الإنجليزية، وذكر في ملخصه المكتوب باللغة العربية أن الهدف من إعداده

(١) اللسانيات العربية - مقدمة وبليوغرافية، ص ٧٢٥.

" إبراز مساهمة العرب المسلمين الأوائل في الدراسات الصوتية، وبخاصة في كتاب سيبويه " ^(١)، وكفى به هدفاً لتأصيل الأصوات العربية.

ويتضح هذا الاتجاه أكثر لدى باكلا في كتابه (ابن جني عالم الصوتيات - مقدمة للدراسات الصوتية واللسانية لدى العرب المسلمين الأوائل)، وهو مكتوب باللغة الإنجليزية أيضاً، وستتم الإفادة مما جاء في المقدمة والمحتويات المكتوبتين باللغة العربية.

قامت فكرة الكتاب على محاولة إبراز النتاج الصوتي في التراث العربي، ممثلاً في دراسة إسهم ابن جني في الأصوات العربية في كتابه (سر صناعة الإعراب) وكتبه الأخرى، ولذا فإن باكلا سلك منهجاً يخدم فكرته، كان من أبرز سماته الموازنة بين القضايا الصوتية الواردة في كتب ابن جني نفسه من جهة، وموازنتها بما لدى الأوائل والمحدثين من جهة أخرى، ونص على هذا بقوله : " استخلصت المعلومات الصوتية من كتابه هذا [سر الصناعة] وقارنتها بالمعلومات الصوتية في كتبه الأخرى، كما قمت بمقارنة كل هذا بكتب علماء العرب المسلمين الأقدمين والمحدثين، وأيضاً بالدراسات الغربية والشرقية الحديثة، كلما استوجب الأمر ذلك " ^(٢)، ويقول في موضع آخر : " عقدت مقارنات كثيرة بين دراسات ابن جني والدراسات الحديثة " ^(٣)؛ ليصل إلى التأكيد على أسبقية التراثيين للمحدثين في أغلب القضايا الصوتية، وهو بهذا يعرض التراث الصوتي العربي متمثلاً في ابن جني عرضاً معاصراً، موضحاً ريادته.

إن باكلا أجال النظر فيما سبق ابن جني من نتاج صوتي؛ ليحدد أوجه الاتفاق بينهما أو تميزه عن سبقه، إذ وجد أن " دراسته - كدراسة الخليل وسيبويه من قبله - مبنية على أساس من التحليل الرياضي والمنطقي، بل إن ابن جني قد ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه سابقوه؛ ففي دراسته اعتبارات وأبعاد باطنية وضمنية، يظهر أنها غابت عن أفهام معاصريه ومن جاء بعدهم، من ذلك - مثلاً - كون الحرف (أو الفونيم أو الوحدة الصوتية بلغة

(١) ملاحظات عن دراسات سيبويه الصوتية، ص ٢٣.

(٢) ابن جني عالم الصوتيات، ص ص ٣٦، ٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧.

عصرنا) وحدة تتألف من صفات أو ملامح صوتية، بعضها صفات مشتركة مع الحروف الأخرى، وبعضها صفات مميزة، أي تميز الحرف عن الحرف " (١).

ومما توصل إليه باكلا في كتابه، أن طريقة معالجة ابن جني للأصوات العربية تمت من ثلاثة جوانب (٢):

١— دراسة الأصوات من حيث مخارجها ومدارجها.

٢— دراسة الأصوات بحسب نوعياتها (الصوامت والصوائت).

٣— تحليله للأصوات بحسب الملامح الصوتية (الصفات أو الأجناس).

ويؤكد باكلا في أكثر من موضع على سبق ابن جني في بعض القضايا الصوتية للدراسات الحديثة، كفكرة الفونيم أو (الوحدة الصوتية)، والألفون أو (عضو الوحدة الصوتية)، وغيرهما (٣).

وأشار باكلا إلى أن ابن جني هو أول من وضع مصطلح (علم الأصوات والحروف) للأصوات العربية، فيقابل (علم الأصوات) في الصوتيات الحديثة اسم (الفوناتيكنس) أو (الفوناتيكن)، ويقابل (علم الحروف) ما يسمى بـ (الفونولوجيا) أو (الفونيمكس)، بالإضافة إلى بعض المصطلحات الجديدة التي انفرد بها عن سابقه (٤).

وبعد دراسته المستفيضة للتفكير الصوتي عند ابن جني يرى بأن كتابه (سر صناعة الإعراب) " الأول من نوعه في الدراسات الصوتية العربية من حيث تخصصه ومعالجته لدقائق الصوتيات، ومن حيث أسلوبه البارع، ومنهج المطرد، ثم من حيث استقصاؤه الدائم، وتحليله المتدرج، واستنتاجاته الحاذقة " (٥).

ويبدو أن المنهج الذي سلكه باكلا في دراسته متعدد الجوانب؛ يتراوح بين النظري والتطبيقي والتجريبي العملي؛ مما ساعده على تفسير كثير من نظرات ابن جني الصوتية،

(١) ابن جني عالم الصوتيات، ص ٣٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٨، ٣٩.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٩.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٤١، ٤٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٨.

وصرح بهذه المنهجية في قوله : " أفدت كثيراً من دراساتي الصوتية النظرية والتطبيقية والمختبرية في فهم الكثير من عبارات ابن جني ومصطلحاته وفلسفته الصوتية " (١).

هذه الإفادة تجعلني أقول : إنها أول دراسة سعودية أفادت من المنهج التجريبي الحديث. ومن اتخذ الشخصية سلماً للموازنة؛ عليان الحازمي في بحثه (الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه)، ولم تخل دراسته من التأصيل للأصوات العربية، والتأكيد على أسبقية القدامى للمحدثين، بل إن أول فقرة فيها قامت على هذه الفكرة، كما يتضح من قوله : " وإسهام العرب في مجال علم الأصوات يدل على سبق علمي، وقوة في الملاحظة والاستنتاج، فلقد كانت لهم جهود موفقة في تقسيم الأصوات وتصنيفها " (٢).

ومن القضايا التأصيلية لديه؛ نفيه لما أثير حول أصالة فكرة النظام الصوتي (التقليسات) الذي أتبعه الخليل في معجم (العين)، وأنه استقاها من الثقافة الهندية، وأكد على أصالتها وابتكار الخليل لها في قوله : " ونحن لا ننكر استفادة العلماء العرب في ذلك الوقت من روافد الثقافات الفارسية والهندية وحضارة بلاد الرافدين وغيرها من الثقافات، غير أننا نرى أن الخليل من الرواد الأول الذين تنبهوا لأهمية وصف الأصوات، ونظام التفاعلات، الذي انتهجه وسار عليه حين استنبط أوزان الشعر العربي، يوحى برهافة في الحس وتذوق للأصوات، ثم إن مقدمة العين نفسها توحى بأن الخليل لم يصل إلى فكرة ترتيب معجمه حسب مخارج الحروف إلا بعد جهد ومعاناة، مما يؤيد ابتكار الخليل لهذا الترتيب " (٣).

إن فكرة الموازنة بين القدامى والمحدثين شغلت فكر الحازمي في بحثه مما يدل على اعتزازه بالتراث الصوتي العربي، فجاءت الموازنة في عدة جوانب؛ فعلى سبيل المثال : أشاد بالجانب المنهجي الذي اتبعه الخليل في تحليل الأصوات، وأنه يشابه المناهج الحديثة، بقوله : " لقد اختبر الخليل جميع الأصوات ونظر إليها بمنهج اختباري وصفي دقيق، ومنهج الخليل في هذا الشأن يضارع المناهج العلمية الحديثة التي يقوم عليها علم الأصوات " (٤)، كما وصف

(١) ابن جني عالم الصوتيات، ص ٢٧.

(٢) الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، ص ٣٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٤٩.

منهجية سيبويه في معالجته للأصوات في (الكتاب) بأنها تتسم بالدقة وقوة الملاحظة، فقال :
 " ولأول مرة نرى منهجاً علمياً في تقسيم الأصوات ووصفها، ووضع مصطلحات علمية،
 آية في الدقة، مما يدل على قوة الملاحظة، ومنهجية ملتزمة " (١) .

وأما على جانب المصطلحات؛ فقد أكد على أن التي استخدمها الخليل - في الغالب -
 تقابل مصطلحات علم الأصوات عند الغربيين بشكل دقيق (٢).

وكذلك على مستوى وصف بعض مخارج الأصوات؛ أشار الخازمي إلى بعض نقاط
 الالتقاء بين الخليل والمُحدثين، كما في وصفه لصوتي القاف والكاف بأنهما لهويتان، وتحديد
 بأن الكاف أرفع (أقرب) في مخرجها من القاف، وفيه " يتفق مع وصف العلماء المُحدثين؛
 لأن العملية التكوينية لصوت الكاف تتم في أقصى الفم عند الجزء اللين من الحنك بالقرب
 من اللهاة، حيث ينحبس الهواء برهة من الزمن، ما بين أقصى اللسان والجزء القريب من
 اللهاة، ثم يندفع محدثاً الصوت الانفجاري نتيجة انفصال العضوين، وهما أقصى اللسان
 والجزء اللين من سقف الحنك " (٣).

كما أشار الخازمي إلى أن وصف الخليل للياء والواو بأنهما هوائيتان " يطابق ما قاله
 علماء الأصوات المُحدثون، حين وصفوا الواو والياء بأنها أصوات شبيهة بأصوات اللين
 (Semi vowels) لأن الهواء الخارج من الرئتين يمر بالحنجرة وبالحنك الصوتية، دون أن
 يعترض بعائق يعوقه، على عكس ما يلاحظ في الأصوات الساكنة " (٤).

وأما على مستوى صفات الأصوات، وتصنيفها إلى مجهورة ومهموسة عند سيبويه، فيقول
 الخازمي : " هو في هذا التقسيم يوافق علماء الأصوات الأوربيين، حين يقسمون ويصنفون
 الأصوات بأنها إما (voiced) وهو المجهور، أو (voiceless) وهو المهموس " (٥).

ويدلل على عمق دراسة سيبويه الصوتية وسبقه للمحدثين، بإسهابه في تحليل الأصوات،
 وتناوله ما يسمى عندهم بالصوت الجانبي (Lateral) وهو اللام، والأصوات الأنفية وهو

(١) الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، ص ٣٥٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥١.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

ما يسمى بـ (Nasal) وهما النون والميم، والصوت المكرر وهو ما يسمى (Rolled) وهو الرء (١).

وضمن الحازمي بحثه موازنة بين الخليل وسيبويه فقال : " نلاحظ أن سيبويه يصف لنا بدقة عملية مخارج الحروف، فلا يكتفي بالوصف المقتضب مثل الخليل، كقوله لهوية أو شجرية، وإنما يحاول أن يبين لنا الأعضاء التي تشترك في تكوين الصوت... كما أن سيبويه لم يخلط حين وصف الأصوات الشفوية كما فعل الخليل حين ذكر أن الباء والميم والفاء أصوات شفوية، فسيبويه وصف الفاء بأنها شفوية أسنانية " (٢).

إن قضية تأصيل الدرس الصوتي العربي في التراث، والتأكيد على أن قصب السبق كان لصالحه؛ شغلت فكر بعض اللغويين السعوديين، فكانت انطلاقة النظرة التأصيلية لدى بعضهم عن طريق دراسة الشخصيات التراثية وجمع جهودها وآرائها الصوتية، وموازنتها بالدراسات الصوتية في العصر الحديث، كما فعل باكلا والحازمي اللذان سبقت الإشارة إلى دراساتهم، في حين اقتصر بعضهم - مثل سلمان السحيمي - على ذكر إشارات سريعة إليها.

فمن تلك الإشارات أنه أكد على أن حصر المُحدّثين للهواء الصاعد من الرئتين أثناء نطق الأصوات في ست حالات (٣) - وهي : قفل تام للمجرى ثم فتح (الأصوات الانفجارية أو اللحظية أو الوقفية)، تضيق المجرى (الأصوات الاحتكاكية)، قفل المجرى ثم تضيقه (الصوت المركب أو المزجي أو المزدوج)، قفل جزئي (الأصوات الجانبية والأنفية)، قفل متكرر (صوت الرء)، فتح المجرى (أصوات العلة) - يكاد يكون مثل تقسيم سيبويه للأصوات العربية - (الشديدة، الرخوة، المنحرفة، المكررة، المتسعة)، ويلاحظ السحيمي أن سيبويه لم يذكر حالة قفل المجرى ثم تضيقه في حالة نطق الأصوات المزجية أو المركبة.

(١) ينظر : الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، ص ٣٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٦.

(٣) ينظر : إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ١٠٢ - ١٠٦.

ومنها تأكيده على أسبقية العرب القدامى للمحدثين في وصف بعض مخارج الأصوات، وأن ما قال به المحدثون هو نفسه في التراث ومطابق له، أو شبيه به، وهذا التأكيد يتردد كثيراً في تناولاته ومناقشاته^(١).

والذي نريد أن نصل إليه من جرّاء التأكيدات السابقة، هو وجود توافق بين ما جاء في التراث العربي والبحث الحديث الأوربي - في بعض الجوانب الصوتية آفة الذكر وغيرها - مما يدل دلالة واضحة على تأثرهم بالتراث العربي الصوتي، وإطلاعهم عليه وقراءتهم له، بدليل أنهم سبقوا العرب المحدثين إلى إخراج بعض الكتب العربية وتحقيقها، وهذا يدفع للقيام بالمزيد من الدراسات التأصيلية في المجال الصوتي، تُزاوج بين الأصالة والمعاصرة. ولأهمية هذا الجانب التأصيلي؛ قيل في دراسة باكلا عن ابن جني إنها " جهد فائق في دراسة أكاديمية قيّمة، تضع أمجادنا تحت أنظار الغرب المتعالي، حتى تخفف من غلوائه، وترية أن للعرب والمسلمين عقلية خلّاقة، تقف على قدم المساواة مع غيرها - إن لم تفقها أحياناً إذا هي فكرت وقدرت - دراسة تغري طلابنا بالبحث، وعلماءنا بالتحقيق، وبخاصة ويظن الغرب أنه ابن بجدة هذا العلم - وكذلك تلاميذهم يظنون - ومثل هذا الصنيع للأستاذ باكلا يردهم إلى الصواب، ويذكرهم بما انتفع به علماؤهم من تراثنا القديم الحديث " ^(٢).

المطلب الثاني : الجواهر الصوتية :

إن القدماء تناولوا كثيراً من القضايا الصوتية التي لها دور فاعل في إنتاج الأصوات وصحة النطق والأداء، وأعطوها حقها من الدراسة العميقة والشاملة في مصنفات عدة وعلوم شتى. ومما يجدر التنبيه عليه هنا؛ أن العناية الحديثة بالتراث الصوتي لم تقف عند إخراج النصوص وتحقيقها، أو جمع علم معين - كعلم التحويد - واختصاره، بل اتجه بعض الباحثين المحدثين إلى أخذ قضية أو ظاهرة معينة في التراث العربي الصوتي، وجمع أشتاتها ومتفرقاتها؛ ودراستها دراسة وافية تحليلية، مدرّكاً أبعادها وما يتصل بها، ومن ثمّ تقديمها بلباس واحد مكتمل منظم، مع الإفادة من الدراسات الحديثة.

(١) ينظر : إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ص ٢٢٢، ٣١٢، ٣٦٦، ٣٩٦، ٤٥٧.

(٢) تراثنا الحضاري والثقافي بحاجة إلى نظرة وأمانة، ص ص ٣٠، ٣١.

ولاشك أن دراسة الظواهر الصوتية وتعبها يثري المكتبة الصوتية، ويخرج لنا باحثين يستطيعون التعامل مع التراث في محاولة جمع جزئيات متفرقة لقضية معينة، بعد سبر أغوارها في بطون المؤلفات التراثية والحديثة، ومن ثمّ تحليلها ومناقشتها وعرضها بصورة مرتبة.

وكان للحركة اللغوية في المملكة نصيب من هذا الاتجاه، كما في كتاب عبدالهادي الفضلي (اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية)، حيث خصص فصلاً لدراسة الظواهر الصوتية للام^(١)، تناول فيه مخرجها وصفتها، وحالات ترقيقها وتفخيمها وإدغامها، كما جاء في التراث العربي، ومع ذلك فإنه يعرج - أحياناً - على الدراسات الحديثة، فيأخذ بتعريف المُحدّثين للمجهور، فيقول عن صوت اللام: " وهو صوت مجهور voiced لتذبذب الأوتار الصوتية حالة النطق به " ^(٢)، ويشير - أحياناً - إلى المصطلح القديم ومقابله الحديث، فالتوسطة يقابلها ما سماه كمال بشر بأشباه الحركات، والذي قصد به متوسطة بين الأصوات الصامتة والحركات ^(٣).

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين ما أورده الفضلي وبين ما جاء في التراث العربي - مما كان مدعاة للمناقشة البحثية التي تغني دراسة الظاهرة التي بحثها - إلا أن تناوله لها خلا من التحليل والمناقشة، والوقفة المتأنية التي يتطلبها المنهج البحثي الحديث، مكثفياً بالإشارات السريعة، واللجوء إلى الاختصار والاقْتباس، إذ كان عليه أن يبين موقفه من مصطلح كمال بشر السابق الذي جانبه الصواب، خاصة أن المُحدّثين من علماء الأصوات - كما يقول إبراهيم أنيس - " قد برهنوا بتجارهم على أن هذه الأصوات الأربعة تكون مجموعةً خاصةً، لا هي بالشديدة ولا الرخوة " ^(٤).

كما قدّم سليمان العايد دراسة طريفة، بحثت عيباً من عيوب النطق هي (اللثغ بالراء)؛ مما يدل على عناية القدماء بهذه الظاهرة - وإن جاءت متفرقة في كتبهم -، كما وجدت اهتمام المُحدّثين، فدرسها الأطباء، وعلماء النفس، وهي تندرج عندهم ضمن ما يسمى

(١) ينظر: اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ١٣ - ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) ينظر: الأصوات العربية، ص ١٣١، ١٣٢.

(٤) الأصوات اللغوية، ص ٢٤.

بعلم اللغة النفسي (الاضطرابات اللغوية - اضطرابات الكلام - العيوب اللغوية واضطرابات النطق)^(١).

استطاع العايد في دراسته أن يطوف بالقارئ، ويعطيه صورة مكتملة عن هذه الظاهرة، ابتداءً من التوثيق التاريخي لوجودها، وانتهاءً بوضع ضوابط وقائية وعلاجية لها ولغيرها من عيوب النطق، مروراً بالحروف التي يدخلها اللثغ، ووقوفاً عند اللثغ بالراء وأضربه، وما ليس منه، وأسبابه، وعلاجه، ويبدو أنه قصر بحثه على تناول اللثغ بالراء لكثرة الوقوع فيه، وهذا مما يُحسُّ به في واقع الحياة اليومية، خاصة لدى الأطفال.

وتكمن أهمية بحثه في أنه أصل لهذه القضية، فأكد بأنه لا يعدّ أي تحويل يحصل لأي صوت - للراء أو لغيره - إلى صوت آخر من قبيل اللثغ، بل يكون مردهً إلى الإبدال الصرفي، أو السماع عن لغة من لغات العرب، وقد صرح بذلك في أكثر من موضع في دراسته^(٢)، كقوله عند حديثه عن إبدال الهمزة عيناً لدى الألتغ: " ولا يعدّ من هذا القبيل ما نقل عن العرب، مما فيه تعاقب الهمزة والعين ... وهذه هي العننة ... وهنا لابد أن نفرق بين إبدال مرجعه عيب النطق، وإبدال هو لغة من لغات العرب " ^(٣).

ومما يدل على اهتمامه بهذه القضية أفرادها بعنوان مستقل (ليس من لثغ الراء)، ابتداءً بقوله: " ليس لنا أن نعدّ من اللثغ ما وقع فيه إبدال لغوي، أو تعاقب بين الحروف مرجعه السماع ولا قياس فيه " ^(٤)، ولذا وفق عندما وضع تعريفاً جامعاً للثغ هو: " تحويل حرف إلى غيره لغير سبب لغوي أو صرفي، مع العجز عن إبانة الحرف الأصلي، لغير سبب من العجمة " ^(٥).

ومما توصل إليه أن حروف اللثغ ليست مقصورة على الستة التالية: الهمزة، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، فأضاف إليها الشين والضاد^(٦)، بل إنه استدرك على

(١) ينظر: علم اللغة النفسي، ص ٢٧٩.

(٢) ينظر: اللثغ بالراء، ص ٧٧ - ٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٥، ٧٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٠.

الجاحظ الذي قصر اللثغ في الراء على تحويلها إلى الغين والذال والياء، ولم يشر إلى تحويل الراء إلى لام، أو إلى همزة أو زاي أو عين، يقول في ذلك: "وفات الجاحظ أن يذكر تحول الراء - في لسان الألتغ - إلى لام ... وفاته أيضاً أن يذكر تحول الراء إلى همزة ... وفات الجاحظ ... تحول الراء إلى زاي ... وفاته أيضاً تحول الراء إلى عين مهملة..."^(١).

وبعد؛ فيلاحظ قلة نصيب دراسة الظواهر الصوتية في الحركة اللغوية في المملكة؛ لأنها لم تأخذ حقها الكافي في الدراسة الجامعية، وإنما تدرس - في الغالب - ضمن فقه اللغة، كما أن لفصل علم التجويد من الدراسة في تخصص اللغة العربية أثراً في ذلك.

وفي ختام هذا البحث المتعلق بالدرس الصوتي التراثي في المملكة نؤكد على ما يلي :

- ١- أن نتاجه لم يشمل جوانب تراثية كثيرة، كما يلاحظ في الدراسات النحوية.
- ٢- أن قلة النتاج لا تؤثر على القيمة الكيفية لبعض الدراسات.
- ٣- أنه ليس بمنأى عما يحدث في الساحة اللغوية العالمية.
- ٤- أنه لم يحل من بعض الدراسات التي وجدت تقويماً في العالم العربي، بل دعي إلى تبني بعض أفكارها.

المبحث الثاني : الدراسات الحديثة :

وجدت الدراسات الصوتية في العالم العربي اهتمام اللغويين المُحدّثين؛ بسبب الاحتكاك بالثقافة الأوربية، وانبهار بعض أعضاء البعثات العربية بتجارها الصوتية، مما جعلهم يفكرون في الإفادة منها في خدمة أصوات اللغة العربية^(١)، فتوالى الاهتمام بدراستها والتأليف فيها، بشكل ملحوظ، وغلب عليها طابع التأثير بالدراسات الغربية؛ مما نتج عنه وجود دراسات حملت في طياتها أوجه الاختلاف بين الدرس التراثي والدرس الحديث في مخارج الأصوات وصفاتها، وأخرى جعلت الاكتشافات الحديثة بوابة لتأصيل القضايا التراثية وصحة نظرتهم، وأخرى حاولت توظيف القضايا التراثية توظيفاً حديثاً وفق بعض النظريات الحديثة، وتفسيرها في ضوء ذلك.

وقد تأثرت الحركة اللغوية في المملكة كذلك بما وصل إليه العلم الغربي في مجال الأصوات على أيدي بعض مبتعثيها، أو بمن تأثر منهم ببعض العرب المعاصرين ونتاجهم الصوتي المتأثر بالفكر الغربي.

ولكن الملاحظ في الحركة اللغوية في المملكة أن الإسهام في هذا المجال في الفترة المحددة للدراسة (١٣٥١-١٤٢٠هـ)، لم يظهر في كتب مستقلة، بل وردت في بعض المؤلفات الصرفية والتربوية، أو في بحث لقضية معينة. وتوضيح هذا الأمر سيتم وفق المطالب الستة التالية :

المطلب الأول : مخارج الأصوات وصفاتها.

المطلب الثاني : الجانب الفيزيائي في الأصوات.

المطلب الثالث : ظواهر صوتية.

المطلب الرابع : دراسات في التقابل الصوتي.

المطلب الخامس : دراسات في الفونولوجيا التوليدية.

المطلب السادس : توظيف الدرس الصوتي في التكنولوجيا.

(١) ينظر : الأصوات اللغوية، ص ٥.

المطلب الأول : مخارج الأصوات وصفاتها :

عني علماء العرب القدامى أكثر ما عنوا في بحثهم الصوتي بالجانب النطقي، فحدّدوا مخارج الأصوات وصفاتها، واعتمدوا في دراساتهم الصوتية على الملاحظة التجريبية الذاتية، وقدّموا للمكتبة اللغوية دراسات صوتية عميقة. وأما في العصر الحديث فبدأ البحث الصوتي يأخذ منحى جديداً، فلم يكتف بالملاحظة الذاتية، وإنما دخل المجال التجريبي، فظهر على إثر ذلك منهج جديد أطلق عليه (علم الأصوات التجريبي).

ومن الطبيعي أن يحدث تفاوت واختلاف في تحديد بعض مخارج الأصوات وصفاتها؛ لأسباب منها : الابتعاد عن عصر الفصاحة، ووجود عامل الاحتكاك، بالإضافة إلى الاختلاف بين الأوائل والمُحدّثين في تحديد دلالات بعض المصطلحات الصوتية.

ومع وجود هذه الأسباب؛ فإن من المُحدّثين من وصف القدماء بالخطأ في بعض جوانب دراساتهم الصوتية، متناسين بعض الأسس التي قامت عليها؛ وكانت مدعاة لوجود فروق واختلافات بين الفريقين التراثيين والمُحدّثين؛ نظراً لانعدام المقياس الواحد بين عصرين متباينين : عصر الفصاحة النطقية، وعصر غابت فيه المثالية النطقية، مما يستدعي عدم التعجل في إطلاق الأحكام، وإن استخدمت أحدث الأجهزة العملية للأصوات؛ لوجود فروق صوتية في النطق بين المناطق في عصرنا هذا؛ فكيف بمن بيننا وبينهم قرون طويلة؟! وقد تنبه بعض المُحدّثين إلى هذه المسألة، فأشاروا في مؤلفاتهم إلى أن بعض الأصوات تتسم بسمات متغيرة بين منطقة وأخرى، إحداها تمثل نطقاً معاصراً، وأخرى تمثل النطق التراثي^(١)، كان من المفترض أن تكون هي موطن التحاكم؛ لأنها تمثل امتداد عصر الفصاحة.

وقد ظهر تأثر الدرس الصوتي في المملكة بالوصف الحديث للمخارج وتحديد الصفات، كما جاء ماثوفاً في بعض المؤلفات التعليمية وغيرها، على ما سيأتي بيانه فيما يأتي :

(١) ينظر : التطور النحوي، ص ١٦ - ١٩.

أولاً : مخارج الأصوات :

بالنظر إلى إسهام الباحثين السعوديين في هذا المجال؛ نجد بينهم تفاوتاً يسيراً في عدد

المخارج على النحو التالي : المخارج عند باكلا عشرة، هي^(١):

- ١- حنجري : /ء /هـ / . ٢- حلقي: /ع /ح / . ٣- لهوي : /غ /خ /ق / .
 - ٤- طبقي : /ك / . ٥- غاري : /ج /ش /ي / . ٦- لثوي : /ص /س /ز /ر /ل /
 - ن / . ٧- لثوي أو أسناني : /ض /ط /د /ت / . ٨- أسناني أو بين أسناني : /ظ /ذ /
 - ث / . ٩- شفهي أو أسناني شفهي : /ف / . ١٠- شفهي أو شفتاني : /ب /م /و / .
- وعند إبراهيم الشمسان عشرة مخارج أيضاً، هي^(٢): ١- الشفتان : /ب /م /
- (شفوي). ٢ - الشفة السفلى والأسنان : /ف / (أسناني شفوي). ٣- الأسنان
- وطرف اللسان : /ث /ذ /ظ / (أسنانية). ٤- طرف اللسان ومقدمته مع اللثة : /ت
- /ط /د /ض / (أسنانية لثوية). ٥- مقدمة اللسان واللثة : /ل /ن /ر /ز /س /
- ص / (لثوية). ٦- وسط اللسان والغار : /ج /ش /ي / (غارية). ٧- مؤخره
- اللسان والطبق : /غ /خ /ك /و / (طبقية). ٨- مؤخره اللسان واللهاة : /ق /
- (لهوي). ٩- أصل اللسان وجدار الحلق : /ع /ح / (حلقي). ١٠- الحنجرة : /
- هـ /ء / (حنجري).

- أما عند سعد الغريبي فأحد عشر مخرجاً، هي^(٣): ١- الأصوات الحنجرية: /ء /هـ / .
- ٢- الأصوات الجذرية الحلقية : /ع /ح / . ٣- الأصوات القصية اللهوية : /ق / .
- ٤- الأصوات القصية الطبقية : /و /خ /غ /ك / . ٥- الأصوات الوسطية الغارية :
- /ي / . ٦- الأصوات الطرفية - الغارية أو الشجرية : /ج /ش / . ٧- الأصوات
- الذلقية اللثوية الأسنانية : /ت /د /ط /ض /ل /ن / . ٨- الأصوات الذلقية - اللثوية:
- /ز /س /ص /ر / . ٩- الأصوات بين الأسنانية : /ث /ذ /ظ / . ١٠- الأصوات

(١) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها، ص ص (نب، نج).

(٢) ينظر : دروس في علم الصرف، ج ٢، ص ص ٨٩، ٩٠.

(٣) ينظر : الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٣٣ - ٥٢. (الأصل رسالة ماجستير

١٤٠٥هـ - معهد تعليم اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

الشفهية - الأسنانية : / ف / . ١١- الأصوات الشفتانية : / ب / م / . وهو في هذا التحديد متأثر بكمال بدري^(١).

مما سبق يمكن تقرير ما يلي :

١- موافقة باكلا والغريسي القدماء في طريقة ترتيب المخارج حيث ابتداءً من الأقصى إلى الأدنى، بعكس الشمسان الذي ابتداءً من الأدنى إلى الأقصى، واتباع ترتيب القدامى أقرب إلى المنطقية؛ لأن هواء الزفير يكون في حالة إصدار الصوت خارجاً من الرئتين (أي من الأقصى) إلى خارج الفم (أي : إلى الأدنى) فيمر بمخارج الأصوات.

٢- اختلاف عدد المخارج بين الدارسين السعوديين، بسبب الإجمال عند بعضهم، والتفصيل عند بعضهم، فعند باكلا والشمسان عشرة مخارج، وعند الغريسي أحد عشر مخرجاً؛ لأن الغريسي جعل / ي / وسطية غارية، و / ج / ش / طرفية غارية، وهذه الأصوات الثلاثة عند باكلا والشمسان غارية.

٣- الاختلاف فيما بينهم في توزيع الأصوات على المخارج، فعلى حين أن / غ / خ / ق / لهوية، و / ك / طبقية عند باكلا، فإنها ليست كذلك عند الشمسان والغريسي، إذ / ق / عندهما لهوية، و / غ / خ / ك / طبقية، وأما / و / فباكلا وافق القدماء في نسبتها إلى المخرج الشفوي، والشمسان والغريسي اتبعا بعض المحدثين في نسبتها إلى الطبق. وإذا كانت اللثوية عند باكلا والشمسان ستة أصوات / ص / س / ز / ر / ل / ن / ؛ فإنها عند الغريسي أربعة / ز / س / ص / ر / من المخرج الذلقي اللثوي، وأما اللام والنون فوضعها ضمن / ت / د / ط / ض / المنسوبة إلى الذلعية اللثوية الأسنانية، وهذه الأصوات الأربعة عند باكلا والشمسان أسنانية لثوية.

٤- مخالفة القدماء في نسبة / غ / خ / إلى اللهاة عند باكلا، وإلى الطبق عند الشمسان والغريسي، ولم يُوقفوا في هذا؛ لأن التجارب الحديثة - كما يرى إبراهيم أنيس - دلت على صحة كلام سيبويه في كل ما ذهب إليه في تقسيمه لأصوات الحلق إلى ثلاثة مخارج، لكل مخرج صوتان، حيث جعل المخرج الثالث لصوتي / غ / خ / وهو أدنى الحلق^(٢).

(١) ينظر : علم اللغة المرمج، ص ١١١ - ١٢٢.

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية، ص ١١٣.

ويبدو أن الذي دفع بعض اللغويين المُحدّثين إلى الوصف المخالف لما جاء في التراث العربي؛ تأثرهم ببعض الرواد المعاصرين الذين تأثروا بوصف أصوات أوربية بأصوات عربية، وذلك مثل قياسهم الخاء العربية على الخاء الألمانية الطبقية^(١).

كما خالف الشمسان والغريبي القدماء في وضع مخرج صوتي / غ / خ / أدنى إلى خارج الفم من صوت / ق /، بعكس ما ذهب إليه القدماء، وهذا التحديد لا يراه محمد تركستاني، حيث يذهب إلى تأييد القدماء^(٢).

٥- أتباع المُحدّثين في إضافة الحنجرة إلى مخارج الأصوات ونسبة صوتي / ء / هـ / إليها، وهذا المخرج الحنجري لم يرد لدى القدماء، وإنما تمت إضافة هذين الصوتين إلى أقصى الحلق، ويعلّل بعض المُحدّثين لقبول نسبة مخرجي / ء / هـ / إلى أقصى الحلق بأن القدماء " ربما أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة بأقصى الحلق " ^(٣).

٦- تأثر اللغويين السعوديين في مخارج الأصوات بالدراسات الحديثة، إما عن طريق الاطلاع النظري المباشر على ما توصلت إليه الدراسات الغربية، أو غير المباشر، بالتأثر ببعض الباحثين العرب المتأثرين بالدرس الغربي.

ثانياً : صفات الأصوات :

مما اختلف فيه اللغويون السعوديون عن القدماء وصف بعض الأصوات بصفات توافق المُحدّثين، حيث نجد باكلا والشمسان والسيّيل يضيفون صوتي / ق / ط / إلى الأصوات المهموسة^(٤)، بينما يقيد الغريبي القاف المهموسة بنطق القراء المصريين الحالي، حيث يقول : إن " القاف - كما ينطق بها القراء المصريون اليوم - صوت شديد مهموس " ^(٥)،

(١) ينظر : مخارج الحروف وصفاتها، ص ١١٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٧.

(٣) الأصوات العربية، ص ١١٤.

(٤) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين، ص ص (نب، نج)، ونحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ص ٢٤٥، ٢٤٩، ودروس في علم الصرف، ج ٢، ص ٨٦.

(٥) الأصوات العربية وتدرسيها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٣٧.

- وهو بهذا الكلام متأثر بكمال بشر^(١) - وأما القاف التي وصفها القدماء بأنها مجهورة؛ فينطق بها الآن أهل الخليج العربي، وبعض سكان الجزيرة العربية^(٢)، ويؤيد كلامه هذا المعتمد على الملاحظة الذاتية ما قاله المستشرق برجشتراسر من أن نطق القاف الحالي مهموسة، وأما نطقها العتيق بمجهورة فلا يزال باقياً في بعض الجهات^(٣)، فمادام " هذا النطق لا يزال قائماً في أنحاء من الوطن العربي، فليس لنا أن نتهم علماءنا بأنهم أخطئوا وصفهم إياها بالجهر؛ لأننا اليوم نهمسها، فلا بد إذاً من أن يكون حدث في نطقها تحول نقلها من الجمهور إلى المهموس " ^(٤)، أما الطاء؛ فيذهب الغريبي إلى أن نطقها الحالي المهموس مخالف لنطق القدماء بالجمهور^(٥).

كما يلاحظ أن بينهم اختلافاً في تحديد صفة الهمزة، فعند باكلا^(٦) والشمسان^(٧) ليست بمجهورة ولا مهموسة، وهي مهموسة عند السويل^(٨)، أما الغريبي فيرجح الرأي الأول، ويعلل اختلافهم عن القدماء الذين وصفوها بالجهر؛ بأن الأمر يرجع إلى اختلاف نطقها في الحديث عن القديم كغيرها من الأصوات^(٩).

ومن صور اختلافهم مع القدماء، ما نجده عند باكلا والشمسان والسويل في إضافتهم صوت / ض / إلى الأصوات الانفجارية، ووصفهم صوت / ج / بأنه مركب، وإضافة صوت / ع / إلى الأصوات الاحتكاكية^(١٠)، بينما / ض / عند القدماء رخوة، و / ج /

(١) ينظر : الأصوات العربية، ص ١١١.

(٢) ينظر : الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٣٧.

(٣) ينظر : التطور النحوي للغة العربية، ص ١٦، ١٧.

(٤) الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٣٧.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٤.

(٦) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين، ص (نب).

(٧) ينظر : دروس في علم الصرف، ج ٢، ص ٨٦.

(٨) ينظر : نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ٢٥٣.

(٩) ينظر : الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٣٥.

(١٠) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين، ص ص (نب، نج)، ودروس في علم الصرف، ج ٢،

ص ٩٢، ونحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ص ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠.

شديدة، و / ع / متوسطة^(١)، أما الغريبي فيتفق مع القدماء في أن الجيم انفجارية، بل لا يرى أن تكون مركبة^(٢)، ولكن يخالف الأوائل في العين متفقاً مع غيره^(٣)، ويفصل القول في الضاد بأنه ينطق بها رخوة الآن — كما عند القدماء — في اليمن والعراق والخليج العربي وبعض مناطق المملكة، أما لدى القراء في مصر فهي شديدة^(٤).

وفي حديثهم عن الحركات (الصوائت)؛ يلاحظ تأثرهم بالدراسات الحديثة في ذكر صفتها، مع اختلاف بينهم في تحديد بعضها، كما في تحديدهم صفة الفتحة القصيرة، فهي عند باكلا أمامية منخفضة مفتوحة^(٥)، وعند الشمسان خلفية واسعة^(٦)، وعند الغريبي مركزية متوسطة^(٧).

مما سبق يتضح أن نصيب الحركة اللغوية من دراسة مخارج الأصوات وصفاتها ليس فيه جدة تذكر، وإنما تأثروا بما وصل إليه علم الأصوات حديثاً لدى الغربيين، أو ببعض العرب المعاصرين المتأثرين بالفكر الغربي، حيث طغت عليه الناحية النظرية، فجاء وكأنه تلخيص لما وصل إليه العلم الحديث في الدرس الصوتي، ما عدا دراسة وحيدة حاولت أن تخرج من الإطار التأثري النظري إلى التوظيف العملي بعنوان (صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين) ليحيى مبارك، إذ بحث صوت الهمزة داخل المعمل الصوتي، مستخدماً الآلات الحديثة، ومستفيداً "من إمكانيات عصره في مجال علمي وظائف الأعضاء والتشريح، وصور الأشعة، والتقدم المائل في المعامل المخبرية، والأجهزة الصوتية"^(٨)، وبما أن هذه الدراسة تقصد الاستدلال على صحة ما ذهب إليه القدماء تجاه مخرج الهمزة وصفتها، وإيراد حجج المحدثين ثم نقدها؛ فإن عرضها سيتم في المبحث الخاص بالانتقادات الصوتية.

(١) ينظر : الكتاب، ج٤، ص٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) ينظر : الأصوات العربية وتدرسيها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص٤١.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص٣٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص٤٥.

(٥) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين، ص (ند).

(٦) ينظر : دروس في علم الصرف، ج٢، ص٩١.

(٧) ينظر : الأصوات العربية وتدرسيها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص٥٤.

(٨) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، ص٢٠١، ٢٠٢.

المطلب الثاني : الجانب الفيزيائي في الدراسات الصوتية :

لم يقف الدرس الصوتي عند الملاحظة الذاتية، وإنما بدأ يقيد من العلوم الأخرى، واصطبغ بالصبغة العلمية، بالإضافة إلى اللغوية، فأفاد من علم وظائف الأعضاء في خدمة الجانين الفسيولوجي النطقي، وأطلق عليه (علم الأصوات النطقي أو الفسيولوجي)، والجانين الآخر الفسيولوجي السمعي وسمي (علم الأصوات السمعي)، وولج علم الفيزياء وسمي (علم الأصوات الأكوستيكي أو الفيزيائي)^(١)، وبهذه التطورات لم ينفرد اللغويون بالدراسة الصوتية، وإنما شاركهم أصحاب التخصصات العلمية.

وفي ظل التقدم الذي شهدته التكنولوجيا الحديثة في العالم المعاصر، ودخول المملكة العربية السعودية في هذا المضمار، وتوفيرها للأجهزة الحديثة، فإن الحركة اللغوية فيها تأثرت بهذا الاتجاه العالمي، فلم تقف عند حد الإشارات المبثوثة في بعض الكتب، التي غلب عليها طابع التأثير بدراسات الآخرين الحديثة، كما لوحظ ذلك - بشكل عام - في إسهامهم في دراسة مخارج الأصوات وصفاتها؛ بل بدأت الدراسات الصوتية تأخذ منحى جديداً، تجردت فيه من عامل التأثير، وأفادت من التحول الجديد الذي طرأ على دراسة الصوتيات في العالم، وذلك في محاولة توظيف الأصوات توظيفاً معملياً في ضوء معطيات التقنية الحديثة، فبدأ بعض الباحثين ينحون في بعض دراساتهم الصوتية إلى العلم التجريبي في الجانب الفيزيائي للأصوات، واستخدام التقنية الحديثة المعدة لإجرائها.

كان من أول إسهامات الدارسين السعوديين في هذا المجال، بحث ما يتعلق بالجانب الفيزيائي لأصوات اللغة العربية وتوظيفها في الحاسب الآلي؛ لأن التعامل معه لم يقتصر على استخدام الأصابع فقط، بل بدأ اتجاه يتعامل معه عن طريق الصوت مباشرة^(٢)، وللإفادة منه في قابليته للغة العربية، لا بد من حل المشكلات التي تقف عائقاً بين الحاسوب وبين اللغة العربية؛ كما في محاولة منصور الغامدي لحلّ معضلة تفرقة الحاسوب بين الصوائت والصوامت في بحثه (الإدراك الآلي للتضعيف في اللغة العربية)، خلص فيه إلى أنه لا يمكن تحديد زمن معين ثابت للأصوات القصيرة أو الطويلة؛ لتفاوت أطوالها بين الأشخاص، بل

(١) ينظر : الأصوات العربية، ص ١٢.

(٢) ينظر : الإدراك الآلي للتضعيف في اللغة العربية، ص ٨٤.

لدى الشخص الواحد بسبب العوامل النفسية وغيرها؛ لذا من الصعب جعل الحاسب الآلي يقوم بقياس المدة الزمنية لجميع الأصوات اللغوية التي ترد إليه ^(١)، ولكن هذا لم يمنعه من وضع مرحلتين تسهمان في محاولة حل المعضلة :

الأولى : " تحديد مجموعة من الأصوات التي ترد باستمرار في حديث المتكلم باللغة العربية، وتعتبر ^(٢) الصوائت أفضل خيار بالنسبة للغة العربية، فالصوائت من الأصوات اللغوية التي يسهل تحديدها من الناحية الفيزيائية، فهي دائماً مجهورة وذات شدة صوتية أعلى من تلك التي في الأصوات الأخرى، كما أنها تحتوي على ترددات نطاقية رنينية مختلفة، هذه السمات تجعل من السهل تحديد بداية الصوت ونهايته آلياً، ومن ثم تحديد فترته الزمنية " ^(٣).

أما الأخرى : فتتمثل في " تحديد الفاصل بين الأصوات القصيرة والطويلة، بناء على القياسات التي أخذت للصوائت، والقياسات ستكون متباينة بلاشك، إلا أنها ستكون أشدّ تبايناً بين الأصوات القصيرة والطويلة، حيث يؤخذ منتصف الفترة بين معدل الصوائت القصيرة ومعدل الصوائت الطويلة على أنه الحدّ الفاصل بين مجموعتي الفونيمات المذكورة؛ ونظراً لتقارب أطوال الصوائت مع الصوامت ... فإن القياسات التي يتم التوصل إليها بالنسبة للصوائت يمكن تطبيقها على الصوامت، بهذا يمكن التفريق بين مجموعتي كلمات تشكل فيها الفترة الزمنية فارقاً فيزيائياً أساسياً، وتعطي كل مجموعة منها معنى مختلفاً عن الأخرى، مثل : دَرَس - دَرَس، سَبَب - سَبَب، سَدَد - سَدَد، فُل - فُول، عُود - عُود، سَد - سَاد، جُد - جُود، سِن - سِين " ^(٤).

وتعدّ دراسته جديدة؛ لأنها جاءت لحل عقبة الإدراك الآلي للأصوات اللغوية من الناحية الفيزيائية التي تواجه مبرمجي الحاسب الآلي، كما وصفت الفارق الفيزيائي بين الأصوات القصيرة والطويلة في اللغة العربية بما في ذلك التضعيف؛ لتخدم الطريقة الصوتية الجديدة للحاسوب، والتي يتم فيها الاتصال بينه وبين مستخدمه (الإنسان) عن طريق الصوت

(١) ينظر : الإدراك الآلي للتضعيف في اللغة العربية، ص ٨٨.

(٢) وتعدّ.

(٣) الإدراك الآلي للتضعيف في اللغة العربية، ص ٨٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٨، ٨٩.

مباشرة، وهي بحد ذاتها تشير إلى التحول الجديد الذي بدأت تشهده الدراسات الصوتية في المملكة بدخولها الجانب التطبيقي التجريبي؛ حيث بحث الجانب الفيزيائي للأصوات في ضوء معطيات التقنية الحديثة.

كما نجد الاهتمام الواضح بالجانب الفيزيائي للأصوات لدى مبارك، إذ قام بعدة دراسات في هذا المجال، وتوظيف بعض القضايا الصوتية التراثية وإخضاعها للجانب التجريبي؛ ليؤكد - فيما لا يدع مجالاً للشك - صحة ما ذهب إليه علماء الأصوات العرب الأوائل في مجمل دراساتهم الصوتية، والتأكيد على طول باعهم في هذا المجال اللغوي، على الرغم من اعتمادهم على الملاحظات الذاتية في الدرس الصوتي.

فجاء مبارك ليلقي عليها الصبغة الحديثة المتسمة بالعمل التجريبي داخل المعامل الصوتية، وتحليلها فيزيائياً؛ ليثبت للمشككين أو المتجاهلين لأصالة التراث، المغرمين بكل ما هو جديد؛ أن التراث العربي مجال خصب وبكر لمن أراد أن يسهم في تقديمه بصبغة جديدة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتؤدي إلى تعميق الاعتزاز به.

من أجل هذا نجد مبارك في مجموعة من دراساته الفيزيائية لم يخطئ السبيل عندما اختار عينة من القراء المعروفين في احتذاء الدراسات الصوتية التراثية الذين تلقوها رواية ودراية، ويمثلون العينة المثالية التي ينبغي أن تنطلق منها الدراسات الصوتية العربية الحديثة، فقدّم الدراسات التالية :

- (ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي).
- (ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية في المدة الزمنية : المد الفرعي بسبب الهمز).

- (القيمة الكمية والزمنية لصوت القلقلة في الأداء القرآني).

ويبدو أنها تشترك في هدف واحد، هو باختصار؛ وضع المقولات النظرية التراثية موضع الاختبار التجريبي، كما نص عليه بقوله : "وقد حاول هذا البحث أن يقف - بطريق التحريب - على جانب من العلاقة بين طول الصوت اللغوي التي يقررها نظام اللغة العربية، وطوله من حيث المدة الزمنية التي يستغرقها النطق به في السياق الأدائي، مطبقاً على

المد الطبيعي " ^(١). وأكد ذلك بقوله : " يرمي هذا البحث إلى اختبار ... القواعد الأدائية لظاهرة القلقة التي قررها أئمة القراء، والمهتمون بالأداء القرآني عملياً " ^(٢).

أما منهجه في دراساته الثلاث فيكاد يكون واحداً، حيث يتكون من جانبين :

(أ) جانب نظري : يشمل مقدمة نظرية مستقاة من التراث العربي خاصة من كتب القراءات وكتب علم التجويد.

(ب) جانب تطبيقي : يتم فيه القيام بإدخال نص قرآني برواية حفص عن عاصم على طريقة الترتيل، لمجموعة من القراء المجودين عن طريق أشربة الكاسيت في جهاز التسجيل الخاص بالمعمل (model graph sona ٥٥٠٠).

ففي دراسته الأولى (المد الطبيعي) أجرى الدراسة على المائة الأولى من سورة (آل عمران)، بأصوات أربعة من القراء، هم : (عبد الباسط عبد الصمد، محمد المنشاوي، علي الحذيفي، ومحمد الطبلاوي) ^(٣)، وأما في دراسته الثانية (المد الفرعي بسبب الهمز) فاختار سورة (آل عمران) كلها للقراء السابقين مع استبدال محمود الحصري بمحمد الطبلاوي ^(٤). وفي دراسته الثالثة (لصويت القلقة) اختار سورة (هود) مع إضافة آيات مختارة من سور أخرى، بأصوات قراء الدراسة الثانية ^(٥).

وقام بعدة خطوات منهجية تشترك فيها دراساته الثلاث ^(٦) :

(أ) إدخال قراءة كل مقرر على حدة في جهاز التسجيل الصوتي، وذلك بعد أن وضع لكل قارئ رمزاً رقمياً خاصاً به (١-٤).

(١) ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي، ص ٢٢.

(٢) القيمة الكمية والزمنية لصويت القلقة في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية، ص ١٨٤.

(٣) ينظر : ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي، ص ٢٣.

(٤) ينظر : ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية في المدة الزمنية : المد الفرعي بسبب الهمز، ص ٩٢.

(٥) ينظر : القيمة الكمية والزمنية لصويت القلقة في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية، ص ١٨٤.

(٦) ينظر : - ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي، ص ٢٣، ٢٤،

وظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية في المدة الزمنية : المد الفرعي بسبب الهمز، ص ٩٣، ٩٤،

والقيمة الكمية والزمنية لصويت القلقة في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية، ص ١٨٥، ١٨٦.

ب) الاستقراء : وفيها يقوم باستقراء موضوع الدراسة، فمثلاً في الدراسة الأولى يستقرئ صور المد الطبيعي حسب ورودها في الآيات لدى كل قارئ على حدة، ويرصد نتائجها لديه، وهكذا صنع في الدراسة الثانية الخاصة بصور المدود الثلاثة (المتصل والمنفصل والبدل)، وفي الدراسة الثالثة المتعلقة بالصوت المقلقل والصويت المصاحب له.

ج) في هذه الخطوة تمّ تصنيف نتائج عينات كل قارئ على حدة، ثم جرى استخراج المتوسط العام لكل عينة لدى القراء الأربعة مجتمعين، وفرغت في جداول تشتمل على :

١- الرقم المتسلسل للعينات المدروسة حسب ورودها في النص القرآني.

٢- الآية موضع الدراسة؛ أي التي ورد فيها المد بأنواعه، أو صوت القلقلة.

٣- الزمن (المتوسط العام للزمن)، ويشمل في الدراسة الأولى مجموعتين، هما : زمن

المد الطبيعي (وهو مجموع قيم الصامت والصائت) وزمن المد الصائت، وفي الدراسة

الثانية يشمل مجموعتين أيضاً، هما : زمن المد بأنواعه المتصل والمنفصل والبدل (وهو

مجموع قيم الصامت والصائت) وزمن الصائت، وسكت عن زمن الصامت في

الدراستين؛ لأنه يدرك بأدنى تأمل، وأما في الدراسة الثالثة؛ فقسم فيها الزمن إلى

ثلاث مجموعات؛ هي : ١- زمن الصوت المقلقل كاملاً (وهو مجموع قيم ٢ و ٣).

٢- زمن الصامت. ٣- زمن صويت القلقلة.

د) الخطوة الأخيرة وتمثل في التحليل واستخراج النتائج.

ولا شك أن كل دراسة من الدراسات الثلاث حوت عدة نتائج قيمة يصعب ذكرها

كلها، فنكتفي بالإشارة إلى بعضها :

- من نتائج دراسة المدة الزمنية للمد الطبيعي :

١- أن المتوسط الزمني للمد الطبيعي الواقع ما بين (٠,٢٠٠٠ - ٠,٤٥٠٠) من الثانية

في فترة زمنية مقبولة، لا يخرج فيها عن نظام اللغة، وإذا زاد عن (٠,٤٥٠٠) من الثانية،

أو نقص عن (٠,٢٠٠٠) من الثانية فإن الأذن المدربة تشعر بنوع من الخلل في الأداء^(١).

(١) ينظر : ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي، ص ٧٤.

٢- أن ما قرره علماء القراءات من أن مقدار المد بالصائت في المد الطبيعي زمن حركتين يعادل بحساب الآلة المستخدمة الآن لقياس الزمن بجزء من الثانية أطول قليلاً من (٠,٣٠٠٠) من الثانية^(١).

- ومن نتائج دراسة المدة الزمنية للمد الفرعي بسبب الهمز :

١- أن المتوسط العام للمدة الزمنية للمد بالمد المتصل الواقع ما بين (٢ - ١,١٠٠) من الثانية يعد في مدى زمني مقبول، ولا يكون فيها خارجاً عن نظام اللغة أو قواعد أهل الإقراء، وإذا زاد عن (٢) أو نقص عن واحد (١) فإن الأذن المدربة قد تشعر بنوع من الخلل في الأداء عن المؤلف^(٢).

٢- المتوسط الزمني للمد بالمد البديل الواقع ما بين (٠,٣٠٠٠ - ٠,٤٥٠٠) يعد في مدى زمني مقبول لدى أهل الإقراء، ويقبله نظام العربية، وإن زاد عن ذلك أو نقص عنه فإنه يؤدي إلى الإخلال بالقاعدة ويخرجه عن الأداء السليم^(٣).

- ومن نتائج دراسة القيمة الكمية لصوت القلقة :

١- تأكيده للمقولة التراثية أن هناك صوتاً (صوتياً) زائداً مصاحباً لأصوات القلقة، فلا يوقف عليها إلا بصوت يتبعها^(٤)، حيث ثبت بعد التجريب " أن هناك صوتاً زائداً على أصل الصوت الذي تلحقه القلقة ... بدا ... على صور المطياف Sona-Graph ... على هيئة نبرة قوية (انفجار) تشبه فرقعة سوداء داكنة ممتدة من القاعدة إلى القمة ... " ^(٥).

٢- أكد المقولة التراثية التي ترى أن الصوت المصاحب لأصوات القلقة يكون أبين وأوضح معهن في حالة الوقف منه في حالة الوصل^(٦)، بقوله : " يحتل المتوسط العام للمدة

(١) ينظر : ينظر : ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي، ص ٧٦.

(٢) ينظر : ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية في المدة الزمنية : المد الفرعي بسبب الهمز، ص ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٤) ينظر : الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١٢٤، والتحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٩، والموضح في التجويد، ص ٩٣، والتمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٨١، والتمهيد في علم التجويد، ص ٩١.

(٥) القيمة الكمية والزمنية لصوت القلقة في الأداء القرآني، ص ص ٢٣٦، ٢٣٧.

(٦) ينظر : الرعاية، ص ١٢٤، والتمهيد في علم التجويد، ص ٩١.

الزمنية لصويت القلقللة المصاحب للصوت المقلقل المفرد الموقوف عليه بالسكون ... زمنًا أطول من ذلك المتوسط العام للمدة الزمنية لصويت القلقللة المصاحب للصوت المقلقل الساكن المفرد الوارد في وصل الكلام " (١).

٣- أثبت " أن القاف أبينها صوتًا في الوقف لقربها من الحلق وقوتها في الاستعلاء " (٢)، بقوله : " وتعد القيمة الزمنية لصويت القلقللة المصاحب للصوت المقلقل القاف، الموقوف عليه بالسكون في نهاية كاملة، أو الساكن المفرد في وصل الكلام ... أطول صوتيات القلقللة المصاحبة لأصوات القلقللة الأخرى " (٣).

كما سبق تبرز بوضوح النزعة الجديدة لدى مبارك في بعض دراساته التجريبية السابقة، والتي تمثلت في توظيف قضايا التجويد الصوتية في مجال البحث التطبيقي العملي. وهذه من البوادر المميزة التي تحسب للحركة اللغوية في المملكة، إذ إنه في ضوء التطور التقني الحديث في التكنولوجيا الصوتية وتوظيف الأصوات فيها، من المتوقع إمكانية دخول الدرس التجويدي وإتقانه في الحاسب الآلي بعد إعداده لذلك، فيكون معينًا للمتخصصين في التجويد في العملية التعليمية في حساب المدة الزمنية للمدود وغيرها.

إن النتاج السعودي في مجال الدراسات الفيزيائية جاء ممثلًا للتحول الحديث الذي طرأ على دراسة الصوتيات، باستخدام المنهج التجريبي داخل المعامل الصوتية، والقيام ببعض الدراسات العملية التطبيقية، ولكنه من الناحية النظرية العلمية للفيزياء الصوتية لا يوجد - على حسب علمي - في فترة البحث من أعدد دراسة منشورة فيها، وكذلك لا يوجد من قام بتلخيص بعض ما جاء في الفكر الغربي أو العربي، ولا شك أن هذا من أوجه النقص والقصور الذي ينبغي أن يتدارك؛ لأن التأصيل النظري مطلوب ومهم، فعادة يقدم على الجانب العملي التطبيقي، وبخاصة في القضايا المتعلقة بقراءة القرآن الكريم وتجويده.

(١) القيمة الكمية والزمنية لصويت القلقللة في الأداء القرآني، ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) الرعاية، ص ١٢٥.

(٣) القيمة الكمية والزمنية لصوت القلقللة في الأداء القرآني، ص ٢٣٨.

المطلب الثالث : ظواهر صوتية :

إن الاهتمام بالقضايا التراثية المتعلقة بالصوتيات، جعل الباحثين يحاولون تفسير بعضها تفسيراً جديداً؛ مما يوحي بأن التراث خصب للدراسات والتجديد، ومن تلك الدراسات التي تستحق الإشادة لما تميزت به من جدة في الطرح والمعالجة، ظاهرة (القلب المكاني) لمحمد العمري، بل إنها تمثل محاولة الإبداع والإضافة إلى الدرس الصوتي.

إذ لا يخفى أن ظاهرة القلب المكاني في اللغة العربية نوقشت في الكتب اللغوية والنحوية والصرفية، وعولجت معالجة صوتية - صرفية، ولكن العمري أحدث لها نقلة نوعية حديثة، إذ فسرها تفسيراً صوتياً، مما يجعل له فضل سبق في إضافتها إلى علم الأصوات، وقصر بحثه على القلب الذي يسميه النحاة لغات، ويسميه اللغويون قلباً، كجذب وجذب، أما النوع الآخر للقلب - وهو القلب الصحيح، مثل شاكي السلاح وشائك، وجرف هار وهائر - فنحاه جانباً^(١).

صحيح أنه تقصى ظاهرة القلب المكاني بحثاً ودراسة لدى القدماء والمُحدّثين، ولكن ما يعيننا في هذا المقام تبين الفكرة التي قامت عليها محاولة التجديد، والتمثلة في أمرين :

أولهما : إضافة ظاهرة القلب المكاني إلى الدرس الصوتي، ونص على ذلك بقوله : " إن القلب المكاني ظاهرة صوتية في مفهوم الدرس اللغوي الحديث لا صرفية، ونحن بهذا القول نخرج القلب من بابه الصرفي إلى باب جديد في الدراسات اللغوية المعاصرة " ^(٢).

ثانيهما : التفسير الصوتي الذي جاء به ليعلل أمر السهولة الناتج عن القلب المكاني، وبه نال قصب سبق، كما يقول : " وقد انتهت في البحث إلى رأي جديد في تفسير موضوع القلب وكيفية وقوعه وبعض الأسباب المؤدية إليه، وأحسب أن أحداً لم يسبقني إلى تطبيق هذا الرأي على النحو التوضيحي الذي سيراه القارئ " ^(٣).

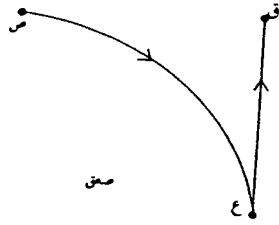
وقد بنى فكرة التفسير الصوتي الجديد للقلب المكاني على عدة أمور، هي :

(١) ينظر : القلب المكاني، ص ١٠٩.

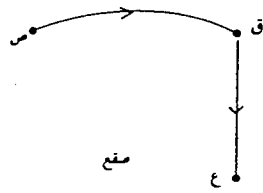
(٢) المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٨.

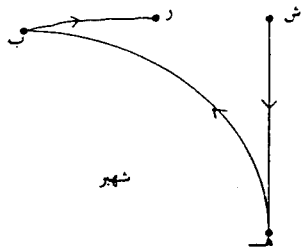
١- القلب يحدث لتقصير المسافات ^(١) : إن نطق أصوات كلمة ما يترتب عليه الانتقال من مخرج إلى آخر؛ فتسير آلية النطق في أكثر من اتجاه، ومن وظائف القلب التي يؤديها جعل اتجاه آلية النطق تسير في اتجاه واحد، وهذا يتضح في عدة أمثلة، منها كلمة (الصاعقة) ومقلوبها (الصاعقة)، فأصولها (الصاد، والعين، والقاف) وآلية النطق بها قبل القلب ذات اتجاهين : الأول من الأدنى / ص / إلى الأقصى / ع /، والآخر من الأقصى / ع / إلى الأدنى / ق / كما في الشكل التوضيحي التالي :



وأما بعد القلب فإن آلية النطق تسير في اتجاه واحد من الأدنى إلى الأقصى، فتصير / ص / ق / ع / فتبدأ من الأدنى / ص / إلى الأقصى / ق / ثم إلى الأقصى / ع / أيضاً، ويتضح ذلك بالرسم التوضيحي التالي :



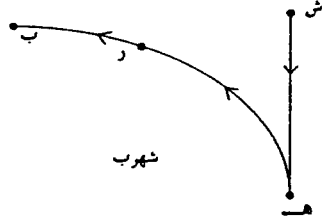
٢- القلب يحدث لتقليل عدد اتجاهات آلية النطق ^(٢) : ففي بعض الكلمات تسير آلية النطق في أكثر من اتجاه، فينتج عن القلب تقليل عدد الاتجاهات؛ ميلاً للتيسير في عملية النطق، كما في كلمتي (شهيرة وشهيرة)، فبدون التاء فإن لكلمة (شهر) قبل القلب ثلاثة اتجاهات : من الأدنى / ش / إلى الأعلى / هـ /، ثم من الأعلى / هـ / إلى الأدنى / ب /، ثم من الأدنى إلى الأعلى / ر / كما في الشكل التوضيحي التالي :



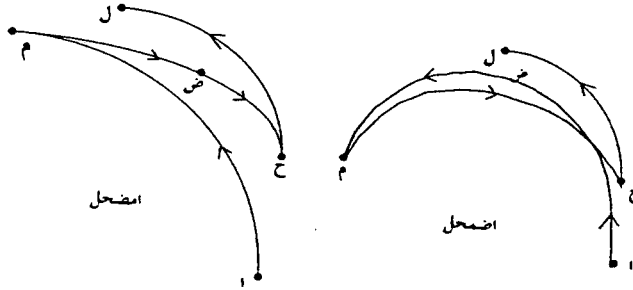
(١) ينظر : القلب المكاني ، ص ١٢٩ - ١٣٤ .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣٥، ١٣٦ .

وأما بعد القلب فإن آلية النطق تسير في اتجاهين : فمن الأدنى / ش / إلى الأعلى / هـ / ،
ثم من الأعلى / هـ / إلى الأدنى / ر / إلى الأدنى / ب / ، ويوضح بالرسم التالي :



٣- القلب يجعل آلية النطق أيسر وأكثر تنظيمًا^(١): وذلك في حالة تساوي صورتين
الكلمة في عدد اتجاهات آلية النطق، وفي طول المسافة، في مثل صورتين (اضمحل
وامضحل) في الرسم التالي :



فاتجاهات آلية النطق ثلاثة في الصورتين كليهما، والمسافة بين المخارج فيهما متقاربة،
ولكن الصورة المقلوبة أيسر وأكثر تنظيمًا.

٤- القلب يقوم بالمباعدة بين الأصوات المتقاربة في المخرج^(٢): وذلك في بعض
الكلمات التي يتجاور فيها صوتان أو أكثر في المخرج، والمباعدة بين مخارج أصوات الكلمة
أمر عده القدامى من أسرار الفصاحة، لما فيه من يسر وسهولة في نطق أصوات الكلمة،
وعدم تراحمها في مخارج متقاربة، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :



فيلاحظ من خلال ما ورد في هذا المطلب قلة دراسة الظواهر الصوتية وتناولها تناولاً
حديثاً في الحركة اللغوية.

(١) ينظر : القلب المكاني، ص ١٣٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣٧، ١٣٨.

المطلب الرابع : التقابل الصوتي :

إن مسألة التقارب بين الشعوب وتعدد مظاهر الاحتكاك بينهم وتنوعها في العصر الحديث، جعلت العلماء يفكرون تفكيراً جدياً في العناية باللغات وتعليمها؛ لتيسير عملية الاتصال بين الشعوب، وتحقيق الأهداف المنشودة على اختلافها، وكان من مظاهر تلك العناية تعدد مناهج الدرس اللغوي، ومنها المنهج التقابلي في تعليم اللغات الأجنبية، وكان له رواده ومؤيدوه، ومدارس تقوم بتطبيقه (١).

والمنهج التقابلي يقوم على المقارنة بين لغتين مختلفتي الفصيحة في مستوى من مستوياتهما اللغوية (الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية) أو الثقافية؛ بهدف التعرف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين اللغتين، أو المقارنة بين لغة فصحي ولهجة محلية (٢)، وهو بهذا عكس المنهج المقارن الذي يقوم بمقارنة لغتين من فصيلة واحدة في مظهر من مظاهر اللغة.

وقد شهد العصر الحديث اهتماماً بالغ الأهمية بتعليم اللغات على النطاقين الغربي والعربي، فاهتمت بعض المؤسسات التعليمية في العالم العربي بتعليم اللغة العربية بوصفها لغة أجنبية للناطقين بلغات أخرى، فافتتحت أقساماً ومعاهد لتعليمها.

وفي المملكة العربية السعودية؛ حظي تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى باهتمام وافر؛ حيث أنشئت عدة معاهد لتعليمها تابعة لبعض الجامعات السعودية، كما وجد في معهد تعليم اللغة العربية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم تأهيل معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها، يقبل العرب وغيرهم، ويمنح درجة الماجستير في علم اللغة التطبيقي، ويتضمن هذا القسم مادة (التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء)، وفي هذا القسم تم إجراء بعض الدراسات في التقابل الصوتي، قام بها بعض السعوديين، كما أتاحت الفرصة للناطقين بلغات أخرى، للقيام ببعض الدراسات في هذا المجال، بين لغتهم الأم واللغة العربية.

وفي ضوء هذا الاهتمام، يلاحظ أن بعض اللغويين السعوديين أفادوا من المناهج اللغوية الحديثة التي يجري تطبيقها في مجال تعليم اللغات، ومنها المنهج التقابلي بشقيه؛ دراسة تقابلية

(١) ينظر : التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء (هـ).

(٢) ينظر : مدخل إلى علم اللغة، ص ٢٦ - ٢٨، والبحث اللغوي، ص ١٢١، وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة،

بين أصوات لغتين مختلفتي الفصيولة، أو بين لغة فصحي وأخرى لهجة محلية، وتوظيفه في إجراء بعض الدراسات الصوتية.

ومن تلك الدراسات ما أعدّه محمود صيني بعنوان (ازدواجية اللغة وتعليم اللغة الأجنبية)، قام فيها بدراسة تقابلية للفونيمات القطعية أو الوحدات الصوتية لللهجة الحجازية والعربية الفصحي، وما يقابلها من الفونيمات القطعية للغة الإنجليزية الأمريكية، كما في قوله : هذه " دراسة تقابلية موجزة للفونيمات القطعية لعربية مدن الحجاز والعربية الفصحي الحديثة من جهة، والفونيمات القطعية للإنجليزية الأمريكية من جهة أخرى " (١)، بهدف رصد المشكلات التي تقابل الطالب العربي الحجازي وهو يتعلم الأصوات الإنجليزية (الفونيمات القطعية)، سواء أكانت صوامت أم صوائت.

ونتج عن هذه الدراسة التقابلية عدة أمور (٢) :

١- أن هناك أحد عشر فونيمًا عربيًا ليس لها نظائر في الإنجليزية الأمريكية، وهي :

ظ / ð / ، ط / t / ، ض / d / ، ص / s / ، z / * ، ق / q / ،
خ / x / ، غ / g / ، ء / ʔ / ، ح / h / ، ع / ʕ / .

وهذه تشكل صعوبة أمام متعلمي العربية من متحدثي الإنجليزية، واعتذر عن مناقشتها؛ إذ ليس ذلك من غرض البحث.

٢- وعلى العكس؛ هناك مجموعة من الفونيمات الإنجليزية، لا توجد في العربية الفصحي، ولا في اللهجة الحجازية، وهذه المجموعة يتوقع أن ينجم عنها مشكلات في النطق والتعرف.

٣- على مستوى اللغة العربية توجد فونيمات في الفصحي لا وجود لها في العامية، ويفترض أن مثيلاتها في الأمريكية، تمثل مشكلات نطقية من الدرجة الثانية.

٤- وجود اختلافات في التنوعات الألفونية بين الفونيمات القطعية في الأمريكية مع ما يقابلها في العربية، مما يسبب مشكلات متنوعة.

٥- وجود بعض الفونيمات في الحجازية وهي غير موجودة في الفصحي، وهذه لا تمثل أي صعوبة.

(١) التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، ص ٧٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٨١.

بعد ذلك قام برصد المشكلات، وهي على نوعين : مشكلات النطق، ومشكلات التعرف، وكل نوع تحته مشكلات، فمشكلات النطق تشمل :

أ- مشكلات فونيمية^(١)، وتنحصر في تسع مشكلات فونيمية للطلاب السعوديين الذين يدرسون الإنجليزية الأمريكية، هي :

/p/, /v/, /e/, /ɔ/, /ʒ/, /ŋ/, /ɛ/, /æ/, /ɔ/

فمثلاً الفونيم (P) يثير مشكلة نطقية للطلاب السعودي في استبداله عادة بنظيره (b)، ومثل هذا أيضاً (V) في استبداله بـ (F).

ب- مشكلات صوتية^(٢) : فمثلاً صوت اللام المرقق / ڤ / يستبدل به دائماً اللام المفخم / ب / في مثل ball / bill، ومن المشكلات الصوتية ما ينتج من نظام التهجئة في الإنجليزية والنظام الصوتي العربي، كتضعيف كل الحروف المكررة في مثل :

smelling, swimming, tigger

ج- مشكلات التوزيع^(٣) : كما في العناقيد المكونة من عنصرين في مواضع البداية، إذ بمقابلة تجمعات البداية المحتملة في لهجة الحجاز بتجمعات البداية في الأمريكية، يلاحظ عدم وجود التجمعات التالية في عربية الحجاز :

/pr/, /st -/, /pl -/, /hw -/, /θw -/, /ky -/, /py -/, /vy -/, /hy -/

ويمكن أن ينتج عنها عدة أخطاء، منها : الكلمات التي يكون الصوت / s / في أولها تنطق عادة - وليس دائماً - ببدئها بهمزة / ؟ / وصائت قصير غير واضح مثل (I) أو (i) كما في (?Iski) لكلمة ski و (?Islo) لكلمة slow ومثل هذا يكون أيضاً في الكلمات البائدة بالهاء /h/ في نحو /hyu/ و /hwer/ اللتين تنطقان (?ihyu) و (?ihwer).

وأما النوع الثاني وهو مشكلات التعرف فتتمثل في :

أ- مشكلات فونيمية^(٤) : كما في الصوتين /p/ و /b/ اللذين يسمعان صوتاً واحداً هو /b/، ولذا فلا يفرق بين bin ; pin و cub ; cup ، وغيرهما.

(١) ينظر : التقابل اللغوي، ص ٨٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٤ - ٨٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٦، ٨٧.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٧، ٨٨.

ب- مشكلات صوتية^(١): كسماع المتعلم التنوع المجهور للشاء /θ/ في الإنجليزية الأمريكية على أنه تنوع للذال الفصحى الحديثة، وغيره.

ج - مشكلات التوزيع : لا نعرف من ناحية الاستقبال مشكلات ناتجة من توزيع الفونيمات القطعية في الأمريكية.

ومن النتائج التي توصل إليها في دراسته بعد المناقشة والتحليل، أن وضع الازدواجية في المملكة من العوامل التي تسهل تعلم الفونيمات القطعية في الإنجليزية الأمريكية، وأن هناك فرقاً بين الازدواج اللغوي والثنائية اللغوية، في تأثيرهما في تعلم اللغة الأجنبية، ففي الثنائية؛ يفترض أن اللغتين قد تعينان الدارس أو تعوقانه بدرجة واحدة، أما في حالة الازدواجية؛ فيتوقع تأثير إحدى اللهجتين بشكل متفاوت أكثر أو أقل من الأخرى^(٢).

وأما الشق الآخر من التقابل الصوتي؛ فقد مثله محمد خضر عريف، في قيامه بإجراء دراسة تقابلية، ليس بين لغتين من فصيلتين متغايرتين كالدراسة السابقة، وإنما تمت في لغة واحدة، هي اللغة العربية، ولكنها بين الفصحى واللهجة الحجازية، بعنوان (بعض أوجه الاتفاق والاختلاف الصوتية بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية — دراسة لسانية تطبيقية مقارنة)، ويتضح من العنوان أن هدف الدراسة عقد مقارنة تقابلية في جانب الأصوات بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية؛ والقيام بعمل وصفي لنظامي الصوائت والصوامت في اللهجة الحجازية دون تحليل أو تفسير^(٣)؛ للتعرف على بعض أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، ونص على ما سبق بقوله : " قصدت هذه الدراسة إيجاد عمل لساني وصفي Descriptive لنظامي الصوائت والصوامت في اللهجة الحجازية ... كما أن الدراسة لا تقدم تحليلاً تفسيرياً Explanatory Analysis لظاهر الاتفاق والاختلاف بين النظامين " ^(٤).

(١) ينظر : التقابل اللغوي، ص ٨٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٨، ٨٩.

(٣) ينظر : بعض أوجه الاتفاق والاختلاف الصوتية بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية، ص ٧٦، ٧٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٦، ٧٧.

ومن الأمور التي توصل إليها على مستوى الصوامت :

- ١- صوامت موجودة في اللهجة الحجازية وغير موجودة في الفصحى، مثل: الصامت الاحتكاكي اللثوي المجهور المفخم / ʒ / (الظاء الحجازية) ومنها: ظالم **za:lim** ^(١).
- ٢- صوامت موجودة في الفصحى وغير موجودة في الحجازية كالصامت الوقفي اللهوي المهموس / q / (القاف الفصيحة)، ومنها: قول **qawl** ويقتل **yaqtul** ^(٢).
- ٣- الصامت الوقفي اللهوي المهموس / q / (القاف الفصيحة) يتحول في الحجازية إلى الصامت الوقفي الطبقي المجهور / g / (القاف الحجازية)، ففي الفصحى قبل **qabl** تتحول في الحجازية إلى **gabil** ^(٣).

وأما على مستوى الصوائت فمما لاحظته :

- ١- صوائت موجودة في الحجازية ولا توجد في الفصحى، منها : الصائت المتوسط الأمامي الطويل / e /، كما في : بيت **be:t** ^(٤).
- ٢- صوائت موجودة في الفصحى وغير موجودة في الحجازية، منها : الصائت المرتفع الأمامي القصير / i /، كما في : هي **hiya** ^(٥).
- ٣- الصوائت التي تلي أحرف المضارعة (النون أو الياء أو التاء) وهي الصائت المنخفض / a / أو المرتفع / u /؛ تتحول في الحجازية إلى الصائت المرتفع الأمامي / I / أي بتحريك الياء أو التاء أو النون بالكسرة في كل أفعال المضارعة، مثلاً في الفصحى **نَسْكُنْ naskun**، وفي الحجازية **نِسْكُنْ nIskun** ^(٦)، وهذا ما يلقب بالثلاثة.
- ٤- في فعل الأمر المبدوء بالهمزة تتحول الصوائت / a / u / i التي تليها إلى الفتحة / a / في الحجازية، مثلاً في الفصحى **اُكْتُبْ uktub**؟ تتحول إلى **اَكْتُبْ aktub**؟ ^(٧).

(١) ينظر : بعض أوجه الاتفاق والاختلاف الصوتية بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية، ص ٨١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٣.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٩، ٩٠.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٠.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٠، ٩١.

وعلى الرغم من إدراك بعض اللغويين السعوديين لأهمية التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، وضرورتهما في عملية تعليم اللغات الأجنبية، فإن نصيب الحركة اللغوية في المملكة منه قليل جداً، وبالذات إذا نظرنا إلى العناية التي توليها الدولة في تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، بفتح معاهد لتعليم اللغة العربية داخل المملكة وخارجها، وإحضار الطلاب بمختلف جنسياتهم لذلك، والقيام بتأليف كتب تعليم اللغة العربية وفق الطرق التربوية الحديثة، وإعداد دورات خارجية يتم فيها إيفاد الأساتذة السعوديين لتعليمها، مما يكون مدعاة للقيام بدراسات تقابلية وتحليلية، تغطي شريحة كبيرة من لغات الدارسين.

المطلب الخامس : الفونولوجيا التوليدية :

تعدّ النظرية الفونولوجية التوليدية في الأصوات جزءاً من المدرسة التوليدية التحويلية في النحو^(١) التي أنشأها تشومسكي، رائد المدرسة اللغوية الحديثة الأمريكية، وما زالت هذه المدرسة هي السائدة حتى الآن، ولها صيت ومكانة في الساحة الأمريكية والعالمية.

وقد تأثر بعض اللغويين السعوديين - عن طريق الاتصال بالفكر الغربي - بالنظرية الفونولوجية التوليدية، وحاولوا تطبيقها على أصوات اللغة العربية؛ فأعد باكلا رسالة دكتوراه عام (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) في تطبيق هذه النظرية في جامعة لندن بعنوان (دراسة القوانين الصرفية والصوتية وبخاصة في اللغة العربية)، ثم طورها إضافة وتعديلاً، وطبعها في كتاب سماه (النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية - دراسة للفعل في اللغة المحكية في مكة المكرمة)، وقد أشاد فيه بنظام الملامح الصوتية المميزة؛ لأنه يساعد على تفسير التغيرات الصوتية، والعلاقات التي تربط بين الأصوات، والتداخل الذي يحصل بينها^(٢).

وحاول حمزة المزيني الإفادة من نتاج علم اللسانيات الحديث في مجال الأصوات، وتفسير بعض الظواهر التراثية، وعرضها عرضاً حديثاً في ضوء النظرية التوليدية، في دراسته (ترقيق الرء وتفخيمها في القراءات القرآنية)، ومما لا يخفى أن ترقيق الرء وتفخيمها قد حظي

(١) نشأت النظرية التوليدية التحويلية عام ١٩٥٧م بصدر كتاب تشومسكي (التركيب النحوية)، ولم يتعرض للأصوات بشكل مستقل إلا في كتاب (النظام الصوتي للغة الإنجليزية) الذي ألفه هو وموريس هالي عام ١٩٦٨م. ينظر : رأي المدرسة التوليدية التحويلية في تحليل الأصوات اللغوية، ص ٩٩.

(٢) ينظر : النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية - دراسة للفعل في اللغة المحكية في مكة المكرمة، ص ٢٣.

بتفصيل في كتب القراءات وتقنين قواعدها وتوضيح أحكامها، ولكن الجديد في دراسة المزيبي وضعه هذه القواعد في صورة تقترب من صورة قوانين التوليدية، وهذه بعض الأمثلة على صنيعه :

من مواضع تفخيم الراء :

• الراء المضمومة ^(١) :

- في أول الكلمة بعد الكسر : ل - ر - ق - ي - ي - ك - لِرُقِيَّك (الإسراء - ٩٣).

- وفي وسطها بعد الكسر : م - م - ط - ر - ن - مُمَطِّرُنَا (الأحقاف - ٢٤).

• ومن مواضع ترقيق الراء ^(٢) :

- إذا كانت في أول الكلمة وكانت مكسورة : ر - ز - ق - ن - رِزْقِي (يونس - ٥٩).

- أو كانت في وسط الكلمة ووقعت بعد كسرة : ف - ر - ع - ن - فرعون.

- أو كانت في آخر الكلمة وبعدها كسرة : أ - ن - ن - نُ - ر - الثور (البقرة - ٢٥٧).

وقد أحصاها المزيبي في خمسة وخمسين موضعاً تكون مفخمة، وفي ثمانية مواضع تكون

مرققة، ووضعها في قوالب توليدية ^(٣).

كما أدخل في عرضه لحالات الراء مفخمة أو مرققة فكرة المقطع الصوتي بالمعنى المستخدم في مؤلفات علم اللغة الحديث، ونص على هذا بقوله : " إن الاقتصار على ذكر الحالات التي تفخم فيها الراء أو ترقق قد يصرف الملاحظ عن رؤية ما تشترك فيه هذه الحالات، كما أن ذلك قد يؤدي إلى الظن بأن تفصيل المواضع تلك هو تحديد لقوانين فرعية تتبعها الراء، أما إذا حللنا تلك الحالات، مستخدمين المقطع، فإننا سنكتشف أن هناك قانوناً صوتياً واحداً تتبعه الراء، وأنه لا علاقة لتفخيمها أو ترقيقها بما يسبقها أو يلحقها من أصوات خارجة عن المقطع التي هي فيه " ^(٤).

(١) ينظر : ترقيق الراء وتفخيمها في القراءات القرآنية، ص ١٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥، ١٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦.

وبناء على ما سبق؛ فقد توصل إلى صياغة قانون صوتي لتفخيم الراء في جميع المواضع، حيث إنها تفخم إذا وقعت بعد الفتحة أو الضمة أو قبلهما في مقطع واحد، وصاغ القانون الصوتي الذي يفخم الراء كما يلي (١) :

قانون تفخيم الراء: ر ← ر / — [ر] . %

وهذا القانون وحده يغني عن ذكر الحالات الخمس والخمسين التي تفخم فيها الراء. أما ترقيقها فلا يحتاج إلى قاعدة؛ لأنها ترقق إذا جاءت في غير هذا الموضع على الأصل. ثم أضاف إلى ما سبق ما لاحظته من تفخيم الراء مع الكسرة في مثل :

ق - ر. ط - س. ق - رطاس (الأنعام - ٧).

وأدخل هذه المسألة إلى القانون الصوتي السابق لتفخيم الراء - بعد أن أجرى عليه التعديل - فاخترت حالات تفخيمها في القانون التوليدي التالي (٢) :

قانون تفخيم الراء: ر ← ر / — [ر] . %

وبالتالي فإن الراء تفخم بحسب هذا القانون الصوتي إذا كانت في المقطع نفسه مع فتحة أو ضمة أو كسرة مفخمة.

ثم قام بدراسة اختلاف ورش عن القراء الآخرين في ترقيق الراء وتفخيمها، حيث رققها وهي عند الآخرين مفخمة، إذا كانت مفتوحة بعد كسرة، مثل (٣) :

ف - ر. ش - فراشا (البقرة - ٢٢).

ورجع المزيبي ذلك إلى وجود قاعدة صوتية ترقق الفتحة المجاورة للراء، إذا كان قبلها كسرة، ثم ترقق الراء تبعاً لذلك، وصاغ القاعدة الصوتية التوليدية التالية (٤) :

ترقيق الفتحة: ر ← ر / — [ر] . -

وهي قاعدة اختيارية، وبهذا يتبين سبب اختلاف تلاميذ ورش بين مرقق لها ومفخم.

(١) ينظر : ترقيق الراء وتفخيمها في القراءات القرآنية، ص ١٧.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١، ٢٢.

كما علل لترقيق ورش الراء التي تكون مع الضمة في مقطع واحد؛ بأن تفخيم الراء لديه مرتبط بالكلمة المجردة؛ ولذا يرققها إذا لم تكن جزءاً من الكلمة؛ أي بأن كانت الضمة علامة إعراب، أو في ضمير الجمع المذكور، وحلل بعض الأمثلة من رواية ورش على هذا النحو^(١) :

[[م — ط — ر] — ن —]

المرحلة الأولى

م — ط — ر التقطيع

تفخيم الراء

المرحلة الثانية

[[م — ط — ر] — ن —]

م — ط — ر التقطيع

تفخيم الراء

المرحلة الثالثة

[م — ط — ر — ن —]

م — ط — ر — ن التقطيع

[م — ط — ر — ن —] مُطْرُنَا

ولا شك أن هذه الدراسة بهذا العرض الذي أفادت فيه من علم اللغة الحديث، تفيد الغربيين الذين يدرسون بعض القضايا الصوتية في التراث العربي.

ولم يقف تطبيق نظرية الفونولوجيا التوليدية لدى اللغويين السعوديين عند حد الإعجاب بها، وصلاحياتها في تفسير القضايا الصوتية السطحية بالتعرف على القوانين العميقة، بل قصد بعضهم من تطبيقها الإبانة عن بعض عيوبها، وما يعتورها من نقص أو خلل، نقداً لتلك النظرية. بمنهج علمي موضوعي، كدراسة السويل التي طبقها على اللهجة النجدية بعنوان (الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي)، حيث أثبت فيها قصور بعض جوانب النظرية الفونولوجية التوليدية في قضايا التحليل اللغوي، وفي تفسير بعض الظواهر الصوتية.

(١) ينظر : ترقيق الراء وتفخيمها في القراءات القرآنية، ص ٢٥، ٢٧.

وهو في هذه الدراسة ينقل لنا جانباً من المسلّمات التي تبناها كثير من اللغويين في أمريكا الشمالية، الذين يرون في التوليدية من الأطر النظرية الشائعة هناك؛ أن لها سمة الكونية أو العالمية، وأن من العبث الاشتغال بغيرها، ويحولون دون نشر الأبحاث التي تشكك بتلك الأسس والمبادئ^(١).

ويبدو أن إفشاء هذا السر يكشف عن السبب الذي يقف وراء تبني بعض المبتعثين إلى أمريكا لنوعية خاصة من الأبحاث للحصول على الدرجات العلمية (الدكتوراه أو الماجستير)، وهي أبحاث في مجملها تبني النظرية التوليدية، وتطبق على لهجات محلية. والسويل في دراسة الاستدلال في إطار التوليدية على لهجة نجد، جعله قسمين - متبعاً بذلك أرباب النظرية - الأول: أدلة داخلية (شكلية)، والآخر خارجية (وظيفية) في إطار (علم الأصوات الفونولوجي)، وهدف من جراء ذلك نقد "معايير الاستدلال التي تعتمدها النظرية اللغوية الحديثة، من خلال دراسة معايير علم نظام الأصوات التوليدي"^(٢).

وقامت دراسته على تحليلات نظرية لظاهرتين لغويتين، هما: (الكسكسة) و(القسقسة)^(٣)، قُدمتا وفق أسس داخلية، ثم تحليلهما بناء على أسس خارجية فـ "تظهر هذه الدراسات ضعف الافتراضات في الأولى، وعدم تطابقها مع واقع اللغة المدروسة"^(٤). ثم درس هاتين الظاهرتين في اللهجة النجدية، بناء على الدليل الداخلي أولاً، وذكر مجموعة من الأمثلة لهما، منها^(٥):

فصحى	نجدى	تمثيله الصوتي
إبريق	بريژ	bri : dz
بركه	بركه	barcih

ومن الواضح حدوث تغيير لكل من الصوتين / ق / و / ك /، يغيره من صوت انفجاري إلى صوت مزدوج؛ وذلك عندما يجاور الصائت العالي المتقدم (=) أي (i) هذه الأصوات.

(١) ينظر: الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي، ص ص ٧٥٥، ٧٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٣١.

(٣) استحدث هذا المصطلح.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٤٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٤٨.

ويحدث التغيير في اتجاهين؛ عندما يسبق هذا الصائت صوت / ك / و / ق / أو يلحق به، وهذا ما يعرف بقاعدة المرآة العاكسة (image mirror) في علم الفونولوجيا، ويكفي لضبط هذا التغيير افتراض المعادلة التحويلية التالية :

$$= * \left\{ \begin{array}{l} \text{ك} \\ \text{ق} \end{array} \right\}_1 \leftarrow \left\{ \begin{array}{l} \text{مك} \\ \text{نك} \end{array} \right\}_1$$

* = تغيير في كلا الاتجاهين (mirror image rule).

= متحرك عالي متقدم، أي ما يعرف في الكتابة الصوتية الدولية بـ (I).
ولاشك أن هذا التحليل بناء على الداخلي مطلوب، لأنه يقلل المحفوظ من مخزون اللغة اللفظي^(١).

ثم بين عجز هذا التحليل في الأمثلة التالية :

فصيح	نجدي	تمثيله الصوتي
(أ) عرق	عرژ	9irdz
علك	علكـ	9ilc
(ب) قمر	قمر	gimar وليس dzimar
قصير	قصير	gisi:r وليس dzisi:r

لاحظ في المجموعة الأولى حدوث تغير / ك / و / ق / إلى / كـ / و / ژ / بدون توافر البيئة الصوتية التي تتطلب حدوثه، أي تقدم المتحرك (=) عليه أو لحاقه به، وفي المجموعة الثانية وجد أن التقديم لم يتم رغم توافر الشروط لحدوثه^(٢).

ثم قام بتحليل الظاهرتين وفق الدليل الخارجي^(٣)؛ ليبرهن على بطلان النظرة القائمة على الدليل الداخلي، وأهمية اللجوء إلى أسس أخرى خارجية، وأجرى هذا التحليل على الكيفية التي يتعامل بها النجدي مع بعض الكلمات المستعارة من لغات أخرى، في مثل :

(١) ينظر : الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي، ص ص ٧٤٨، ٧٤٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٧٤٩، ٧٥٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٧٥١، ٧٥٢.

التمثيل الصوتي المفترض	تمثيله الصوتي	نحدي	فصيح
bicat	bikat	بكت	علبة السجائر
indzle:zi	ingle:zi	إنجليزي	إنجليزي

وعلى لذلك بأن المتكلم النحدي يحفظ الكلمات التي تحدث فيها الأصوات / ك / و / ز / حفظاً، دون ربطها بالأصوات / ك / و / ق / دون أخطاء، كما في مثل الكلمات التالية :

تمثيلها الصوتي	نحدي	فصيح
kitab وليس citab	كتب	كتب (كتابة)
kitab وليس citab	كتب	قتب البعير
bdzirih وليس bgirih	بقرة	بقرة
ri:gi وليس ri:dzi	ريذي	ريقي (لعابي)

وبعد العرض والتحليل صرّح بالهدف المنشود من دراسته القائم على نقد بعض جوانب النظرية التوليدية، ولخص نتيجته بأمرين (١) :

١- عدم الاعتماد الكامل في الدراسات اللغوية على الدليل الداخلي (الشكلية)؛ فقد ثبت بعد التحليل اللغوي الموضوعي - الذي أجراه - أن الشكلية تفقد كثيراً من مصداقيتها.
٢- يرى أن الاندفاع خلف النظرية التحويلية التوليدية (التشومسكية) بما في ذلك علم الفونولوجيا، وما تتضمنه من أسس كالشكلية؛ ليس له ما يسوّغه، فليست هي الحل - بشكل قطعي - لمشكلات النحو على مستوى عالمي، وإن ادعت ذلك؛ فإن التعليل لما يبدو منتظماً على السطح الخارجي للغة، قد لا يمثل المخزون اللغوي لتكلم تلك اللغة، وهو بهذا لا ينفي النظرية بكاملها، وإنما قصد الرد على من يدعي كمالها، وعدم جدوى البحث في غيرها، بتبيين بعض أوجه النقص فيها.

مما سبق يتضح بجلاء أن تطبيق هذه النظرية واتباعها لم يكن محل اتفاق بين اللغويين السعوديين، فمنهم من عرض بعض القضايا التراثية وفق النظرية التوليدية، ومنهم من طبقها من زاوية نقدية، لكشف عجزها عن تحليل بعض الظواهر اللغوية، وتوضيح سلبيتها.

(١) ينظر : الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي، ص ٧٥٥، ٧٥٦.

المطلب السادس : توظيف الدرس الصوتي في التكنولوجيا :

إن لكل عصر من العصور مناهج في إجراء الدراسات والبحوث عامة والصوتية خاصة، وفق ما يتوافر في ذلك العصر من إمكانيات، فإذا كان القدماء اعتمدوا في دراساتهم الصوتية على التجربة الشخصية المبنية على الملاحظة الذاتية؛ فإن الأمر في العصر الحديث يختلف، لما يشهده من ثورة علمية في التقدم التكنولوجي، والتي تعد بحق من مميزات هذا العصر، إذ لم يقف الدرس الصوتي عند حد الملاحظة الذاتية، بل تجاوزها إلى دخول الأصوات في عالم التكنولوجيا علمياً تجريبياً (معملياً) وتعليمياً؛ تجريبياً بفضل ما شهدته آخر القرن التاسع عشر في الغرب من تمازج بين العلوم على اختلافها، وإفادة بعضها من بعضها الآخر، فالتقت الجهود التجريبية لعلماء الفسيولوجيا والفيزياء جهود اللغويين، فنتج عن ذلك ظهور ما يسمى بـ (علم الأصوات التجريبي)، وبذلك يكون علماء الأصوات أول من أفاد من المعامل في بحث ظاهرة إنسانية هي اللغة، فأول معمل صوتي أنشئ سنة (١٨٩١ م) أسبق من أول معمل لعلم النفس^(١)؛ وتعليمياً بسبب الاهتمام المتزايد بتعليم اللغات في العصر الحديث؛ مما نشأ عنه تعدد طرائق تعليمها، فكان لأغلبها الأثر الواضح في دخول الأصوات المعامل اللغوية التعليمية، واستخدامها في مجال تعليم اللغات؛ لتحسين مستوى أداء المهارات اللغوية المختلفة.

وإذا كنا نؤمن بما أفرزته التقنية الحديثة في مجال الاتصالات، من أن العالم بأطرافه المترامية أصبح كقرية صغيرة؛ فلا بد من الإيمان بمبدأ التأثير والتأثير بين الثقافات؛ ولذا فإن الفكر العربي تأثر بما جرى في الغرب من توظيف الأصوات في مجال التقنية، فأنشئت المعامل الصوتية واللغوية في بعض أقطار العالم العربي، وكان " أول عهدنا في العالم العربي بمعامل اللغات في منتصف الستينات، حيث أنشئ أول معمل لغوي متكامل عام (١٩٦٥ م) في كل من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومركز التدريب التابع لوزارة التربية والتعليم المصرية " ^(٢).

(١) ينظر : البحث اللغوي، ص ٢٤.

(٢) أهداف واستخدامات معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية، ص ٢٦.

وإسهام المملكة العربية السعودية في توظيف الأصوات في التكنولوجيا الحديثة يتمثل في جانبين؛ نظري وآخر تطبيقي، فالجانب النظري يكمن في تأليف دراسات تعنى بهذا الموضوع، وتبيان أهميته في عملية إجراء الدراسات التجريبية والإفادة منها في تعليم اللغات، وقد كانت أول دراسة - على حد علمي - بهذا الصدد أقيمت في الندوة العالمية الأولى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها عام (١٣٩٨هـ) لباكلا بعنوان (التكنولوجيا اللغوية وتعليم الأصوات)، بهدف الارتقاء بتعليم اللغة العربية، حتى يتمكن متعلموها من تحسين الأداء النطقي لأصواتها^(١)، قامت فكرتها على النظر إلى بعض المشكلات التي تؤثر في تعليم اللغة العربية، ومحاولة إيجاد الحلول التي تُحسّن من أداء أصواتها، واحتذاء الأمل عند نطقها؛ من أجل هذا وضع باكلا رؤية كفيّلة بتحقيق هدفه، تتمثل - كما يقول - في " أن نقحم أو نجرب وسائل تكنولوجية أخرى في مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها؛ وأعني بهذا على وجه التحديد الأجهزة التي يستخدمها علماء الأصوات في دراساتهم وأبحاثهم وتجاربهم في تحليل الأصوات أو تركيبها " ^(٢).

ووقف عند مجموعة من أجهزة التحليل الصوتي، التي يمكن توظيفها في العملية التعليمية، وبين كيفية الإفادة منها، وهي :

١- جهاز راسم البصمة الحنكية أو الراسم الحنكي : PALATOGRAPH

وهو يفيد في رفع مستوى الأداء النطقي لدى المتعلم، وبالذات الأصوات الحنكية، ويتميز بسهولة تدريب المعلمين والطلاب على استخدامه، وإمكانية تسجيل الصوت والاحتفاظ به، وخصن المعلومات في جهاز الحاسب الآلي لحين طلبها، وتحميد البصمة لفترة من الزمن^(٣).

٢- جهاز قارئ الذبذبات الحنجرية أو القارئ الحنجري : LARYNGOGRAPH

يقوم هذا الجهاز بتسجيل الذبذبات الحنجرية على شاشة تلفزيونية، ويفيد في عدة أمور، منها : قراءة سرعة الذبذبات أو بطئها، وحدّة الصوت أو ضخامته، واتجاهات التنغيم صعوداً أو هبوطاً، مما يفيد في تدريس التنغيم والإيقاع على وجه الخصوص.

(١) ينظر : التكنولوجيا اللغوية وتعليم الأصوات، ص ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٤٧، ٣٤٨.

ويستخدم هذا الجهاز في العملية التعليمية للكبار أو في اللغات الأجنبية أو تدريب الصم. وقُسم قسمين : أولهما للمدرب؛ ليسجل أنموذجاً كلامياً على النصف الأعلى من الشاشة ثم يجمد بصمته الصوتية، ثم يعيد المتعلم ما سمع، ويسجل على النصف الأسفل، وفي هذه الحالة يستطيع التكرار حتى يقترب من أنموذج أستاذه، وهذه الطريقة استعملت فعلاً في تحسين طرائق تعليم صوتيات اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية، ويمكن قراءة الذبذبات الخنجرية على جداول من الورق، بالإضافة إلى جانب ما هو مرئي على الشاشة التلفزيونية، وتميز الجداول بأهما سجل باق يمكن الرجوع إليه في أي وقت (١).

٣- جهاز المطياف السحري : THE SPECTOGRAPH

وظيفته القيام بإعطاء صورة مرئية على الورق، أو شاشة التلفزيون، أو هما معاً، لبعض الصفات الكلامية؛ ليتمكن المتعلم من التدرب على نطق النماذج المقدمة له، ومحاوله امتثال النموذج الأمثل (٢).

٤- جهاز المحلل الفوري للأصوات : THE REAL - TIME ANALYZER

من أنواع أجهزة المطياف السحري، ويتميز عنه باحتوائه على شاشة تلفزيونية، مثل شاشة جهاز قارئ الذبذبات الخنجرية، وفيه يمكن تجميد جملة أو جملة نموذجية، توضع في النصف الأعلى من الشاشة، ويقوم المتعلم بالتكرار حتى يقترب من الشكل النموذجي الذي يعطى له (٣).

وتعد دراسة باكلالا أول دعوة من قبل اللغويين السعوديين إلى توظيف تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها عامة، وتعليم الأصوات خاصة في التكنولوجيا الصوتية الحديثة، والإفادة من منجزات هذا العصر.

وقد اشترك عبد العزيز العقيلي مع صلاح العربي في تأليف كتاب مستقل عن معامل اللغات، ودورها في تعليم اللغة، وإدراك الأصوات وتمييزها، بعنوان (أهداف واستخدامات معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية)، بهدف " تعريف المعلم والمتعلم بإمكانات

(١) ينظر : التكنولوجيا اللغوية وتعليم الأصوات، ص ٣٤٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٥٠.

هذه التقنية الحديثة، مع شرح تفصيلي موضوعي لما لها وما عليها، وللشروط التي ينبغي توافرها لحسن استخدامها، بحيث تحقق العائد التربوي المرجو منها، وللمهارات اللغوية التي تعمل هذه المعامل اللغوية على تنميتها وتطويرها " (١)، وأكد فيه على أن الاتجاه الجديد في معاملة اللغة يستوعب أي تكنولوجيا حديثة تمس العملية التعليمية وتستخدم فيها (٢).

وتضمن كتابهما الحديث عن التسجيلات الصوتية ودورها في العملية التعليمية، لما تتميز به عن الصوت الحي ببقائها والاحتفاظ بها (٣)، وهذا يؤدي إلى استخدامها في تحقيق أهداف تربوية، واختيار الطريقة المناسبة في العملية التعليمية.

وأفاض المؤلفان في الحديث عن معاملة اللغات : أنواعها، ومكوناتها، وأسس استخدامها، وبيننا أثرها في تنمية المهارات اللغوية المبنية على المشافهة؛ إذ إنها تستخدم غالباً " في تنمية مهارات المشافهة، وهي الاستماع والفهم ونطق اللغة الأجنبية نطقاً سليماً، وتقل فاعلية المعمل في تعزيز المهارات الأخرى، خاصة الكتابة والقراءة حيث يكون دورها هامشياً في هذه الأنشطة " (٤).

إن من أهم الفوائد التي تجني من المعامل اللغوية توظيفها في الدرس الصوتي، وذلك بالتركيز على مهارتي الاستماع والنطق؛ مما سيكون لها أثر واضح في تحسين الأداء النطقي للغة، وتوفير البيئة الطبيعية السليمة للمتعلم، عن طريق توفير نماذج حية للنطق المثالي لأصوات اللغة المتعلمة، معدة في أجهزة صوتية أو غيرها، يمكن استخدامها في المعمل اللغوي المعد لذلك، وسيكون لهذه الخطوات دور فاعل في سرعة تقدم المتعلم، إن أحسن استعمالها، واستفيد مما يستحدث في مجال التقنية الحديثة لخدمة الدرس الصوتي.

أما الجانب التطبيقي فيتمثل في إيجاد المعامل في المملكة بنوعها اللغوية والصوتية، ومن ثم إجراء الدراسات الصوتية داخلها تعليمياً وعملياً (تجريبياً)، فمعامل اللغة بأنواعها توجد في أغلب المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، وتستخدم في مهام تعليمية صرفة متعلقة

(١) أهداف واستخدامات معاملة اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية، ص ١٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٦.

بالنطق والمشافهة، كالمساعدة على الوضوح السمعي في العمليات الصوتية؛ لرفع مستوى المتعلم نطقاً وأداءً.

وليست معامل اللغة مقصورة على تعليم اللغة الأجنبية فقط؛ بل تشمل تعليم اللغة العربية للناطقين بها؛ ولذا فإنها تستخدم في المملكة في أمرين : أولهما في تعليم المهارات اللغوية المبنية على المشافهة، كالاستماع والفهم للتعرف على الأصوات ثم تعقبها عملية النطق والكلام. ثانيهما في الدرس القرآني لتعليم التجويد والارتقاء بالمتعلم لإتقان التلاوة القرآنية، من حيث مخارج الأصوات وصفاتها وأداء أحكامها الصوتية على أتم وجه.

أما فيما يتعلق بالنوع الثاني، وهي المعامل الصوتية؛ فإن الهدف منها يتمثل في القيام بدراسات وبحوث علمية تجريبية، وفيها تتلاقى عدة علوم علمية ولغوية ونفسية.

وعن تاريخ نشأتها في المملكة العربية السعودية، فقد كان باكلا من المهتمين والداعين إلى إنشاء المعامل الصوتية في المملكة، وبفضل جهوده وإلحاحه المتواصل ومتابعته المستمرة والمثمرة، أنشئ معمل صوتي يحوي الأجهزة الصوتية المستخدمة في الحقل التجريبي المعلمي في جامعة الرياض (الملك سعود حالياً) وذلك عام ١٣٩٥هـ، وأشير إليها سابقاً^(١)، ولكن إنشاء المعامل الصوتية التجريبية المكتملة، التي تتيح التقاء عدة متخصصين في مجالات مختلفة كان متأخرًا، إذ أنشئ أول معمل في ١٤١٦/٩/٧هـ في معهد بحوث الإلكترونيات والحاسبات التابع لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية باسم (مركز علوم وتقنية الأصوات) ويعد من المراكز المتطورة والتميزة، ومهيأ للقيام بأعمال عدة في مجالات مختلفة^(٢).

وبدأت في الآونة الأخيرة تظهر ثمرة هذا الجهاز في الدراسات الصوتية، والقيام بالتجارب، كما هو موضح في الكتاب الذي أعدّه منصور الغامدي، ونشر باسم (الصوتيات العربية)، وغيره من البحوث التي أعدها باللغة الإنجليزية، كما أفادني بذلك.

ولاشك أن هذا المطلب يُعطي الحركة اللغوية في المملكة الصبغة الحديثة، ومحاولة الإفادة من منجزات هذا العصر، في توظيف الدرس الصوتي في التكنولوجيا، ويتوقع أن يزيد الاهتمام بهذا الجانب بعد أن أوجدت بعض الأجهزة المعملية الصوتية.

(١) ينظر ص ٤٣، ٤٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر : الملحق العاشر ص ٥٠٨.

وفي نهاية هذا المبحث الخاص بالدرس الصوتي الحديث في الحركة اللغوية في المملكة،
يمكن إبراز عدة أمور :

- ١- دخول الدرس الصوتي في المجال التجريبي.
- ٢- الإفادة من الدرس اللغوي الحديث في إجراء بعض الدراسات وفق بعض النظريات الحديثة، أو المناهج الجديدة، وعرض التراث العربي، أو تفسيره بشكل معاصر.
- ٣- جمعت بعض الدراسات الحديثة بين الأصالة والمعاصرة؛ لإثبات بعض الحقائق التراثية تجريبياً.
- ٤- النزعة إلى دراسة اللهجات العامية على المستوى الصوتي، وذلك لأن علم اللغة الحديث يعنى بالجانب الوصفي.
- ٥- تأثر بما يجري في الساحة اللغوية العالمية والعربية؛ مما يدل على الاطلاع والمتابعة.
- ٦- عدم وجود كتاب مستقل في الأصوات العربية يحوي دراسة فروعها، ومخارج الأصوات وصفاتها، دراسة مؤصلة.

المبحث الثالث : التأليف التعليمي :

إن البحث الصوتي في التراث العربي جاء مبعوثاً في كتب علماء العربية، حيث عُنىوا بالأصوات العربية في مؤلفاتهم اللغوية والنحوية والصرفية، كما أتى ضمن مؤلفات علماء القراءات، ثم تلاهم بعد ذلك علماء التجويد الذين اهتموا بالجانب التطبيقي الأدائي؛ مما دعاهم إلى وضع المنظومات وتصنيف الكتب المستقلة في علم التجويد، الذي قوامه دراسة الأصوات العربية؛ عناية بقراءة القرآن الكريم، وتخلصاً من اللحن، وتحسيناً للأداء النطقي، مقتفين آثار علماء العربية، سائرين على خطا ابن جني ومن سبقه، شارحين ومفصلين أحياناً، وملخصين في آحين آخر، مع ما يحسب لهم من إضافة وزيادة في بعض المباحث الصوتية، فتميزت مؤلفاتهم بالاستقلالية والشمولية للمباحث الصوتية.

وفي العصر الحديث بدأت تظهر أوجه اختلاف بين القدماء والمُحدّثين في بعض القضايا الصوتية، جاءت في كتابات بعض المستشرقين، ولدى بعض الباحثين العرب المعاصرين في كتبهم العلمية والتعليمية^(١).

ومما ينبغي التأكيد عليه أن دراسات المُحدّثين الصوتية لأصوات اللغة العربية - وبخاصة ما يتعلق بعلم الأصوات النطقي - ظلت في حيز الجانب النظري التثقيفي، ولم تطبق في الدرس القرآني، وإنما الذي يتولى الجانب التطبيقي في قراءة القرآن الكريم، هو علم التجويد الذي يستمدُّ مادته من التراث العربي.

وأسهمت الحركة اللغوية في المملكة في تمثيل هذا الجانب الصوتي التعليمي، بإعداد بعض الكتب فيه، ولم تكن على منهج تألفي واحد، وذلك يتضح بالوقوف عند مطلبين اثنين : الأول : علم التجويد، والآخر : تعليم الأصوات العربية.

المطلب الأول : علم التجويد :

إن التأليف في التجويد مازال مستمراً في العصر الحديث، مستقيماً مادته من مؤلفات التجويد التراثية، وافتتحت مؤسسات تعليمية في أقطار العالم العربي والإسلامي تُعنى بدراسة الأصوات في ضوء علم التجويد وفق ما جاء في التراث العربي من الناحية النظرية والتطبيقية.

(١) ينظر : التطور النحوي للغة العربية، والأصوات اللغوية، وعلم اللغة المرمج.

ولم يكن واقع التأليف في الدرس الصوتي في المملكة العربية السعودية بعيداً عمّا هو واقع في العالم العربي؛ حيث اهتم بعض الباحثين السعوديين في التراث الصوتي العربي، فألفوا كتباً في التجويد على نمطي المختصرات ووضع الحواشي، استقوا مادتها من التراث العربي.

أولاً : المختصرات :

ومن ألف فيها عبد العزيز القارئ، حيث أعد كتابين، راعى فيهما تباين مستويات قارئ القرآن الكريم، وما يناسب مداركهم العقلية، فألف كتابه الأول (التجويد الميسر) للمبتدئين سنة ١٣٩٢هـ، بغرض تيسير قضايا التجويد، التي تساعد على إتقان قراءة القرآن الكريم، وإجادة فهمها فهماً نظرياً علمياً، وتطبيقاً عملياً.

وبإلقاء نظرة في الكتاب من أجل تقديم وصف مختصر عن محتواه، يلاحظ أن الكتاب جاء في خمسة فصول (مخارج الحروف، صفات الحروف، أحكام بعض الحروف، المسدود، الوقوف)، مسبقة بمقدمة، ثم تلاها - مما يعد تمهيداً - تعريف بالقرآن الكريم، وفضل تلاوته، وجزاء قارئ القرآن، والاهتمام بحفظه، ثم تعريف التجويد وثمرته.

وذيل كتابه بمعلومات عامة عن القرآن الكريم، وآداب تلاوته، ثم بتوجيهات وإرشادات لمن يريد تجويد القرآن، وختمه بتمرينات صوتية.

أما منهجه فيتسم بعدة أمور، منها :

١- الاختصار في الشرح :

يميل إلى الاختصار غير المخل في الشرح، والذي يؤدي إلى سرعة فهم المتعلم، كما في شرحه لكل موضوعات الكتاب، قال : " فهذا الكتاب - التجويد الميسر - هو عبارة عن تيسير لقواعد التجويد والقراءة دون إخلال أو تقصير؛ بحيث يتسنى لكل مسلم تناولها وتعلمها دون حاجة إلى عناء أو مشقة في فهمها أو تطبيقها " (١).

٢- السهولة في المادة المقدمة :

تميز الكتاب بالوضوح في عرض المادة، وتجنب الخلافات التي تثقل ذهن المتعلم، كالخلاف في عدد مخارج الأصوات، كما أنه لم يتناول بعض القضايا التي يحس بأنها تصعب

(١) التجويد الميسر، ص ٨.

على المبتدئين، فلم يتطرق إلى بعض الصفات، مثل الجهر والهمس، وإنما قصر حديثه على الشدة والرخاوة، والاستعلاء والاستفال، والتفشي، والتكرار، والصفير، والقلقلة، والغنة^(١).

٣- الأمثلة والتدريبات :

شفع دروسه بالأمثلة التي تستغل في توصيل المعلومة بشكل سريع وإتقانها بالتدرب عليها، وختم كتابه بتدريبات عامة^(٢) لأغلب قضايا الكتاب الصوتية، مصحوبة بتسجيل صوتي بصوت المؤلف، ويتم التدريب عن طريقين، أولهما : قراءة درس معين حتى يفهمه الطالب، ومن ثم يقرأ الدرس مع النظر فيه، والاستماع إلى التسجيل الصوتي في آن واحد، ثانيهما : الاستماع إلى سورة من السور الجديدة الموضوعية ضمن تدريبات الكتاب، وذلك بالمتابعة والجمع بين النظر في الكتاب، والاستماع إلى السورة من التسجيل الصوتي، وقد استخدم المداد الأحمر في المكتوب تحت القاعدة المراد إتقانها؛ من أجل إثارة الانتباه والحرص على التركيز، وهدف المؤلف من ذلك أن يتسنى للمتعلم التدرب على القواعد التي درسها، عن طريق الربط بين النظر إلى التدريبات وسماع التسجيل الصوتي؛ لتغذية الجانب التطبيقي في قراءة القرآن الكريم، وهذه محصلة علم التجويد.

إن الناظر في الكتاب يجده يحوى الكثير من الجوانب الإيجابية، ويتسم بالشمول والتركيز على القضايا التي يحتاجها المبتدئ في تجويد القرآن الكريم، كما تميز بسهولة الأسلوب ووضوح العبارة، وهو في مجمله متميز بحسن عرض المادة، وترتيب أولويات قضايا الكتاب، بالإضافة إلى محاولة الربط بين الجانب النظري والتطبيقي؛ وذلك لإدراك المؤلف أن إثبات النواحي النظرية وإتقانها لا يتم إلا عن طريق إكثار الممارسة من التدريبات التطبيقية في دراسة علم التجويد.

ومما يلفت النظر في الكتاب أنه تحدّث في الفصل الثاني عن الفرق بين بعض الحروف المتشابهة^(٣)، فذكر صفتي الجهر والهمس للفرقة بين صوتين، وفي هذا مدعاة للمبتدئ أن يتعرف عليهما، على الرغم من عدم تطرقه إليهما في أثناء تناوله لصفات الأصوات؛ لذلك

(١) ينظر : التجويد الميسر، ص ٢٧ - ٣٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣١.

أميل إلى أن يدرج موضوع (الفرق بين بعض الحروف المتشابهة) في كتابه الثاني؛ لاشتماله على شرح صفتي الجهر والهمس.

وقد تحدّث المؤلّف في نهاية الكتاب عن أمور متعلقة بالقرآن الكريم ومتعلم التجويد، وهي مشتملة على ما يجدر بالقارئ التعرف عليه قبل الشروع في دراسة قضايا التجويد الصوتية، كنزول القرآن الكريم، وحكم التعوذ ووقته، وكذلك البسمة وغيرها^(١)؛ ولهذا أقترح أن تضم هذا القضايا، وتوضع ضمن الأبحاث التي تحدّث عنها المؤلّف في مقدّمة كتابه.

ولاشك أن النقاط آنفة الذكر لا تؤثر في قيمة الكتاب، ولا تضع جهد المؤلّف؛ لأنها مرتبطة بناحية الترتيب والتنظيم.

ومن ثمّ ألفت القارئ كتابه الآخر (قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود) للمتوسطين سنة ١٣٩٣هـ، ليشارك مع الكتاب الأول في تناول المباحث المتعلقة بعلم التجويد، ولكن هذا الكتاب انفرد بلمحة موجزة عن تاريخ التجويد والقراءات، والحديث عن القراءات المتواترة، والترجمة لعاصم وحفص، والتعريف بعلم التجويد : معناه، والغاية منه، وحكمه، ومعنى اللحن الخفي والجلي، كما انفرد بألقاب الحروف، وبما ذيل به كتابه، كباب الاستعاذة والبسمة، وأنواع القراءة، وأخيراً باب فرش الحروف، وإذا كان تصنيف الكتاب الأول على أساس الفصول - والتي بلغت خمسة - فإن الثاني صنف على طريقة الأبواب، فجاء في أربعة أبواب : (مخارج الحروف، صفات الحروف، أحكام بعض الحروف، الوقف والابتداء).

والسبب في مجيء الكتاب الأول في خمسة فصول، أنه أفرد للمدود فصلاً مستقلاً، وفي الكتاب الثاني؛ جاء المد ضمن الباب الثالث.

أما أصول منهجه؛ فقد نص عليها في المقدمة بقوله : " فقد نظرت في كثير مما ألف في التجويد على رواية حفص من المصنفات القديمة، فاستقر عزمي على تأليف كتاب للطلاب، أجمع فيه خلاصة ما في تلك الكتب، وأرتبه بأسلوب مناسب لمداركهم في هذا العصر، وقد بذلت غاية جهدي لأكمل ما نقص، وأوضح ما أجهّم، ولأختار من التعريفات والتقسيمات أكثرها دقة، وخاصة في باب مخارج الحروف، حيث يختلفون فيه اختلافاً ملحوظاً، مع أنه

(١) ينظر : التجويد الميسر، ص ٨٢ - ٩٣.

أهم أبواب هذا الفن، ويليه باب الصفات، وهذان البابان يعتمدان اعتماداً كبيراً على دقة التطبيق العملي للنطق الصحيح الفصيح، وقد كنت أخضع ما يقوله بعض الشراح والعلماء من أهل هذا الفن للتجارب العلمية في فصول الدراسة، عند تدريس القرآن في المعهد الثانوي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وإن كنت لم أجد من الإمكانيات أكثر من ذلك للتحقيق، لكنني بذلك توصلت إلى بعض النتائج التي تيسر على الطالب قواعد هذا العلم^(١).

ويمكن تلخيص منهجه في النقاط التالية :

١- التوسع في عرض المادة :

مقارنة بكتابه الأول (التجويد الميسر)، والذي مال فيه مؤلفه إلى التقليل الكمي في المادة المقدمة للمتعلم؛ فإنه في (قواعد التجويد) يتناول الحروف الفرعية^(٢)، ويشير إلى الاختلاف في عدد المخارج^(٣)، وإلى الصفات بقسميها المتضادة وغير المتضادة^(٤)، وألقاب الحروف^(٥)، كما فصلّ في الإدغام من حيث تعريفه وفائدته وقاعدته وشروطه وأقسامه وما يستثنى من قاعدته^(٦)، وفصلّ في الوقف، فعرفه وذكر أقسامه ورموزه^(٧)، وغير ذلك من المباحث التي توسع فيها أكثر من كتابه الأول، وهذا لا يعني أن كتابه هذا يكفي لمن أراد الإحاطة بهذا الفن؛ لأنه كتاب تعليمي، وهذا ما يفهم من تخصيصه للمتوسطين.

٢- الشرح :

اهتم المؤلف بشرح مادة الكتاب، وحاول في كل قضية تناولها أن يوضحها للطالب توضيحاً لا غموض فيه، يتضح ذلك من خلال مقارنته بكتابه الأول، مثل قوله في الأول عند حديثه عن صفة التكرار الخاصة بصوت الراء : " التكرار : أي تحرك طرف اللسان، ولا يكون ذلك إلا في الراء، ويجب ألا يزيد التكرار عن حركة واحدة، وبهذا التكرار يحصل

(١) قواعد التجويد، ص ٥٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٠.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٢.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٧١ - ٧٢.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٥ - ٨٩.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠٥ - ١١٥.

الفرق بين الراء وغيرها من الحروف (أر)، (را) " (١)، وأما في كتابه الثاني؛ فسيلاحظ توسعه في الشرح، فيقول : " والمراد بتكريره : أن طرف اللسان لا يستقر عند النطق به، بل يرتعد، وبارتعاذه يتذبذب الصوت ويمر في المخرج دون ضغط ولا شدة، وهو حرف قابل لزيادة التكرير، فلو ترك له العنان لازداد ارتعاد طرف اللسان به حتى تتولد عدة راءات، وهذا ما حمل بعض المجودين على القول بأنه يجب الاحتراس من التكرير، ومرادهم الزيادة، يقول ابن الجزري في التمهيد : " ولا بد في القراءة من إخفاء تكريرها " (٢)، أقول : وطريقة ذلك أن يترك الإنسان طرف لسانه يرتعد ارتعادة واحدة لطيفة خفيفة بعد أن يجاذي به أصول الثنايا، ثم يلصقه بها حتى يمنع استمرار التكرير، وأوضح ما تكون هذه الصفة في الراء إذا كانت مشددة ولذلك ينبغي الحرص على عدم الزيادة في التكرير عند النطق بالراء المشددة " (٣)، ومع ذلك فإنه في أحد المواضع أغفل الشرح مع ضرورته، كما في حديثه عن فرش الحروف (٤)، إذ إنه بدأ بالأمثلة دون توضيح لكنهنه والمقصود به، إذ حاجة المتعلم لمعرفة لا تخفى على أحد؛ لأنه مرتبط بنطق بعض مفردات القرآن الكريم نطقاً خاصاً (٥).

٣- التمرينات :

بالنظر إلى نهاية موضوعاته وأبوابه؛ يلاحظ أنه يذيلها بتمرينات تتسم بالمزج بين الأسئلة النظرية والتطبيقية (٦)، مما يثبت مسائل التجويد.

وتبدو أهمية الكتاب في احتوائه أهم مسائل التجويد التي تساعد الطلاب على الارتقاء بقراءة القرآن الكريم، وتحسن أداءهم النطقي التطبيقي، وهذا ما أكده الشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي - أحد شيوخ القراء رحمهم الله - في تقريره للكتاب بقوله : " فوجدته متضمناً أهم مسائل هذا الفن [التجويد]، مشتملاً على جلّ دقائقه وفروعه، ولقد عني الأستاذ المؤلف - حفظ الله شبابه - عناية فائقة ببيان الأحكام العملية التي يكون لها أحسن

(١) التجويد الميسر، ص ٢٨.

(٢) التمهيد في علم التجويد، ص ٩٥.

(٣) قواعد التجويد، ص ص ٦٨، ٦٩.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٢٦، ١٢٧.

(٥) ينظر : غاية المرید في علم التجويد، ص ٢٩٠.

(٦) ينظر : قواعد التجويد، ص ص ٤٥، ٧٣، ٩٣، ٩٤، ١٠٢، ١١٩.

الأثر في إحكام القراءة، وضبط التلاوة، وجودة الأداء، في عبارات طلية ممتعة، وتراكيب رصينة مبدعة، فالكتاب - يشهد الله - من أنفس الكتب التي ألفت في هذا الشأن مع وجازته واختصاره " (١).

ويلاحظ على الكتاب تذييله بباب الاستعاذة والبسمة، وبأنواع القراءة، مما يفترض أن يكون ضمن المقدمة في أول الكتاب، كما سبق التنبيه عليها عند ذكر الملحوظات على الكتاب الأول.

ولم يخل الكتابان من بعض الفوائد المتعلقة بعلم التجويد، إذ ضمنهما بعض الأفكار المتعلقة بتعليمه للأطفال، فيرى أن طريقة التلقين أنسب لهم، مع البدء بالسور القصيرة مجودةً، بالإضافة إلى بعض الأحكام السهلة (٢)، وأكد على إكثار الطالب من الممارسة والتطبيق، وأن يوفر له سماع النطق الصحيح من قبل المدرس أو التسجيلات الصوتية للمجودين، وأن ينطق نطقاً صحيحاً بمتابعتها، ويرى أن المبتدئ يمر بثلاث مراحل، يتدرج فيها في تعلمه فن التجويد، ينبغي أن يراعيها المعلم، وهي (٣):

- تصحيح نطقه، بتحقيق مخارج الحروف وصفاتها اللازمة، مع تصحيح اللحن الجلي.
- العناية بأحكام الحروف وصفاتها التكميلية المتعلقة بفصاحة النطق وتحسينه، مع تصحيح اللحن الخفي.

- إتقان أحكام الحروف ومخارجها وصفاتها تجويداً وتحقيقاً، وخلوه من اللحن الجلي ومعظم اللحن الخفي، مع الاهتمام بالنواقص الخفية التي تخل بالإتقان لا بالنطق.

كما نجد الاتجاه إلى الاختصار لدى كل من خميس العمري في كتيبه (الخلاصة من أحكام التجويد)، ومحمد العقيلي في رسالته (جداول التجويد)، إذ تناولوا أغلب مسائل التجويد التي تناولها عبد العزيز القارئ - في كتابه الأول - بشكل موجز، وذلك بعرض المسألة مع تفرعاتها، وتعريف كل منها تعريفاً مختصراً مع التمثيل؛ من باب تسهيل الاطلاع وسرعة المراجعة والاستذكار، كما وضحا ذلك في مقدمتيهما.

(١) قواعد التجويد، ص ١٢٩.

(٢) ينظر: التجويد الميسر، ص ٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٩٠-٩٢، وقواعد التجويد، ص ٦-٨.

ثانياً : الحواشي :

ظهر الاهتمام بالحواشي عند بعض الباحثين السعوديين، مثل ناصر الزهراني الذي اعتنى بمنظومة الجمزوري في التجويد الموسومة بـ (تحفة الأطفال والغلمان)؛ فوضع حاشية عليها شرحاً وتوضيحاً، استقى مادتها من كتب التجويد، في كتاب سماه (الجمان في تجويد القرآن)، وحيث إن المنظومة لم تتناول بعض قضايا التجويد؛ فإن المؤلف استدرك ذلك، فأضاف مسائل وزيادات في قواعد التجويد، لم تذكر في المنظومة ولا في حاشيتها.

تكوّن الكتاب من مقدمة وتمهيد ثم متن المنظومة بعنواناتها الفرعية، وبعد ذلك مسائل وزيادات شملت : (مخارج الحروف، صفات الحروف، مد الصلة في هاء الضمير، القلقلة وحروفها، التفخيم وحروفه، أحكام الراء، أحوال (لام) لفظ الجلالة، الوقف والابتداء). ووضع لما قام به من عمل على المنظومة منهجاً قال فيه : " فإنني قمت على تحري الدقة في ترتيب أبياتها واستيعابها كاملة؛ أقول ذلك لأنه - حسبما لاحظت - وقع كثير من الأخطاء في ترتيب أبياتها ممن ذكروها سرداً أو استشهاداً في كتبهم، كما أن آخرين سهواً عن أبيات منها تحمل معاني مهمة جداً ... وإذ أشرع هنا في بداية الحاشية، أشير إلى أنني جمعت مادتها من كثير من كتب أهل الفن نقلاً، مدققاً فيما أنقل، متحريراً العبارة الجيدة السليمة، مع ما يلاحظ قارئ الحاشية من إعادة أحياناً لبعض التعريفات وغيرها بأسلوب مختلف، وغرضي من ذلك توضيح غامض، أو التأكيد على مهمة " (١).

ويمكن أن يوصف منهجه الذي سار عليه بعدة أمور منها :

١- السهولة والوضوح :

يبدو هذا المنهج واضحاً في شرحه لأبيات المنظومة؛ لأن حاشيته وضعها للمبتدئين، كما يفهم من قوله : " ولا بد من التأكيد على طلاب هذا العلم - بخاصة - أن هذه الحاشية على هذا النظم وأمثالها بداية الطريق، وما هي إلا بُلعةٌ لمن يريدُ المشرعَ، وبِلالَةٍ رَمَقٍ لِعَطَشٍ، فلا بد من القراءة على المشايخ المحودين، والسماع منهم وإسماعهم، والتدقيق في ذلك، والإكثار منه ... " (٢).

(١) الجمان في تجويد القرآن، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨، ٩.

٢- شرح المصطلحات :

وقف المؤلف عند مصطلحات التجويد شارحاً وموضحاً لها في اللغة والاصطلاح، كالإظهار والإدغام والغنة والإقلاب والإخفاء، وكذلك تعريف الألف اللينة والمدود^(١).

٣- الإضافات التي يحتاجها المقام في مواطن متعددة^(٢) :

ومنها إضافته عند قول الناظم :

وأظهرن لام فعل مطلقاً في نحو(قل)(نعم) و(قلنا)و(التقى)

فقال بعد أن شرح البيت : " قلت : لكن للام الفعل حكماً آخر، لم يذكره الناظم، فأذكره هنا للفائدة : وهو الإدغام وذلك إذا أتى بعدها أحد حرفين (اللام أو الراء) كما في "وقل رب" "قل لا" فتدغم اللام فيما بعدها ولا تظهر، فتنبه لما لم ينبّه عليه الناظم " (٣) .
أما المنهج الذي سلكه في المسائل التي زادها، فيتسم بشكل عام بالاختصار، وشمول أغلب قضايا التجويد، التي من شأنها أن تحسّن الأداء النطقي في التلاوة للمبتدئين، ومع ذلك فقد دعا إلى الرجوع إلى المطولات، وأكد على أن سبيل إتقان مخارج الأصوات وصفاتها لا يتم إلا بالممارسة وتمارين اللسان، وذلك بلزوم المقرئين المجوّدين^(٤)، فعلم التجويد يعنى بإتقان قراءة القرآن الكريم، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق إعطاء الجانب التطبيقي حقه من العناية جهداً ووقتاً؛ حتى يتم التخلص من اللحن الجلي والخفي.

ولم تقف العناية في علم التجويد عند حد التأليف فقط، بل تجاوزت ذلك إلى اهتمام بعض المؤسسات التعليمية في هذا الفن تعليمياً وتدريساً، فافتتحت بعض الأقسام التي تعنى بالقرآن وعلومه في بعض الجامعات والكليات، وأنشئت كليات متخصصة بهذا العلم، بالإضافة إلى وجود مدارس في التعليم العام تعنى بالقرآن الكريم حفظاً وتجويداً، وهي (مدارس تحفيظ القرآن الكريم) للبنين والبنات (الابتدائية، المتوسطة، الثانوية)، وكل مرحلة لها كتب مقررة في التجويد، كما أن في التعليم العام (للطلاب والطالبات) عناية

(١) ينظر : الجمان في تجويد القرآن، ص ١٣ - ١٧، ٢٦ - ٢٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٧.

بالقرآن الكريم تدریساً وتجویداً، فوضعت مواد بهذا الشأن أعدت لها مقررات دراسية، ولا ينسى أن للمسجد - والله الحمد - دوراً فاعلاً في العناية بالقرآن الكريم حفظاً وتجویداً، تتولاه جمعية تحفيظ القرآن الكريم.

وبعد أن عايشت بعضاً من مؤلفات علم التجويد للباحثين السعوديين وجدت أنها اتخذت في صياغة مادتها ومنهجها ما لدى علماء التجويد القدماء؛ الذين أولوا هذا الفن عناية واضحة من حيث تأليف الكتب المستقلة والشاملة - في الغالب - للقضايا الصوتية، ووضع المنظومات فيه، وتلاهم من قام بالتحقيق أو التأليف على منوالهم، أو من مادتهم، جمعاً أو اختصاراً.

وأخيراً؛ فإن المادة الصوتية التي وردت في كتب التجويد التي ألفها الدارسون السعوديون - آنفة الذكر - تميزت بالقدرة على جمع المادة الصوتية من مظاهرها، ومن ثم عرضها وتلخيصها بشكل ميسر، حسب المستوى التعليمي المؤلف من أجله.

وهناك قصور في نتاج اللغويين السعوديين، فيما يتعلق بتأليف الكتب العلمية في فن التجويد، فلم يُخرج أحد منهم - على حسب علمي - كتاباً علمياً شاملاً وموسّعاً في التجويد وقضاياها، وإنما اقتصر تأليفهم على كتب التجويد التي تمثل الجانب التعليمي، وتتوخى الاختصار والتيسير.

المطلب الثاني : تعليم الأصوات العربية :

إن تعلم اللغات وتعليمها في العصر الحديث بلغ من العناية والاهتمام شأواً كبيراً؛ نظراً للتقارب السريع الذي يطوي المسافات الزمانية والمكانية التي تعايشه الشعوب العالمية بمختلف جنسياتهم ولغاتهم وثقافتهم؛ مما استدعى توجهاً واضحاً إلى وضع الأسس والأطر لتعليم اللغات وتعلمها؛ لتحقيق الأهداف والدوافع المتباينة والمختلفة بين المتعلمين.

ولم تكن اللغة العربية بمعزل عن واقع الأمم، بل تحكمها علاقات بالآخرين، تتطلب العناية بتأطير تعليمها وفق أسس تربوية حديثة، لا تقتصر على علم التجويد، لأهداف ترتبط بمتعلميها واختلاف دياناتهم وتوجهاتهم؛ وتتميز باستقلالية في الاتجاه إلى رسم خطط لوضع مناهج مقررات تعليم الأصوات العربية للناطقين بلغات أخرى، بل مناهج للناطقين بالعربية،

غير مرتبطة فيهما بعلم التجويد؛ لأن علم التجويد يُعدّ " جزءاً من علم الأصوات العربية؛ إذ إن علم التجويد يختص بلغة القرآن، أما علم الأصوات فإنه أعم؛ لأنه يشمل فصحي العربية بمختلف أشكالها وأنماطها الصوتية في القرآن وغيره، كما في كلام فصحاء العرب " (١).

ومن البوادر الجيدة في تعليم الأصوات العربية في المملكة العربية السعودية، العناية بها منفصلة ومستقلة عن علم التجويد، ولاشك في أهمية هذا المنحى؛ لأنه سيكون ركيزة للمتعلم في الإحاطة بأسس الأصوات في الكلام العام، ويقوي جانب الأداء النطقي في علم التجويد للمتعلمين المسلمين، ويبدو أن هذا التأليف مسير للواقع الذي تعنى فيه الأمم الأخرى بأصواتها.

وهناك إسهام وحيد - حسب علمي - قام به باكلا ومعهُ جورج سعد، بعنوان (أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها)، ولم يكن هدف الكتاب محلياً ولا عربياً، بل يمكن وصفه بالعالمية، لأنه أعد ليخدم " ثلاث نوعيات من الطلاب والدراسين؛ الناطقين بالصينية، والناطقين بالإنجليزية، والناطقين بالعربية، وهؤلاء - في مجموعهم البشري - يكوّنون أكثر من نصف سكان عالمنا الأرضي " (٢).

سعى المؤلفان في هذا الكتاب إلى تحقيق هدف سام، هو خدمة اللغة العربية بتعليمها وإتقان مهاراتها اللغوية الأربع : (الاستماع، النطق، الكتابة، القراءة)، وجاء التصريح بهذا الأمر بقولهما : " ويهدف بذلك إلى تمكين الطالب أو الدارس من التمييز بين الأصوات عند سماعها، ومن نطق الأصوات وترديدها تلقائياً بطريقة صحيحة ومقبولة، ثم من كتابة وقراءة الأصوات التي يسمعها وينطقها بطريقة مبسطة وواضحة " (٣)، وأكدّا على هذا الهدف في غير موضع (٤).

(١) اللسانيات العربية - مقدمة وبليوغرافية، ص ٧٢٤.

(٢) أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها، ص (كز).

(٣) المرجع السابق، ص (لو).

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ص (كو، كح، مز).

وتكمن أهمية هذا الكتاب في اعتناؤه بالأصوات العربية^(١)، واتصافه بالعلمية، ولكونه صالحاً لتعليم الصغار والكبار، وفي برامج محو الأمية، ولتعدد منهجيته، وصلاحيته للتعليم المدرسي والتعليم الذاتي^(٢).

ولكي تبرز أهمية الكتاب، نقف على أبرز نقاط منهجية التأليف، والمتمثلة بما يلي :

١- تقديم الأصوات العربية عن طريق عشر حلقات، وكل حلقة تشتمل على مجموعة من الأصوات العربية، يُقدّم فيها الصوت بأكثر من شكل، ومسامه مكتوب باللغة العربية وبالأبجدية الصوتية العالمية، مع إيراد شرح باللغتين الإنجليزية والعربية، ثم بعد ذلك تدريبات في المختبر على الأصوات العربية، ونطق الصوت في عدة كلمات، ثم تدريبات كتابية للأصوات مفردة، ثم مركبة في مجموعة كلمات، ثم ختم الحلقة بتدريب على وصل الحروف وكتابة الكلمة الناتجة عنه.

ويبدو أن المؤلفين سلكا في تعليم الأصوات الجمع بين الطريقتين الجزئية والكلية، إذ يتم التعرف على الصوت مفرداً، ثم التدرّب عليه داخل المختبر، والتدرّب على الكلمات المسجلة في الأشرطة الصوتية.

٢- التدريب على الثنائيات الصغرى : ويقصد بها وجود كلمتين متشابهتين تماماً في الأصوات، ولكن تختلفان في صوت واحد فقط، نطقاً أو شكلاً، وقد شملت التمرينات التفرقة بين الحركات الطويلة والقصيرة، بالإضافة إلى التدريبات فوق المقطعية على النبر والتنغيم^(٣).

٣- استخدام الوسائل التعليمية بنوعها السمعي والبصري ما أمكن، فمن البصرية استخدام السهم بأشكاله المتعددة، لتعليم الدارس طريقة كتابة الحروف العربية بخطي الرقعة والنسخ، واستخدام الصور في شرح بعض النصوص، وأما السمعية فبالإفادة من التسجيلات الصوتية المصاحبة للكتاب.

(١) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها، ص (كو).

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص (كح).

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص (لا، لب).

كما تبرز قيمة الكتاب - بالإضافة إلى هدفه الأساس - في رسم بعض الأسس والإرشادات التربوية في تعليم الأصوات، كالتصريح بأن عملية تعليم الأصوات مطّردة، فلا يتوقع إتقانها بمجرد الانتهاء من الحلقات؛ مما يتطلب الالتفات إلى التدريبات أيًا كان نوعها؛ معملية أو صوتية، والتركيز على الثنائيات الصغرى^(١)، وينبغي أن تُعلّم وفق خطوات^(٢) :

(أ) تقديمها : يكون عن طريق نطق المدرس النموذجي، مع شرح مزايا الصوت مخرّجًا وصفة حسب الإمكان، ولا بد من التركيز على من لديهم صعوبات في نطق بعض الأصوات الجديدة، أو خلط في الأصوات المتشابهة بين اللغتين.

(ب) تقليد الأصوات : عن طريق محاكاة المتعلّم لما سمعه من المدرس أو التسجيل الصوتي.

(ج) تكرار الأصوات : يقوم المتعلم بترديد الثنائيات الصغرى تلقائيًا من غير محاكاة للمدرس أو للتسجيل الصوتي؛ ليزداد التعزيز الذاتي عند النطق الصحيح، مما ينمّي القدرة على الأداء السريع.

ومما يبرز قيمة الكتاب أيضًا، وضع إرشادات لمدرسي اللغة العربية في تعليم الأصوات العربية، تتعلق بالتدريبات وأنواعها :

(أ) التدريبات الشفوية : يستحسن فيها مراعاة ما يلي^(٣) :

- ١- الاستماع : استماع المتعلمين للمعلم دون فتح للكتاب أثناء نطقه للدرس.
- ٢- المحاكاة : بإعادة المتعلمين لما سُمع مباشرة.
- ٣- الاستماع والمشاهدة : بربط ما يسمعون من المدرس أو المسجل بما في الكتاب.
- ٤- الاستماع والمشاهدة والمحاكاة.
- ٥- القراءة الجهرية : يطلب من كل دارس نطق الكلمات والجمل المضبوطة بالشكل في الكتاب، مع ملاحظة نطقه، وتصحيح الخطأ.
- ٦- قراءة النصوص غير المضبوطة بالشكل : وفيها يقوم المعلم بكتابة الكلمات والجمل التي درسوها من قبل دون ضبطها بالشكل، ثم تُقرأ بالاعتماد على الذاكرة.

(١) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها، ص (ما).

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص (مب، مج).

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص (مو، مز).

ب) التدريبات الكتابية ^(١) : وهي مرحلة تالية للمرحلة الشفوية، تتمثل بعدة خطوات :

- ١- نسخ الكلمات والجمل.
- ٢- الإملاء من كلمات الدرس، وتصحيح الأخطاء.
- ٣- كتابة الكلمات التي تعلموها اعتماداً على الذاكرة، مع التنبه لتصحيح الأخطاء.
- ٤- وصل الحروف وتصحيح الأخطاء.
- ٥- الضبط بالشكل للكلمات التي يسمعونها.
- ٦- استعمال الأرقام العربية وعلامات الترقيم.

ولم يقتصر تعليم الأصوات العربية على التأليف فقط - كما في الكتاب السابق - بل ظهر الاهتمام بمحاولة وضع الأسس التربوية لتعليمها لدى الغربي في كتابه (الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين)، فبعد أن قدّم مقدمة نظرية عن الأصوات العربية والجهود المبذولة فيها قديماً، ومخارج الأصوات وصفاتها في التراث العربي ولدى المُحدّثين، عرّج على تعليم الأصوات عامة، وما يعتورها من مشكلات تتمثل في ^(٢) :

- ١- اختلاف مخارج الأصوات من أمة إلى أخرى.
- ٢- تفرد اللغة العربية بأصوات قلّما توجد في اللغات الأخرى.
- ٣- وجود أصوات في لغة الدارس تشبه أصوات العربية.
- ٤- اختلاف اللغات في استعمال الأصوات فوق المقطعية.
- ٥- أساليب التعليم ووسائله.

وما يهمننا من هذا الكتاب - في هذا المقام - هو الإشارة إلى تلك الأسس الخاصة التي وضعها، وينبغي مراعاتها أثناء تعليم الأصوات العربية للناطقين بلغات أخرى؛ لترتقي بمستوى متعلميها نحو الأفضل، وهي ^(٣) :

(١) ينظر : أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها، ص ص (مو، مز)
 (٢) ينظر : الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٦٧ - ٧٢.
 (٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٣ - ٨٧.

- ١- التدرج في تقديم الأصوات العربية كماً وكيفاً.
- ٢- الإصغاء (الإنصات) من قبل المتعلم وتدريبه عليه؛ لإدراك الأصوات والتفريق بينها، وما يتبعها من تدريبات على النطق، وفي حالة وجود خطأ نطقي فعلى المعلم اختيار الوقت المناسب للتصحيح، والطريقة المناسبة لذلك.
- ٣- التدريبات الصوتية بأنواعها (تدريبات التمييز والترديد والصور وتدريبات الإنتاج)^(١).
- ٤- دور المعلم وما يتمتع به من قدرات علمية وتربوية.
- ٥- استخدام الوسائل التعليمية.

وفي نهاية هذا المبحث أشير إلى أن الحركة اللغوية في المملكة، لم تقتصر على الجوانب التعليمية (المختصرات والخواشي) فقط، في تدريس الأصوات ضمن علم التجويد، بل تمت مع الواقع الذي عنيت به الأمم في العصر الحديث، بالتأليف في أصوات لغاتها وتعليمها لأهلها ولغيرهم، إذ الحركة اللغوية لها تجربة في هذا المجال المستقل عن علم التجويد، حيث تم التأليف في الأصوات العربية وتعليمها للناطقين باللغات الأخرى، وبرزت في بعض المؤلفات أهداف سامية تمثلت في وضع الأسس التربوية الحديثة لتعليم أصوات اللغة العربية.

(١) ينظر : الأصوات العربية وتدريبها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٩٤ - ٩٨.

المبحث الرابع : الانتقادات الصوتية :

إن الدرس الصوتي في التراث العربي اعتمد على الملاحظة الذاتية، واستطاع عن طريقها أن يحدد مخارج الأصوات العربية تحديداً دقيقاً، ويصف صفاً وصفاً متقناً، مركزاً على الجانب النطقي الذي يخدم الدراسة اللغوية العربية في نطق أصوات القرآن الكريم، وتمثيل اللغة الفصحى تمثيلاً سليماً، تاركاً بعض خصائص اللهجات العربية في النطق؛ لأنها لا تتسم بالعموم، وإنما هي مقصورة على بعض اللهجات العربية؛ لذا لم يعرها الاهتمام الذي أعطي لأصوات العربية الفصحى، وإنما جاءت ضمن الكتب اللغوية وغيرها.

ومع تقدم الزمن والانتقال من عصر إلى آخر، وما صاحبه من اتصال بالأمم والشعوب الأخرى، وضعف الأمة العربية والإسلامية الناطقة بها، كل ذلك كان له الأثر الواضح في الدرس الصوتي العربي، وما أصاب بعض مخارج الأصوات وصفاتها من اختلاف، وقد أبان عن ذلك ابن خلدون بقوله : " ومما وقع في لغة هذا الجيل العربي لهذا العهد حيث كانوا من الأقطار شأنهم في النطق بالقاف؛ فإنهم لا ينطقون بها من مخرج القاف عند أهل الأمصار، كما هو مذكور في كتب العربية، أنه من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وما ينطقون بها أيضاً من مخرج الكاف، وإن كان أسفل من موضع القاف وما يليه من الحنك الأعلى كما هي، بل يجيئون بها متوسطة بين الكاف والقاف، وهو موجود للجيل أجمع حيث كانوا من غرب أو شرق " (١).

ثم تتجاوز تلك العصور لنقف عند العصر الحديث المعاصر؛ لنرى أن دراسة الأصوات العربية، وانتقالها من المنهج الذاتي إلى المنهج التجريبي، باستخدام الأجهزة الحديثة المعدة للبحث الصوتي في المعامل الصوتية، واعتمادها على وصف نطق الأصوات الحالي دون النظر إلى ما طرأ على بعض الأصوات من تطور واختلاف بمرور الأزمنة؛ كل ذلك أدى إلى وجود بعض الفروق بين الوصف التراثي لمخارج الأصوات وصفاتها، وبين الوصف الحديث لها، وقد تناسى بعض المحدثين أسبابها، وراحوا يحاكمون التراثيين في تحديدهم أو وصفهم لبعض الأصوات العربية؛ لأنها تخالف النطق الحالي!

(١) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٧٩.

ومن هنا يمكن القول بأن الاختلاف بين عصرين متباعدين : عصر الفصاحة التراثي، وعصر ابتعد فيه عن الفصاحة، فيه دلالة بيّنة على الاقتناع التام بوجود فروق بين وصف الأصوات وتحديد مخارجها بين العصرين؛ وهي لا تعيب السابقين، الذين أكدت صحة نظرتهم بعض النتائج العملية الحديثة، وأشادت بعمق درسهم الصوتي التراثي، على الرغم من وجود بعض مظاهر الاختلاف بينهما في تحديد بعض مخارج الأصوات أو تعيين صفاقتها. إن ما سبق يعدّ نظرة عامة وموجزة؛ لتكون انطلاقة لبحث موقف الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية تجاه التراث الصوتي العربي عامة، ومواطن الاختلاف خاصة، ومدى تأثيرهم ببعض الآراء والأحكام التي أثرت في مجال الدراسات الصوتية العربية. ويمكن تصنيف الانتقادات الصوتية على النحو التالي :

(١) **النقد العام** : من ذلك مثلاً وصف إبراهيم أنيس العلماء الذين أسهموا في الدرس الصوتي بعد سيبويه بأنهم " اكتفوا بترديد كلامه، وفي نفس الألفاظ والحروف، دون أن يزيدوا عليه ما يستحق الذكر، ودون شرح واضح لتلك الآراء " (١)، وهذا النقد نجد له صدى لدى الحازمي في حكمه على الدرس الصوتي بعد سيبويه بأنه سار على المذهب الاتباعي لا الإبداعي التجديدي، مكتفياً بترديد ما قاله سيبويه، ما عدا ملحوظات ابن جني وابن سينا التجديدية، فقال : " لكن الذين جاءوا بعد سيبويه لم يكن لديهم حظ وافر من رهافة الحس ودقة الملاحظة، كما أنهم لم يشقوا على أنفسهم بمواصلة السير في البحث عن ماهية الصوت وما يتعرض له وأسباب حدوثه، بل اكتفوا بترديد ما قاله سيبويه حرفياً أو تحوير النص أحياناً بإبدال كلماته بكلمات مماثلة تؤدي نفس المعنى ... لذا لعلنا على صواب حين نقول إن الدراسات الصوتية - وبالأسف - قد وقفت عند ملاحظات سيبويه ومصطلحاته، ولم يكتب لها التجديد ما عدا ملاحظات ابن جني في كتبه، وفي مقدمتها (سر صناعة الإعراب)، وملاحظات الفيلسوف الشيخ الرئيس ابن سينا في (رسالة أسباب حدوث الحروف) " (٢).

(١) الأصوات اللغوية، ص ١٠٥.

(٢) الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، ص ٣٦٢، ٣٦٣.

ولكنني أرى من باب الإنصاف عدم نقد حال الدراسات الصوتية العربية بعد سيبويه،
لعدة اعتبارات، منها :

- ١- الاختلاف بين العصرين في تمثيل المستوى اللغوي.
- ٢- اعتمادها على الملاحظة الذاتية، حيث لم تتوفر في ذلك العصر الإمكانيات المتوفرة في العصر الحديث.
- ٣- أن الكلام فيه تعميم؛ إذ الملاحظ في الدرس التراثي تغطية جميع ما يتعلق بالجانب النطقي، أسهم فيه علماء العربية بمختلف تخصصاتهم، لما لهذا الجانب من أهمية في نطق الأصوات اللغوية عموماً، والقرآن الكريم خصوصاً؛ وبهذا يُفسر اعتناء التراثيين بهذا الجانب دون غيره.
- ٤- ليس من باب المبالغة أن يقال إن المحدثين تأثروا في تصنيف الأصوات اللغوية، وساروا على نهج التراث في التقسيمات الأساسية، وهذا ما يؤكد الواقع الملموس في الدراسات الصوتية الحديثة، وما يجده أي باحث منصف في نقاط التأثير بينهما في موضوع المخارج تحديداً، والصفات مصطلحاً وتصنيفاً، وإن وجد بينهما اختلاف في بعض الأوجه، مع ما يحسب للمحدثين من إسهام في الجانبين الفيزيائي والسمعي.
- ٥- أن بعض المحدثين العرب لم يكتفوا بالتأثر بالدرس الصوتي الغربي؛ بل قاسوا بعض القضايا الصوتية المتعلقة باللغات الأوربية على أصوات اللغة العربية، فنتج عن ذلك نقد التراث العربي ووصفه بالخطأ في بعض الجوانب.
- ٦- أن بعض الذين انتقدوا الدراسات الصوتية التراثية ووقفها عند حد التبعية لسيبويه - على حد قولهم - لم نرهم يستغلون الأجهزة الحديثة في توظيف الدرس الصوتي العربي، وإنما تأثروا بما وصل إليه الغرب من إنجازات تقوم على الأسس التجريبية، وقاموا بنقل ما توصل إليه الغرب في دراسته الأصوات العربية، على الرغم من أن بعض ما توصلوا إليه يحتاج إلى إعادة نظر.

(٢) نقد المصطلحات الصوتية : تمّ نقد بعض مصطلحات ألقاب مخارج الأصوات العربية

الترائية، مثل مصطلح (شجرية) الذي نعته الحازمي بأنه يتسم " بالتعميم والشمول، حيث إن مصطلح شجرية مبهم " (١).

وتجنب فالح العجمي استخدامها " لعدم دقة بعضها في تسمية موضع النطق، الذي يتم فيه حبس الهواء (حبسًا تامًا أو جزئيًا)، بل وأحيانًا تسمى بحسب الجزء من اللسان المشترك في حبس الهواء مع موضع الحبس في التجويف الفمي (المخرج)، مثل مصطلح (الحروف الأسلية) نسبة إلى الأسلّة (طرف اللسان)، والحروف الذلقية نسبة إلى الذلاقة (طرف اللسان أيضًا)، مع أن اللسان يشترك في نطق جميع الأصوات، فكان يجب أن يحدد الموضع في الفم الذي يشترك مع أحد أجزاء اللسان في تضيق أو حبس أو تحويل مجرى الهواء " (٢). أما إبراهيم أنيس فيقبلها ويضع لها مسوِّغًا، فيقول : " وبعض هذه المصطلحات على كل حال له ما يبرره، ويمكن أن يستغل في الدراسة الصوتية الحديثة ... وكذلك الشأن في مصطلحهم (الشجرية) الذي يتضمن أصوات وسط الحنك، كالجيم الفصيحة، أو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش، وكالشين، ولا داعي إذاً لأن نهج منهج هؤلاء الدارسين حين يطلقون عليها لفظ (الغارية)؛ لأن الغار في الحقيقة يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى ... أما تسميتهم للسين والصاد والزاي بالأصوات الأسلية نسبة إلى أسلة اللسان أي: طرفه فلا بأس به " (٣).

(٣) - نقد مخارج الأصوات : من أبرز الانتقادات الموجهة للتراث الصوتي تحديد بعض

مخارج الأصوات، كصوت الهمزة الذي نسب في (العين) إلى الجوف، كما جاء فيه " فأما الهمزة فسميت حرفًا هوائيًا؛ لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف " (٤)، فوصفه كمال بشر بالاضطراب والخلط، حيث قال : " والواقع أن قصة الهمزة عند الخليل مضطربة أشد اضطراب، إنه ينسبها إلى الهواء كما رأيت،

(١) الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، ص ٣٥١.

(٢) التطور الصوتي التاريخي في اللغات السامية الكلاسيكية، ص ١٠١.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ص ١٠٧، ١٠٨.

(٤) العين، ج ١، ص ٦٤.

ويضعها مع حروف المد في موضع واحد، ولا يبدأ بها أبجديته الصوتية، كما كان المفروض والمتوقع منه " (١)، وتبعه في هذا الحكم السويل من الباحثين السعوديين، ونعت التراثيين بالخلط في هذه المسألة، وعدم " التمييز بين بعض الأصوات كالهزمة والألف، إذ زعموا اشتراك هذين الصوتين في مخرج واحد هو الحنجرة، مع أن الهزمة صامت (ساكن) والألف صائت (حركة) " (٢)، ولا صحة لما قاله السويل؛ لأن الحنجرة ليست من مخارج الأصوات في التراث العربي، وإنما جعلت من المخارج في العصر الحديث.

ولذلك انتقد مباركي المُحدّثين الذين وصموا الخليل بالخلط والاضطراب في وضعه للهزمة جوفية مع الألف والواو والياء؛ بأن حكمهم فيه نظر، وحاول مباركي أن يعلل لذلك بإدراك القدماء للعلاقة بينها وبين أخواتها من حروف العلة، وأنهم نظروا إليها من ناحيتين: ناحية نظامية مستقلة، وهي أن للهزمة في اللغة العربية مخرجاً خاصاً بها، وهو أقصى الحلق، وناحية وظيفية أدائية لما يحصل للهزمة من تغيرات صوتية، فتتبادل مع أخواتها من حروف العلة واللين، ولذا عدّوها هنا من حروف العلة؛ لأن " الخليل ومن رأى رأيه من القدماء لا يقصدون بما قالوه الطبيعة الصوتية لهذه الأصوات، فلكل منها مخرجه وصفاته التي لا يشركه فيها غيره، وإنما يعنون بما ذكروا الإشارة إلى مسلكها الصرفي الذي يرى من تغير وانقلاب وسقوط وعلائق فنولوجية مشتركة من نحو ما نجد من تبادل كثير بين الهزمة من جانب، وأصوات الصوائت وأشباهها (حروف العلة واللين) من جانب آخر ... " (٣).

ومما يدل على بطلان ما ذهب إليه بشر والسويل النقاط التالية:

١- أنه ورد في (العين) أن الخليل حدّد مخرج الهزمة من أقصى الحلق بقوله: " فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رفه عنها لانت [إلى] الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح " (٤)، وينقل عنه الليث أنه " كان يقول كثيراً:

(١) الأصوات العربية، ص ١١٤.

(٢) نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ٢٣٠.

(٣) صوت الهزمة في اللغة العربية بين القدماء والمُحدّثين، ص ١٦٧، ١٦٨.

(٤) العين، ج ١، ص ٥٨.

الألف اللينة والواو والياء هوائية " (١)، فلم يذكر معها الهمزة فهذا دليل على أن للهمزة مخرجًا مستقلاً.

٢- أن الخليل وغيره كانوا يفرقون بين الهمزة والألف من حيث النطق وتحديد المخرج، فالألف " المدة التي في نحو سار وقام وكتاب وحمار، فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التي في أحمد وإبراهيم وأترجة، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة، وإن اختلف مخرجاهما " (٢).

٣- أن الخليل عندما أضاف الهمزة إلى حروف المد كان بصدد الحديث عنها عن طريق منهج صرفي، ولما تكلم عن تلك الحروف وحدها وميز الهمزة عنها كان بصدد الحديث عنها عن طريق منهج صوتي كما يدل عليه السياق والسباق، قال الخليل: " فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء... فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين في حيز واحد، كلهن حلقيه... ثم الألف والواو والياء في حيز واحد، والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه " (٣)، وجمع بين المنهجين في الكلام على الهمزة وبقية حروف المد في قوله: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفَّه عنها لانست إلى الياء والواو والألف عن غير طريق الحروف الصحاح " (٤).

٤- يظهر من خلال تأمل كلام الخليل أنه نوع الكلام على الهمزة بحسب متعلقها (مبدأ النطق، آخر انقطاع المخرج، حيز الارتباط وعدم الاقتصار على مخرج معين) يقول مكّي القيسي (ت ٤٣٧هـ) - أحد علماء التجويد -: " ويقال الحروف الجوف - جمع أجوف - وهن ثلاثة: (الألف والواو والياء) وهي حروف المد واللين المتقدمة الذكر، سّمهن الخليل بذلك؛ لأنه ينسبهن إلى آخر انقطاع مخرجهن وهو الجوف، وزاد غيره معهن

(١) العين، ج ١، ص ٦٤.

(٢) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٤٢، ٤٣.

(٣) العين، ج ١، ص ٦٤، ٦٥.

(٤) العين، ج ١، ص ٥٨.

(الهمزة)؛ لأن مخرجها من (أقصى الحلق) وهو يتصل بالجوف " (١)، وتبعه في هذا ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) (٢).

وعندما أشار مكّي إلى ألقاب مخارج الحروف لدى الخليل، نص على أن منها " الحروف الحلقية، وهي : العين والحاء، والهاء والحاء، والغين والهمزة، فهذه الحروف تخرج من الحلق، نسبهن إلى الموضع الذي تخرج منه وهو الحلق، فقال فيهن : حلقية، ولم يذكر الخليل معهن الألف لأنها تخرج من هواء الفم، وتتصل إلى آخر الحلق، فلما لم تقتصر في خروجها على الحلق دون الفم لم يذكرها مع حروف الحلق " (٣).

ولعلنا نقف عند الهمزة من زاوية أخرى، وهي الخلاف في مخرجها أهي حلقية كما في التراث العربي، أم حنجرية كما هي لدى المُحدّثين؟ إذ يلاحظ أن غالبية المُحدّثين - إن لم يكن جُلّهم - ذهبوا إلى أن مخرج الهمزة من الحنجرة لا من الحلق، ثم يعللون كلام التراثيين بما يتناسب مع ما ذهبوا إليه، كما يقول بشر : " ويمكن قبول رأيهم هذا بافتراض واحد، وهو أنهم ربما أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة (بأقصى الحلق) " (٤).

وأخذ بنسبة الهمزة إلى الحنجرة من السعوديين باكلا والسويل والشمسان والغريسي (٥)، أما مباركى فقام بدراسة مخرج الهمزة، وعرض الآراء التراثية والحديثة، وانتهى إلى تأييد نظرة التراثيين في تحديد مخرجها من أقصى الحلق، ولم يذهب المذهب الحديث في نسبتها إلى الحنجرة؛ لعدة اعتبارات، منها :

١- إدراك القدماء للحنجرة وأهميتها في تشكيل الأصوات العربية، مستدلاً على ذلك ببعض النصوص التراثية التي تؤيد وجهة نظره في معرفتهم لدور الحنجرة، إما تصريحاً أو ضمناً، كما استدل بتقسيم القدماء للحلق إلى ثلاثة أقسام، وجعلهم الهمزة من أسفل الحلق وأقصاه مع الهاء بمخرج مستقل، فهذا " دليل إدراكهم استقلالهما بمنطقة لا يشركهما

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١٤٢.

(٢) ينظر : التمهيد في علم التجويد، ص ٨٥.

(٣) الرعاية، ص ١٣٩.

(٤) الأصوات العربية، ص ١١٤.

(٥) ينظر : ص ١٥ - ١٧ من هذا البحث.

فيها شيء من الأصوات، وهي ما عرفت بعد عند المُحدِّثين بمخرج منطقة الحنجرة، ونسبوا لها صوتي الهمزة والهاء، وهو ما أعدّه - من وجهة نظري - اختلافًا لفظيًا حسب، وليس جهلاً بهذه المنطقة المهمة - حسب زعم بعض الباحثين المُحدِّثين^(١) - في إنتاج بعض الأصوات العربية كالهمزة، حيث إن القدماء يطلقون عليها اسم أقصى الحلق وأسفله مما يلي الصدر، بينما سماها بعض المُحدِّثين منطقة الحنجرة^(٢).

٢- تُظهر صور الإسبكتروجراف (Spectrograph) التي أخذت لنطق صوت الهمزة في الفصحى المعاصرة أن هناك غلقاً كلياً حدث، والهواء الصاعد من الرئتين " عبر القصبة الهوائية مروراً بالأوتار الصوتية الواقعة في أعلى منطقة الحنجرة أسفل الحلق باتجاه الفم والأنف، تزامن مع النطق بصوت الهمزة يظهر على شكل فراغ أبيض عمودي...؛ مما يؤكد قفل الطريق أمام هذا الصوت قفلاً محكمًا ثم انفتاحه فجأة، وهذا وإن كان يوهم - في ظاهره - صحة ما زعمه بعض الباحثين المُحدِّثين القائلين بأن مخرج صوت الهمزة هو من منطقة الحنجرة ومن فتحة الزمار (glottis) على وجه الخصوص (وهي الفرجة الواقعة بين فتحتي الوترين الصوتيين) ... إلا أنه - في رأبي - يؤكد في حقيقته صواب نظرة القدماء حول المسألة نفسها^(٣)، لعدة وجوه^(٤) :

أ- نصت أقوال القدماء - تصريحاً أو تلميحاً - على ما يحدث لمخرج الهمزة العربية المحققة في الحلق عند النطق بها من صور الغلق الكامل أو الفتح الفجائي، ولهذا عدوها حرفاً شديداً.

ب - أجمعت آراؤهم على أن مخرج الهمزة العربية المحققة من أقصى الحلق مما يلي الصدر، وهو أدخل الحروف في الحلق وأبعدها وأخفها.

ج - تأكيد علم وظائف الأعضاء على أن الصوت اللغوي (بعد أن أصبح صوتاً) كان قبل وصوله إلى التجويف الحنجري التي يقع فيها الوتران الصوتيان مجرد هواء

(١) ينظر : الأصوات العربية، ص ص ١١٤، ١١٥.

(٢) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمُحدِّثين، ص ١٤١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٣ - ١٥١.

زفير مطرود من الرئتين إلى الخارج عن طريق الفم والأنف، فإذا ضغط على هذا التجويف الحنجري وضيق على وضع الوترين الصوتيين تشكل هذا النفس صوتاً، فإن أحدث ذبذبات في الوترين الصوتيين تكوّن (الصوت المجهور) وإن لم يحدث ذبذبات نتج (الصوت المهموس)، وعليه فإن الحكم على ما قبل منطقة الوترين الصوتيين في الجهاز الصوتي (فتحة المزمار) بأنها مخرج صوت ما قبل أن يتشكل النفس إلى صوت (مادة الصوت) هو حكم على شيء من الأشياء قبل أن لم يكن، والقول به يقود إلى القول بالعدم، كما أن العدم يؤدي إلى عدم مثله، "فليس أمامنا إلا النظر إلى المرحلة التي أصبح فيها المعدوم موجوداً، وهو ما بعد انفتاح منطقة الوترين الصوتيين، حيث تشكل فيها النفس صوتاً، وهنا - وليس قبل ذلك - يمكن أن نبحث عن مخرج صوت لغوي ما (الهمزة أو غيرها) وهو ما يرجح - في رأبي - صواب نظرة القدماء الذين قدروا أن مخرج الصوت (الهمزة العربية المحققة) هو من أقصى الحلق من أسفله (أي مما يلي منطقة الوترين الصوتيين)، وهي منطقة قريبة جداً من أقصى الحلق إن لم تكن - أصلاً - متداخلة معها" (١).

ويُلي الهمزة الاختلاف في تحديد مخرج صوتي (الغين والحاء)؛ إذ إنها في التراث العربي من أدنى الحلق مما يلي الفم (حلقية) (٢)، وعند كمال بشر وكثير من المُحدّثين مخرجهما من (أقصى الحنك) (٣)، ولا يقبل قول القدماء إلا في حالة الاعتذار لهم بالتوسع في منطقة الحلق، وإلا فهم مخطئون إن كان مفهوم مصطلح الحلق كما يفهم حديثاً، كما يقول تمام حسان: "فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقاً لما نفهمه نحن الآن، فهم ولاشك مخطئون في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق، أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى ليشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق فلا داعي للقول بخطئهم" (٤). وقد تأثر بهذه الفكرة من السعوديين باكلا والسويل والشمسان والغريسي (٥).

(١) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمُحدّثين، ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٣) ينظر: الأصوات العربية، ص ١٢١.

(٤) مناهج البحث في اللغة، ص ١٠١، ١٠٢.

(٥) ينظر: ص ١٥-١٧ من هذا البحث.

وأما تركستاني فرد على هذا الرأي ووصفه بأنه غير سديد، وخطأه بقوله : "وهو خطأ قد يكون أوقعه فيه قياسه الخاء العربية على الخاء الألمانية؛ لأن الألمانية طبقية، ويكفي - في هذا - أن نقول إنه يمكننا رؤية الخاء والغين في المرآة " (١)، ومما يؤكد هذا أن وجود صوتين وكأتهما متماثلان في لغتين مختلفتين لا يعني اتحادهما في المخرج؛ فبعض " الحروف التي تظهر وكأنها متطابقة في لغتين لها مخارج مختلفة في كل واحدة منهما، وذلك مثل التاء والذال، فالفرنسيون لهم تأدية ذولقية أسنانية، والإنجليز لهم تأدية ذولقية لثوية، ومن هنا يأتي الاختلاف في التصنيف بين الصوتيين الإنجليز والصوتيين الفرنسيين، وذلك رغم أن جرس الدال أو التاء يبقى بالنسبة للسامع على حاله، سواء قرع اللسان الأسنان أو اللثة؛ أي أن الأذن لا تفرق بين التاديتين " (٢).

وقد جرّ وضع الغين والحاء لهوية مع مخرج القاف - بتقديمهما وتأخير القاف إلى داخل الفم - بعض المُحدّثين كتمام حسان إلى تخطئة ما جاء في التراث العربي، ورأى أن / غ / / خ / أمام مخرج القاف إلى خارج الفم لا خلفها كما في التراث العربي (٣)، والتمس بعض المُحدّثين العذر للقدماء بأن القاف حصل لها تطور صوتي فلم تعد كما كانت في القديم، فرما كانت القاف التي يتكلمون عنها، تختلف عن القاف الحاضرة (٤).

ولم يجد هذا الرأي قبولاً لدى تركستاني، فرد عليه وأيد ما جاء في التراث العربي من أن مخرج القاف بعد مخرج الخاء والغين إلى خارج الفم، يقول : " أما القاف التي تشيع في بعض اللهجات العربية فهي النظير المجهور للكاف؛ أي (g) ومخرجها - إذاً - مخرج الكاف، أي الطباق، وهو ما بعد اللهاة، فمخرج القاف - في كلا الحالين - يأتي بعد مخرج الخاء والغين " (٥).

(٤) نقد صفات الأصوات : إن قضية الجهر والهمس أخذت حيزاً كبيراً من النقاش في

الدرس الصوتي الحديث، ولاتزال كذلك، وذلك منذ اكتشاف الوترين الصوتيين (٦)،

(١) مخارج الحروف وصفاتها، ص ١١٦.

(٢) الصوتيات والفونولوجيا، ص ٩٧.

(٣) ينظر : مناهج البحث في اللغة، ص ٨٦.

(٤) ينظر : الأصوات العربية، ص ١١٠.

(٥) مخارج الحروف وصفاتها، ص ١١٦، ١١٧.

(٦) اكتشاف الوترين الصوتيين فابريكوس سنة (١٦٠١ م). ينظر : البحث اللغوي، ص ٢٣.

وأثرهما في أثناء عملية إنتاج الأصوات اللغوية؛ مما أدى إلى الاختلاف في مفهوم مصطلحي الجهر والهمس بين القدماء والمُحدّثين، إذ إنهم عندما اطلعوا على الصفات ومفهومها لدى سيبويه، وعرفوا منها ما عرفوا، وقفوا في حيرة من أمرهم عند تفسير سيبويه لمصطلحي الجهر والهمس وماذا يقصد؟ فلم يكن لهم بدٌّ إلا أن ربطوا مفهومهما بالأوتار الصوتية من حيث الاهتزاز وعدمه، فنتج عنه الاختلاف في مفهوم الجهر والهمس، وهذا أدى إلى وجود فرق بين الفريقين في الحكم على بعض الأصوات من حيث جهرها وهمسها.

لقد وجد في المملكة العربية السعودية من وصف بعض الأصوات بصفات مخالفة للتراث العربي، فالهمزة مثلاً مجهورة في التراث العربي وليست كذلك لدى المُحدّثين الذين اتفق أغلبهم على عدم القول بجهرتها، ولكنهم اختلفوا بين قائل بأنها لا مهموسة ولا مجهورة - مثل باكلا والشمسان والغريبي - وقائل بهمسها - مثل السويل -^(١)، ولكن مباركي قام بدراسة هذه القضية (جهر الهمزة من عدمه)، وعرض آراء القدماء والمُحدّثين؛ وخلص إلى تأييد ما جاء في التراث العربي، ورفض الوصف الحديث للهمزة، بل دافع عن آراء القدماء وتحطّتها، ووصّفها بالاضطراب والخلط والخطأ، وفسر آراءهم بعدة أوجه^(٢) :

١- أن الجهر والهمس أثران صوتيان تستفتى فيهما الأذن بدرجة كبيرة، والكلام عنهما كلام عن محور من محاور نظام اللغة ذي قطبين لا ثالث لهما، وفي قول بعض المُحدّثين بأنه لا مجهور ولا ومهموس إنشاء لقطب ثالث للمحور المذكور، يتنافى إنشاؤه مع الاقتصاد المطلوب في التناول العلمي.

٢- اتفاق علماء اللغة والنحو والقراءات في التراث العربي على جهرية الهمزة.

٣- أننا قبلنا كلامهم في مسائل النحو واللغة والتصريف ومخارج الأصوات وغير ذلك، فلم نسبهم إلى الخلط والخطأ وعدم التثبت فيما هم ابتدعوه أصلاً، ثم نتهمهم بالجهل بما هم أعظم فهماً ودراية منا به!؟

٤- الاختلاف بين التراثيين والمُحدّثين في تحديد مفهوم المصطلح، ففي التراث الذي يميز بين صفتي الجهر والهمس " انحباس النطق بالحرف (الصوت) في الصدر والفم،

(١) ينظر : ص ١٨ من هذا البحث.

(٢) ينظر : صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمُحدّثين، ص ١٥٢ - ١٥٨.

فيمنع من أن يجري مع الصوت عند النطق منعاً كلياً أو جزئياً؛ مما يؤدي إلى احتباس كمية من الهواء في الصدر مسبباً ارتفاعاً ملحوظاً في طريقة النطق بالصوت عند السماح بجريان هذا الصوت، فالصوت المجهور - عندهم - يحتاج للنطق به إلى رفع الصوت الذي يسببه تسرب النفس في التجويف الصدري، وهذا بخلاف الصوت المهموس الذي تقترب فيه حركة مرور الهواء عند النطق به في سهولتها من حركة التنفس العادي، ولا تتطلب رفع الصوت ألبتة^(١)، أما عند المُحدّثين فالذي يميز بين الجهر والهمس اهتزاز الوترين الصوتيين - في الجهر - من عدمه - في الهمس -، وما سبق يدل دلالة واضحة على اختلاف المقياس بين الفريقين.

٥- أدى اختلاف المقياس بين القدماء والمُحدّثين إلى اختلاف وصف بعض الأصوات بينهما - وإن صدق مقياس بعض المُحدّثين - فإن الأمر يعود إلى التطور الصوتي.

أما فيما يتعلق بـ (القاف)؛ فهي لم تخل من الاختلاف أيضاً؛ حيث إنها في التراث العربي مجهورة^(٢)، وعند كثير من المُحدّثين مهموسة^(٣)، وقد أخذ بهذا الرأي الأخير من الباحثين السعوديين (باكلا والشمسان والسويل)^(٤)، وعلل السويل نعت سيبويه للقاف بالجهر واختلافها عن الوصف الحديث؛ بأنه خطأ أو حصل لها تطور صوتي، في قوله: " كما يلاحظ أن سيبويه أدرج القاف بين المجهورات وهو مهموس الآن، وربما كان الأمر خطأ غير مقصود، أو ربما كان للتطور اللغوي دور في ذلك، وهو أمر يؤيده ما حدث للقاف بالذات من تغير وتطور عبر مراحل تاريخ اللغة "^(٥)، أما السحيمي فيرجع ذلك إلى عدم الاتفاق بينهما في تعريف المجهور والمهموس^(٦)؛ فليس " صحيحاً أن يحاكم القدماء على وفق المعنى الذي وضعناه لمصطلح وافقناهم فيه في لفظه وخالفناهم في معناه، بل الصواب أن

(١) صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمُحدّثين، ص ١٥٧.

(٢) ينظر: الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٣) ينظر: الأصوات اللغوية، ص ٨٤، ومناهج البحث في اللغة، ص ٩٦، والأصوات العربية، ص ١٠٩.

(٤) ينظر: ص ١٧، ١٨ من هذا البحث.

(٥) نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ٢٣٠.

(٦) ينظر: إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ٢٤٩.

ننظر في مرادهم من المصطلح، ثم نرى أكانوا على صواب فيما وصفوه أم لا ؟ " (١) .
وعلى هذا فإن المزيبي لا يرى اختلافاً بين النطق الذي وصفه سيبويه والنطق المعاصر
للطاء والقاف، بناء على الأخذ بتفسير المستشرق بلانك، المرتبط بأن نطق الصوت
الانفجاري لا يتبعه مباشرة نفس في حالة الجهر، ويكون مصحوباً مباشرة في نفس في حالة
الهمس " فيعني الجهر عند بلانك نطق الصوت الانفجاري دون أن يتبعه مباشرة نفس، أما
الهمس فهو نطق الصوت الانفجاري مصحوباً مباشرة بنفس ... ففي ضوء هذا التفسير ليس
هناك اختلاف بين النطق الذي وصفه سيبويه، والنطق المعاصر لأصوات مثل الطاء
والقاف " (٢) .

ويبدو لي أن سبب الاختلاف في جهر بعض الأصوات وهمسها بين القدماء والمُحدّثين،
يعود إلى أن لكل فريق منهما مفهوماً يختلف عن الآخر اختلافاً جذرياً، في تحديد الحكم على
الصوت بالجهر أو بالهمس، لا أن يعوّل دائماً على ذلك بالتطور الصوتي.

وننتقل إلى صفتي الشدة والرخاوة، فعلى الرغم من الاتفاق بين الترائيين والمُحدّثين - إلى
حد ما - في تحديد مصطلحيهما ؛ إلا أن هذا لم يمنع المُحدّثين من مخالفة القدماء في تحديد
صفة (الضاد)، إذ وصفت في التراث بالرخاوة (٣)، وعند المُحدّثين بالشدة (الانفجارية) (٤).
وتبع المُحدّثين في ذلك باكلا والشمسان والسويل (٥)، وأما تركستاني ففرق بين النطق الحالي
والقديم، وأن الأمر يعود إلى التطور الصوتي إذ إن صوت (الضاد) " ينطق - اليوم - دالاً
مطبقة، فمخرجه تغير، وتغيرت صفته، فأصبح شديداً، وهو - في أصله - رخو، وبهذه
الصورة أصبح من حروف القلقة، وكثير من الناس يقلقلونها في غير القرآن " (٦)،

(١) أصوات العربية بين التحول والثبات، ص ٢٧.

(٢) تزيق الرء وتفخيمها في القراءات القرآنية، ص ٣٥.

(٣) ينظر : الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٥، والتحديد في الإتقان والتجويد، ص ١٠٦، والموضح في التجويد، ص ٨٩.
والتمهيد في معرفة التجويد، ص ٢٨٠.

(٤) ينظر : مناهج البحث في اللغة، ص ٩٢. والأصوات العربية، ص ١٠٤. وعلم اللغة - مقدمة للقارئ العربي،
ص ١٥٣.

(٥) ينظر : ص ١٨، ١٩ من هذا البحث.

(٦) مخارج الحروف والصفات، ص ١١٨.

وكذلك الغريبي يرى بأنه ينطق بها رخوة في اليمن والعراق والخليج وبعض مناطق المملكة، وينطق بها شديدة لدى القراء في مصر^(١)، وهو متأثر بقول تمام: " كما ينطق به قراء القرآن في مصر في وقتنا الحاضر " (٢).

وبعد العرض السابق لمواطن الاختلاف بين التراثيين والمُحدثين في تحديد بعض مخارج الأصوات وصفاتها، يلاحظ أن الأمر يعود إما إلى التطور الصوتي الذي مرت به أصوات العربية واختلاف النطق الحالي لبعضها عن النطق التراثي؛ وإما إلى الاختلاف في مفهوم المصطلح، وهذان الأمران لا بد من وضعهما في الاعتبار عند وجود أي اختلاف بين القدماء والمُحدثين؛ حتى تكون الأحكام مبنية على موضوعية، يتجنب فيها الانزلاق بكيل التهم والتخطفة لسيبويه ومن سار على نهجه؛ لأن الدراسات اللغوية الحديثة (علم اللغة) تنطلق من الدراسة الوصفية للواقع اللغوي، دون اختيار لغة مثال، وبالتأكيد فإن الاختلاف أمر حتمي بين عصرين متباعدين - بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني التباعد سليقة وفصاحة. وأما ما يراه المزيبي من أن نطق القراء المحدثين يختلف عما قرره علماء التراث العربي، بقوله: " لا بد من الحذر عند هذه النقطة، ذلك أن الأصوات التي يقرأ بها الآن، ربما اختلفت في صفاتها عن الأصوات التي وصفها القدماء، وكمثال واحد نأخذ صوت الطاء؛ فتشير المصادر التي وصفت أصوات اللغة العربية في القدم (مثل ابن جني وسيبويه) إلى أن الطاء مجهورة، في حين أن بعض المُحدثين يشيرون إلى أنها مهموسة في قراءة المقرئين المجيدين من المصريين على الأقل ... فإذا صدق هذا الزعم، فإنه لا بد أن نكون حذرين عند إعلان نتائج أبحاثنا عن النطق التاريخي للغة العربية، وذلك لاحتمال أن القراءة التي نسمعها لا تمثل النطق التاريخي في بعض جوانبه " (٣)؛ فإنه غير مقبول؛ لأن القراء ما زالوا يحتفظون بخصائص الوصف التراثي لنطق الأصوات العربية؛ لأنهم تلقوها رواية ودراية. وأما ما يلاحظ في النطق المعاصر لبعض الأصوات واختلافه عن الوصف التراثي؛ فإنه يعود إلى عدم احتذاء النطق الذي وصفه علماء التراث العربي، وما علينا إلا الموازنة في نطق صوتي (الغين) و(الخاء)

(١) ينظر: الأصوات العربية وتدرسيها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٤٥.

(٢) مناهج البحث في اللغة، ص ٩٢.

(٣) ترفيق الرء وتفخيمها في القراءات القرآنية، ص ٣٥.

بين القراء في قراءتهم للقرآن، وغيرهم في نطق الكلام العادي؛ التي تظهر أن القراء ينطقونهما وفق الوصف التراثي من أدنى الخلق، أما غيرهم فمن الطبقة كما وصف المحدثون.

(٥) نقد الصوائت : وجهت بعض الانتقادات إلى حديث علماء التراث العرب عن

الحركات (الصوائت) في اللغة العربية من قبل بعض اللغويين السعوديين، فهذا السحيمي يتهم علماء العربية بالوقوع في خطأ جسيم؛ حينما توهموا بأن الحركات الطويلة (حروف المد) مسبوقة بحركات قصيرة في قوله : " ولكن قول العلماء العرب : الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها، قد أوقعهم في خطأ جسيم؛ حيث توهموا أن الواو مسبوقة بضمة، والياء مسبوقة بكسرة " ^(١). وهو بهذا متأثر بقول إبراهيم أنيس : " ولكن القدماء قد ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا - مثلاً - إن هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم)، وضمة فوق القاف في (يقول) !! والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، التاء في (كتاب) محركة بألف المد وحدها، والراء في (كريم) محركة بياء المد وحدها، والقاف في (يقول) محركة بواو المد وحدها، ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في (كتاب)، وكسرة تحت الراء في (كريم)، وضمة فوق القاف في (يقول)، قد جعلت القدماء يتوهمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع " ^(٢). وأساس هذا الانتقاد لدى المستشرق برجشتراسر، كما هو واضح في قوله : " إن النحويين القدماء، وإن كانوا ألموا بخواص الحروف الصامتة، إلماماً مقبولاً حسناً، فلم يوقفوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة؛ لأنهم كانوا يتأثرون بالخط، خلافاً للنطق، فرأوا أنه - في بعض الأحيان - لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة، نحو : (فَعَلَ)، وأحياناً يكتب بينها حرف من حروف المد، نحو : (فاعَلَ) فلم يدروا أن الحالتين سيّان، في أن تنطق بعد الفاء حركة في كليهما، إلا أنها مقصورة في الأولى، وممدودة في الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين، أضيف إلى الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هو

(١) إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ٥٠٧.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ٣٩.

الألف، وهذه الضلالة هي منبع ضلالاتٍ ومشكلاتٍ كثيرةٍ، نجتنبها نحن، إذا فهمنا أن الحركات منها مقصورةٌ ومنها ممدودة، وأن الحركات الممدودة يشار إليها بحروف المد " (١). وقد أفاض السحيمي في عرض هذا التوهم - على حد قوله - في التراث العربي، بل إن كتب النحو والصرف - كما يرى - ما زالت تردّد هذا الخطأ (٢). وأورد بعض النصوص من التراث العربي، منها: قول ابن جني: " ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمر) فإنك إن أشبعتها حدث بعدها ألف، فقلت: عامر، وكذلك كسرة عين (عنب) إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: عينب، وكذلك ضمة عين (عمر) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واوًا ساكنة، وذلك قولك: عومر، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها " (٣). ثم انتقده وعلق عليه بقوله: " فابن جني يتصور أن حروف المد واللين تابعة للحركات، ويعني هذا النطق بالحركة أولاً وبحرف المد واللين ثانيًا، والحقيقة أنه ليس هناك حروف تابعة للحركات، بل هذه الحروف هي عين الحركات؛ وإنما الذي حصل هو مدّ الحركة، فبعد أن كانت فتحة مدّ الصوت حتى أصبحت ألفًا، ويقال مثل ذلك في الكسرة والياء، والضمة والواو ... " (٤).

كما وصف قول ابن جني: " وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، يؤكد ذلك عندك أيضًا أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة فيتولد بعدها ألف، وتشبع الكسرة فتتولد بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد بعدها واو " (٥)؛ بالتناقض، ورأى أن ابن جني في الجزء الأول مصيب، وفي الجزء الثاني مخطئ، بقوله: " وقد أصاب ابن جني عندما جعل الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة ... ولكنه أخطأ عندما جعل حروف المد تنشأ بعد الحركات الفتحة والضمة والكسرة ... فهذان النصان يشيران إلى تناقض ابن جني، إذ أشار

(١) التطور النحوي، ص ٥٣.

(٢) ينظر: إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ٥٠٧ - ٥٢٤.

(٣) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٨.

(٤) إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ٥١٦.

(٥) سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٢٣.

في الأول إلى أن حروف المد حركات مشبعة، وأشار في الثاني إلى أنهن ينشأن بعد الحركات، فيلزم على هذا القول النطق بالحركة أولاً، وبحرف المدّ ثانياً ... وهذا مستحيل في النطق - كما قلت سابقاً - إذ لا يمكن النطق بالحركة القصيرة قبل المدّ أو الحركة الطويلة " (١).

ولكن فيما يبدو لي أن السحيمي لم يوفق فيما ذهب إليه في هذه القضية؛ لأن المنطق العلمي يؤيد صحة مقولة ابن جني وغيره في أن حروف المدّ لا يمكن أن تكون حروف مدّ إلا إذا سكنت وسبقت بحركة مجانسة لها، لا أن تلغى تلك الحركة وتحلّ محلها حروف المدّ، كما لا يمكن تحديد مخارج حروف المدّ إلا إذا سبقت بحرف يحمل حركة من جنسها؛ مما يدل على أنها غيرها.

(٦) نقد الحرف العربي : لم تسلم الألفبائية العربية من النقد، واتهامها بالنقص وعدم

استطاعتها تمثيل اللغة المنطوقة في العصر الحاضر، وهذا الأمر هو الدافع الذي جعل السويل يقترح ألفبائية عربية جديدة في دراسته (نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة : اقتراح لعلماء الصوتيات العرب)، واستغل السلبية التي تعاني منها الأبجدية الصوتية العالمية (٢)، التي يجري تطبيقها في الدراسات اللغوية الحديثة، حيث إنها لا يمكن أن تضع لكل صوت (فونيم) رمزاً كتابياً مستقلاً؛ ولذا انتقدها وصرح بقصورها، وعدم قدرتها على تمثيل اللغات

(١) إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص ٥١٦، ٥١٧.

(٢) يبدو أن فكرة إنشاء ألفبائية صوتية عالمية نابع من محاولة جعل لكل صوت (فونيم) لغوي تمثيلاً (رمزاً) كتابياً في أغلب اللغات واللهجات العالمية؛ ولهذا وجدت عدة محاولات بدأت من القرن السادس عشر الميلادي لتحقيق هذه الفكرة، كان من أبرزها تلك الأبجديات التي تمت في القرن التاسع عشر الميلادي على يد اللغوي الإنجليزي Henry Sweet (١٨٤٥/١٩١٢م) ونشرها عام ١٨٧٧م في كتابه (كتيب في الصوتيات Handbook of phonetics). وقد قدم أبجديته إلى الجمعية الصوتية الدولية التي أنشئت عام ١٨٨٦م، فبنتها الجمعية بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات، واختيرت في مؤتمر عالمي عام ١٨٨٨م. ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص ٥٩-٦١. ولقد وجدت رواجاً عالمياً، ومازالت تطبق في الدراسات الصوتية في العالمين الغربي والعربي إلى الآن، ومع ذلك فإنها لم تسلم من الانتقادات الغربية والعربية التي وجهت إليها، وظهرت بوادر تطبيقها على أصوات اللغة العربية لدى اللغويين السعوديين المبتعثين إلى الغرب في أثناء دراستهم لبعض اللهجات المنتشرة في المملكة العربية السعودية، فباكلا اتبعها في رسالته عن اللهجة الحجازية التي طبعت في كتاب بعنوان (النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية - دراسة للفعل في اللغة المحكية في مكة المكرمة)، كما استخدمها محمود صيني في بحثه (ازدواجية اللغة وتعليم اللغة الأجنبية)، وطبقها محمد عريف في بحثه (بعض أوجه الاتفاق والاختلاف الصوتية بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية)، كما استخدمها السويل في بحثه (الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي) .

واللهجات العالمية التي تنتمي إلى فصيلة لغوية غير هندوأوربية^(١)، ودعا إلى محاكاة الدراسات الصوتية الغربية، وإعداد ألفبائية صوتية عربية على غرار الأبجدية الصوتية العالمية، وصرح بهذا في قوله: " وأصبح من الضروري إنشاء مجمع على غرار الـ (IPA)، يكون من مهامه الاتفاق على ألفبائية عربية موحدة تسهل مهمة الدراسات اللغوية المكتوبة باللغة العربية " ^(٢)، وهو في دعوته لم ينتبه إلى عدة محاذير خطيرة على اللغة العربية يأتي ذكرها لاحقاً ^(٣).

ويبين السويل أهمية وجود الألفبائية التي يدعو إليها من وجهين، هما: الوجه الأول: أنها تسهم في " دراسة اللغة العربية الفصحى وعلومها وما يرتبط بها من لغات العالم الإسلامي " ^(٤).

ويرى بأن وجود هذه الألفبائية ينتج عنه عدة أمور:

- ١- جعل اللغة العربية وعاء قابلاً لدراسة غيرها من اللغات واللهجات؛ لتوطيد علاقات الود والإخاء مع بقية العالم، وخاصة الشعوب الإسلامية ^(٥).
- ٢- مساعدة على ضبط النطق في مجالات تعليم العربية لأهلها أو لغيرهم، ولضبط نطق اللهجات العربية القديمة ودراستها ^(٦).
- ٣- تفييد الألفبائية المقترحة في مجال الشعر العربي، بشأن ما يقع من خلاف حول نطق كلمات أو جمل في بعض الأبيات ^(٧).
- ٤- إضافة مطلوبة لعلم التجويد ^(٨).

(١) ينظر: نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة: اقتراح لعلماء الصوتيات العرب، ص ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٣) ولكن لا بد أن نفرق بين أمرين: الأول: أن يدعو إلى ألفبائية للدراسة اللغوية، وهذا أمر سبق إليه الثاني: أن يدعو إلى ألفبائية للكتابة العربية؛ لتحل محل الرسم القائم، وهذه فكرة سبق إليها. ونحن- إن قبلنا الأولى- لا نقبل الثانية.

(٤) نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة: اقتراح لعلماء الصوتيات العرب، ص ٢٣٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

٥- ضبط نطق المواقع وأسماء الأعيان وغيرها، وكذلك ضبط نطق الكلمات القليلة الورد، وخاصة في المجالات الإعلامية والمحافل العامة^(١).

أما الوجه الآخر لأهمية الألفبائية المقترحة - كما يقول السويل - فيتمثل في : " دراسة اللهجات غير المكتوبة وتراث الشعوب العربية والإسلامية وآدابها " ^(٢). ويقول في هذا : " إن دراسة اللهجات المحكية أصبحت أمراً واقعاً تحتمه ظروف مجتمعاتنا الراهنة، وهي دراسة يجب أن تتم بلغتنا لا بلغة أجنبية، وعلى من يريد معرفتها أن يقرأ عنها بهذه اللغة، وإن لم يكن من أهلها فواجبه تعلمها، أما إن كان القارئ من أهلها والعالم من أهلها فكتابتها بغير العربية غير وارد أصلاً، وإذا اتفقنا على ضرورة كتابة دراسات وأبحاث اللهجات العربية بلغة عربية فليس من المعقول رصد نطقها بحروف لاتينية خاصة، وأن لغة البحث قابلة لاستيعاب ذلك ... " ^(٣).

ويمكن أن يقال عن جوانب الأهمية التي أشار إليها بأن أصوات العربية الفصحى استطاعت لأكثر من أربعة عشر قرناً أن تفي بهذا الغرض، ولم تعجز في يوم من الأيام عن ذلك، وأما فيما يتعلق بالمسلمين، فلا ضرورة لهم في الألفبائية المقترحة، إذ ليس مطلبهم تعرف اللهجات العربية المتعددة في أقطار العالم العربي، بقدر ما هم بحاجة إليه من تحقيق دافعهم، وتلبية حاجتهم في تعلم القرآن الكريم وغيره من تأدية الفرائض الدينية، ولن يتم لهم ذلك إلا بما تمّ لأوائلهم، من إتقان أصوات العربية الفصحى.

كما أن ضبط النطق في تعلمها متحقق بدون الألفبائية المقترحة، وليس مرهوناً بإدخال رموز لأصوات أجنبية أو لهجية، لا ضرورة لها في قراءة العربية الفصحى، والتاريخ القديم والحديث يشهد على ذلك، فتعلم اللغات بدون وسائط يزيد من إتقانها، وسرعة تعلمها؛ لما فيه من جانب الاقتصاد اللغوي في تقليل أصوات العربية، لا التزود من أصوات لا يحتاج إليها إلا على نطاق محلي.

(١) ينظر : نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة : اقتراح لعلماء الصوتيات العرب، ص ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣٥.

ثم ما علاقتها في خدمة الشعر والتجويد، فإن كان يقصد الشعر الفصيح، فمعلوم أنه مكتوب بالهجائية العربية المعروفة المقصورة على الأصوات الفصحى، وإن كان يقصد الشعر العربي الفصيح وغير الفصيح، فهذا توجه ضد الفصحى، وتقنين اللهجات العامية، وأما علم التجويد فمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقرآن الكريم، الذي حوى أصوات الهجائية العربية المعروفة، فكيف تفيد الألفبائية المقترحة علم التجويد؟! وهي ما أُقْرِحَتْ إلا لتشتمل على أصوات ليست في القرآن الكريم.

فهذه دعوة صريحة إلى العامية بلباس اللهجات العربية والحرص عليها، بإضافات على الهجائية العربية التراثية لتحتضن اللهجات العامية الحديثة، وفيه إحداث لإزدواجية جديدة على المستوى المكتوب.

و يشير إلى أن من مسوغات الاقتراح أن الكتابة العربية في هذا الوقت غير قادرة على تمثيل اللغة المنطوقة، كما كانت في العصور الأولى؛ بسبب كثرة اللهجات المحكية البعيدة عن الفصحى ولهجاتها، واستخدامها في الحياة اليومية، وجهل بعض المتكلمين باللغة الفصحى، وتفشي الدخيل والجديد في اللغة الفصحى، واختلاط أهلها بغيرهم من الناطقين بلغات أخرى، بالإضافة إلى تعلم أهلها في بلاد غير بلادها، فتأثرت ألسنتهم بلغات تلك البلاد، وأما في العصور الأولى للغة الفصحى فلم تكن لهجاتها متباينة كما هو عليه اليوم، ولم يكثر الدخيل، وكانت الألسنة تتميز بالفصاحة والسليقة السليمة، فاكتفى اللغويون بألفبائيتها الهجائية لضبط النطق، ولم تدع الحاجة لغيرها، بالإضافة إلى أن اهتمام اللغويين بعلوم العربية؛ حال دون التفكير في كتابة اللغة صوتياً، وهذه الأسباب تدعو الآن إلى ذلك، بل أصبح على العربية أن تسير العصر، وتنهض بمطالب الحياة العلمية التي تقوم على الدقة والوضوح، وهو لا يطالب بإبطال الألفبائية العربية، بل تبقى مساندة لها، وإنما يقتصر استخدامها على المجالات العلمية التي تقصر الألفبائية الأصلية عن الوفاء بها، ويستدل على أن دعوته ليست بدعاً، بالألفبائية العربية، فلم تكن في بادئ أمرها منقوطة، ثم استحدث لها التنقيط للتمييز بين الحروف المتشابهة في صورتها والمختلفة في لفظها^(١).

(١) ينظر : نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ص ٢٣٧، ٢٣٨.

ولا يخلو كلامه السابق من تعميمات وتكهنات ، منها نفيه عدم قدرة الكتابة العربية على تمثيل المنطوق في وقتنا الحاضر، بسبب كثرة اللهجات المحكية، وهذا الأمر ليس على إطلاقه؛ لأن التراث العربي يشهد بوجود لهجات متعددة كما تسمى في كتب فقه اللغة بـ (ألقاب اللهجات العربية) ومنها ما هو مستخدم الآن، بل لا يستبعد أن تكون بعض اللهجات الحالية لها امتداد من العصور الأولى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كلامه فيه مغالطة للواقع، إذ نعرف أن اللغة العربية الفصيحة هي المستخدمة رسمياً، في الشؤون الإدارية، وفي المحافل الدولية، والمؤتمرات والندوات والنواحي الاقتصادية وغير ذلك، بل هي الرابط بين شعوب العالم العربي، وهذا فيه دلالة على أن الهجائية العربية وافية كاملة، بل إن دعاة العاميات يمتطون الفصيحة في دعواتهم وكتاباتهم، ولا سبيل إلى إيصال أصواتهم إلا عن طريقها، وهذا يؤكد على أن الأصوات اللهجية التي لا تشمل عليها الهجائية العربية، لا تمثل عاملاً مشتركاً بين الشعوب العربية؛ لأنها تتصف بال محلية وأحياناً بالمنطقة الجغرافية، وتضيق الدائرة أكثر؛ فتتصف أحياناً بالقبلية.

ولكن ينبغي أن ندرك أن وضع الهجائية العربية مرتبط بالقرآن الكريم وعلى تمثيل منطوقه، ولا يشك أحد في كمالها؛ ولذا استطاعت أن تنقل لنا أعظم تراث عرفته البشرية، وأما عدم تضمينها للهجات؛ فلأن العرب بنوا على لغة واحدة مثال.

أما المسوغ الآخر الذي ربطه بسبب تفشي الدخيل والاختلاط بالشعوب الأخرى، فيرجع إلى أهل العربية؛ لأن المسلمين عندما كانوا يملكون مقومات القوة بأنواعها، كانت قوة لغتهم من قوتهم، واستطاعوا أن يتعاملوا مع اللغات الأخرى بضوابط محددة لا ترفض الاقتراض، ولا تذوب في اللغة الأخرى، وإنما تصوغ ما تحتاج إليه بأساليب عربية، والدليل على ذلك وجود المعرب فيها.

ثم ذكر سبباً آخر؛ وهو تعلم أهلها في البلاد الأجنبية، وهذا ليس سبباً يجعل الكتابة العربية غير قادرة على تمثيل اللغة المنطوقة، مما يتطلب ألفبائية جديدة تخدمهم.

فمفهوم كلامه أن العربية بمفردها لا يمكن أن تساير العصر وتنهض بمتطلباته، بل هو منطوقه! فهل الألفبائية المقترحة تمكنها من النهوض بذلك؟ وبالذات إذا عرف أن الألفبائية المقترحة اشتملت على الحروف العربية الثمانية والعشرين، وزاد عليها رمزين

لأصوات أجنبية : / پ / ف /، وسبعة رموز لأصوات بعض اللهجات: / ژ /، / ز /،
/ ک /، / ج /، / ج /، / ج /، / گ /، ولبعض ألقاب اللهجات التراثية رمزين،
للكسكسة / ك /، وللکشكشة / ك / لتصبح الألفبائية المقترحة مكونة من تسعة وثلاثين
صوتًا صامتًا.

وأما الصوائت فوضع للحركات (الصوائت الرئيسة) خمسة رموز : للكسرة (—)
وللفتحة (=)، وللضمة (ُ)، وللإمالة المتقدمة (ك)، وللإمالة المتأخرة (ِ)،
وللصوائت الطويلة ثلاثة رموز : للكسرة الطويلة (ِِ)، وللفتحة الطويلة (ُُ)،
ولللضمة الطويلة (ُُُ) .

ويلاحظ على الألفبائية المقترحة عدة أمور، منها :

١- الدعوة إلى دراسة العاميات وتقعيدها باسم اللهجات العربية، فلو قبلت لفتح الباب
على المستويات اللغوية الأخرى، الصرفية والنحوية والدلالية.

٢- أنها لا تتسم بالثبات إذا تابعنا ما يطرأ على اللهجات المتعددة من تغير في الأصوات.

٣- تهتم هذه الألفبائية الهجائية العربية التراثية بوجود خلل، فلا تستطيع أن تنهض
بالحياة ومقوماتها الحالية.

٤- تعقيد الأصوات العربية وتنويعها؛ لعدم الميل إلى الاقتصاد اللغوي.

٥- لو فتح المجال لمثل هذه الدعوة لتعددت الألفبائيات العربية بناء على اللهجات المختلفة
من قطر لآخر، فليست من سمات اللهجات الاتفاق بين الأمصار العربية، فالفروق اللهجية
عادة تتصف بالمحلية، فما يستخدم هنا - أحياناً - لا يستخدم هناك.

٦- أنها ليست ضرورة كما يرى^(١)؛ لأن الألفبائية العربية ليست بحاجة إلى تعديلاته التي
اقترحها، ولم يصل الأمر إلى حد الضرورة، ولو كانت هناك ضرورة لما تفوق غير العرب
كسيويه وابن جني وغيرهما على كثير من أهل اللغة العربية قديماً، ومما يؤكد هذا الوقوف
وقفه سريعة أمام مثال واقعي في العصر الحديث، وهي تلك الجهود التي بذلها المستشرقون
الذين تعلموا العربية بدون ألفبائية وألفوا فيها، واستطاعوا أن يقرءوا التراث العربي ويسبقوا

(١) نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة، ص ٢٣٣.

العرب في تحقيق بعض الكتب، ككتاب (سيويه) مثلاً، بل ما زالت بعض آرائهم تتبع في بعض العلوم اللغوية كما في علم الأصوات لدى المستشرق الألماني برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي للغة العربية) عام ١٩٢٩م.

وقد ردَّ بعض الباحثين السعوديين فكرة الأبجدية الصوتية الدولية أو العربية المقترحة؛ لأن الأمر " ليس إلا جرعة من دواء مسكن، ما إن يزول مفعوله إلا ويعود الداء كما كان، بل قد يعود أشد مما كان، نظراً لما تخلفه الآثار الجانبية لهذا الدواء، إننا إذا علمنا غير العرب أصواتنا العربية بغير رموزها المألوفة في الكتابة سنجد أنفسنا نبذل جهداً عظيماً في سبيل تخليصهم مما رسخ في أذهانهم وما تعودوا عليه، وفي سبيل إقناعهم بأن ما فات ما هو إلا لتدريبهم على نطق الأصوات، ومن ثم نعود من حيث بدأنا لتعليمهم الكتابة العربية المألوفة " (١).

وخلاصة ما سبق أن الحركة اللغوية في المملكة لم تتضح فيها معالم النقد بشكل مستقل، فالانتقادات الموجهة إلى التراث العربي الصوتي في غالبها أتت ضمناً في بعض الكتب، وهي آراء مكررة، قيل ما قيل فيها قبلهم، وهذا يؤكد قضية التأثر بما يجري بالساحة في العالم العربي، وقراءة نتاجه، فلم تنحُ تجاه الاستقلال في الرأي، ما عدا بعض الدراسات والآراء التي تدافع عن التراث العربي، حاولت أن تصل إلى نتائج جديدة، تتميز بالاستقلالية.

وفي ختام هذا الفصل يمكن تلخيص بعض سمات الحركة اللغوية في مجال الدرس الصوتي بما يلي :

- ١- تنازعت الدراسات الصوتية عدة اتجاهات وتيارات (التراثي، الحديث، التعليمي، النقدي)، وغلب عليها طابع الاتجاه الحديث؛ بسبب عودة المبتعثين.
- ٢- الإفادة من المناهج اللغوية الحديثة المطبقة في الدرس الصوتي، فلم يقتصر الأمر على الجانب الوصفي والتحليلي فقط، بل دخل في المجال التجريبي، وكذلك أفاد من المنهج التقابلي.

(١) الأصوات العربية وتدريبها لغير الناطقين بها من الراشدين، ص ٧٩.

- ٣- أن الدراسات الصوتية الحديثة أسهمت في إعطاء الحركة اللغوية في المملكة الصبغة الحديثة أكثر من الدراسات اللغوية الأخرى.
- ٤- التأكيد على وجود توجه لدى بعض اللغويين السعوديين نحو الاطلاع على ما يستجد في علم الصوتيات؛ فكان لعلم الأصوات الفيزيائي نصيب واضح في بعض الدراسات.
- ٥- وجود محاولات تجديدية في عرض بعض القضايا الصوتية التراثية، كإخضاع المقولات التراثية للجانب التجريبي، أو تفسير بعض الظواهر الصوتية تفسيراً جديداً، أو عرضها وفق بعض النظريات الحديثة.
- ٦- أن الحركة اللغوية لها من يتابعها من بعض الباحثين العرب في العالم العربي، ويؤدي رأيه في بعض دراساتها.
- ٧- العناية في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، والتأليف فيه؛ خدمة لمتعلمي العربية من غير المسلمين.
- ٨- الاعتماد في دراسة مخارج الأصوات وصفاتها على الآراء المدونة في الكتب العربية والأجنبية؛ لذا لم تتخلص الحركة من وجود بعض الأخطاء في نسبة بعض المخارج وتحديد صفاتها، واتهام التراث العربي بالخطأ بسبب التأثير.
- ٩- بروز الاهتمام بدراسة اللهجات العربية في غير ما دراسة، واتجاه بعض المبتعثين إلى دراسة اللهجات العربية المعاصرة في المستوى الصوتي.
- ١٠- أن الحركة اللغوية في المملكة كغيرها من الحركات اللغوية، تحتضن الآراء المتضادة، كنفذ التراث العربي والدفاع عنه.

الفصل الثاني : الدراسات المصرفية

المبحث الأول : النتاج التأليفي :

المطلب الأول : التأليف التراثي :

أولاً : المجالات التأليفية.

ثانياً : سمات التأليف التراثي.

المطلب الثاني : التأليف الحديث.

المبحث الثاني : التأليف التعليمي.

توطئة :

كان العرب يتكلمون بلغة سليمة من الأخطاء، سمتها الفصاحة، ومدادها السليقة، حتى بدأ الاختلاط بين الشعوب الإسلامية بأجناسها المختلفة، وعلى إثره بدأ اللحن يظهر على الألسنة بمختلف أوجهه، فكان نذير خطر على اللغة العربية وفصاحتها؛ مما جعل الغيورين على لغة القرآن الكريم يهّبون إلى جمع اللغة العربية من الأفواه التي مازالت تحتفظ بسليقتها وفصاحتها، وعندما تمّ لهم ذلك بدءوا يستقرون العربية؛ ليضعوا قواعدها وأصولها في مختلف علومها.

ولم يختص اللحن بأواخر الكلمات (الإعراب) فيوضع له علم النحو، بل طال ذلك بنية الكلمة أيضاً، فحرص العلماء على المحافظة عليها وعلى قواعدها، فكانت نشأة الصرفة " مصاحبة لنشأة النحو بعامة؛ لأن الأخطاء التي دعت إلى التفكير في نشأة النحو كانت أخطاء في التركيب، وفي البنية " (١)، وأطلق على العلم الذي يُعنى ببنية الكلمة (علم التصريف)، ولم ينشأ مستقلاً بذاته، بل كانت موضوعاته تأتي ضمن كتب النحو، كبقية علوم العربية التي تضمنها كتاب (سيبويه)، الذي " يمثل النحو بمدلوله العام الواسع، الذي يشمل البحوث النحوية، والتصريفية، والاشتقاقية، وفقه اللغة، والبلاغة، وبحوث القراءات، والتجويد، والعروض، واللهجات العربية " (٢).

وبعد أن مرّ بمرحلة اندراجه ضمن النحو، انتقل إلى مرحلة التأليف في بعض جزئياته، ثم مرحلة التصنيف المستقل (٣)، في المرحلة الثالثة من مراحل تطور النحو العربي، مرحلة (النضج والاكتمال) على يد أبي عثمان المازني (ت ٢٤٨ هـ) (٤)، ومازالت المؤلفات النحوية التي جاءت بعد سيبويه تضم بين دفتيها موضوعات صرفية.

واستمر التأليف في الصرف - عبر العصور المختلفة - وفق أنواع متعددة، كالكتب العلمية للمتخصصين، أو الشروح المطولة والمختصرة، أو المختصرات، أو وضع الحواشي

(١) مراحل تطور الدرّس النحوي، ص ١١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) ينظر : نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، ص ٤٥، ٤٦، ومراحل تطور الدرّس النحوي، ص ١١٤، ١١٥، والوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه، ص ٢٤.

(٤) ينظر : نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، ص ٤٦، ٤٧، ومراحل تطور الدرّس النحوي، ص ١١٥.

والمتون نثرًا ونظمًا^(١)، أو التأليف في بعض موضوعاته، وبما أن الحديث متعلق بالملكة العربية السعودية ومدى إسهامها في الدرس الصرفي فإنه سيرز عن طريق الوقوف عند مبحثين : الأول : النتاج التألفي، والثاني : التأليف التعليمي.

المبحث الأول : النتاج التألفي :

سلك الباحثون في العصر الحديث فيه مسلكين : الأول تراثي، كالتأليف في الأنواع السابقة، وأضيف على ذلك دراسة بعض القضايا الصرفية، أو جزئية من جزئياته، يجمع أطرافها ولمّ شتاتها ومتفرقاتها، وإخراجها بشكل مكتمل الأطراف في دراسة مستقلة، تضيف جديدًا، أو تعيد النظر في بعض القضايا والآراء، وهذا المسلك نظير إليه بعض المُحدّثين على أنه لا يتسم بالجدة، وأن الباحثين فيه لن يأتوا بجديد يذكر؛ بحجة استقرار العلوم العربية، أو بدعوى مغرضة، قد تكون سببًا في محاولة إضعاف الاهتمام بالتراث العربي، وإقصاء اللغة العربية في العصر الحاضر، ووأد الاعتزاز بها، واللهث خلف شعارات ودعوات تكون برّاقة في بادئ أمرها، ثم ما تلبث أن تحبو نارها، وتندحض أفكارها، لأن استحداث فكرة جديدة كانت متناثرة في بطون الكتب اللغوية المتنوعة، وتنظيمها وعرضها بشكل جديد ومنهج حديث، وما يصاحبه من إعادة النظر في بعض الآراء والقضايا أو تأكيدها، وجذب انتباه الدارسين والباحثين إليها، كل ذلك يتصف بالجدة ولاشك.

ويؤكد على هذا سليمان العايد، حيث يقول : " يطيب لكثير من الناس أن يطلق أحكامًا لا يحسب آثارها، ولا يقدر عواقبها، فيزعم - مثلاً - أن بعض العلوم قيلت فيها الكلمة الأخيرة، وأنها لا مجال للباحث فيها إلا أن يردد ما قاله سابقوه، وتنطلي هذه الدعوى على العربية وعلومها من نحو وصرف ولغة، فيصاب الباحثون فيها بخيبة الأمل، فيحجمون عن مسيرهم لمثل هذه المقالة وأشباهها، وما زال الباحثون في العربية يكتشفون الجديد كل يوم، ويجلون للناس العربية كما تجلى العروس، ويقدمونها بثوب قشيب، وعرض جديد، وتنظيم

(١) ينظر : الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه، ص ٢٥، ٢٦.

عجيب، إحياء لرسمها المندثر، وآثارها الدوارس " (١)، فالإتجاه نحو إحياء التراث العربي وتجديده متاح لكل من يريد ابتكار موضوعات جديدة ليس لها حيز واحد في التراث العربي. وأما المسلك الآخر فوظف فيه الصرف توظيفاً حديثاً، وفق علم اللغة الحديث؛ تأثراً بما يجري في الساحة اللغوية العالمية، بتطبيق بعض النظريات الغربية على قضايا صرفية تراثية. ونجد أن هذين المسلكين قد أتبعوا في الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، لذا سيتم عرض هذا المبحث (الناتج التأليفي) بناء على المسلكين السابقين في مطلبين : الأول : التأليف التراثي، والثاني : التأليف الحديث.

المطلب الأول : التأليف التراثي :

حظيت اللغة العربية بعناية علمائها، وقامت حولها عدة علوم لخدمتها، ومنها علم الصرف الذي يحفظ لنا أصول بنية المفردات العربية، ويضبط صحة نطقها، وسلامة معناها وغير ذلك.

ولقد وصلنا كم كبير من المؤلفات الصرفية، التي تدل على الحرص على خدمته، ووضع أصوله وقواعده، فاتجه بعض الباحثين السعوديين إلى قراءة هذا التراث الغزير، والغوص في مكانه، والبحث في طياته وجوانبه، وإقامة الدراسات حول قضاياها وجزئياته المتناثرة في بطون الكتب، متسمة بالجددة والحدائثة المنهجية، فظهرت العناية بالجانب التأليفي التراثي في المملكة ظهوراً بيناً، مع أن المؤلفات فيه قليلة إذا ما قورنت بما أُلّف في الدرس النحوي، وذلك راجع إلى أن جانب الاهتمام بالنحو - دائماً - يطغى على جانب الاهتمام بالصرف كما في التراث العربي (٢)، وقد تم تصنيف هذا الناتج بناء على المجالات لا الإتجاهات، للأسباب نفسها التي دعيتني إلى تصنيف المؤلفات النحوية إلى عدة مجالات وإبراز سماها (٣).

(١) شواذ النسب، ص ٧٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٤.

(٣) ينظر ص ٢٠٦، ٢٠٧ من هذا البحث.

أولاً : المجالات التأليفية :

إن الفارق بين المجالات النحوية والصرفية يكمن في تغطية الدراسات النحوية خمسة مجالات، في حين غطت الصرفية أربعة مجالات فقط؛ اشتركتا في ثلاثة منها (القرآن والموضوعي والخلافي)، واختلفتا في انضمام المجال الشعري إلى النحوية، والمجال المعجمي إلى الصرفية، وانفردت الدراسات النحوية في المجال التحليلي.

١- المجال القرآني :

لاشك أن القرآن الكريم من أشرف المقاصد، وخدمته قامت علوم العربية " التي أثمرت لنا مصنفات جمة قيمة، استهدفت كلها مع تنوعها، واختلاف مسالكها، خدمة القرآن والحفاظ عليه، وما زالت الدراسات توجه إليه " (١)، فجددت الجنود، وبذلت الجهود، للعناية به، والحفاظ على لغته، وكانت خدمته من أجلّ الدوافع التي حملت على القيام بدراسات تطبيقية على مفرداته من منظور صرفي.

وكان للحركة اللغوية في المملكة نصيب في هذا المجال؛ حيث قام بعض اللغويين السعوديين بوضع القرآن الكريم مجالاً للدراسة الصرفية، والقيام باختيار موضوع صرفي ودرسته في إطار القرآن الكريم، فهذا الدليل في كتابه (الوصف المشتق) يقوم باستقصاء المشتقات في القرآن الكريم، بأوزانها المختلفة، ودلالاتها المتعددة، التي بلغت ثمانية وأربعين بناء (٢)، ونهجت منيرة العلولا هذا النهج في موضوع آخر في دراستها (التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية)، فقامت بتتبع الأمثلة التي " نص العلماء أو بعضهم فيها على التداخل، ذاكرة رأي من خالف ذلك، أو ادعى شذوذه - إن وجد - متبعة كل مثال منها بشواهد القرآنية وقراءاته وتوجيههما، جاعلة من هذا البحث دراسة لغوية قرآنية " (٣)، ولا ننسى أن نشير إلى أن جزءاً من دراسة سليمان العايد (فعل في العربية) كان مجرى على القرآن الكريم، ومع أهمية هذا المجال وشرفه إلا أن الدراسات الصرفية فيه مازالت قليلة.

(١) الوصف المشتق في القرآن الكريم - دراسة صرفية، ص ٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٣) التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية، ج ٢، ص ٧٢١.

٢- المجال الموضوعي :

من البدهي أن يحظى الجانب النظري في علم الصرف بالنصيب الأوفر؛ لكثرة موضوعاته وتنوعها، وقد أسهم بعض الباحثين السعوديين في خدمة هذا المجال، بتقديم عدة دراسات يغلب عليها طابع العناية بالصيغ والأوزان، ويرجع ذلك إلى أسباب الابتكار والجدة في موضوعيتها ومنهجيتها؛ خاصة إذا عرف أن أفراد الصيغ بدراسات مستقلة في التراث العربي قليل بالمقارنة مع دراسة الموضوعات الأخرى؛ مما أعطى الباحثين الفرصة لدراستها، وتقديم ما تبعث منها وما تناثر في كتب التراث في دراسة مستقلة وفق موضوع مترابط، ووحدة موضوعية واحدة، مؤصلة ومتكاملة، ومصنفة تصنيفاً حديثاً.

ويجدر التنبيه إلى أنها لم تسلك مسلكاً واحداً، بل درست الصيغ من جانبين :

الأول ضمن موضوع صرفي، وما يشتمل عليه من أوزان وصيغ صرفية متعددة، كما في الدراسات التالية : (أبنية الفعل - دلالاتها وعلاقتها) للشمسان، و(شواذ النسب) لسليمان العايد، و(صيغ المبالغة بين القياس والسماع) لعيّاد الثبيتي، و(المطاوعة - معناها وأوزانها) للوهبي.

وأما الآخر فيتمثل في الوقوف عند صيغة واحدة، وتقديمها - بعد تنقيب في كتب التراث العربي - في دراسة مستقلة مثل (فعلٌ في دلالتها على الجمعية) لسليمان العايد.

ومع هذا الاهتمام بالصيغ، لم تغفل دراسة الموضوعات والظواهر الصرفية، التي كان لها نصيب من الدراسات أيضاً، مثل : (في القلب المكاني) للأسعد، و(قضايا التعدي وال لزوم في الدرس النحوي) للشمسان، و(ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي) للوهبي، و(أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها) لسليمان العايد.

وقد جمعت بعض الدراسات بين الجانب الصوتي والجانب الصرفي، كدراسة الشمسان (التخلص من التماثلات لفظاً)؛ وهذه الدراسة تبرز الارتباط الوثيق بين علوم العربية.

ومما سبق يتضح أن من أبرز مظاهر هذا المجال التنوع الموضوعي، وحيث إنّ بعض الدراسات عنيت بموضوعات خاصة، وأخرى عامة، والاقتصار على الجانب النظري؛ لأن التطبيقية تحويه المجالات الأخرى.

٣- المجال المعجمي :

إن المعاجم العربية وعاء اللغة العربية، حفظت ثروتها اللفظية، وجمعت بين دفتيها الاستعمالات الصحيحة؛ حفاظاً على لغة القرآن الكريم، ومجارة لنطقها السليم. ولاشك أن المعاجم من الميادين الخصبية لدراسة اللغة العربية، وخدمة علومها المختلفة؛ ولذا نجد أن أقوى عرى التواصل بين علوم العربية والمعجمات العربية يتحقق في علم الصرف؛ لوجود علاقة بينهما في معرفة أصول الكلمات، مما يخدم دراسة البنية الصرفية.

وقد عُني بعض المُحدِّثين بتوظيف المعاجم في خدمة الموضوعات الصرفية، كدراسة الجذور ومعرفة الأوزان وما إلى ذلك، وممن اتجه إلى الإفادة من المعجمات العربية في توظيف الدرس الصرفي من اللغويين السعوديين سليمان العايد، حيث قدّم دراسة بعنوان (صيغة فَعَل في العربية)، وقد أجرى جزءاً منها على القرآن الكريم، وأحصى الكلمات التي جاء وزنها على صيغة (فَعَل)، فوجد أنها تزيد على أكثر من مائة كلمة^(١)، أما الجزء الأكبر من الدراسة فقد تم إجراؤه بحثاً عن صيغة (فَعَل) في معجم (الصحاح) للجوهري، حيث وجد أن الكلمات التي وردت فيه على هذا الوزن تربو على ستمائة كلمة^(٢)، ونص على ما سبق بقوله : " فعزمت على بحث هذه الصيغة وما ورد منها في كتاب الله الحكيم وفي صحاح الجوهري؛ اخترته من بين معاجم اللغة لما تمتاز به مادته من الدقة والتحقيق، والنقل الصحيح، ولما لصاحبه من قدم راسخة في الصرف وأمثله، فقرأت الكتاب كله من أوله إلى آخره، بحثاً عن هذا الوزن وما ورد عليه من ألفاظ، لعلني أخرج بعد ذلك بخلاصة وافية، ونتائج مقاربة، تحصر كثيراً من أمثاله، وتضبط موارد، وتقرّب مواضعه، وليس القصد من هذا البحث الحصر والإحصاء، وإنما القصد ما ذكرت من التقريب والضبط " ^(٣).

وممن وظّف المعاجم العربية في الدرس الصرفي عبد الله القرني في بحثه (صيغة فُعَلِي في العربية)، حيث أفاد منها كثيراً في دراسة هذه الصيغة، وإن لم يقتصر عليها، كما بقول : " فجمعت ما وقع لي من ألفاظ هذه الصيغة في كتب المعاجم والأبنية، وكتب المقصور

(١) ينظر : صيغة فَعَل، ص ٥٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٥.

والممدود، وأفدت كثيراً مما جاء على (فُعَلَى) من كتاب المخصص " (١)، ومما يدل على عنايته بدراسة الصيغة في بطون المعاجم العربية قوله : " استعملت العرب ألفاظاً على زنة (فعلى) للدلالة بها على اسم الذات وإليك ما وجدته في معاجم العربية من هذا ... " (٢). وقوله: "وما وجدته في المعاجم من ذلك جعلته في هذا الفصل مرتباً على حروف المعجم" (٣). إن خدمة هذا المجال - كما يلاحظ - قليلة على الرغم من أهميته في تتبع القواعد الصرفية؛ مما قد يضيف جديداً أو استدراكاً على ما سبق، وهذا مدعاة إلى المزيد من الدراسات الصرفية في المجال المعجمي.

٤- المجال الخلافي :

سيأتي في المجال الخلافي في الدراسات النحوية ما يتعلق بدراسة الخلافات وأهميتها وثمرتها ما يعني عن تكراره هنا (٤)، ولكن دراسة الخلافات الصرفية أقل من دراسة الخلافات النحوية من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن الملمح المشترك هو دراسة الخلافات النحوية والصرفية في مؤلف واحد في الكتب التالية : (النحو والصرف بين التميميين والحجازيين) للبركاتي، و(المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري - جمعاً وتصنيفاً وتعليقاً) لفاطمة حسين، و(مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول) لابن السراج) للحدود، ولم يبرز من هذا المجال الخلافي سوى مظهر اقتران الدراسة الصرفية بقبيلة أو بكتاب نحوي.

(١) صيغة فُعَلَى في العربية، ج٢، ص٦٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص٦٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص٦٨٤.

(٤) ينظر ص٢٠٩ من هذا البحث.

ثانياً : سمات التأليف التراثي :

برزت في النتاج التألفي التراثي الصرفي لدى الباحثين السعوديين عدة سمات، من أهمها :
 أولاً- كون الموضوعات ذات صبغة جديدة : يحرص أغلب الباحثين على دراسة
 موضوعات تتسم بالجددة لم يسبقوا إليها؛ ليسهموا في بحث قضايا الصرفي العربي، ولذا يأتي
 التصريح في بعض الدراسات على هذا الأمر، يقول سليمان العايد : " وإن المطالع لمعاجم
 اللغة، وكتب الصرف يمكن له أن يأتي بشيء ذي قيمة، ويكفي في مثل هذه الأبحاث أن
 تبرز بعض مسائل طمرت في ثنايا المعاجم، وأضابير الكتب القديمة " (١)، كما أن باعث
 الحرص على الجدة يتمثل في سد النقص الموجود الذي تركه المحدثون، فلم يولوا الموضوع
 حقه من العناية الكافية على الرغم من أهميته، يقول الوهبي : " وإنما وجدت كتب
 المحدثين تردد ما يقوله الأولون في هذا الشأن، وأشارت إليه بعض كتب اللغة المحدثه بوصفه
 صيغة حلت في بعض اللهجات العربية محل صيغة المبني للمجهول " (٢).

ثانياً- جمع أطراف الموضوع أو القضية : تعد دراسة القضايا المتناثرة في بطون الكتب،
 وجمع ما يتصل بها، وما قيل حولها؛ من أبرز المناهج التي يسلكها الباحثون المعاصرون
 عند تناول القضايا المتصلة بالتراث العربي.

ولم يكن سلوك هذا المنهج اعتباطياً، فمنها ما قصد به توفير الجهد والمشقة على الباحثين
 والقراء، كما في دراسة (في القلب المكاني) للأسعد، إذ يقول : " ولقد دفعني هذا وذاك
 إلى محاولة تجميع أطراف كثيرة مما كتب عنه، وإلى الإقدام على لمّ جمهرة ما سطر فيه ... ثم
 إلى عرض كل ما فعلت على القراء والباحثين مجتمعاً ... توفيراً لجهودهم في البحث والتنقيب
 وتيسيراً لما صعب على كثير منهم " (٣)، ومنها ما قصد بها جمع ما قاله العلماء حولها؛ مما هو
 متفرق في المؤلفات (٤)، كقول العايد : " ولكون (فَعَلَ) وزناً غير مطرد؛ رأيت أن أَلَمَّ

(١) شواذ النسب، ص٧٤.

(٢) المطاوعة : معناها وأوزانها، ص٥١٤.

(٣) في القلب المكاني، ص١٣٩.

(٤) ينظر : أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها، ص٥، وقضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص٧،

وأبنية الفعل - دلالاتها وعلاقاتها، ص٩.

شعته، وأجمع شمله في هذا البحث " (١)، وقول الوهبي : " وقد رأيت أن أجمع ملاحظات بعض العلماء على الإلحاق وآراءهم في تفسيره؛ إذ كانت أقوالهم مفرقة وإشاراتهم غير مكتملة " (٢)، ومنها ما جمع بين هدف الجمع وهدف التنظيم، كما في (التخلص من المتماثلات) إذ يقول الشمسان : " وسوف نحاول جهدنا تنظيم تلك الوسائل معتمدين على المادة المتفرقة في كتاب سيويه في المقام الأول، وما نجده بعد ذلك في غيره " (٣).

ثالثاً- شرح غوامض الكلمات : جرت العادة في كثير من الكتب الصرفية التراثية والحديثة على توضيح معاني الكلمات الغامضة والغريبة، وهذه السمة تبرز في أغلب الدراسات الصرفية لدى الدارسين في المملكة، فيلاحظ عنايتهم بها ما أمكن، كما يقول عياد الشبيبي : " قد أذكر معنى المثال دون التقيّد بنص معجم معين، مشيراً إلى المعجمات التي وردت فيها اللفظة بالمعنى الذي أورده " (٤)، ويقول الوهبي : " وقد شرحنا معاني هذه الأمثلة في الإحالات نظراً لغرابة معظمها " (٥)، وكما في الدراسات التالية : (شواذ النسب) (٦)، و(فَعَلٌ في دلالتها على الجمعية) (٧)، و(احتمال الصورة اللفظية لغير وزن) (٨)، و(التداخل في اللغات) (٩)، وقد يتعذر أحياناً توضيح كلّ الكلمات التي مرت في الدراسة، كما في (صيغة فَعَلٌ في العربية)؛ لسرده بمجموعه كبيرة من الكلمات التي يتعذر معها توضيح معانيها كلها، إلا ما يراه المؤلف بحاجة إلى ذلك (١٠).

(١) صيغة فَعَلٌ في العربية، ص ١١.

(٢) ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، ص ٤٨٢.

(٣) التخلص من المتماثلات لفظاً، ص ٧٩.

(٤) صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ١٧.

(٥) ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، ص ٤٧٩.

(٦) ينظر : شواذ النسب، ص ص ٨٩، ٩٠، ٩٢، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١٦، ١١٧، ١٢٣.

(٧) ينظر : فَعَلٌ في دلالتها على الجمعية، ص ص ١٢٩، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥.

(٨) ينظر : احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص ص ١٢٠، ١٢٣، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٨.

(٩) ينظر : التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية، ص ص ٧٢٦، ٧٤٨، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٧٠.

(١٠) ينظر : صيغة فَعَلٌ في العربية، ص ص ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١.

رابعاً- الاستشهاد بالقراءات : ستمر معنا قضية الاحتجاج بالقراءات بشكل موسع إلى حدّ ما في الدراسات النحوية^(١). وأما هنا فسيتم إبراز بعض النصوص التي تؤيد قبول حجية القراءات في الدرس اللغوي، من ذلك قول سليمان العايد : " ومعلوم أن الله أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف؛ كلها شافٍ كافٍ، وكلها متلقاة من رسول الله ﷺ، وكلها حجة في اللغة إذا صح إسنادها بغض الطرف عن الاعتداد بقرآنتها أو عدمه " ^(٢)، وقول العمير : " ولا أرى وجهاً للتقليل من شأن القراءات الأخرى ... ولبقية القراءات وجه في العربية، وإن ضعفت " ^(٣)، بل إن هذه الدراسة التي أعدها العمير دليل على قبول الاستشهاد بالقراءات، وتقول منيرة العلولا : " القراءة ثابتة ولا مجال لردها؛ قرأ بها القراء السبعة؛ وهي سنة متبعة نتلقاها بالقبول " ^(٤).

إضافة إلى ما سبق من تصريحات تدل على قبول الاستشهاد بالقراءات؛ فإن بعض الباحثين يوردون القراءة إما استشهاداً بها، أو ضمن نص منقول دون اعتراض عليها، كما في بعض الدراسات، مثل : (صيغ المبالغة بين القياس والسماع) ^(٥)، و(فعَلٌ في دلالتها على الجمعية) ^(٦)، و(التخلص من التماثلات لفظاً) ^(٧)، و(الوصف المشتق في القرآن الكريم) ^(٨)، و(صيغة فعلى في العربية) ^(٩).

كما أن منهم من يدافع عن القراءة، ويوجد تأويلاً وتفسيراً لقبولها، كما فعل سليمان العايد تجاه تخطئة الجوهري لإحدى القراءات في قوله : " قرأه بعضهم (وَعَبَّاقِرِيٌّ) وهو خطأ؛ لأن المنسوب لا يجمع على نسبه " ^(١٠)، فأوجد لها تعليلاً بقوله : " ويمكن أن يحمل

(١) ينظر ص ٢٢٧ من هذا البحث.

(٢) صيغة فعَلٌ في العربية، ص ١٥.

(٣) دراسة القضايا الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في شرح القوائد السبع لابن الأنباري، ص ٢٩٠.

(٤) التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية، ص ٧٥٤.

(٥) ينظر : صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ٨١.

(٦) ينظر : فعَلٌ في دلالتها على الجمعية، ص ١٣٠، ١٣٥.

(٧) ينظر : التخلص من التماثلات لفظاً، ص ٩٩، ١٠٠.

(٨) ينظر : الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص ١٧٦.

(٩) ينظر : صيغة فعلى في العربية، ص ٦٨٨.

(١٠) الصحاح، (عبقر) .

على ما حمل عليه غيره، فيقال : إنه جمع قبل النسبة ثم نسب إليه، كما نسب إلى طلاح وكلاب وعضاه، والقياس كما في القراءة الثابتة (وَعَبْقَرِيٌّ)^(١)، وقد يُورد الحكم دون إبراز أي موقف دفاعي عن القراءة ، كإيراد الوهبي الحكم على إحدى القراءات بالشذوذ دون أي تعليق^(٢)، وكذلك الشمسسان، لم يبد موقفه تجاه تضعيف النحاة واللغويين لإحدى القراءات^(٣). ويظهر أن مواقف السعوديين التي سيأتي ذكرها في سمات النتاج النحوي تجاه تخطئة القراءة، أو تضعيفها، أو الحكم عليها بالشذوذ والدفاع عنها؛ تكون أوضح منها هنا.

خامساً- إبداء الآراء : من الأمور التي درج عليها العلماء في التراث العربي إبداء الآراء حول بعض المسائل الصرفية، ومن هنا نشأت مدرستا البصرة والكوفة، وتلتهما بعد ذلك البغدادية التي تقوم على مبدأ الاختيار منهما، واستمر هذا الأمر إلى يومنا هذا بمقابلة الأدلة بعضها مع بعض، ثم اختيار ما يرضاه المؤلف.

ونجد هذه المنهجية واضحة في الدراسات الصرفية لدى الباحثين السعوديين إما تصريحاً بها - كقول البركاتي بعد إيراد الأقوال : " أعقب على كل مسألة لأرجح ما أراه راجحاً من اللغتين في ضوء ما خلفه لنا أسلافنا الأوائل من النحويين القدماء العظماء رضوان الله عليهم أجمعين " ^(٤)، وكقول الحندود عند مناقشة المسألة النحوية : " أقوم بعرض الأقوال المختلفة فيها، مع إيراد الأدلة والاحتجاجات لكل قول من هذه الأقوال؛ ثم الردود المذكورة عليها، ثم أجتهد في ترجيح ما أراه قوياً من هذه المذاهب، مع بيان سبب الترجيح " ^(٥) - وإما تطبيقاً لها أثناء إيراد بعض المسائل المختلف فيها، وذكر ما دار حولها من خلافات وآراء، فيقوم الباحث بإبداء رأيه بأساليب متنوعة^(٦)، مثل :

(١) شواذ النسب، ص ١٢١.

(٢) ينظر : المطاوعة - معناها وأوزانها، ص ٥٢٤.

(٣) ينظر : التخلص من التماثلات لفظاً، ص ١٠٠.

(٤) النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، ص ١٠.

(٥) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، ج ١، ص ١٧.

(٦) ينظر للاستزادة : احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص ١٤٠، ١٣٤، وأثر التسمية في بنية الكلمة وموضع

إعرابها، ص ٢١، ٢٤، وظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، ص ٤٨٦، وشواذ النسب، ص ٨٤، ٨٨، ٩٧.

وفعل في دلالتها على الجمعية، ص ١٤١، ١٤٣، والوصف المشتق في القرآن الكريم، ص ٦٧، ١٤٤، وصيغة

فعل في العربية، ص ٦٩٥.

" مما يحسن الأخذ به " (١)، و" وهو افتراض ليس له ما يسنده " (٢)، و" وهو ما أرجحه " (٣)، و" يمكن القول إن هذا المعيار وحده لا يكفي " (٤)، و" لكن هذا القول ليس على إطلاقه " (٥)، و" هذه الأقوال من قبل النحويين أمور لا ينتهي منها العجب، وكأنهم يغفلون عن طبيعة اللغة وسلوكها، وانتقالها من الاستخدام الحقيقي إلى المجازي " (٦)، و" والرأي الأخير ضعيف " (٧)، و" الصواب - إن شاء الله - الثاني " (٨).

ويغلب على إطلاق الأحكام استخدام العبارات التي تدل على احترام آراء الآخرين مهما اختلف معها، بالتضعيف أو الرد أو غير ذلك، وهذه سمة من سمات الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية.

سادساً- الاستدراك : إن هذه السمة مهمة؛ لأن فيها دلالة واضحة على حرص بعض الباحثين على تتبع الموضوعات وما قيل حولها، والإحاطة بها من جميع جوانبها، ولكن ينبغي ألا تقصر كلمة الاستدراك على الجانب النقدي السلبي فقط؛ إذ يشمل الاستدراك الإضافة وجمع ما يتعلق بموضوع ما، فقد يقتصر في التراث على بعض جوانب موضوع دون شمولها لأسباب معينة، يأتي باحث متأخر فيحرص على جمع شوارد كل ما يتعلق به في دراسة واحدة مستقلة، كما فعل عياد الثبيتي في دراسته (صيغ المبالغة)، إذ يقول : " فهذا بحث في (صيغ المبالغة بين القياس والسماع)، وقد كان علماءنا السابقون (عليهم سحائب الرحمة) قد قصروا الحديث أو كادوا على خمسة أبنية منها، هي : فَعَّالٌ، وفَعُولٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ، وعنوا عناية خاصة بعمل هذه الصيغ، أما ما عداها، فلا تكاد تجد عنه إلا نتفاً متفرقة تشير إلى أن هذا البناء أو ذاك من أبنية المبالغة، ولولا أن بعض علماء

(١) صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٤.

(٤) قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص ٢٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٧١.

(٧) التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية، ص ٧٢٢.

(٨) المرجع السابق، ص ٧٤٧.

العربية القدماء عقدوا أبواباً لبعض هذه الأبنية، جمعوا في كل باب منها قدرًا طيبًا من أمثله؛ لأصبح جمع تلك الأمثلة أمرًا شاقًا، غير أن ما جمعه - وهو كما قلت : قدر طيب - يترك وراءه عددًا من الأبنية، وعددًا أكثر من أمثلة تلك الأبنية، ومن هنا آثرت - بعد أن تعرفت قرابة ثلاثين بناء تفيد المبالغة - جمع أمثلة كل بناء على حدة...^(١)، وأحيانًا يكون الاستدراك من باب ما فات السابق واستدركه اللاحق، مثل قول بعضهم : " هذا المعنى لم يذكره النحويون في حدود علمي والله أعلم " ^(٢)، و " لم يشر ابن جني إلى هذه القراءة في المحتسب، ولا ابن خالويه... " ^(٣)، و " لم يذكره النحاة في أبنية المبالغة القياسية على الرغم من كثرة مجيئه " ^(٤)، و " لم ينص أحد من العلماء - فيما أعلم - على أن فُعْلَةٌ من أبنية المبالغة " ^(٥)، و " وقد وقفت على حرفين لم يوردهما [ابن دريد]، وهما : بَعْدٌ، وَقَصْمٌ " ^(٦)، و " الضأن مما فات ابن مالك " ^(٧)، و " فاتت هذه الكلمة على الشيخ عزيمة رحمه الله " ^(٨)، و " لم يذكر سيبويه هذه اللغة فيما ورد على فَعَلٍ يَفْعَلُ في حين ذكرها ابن خالويه " ^(٩)، و " بهذا يتضح أن فَعَلٍ يَفْعَلُ مسموعة من العرب في نَعِمٍ يَنْعُمُ أيضًا، وأن فَضِلٍ يَفْضُلُ ليست هي الحرف الوحيد في السالم الذي أتى من هذا الباب، كما قال كثير من أئمة النحو واللغة، بل يشاركه فيه غيره " ^(١٠)، و " قد قمت بتتبع تصنيفه [محمد عبد الخالق عزيمة] لأجزاء الوصف فأفدت منه كثيرًا في عمل الفهارس، غير أبي وجدت - وجل من لا يسهو - أنه

(١) صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ١٥.

(٢) أبنية الفعل - دلالاتها وعلاقتها، ص ٨٦.

(٣) دراسة القضايا الصرفية في القراءات القرآنية، ص ٢٧٢.

(٤) صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ٣٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٥.

(٦) فَعَلٌ في دلالتها على الجمعية، ص ١٣٥.

(٧) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٨) صيغة فَعَلٍ في العربية، ص ١٢.

(٩) التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية، ص ٧٤٠.

(١٠) المرجع السابق، ص ٧٤٦.

سها فأغفل ذكر بعض ألفاظ الوصف المشتق فمن الألفاظ التي أغفلها : الخامسة، وضارَّين، وقائلون، والمرفود ... " (١).

كما يشمل الاستدراك إعادة النظر في بعض الشروط، ويتضح هذا عند عياد الثبيتي في دراسته (صيغ المبالغة بين القياس والسماع) في عدة مواطن (٢)، منها قوله : " والمشهور أن (فَعُولًا) لا تصاغ إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي، وقد جاءت قليلاً من الرباعي ... وجاءت من مصدر الثلاثي اللازم كثيراً، فقد وقفت في القاموس المحيط على ما يزيد على خمسين مثلاً مما جاء على فَعُول مبيئاً (٣) من مصدر الفعل اللازم ... وهي أمثلة تجعل القول بجواز قياس (فَعُول) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي واللازم مقبولاً " (٤).

وما سبق لا يعني أن الاستدراك لا يشمل الخطأ، بل من جوانبه كون السابق وقع في الخطأ وقام اللاحق بالتصحيح ، من أمثلة ذلك، استدراك سليمان العايد على قول ابن خالويه : " ليس في كلام العرب فَعَلٌ يَفْعَلُ فِعْلاً إِلَّا سَحَرَ يَسْحَرُ سِحْرًا " (٥)، حيث قال بأنه " غير دقيق، ومنقوض بالاستقراء، وما في اللسان (فعل) : وقيل : فَعَلَهُ يَفْعَلُهُ فِعْلاً مصدر، ولا نظير له إِلَّا سَحَرَهُ يَسْحَرُهُ سِحْرًا، وقد جاء خَدَعٌ يَخْدَعُ خَدْعًا وَخَدَعًا، وَصَرَعٌ يَصْرَعُ صَرَعًا وَصِرْعًا. قال يعقوب : الصَّرْعُ بالفتح لتميم، وبالكسر لقيس (٦). وهذا كما رأيت فيما عرضناه من أقوال، وما انتهينا إليه من نتائج قول جانب الصواب، وهو حصر لم يصاحبه استقراء دقيق " (٧)، و" الصواب أن سيبويه لم يحك هذه اللغة " (٨).

ومن جوانب الاستدراك لدى الباحثين السعوديين استدراك بعضهم على بعض، فهذا الشمسان يستدرك على عياد الثبيتي، فيقول : " على هذا لا يكون ابن الطراوة متفرداً بهذا

(١) الوصف المشتق في القرآن الكريم - دراسة صرفية، ص ٦.

(٢) ينظر : صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ٦٠، ٢٦.

(٣) مبيئاً .

(٤) صيغ المبالغة بين القياس والسماع، ص ٢٥.

(٥) ليس في كلام العرب، ص ٣١.

(٦) ينظر : الصحاح، مادة (صرع).

(٧) صيغة فَعَلٌ في العربية، ص ٥٢.

(٨) التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية، ص ٧٤٦.

القول خلافاً لما ذهب إليه عيَّاد الثبيتي، فقد عدَّ هذا القول في الآراء التي تفرد بها ابن الطراوة " (١)، كما استدرك على عيَّاد الثبيتي الدليل، حيث يقول: " ينفي عيَّاد بن عيد الثبيتي - أحد الدارسين المُحدِّثين - أن يكون أحد من النحاة قد قام بتعريف صيغ المبالغة ... والحقيقة أن الأمر بخلاف ما يقول؛ إذ قام بعض النحاة بوضع تعريفات لصيغ المبالغة ... " (٢)، ومن ذلك استدراك القرني على العبيدان، حيث قال: " قد وهم الدكتور موسى العبيدان في بحثه (لهجة بني كلاب)، إذ ذكر في جموع التكسير أن هذه الألفاظ تجمع على (فُعَل) بتشديد العين (٣)، ونقل عن القالي ذلك، وما عند القالي هو بفتح العين من غير تضعيف (٤)، فلعله نقله من مصدر آخر، وعزاه إلى أمالي القالي، أو لعله وهم منه " (٥).

ونخلص مما سبق إلى أن التأليف التراثي الصرفي اتسم بعدة أمور :

- ١- أصالة الدراسات المقدمة في هذا الجانب؛ لاعتمادها على التراث العربي.
- ٢- تنوع التأليف التراثي بين الاتجاه النظري والتطبيقي من ناحية، تعدد المجالات التي ألفت فيها من ناحية أخرى، وهذا يدل دلالة واضحة على محاولة التجديد والتنوع في المادة.
- ٣- أن الآراء المعروضة في الدراسات الصرفية لم تورد على سبيل التسليم والقبول فقط، بل كانت تجد الدراسة والتنقيح، وإبداء الآراء بالرفض أو القبول، والترجيح أو التضعيف، وهذه الأحكام - في الغالب - مبنية على الاطلاع على ما كتب حول الموضوع قديماً وحديثاً؛ ولذا وجدنا الاستدراك بأنواعه تكميلاً وتعديلاً وتخطئة، سمة من سمات المؤلفات التراثية الصرفية في المملكة.
- ٤- متابعة الباحثين السعوديين لما يستجد من نتاج في الحركة اللغوية في المملكة.

(١) قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص ٩٩.

(٢) الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص ٧٧.

(٣) ينظر: لهجة بني كلاب، ص ١٧٧.

(٤) ينظر: كتاب الأمالي، ج ١، ص ١٥٢.

(٥) صيغة فُعَلَى في العربية، ص ٧١٣.

المطلب الثاني : التأليف الحديث :

ظهر اتجاه حديث لدى بعض اللغويين السعوديين الذين درسوا في الغرب، يحاول الإفادة من النظريات الغربية الحديثة في تفسير بعض الظواهر الصوتية الصرفية في الدرس التراثي، وبرز هذا الاتجاه في معظمه لدى المبتعثين، فقدموا دراسات مختلفة تناولت موضوعات عدة، منها ذلك الموضوع الذي شغل بال المُحدِّثين بحثًا عن تفسير له، وهو (الأصل الصرفي لصيغ الأفعال العربية) الذي اختلف فيه، فمن قائل بأنه الماضي، ويتفرع عنه المضارع والأمر، ومن قائل بأنه المضارع، ويتفرع عنه الماضي والأمر، ولكن نجد دراسة سلكت مسلكًا جديدًا، كانت بعنوان (القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية - بحث لساني تطبيقي) لمحمد خضر عريف، حيث اتجهت إلى القول بنظرية جديدة، تتمثل في جعل الأمر هو الأصل، ويتفرع عنه المضارع والماضي : أمر [مضارع ← ماضي]، وأثبتت هذه النظرية - كما يرى - بأنه لا توجد علاقة فرع من أصل بين المضارع والماضي في العربية، بينما هي موجودة بين الأمر والمضارع، وأن جذع المضارع مأخوذ من جذع الأمر^(١).

وقدّم لدراسته دراسة نظرية عن أوزان الفعل الثلاثي في التراث العربي، وبعض الدراسات اللسانية الحديثة في دراسة الصرف، وحاول الإفادة من النظريات الحديثة في دراسته التطبيقية المبنية على فرضية أن وزن المضارع في العربية مأخوذ من وزن الماضي، ثم بدأ بتحليله ويبيّن أن الفعل الثلاثي في العربية يضم الصيغ الآتية من الماضي والمضارع^(٢) :

مضارع (ع)

ماض (ض)

م م أم : (يَ) فَعَل

صيغة (أ) م أم أم : (فَعَل)

م م ي م : (يَ) فَعِل

٢

م م وم : (يَ) فُعَل

٣

م م وم : (يَ) فُعَل

صيغة (و) م أم وم : فُعَل

م م أم : (يَ) فَعَل

صيغة (ي) م أم ي م : فَعَل

(م = صامت، أ = فتحة، و = ضمة، ي = كسرة)

(١) ينظر : القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية - بحث لساني تطبيقي، ص ص ١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥٩.

ورمز لكل صيغة بالحركة الثانية فيها لتكون :

صيغة (١) = صيغة أ.

صيغة (٢) = صيغة و.

صيغة (٣) = صيغة ي.

ولا شك أن القاعدة مطردة في الصيغتين (و) و (ي) مثل : عَظُمَ : (يَ) عَظُمَ ، رَكِبَ : (يَ) رَكِبَ؛ ولذا حاول في دراسته تفسير الصيغة (أ)؛ لعدم اطراد حركة المضارع فيها، واعتمد على بعض النظريات الحديثة في التحليل، مثل : (طريقة المقاطع المتحركة)، و (حل مقطعي خطي)، ولكن لم يجد عن طريقهما تفسيراً لصيغة (أ) فَعَلَّ، لذا فإن " المضارع ليس مأخوذاً بالضرورة من الماضي، وإن كنا نحس بنوع من (العلاقة الزوجية) بين الفعلين يحكمها نظام صرفي معقد خفي، ومعنى آخر فإن لكل صيغة في كل فعل صيغة أخرى تصحبها من الفعل الآخر، دون أن تكون هناك علاقة أصل وفرع بينهما، وذلك ينقض الفرضية التي تقول : إن وزن المضارع في العربية مأخوذ من وزن الماضي " (١).

ثم جاء بفكرة أن الأمر هو أصل المضارع لوجود تطابق بينهما في الجذع، ولا يفرق بينهما إلا أحرف المضارع، وزيادة الأمر في بعض الأفعال، وحذف أحرف العلة في المعتل، ففي بعض الأفعال يتكون الأمر من الجذع مجرداً، كما في الرباعي دَحْرَجَ (٢) :

(ع) (ر)

(يَ) دَحْرَجَ (-) دَحْرَجَ.

أما السابقة في الأمر فهي عبارة عن همزة مضمومة في صيغة (أ ٣) فَعَلَّ، (أ) فَعَلَّ، ومكسورة في صيغتي (أ ١) : فَعَلَّ (أ ١) فَعَلَّ و (أ ٢) فعل : افْعَلَّ، و (ي) : فَعِلَّ : (أ ١) فَعَلَّ، أما الصيغة (و) فليس لها أمر على الرأي الغالب، فلا تقول : (أُعْظُمَ) : بل : كن عظيماً، وعليه تصبح قاعدة سابقة الأمر كالتالي :

(١) القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية، ص ١٦١.

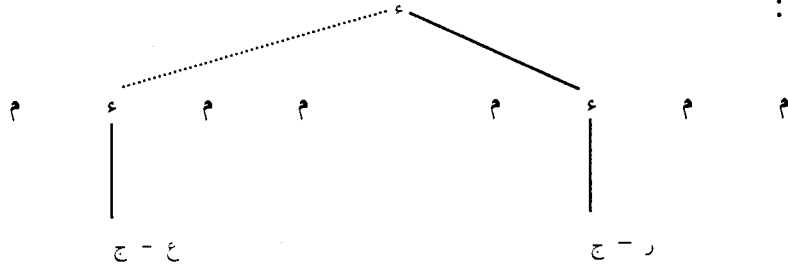
(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٣.

الصيغة	السابقة
أ ٣	أ + و
أ ١	
أ ٢	أ + ي
ي	

و = ضمة، ي = كسرة

ولاحظ أن جذع الأمر هو جذع المضارع نفسه، إذاً العلاقة بينهما ممكنة، والأصل الذي لا يحوي زيادة على الفرع هو الأمر؛ ولهذا فإن " المضارع مأخوذ من الأمر، وتلك فرضية قوية، وليست كالفرضية السابقة التي تقول إن المضارع مأخوذ من الماضي؛ وذلك اعتماداً على القاعدة التي تقول: إن الفرع يحوي الأصل وزيادة" (١).

ولتأكيد هذه الفرضية قام بتحليل أوزان الفعل الثلاثي بناء على (تحليل المقاطع المتقلة) لإيجاد قاعدة لها؛ لوجود حالة تطابق بين جذع الأمر وجذع المضارع، وعدّ بنية الجذع في الأمر هي (البنية التحتية) لبنية الجذع في المضارع، وفسر ذلك بأن الصائت في هذه البنية ينتشر عن طريق المقطع المنقلب من الأمر إلى المضارع، وتصبح قاعدة (المقطع المنقلب) على النحو (٢):



(ع = صائت). (ر ج = جذع الأمر). (ع ج = جذع المضارع). (----- = انتشار).

وعلى هذا افترض أن صيغة الأمر هي الصيغة الأولى التي يكتسبها الناطقون بالعربية ثم يربطونها، أو يأخذون منها الصيغ الأخرى، المضارع والماضي.

وقد اتضح أن الصيغة (و) في الرأي الغالب ليس لها أمر، بينما أمر الصيغة (أ ٣): فَعَلَ (يَكْفَعُلُ) هو (أ) فَعُلْ، وأمر صيغة (أ ٢) فَعَلَ (يَكْفَعُلُ) هو (أ) فَعِلْ.

(١) القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية، ص ١٦٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.

فلم يبق إلا الأمر من صيغة (أ) : فَعَلَ : يَ : فَعَلَ، أو صيغة (ي) : فَعَلَ : (يَ) فَعَلَ، اللتين تتفقان فيه (أ) م م أم.

وهاتان الصيغتان متفتقتان في تركيب جذع المضارع، ويفترض أن إحداهما تمثل البنية التحتية، التي تظهر في أي بيئة لغوية كانت، والأخرى تمثل البنية السطحية، التي تظهر في بيئة لغوية معينة، ثم قام بعرض بعض الأمثلة لكلتا الصيغتين؛ ليصل إلى تفسير مناسب حتى يضع القاعدة، ففي صيغة (ي) :

ض	ع
شَرِبَ	يَ (شَرِبَ)
خَسِرَ	يَ (خَسِرَ)
سَخَطَ	يَ (سَخَطَ)

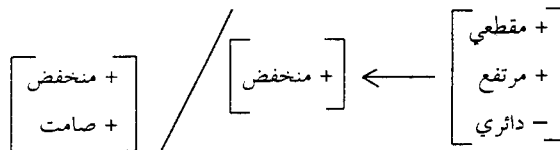
ولاحظ أن صائت (حركة) المضارع تظهر في أي بيئة لغوية، دون أن تحدد نفسها في بيئة صوتية أو دلالية أو صرفية معينة.

أما صيغ (أ) :

ض	ع
قَطَعَ	يَ (قَطَعَ)
زَرَعَ	يَ (زَرَعَ)
طَحَنَ	يَ (طَحَنَ)

فلاحظ فيها أن فتحة الماضي الثانية تأتي قبل أو بعد صامت منخفض (+ منخفض) هو (الحاء والعين والهمزة والهاء)، وفي هذه دلالة واضحة على أن الفتحة منقلبة عن كسرة، وأنها تنخفض قبل أو بعد صامت منخفض.

ورسم القاعدة التالية على هيئة قاعدة انعكاسية ^(١) :



(١) ينظر : القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية، ص ١٦٦.

وتفسيرها " أن كسرة الماضي الثلاثي وهي صائت مقطعي مرتفع غير دائري تتحول إلى فتحة، أي تتغير صفة الارتفاع فيها إلى صفة الانخفاض، وذلك قبل أو بعد أي صامت منخفض، وتبدو هذه القاعدة قاعدة طبيعية للغاية، إذ تقتضي خفض صائت مرتفع في بيئة (قبل أو بعد) صامت منخفض، كما تشكل هذه القاعدة دليلاً واضحاً على أن صيغة (أ) هي بنية سطحية لصيغة (ي) التي هي البنية العميقة، إذ تتحول الكسرة (i) إلى فتحة (a) في بيئة معينة " (١).

وذكر دليلاً آخر على أن البنية العميقة لصيغة (أ) هي صيغة (ي)، وهو من شواذ تلك القاعدة، فمع أن معظم الأفعال العربية تتحول فيها الكسرة إلى فتحة قبل أو بعد صامت منخفض، إلا أن بعض الأفعال العربية لا تخضع لهذه القاعدة منها (٢) :

ض	ع
فَرِحَ	(يَ) فَرَحَ
سَعِدَ	(يَ) سَعَدَ
سَمِمَ	(يَ) سَامَ

ويلاحظ على هذه الأمثلة الشاذة أن هناك صفة دلالية تجمعها، هي أنها (أفعال نفسية). ومعنى ذلك أنه يشترط للأفعال من صيغة (ي) لكي تتبع قاعدة انقلاب الكسرة إلى فتحة أن تكون (- نفسية).

ويتضح مما سبق أن جذر الأمر م م م يمكن أن يكون لصيغتي (أ) أو (ي)، وإذا كان الصامت الثاني أو الثالث (+ منخفض) ولم يكن الفعل فعلاً نفسياً فتكون الصيغة هي (أ)، وإلا فتكون صيغة (ي).

مما سبق ظهرت نظرية جامعة لضبط الصيغ، تفترض أن يكون أصل الأوزان على هذا النحو، ويسير عليه الناطقون بالعربية :

أمر ← [مضارع - ماضي]

(١) القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية، ص ١٦٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٦، ١٦٧.

وتنفي نظرية محمد عريف وجود علاقة أصل وفرع بين الماضي والمضارع، وأن العلاقة بينهما علاقة زوجية، إذ يتيمان إلى إحدى الصيغ الخمس.

وذكر أمثلة أجرى عليها المراحل الذهنية التي يمر بها بناء الفعل في العربية لدى تفكير الناطقين بها، حينما يستمع إلى فعل أمر هو (أ) كُتِبَ سيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على هذا النحو^(١) :

إن الجذع هو (أ) كُتِبَ، إذا فجدع المضارع هو كذلك (يَ) كُتِبَ.

٢- لا يمكن لهذا الفعل أن ينتمي إلى صيغة (و)؛ لأنه ليس لها أمر، فلا تقول: (أَحْسُنْ وَلَا أُعْظِمْ).

إذا فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة (أ٣) وهي :

صيغة (أ٣) :

ع	ض
م أم م	م أم م
فَعَلْ	(يَ) فَعَلْ

وحين يسمع الناطق بالعربية فعل الأمر (أ) فُرِحَ، فسيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي :

١- أن الجذع هو (أ) فُرِحَ، إذا فجدع المضارع هو (يَ) فُرِحَ.

٢- قد ينتمي هذا الفعل إلى صيغة (ي) أو صيغة (أ١).

٣- قد يكون من صيغة (أ١)، لأنه ينتهي بالحاء.

٤- ولكنه لا يمكن أن ينتمي إلى صيغة (أ١)، لأنه فعل نفسي.

٥- إذا فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة (ي) وهي :

صيغة (ي) :

ع	ض
م أم م	م أم ي م
فَعَلْ	(يَ) فَعَلْ

(١) ينظر : القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية، ص ص١٦٧، ١٦٨.

وفي نهاية البحث دعا إلى أن ينطلق المعلمون في تعليمهم للأوزان العربية من فعل الأمر قبل المضارع والماضي.

وهذه النظرية الجديدة - المبنية على العلاقة بين الأمر والمضارع - التي دعت إليها دراسة محمد عريف ليست فكرتها بخافية على دارسي العربية (النحو والصرف) العربيين، فبعد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه (في التصريف) يذكر أن قاعدة صياغة الأمر هي أن تأتي بالمضارع منه، ثم تحذف من الفعل المضارع حرف المضارعة فقط، فينتج عنه فعل الأمر، وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا فيضاف إليه همزة الوصل للتوصل إلى النطق به، كما في قوله : " إذا أردت أن تعرف كيف الأمر من كل (فعل) فخذ المضارع منه ثم احذف حرف المضارعة واجعل الباقي الأمر، وألزم السكون آخره، فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا فأدخل عليه همزة الوصل في الابتداء، وإن كان متحركًا فلا حاجة بك - بعد حذف حرف المضارعة - إلى شيء أكثر من أن تسكن آخره.

تفسير هذه الجملة أنك إذا أردت أمرًا من فعل نظرت إلى مضارعه، فإن كان (يَفْعَلُ) مكسور العين كـ (يَضْرِبُ) قلت : اضْرِبْ، وإن كان (يَفْعَلُ) مضموم العين كـ (يَقْتُلُ) قلت : أَقْتُلْ، وإن كان مفتوح العين كـ (يَذْهَبُ) قلت : اذْهَبْ، أفلا ترى أنك حذفت حرف المضارعة وجعلت ما بقي أمرًا، ولما وجدت بعد حرف المضارعة ساكنًا احتجت في الابتداء إلى حرف متحرك يوصلك إلى هذا الساكن فجئت بالهمزة فقلت : اضْرِبْ، وَأَقْتُلْ، فإن وصلت الكلام فقلت : يا زيد اضْرِبْ لم تحتج إلى الهمزة في اللفظ، وإنما تكتب في الخط فحسب، وكذلك تقول : اذْهَبْ اذْهَبْ، فلا تنطق بالهمزة في الثاني؛ لأنك وصلت فحركت آخر الأمر الأول فأمكنك أن تنطق بالذال في الثاني ساكنة، وكذلك قولك : واضْرِبْ، أو ثم اضْرِبْ، وما شاكل ذلك " (١)، ولا يستبعد أن يكون صاحب الدراسة قد أفاد منها.

ولم تسلم هذه النظرية التي تجعل الأمر أصلًا للمشتقات من الانتقاد، إذ وجه المزيني لها النقد بشكل سريع بقوله : " تنبغي الإشارة إلى أن الباحث لم يتعرض في بحثه للمشكلات التي تعترض اتخاذ صيغة الأمر أصلًا لاشتقاق الصيغ الفعلية الأخرى، ولا بد في أي بحث هذا

هدفه أن يجيب عن تلك الاعتراضات لأنها جوهرية " (١)، وأشار إلى أن من جعل الأمر أصلاً للمشتقات، فإنه لا يسلم من المشكلات التي تواجه اتخاذ صيغة المضارع أصلاً للمشتقات الفعلية (٢)، وقد ناقش في دراسته هذه (الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية) المحاولات الحديثة لدراسة الأبواب الستة للفعل الثلاثي (١ - فَعَلَ ← يَفْعَلُ . ٢ - فَعَلَ ← يَفْعَلُ . ٣ - فَعَلَ ← يَفْعُلُ . ٤ - فَعِلَ ← يَفْعَلُ . ٥ - فَعِلَ ← يَفْعِلُ . ٦ - فَعُلَ ← يَفْعُلُ) من وجهة نظر (علم اللغة الحديث)، ورأى أنها تواجه مشكلات عصية لا يمكن التغلب عليها.

ولييسن مشكلات اتخاذ المضارع أصلاً للمشتقات، قام بمناقشة أدلة داود عبده التالية مع الرد عليها :

الدليل الأول : إمكانية اشتقاق الماضي من المضارع بقواعد عامة، والعكس ممكن. وتتلخص هذه القواعد العامة في ثلاث قواعد صرفية (٣) :

١- إذا كان المضارع مفتوح العين، فإن الماضي يكون مكسور العين : يعلَم : علم .

٢- إذا كان المضارع مكسور العين، فإن الماضي يكون مفتوح العين : يضرب : ضرب .
وتتحول الكسرة في المضارع الذي عينه أو لامه صوت حلقي إلى فتحة :

يَقْرَأُ ← يَقْرَأُ

٣- إذا كان المضارع مضموم العين فإن الماضي يكون مضموم العين، إن كان من الأفعال الغريزية : يكرُم : كرم .

ويكون مفتوح العين فيما عدا ذلك : ينصُر : نصر .

ويرى المزيبي بأن ما ذهب إليه داود ليس صحيحاً؛ لأن الماضي في هذه الحالة يحتاج " إلى قاعدة خاصة به لا تنطبق فيما عداه إن أخذنا المضارع أصلاً له، هذه القاعدة يجب أن تضع فتحة بين فاء الفعل وعينه :

ك ت _ ب ← ك ت _ ب ← ك ت _ ب

(١) الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية، ص ٤٧ .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٠ .

(٣) ينظر : الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟ ص ١٤٠ - ١٤٤ .

ولو كان الماضي يشتق بالقواعد العامة التي نحتاجها في مواضع أخرى من اللغة لنتج عن ذلك أشكال ليست صحيحة، فيما أن صيغة المضارع تبدأ بصوتين صحيحين بعد حذف حرف المضارعة عند إرادتنا اشتقاق الماضي؛ فإننا نتوقع أن تزداد همزة وصل متبوعة بحركة قبل الصوتين الصحيحين، كما يحدث في اشتقاق الأمر :

ك ت — ب ← ك ت — ب ← ا — ك ت — ب

ولذلك فإن هذا الدليل لا يمكن اتخاذه حجة عند الاختيار بين التحليلات " (١).

الدليل الثاني : أن أي صيغة من صيغ المشتقات يمكن اشتقاقها من الماضي فإنه يمكن اشتقاقها من المضارع بقواعد مماثلة أو أسهل، وهناك صيغ يمكن اشتقاقها بقواعد عامة من المضارع ولا يمكن اشتقاقها من صيغة الماضي إطلاقاً، فمثلاً اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل المزيد يمكن اشتقاقهما من الماضي أو من المضارع، ولكن اشتقاقهما من المضارع أسهل (٢).

وناقش المزيبي هذا الدليل بتوضيح المشكلة التي تواجهه، وأنه لا يصلح لأن يكون حجة لوحده، فسهولة القواعد أمر ثانوي، إذ بالإمكان اشتقاق اسم المفعول من الماضي المزيد المبني للمعلوم بقاعدة واحدة فقط، أي بزيادة الميم والضمة التي تتبعها :

ا — ح ت — ر — م ← م — ح ت — ر — م

والصيغة التي اشتقت منها هذه الصيغة هي: (ح ت — ر — م) لا (ا — ح ت — ر — م)؛ لأن همزة الوصل مزيدة وليست من أصل الكلمة؛ ولذا فإن اشتقاق اسم المفعول من الماضي المبني للمعلوم، أسهل من اشتقاقه من المضارع المبني للمفعول أو المعلوم؛ لأنه في الثاني يحتاج إلى قاعدتين هما : حذف حرف المضارعة ثم زيادة الميم :

ي — ح ت — ر — م ← ح ت — ر — م ← م — ح ت — ر — م (٣).

(١) الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية، ص ٢٢.

(٢) ينظر : الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟ ص ١٤٦.

(٣) ينظر : الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية، ص ٢٢، ٢٣.

الدليل الثالث : أن النظام الصوتي لا يسمح بالبدء بصوتين صحيحين (البدء بساكن)^(١). ورد المزيبي على هذا الدليل بأنه يصح فيما " لو أخذنا صيغة الأمر أصلاً للمشتقات، أما إن أخذنا الفعل الماضي المجرد أصلاً فإنه لا يبقى لهذا الدليل قيمة إذ إن صيغة الفعل الماضي المجرد تبدأ بصوت صحيح واحد " ^(٢).

ولم يكتف بتلك الحجج التي ردّ فيها على أدلة داود عبده، بل أضاف أدلة أخرى تثير مشكلات غيرها ^(٣)، وهو يميل إلى اتخاذ الماضي أصلاً للمشتقات الفعلية ^(٤). كما قدم المزيبي دراستين الأولى (مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فَعَل)، والثانية (تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً)، وبما أن منهج الدراستين واحد، حيث صاغهما وفق القوانين التوليدية، فإنه سيتم عرض الأولى هنا، والتعليق عليهما معاً فيما بعد.

تناول في (مسألة الاختيار) بابي (فَعَلَ يَفْعَل) و(فَعَلَ يَفْعُل) من أبواب الفعل الثلاثي؛ لمحاولة اكتشاف القانون الضابط لربط (يَفْعُل وَيَفْعَل) بالفعل الماضي (فَعَلَ)، فلم تكون الكسرة أو الضمة أو يتم التردد بينهما في مضارع بعض الأفعال في الفصحى؟ ^(٥) ودرس في سبيل ذلك آراء العلماء في التراث العربي على الرغم من وضوح رأيهم في ذلك، كما يقول : " ويبدو أن هناك ما يشبه الإجماع على أن الاختيار بين الضم والكسر في مضارع هذه الصيغة لا قاعدة له، بل يجب الالتزام بما ورد فيه " ^(٦).

كما تناول الدراسات الحديثة التي تنطلق من علم اللغة الحديث في محاولة تفسيرها لهذه الظاهرة، والتي كان من نتائجها تأكيد رأي القدماء في عدم وجود تفسير لها، ونص على هذا بقوله : " مسألة الاختيار بين الكسرة والضمة في مضارع (فَعَلَ) واحدة من المسائل

(١) ينظر : الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟ ص ١٤٧.

(٢) الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية، ص ٢٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤ - ٢٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٢.

(٥) ينظر : مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل، ص ٥٢.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٧.

التي يكاد يجمع الأقدمون والمحدثون على أنها في الفصحى من الأمور السماعية التي لا يمكن أن نجد لها تعليلاً مقنعاً " (١).

فعلى الرغم من وضوح رأيي القدماء والمحدثين، إلا أنه يحاول إيجاد قانون ضابط على نحو ما هو موجود في التوليدية، ويستخدم فيما ذهب إليه شواهد خارجية، هي اللهجة البدوية الحجازية التي تتكلمها مجموعات من قبيلة حرب التي تقطن المدينة المنورة والأماكن المحيطة بها (٢)؛ لأن الإجابة عن ذلك " من داخل النظام الصوتي للغة الفصحى مستحيلة الآن، فإنه ليس لدينا لتصور ما حدث إلا الاستئناس بالحقائق الصوتية التي نجدها في اللهجات العربية المعاصرة، وخاصة تلك التي بقيت إلى زمن قريب بعيدة عن أي تأثير خارجي " (٣).

ثم بدأ بمقارنة الفعل المجرد (فَعَلَ) في العربية الفصحى بمقابلة في اللهجة البدوية الحجازية؛ لكي يتوصل إلى أن عين المضارع من (فَعَلَ) هي الضمة أصلاً، وفي سبيل تحقيق ذلك استخرج من (لسان العرب) الأفعال التي وردت بضم عين مضارعها، وبلغت مائتين وثمانين فعلاً، منها مائة وسبعة لا تستعمل في لهجة الدراسة، والتي وردت بكسرها، وصلت إلى ثلاثمائة وثلاثين فعلاً، منها مائة وستة وثلاثون فعلاً غير مستعملة في اللهجة، وأخيراً حصر الأفعال الواردة بضم عين المضارع وكسرها، وبلغت مائة وفعلين اثنين، منها ثلاثون غير مستعملة في اللهجة (٤).

واعتمد في دراسته على ثلاثة قوانين صوتية (تفخيم الراء، واللام، والتغوير) في اللهجة الحجازية " يمكن استخدامها دليلاً غير مباشر على أن حركة عين مضارع (فَعَلَ) هي الضمة أصلاً، وأن ما نسمعه كسرة أو حركة متوسطة، ليس إلا نتيجة لقانون صوتي يحول الضمة إلى كسرة، أو حركة متوسطة في جوار الأصوات الساكنة التي تنطق في مقدمة الضم " (٥).

(١) مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل، ص ٢٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٣.

وبعد استقراره للأفعال المستعملة في لهجة الدراسة، تبين له أن الرء تفخم في أغلب هذه الأفعال إذا كانت عيناً أو لاماً، وعددها مائة وخمسة أفعال، ومنها (١) :

يَشْرُطُ	ي — ش — ر — ط
يَجْرُدُ	ي — ج — ر — د
يُحْرِكُ	ي — ح — ر — ك
يُهْذِرُ	ي — ه — ذ — ر

كما لاحظ أن اللام تفخم في الأفعال المضارعة التي تكون فيها عيناً أو لاماً، إذا سبقت بحاء أو عين أو صوت مطبق (ص، ض، ط)، ومن تلك الأفعال (٢) :

يُخَلِّفُ	ي — خ — ل — ف
يَصْلُبُ	ي — ص — ل — ب
يُعْلَبُ	ي — غ — ل — ب
يَفْضُلُ	ي — ف — ص — ل

وأخيراً قانون التغير وهو " نطق الكاف والگاف [ڨ] نطقاً مزجياً في موضع متقدم من الحنك الرخو " (٣)، إذ اتضح له أن الأفعال المضارعة من (فعل) التي تكون فيها العين أو اللام كافاً أو گافاً لا يتم التغير فيها مطلقاً، كما في الأمثال التالية (٤) :

يَنْقُرُ	ي — ن — ك — ر
يُعْقَبُ	ي — ع — ك — ب
يَسْكُنُ	ي — س — ك — ن

وبناء على ما سبق فإنه يضع احتمال كون حركة عين مضارع (فعل) هي الضمة، وأما كون بعض الأفعال مكسورة أو مترددة بين الكسرة والضمة، فإنما هذا أثر للقانون الصوتي الموجود في اللهجة البدوية الحجازية (٥)، وأن ما يحدث في اللهجات القديمة يشابه الوضع

(١) ينظر : مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل، ص ٤٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٦.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٥١.

الموجود في اللهجة البدوية الحجازية، ولكن عند تدوين اللغة العربية، نسبت بعض الحركات العالية إلى الضمة وبعضها إلى الكسرة، وإن لم تكن ضمة خالصة أو كسرة خالصة، وقد يكون السبب في ذلك النظام الكتابي للغة لعدم وجود رمز كتابي للحركات المتوسطة بين الضمة والكسرة^(١).

ومما يلاحظ على دراستي المزيبي :

١- اتجاهه إلى الاعتذار عن القصور الموجود في الدراستين، والتعلل بأن مقصده لفت الأنظار إلى إمكان تفسير الماضي بالحاضر^(٢)، أو أن دراسته ليست قطعية، وإنما هي مجرد فرضية لا ترقى إلى الثبات، وإنما تبقى مجرد بداية، لا تزيد على كونها فرضية " أولية قد تثبت بعد البحث التفصيلي المشار إليه آنفاً، أو تعدل، أو يثبت بطلانها " ^(٣)، وهو ما يجعل منها مجرد تمرينات على صياغة القواعد العربية بأسهم ودوائر، وشرط مائلة إلخ، كما هو متبع في التوليدية.

ولما كان هدف التوليديين صياغة أحكام أكثر دقة وعمومية، فإن مناقشة هذه الأهداف، وتحديد مدى نجاح هؤلاء التوليديين في تحقيقها، أو أنها تحققت على يد سيبويه ومن جاء بعده من النحاة، يتطلب دراسة كل قاعدة من قواعد النحو العربي المراد إعادة صياغتها حديثاً؛ لتبين مدى توفيق هؤلاء أو هؤلاء في الوصول إلى الأهداف المنشودة، التي هي هدف كل من يتصدى - قديماً وحديثاً - للظواهر اللغوية، بهدف الكشف عن القوانين الضابطة لها.

٢- أن من يفحص مثل هذه الدراسات يجد أنها تشتمل على افتراضات غير مستيقنة، فعلى سبيل المثال؛ ينطلق المزيبي من أن ظاهرة موجودة في اللهجة البدوية الحجازية تماثل الظواهر الموجودة في العربية الفصحى، كما وصفها سيبويه والنحاة. كما يتشكك الناظر في مثلها في رصد ما هو كائن في اللهجة البدوية الحجازية على نحو يعتمد عليه، إذ إن مثل هذا الرصد يحتاج إلى دراسة مستقلة.

(١) ينظر : مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل، ص ٥٢.

(٢) ينظر : تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً، ص ٣٥١.

(٣) مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل، ص ٥٣.

ومن الدراسات الصرفية الحديثة (التغيرات الصوتية في المبني للمفعول) للشمساني الذي تناول فيه البناء للمفعول (للمجهول)، وهو معروف في النحو والصرف العربيين، ومطروق في سنوات التعليم النظامي المختلفة، والجديد فيه عرضه بما يتوافق مع التوليدية، إذ يقول : " أحاول رصد هذه التغيرات الصوتية الصرفية حسب وصف القدماء لها وتعليقاتهم، وأذكر أيضاً ما يمكن أن يكون تفسيراً صوتياً لها على طريقة دارسي الأصوات المُحدَثين " (١)، وذلك باستخدام الأسهم ووضع الصيغة التي جرى عليها القانون على يساره، والصيغة الناتجة أو التي تعد خرجاً أو نتيجة لتطبيق القانون على يمين السهم ووضع شرطة مائلة يعقبها ما بين دواعي تطبيق القانون أو شروطه؛ إذاً مجرد صياغة قوانين النحو العربي في شكل توليدي.

ونذكر بعض الأمثلة التي أجزى عليها القاعدة التوليدية :

فمثلاً؛ بناء الفعل الماضي الصحيح المجرد غير المضعف للمفعول يكون بضم أوله وكسر ما قبل آخره، مثال :

ضَرَبَ ← ضُرِبَ
ض - ر - ب - ← ض - ر - ب -
دَخَرَجَ ← دُخِرَجَ
د - ح - ر - ج - ← د - ح - ر - ج -

وصاغ القاعدة الصرفية على هذا النحو (٢) :

[ح ١] ← [ح ٢] / [+ للمفعول + ماضي]
[- عال] [عال⁰⁰] [+ عال] [- أمامي] [+ أمامي]

" وهذه القاعدة تعني : أن الماضي إذا بُني للمفعول استبدلت بحركته الأولى، وهي غير عالية (فتحة) حركة عالية غير أمامية (ضمة)، واستبدلت بحركته الثانية - عالية أو غير عالية - حركة عالية أمامية (كسرة) " (٣).

(١) التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، ص ١١٥.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٦.

أما الفعل الماضي المعتل المجرد (المثال) فحكمه حكم الصحيح بضم الأول وكسر ما قبل الآخر :

وَجَدَ ← وَجِدَ
و - ج - د - ← و - ج - د -

كما بين القاعدة العامة التي تنظم صياغة الفعل المضارع المبني للمجهول، وهي بضم أوله وفتح ما قبل آخره، ويمكن كتابة القاعدة الصرفية العامة التي تنظمه هكذا ^(١) :

ح ١ ح ٢ ← [ح ح] / [+ للمفعول]
[+ عال] [- عال] [+ مضارع]
[- أمامي]

وهي تعني أن الفعل المضارع في حالة بنائه للمجهول تصبح أول حركة فيه عالية خلفية (ضمة)، وتصبح آخر حركة من بنائه غير عالية (فتحة) .

وفي نهاية هذا المطلب الخاص بالدراسات الحديثة في الصرف العربي، يتبين أنها في مجملها حاولت الإفادة من النظريات الحديثة في دراسة بعض القضايا والظواهر الصوتية الصرفية في التراث العربي، وغلب عليها محاولة وضع القواعد العربية في قوالب توليدية. ويلاحظ قيام المزيبي ببعض الدراسات وفق النظرية التوليدية، في محاولة لتفسير بعض القضايا التراثية ببعض الظواهر اللهجية البدوية المعاصرة، كما في دراسته (مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل)، أو الحكم عليها بالنقد وعدم الكفاية في تفسيرها، كما في دراسته (تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً) .

(١) ينظر : التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، ص ١٤٤ .

المبحث الثاني : التأليف التعليمي :

سبقت الإشارة إلى اهتمام النحاة بالصرف العربي، وبجيئه مستقلاً بذاته في مؤلفات صرفية علمية وتعليمية متنوعة (الشروح، والمختصرات، والحواشي، والمتون)^(١)، وأؤكد في هذا المبحث على أن منهجية التأليف التعليمي مازالت مستمرة في العصر الحديث بشتى أنماطه، وإن كان يغلب عليها - إن لم يقتصر - في الآونة الأخيرة سلوك منهجية المختصرات نظراً لوجود التعليم النظامي، مما جعل اتجاه تأليف المختصرات مطلباً أساساً؛ لخدمة الطلاب وغير المتخصصين.

وإذا نظرنا إلى واقع الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية؛ يتبين للمطلع عليها وجود مؤلفات صرفية محدودة وقليلة جداً في مجال التأليف التعليمي، بالإضافة إلى كونها لم ترق إلى مستوى تعدد التأليف التعليمي وتنوعه في النحو العربي الذي وجد في باب الدراسات النحوية، بل إنها اقتصرت على اتباع منهجية المختصرات الصرفية فقط.

ومن أقدم المؤلفات الصرفية في هذا المجال (المختصرات) كتاب الفضلي (مختصر الصرف) الذي ظهر بطبعته الأولى عام ١٩٧١م، باسم (موجز التصريف)، ثم عدل عن مسماه إلى تسميته (مختصر الصرف)، ولم يحدد تاريخ طبعته، ويبدو أنه طبع بعد عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م؛ نظراً لأنه في كتابه (اللامات) المطبوع عام ١٩٨٠م، ذكر ضمن مراجعه (موجز التصريف)^(٢).

إن مقدمات أغلب الكتب تحمل - عادة - في طياتها نصاً صريحاً أو ضمناً، يستشف منه منحى الكتاب الذي سلكه المؤلف في إعداده، وهو في كتاب الفضلي المنحى التعليمي وفق مسلك الاختصار، ونص على ذلك بقوله : " فهذه محاولة متواضعة لتقديم عرض مختصر لمادة علم الصرف، بأسلوب تعليمي ميسر " ^(٣).

(١) ينظر : ص ٨٨، ٨٩ من هذا البحث.

(٢) ينظر : اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ١٢٠.

(٣) مختصر الصرف، ص ٥.

أما منهجه في التأليف فنص عليه مجملاً بقوله : " وكان منهجي في عرض هذه المادة : تعريف المصطلح أو المفهوم الصرفي، ثم شرح التعريف إذا كان ذلك لازماً وفي حدود ما تسنى لي من الوقت " (١).

وبعد النظر في محتوى الكتاب برزت عدة سمات منهجية أخرى غير ما ذكره المؤلف، تمثلت بالأمور التالية :

١- ترتيب الكتاب ومحتواه : يلاحظ أنه ابتدأه بإلقاء الضوء على علم التصريف والتعريف به، ثم الوقوف عند الكلمة وتعريفها، وذكر عناصرها وبنيتها وميزاتها، ثم انتقل إلى ما يخص علم الصرف، وقسمه إلى تصنيف الأسماء، وتصنيف الأفعال، وتصنيفات عامة مشتركة بين الأسماء والأفعال، ويظهر أنه متأثر بمن سبقه في الترتيب والتنظيم وإدراج الموضوعات كالحملوي مثلاً في (شذا العرف في الصرف)، الذي افتتحه أيضاً بمبادئ علم الصرف، وتقسيم الكلمة والميزان الصرفي، ثم تناول القضايا المتعلقة بالاسم، وبعدها ما يتعلق بالفعل، وأخيراً أحكاماً تعم الاسم والفعل، وإدراج الموضوعات الفرعية تحت العناوين الرئيسة السابقة في الكتابين متماثل إلى حد كبير؛ وإن كان بينهما تقدم وتأخير، أو زيادة ونقص في بعض الموضوعات، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى التشابه الكبير في الأمثلة والشواهد، كما هو ملاحظ بالمقارنة بين الكتابين.

٢- الشرح : إن من مهمات الكتب التعليمية الاهتمام بطريقة العرض، لتناسب مستوى المتعلمين الذين أُلّف من أجلهم الكتاب، وقد سلك الفضلي في عرضه للكتاب أسلوب تقرير القاعدة الصرفية بشكل سريع مختصر، تاركاً التعليقات، وكل ما ندر وشدّ عن القاعدة، والتوسع في الشروط، كما ترك مستخرجات التعريفات، وهي تعد مهمة في ترسيخ القاعدة الصرفية وفهمها، ولم يهملها الحملوي في مواضع كثيرة من كتابه، وذلك يرجع إلى المستوى التعليمي الذي أعدّ من أجله الكتاب.

٣- الشواهد : تُعنى الكتب الصرفية بالكلمة الواحدة في الاستدلال، بخلاف النحو الذي كثيراً ما يحتاج إلى ذكر الشاهد النحوي كاملاً، أو شطر منه؛ نظراً للعلاقات الإعرابية بين الكلمات التي لا يُقتصر فيها على ذكر كلمة واحدة، ومع هذا فقد يستشهد في الصرف

(١) مختصر الصرف، ص ٦.

بالآيات والشواهد الشعرية، وكثيراً بالكلمات المفردة، وقد استعان الفضلي في عدة مواضع بالآيات القرآنية^(١)، والآيات الشعرية^(٢)، واستخدامه لهما قليل موازنة بالحملوي الذي أكثر من الاستشهاد بهما، ومع هذا فإن الشواهد القرآنية لدى الفضلي هي نفسها الواردة لدى الحملوي، ما عدا أربع آيات لم ترد عند الحملوي^(٣).

٤- الإبانة عن الكلمات الغامضة : أكبّ المتأخرون على دراسة كتب الصرف التراثية، واستخرجوا قواعده بشواهدا وأمثلةها، وكان هناك كلمات غريبة تتطلب من المؤلفين المتأخرين إزالة غموضها وتوضيحها للمتعلمين، وقد عُني الفضلي بهذه المسألة ووضع مسرداً في نهاية الكتاب للكلمات التي تحتاج إلى توضيح المعنى، وكان الأولى في نظري أن يوضّح معنى الكلمة عند ورودها داخل الكتاب؛ لأنه أدعى لمبدأ اليسر والسرعة في تجلية غموض الكلمة، كما صنع في توضيحه لكلمة (تهيّط) بقوله : " تهيّط : بمعنى يصيح " (٤).

ولم يسلم الكتاب من بعض المآخذ على الرغم من أنه من الكتب الجيدة، ومن ذلك :

- ١- قوله : " فعلل - بفتح فسكون فكسر - كجحمرش وصهصلق " (٥)، والصحيح بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه على وزن (فَعَلَّل) (٦).
- ٢- قوله : " فعلى (بضم ففتح فتضعيف ثالثه) نحو سهمى " (٧)، ولم تشر كتب الصرف إلى هذا الوزن الذي ذكره الفضلي، وإنما أشارت إلى مضموم الأول ومضعف الثاني بالفتح (فَعَلَى)، يقول ابن عصفور (٥٩٧-٦٦٩هـ) : " فَعَلَى : ولم يجئ إلا اسماً، وهو (سُمَّهَى) " (٨)، ووردت عند أبي حيان (٦٥٤ - ٧٤٥هـ)

(١) ينظر : مختصر الصرف، ص ص ٢٣، ٢٨، ٣٦، ٨٩، ٩٦، ١١٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٤، ٣١، ٤٧، ٤٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٢٨، ٣٦، ٨٩، ٩٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٨١.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٦) ينظر : شرح التصريف، ص ٢٠٨، والممتع في التصريف، ج ١، ص ٧٠، وشذا العرف في فن الصرف، ص ٦٦.

(٧) مختصر الصرف، ص ٣٥.

(٨) الممتع في التصريف، ج ١، ص ١١٢.

(سُمَّهَى) ^(١) . وقال بهذا الحملأوي " فُعَلَى : بضم ففتح العين المشددة، كسُمَّهَى : للباطل " ^(٢) .. وأما (سُمَّهَى) بضم ففتح فتضعيف ثالثه التي ذكرها الفضلي فلم أجد لها أثرًا في عدة معاجم كالعين، والصحاح، ومجمل اللغة، واللسان، والقاموس، وإنما الوارد فيها (سُمَّهَى) ^(٣)، كما وردت في (شرح أبنية سيويه) كذلك ^(٤).

٣- قوله : " فعلى (بضم فسكون فتضعيف) نحو كفرى " ^(٥) ، والصحيح بضميتين وتضعيف اللام المفتوحة، يقول الحملأوي : " فُعَلَى : بضميتين مشدد اللام كحُدْرَى : من الحذر " ^(٦)، ومما يؤكد هذا ورودها في جملة من المعاجم العربية بضميتين وتشديد الراء المفتوحة (كُفْرَى) كمجمل اللغة، واللسان، والقاموس ^(٧).

٤- قوله : " ذكر ابن خالويه أن أسماء المبالغة تأتي على اثني عشر وزنًا ... فعل (بفتح أوله وضم ثانيه) نحو غدر " ^(٨)، ولكن ابن خالويه لم يذكر هذا الوزن بهذه الصيغة، وإنما ورد عنده (فُعَل) كعُدَر، بضم أوله وفتح ثانيه ^(٩).

ومن الكتب القيّمة في مجال التأليف التعليمي كتاب (دروس في علم الصرف) لإبراهيم الشمسان، ظهر متأخرًا عام (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) في جزأين، وكانت الحاجة الماسّة إلى مثل هذه المؤلفات هي التي دعت إلى تأليفه؛ " ليكون مرجعًا أوليًا للطلاب المتخصصين بدرس اللغة العربية، يمهّد الطريق لهم ليكتسبوا بعض المعرفة الصرفية التي تهيئهم إلى التمكن

(١) ينظر : المبدع في التصريف، ص ٧٣.

(٢) شذا العرف في فن الصرف، ص ٨٧.

(٣) ينظر : العين، ج ٤، ص ١٢، ومادة (سمه) في : الصحاح، ومجمل اللغة، واللسان، والقاموس.

(٤) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص ١٠٠.

(٥) مختصر الصرف، ص ٣٥.

(٦) شذا العرف في فن الصرف، ص ٨٨.

(٧) ينظر : مادة (كفر) في مجمل اللغة، واللسان، والقاموس.

(٨) مختصر الصرف، ص ٥٩.

(٩) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص ٢٤٣.

من المهارات التصريفية " (١)، وذلك بقصد التيسير على المتعلمين كما نص على هذا داخل الكتاب بقوله : " وأن التيسير على المتعلمين يدعو ... " (٢).

ومن أبرز ملامح منهجه :

١- محتوى الكتاب وترتيبه : وجدت فيه محاولة تعطي تصوّرًا واضحًا عن التجديد في عرض المحتوى بطريقة تختلف عن سبقة، كما نص على جزء من هذا بقوله : " فلأول مرة - مثلاً - تدرس قضايا الاسم والفعل في حيز واحد " (٣)، وقد نص المؤلف في مقدمته على محتوى الكتاب بشكل سريع، مكثفًا بالخطوط العريضة، ومن المناسب جدًّا سرد محتواه؛ حيث جاء في أربعة أبواب، في كل جزء من أجزاء الكتاب بابان تحتها عدة فصول، ففي الجزء الأول وبعد المقدمة والتمهيد الخاص بالتعريف بعلم الصرف وميدانه وأقسام الكلم ناقش في الباب الأول القضايا الصرفية المشتركة بين الأفعال والأسماء، وتمثل في الميزان الصرفي، والجامد وغير الجامد، والجرد والمزيد، والصحيح وغير الصحيح، وأما الباب الثاني فخصه للقضايا الصرفية الخاصة بالفعل، وهي : المتعدي واللازم، والفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول، وإسناد الأفعال إلى الضمائر، وتأکید الفعل بالنون، وأما الجزء الثاني فحوى الباب الأول منه ما يخص الاسم من الموضوعات التالية : النكرة والمعرفة، المذكر والمؤنث، العدد (المفرد، المثنى، الجمع)، التصغير، وأخيرًا النسب، ثم ختمه بالباب الثاني المتعلق بقضايا التغيرات الصوتية الصرفية، وفيه تناول : مخارج الأصوات وصفاتها، الإبدال والإعلال، الإدغام، الإمالة، التقاء الساكنين، همزة الوصل والقطع، الوقف.

ولابد من التنويه إلى أن مادته التي تناولها لا تمثل جديدًا في علم الصرف، وإنما تنحصر الجدة في طريقة العرض والتصنيف، وحسن لم أطراف الموضوع، وصياغتها بما يناسب متعلمي هذا العصر، كما قال: " وإن لم يكن هذا الكتاب جديدًا كل الجدة في مادته العلمية، فإن فيه جدة في تقديم المادة نفسها، من حيث اللغة والجداول الإيضاحية وجمع المتفرقات " (٤).

(١) دروس في علم الصرف، ج ١، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٥.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٥.

٢- وضوح الشرح : تختلف كتب الصرف التي تتوخى الاختصار في طريقة العرض والشرح، فمنها ما تكتفي بعرض القضايا الصرفية عرضاً تقريرياً، بدون شرح أو تعليل أو تفصيل، وإنما تتم صياغتها على شكل قواعد تعتمد على الحفظ، ومنها ما تلجأ إلى عوامل مساعدة للتوضيح وترسيخ فهم القاعدة حفظها، والانتقال بين الجانبين النظري والتطبيقي، وهذا لبُّ عملية التعليم التي تصبو إلى استخلاص ثمرة التعلم النظري وتوظيفها تطبيقياً.

وكتاب الشمسان ينتمي إلى الاتجاه الثاني، حيث جاء في مجمله سهل الأسلوب، واضح العبارة، لا يترك المتعلم في حيرة، بل يسعى إلى تجلية الغموض في المواضيع التي تحتاج إلى شرح وتوضيح، من ذلك ما يلاحظ عند حديثه عن القسم الثاني من أقسام الفعل الجامد، وهو ما لزم صيغة الأمر، حيث قال : " أ - الفعل (هبْ) القلبى : من الفعل (هبْ) وهو فعل قلبى من أخوات (ظنَّ) نحو : هبْ زيداً منطلقاً، وهو غير الفعل (هبْ) : الأمر من الهية (هاب، يهاب، هبْ)، وليس الأمر من الهبة (وهب، يهب، هبْ)، ب - الفعل (تعلَّم) : ومن ذلك الفعل (تعلَّم) بمعنى (اعلمْ) وهو فعل قلبى من أخوات (ظن) نحو : تعلم الصدق منجياً صاحبه، أما إن كان الأمر من العلم بمعنى المعرفة فهو متصرف (تعلَّم، يتعلم، تعلم)، وهذا الأخير ينصبُ مفعولاً واحداً لا مفعولين كالقلبى ... " (١).

وتتضح صورة حرص الشمسان على التوضيح عندما يتم موازنة كلامه السابق بقول الحملاوي : " وإما أن يكون ملازماً للأمرية، كهبْ وتعلَّم " (٢)، وبما قاله الفضلي : " الملازم لصيغة الأمر، أمثال : هب، تعلم ... " (٣)

ويمكن إبراز عدة أمور مساعدة على وضوح الشرح اتبعها الشمسان، تحمل بما يلي :
- العناية بالتعريفات (٤)، وتحديد المستخرجات (٥)، وقد ترك الاستخراج مع أهميته في بعض المواضع (٦).

(١) دروس في علم الصرف، ج١، ص ٥١، ٥٢.

(٢) شذا العرف في فن الصرف، ص ٤٦.

(٣) مختصر الصرف، ص ٨١.

(٤) ينظر : دروس في علم الصرف، ج١، ص ٥٣، ٦١، ٧٢، ١٢٤. وج٢، ص ٣٣، ٦٣، ١٢٤.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ج١، ص ٩، ١٨٥. وج٢، ص ١٦ - ١٨، ٤٤، ٤٥، ٦٤.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج١، ص ١٢٤، ١٢٧.

- الإتيان بالأمثلة، وفي بعضها لا يقتصر على مثال واحد، بل يسرد مجموعة من الأمثلة، وهذا المنهج شائع في الكتاب مما لا يستدعي تحديد الصفحات.
- إجراء الأمثلة التطبيقية في جداول توضيحية^(١).
- اعتماد طريقة وضع الأسئلة والإجابة عنها في الشرح^(٢).
- تذييل بعض الموضوعات بالخلاصة والنتيجة^(٣)، والإشارة أحياناً إلى تنبيهات مهمة^(٤).
- ذكر الشاذ والنادر أحياناً في بعض المواضع^(٥).
- اعتماد أسلوب التعليل في مواضع من شرحه^(٦).

٣- تعقيباته : لم يكن إيراد الآراء الصرفية - وكذا الصوتية - لدى الشمسان على سبيل التسليم بها، بل ظهر لديه الحس التحليلي النقدي، تارة بالتأييد باستخدام العبارات التالية : " ونحن نميل إلى قول الكوفيين " ^(٧) ، و " انتهى إلى قرار موفق " ^(٨) ، و " هذا هو القول الصحيح " ^(٩) ، و " ملاحظة سيبويه هذه في نظري جيدة " ^(١٠) ، وتارة أخرى بالرفض

(١) ينظر : دروس في علم الصرف، ج١، صص ٢٨، ٣٦، ٦٤، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٢،

١٠٣، ١٧٩. وج٢، صص ٤٧، ٤٩، ٥٣ - ٥٥، ١٠٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج١، صص ٢٠-٢٣، ٢٥، ٣٨، ٤٥، ١٣٤. وج٢، صص ٥٣، ١٩٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ج١، صص ٩٣، ١٢٧. وج٢، صص ١١٠، ١٨٣.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج١، صص ٣٤، ٨٧. وج٢، صص ١٨٣.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ج٢، صص ٦٨، ٧٧.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج١، صص ٢٠، ٦٧، ٨٧، ١٢١، ١٦٣، ١٦٥. وج٢، صص ١٣٥، ١٣٦، ١٦٣،

١٩٨، ١٩٩.

(٧) المرجع السابق، ج١، صص ٥٤.

(٨) المرجع السابق، ج٢، صص ٦٩.

(٩) المرجع السابق، ج٢، صص ١٦٦.

(١٠) المرجع السابق، ج٢، صص ١٧٩.

بعبارات مقبولة بعيدة عن التحريح، كما في مقولاته التالية: "والحق أن" ^(١)، و"والذي أراه حقاً" ^(٢)، و"لكن القسم الرابع موضع نظر" ^(٣)، و"والصحيح" ^(٤)، و"الأولى أن نقول" ^(٥)، و"لا نعد هذه" ^(٦)، و"هذا غريب" ^(٧)، و"الأولى عندي" ^(٨)، و"هذا التعليل غير مقنع كل الإقناع" ^(٩)، و"لسنا نوافق على رأيه هذا" ^(١٠)، و"لكن التفسير الذي ساقه فيه نظر" ^(١١).

ولابد من التنبيه على أن تعقيباته لم تقتصر على القضايا الصرفية والصوتية - كما في المواضع السابقة - بل شملت المعنى المعجمي ^(١٢)، والتصحيح اللغوي ^(١٣)، والجانب النحوي ^(١٤).

٤- الشواهد: تنوعت شواهدة ولم تقتصر على الكلمات المفردة، بل تعددت أشكال الاستشهاد لديه، فكثر الآيات وتجاوزت مائة وتسعين آية ^(١٥)، وأقل منها بكثير

(١) دروس في علم الصرف، ج ١، ص ٨. وج ٢ ص ١٩٧.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٩.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١٤١.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٠.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٢.

(٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣.

(٧) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٢.

(٨) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٩.

(٩) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤١.

(١٠) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٣.

(١١) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧٩.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥١. وج ٢، ص ١١.

(١٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٩.

(١٤) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١١.

(١٥) ينظر: المرجع السابق، ج ١ ص ٤٩، ٥٩، ٦٠-٦٤، ١٠٨، ١٤٦، ١٨٥-١٨٧. وج ٢ ص ٩، ٢٢،

٥٩، ١١٧، ١٥٠-١٦٢، ٢١٣.

الاستشهاد بالشعر العربي، في ثمانية عشر موضعاً^(١)، ونادراً بالحديث النبوي، فلم يرد الاستشهاد به إلا في موضعين^(٢).

٥- الخلافات : يظهر أن مستوى المتعلمين المؤلف لهم الكتاب يسمح بإيراد بعض الخلافات الصرفية^(٣)، التي اتسمت بطابع الإيجاز، كقوله : " ولكننا نجد المصادر موضع خلاف بين النحويين، إذ نجد البصريين يصنفونها في الاسم الجامد؛ لأنهم يزعمون أنها وضعت أولاً للدلالة على معناها ولم تؤخذ من غيرها، وأن الأفعال قد أخذت منها وصدرت عنها ولذا سمي المصدر بهذا، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصادر من الأفعال فهي مشتقة منها، ونحن نميل إلى قول الكوفيين "^(٤).

٦- الإفادة من الآراء الحديثة : ويمثلها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقد أشار إلى هذا الأمر في مقدمته، حيث قال : " وحاولت الإشارة إلى رأي مجمع اللغة العربية "^(٥)، وأفاد من آراء المجمع في عدة مواضع^(٦).

٧- توضيح معاني الكلمات : وجد توضيح معاني الكلمات الغامضة عناية الشمسان في الغالب^(٧)، ولكنه لم يستمر على هذه المنهجية، حيث ترك توضيح معاني بعض الكلمات مع أولوية توضيحها^(٨).

٨- الإحالة : نص المؤلف على هذا المنهج في مقدمته بقوله : " حرصت أن أوثق المعلومات المهمة، التي قد يجد الطالب الحاجة إلى الرجوع إليها في مظاهرها، وأرشدته إلى ما

(١) ينظر : دروس في علم الصرف، ج ١، ص ٤٩، ٦٥، ٧٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١٨٦، ١٨٧. وج ٢، ص ١٠، ٢١، ٢٢، ٥٩، ١٣٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٧٦، ١١٩.

(٣) ينظر المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤، ٤١، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٨٤، ١٤٩، ١٦١. وج ٢، ص ٥٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٦٣، ١٦٤.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٤.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ٦.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٦١، ٦٥، ٧٨. وج ٢، ص ٢٢، ٢٥، ٤٢، ٦٩.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٦٦، ٧٩، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٢. وج ٢، ص ١٩.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٨٦، ٩٠، ١٠٣، ١٠٠. وج ٢، ص ٥٢.

يمكن الرجوع إليه من الأبحاث في الدوريات المحكمة والكتب عند درس بعض القضايا التي قد يرغب في التوسع في درسها " (١)، ويضع في نهاية كل موضوع مسردًا بالمراجع. وإذا كان الكتابان السابقان سارا وفق المناهج المشهورة التي تعتمد على تقرير القاعدة الصرفية، أو التي تلجأ إلى الشرح لتصل إلى القاعدة؛ فإن هناك منهجًا جديدًا يهدف إلى التعلم الذاتي الذي اتجهت إليه أنظار المربين المعاصرين؛ لكي " يستمر المتعلم في تعليم نفسه، وأن يكون المجهود نابعًا من المتعلم، بعد أن كان العبء ملقى على كاهل المعلم في ضلال التربية التقليدية " (٢)، ومن فروع ما يسمى بـ (التعليم المبرمج)، وقد مثل هذا الفرع كتاب (تعلم الصرف العربي بنفسك) الذي ألفه ثلاثة من الأساتذة شاركهم محمود صيني (٣)؛ خدمة للناطقين باللغة العربية وغيرها؛ نظرًا لقلة المراجع العامة والسهلة التي تخدم عامة المثقفين، وتحسن من مستوى أدائهم ذاتيًا (٤).

أما عن منهج الكتاب فقد أسس على المبادئ الستة التي يركز عليها (التعليم المبرمج)، كما أشار إليها جري بوكزنار، وهي : (مبدأ خطوة خطوة، المشاركة الإيجابية (النشاط) النجاح، التحقيق الفوري، التدرج المنطقي، السرعة الفردية) (٥)، كما يظهر من قولهم : " حيث حاولنا في إعدادنا أن نختار من القواعد الصرفية للغة العربية، أكثرها ورودًا على الألسنة، وأصقها بلغة الاستعمال اليومي الفصيح أيضًا، فجمعنا فيه كل ما نراه مناسبًا للدارس ليستقيم لسانه وقلمه عندما يستعمل لغتنا، وتركنا بعض الأبواب الصرفية التي نشعر بندرة الحاجة إليها، أو تلك التي تشكل صعوبة قصوى على الدارس للدراسات التخصصية فيما بعد، ثم حاولنا جمع عناصرها وفق خطة دقيقة، ومن ثم أخذنا في تنظيمها وترتيبها، وبعد ذلك قمنا بتجزئة تلك القواعد الصرفية إلى لقيمات سائغة، نقدمها للدارس لقمة لقمة في إطارات التعليم المبرمج، وفي كل خطوة نقدم معلومة، ونراجعها للدارس حتى نعزز ما تعلم في الخطوات السابقة، وبعد كل مجموعة متجانسة من الإطارات نقدم اختبارًا تقويميًا

(١) دروس في علم الصرف، ج ١، ص ٦.

(٢) اللغة تدريسيًا واكتسابًا، ص ٢٣٥.

(٣) والآخرون هما : محمد الرفاعي الشيخ ودفعت الله أحمد صالح.

(٤) ينظر : تعلم الصرف العربي بنفسك، ص ٥، ٦.

(٥) ينظر : التعليم المبرمج بين النظرية والتطبيق، ص ٦١ - ٦٣.

يعين الدارس في تقويم ما حصله، ويرشده إلى مواطن الإجابات الصحيحة ليصوب نفسه بنفسه، وليثبت معلوماته الصرفية التي درسها في ذلك الجزء من الكتاب " (١)، وينبغي التنبيه إلى الاختبار الشامل الذي ذيلت به موضوعات الكتاب الصرفية (٢)؛ وذلك لمعرفة ما اكتسبه من الكتاب.

ومن الكتب التي ألفت وفق منهجية المختصرات ومسلك خدمة المقررات الدراسية لمادة الصرف العربي أيضاً كتاب (الخلاصة الصرفية المستخلصة من مطولات النحاة لطلاب الكليات المتخصصة والمعاهد العلمية) لإبراهيم الفيبي.

وبذرة نواة هذا الكتاب تعود إلى الإحساس بالصعوبة التي يواجهها الطلاب في مادة (الصرف)، وتدني همهم في التعلم والتحصيل (٣)، فجاءت هذه الخلاصة لتكون " جامعة وافية بحاجة الطالب والمدرس في آن واحد، مغنية عن الرجوع إلى تلك المطولات التي لن يستطيعها الطالب ويتبرم منها المدرس " (٤)، وليكون هذا المؤلف عاملاً مساعداً " يمكن طلاب المعاهد والجامعات المتخصصة من الاسترشاد به " (٥).

منهجه: لم يرد في مقدمته نص صريح على منهجه في دراسة القضايا الصرفية، غير ما جاء مجملًا في قوله: " ولم أثبت موضوعًا إلا بعد دراسته في كل المظان دراسة وافية، ومعرفة ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه، وما انفرد به بعضهم كابن مالك " (٦)، وهذا الإجمال دفعني إلى إبراز أهم سمات الكتاب المنهجية في عرضه وشرحه، والمتمثلة فيما يلي:

١- ترتيب الكتاب: لم يكن الترتيب ذا أهمية لدى الفيبي؛ لأنه سار وفق ورود الموضوعات الصرفية في الألفية، ما عدا تقديمه للباب الأول (نون التوكيد والتأنيث والمقصود والمدود) على الباب الثاني (أبنية المصادر)؛ وفقاً لترتيب مقرر الصرف في

(١) تعلم الصرف العربي بنفسك، ص ٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٢٩ - ١٣٧.

(٣) ينظر: الخلاصة الصرفية، ص ٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٦، ٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٧.

المرحلة الثانوية، فالموضوع الأخير مقرر على طلاب السنة الثانية الثانوية، وأما الموضوعات الأولى فمقررة على طلاب الأولى الثانوية، وجاء ترتيبها على هذا النحو (تثنية المقصور والمدود، ثم نونا التوكيد، وأخيراً التأنيث).

وبسبب ما سبق فلا غرابة أن يرد (تعريف الصرف وأوزان الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة، ثم الميزان الصرفي وكيفية وزن الكلمة) في الباب الثالث، وذلك على شاكلة ورودها في الألفية، وهذه الموضوعات عادة ما توضع في بداية الكتب الصرفية التعليمية، ثم ختمه بالباب الرابع الذي يمثل ما حرره محمد محيي الدين عبد الحميد بعنوان (تكملة في تصريف الأفعال)^(١).

٢- محتوى الكتاب : دار الكتاب في المقام الأول على ألفية ابن مالك شرحاً وتوضيحاً، بالإضافة إلى الزيادات التي استقاها من عدة كتب تربو على ستين كتاباً نحوياً وصرفياً^(٢)، فهو عبارة - كما يقول - عن " خلاصة مستوحاة من ألفية ابن مالك وشروحاتها، وما يتعلق بها ويسير على نهجها من كتب الصرفيين والنحويين " ^(٣)، ويقول أيضاً : " كل ذلك يدور مع ألفية ابن مالك، ويسير من حولها ولا يتعد عنها " ^(٤)، ولذا فإنه بعد أن ينتهي من عرض الموضوع الصرفي وشرحه، يأتي بما قاله ابن مالك في ألفيته إن كانت تشتمل عليه. وترك بعض الموضوعات الواردة في الألفية مثل موضوع (الإمالة)؛ لأنه ليس من مفردات مقرر الصرف في المرحلة الثانوية في المعاهد العلمية، وفي المقابل أضاف موضوعي (المصدر الميمي) و(المصدر الصناعي) اللذين لم يردا لدى ابن مالك، يقول الفيحي : " ولم يذكر ابن مالك في الألفية المصدر الميمي والصناعي " ^(٥)، وإنما ذكرهما لحاجة المتعلمين إليهما، ولشيوع استخدامهما في الاستعمال اليومي.

٣- الشرح : أدرك المؤلف أن الطلاب يعانون من صعوبة في القواعد الصرفية - كما ذكر في المقدمة - وزاد الأمر سوءاً ضعف الهمم في زيادة التحصيل؛ ولذلك راعى هذه

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٢٥٧ - ٣١٠.

(٢) ينظر : الخلاصة الصرفية، ص ٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٦، ٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٣.

الجوانب أثناء تأليفه، فلم يكتف بالوقوف عند تقرير القاعدة الصرفية التي تقف عند حد الحفظ، بل لجأ إلى عدة أمور من شأنها زيادة التوضيح في فهم القاعدة الصرفية، مثل :

- التعريفات ^(١).

- التوضيح في الشرح ^(٢).

- التمثيل، وهذا كثير؛ مما لا يستدعي تحديد مواضعه في الكتاب.

- إيراد الشاذ أو النادر أو ما كان من قبيل الضرورة ^(٣).

- تذييل كل موضوع بملخص لما سبق شرحه وتوضيحه ^(٤).

٤- **الشواهد** : تنوعت شواهده فأورد الآيات القرآنية ^(٥)، وكذا القراءات ^(٦)، وبعض الأحاديث ^(٧)، والأبيات الشعرية كثيراً ^(٨)، وأخيراً أقوال العرب ^(٩).

٥- **الخلافاً** : إن ذكر الخلافاً في الكتب التعليمية يتسم بالإيجاز، وترك التوسع والعمق، وهذا يتفق مع طبيعتها، والمراحل الموضوعية لها، كما في مثل قوله : " يجوز قصر الممدود للضرورة الشعرية ونحوها، أما مد المقصور ففيه خلاف، والراجح جوازه لوروده في كلام العرب " ^(١٠)، وذكر المؤلف للخلاف أحياناً تلبية لذكره في الألفية ^(١١)، فالخلاف السابق - مثلاً - قال عنه ابن مالك ^(١٢) :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بَحْلُفٍ يَقَعُ

(١) ينظر : الخلاصة الصرفية، ص ٥٠، ٩٣، ٩٧، ١٤٨، ٢٢٩، ٣٥١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤، ١٥، ١٦، ١٨٢، ٢٨٣، ٢٣٩، ٢٨٥، ٢٩٣.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩، ٦٥، ٧٩، ١١٨، ١٤٨، ٢٩٣، ٣٣٣، ٣٩٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٣ - ٣٥، ٦٦، ١٦٧ - ١٧٢، ٢٢١، ٢٢٥، ٣٥٠، ٣٣٦.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ١١، ٣٧، ٧٧، ١٤٤، ١٤٥، ١٩١، ٢٦٥.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٠٥، ٣٢٦، ٣٣٥.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧، ٩١، ٢٦٨، ٣٢١، ٣٢٣.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧، ٦٥، ١٨٢، ٢٥٠، ٣٠١، ٣٥٩، ٤٠٢.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩، ٤٠، ٢١٢، ٣١٣، ٣٣٠، ٣٩٦، ٣٩٧.

(١٠) المرجع السابق، ص ٥٦.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٧، ٢٠٣، ٢١٣.

(١٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ١٠٢.

وفي بعض الأحيان يورد الخلاف ولو لم تتضمنه الألفية^(١)، وفيها قد يبدي وجهة نظره كقوله: "والراجع"^(٢)، و"رأيهم مردود"^(٣)، و"مقدم على رأي ابن هشام ومن وافقه، ومعتبر دون سواه"^(٤)، أو لا يبديها في أحيان أخرى^(٥).

٦- توضيح معاني الكلمات: اهتم - كغيره من المؤلفين - بتوضيح الكلمات الغامضة؛ حاجة المتعلم إلى فهمها؛ لأن الصيغ الصرفية عادة ما تتعامل مع كلمات تراثية لا يمكن فهمها إلا بعد الرجوع إلى مظاهرها في المعاجم أو الدواوين؛ لذا يلاحظ على مؤلفي الكتب التعليمية أنهم يعنون بها، من باب التيسير على المتعلم فهماً وبحثاً، وهذا يدن مؤلف (الخلاصة) في كثير من الكلمات؛ فيوضح المعنى، إما بجوار الكلمة، أو في الحاشية^(٦)، وأغفل توضيح المعنى في عدد قليل منها^(٧).

وأخيراً صدر عام (١٤١٨هـ) كتاب جمع بين الجانبين النظري والتطبيقي باسم (الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق) لصباح بافضل، ألفتها بدافع تحقيق مبدأ التيسير التعليمي؛ لصعوبة الدرس الصرفي، وبالذات موضوع الإبدال والإعلال، ونصت على هذا بقولها: "وقد رأيت من خلال الخبرة الجامعية في تدريس هذه المادة، أن البحوث الصرفية وعرة المسالك، صعبة المرتقى، وأن الإعلال والإبدال بخاصة من أصعب تلك البحوث وأكثرها تعقيداً؛ فرأيت أن أضع فيها كتاباً ميسراً، سهل المأخذ، قريب المتناول، جمعت فيه شتات الموضوع، على كثرة تفرعاته وتنوع مسائله، وبذلت فيه من الجهد، وأوليته من العناية ما يستحق"^(٨)، فاقتصر على موضوع الإعلال والإبدال "لأن عليه المعول في

(١) ينظر: الخلاصة الصرفية، ص ص ١٤٥ - ١٤٦، ١٥٥، ١٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ص ١١٣، ٢١٣، ٢٦٤، ٣٥٥ - ٣٥٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ص ٤٢، ٥٤، ٧٨، ٩٢، ١٢٩ - ١٣٨، ٢٤٦، ٢٥٢، ٣١٧، ٣٥٨، ٣٨١.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ص ١٠٩، ١٥٣، ١٧٧.

(٨) الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، ص (مقدمة).

موضوعات الصرف كلها، فمن أتقنه أجاد هذا الفن واستوعبه " (١)، وبهذا يختلف عن المختصرات السابقة من حيث العموم والخصوص.

منهجه : صرحت في المقدمة بالمنهج العام للكتاب، وذكرت أنه يتكون من جانبين : نظري وتطبيقي، بقولها : " ففي الجانب النظري عرفت الإعلال، وذكرت أن من أنواعه الإعلال بالقلب والإعلال بالحذف، وعرفت الإبدال وذكرت ضروبه، وفي الجانب العملي - الذي امتاز به الكتاب عما سبقه من الكتب - أغنيته بالتطبيقات والتدريبات المتنوعة المناسبة، التي تعين الدارس على فتح مغاليق القواعد النظرية، ووضعها موضع التطبيق " (٢).

وهذا التصريح منها لا يكفي لإبراز حدود الكتاب المنهجية؛ لأنها اكتفت بالخطوط العريضة، التي يمكن التعرف عليها عن طريق فهرس الموضوعات؛ فيحدر بي الوقوف عند منهجيتها، وتبين أبرز النواحي المنهجية التي سلكتها في تناولها للجانبين. ففي الجانب النظري اتضحت الأمور المنهجية التالية :

١- الشرح : يتطلب مبدأ التيسير التعليمي - المقصود من تأليف الكتاب - اتخاذ بعض الإجراءات التي يكون لها دور في تسهيل القاعدة الصرفية، وقد عملت هي على هذا، فقدمت بتقرير القاعدة، ثم الإتيان بالأمثلة عليها، مما يساعد على سهولة الحفظ، ثم ركزت على شيء مهم تميز به الكتاب، وهو الجانب التطبيقي في شرح القاعدة الصرفية بالاعتماد على تحليل الكلمات المفردة (الأمثلة) تحليلاً مفصلاً، وتجزئتها وتوضيح المراحل التي مرت بها الكلمة، وما آلت إليه، والتأثيرات التي أحدثتها الأصوات، وأدت بها إلى الإعلال أو الإبدال؛ ولذا لا أبالغ إذا قلت بأن هاجس الجانب التطبيقي لدى المؤلفة كان شغلها الشاغل، فلم تقتصر على القواعد المجردة، ولا على الشرح الموسع؛ بل سلكت منهجية جيدة وسهلة للمتعلمين تؤدي بهم إلى الفهم السريع، ووفقت فيما سعت عليه، ومع ذلك فإنها لم تنس بعض الأمور التي تساعد على الفهم، مثل :

- التعليل، وتكمن أهميته في كون موضوع الكتاب مبنياً عليه.

(١) الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، ص (مقدمة).

(٢) المرجع السابق، ص (مقدمة).

- ما خرج عن القاعدة، وهذا مهم حتى لا يظن بأن القاعدة مطّردة^(١).
- ذكر ما شذ عن القاعدة الصرفية^(٢).

٢- الشواهد : استعانت المؤلف بعدد من الشواهد، فأوردت ست آيات قرآنية^(٣)، وقراءتين^(٤)، وحديثاً واحداً^(٥)، وثمانية أبيات من الشعر^(٦)، وقول أعرابي^(٧).

٣- الآراء : إن سمة ذكر الآراء يغلب عليها طابع الاختزال جداً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ذكرها دون ترجيح^(٨)، ماعدا موضعين أبدت فيهما رأياً بقولها : " وكلام أهل الحجاز أفصح كلام؛ إذ نزل به القرآن الكريم " ^(٩)، وقولها : " وفي رأبي أن ذلك جائز لوروده في كلام أفصح البشر ﷺ " ^(١٠).

٤- توضيح معاني الكلمات : فعلت كغيرها من المؤلفين في القيام بتفسير معاني كثير من الكلمات^(١١) نظراً لإدراكها أهميتها، وأغفلت النادر منها^(١٢) مع أنه يحتاج لتوضيح.

أما الجانب التطبيقي فصاغته منهجياً على شكل أسئلة، ثم الإجابة عنها بالتحليل والتفصيل، مقتفية في توضيحها وإجاباتها الطريقة التي حلت فيها أمثلة القواعد في القسم النظري، وقد تنوعت الأسئلة، ما بين أسئلة مباشرة بالتوضيح ثم التعليل، مثل : بيّن

(١) ينظر : الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، ص ص ٢٠، ٢٢، ٤٣، ٧١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٥، ٢٦، ٤١، ٤٦، ٥١، ٥٩، ٨٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٩، ٥١، ٦٩، ٩٢، ١١٠.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٥، ٣٠.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٠.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٢٦، ٥٢، ٥٦، ٦١، ٩٨، ١٠٠، ١١٠.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٨.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٩٤، ١٠٥، ١٠٧.

(٩) المرجع السابق، ص ٥١.

(١٠) المرجع السابق، ص ١١٠.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٢٥، ٣٥، ٥٤، ٦٠، ٦٨، ٨٠.

(١٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٧٢.

ما حدث في الكلمات الآتية من إعلال أو إبدال مع ذكر السبب ^(١)، وغير مباشرة بالتطبيق ثم التعليل ^(٢)، مثل: "صغّر الكلمات الآتية، وبين ما حدث فيها من إعلال" ^(٣). ولم يخل هذا القسم التطبيقي من الإشارة السريعة إلى بعض الآراء، بإصدار الحكم تارة كقولها: "وهذا ضعيف" ^(٤)، و"الصحيح" ^(٥)، ودون ترجيح تارة أخرى ^(٦).

وفي ختام هذا المبحث يتبين أن الدرس الصرفي في الحركة اللغوية قد عني بالتأليف التعليمي فيه، واقتصر على (المختصرات)، نظراً لحاجة هذا العصر لخدمة الطلاب وغير المتخصصين، وأما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى؛ فعلى الرغم من أهمية بعضها - كالتطبيقات الصرفية - فإنها لم تحظ بالتأليف فيه - على حد علمي - مما يمثل قصوراً في الحركة اللغوية. وقد حاولت تلك المختصرات التجديد في منهجية العرض، فلم تلتزم كلها بمنهجية تقرير القواعد الصرفية، بل منها ما جمع بين الشرح والتقرير، وأخرى بين النظرية والتطبيق، ومنها ما أفاد من بعض الأسس التربوية الحديثة في طرق التعليم، كالتعليم المبرمج.

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى أن للدراسات الصرفية عدة مظاهر، منها:

- ١- غلب على النتاج التألفي الاتجاه التراثي، وبرزت فيه عدة مجالات: (قرآني، وموضوعي، ومعجمي، وخلافي)، ومن أبرز سمات هذا النتاج اتسامه بالأصالة والعمق، ويظهر ذلك عن طريق مناقشة الآراء، والاستدراك على الآخرين.
- ٢- أن الدراسات الحديثة أخذت نصيباً لا بأس به، واتجهت إلى الإفادة من بعض النظريات اللغوية الحديثة، وغلب عليها تطبيق النظرية التوليدية، ولكن يعاب على بعضها محاكمة التراث العربي، وتفسير بعض قضاياها بناء على ما في بعض اللهجات البدوية المعاصرة، وتجاهل الفروق بينهما.

(١) ينظر: الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق، ص ١١٧، ١٤١، ١٦١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١١٦، ١٢٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٦، ١٤٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ١١٨، ١١٩، ١٤١.

٣- كان للحركة نصيب من التأليف التعليمي في الصرف العربي، وفق مناهج عدة، مما يدل على محاولة التجديد في العرض، والإفادة من المناهج الحديثة في التعليم، ولكن يؤخذ عليها الاقتصار على المختصرات دون غيرها، وأخص بالذكر منها التطبيقات الصرفية، إذ الحاجة إليها ماسة في هذا العصر؛ لتوظيف القواعد النظرية.

الفصل الثالث : الدراسات النحوية

المبحث الأول : البحث في تاريخ النحو :

المطلب الأول : نشأة النحو العربي.

المطلب الثاني : قضية التأثر والتأثير في النحو العربي.

المطلب الثالث : حركة الدرس النحوي.

المبحث الثاني : المصطلحات النحوية.

المبحث الثالث : الشخصيات النحوية.

المبحث الرابع : النتاج التأليفي :

المطلب الأول : التأليف التراثي :

أولاً : المجالات التأليفية.

ثانياً : سمات التأليف التراثي.

المطلب الثاني : التأليف الحديث.

المبحث الخامس : التأليف التعليمي :

أولاً : العواشي.

ثانياً : الشروح.

ثالثاً : المختصرات.

رابعاً : التطبيقات النحوية.

المبحث السادس : الانتقادات النحوية.

توطئة :

كانت السليقة العربية صافية لا تشوبها شائبة؛ لأنها تعيش في محيط عربي، بريئة من اللحن والخطأ. وبعد انتشار الدين الإسلامي، ودخول الناس فيه أفواجاً على اختلاف أجناسهم البشرية؛ ظهرت على الألسنة بعض مظاهر اللحن في الإعراب وغيره؛ فكانت مدعاة للانتباه لما يخالف السليقة. وتلك المظاهر تعدّ من أبرز العوامل التي جعلت علماء العربية ينهضون ويتخذون الأساليب التي تحفظ اللغة العربية وتصونها من الخطأ، فحددوا لتلك المهمة حدوداً زمانية ومكانية، تتسم فيها اللغة بالفصاحة والبعد عن التأثير باللغات الأخرى، ثم شرعوا في وضع أصولها وقواعدها.

وكان النحو العربي من أبرز علوم العربية التي وجدت العناية؛ لعلاقته بتقويم اللسان وحفظه من الزلل والخطأ، وارتباطه بالعلوم العربية والإسلامية الأخرى، ونتج عن ذلك الاهتمام ثروة من الكتب المؤلفة في النحو العربي، بمناهج متعددة علمية وتعليمية، كما تشهد بذلك غزارة المكتبات بها، واستمر الاهتمام به إلى يومنا هذا دون الوقوف عند حدّ معين أو وقت محدد.

وغلب على تلك الاهتمامات النحوية تقدم النحو في المجال التعليمي بشتى طرقه وأنواعه، حتى جاء العصر الحديث؛ وظهرت اتجاهات عدة لخدمة التراث النحوي العربي بمناهج مختلفة، من شأنها الغوص فيه وتأصيله، ومحاولة الإفادة من مناهج العصر الحديث الجديدة، وأسهمت الجامعات العربية بدور واضح في تكوين مسيرتها وتفعيلها.

وكان لجامعات المملكة العربية السعودية نصيب وافر من الإسهام في دراسة التراث النحوي، وتقديمه بأساليب حديثة متنوعة؛ غلب عليها طابع الاتجاه إلى التراث، فجاء نتاج الباحثين السعوديين في النحو يفوق الجوانب اللغوية الأخرى^(١)، وقفوا فيه - كغيرهم - عند جزئيات وموضوعات نحوية تستحق الإبراز والتحليل، وفق مباحث ستة، هي :

(١) ينظر : الملحق الثالث ص ٥٠١.

- المبحث الأول : البحث في تاريخ النحو.
- المبحث الثاني : المصطلحات النحوية.
- المبحث الثالث : الشخصيات النحوية.
- المبحث الرابع : النتاج التألّيفي.
- المبحث الخامس : التأليف التعليمي.
- المبحث السادس : الانتقادات النحوية.

المبحث الأول : البحث في تاريخ النحو العربي :

إن من يتتبع تاريخ النحو العربي يجد أن بدايته كانت مجرد لفتات تجاه ما يخالف السليقة العربية، حتى تطور الأمر إلى وضع أصوله وقواعده، ولم يصل إلى هذه المرحلة حتى مرّ بعدة مراحل - شأنه شأن العلوم الأخرى - من النشأة إلى طور الكمال والنضج. وكانت تلك المراحل التاريخية التي مرّ بها النحو العربي مدعاة لاهتمام المحدثين بها، وإعداد دراسات متنوعة في تاريخه، دارت حول: نشأته، ووضعه، وأطواره، وتأثيره وتأثيره، ومدارسه^(١).

وسنقتصر في هذا المبحث على ثلاثة مطالب، هي :

- المطلب الأول : نشأة النحو العربي.
- المطلب الثاني : قضية التأثير والتأثير في النحو العربي.
- المطلب الثالث : حركة الدرس النحوي.

(١) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، والمدارس النحوية، وأبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وخصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب.

المطلب الأول : نشأة النحو العربي :

إن قضية نشأة النحو العربي من القضايا التي شغلت بال العلماء قديماً وحديثاً ، وذهبوا في ذلك عدة مذاهب، حاولوا فيها إجلاء ما يتعلق بمكان النشأة، وواضع النحو، وأسباب ذلك، ولم يكن اللغويون السعوديون بمنأى عن الإسهام في هذه القضية، فقد أدلوا بدلوهم على ما سيوضح لاحقاً.

إن من يطلع على كتابات المحدثين المعاصرين في العالم العربي فيما يتعلق بتحديد مكان نشأة النحو العربي، يلاحظ أن الغالبية منهم - إن لم يكن جلهم - يذهب إلى القول بنشأته في البصرة معتمدين على بعض الروايات التي تؤكد ذلك، وهذا الذي سار عليه أغلب الباحثين السعوديين، يقول الأسعد : "وقد نشأ النحو ونما وازدهر في البصرة والكوفة.."^(١). وذهب إلى ذلك عبد الله الخثران واضعاً أسباباً لنشوئه في العراق متمثلة بـ:

١- اختلاط العرب بالعجم في البصرة والكوفة بعد الفتح الإسلامي.

٢- شغف الموالي بمعرفة وسائل تعلم العربية والدين الإسلامي.

٣- خبرة العراقيين بالعلوم والتأليف فيها^(٢).

وإلى ذلك ذهب موسى العبيدان، حيث قال : " إن مدينة البصرة تعد هي السابقة في وضع علم النحو "^(٣).

ومع تزايد الاهتمام بالبحث في تاريخ النحو العربي ومحاولة الوصول إلى نتائج جديدة، نجد عبد الرزاق الصاعدي لا يوافق على تلك المقولات التي ترى أن نشأة النحو في العراق، معتمداً على بعض الأدلة التي تؤيد نشوئه في المدينة المنورة، ويبيدي تعجبه من أصحاب التراجم والطبقات الذين لم يسيروا إلى المدينة وإسهاماتها اللغوية أو النحوية بقوله : " ولم يكتفوا بإهمالهم دور المدينة في هذا الشأن، بل نفى بعضهم عن المدينة أي صلة بالنحو أو اللغة، ووصفها بالخلو من علماء ذلك العلم الذي يطلق عليه عند القدماء العربية "^(٤).

(١) من حديث النحو والنحاة، ص ١١٧.

(٢) ينظر : مراحل تطور الدرس النحوي، ص ١٩.

(٣) في نحو القرآن والقراءات، ص ١٢٠.

(٤) أصول علم العربية في المدينة، ص ٢٧٥.

ثم يذكر بعض الآراء القديمة والحديثة التي أشارت إلى سبق المدينة، ويؤيد هذا الرأي رابطاً بين عوامل نشأة الدرس اللغوي والنحوي ومكان نشوئها، فيستدل على أن ظهور أسباب النشأة كان في المدينة بشيوع اللحن وإدراك الرسول ﷺ وصحابته لذلك، والتنبيه عليه والتحذير منه؛ مما يدل على أن لدى " النبي ﷺ وصحابته في المدينة إلماماً فطرياً بالتراكيب النحوية، والإعراب بخاصة، وقد كانوا على قدر من الإدراك بأصول الكلمات واشتقاق الألفاظ؛ هدتهم إليه سلاتتهم اللغوية النقية، وسماعهم ما يخالفها من اللحن " (١)، وبأن حماية العربية بعامه والقرآن الكريم بخاصة من اللحن يعد اللبنة الأولى في وضع النحو العربي إذ " كان الوسط العام في المدينة مفعماً بمقاومة اللحن في القرآن، وكانت صدور الخاصة مهينة لظهور علم جديد يتصدى لرحف اللحن إلى النص القرآني ... " (٢)، وأن رغبة المسلمين لم تقف عند تلاوة القرآن الكريم بل تجاوزت ذلك إلى الغوص في مكانه، فبرزت الحاجة إلى تفسيره وتفهم معانيه مما لا غنى عنه من الاعتماد على العلوم اللغوية : أصواتها وصرفها ونحوها ودلالاتها، فمن هنا نشأت " العلاقة بين العربية بمفهومها العام والقرآن مبكرة في المدينة على يد الرسول ﷺ في تفسيره بعض الآيات المشكلة، والألفاظ الغريبة، وفي حشه على تدبر ألفاظ القرآن ومعانيه والتماس غرائبه " (٣).

ثم يضيف بأن بعض الأعلام الذين كان لهم دور في التنبيه على اللحن، أو في الاعتماد على اللغة في تفسير القرآن، كانوا هم نواة وضع النحو ونشأته في المدينة، فيقول : " وقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن نواة العربية في المدينة من زمن الخلفاء الراشدين، وأن النحو العربي كان ثمرة لجهود طائفة من المعنيين باللغة في تلك المدينة تمثلت في تأملهم اللغة والنظر في مفرداتها وتراكيبها ودقائقها، فلعلي بن أبي طالب ومن قبله عمر بن الخطاب إسهامات لاتنكر في تنقية اللغة ودفع آفة اللحن عنها، وتوجيه عناية الناهيين لضبطها،

(١) أصول علم العربية في المدينة، ص ٢٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩٠، ٢٩١.

واستخلاص مسائلها، ووضع اللبنة الأولى لتفكيدها، ولابن عباس الفضل في وضع الأساس المتين لعلم الدلالة والمعجم العربي، وما يتصل بذلك من العناية بالغريب في القرآن بخاصة^(١). ويبدو أن ما ذهب إليه الصاعدي من أن النحو نشأ في المدينة كان نتيجة لربطه بين العوامل ومكانها، وهذا الربط جانبه الصواب بوصفه دليلاً على نشأة النحو العربي في المدينة؛ لأن تلك الإشارات التي استدلت بها كانت - فيما يظهر - من قبيل انتباه الرسول ﷺ وغيره من الصحابة (رضوان الله عليهم) إلى ما يخالف اللسان العربي، والخروج عن اللغة الفصحى التي كانت سليقتهم تأباه؛ وليس في هذا دلالة على أن نشأة النحو كانت في المدينة؛ لأن الأسباب التي أشار إليها لا تفرض أن يكون نشوء النحو في المدينة، على الرغم من كونها بداية للانتباه إلى التفكير في صون اللغة العربية من اللحن ووضع ضوابط لها، مما جعل أبا الأسود يقوم بنقط الإعراب فيما بعد.

فكما أنه لا يوجد ارتباط وقي بين السبب والنشأة، كذلك لا يوجد ارتباط مكاني بينهما، فقد يكون السبب في مكان، والنشأة ووضع القواعد في مكان آخر؛ فالأظهر أن نشأة النحو كانت في البصرة التي كوَّنت مدرسة مستقلة لها أصولها وأسسها التي أكسبتها الريادة فيما بعد.

ومن القضايا التي يحسن الوقوف عندها ما دار حول واضع النحو العربي، فبعد الاطلاع على ما كتب حوله قديماً وحديثاً يلاحظ أن الآراء تفاوتت في ذلك ولم تجمع على واضعه، وإنما اتفق أغلبها على أن وضع النحو يرجع إلى فرد واحد، إلا بعض الآراء التي وصفت الوضع بالغموض.

وبنظرة إلى المؤلفات السعودية فإنها لم تخرج عما سبق؛ فمن قائل بأنه علي بن أبي طالب^(٢)، ومن قائل بأنه أبو الأسود^(٣)، ومن قائل بأن أمر الوضع يكتنفه الغموض، ومعرفة ذلك تكاد تكون معضلة^(٤).

(١) أصول علم العربية في المدينة، ص ٣١٢.

(٢) ينظر: آراء في اللغة، ص ٦٣، ٦٥.

(٣) ينظر: المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص ١٢٠. (الأصل رسالة ماجستير - جامعة الملك سعود / ١٣٩٩هـ).

(٤) ينظر: من حديث النحو والنحاة، ص ١١٥.

أما الصاعدي فيرى أن واضع النحو لا يقتصر على شخص واحد كما فعل القدماء والمعاصرون، وإنما يشترك فيه مجموعة من الذين لهم ملحوظات وإشارات لغوية من الصحابة والتابعين، تضافرت في وضع اللبنة الأولى للنحو العربي؛ مما كان مدعاة إلى نسبة وضع هذا العلم إليهم جميعاً، فيقول: "وأرى أن الدرس اللغوي والنحوي بخاصة لا يعزى في وضعه لعالم بعينه، إنما هو جملة من الأنظار والملحوظات والإرشادات اللغوية التي أثارها جماعة من التابعين وأصحاب الذائقة اللغوية الرفيعة من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، فأسهموا جميعاً - بدرجات متفاوتة - في إرساء الأسس النحوية الأولى في المدينة، ثم انتشرت هذه الملحوظات والأنظار، وتداولها المهتمون بالعربية في الأمصار كالبحر في بادئ الأمر ثم الكوفة، فكانت هذه الملحوظات النواة في النحو العربي الذي نضج في أواخر القرن الثاني. وكان لبعض الشخصيات قدم راسخة في إرساء الأساس لبنيان العربية الشامخ، كعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وأبي الأسود الدؤلي وابن عباس (رضي الله عنهما) ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، وكان اشتهارهم في هذا الفن مع تقدم زمانهم مدعاة لأن يرفع الرواة والمؤرخون من شأنهم، وينسبوا إليهم وضع العربية والنحو بخاصة" (١).

ويظهر أن ما ذهب إليه الصاعدي في أن واضع النحو ليس شخصاً واحداً لم يكن بدعاً جاء به، أشار إليه أبو بكر الزبيدي قديماً، ورأى أن نشأة النحو لا تقتصر على علم واحد، وإنما هي خلاصة مجهود مجموعة من الأعلام، لها آراء نحوية تمثل مجتمعة بدايات النحو العربي، فقال: "أول من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصّلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول، والتعجب والمضاف. وكان لأبي الأسود في ذلك فضل سبق وشرف التقدم، ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم، والآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومد من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل" (٢).

(١) أصول علم العربية في المدينة، ص ٣٨١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، ص ١١، ١٢.

وقد نبّه إلى رأي الزبيدي بعض المحدثين واستشهدوا بكلامه، أمثال شوقي ضيف في قوله:
 " وقد يشرك بعض الرواة معه [أبا الأسود] في هذا الصنيع تلميذيه نصر بن عاصم وابن
 هرمز " (١).

وعبد القادر المهيري في قوله: " إذا ما سلمنا بما تشير إليه كتب طبقات النحاة من أن
 واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي، فإن بعض مؤلفي هذه الكتب لم يخف عنهم أن مادة
 هذا العلم ليست ثمرة مجهود علم واحد من أعلامه، هذا هو معنى ما يذهب إليه
 الزبيدي... " (٢).

فهذا لا يمنع من كون النحو العربي نشأ على يد أبي الأسود ابتداءً، ثم تضافرت بعد ذلك
 الجهود، واشتركت في وضع أصوله وأسسها حتى استوى على سوقه، كما يقول العبيدان:
 " وضعت بداياته الأولى على يد أبي الأسود الدؤلي، ثم تمت هذه البدايات على أيدي الذين
 جاءوا من بعده ... " (٣).

ووفقاً لرأي الزبيدي وإشارة بعض المحدثين إليه ينتفي وصف الصاعدي للقدمات والمحدثين
 بالخطأ في نسبتهم الوضع إلى علم واحد، في قوله: " على أني أرى أن الخطأ الذي وقع فيه
 المؤرخون لهذا العلم من القدامى والمعاصرين هو سعيهم الحثيث وانشغالهم بالبحث عن ذلك
 الشخص الفريد الذي أنشأ هذا العلم العظيم، وأخرجه من العدم إلى الوجود، وهذا - في
 زعمي - جهد ضائع؛ لأنه ليس لتلك الشخصية الوهمية وجود أصلاً! " (٤).

ولكن يبقى الفرق الجوهرى بين الزبيدي والصاعدي، في أن الزبيدي أكد على أن قصب
 السبق وفضله يعود لأبي الأسود، وفي هذا دلالة على أولية النشأة والوضع، أما الصاعدي
 فينتفي تلك الأولية، ويرجع أمر الوضع إلى مجموعة أشخاص، وهذا يتنافى مع أصول نشأة
 أغلب العلوم التي تكون بداية فكرتها عادة منطلقة من شخص واحد، ثم ما تلبث أن تتطور
 وتزداد من قبل أشخاص آخرين، حتى تصل إلى حد النضج والاكتمال.

(١) المدارس النحوية، ص ١٥، ١٦.

(٢) نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ١٦٥.

(٣) في نحو القرآن والقراءات، ص ١٢٠.

(٤) أصول علم العربية في المدينة، ص ٢٩٤.

وأختم الحديث عن نشأة النحو العربي بإشارة سريعة إلى أسباب وضع النحو التي قال بها بعض السعوديين، وهي وإن اختلفت في صياغتها وتعدادها وتصنيفها، إلا أنها تكاد تتفق في الغالب على مجموعة أسباب، وهي :

١- شيوع اللحن وتطوره.

٢- المحافظة على القرآن الكريم.

٣- فهم القرآن الكريم وتفسيره.

٤- حاجة الأعاجم المسلمين إلى تعلم اللغة العربية وفهمها^(١).

وينفرد الخثران بذكر سبب فساد الملكة اللغوية لدى أبناء العربية بالاختلاط^(٢).

ومن هنا يُدرك سبب حرص الولاة والخلفاء في اختيار مؤدبي أبنائهم من ذوي السليقة الصافية والنطق السليم، البعيدين عن مواطن التأثير وما يفسد سلامة لغتهم، وكذلك يدرك سبب تقييد العلماء لجمع اللغة زماناً ومكاناً.

ونجد المزيبي يحاول نفي الرأي التقليدي - كما يسميه - لنشأة الدراسة النحوية العربية - الذي يرى أن نشوءها كان بسبب ظهور اللحن، وما أحدثه الاختلاط بالأعاجم من اضطراب في اللغة العربية - ويقلل من صحته^(٣). ويرد ذلك إلى ما يسميه بـ (التحيز اللغوي)، فيقول : " ومن المواضيع التي يظهر فيها التحيز، الكلام عن نشأة النحو؛ إذ تربط نشأته بانحلال نظام اللغة العربية نتيجة لتأثير الداخلين في الإسلام من غير العرب"^(٤).

ويرى أن ذلك يمكن أن يرجع إلى أسباب كثيرة، منها:

- أن اللغة من أولويات اهتمام الدول عند قيامها.

(١) ينظر : المصطلح النحوي، ص ٣٠، ومن حديث النحو والنحاة، ص ١٠٩، ومراحل تطور الدرس النحوي، ص ٢٠ - ٣١، ورؤية جديدة في نشأة النحو العربي، ص ٢٠ - ٢٨، وأصول علم العربية في المدينة، ص ٢٨٠ - ٢٩٢.

(٢) ينظر : مراحل تطور الدرس النحوي، ص ٣١.

(٣) ينظر : مراجعات لسانية، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٤) التحيز اللغوي : مظاهره وأسبابه، ص ٨٨.

- القرآن الكريم محور الحياة، فلا بد من قراءته وفهمه وتفسير معانيه (١).

ويذهب إلى أنه إذا أريد جعل الأعاجم من أسباب النشأة - بعيداً عن التحيز - فإن ذلك يعود للحاجة إلى تعليمهم العربية في قوله: " فيمكن أن يقال إن من الأسباب التي دعت إلى تأسيس النحو أن العرب بدعوا في تعليم لغتهم التي هي لغة رسالتهم إلى غير المتكلمين بها، وليس بسبب الخوف على اللغة " (٢).

إن أغلب نتاج الدارسين السعوديين المتعلق بتناول قضية نشأة النحو العربي جاء مبثوثاً في كتبهم وبحوثهم، ما عدا مؤلف واحد خصص لهذه القضية بعنوان (رؤية جديدة في نشأة النحو العربي) لصباح بافضل، وهي في كتابها لم تخرج عما جاء في كتب القدماء والمحدثين - من عرب ومستشرقين - ومقولاتهم في أصل هذه المسألة، فما كان منها إلا أن جمعت آراءهم وناقشتها، ولم تأتِ بنتيجة جديدة تذكر - كما نصت على ذلك في مقدمتها - سوى تأكيدها على أن نشأة النحو تمت على يد أبي الأسود الدؤلي، بعد أن أخذ أصوله عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) (٣).

المطلب الثاني : قضية التأثير والتأثير في النحو العربي :

تعد قضية تأثير النحو العربي بالمنطق الأرسطي أو الفلسفة اليونانية أو غيرهما، والتي أثارها المستشرق ماركس في محاضرة ألقاها في المعهد المصري (٤) من أبرز القضايا العصرية التي ماتزال تثار بين الفينة والأخرى، حيث كان لها صدئ كبير في العالم العربي، فألفت حولها الكتب، وأعدت فيها البحوث والمقالات، وكانت الآراء تجاه التأثير متضاربة ومختلفة على ثلاثة أوجه : فمن ناف له، إلى قائل به مطلقاً، إلى معتدل متوسط في رأيه ذاهباً إلى أن النحو العربي في بدايته عربي النشأة، ثم بدأ التأثير بعد ذلك في فترة متقدمة.

(١) ينظر : التحيز اللغوي، ص ٩٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣) ينظر : رؤية جديدة في نشأة النحو العربي، ص ١١٩.

(٤) ينظر : نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ٨٥.

والوضع في المملكة العربية السعودية تجاه هذه القضية كغيره من بلدان العالم العربي، من هنا فإنه يمكن القول سلفاً بأن المواقف في أمر التأثر لم تخرج عما قيل عنه وفق الآراء الثلاثة آنفة الذكر، وسيُكشف عن ذلك عن طريق الوقفة التي تبين مدى أهميتها في الواقع النحوي في المملكة، فإنها شغلت بعض اللغويين السعوديين ابتداءً، إلا أنها لم تأخذ حيزاً ملحوظاً في الساحة النحوية والمكتبة السعودية، وذلك من واقع أول نظرة في إسهاماتهم في هذه القضية إذ لم يمثلها إلا النزر اليسير، ناهيك عن اتسامها بالإشارة السريعة العابرة دون تقصُّ لأبعادها وحدودها، وإفرادها في كتاب مستقل، ماعدا دراسة واحدة معدة في كتاب مستقل سيأتي ذكره لاحقاً.

وأول إشارة إلى هذه القضية جاءت ضمن كتاب شمل مجموعة من الآراء اللغوية لأحمد عبد الغفور عطار، تحت موضوع (نشأة النحو العربي)، يميل فيها إلى القول بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني والسرياني، فليس "بممنوع عقلاً أو منطقاً ألا يضع الإمام الخطوط الأولى للنحو استنباطاً وتأسيساً، ومن الجائز عقلاً أن يكون الاهتداء إلى النحو البدائي الساذج كتقسيم الكلمة منظوراً فيه إلى النحو في اللغات الأخرى التي كان من أصحابها بين يدي الإمام طائفة كبيرة، فيها أصحاب علم وفقه ودراية بنحو لغاتهم"^(١). بل يطمئن إلى أن مصطلحات أقسام الكلمة العربية أتت عن طريق التأثر بالأمم الأخرى، وفي هذا يقول: "أما الكلمات الاصطلاحية وهي الاسم والفعل والحرف، فمما أطمئن إليه أن ذلك نتيج صلته [علي ابن أبي طالب (رضي الله عنه)] بغير العرب كالسريان، ففي نحوهم هذه المصطلحات، فإذا أخذها من علمائهم فما ثم ما يمنع؟"^(٢).

وأول عمل مستقل أضيف إلى المكتبة السعودية يمس جوهر هذه القضية، كتاب (بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة) للأسعد الذي خصصه لقضية التأثر وتاريخها في دراسة مستفيضة؛ ذهب فيه حيال هذه القضية إلى القول بالرأي الوسط الذي يعتقد بأن التأثر مرحلي؛ فبداية نشأة النحو العربي عربية صرفة دون تأثر، ثم بعد ذلك ما لبث أن تأثر بالمنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية، وورد رأيه في غير ما موضع في الكتاب؛ إذ يقول:

(١) آراء في اللغة، ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢.

" ويظهر لي أن النحو العربي قد بدأ يتأثر بالمنطق اليوناني منذ بدأت ترجمة هذا المنطق إلى العربية، بدا ذلك بوضوح من قسمة أرسطو الكلمة إلى اسم وفعل ورباط، ثم قسمة النحويين العرب لها بعد ذلك على نحو مشابه في المصطلح والمدلول إلى اسم وفعل وحرف، ولكن هذا لا يعني أن التأثير كان آنذاك عميقاً ممتداً إلى أساس النحو العربي الأهم وأصله الأول؛ لأن هذا كان قد استقر على قاعدة عربية صافية من السماع عن العرب الذي يحتج بقولهم في اللغة والنحو، وذلك قبل أن تزدهر حركة الترجمة من اليونانية وغيرها إلى لغة العرب، وقبل أن يصبح منطق اليونان الذي نقل إلى العربية مؤثراً في بعض أسس النحو وأصوله الحادثة كالقياس وعلله ونحو ذلك، وإنما اقتصر هذا التأثير فيها - على الأعم الأغلب - على الشكل والمنهج والتنظيم والتهديب وطرق الجدل ووسائل الحجاج، ثم على شيء من المصطلحات والأساليب والتقسيمات " (١).

ويؤكد ما ذهب إليه بأصالة النشأة أولاً، ثم أعقبها التأثير بعد ذلك، بقوله: " لا يمنع من العودة إلى الإقرار بأن علم النحو قد نبع في بداياته الأولى قبل أن يذهب فيه البصريون خاصة مذاهب أهل المنطق والفلسفة من نبع اللغة العربية الصافية..." (٢).

ثم بين مردّ أصالة النحو العربي في بدايته بعيداً عن التأثير بالمنطق وغيره؛ بأنه " استقر على قاعدة السماع العربي الصافي في زمن الاحتجاج، وبني على القرآن على ما في قراءاته من تفصيل، وعلى الحديث على ما في الاحتجاج بألفاظه من خلاف في وجهات النظر، فصفا بهذا الأصل الأول من أصول النحو وانتفت من أسسه شوائب العجمة وخلص للنقل المجرد بعيداً عن المنطق والفلسفة " (٣)، ولكن التأثير ظهر في مرحلة متقدمة؛ لأنه لم يلبث أن " استحدثت بعض الأصول والأسس إلى جانب السماع، وأخذت جميعاً تتأثر شيئاً فشيئاً بالمنطق ونحوه، واشتد تأثيرها أثناء القرن الثالث للهجرة، وبلغ الذروة في القرن الرابع الذي ولية، وعمّ في القرون التالية حتى لفّ النحو موضوعاً ومنهجاً وأسلوباً، وذلك حين

(١) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٩، ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٦.

استحكمت بالنحاة وسائر العلماء ثقافة الفرس وحكمة الهند وفلسفة اليونان، وأصبح المنطق والفلسفة معياراً لمكانة النحوي ومنزلته... " (١).

وممن سلك الرأي الوسط الذي يؤمن بأن التأثير مرحلي صباح بافضل في كتابها (رؤية جديدة في نشأة النحو العربي) وذلك عندما أشارت إلى آراء بعض المستشرقين أمثال : ليمان وجوزف بلانك وبرونليش، الذين ذهبوا إلى أن النحو العربي في نشأته الأولى عربي الأصل، ثم ما لبث أن تأثر على يد سيبويه الفارسي، فتقول عن هذا الرأي بأنه : " معقول جداً حيث نجد في كتاب سيبويه كثيراً من التعليقات، وما ذلك إلا لأن سيبويه ألف كتابه بعد أن ترجمت كثير من كتب المنطق والفلسفة من ثقافات الأمم الأخرى، وخصوصاً أن سيبويه توفي تقريباً بين سنة [١٧٥ - ١٨٠] على الأرجح، وهذه الفترة نضجت فيها العلوم واتقدت وقتها القريحة، فاطلعوا على كثير من علوم الأمم الأخرى " (٢). وتوضح أن مصدر التأثير في كتاب سيبويه كان عن طريق نقله " عن شيوخه وأساتذته بالإضافة إلى لهجات القبائل الأخرى وجهوده النحوية " (٣).

أما الرأي الذي يتصدى لقضية تأثير النحو العربي بغيره، وينكر تلك المقولات، فتبناه الخثران، ودعا إلى أصالة النحو العربي موضوعاً ومنهجاً، وأفرد لهذه القضية فصلاً كاملاً بعنوان (قضية التأثير والتأثير في النحو العربي) في كتابه (ظاهرة التأويل في الدرس النحوي - بحث في المنهج).

وملخص وجهة نظره في الرد على القائلين بالتأثير تمثلت في الأمور التالية :

١- أن النحو العربي أصيل بدليل شواهد المستقاة من البيئة العربية، ومناهجهم ومعاييرهم جاءت وفق طبيعة اللغة العربية الفصحى في مستوياتها المختلفة الصوتية والدلالية، يقول : " فما جمعوا شواهدهم إلا من البادية موطن الفصاحة الأصيل، ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا ضرورة معيرة عن طبيعة العربية الفصحى في بنائها الصوتي ودلالاتها الموحية، وفي جميع نظائرها البسيطة والمركبة والمسموعة والمستعملة

(١) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ٥٦، ٥٧.

(٢) رؤية جديدة في نشأة النحو العربي، ص ٩٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

والمهملة والمشتقة والمنحوتة، وليس ثمة بواعث ذات شأن تحمل الباحثين المعاصرين على القول بأن قواعد اللغة العربية قد دوت على نظم شبيهة بالنظم الإغريقية، وكأن أحداً من العرب لم يعرب كلامه، بل إن الحضارة التي وصلت إليها الأمة الإسلامية تقضي بصنع كتاب في أصول العربية، وفي العرب من وهبه الله من النبوغ ما يجعله يأتي بالباهر من الأعمال، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي وضع علم العروض كاملاً، وأنا متصور لو أن في أشعار اللغات ما يشبه الشعر العربي لزعموا أن الخليل قد تأثر باليونانية أو السريانية " (١) .

٢- استدل الخثران (٢) برأي الأستاذ عبد الحميد حسن الذي يرى بأن العربية أثرت في غيرها من اللغات الأخرى، فالبحث " التاريخي لمعظم اللغات التي اتصل العرب بها لا يساعد على إثبات هذه الظنون، بل إنه يدل في بعض النواحي على العكس من ذلك، وهو أن معظم هذه اللغات قد استرشد نحاتها بالقواعد النحوية للغة العربية" (٣) .

٣- أن المنطق والفلسفة قد وجهت إليهما بعض الانتقادات قديماً من قبل بعض النحاة، مما يدل على أنهما لم يحظيا بالقبول والإعجاب لديهم جميعاً، ومنهم السيرافي كما في مناقشته مع متي المنطقي، وابن فارس، وأبي القاسم الزجاجي (٤) .

٤- أن القياس النحوي والفقهي لم يتأثرا بالقياس المنطقي، بدليل أن القياس المنطقي " يعتمد على الانتقال من الكلي إلى الجزئي، بينما القياس النحوي والفقهي يعتمدان على الانتقال من الجزئي إلى الكلي " (٥) .

٥- أن أوجه الاتفاق والمشاكلة بين ما ورد عند سيبويه وما جاء في الفكر اليوناني ليس فيها دلالة قطعية على وجود التأثير والتأثير، وأهم نقطة قيلت حول التأثير الموضوعي، أن سيبويه متأثر بأرسطو في تقسيمه للكلمة، ولكن الخثران يرى بأن

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي - بحث في المنهج، ص ٢٠ .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩ .

(٣) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص ٢٥٣ .

(٤) ينظر : الإمتاع والمؤانسة، ج ١، ص ١٠٧ - ١٢٨ .

(٥) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص ٢٥ .

هناك فرقاً بين المدلول الاصطلاحي النحوي والمدلول الاصطلاحي المنطقي في التقسيم بين أرسطو وسيبويه (١)، فنوعية دراسة أرسطو " جزء من المنطق والفلسفة، فكل قضية عنده تتكون من اسم وفعل ورباط. فدراسة اللغة عنده لغاية فلسفية لا لغوية، وهذه الدراسة تختلف عن دراسة اللغة التي تقوم على ملاحظة العبارة في ظواهرها الشكلية والمعنوية، فالنحاة يدرسون اللغة للغة، وهو يدرس اللغة للفكر، فهو يدرسها من حيث الدلالة لا من حيث الشكل، يتضح ذلك من كتبه الأربعة (المقولات، والعبارة، والشعر، والخطابة)، والدليل على ذلك المصطلحات التي أوردها، وهي الكم والكيف والموضوع، ويفعل وينفعل، فالاسم عنده ليس اسماً بطبعه بل بتعارف الناس وتواطئهم، وجزؤه لا يدل على شيء، أما سيبويه فلم يقل شيئاً عن الاسم والفعل والحرف، فالاسم والفعل كالأبجدية الأولية في اللغات الإنسانية، والحرف من مستحدثات المرحلة الأسلوبية أو التركيب في حياتها، فاللغات العالمية تلتقي في هذه الأقسام الثلاثة، ثم إن سيبويه - رحمه الله - قد يكتفي أحياناً بالأمثلة عن التعريفات، ففي تعريفه للاسم والفعل والحرف اكتفى بتقسيم الكلمة إلى أنواع، ثم استعرض جميع النماذج التركيبية التي يوجد فيها كل فرع " (٢)، وإن كان هناك التقاء بين سيبويه والتفكير اليوناني في أي وجه كان، فلا يؤخذ دليلاً على وجود التأثير والتأثر؛ لأنها عبارة عن " أفكار عامة منتزعة من واقع الحياة التي يحسها ويألفها الناس، والربط بين الزمن والحدث والمتكلم هو أساس المسؤولية الأخلاقية التي عاشت عليها الإنسانية قبل أن تتعقد حياتها، وتختلف بأهلها مذاهب الحياة وطرائقها" (٣).

ويمكن القول بأن النحو العربي أصيل في نفسه؛ بدليل أنه سلم من التأثير الموضوعي، ما عدا ما قيل في تقسيم الكلام، والتي تعد من الأمور المشاعة بين اللغات، أما التأثير المنهجي فلا يرجع إلى النحو العربي، وإنما يرجع إلى النحاة ومدى إفادتهم من المناهج الشائعة في ثقافة ذلك العصر أيّاً كان نوعها " فلا ريب أن يكون المنهج النحوي قد تأثر بالفكر الإغريقي،

(١) ينظر : ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦، ١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥.

بمعطياته الميتافيزيقية، وقوانينه المنطقية ... وتظهر تبعية المنهج النحوي للمنطق اليوناني في مجال الأقيسة والحدود والتعليل وطرده الأحكام " (١). وبالتالي ينتفي تأثير النحو العربي بالمنطق أو الفلسفة أو غيرهما؛ لأن التأثير من البداية يعني كونه في مرحلة وضع الأسس والأصول، أما بعد الاكتمال فيرجع التأثير إلى النحاة ومناهجهم التي يسلكونها، فعلم " النحو في أصوله وأقسامه وأبوابه وخصائصه قد نبع من اللغة العربية نفسها ومن طبيعتها ومقوماتها، وإن هذه النواحي الفلسفية في العلل والتعاريف والعوامل، قد اتجه النحاة إلى التفكير فيها طوعاً للمؤثرات العامة التي أثرت في العقلية العربية، ووجهت الثقافة العربية ونظام البحث فيها توجيهاً علمياً فلسفياً " (٢). وبهذا يسلم النحو العربي من التشكيك فيه، وكأن تلك الاتهامات تشكك في العقلية العربية وقدرتها على صياغة نحوها ووضع أصوله بهذه السرعة مكتملة ناضجة.

مما سبق تتضح قلة المشاركة الفاعلة من قبل الباحثين السعوديين لقضية (التأثير والتأثير)، فلا زالت المكتبة السعودية تفتقر إلى مناقشة مثل هذه القضية، فلم تحتل المساحة المطلوبة من حيث الدراسة الجادة الوافية.

المطلب الثالث : حركة الدرس النحوي :

أقف ابتداء عند مصطلح (المدارس النحوية) الذي كان يختلج في ذهنه؛ لوضعه عنواناً بدلاً من (حركة الدرس النحوي) لولا ما دار حوله من خلاف في العالم العربي حديثاً، إذ لم يلق اتفاقاً بين الباحثين المحدثين على إطلاقه على الدرس النحوي في بغداد، والأندلس، ومصر؛ مما حدا بي إلى صرف النظر عنه، واختيار العنوان الآخر.

ومن المناسب جداً التعرّيج على رأي الباحثين السعوديين في مصطلح (المدرسة) وإطلاقه على ما عدا مدرستي البصرة والكوفة، إذ يذهب الخثران إلى أن الدرس النحوي بعد البصرة والكوفة لا يعدو أن يكون مزيجاً أو خليطاً بين المدرستين (المذهبيين) البصرية والكوفية؛ لأنه مبني على الترجيح والاختيار، ولذا فلا توجد إلا هاتان المدرستان، وفي ذلك يقول : " وإذا

(١) في نحو القرآن والقراءات، ص ص ١٢٠، ١٢١.

(٢) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص ٢٥٧.

دققنا النظر في الأوصاف التي يطلقها القدماء على الدراسات النحوية غير البصرية والكوفية وجدناها لا تخرج عن وصف هذه الدراسات أو الدارسين بأنهم خلطوا المذهبين أو النحويين، أو مزجوا بينهما، وهذا يدعوننا إلى أنه ليس هناك خلاف بين هذا النحو والنحويين الآخرين، خلافاً لما نراه من الفروق بين منهجي البصرة والكوفة، وهذا ينتهي بنا إلى القول بأنه ليس في النحو العربي إلا مدرستان، أو مذهبان فقط هما البصرة والكوفة " (١).

كما يرى عياد الثبتي أن إطلاق مصطلح (المدرسة الأندلسية) على درس النحو في الأندلس، يعد من قبيل التجاوز والتسامح غير القليل، فيقول: " إن إطلاق (المدرسة الأندلسية) على نحاة الأندلس على اختلاف منازعهم فيه قدر غير قليل من التسامح في التعبير؛ ذلك أن نحاة الأندلس لم ينهجوا نهجاً جديداً له خصائصه المتميزة وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود مدرسة نحوية أندلسية أمراً مقبولاً " (٢).

وأما الأسعد فلا يمانع من تسمية درس النحو في بغداد بـ (المدرسة البغدادية)؛ لما اشتملت عليه من آراء جديدة مستقلة عن الآراء البصرية والكوفية، بالإضافة إلى الاختيار منهما " على أن الاختيار نفسه بناءً على مقاييس خاصة هو طابع مستقل تميز به نحاة بغداد مما يسوغ القول بمدرسة مستقلة لهم... " (٣).

وكذلك تسمية درس النحو في الأندلس بـ (المدرسة الأندلسية)، فعلى الرغم من اكتمال الأصول، على أيدي البصريين والكوفيين ثم تداولها على ألسنة البغداديين من بعدهم، فإن آراء النحويين الأندلسيين في الفروع " فيها الجديد المضاف المبتكر الذي يصح معه - حتى لو عد بعضهم أن في ذلك شيئاً من التسمح - أن تنسب إلى المشتغلين بالنحو في الأندلس مدرسة خاصة أو اتجاه متميز في درس النحو " (٤).

ويُطلق على درس النحو في مصر والشام أيضاً (المدرسة المصرية)، ومع أن الآراء النحوية فيها اعتمدت على آراء الأقدمين - كما يقول بعض المعاصرين - ولم تتميز بمذهب

(١) مراحل تطور درس النحو، ص ١٥٩، ١٦٠.

(٢) ابن الطراوة النحو، ص ٢٩٩.

(٣) الاتجاهات الأساسية في درس النحو، ص ١٩٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩٦.

جديد أو آراء مستحدثة " فإننا نرى وجود هذه المدرسة بمواصفاتها الخاصة، أو بعبارة أخرى تميز الدرس النحوي في مصر بالذات تمييزاً يتيح لنا معه أن نسميه بهذا الاسم الخاص به الدال عليه، حتى لو كان هذا التمييز مقصوراً أو محصوراً في الإطار الجغرافي، فما البال وكتب النحاة المصريين وخاصة شروحهم للألفية ونحوها من المتون تعج بالآراء والأفكار المبتكرة، وبالنظرات الجديدة للأصول، وما البال وقد كانت مصر لشدة النشاط النحوي فيها كعبة القصاد من نحاة الأقطار الأخرى من المشرق والمغرب... " (١).

كما ساغ للعبيدان إطلاق مصطلح (المدرسة)، ولم يقصره على البصرة والكوفة، بقوله: " تعدد المدارس النحوية على الامتداد الزمني، فكان في البدء المدرسة البصرية ثم المدرسة الكوفية، ثم المدرسة البغدادية؛ وهي مدرسة قائمة على الانتقاء من المدرستين السابقتين، ثم المدرسة النحوية في مصر والشام ... " (٢).

وبعد هذه الإطلالة على مصطلح المدرسة، وما دار حوله من خلاف في إطلاقه على الدروس النحوية في بغداد والأندلس ومصر وغيرها، ننتقل إلى إسهام الباحثين السعوديين في رصد حركة الدرس النحوي، إذ من المعلوم أن المحدثين عنوا بالنحو العربي من جميع الجوانب، ومنها ما يمكن أن يسمى (حركة الدرس النحوي) والتي يقصد بها إلقاء المحدثين عامة - والسعوديين خاصة - الضوء على أطوار النحو العربي ومراحلها التي مر بها، بالإضافة إلى البحث في الدرس النحوي في مصر من الأمصار وحاله فيها.

لقد مر النحو العربي بعدة مراحل منذ أن وجدت تلك الإرهاصات التي دعت الغيورين على اللغة العربية إلى التفكير في رسم يضبطها، ويضع أسسها، ويصونها من الزلل والخطأ. ولم تكن لتلك الفكرة أن تولد مكتملة الجوانب، مرسومة الحدود، متصفة بالشمول، راسخة الأسس؛ ما لم تمر بأطوار من بداية النشأة إلى حد الاكتمال، بحيث أصبح علماً مستقلاً له حدوده وقواعده.

تلك المراحل والأطوار، قام الخثران في كتابه (مراحل تطور الدرس النحوي) بتتبّعها، والنظر في كل مرحلة من المراحل، وحدد رجالها الذين كان لهم شأن في رسمها، ثم ما تتسم

(١) الاتجاهات الأساسية في الدرس النحوي، ص ١٩٧.

(٢) في نحو القرآن والقراءات، ص ٢٤.

به من سمات، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة التي تليها، حتى وصل أمر النحو العربي إلى الاكتمال والنضج.

وبالنظر إلى الكتاب يلاحظ أن مراحل النحو العربي مرت بأربع، هي :

الأولى : مرحلة الوضع والتأسيس.

الثانية : مرحلة النمو والإبداع.

الثالثة : مرحلة النضوج والاكتمال.

وبعد أن اكتمل النحو العربي ونما ونضج انتقل إلى :

الرابعة : مرحلة الاختيار والترجيح، التي مثلها البغداديون.

وبعد أن أتمى الحديث عن هذه المراحل، تناول المدارس النحوية مقتصرًا على البصرة والكوفة، ملقيًا الضوء على مصادر كل مدرسة وخصائصها، وكان عمله في كتابه نتيجة نظره وتأمله في الدراسات (المؤلفات) الشاملة لمراحل الدرس النحوي ومذاهبه؛ إذ لاحظ أنها تركز في دراسة النحو وتاريخه على دراسة حياة رجاله وآرائهم " فلا يكاد المطلع عليها يخرج بتصور واضح بمراحل تاريخ النحو وخصائص كل مرحلة وتطورات الدرس النحوي من مرحلة إلى أخرى، ومن هنا بدا لي أننا في حاجة إلى دراسة جديدة تنظر إلى النحو نظرة شاملة وتدرسها من خلال أطواره ومدارسه، مرتكزة على خصائص شاملة لكل مرحلة، وتطورات الدرس النحوي من مرحلة إلى أخرى " (١).

وهو في كتابه هذا يسد نقصًا في المكتبة العربية بعامة، والسعودية بخاصة؛ إذ إنه - على الرغم من محاولته التجديدية في دراسة تاريخ النحو العربي - لم ينف إفادته من جهود سابقه، حيث يقول : " استفدت فائدة كبيرة من جهود العلماء السابقين في دراسة تاريخ النحو؛ فكانت كتبهم من مصادر الأصلية إلى جانب مصادر التراث العربي " (٢).

ولذلك كان تقسيمه لمراحل تطور الدرس النحوي شبيهًا بتقسيم محمد الطنطاوي في كتابه

(١) مراحل تطور الدرس النحوي، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

(نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) مع الاختلاف في بعض المسميات^(١)، ومع هذا فلا ينفى تميز الخثران في مضامين تلك المراحل، وتوسعه في عرضها، وإضافته الجديد إليها.

أما كتاب الأسعد (الوسيط في تاريخ النحو العربي) فقد ألفه لطلاب الجامعة؛ وتتبع فيه الدرس النحوي من النشأة؛ حتى حاله في مصر؛ مروراً بالبصرة والكوفة وبغداد والأندلس والمغرب، وكانت دراسته لتاريخ النحو العربي عن طريق حياة رجاله والتعريف بهم، فتناول فيه المدرستين البصرية والكوفية، وركز على تقسيم طبقات المدرستين، وعندما انتقل إلى بغداد وما بعدها اتجه إلى رصد نحائها والتعريف بهم وتراجهم.

من هنا يتضح الفرق بين كتابي الخثران والأسعد في دراسة تاريخ النحو العربي، حيث ركز الثاني على رجال النحو العربي والتعريف بهم، أما الخثران فكان مدار دراسته النظر في مراحل تاريخ النحو وأطواره، مرتكزةً على خصائص كل مرحلة وسماتها، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة التي تليها، ولم يقف عند حياة رجاله، وإنما يكتفي بالإشارة إلى مصادر تراجهم، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه^(٢).

وللأسعد أيضاً بحث بعنوان (الاتجاهات الأساسية في الدرس النحوي)، عني فيه بدراسة المدارس النحوية وما دار حول هذه التسمية من خلاف، وأيد التسمية بالمدارس كما تقدم ذكره^(٣)، ثم بعد ذلك ركز على أبرز سمات كل مدرسة نحوية (البصرية، والكوفية، والبغدادية، والأندلسية، والمصرية)، وذكر بعض رجالها ومصنفاتهم، ولم يخل ببحثه من توضيح الفرق بين المدرستين البصرية والكوفية.

ونظراً لارتباط النحو العربي بتعلم اللغة العربية وتعليمها، فإنه لم يقتصر على مكان واحد، بل ارتحل وانتقل من مكان إلى آخر عبر العصور، ووجد اهتمامات كبيرة وعناية خاصة، انطلاقاً من نشأته في البصرة؛ إلى أن أصبح يُدرس في الجامعات العربية والغربية في العصر الحديث؛ مروراً بالحواضر الإسلامية وغيرها، ولذلك كان من عناية بعض الباحثين السعوديين المهتمين بالدراسات النحوية وتاريخها حصر مراكز الدرس النحوي، والتأليف

(١) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٣٧ - ٤٦، ١٨٥.

(٢) ينظر : مراحل تطور الدرس النحوي، ص ٧.

(٣) ينظر ص ١٥٢، ١٥٣ من هذا البحث.

فيها، كما في كتاب (مراكز الدراسات النحوية) لعبد الهادي الفضلي، وهو لا يعدو أن يكون رصدًا وحصرًا لتلك المراكز التي عنيت بالدرس النحوي تعليمًا وتأليفًا في القديم والحديث؛ مما يكشف للمطلع عليه الامتداد المكاني والزمني - من القرن الأول إلى الآن - للعناية بالدرس النحوي.

ولم يكن يشغله ذكر خصائص المراكز بقدر ما كان يعنيه حصر قديمها وحديثها بما فيها الجامعات الأوربية والعربية، وتاريخ دخول النحو فيها ورجال كل مركز من القدماء والمعاصرين، إن أمكن.

وقد بلغت المراكز ثلاثة وعشرين مركزًا، هي :

١ - البصرة	٩ - المغرب	١٧ - أوروبا
٢ - مكة المكرمة	١٠ - فارس وما وراء النهر	١٨ - الهند
٣ - المدينة المنورة	١١ - مصر	١٩ - بلاد الروم
٤ - الكوفة	١٢ - دمشق	٢٠ - روسيا
٥ - بغداد	١٣ - حلب	٢١ - أمريكا
٦ - الموصل	١٤ - النجف	٢٢ - الجامعات العربية
٧ - إربل	١٥ - اليمن	٢٣ - أفريقيا
٨ - الأندلس	١٦ - الحلة	

وقد حظيت مدرستا البصرة والكوفة بعناية الباحثين المعاصرين؛ بسبب احتضانهما لتأسيس النحو العربي، ووضع أسسه وأصوله من النشأة حتى الاكتمال؛ أكثر مما حظي به الدرس النحوي في الأمصار الأخرى. وهذه حقيقة عامة، لكنها لا تنفي الاهتمام بغيرهما، فإن عناية النحويين السعوديين بدراسة حركة الدرس النحوي لم تقتصر على البحث في أطواره ومدارسه وحصر مراكزه؛ بل تجاوزت ذلك إلى الاهتمام بالأندلس والمدينة ومسيرة النحو فيهما.

فعياد الثبتي كان له اهتمام خاص بالأندلس؛ نحوه ونحاته، تحقيقاً وتأليفاً، بالإضافة إلى المشاركة في الندوات والمحاضرات، مما سيأتي بعضه مبثوثاً في أثناء هذا البحث. فدراسته (نحاة الأندلس وتيسير الدرس النحوي) - وهي عبارة عن محاضرة ألقاها في النادي الأدبي في جدة عام ١٤١١هـ - عني فيها بالحركة الأندلسية النحوية، والنظر في أطوارها وإبداعاتها وقضايا التيسير فيها، ورسم فيها بشكل سريع أطوار الدرس النحوي في الأندلس ومراحلها، والتي تمثلت في طورين^(١) :

الأول : مثله المؤدبون وكان تأثيرهم في مسيرة الدرس النحوي في الأندلس شبه معدوم؛ لأن معرفتهم بدقائقه محدودة، مع أن لبعضهم تأليفاً في النحو.

الثاني : مثله الراحلون إلى المشرق من الأندلسيين، أو القادمون من علماء المشاركة إلى الأندلس، وما جلبوه من مصادر معرفية مختلفة، فأحدثوا للنحو نقلة كيفية، من تتبع لدقائقه، وكشف لغوامضه، إلى الدخول في القضايا الجدلية وغير ذلك.

ثم عرج على نواحي التيسير لدى نحاة الأندلس، والمتمثلة في^(٢) :

١- تأليف الكتب التعليمية، ككتاب (الواضح) لأبي بكر الزبيدي و(المقرب) لابن عصفور.

٢- التنبيه على أوهام بعض الكتب التي يتداولها طلبة العلم مع ثقة تامة بمحتوياتها، مما يحول بينهم وبين التنبيه إلى تلك الأوهام، ومنها تنبيهات ابن الباذش على كتاب (الكافي) لابن النحاس، و(إصلاح الخلل) لابن السيد، و(الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإفصاح) لابن الطراوة.

٣- إعادة النظر في قضايا الدرس النحوي الرئيسة للتوصل إلى تخليصه مما يستغنى عنه، كدعوة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢) إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه (الرد على النحاة)، والوقوف عند أسس دعوته لتبيين أثرها في الدرس النحوي.

وختم محاضرتيه بأثر ابن مضاء في دعاة التيسير من المحدثين، فقال: "ولا تكاد تجد أحداً من دارسي النحو المحدثين الذين رأوا أن في النحو العربي ما يحتاج إلى إصلاح جذري أو جزئي

(١) ينظر : نحاة الأندلس وتيسير الدرس النحوي، ص ٥٧، ٥٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧٧.

لا تجد لابن مضاء أثرًا في آرائه وتوجيهاته، ترى ذلك واضحًا في (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، ومن تلاه منذ نشر الدكتور شوقي ضيف (الرد على النحاة) حتى تأليفه (تجديد النحو)^(١).

ومن عناية عياد الشيبتي بمسيرة النحو في الأندلس بحثه (الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري) - الذي ألقاه في ندوة (الأندلس : قرون من التقلبات والعطاءات) (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) في الرياض، ونظمتها مكتبة الملك عبد العزيز - أشار فيه إلى ملامح النحو الأندلسي بقوله : " بلغت الدراسات النحوية في الأندلس مرحلة متقدمة من النضج منذ أواخر القرن الرابع الهجري أو قبل ذلك بيسير؛ إذ تجاوز النحاة في مباحثهم ما درجوا على العناية به من إيضاح القواعد النحوية في أيسر مأخذها، وتقريب شواهدها، وتفسير معانيها إلى اقتحام قضايا الجدل النحوي، فما إن عاد محمد بن يحيى الرباحي من رحلته إلى المشرق يحمل كتاب سيبويه رواية عن نحوي مصر النابه أبي جعفر النحاس حتى بدأ الدرس النحوي يتخذ مسارًا جديدًا يقوم على التحليل والتعليل والاستنباط"^(٢). وفي هذا البحث يعرض عياد الإبداع الأندلسي عن طريق بعض الشخصيات الأندلسية مما يستدعي تأجيله إلى مبحث دراسة الشخصيات النحوية لاحقًا.

ويبدو أنه يضع مفاتيح للباحثين للغوص في لجج الدرس النحوي الأندلسي، والتنبيه على أنه بحاجة إلى دراسات متعددة من زوايا مختلفة، وبالذات ما يتعلق " بمسيرة الموروث النحوي المشرقي في مجالس الدرس النحوي الأندلسي [التي] لم يولها أحد - فيما أعلم - ما تستحق من العناية والتأمل؛ لما لها من أثر واضح في تلمس توجيهات النحاة واختياراتهم"^(٣).

أما الاهتمام بالمدينة ودرسها النحوي؛ فمثله الصاعدي في بحثه (أصول علم العربية في الأندلس)، فعلى الرغم من أنه حمل وجهة نظر جديدة - في مكان نشأة النحو العربي - تقول بأن النحو العربي نشأ في المدينة النبوية لا في البصرة التي جرت عليها عادة أكثر العلماء قديمًا والباحثين المعاصرين، والتي لم يوفق فيها الصاعدي في رأيه - كما سبق - إلا أنه

(١) نخبة الأندلس وتيسير الدرس النحوي، ص ٨٥.

(٢) الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، ص ٦٣١.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٣٧.

استخلص مظاهر الدرس النحوي في المدينة المنورة، وإسهامات أعلامها فيه رأياً وتأليفاً، بالإضافة إلى بعض مسائلهم ومصطلحاتهم النحوية، وغير ذلك .
ويظهر لون آخر من ألوان الاهتمام برصد حركة الدرس النحوي في بحث (الشعر التعليمي) للأسعد؛ يتمثل في رصد تطور الشعر التعليمي ومسيرته من نشأته في جميع العلوم، ثم يقف عند المنظومات النحوية وتاريخها، وأبرز الألفيات في النحو، وأشهر المنظومات النحوية في عصور المماليك والعثمانيين.

وأخيراً فإن من تنوع عناية الباحثين السعوديين بحركة الدرس النحوي، الاهتمام برصد حركة كتاب سيويه، منذ عهد مؤلفه؛ إلى نهاية القرن الثالث الهجري؛ وانتقاله من البصرة إلى بغداد، كما في بحث لطيف بعنوان (رحلة كتاب سيويه من البصرة) لعوض القوزي، والذي كشف فيه انتقال الكتاب على يد الكسائي إلى بغداد، وبقي لم ينظر فيه أحد حتى جاء الميرد، فوضّحه وشرحه للناس، ثم كتب له بعد ذلك الانتشار في الحواضر الإسلامية^(١).

وفي نهاية هذا المبحث نصل إلى تأكيد عدة أمور :

١- أن هناك محاولة من الباحثين السعوديين للمشاركة في بعض القضايا المطروحة على الساحة، وفي المقابل لم تشمل مشاركتهم بعض القضايا المعاشية الآن، كقضية تأثير النحو العربي في النظرية التوليدية.

٢- على الرغم من التنوع في دراسة حركة مسيرة الدرس النحوي في التراث العربي؛ إلا أن النتائج اللغوية السعودية ما زال بحاجة إلى دراسة تاريخ النحو العربي بنظرة تتصف بالشمولية؛ إذ لم يمثله إلا كتاب واحد، هو (الوسيط في تاريخ النحو العربي)، الذي اتسم بسرد بعض القضايا دون مناقشتها؛ لأنه أعدّ للطلاب كما أشار مؤلفه^(٢).

(١) ينظر : رحلة كتاب سيويه من البصرة، ص ٥٤١.

(٢) ينظر : الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ١١، ١٢.

المبحث الثاني : المصطلحات النحوية :

لا يغيب عن الأذهان أن تحديد مفهوم المصطلحات مهم في تفسير العلوم وتوضيحها، وتقنين حدودها، وعامل فاصل في فهم قضايا أي علم ومجالاته، ومساعد في التفريق بين تفرعات العلوم، وبالذات المتشابهة منها، فلا غرو أن يوجد في التراث العربي اهتمام بها، فإن من يتصدى لأي علم؛ لابد أن يقوم بتحديد حدوده ومصطلحاته ومفهومها.

لقد كان النحو العربي جزءاً من تلك العلوم المليئة بالمصطلحات التي تحتاج إلى تحديد دقيق حتى لا يلتبس بعضها ببعض؛ لذا عني العلماء بمصطلحات هذا العلم وتحديد مفهومها عناية خاصة، كما يلمس في كتبهم النحوية، بل جمعها بعضهم في كتاب مستقل، كما فعل الفاكهي في كتابه (الحدود النحوية)، وقبله الفراء في كتابه (الحدود)، ولم يصل منه إلا أسماء بعضها^(١).

وقد شهدت المصطلحات عامة - والنحوية خاصة - في العصر الحديث اهتمام الباحثين، وعنايتهم بها، مع تعدد الاتجاهات في هذا؛ وذلك بوضع معاجم خاصة بها، أو دراستها وتبعتها تاريخياً، وتعد دراستها من الإضافات المنهجية الجديدة حديثاً في دراسة التراث النحوي، يقول محمود حجازي : " ولعل أهم إضافة منهجية لدراسة التراث اللغوي والنحوي العربي هو ذلك الاتجاه الجديد إلى البحث العميق للمصطلحات التي أفاد منها العرب " ^(٢).

وكان للمملكة إسهامٌ بارزٌ في هذا المجال، ظهر على أيدي بعض باحثيها المتخصصين في النحو العربي، يمكن تصنيف دراستهم للمصطلحات إلى أربع نزعات :

الأولى : النزعة الشاملة لفترة معينة.

الثانية : النزعة الخاصة بمدرسة نحوية.

الثالثة : النزعة الخاصة بشخصية نحوية.

الرابعة : النزعة الخاصة بدراسة مصطلح واحد.

(١) ينظر : الفهرست، ص ص ٧٣، ٧٤.

(٢) البحث اللغوي، ص ٨٣.

الأولى : النزعة الشاملة لفترة معينة :

لاريب أن النحو العربي مرَّ بعدة مراحل - سبقت الإشارة إليها في المطلب الثالث من المبحث الأول -، واكمل واستوى على سوقه في المدرستين البصرية والكوفية؛ فحوت تلك المراحل التي مر بها ضبط أسسه وأصوله وقواعده ومصطلحاته، ومن هذا المنطلق يفترض أن يكون من خطوات الباحثين في قضية المصطلح النحوي دراسة مصطلحات تلك الفترة التي شهدت نشأة النحو العربي واكتماله، وهذا ما فعله القوزي في كتابه (المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، باعتبار أن النحو نشأ وتأسست أصوله ومصطلحاته على أيدي علماء تلك الحقبة الزمانية، ومن جاء بعدهم اعتمد على آرائهم ومصطلحاتهم في الغالب.

ولا يجد القوزي غضاضة في الوقوف عند هذه الفترة الزمانية التي تشكلت فيها مدرستا البصرة والكوفة؛ لأن " الفترة الزمنية الممتدة من عهد أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ -)، حتى قبيل نهاية القرن الثالث الهجري تمثل النحو في أهم مراحل نشأته، فقد شهدت طفولته وشبابه وعصر ازدهاره والخصومة فيه " (١). وأما ما بعد هذه المرحلة التي انتقلت فيها زعامة النحو إلى بغداد؛ فإنه بدأ يأخذ منحى جديداً يقوم على المزج بين المدرستين البصرية والكوفية؛ ولذا يقول : " ما أظن دراسة المصطلح بعد القرن الثالث الهجري ستضيف شيئاً رئيسياً في المصطلح النحوي " (٢). ويؤكد القوزي على هذه المسألة، وأن من جاء بعد سيبويه عالية عليه، فيقول : إن " النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه كانوا عالية على كتابه، فوقفوا عند مصطلحاته وحدوده، وما كان لهم الفضل على النحو إلا بمقدار ما بذلوا من تفسير للكتاب، وشرح له، واختصار لمادته، وإعادة لترتيبه ومحاولة فصل العلوم المختلفة التي حواها بين دفتيه؛ ليستقل كل منها عن الآخر " (٣).

ولكي يغطي المؤلف القوزي الفترة الزمانية التي حددها، ويتتبع ظهور المصطلحات النحوية، وتاريخ نشوئها؛ فإنه قام بتقسيم كتابه إلى ثلاثة فصول، وهي بشكل عام :

(١) المصطلح النحوي، ص (ط).

(٢) المرجع السابق، ص (ط).

(٣) المرجع السابق، ص (ل).

(المصطلح النحوي قبل الكتاب، المصطلح النحوي في كتاب سيبويه، المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين)، وبدخلها وصل إلى تقسيمات تجعل المطلع على الكتاب يرتاح في تعامل المؤلف مع المصطلحات، في تحديد بداية استخدامها وتطورها، وعنايته بجمع كل المصطلحات، ما أمكنه ذلك، دراسة وتحليلاً، وهذا ما يُفسَّر به تدرجه في عرضها والبحث عنها، من لدن العرب الأوائل الذين أطلقوا على النحو عدة مصطلحات عرفوه بها، مروراً بأبي الأسود الدؤلي وما وضع من مصطلحات، ومن بعده تلامذته (يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز)، ونقلهم لبعض اصطلاحات أبي الأسود من معناها اللغوي إلى معناها العلمي، وصولاً إلى الطبقة الثالثة (عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء) وما قدّموه من مناقشات وآراء نحوية كانت بمثابة إرهابات لظهور المصطلحات النحوية على أيدي تابعيهم من بعدهم، ولدى هذه الطبقة عرف النحو - بمعناه الاصطلاحي - على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي رسم حدوداً واضحة له ^(١)، وهو بهذه المقولة يخطئ فتحي الدجني الذي ربط ظهور مصطلح النحو - بمعناه الاصطلاحي - بالخليل بن أحمد، بقوله : " النحاة (عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء) لم يرد عنهم أنهم استعملوا اصطلاح النحو، بل بقي استعمالهم ثابتاً على اصطلاح (العربية) أو (الكلام)، وأول من شاهدنا في آثاره النحوية استخدام اصطلاح النحو هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، المتوفى سنة ١٧٥هـ " ^(٢).

ثم وقف المؤلف عند كتاب سيبويه؛ لإبراز مصطلحات الخليل التي رواها عنه لوحدها، وإبراز مصطلحات سيبويه لوحدها أيضاً. وفي هذه المرحلة تبلورت وتكونت المصطلحات النحوية، وانتهى عند صور الخلاف الثلاث بين البصريين والكوفيين في المصطلحات النحوية، وهي : ظهور مصطلح كوفي في مقابل مصطلح بصري، ورفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية، وعلى العكس؛ رفض البصريين لبعض المصطلحات الكوفية.

(١) ينظر : المصطلح النحوي، ص ص ١٧، ١٨.

(٢) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ص ٢١، ٢٢.

تلك طريقة المؤلف في التعامل مع الناحية التطورية التاريخية لتدرج المصطلح النحوي من النشأة والتهيئة إلى حد الاكتمال. وأما عن منهجيته في التعامل مع شرح المصطلح وتوضيحه؛ فإنها أخذت أشكالاً عدة :

- ١- إيراد المصطلح مع نسبه إلى صاحبه، والاستشهاد له من كلامه إن أمكن^(١)، أو ممن نسبه إليه^(٢) أو رواه عنه^(٣)، مع دراستها وتحليلها. وأحياناً يكتفي بسرد بعض المصطلحات دون مناقشة لها مع الإحالة إلى مصدرها^(٤)، كما يقول : " هناك مصطلحات أخرى أرى أن أشير إلى مواضعها في الكتاب فقط دون مناقشة عبارة الكتاب ... " ^(٥).
- ٢- الإتيان بمناقشات ومناظرات^(٦) في مسائل نحوية أو الإتيان بوصفها وتفسيرها^(٧)، تلك المناقشات والمناظرات التي أدت إلى ظهور بعض المصطلحات فيما بعد.
- ٣- إبراز المصطلح الكوفي وتسميته في المدرسة البصرية مع الاستشهاد^(٨).
- ٤- ذكر صور استخدامات المصطلح^(٩)، وقد لا يستقصيها كاملة كما في مصطلح (التفسير) حيث ذكر أنه يُطلق على ثلاثة أبواب نحوية، هي : (المفعول لأجله، التمييز، البدل)^(١٠)، وترك باب (المفعول معه) الذي استدركه سعيد الزبيدي وقال : " ولم يشر إليه أي باحث من المعاصرين " ^(١١).

(١) ينظر : المصطلح النحوي، ص ص ٤٣، ١٦٨، ١٧٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٣٥، ١٦٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٨٩، ١٠٢.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٠٧، ١٣٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٥٤، ٦٧.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣١.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٦٣، ١٦٦، ١٨٠، ١٨٥.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٦٤، ١٦٥.

(١١) مصطلحات ليست كوفية، ص ١٧.

ومهما يكن؛ فإنني لا أبالغ إذا قلت إن كتاب القوزي من الكتب التي أسست لدراسة المصطلح النحوي، ولا يُنكر حضوره في المكتبة النحوية؛ بدليل اعتماد بعض الباحثين عليه في دراساتهم للمصطلحات النحوية، وإفادتهم منه، يقول صالح العمير: " وأحب أن أنوه بأن جهود السابقين لدراسة النحو الكوفي والمصطلحات النحوية كانت خير عون لي على بلوغ الهدف المنشود، وأخص بالذكر من اطلعت على عمله ... ود. عوض حمد القوزي في: المصطلح النحوي " (١). بل يعده الخثران من أهم الدراسات الحديثة التي تناولت المصطلح النحوي التي أفاد منها في دراسته لمصطلحات النحو الكوفي (٢).

ومع ما سبق فإن القوزي لم يسلم من بعض الملحوظات التي لا تقدر في عمله المعدود من الدراسات القيمة في تأسيس المصطلح النحوي وتأصيله؛ وذلك نتيجة لعدم اعتماده في إبراز المصطلحات التي استخدمها الخليل على كتابه (العين)، بل إنه لم يرد ضمن مصادره مطلقاً؛ مما أوقع القوزي - كغيره - في خطأ نسبة بعض المصطلحات للكوفيين، وليست لهم، وترك نسبة بعض المصطلحات إليه، على الرغم من محاولته تصحيح بعض المصطلحات المنسوبة للكوفيين، وهي من وضع الخليل أو سيبويه، كما في مصطلح (النسق)، إذ يقول: " يزعم كثير من الباحثين أنه من مصطلحات الكوفيين وما هو إلا من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين والكوفيين على السواء ... " (٣). معتمداً في إثبات نسبه إلى الخليل على مصدر وسيط وهو (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر! فبالرجوع إلى كتاب (العين)؛ نجد الخليل يصرح بمصطلح (النسق) في أكثر من موضع؛ جاء في (باب الثاء والميم) " وثُمَّ : حرف من حروف النسق ... " (٤)، وأيضاً في (باب العين والكاف والسين) مادة (عكس) " ويقال عكست أي عطفت على معنى النسق " (٥). وكذا في (باب العين والشين) (و ا ي) معهما (مادة (شيع وشوع) " ... فالواو نسق " (٦).

(١) مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية - بحث في مجال الدرس النحوي الكوفي، ص ١٥٥.

(٢) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها، ص ٢٣.

(٣) المصطلح النحوي، ص ١٦٩.

(٤) العين، ج ٨، ص ٢١٨.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٦.

(٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٩٠.

ومع حرصه على ذلك إلا أنه لم يَسلم من الخلط في نسبة بعض المصطلحات، استدركها عليه سعيد الزبيدي في كتابه (مصطلحات ليست كوفية)، ووقف عند مجموعة من المصطلحات، في سبيل تخليصها مما يشوبها من لبس في النسبة (١).

ومما وقف عليه من المصطلحات؛ مصطلح (الجحد) (٢) الذي عده بعض الباحثين كوفي النشأة في مقابل (النفي) لدى البصريين، ومنهم القوزي! حيث نسب وضعه للفراء في قوله: " الجحد والإقرار : مصطلحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين " (٣). واتضح لسعيد الزبيدي أنه من مصطلحات الخليل في (العين)، واستشهد على ما ذهب إليه بعدة مواضع من (العين)، كما في : (باب اللام والميم) " لم خفيفة : من حروف الجحد " (٤). و(باب الليف من النون) " إن خفيفة : حرف مجازة في الشرط، وجحد بمنزلة (ما) " (٥). و(باب الليف من الميم) " ما : حرف يكون جحدًا " (٦). و" أما: استفهام جحد " (٧).

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق من مواضع، ما جاء في باب (الليف من اللام) " لا : حرف ينفي به ويجحد " (٨). وفي (باب الليف من النون) " وأما ﴿ إِنَّ هَذَا نِ لَسِحْرَانِ ﴾ (٩) فمن خفف فهو بلغة الذين يخففون ويرفعون (١٠)، فذلك وجه، ومنهم من يجعل اللام في موضع (إلا)، ويجعل (إن) جحدًا، على تفسير : ما هذان إلا ساحران... " (١١).

(١) ينظر : مصطلحات ليست كوفية، ص ٧٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣) المصطلح النحوي، ص ١٧١.

(٤) العين، ج ٨، ص ٣٢١.

(٥) المرجع السابق، ج ٨، ص ٣٩٦.

(٦) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤٣٤.

(٧) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤٣٥.

(٨) المرجع السابق، ج ٨، ص ٣٤٩.

(٩) طه (٦٣) .

(١٠) ينظر : السبعة في القراءات، ص ٤١٩.

(١١) العين، ج ٨، ص ٣٩٧.

أما الإقرار؛ فيبدو أنه مصطلح وضعه الفراء، كما ذهب إليه القوزي، إذ لم يرد عند الخليل بوصفه مصطلحاً نحوياً، وإنما أوردته في تعريف الجحود من الناحية المعجمية اللغوية، في (باب الحاء والجيم والذال معهما) "الجحود: ضد الإقرار كالإنكار والمعرفة" (١).

وبهذا يتضح تاريخ استخدام مصطلح (الجحد)، والسبب في نسبة هذا المصطلح وغيره للكوفيين، إما التسليم بمقولات القدماء دون التحقق منها، أو الأخذ من المراجع الوسيطة المتأخرة، أو من باب تغليب كثرة الاستعمال، أو لأن معجم (العين) تأخر تحقيقه.

وكذا مصطلح (الصفة) أو (الصفات) أو (حروف الصفات) من المصطلحات المنسوبة للكوفيين قديماً وحديثاً، وهي ليست لهم في مقابل (الظرف أو حروف الجر) لدى البصريين. وممن ذهب إلى نسبتها للكوفيين القوزي بقوله: "وكثرة الأدلة عند الفراء ترجح نسبة هذا المصطلح إليه" (٢)، ويقول أيضاً: "لما برز علماء النحو من الكوفيين استحدثوا اصطلاح (الصفة) وأطلقوه على هذه الحروف" (٣)، على حين يؤكد سعيد الزبيدي أن الخليل استعمله في (العين) ثم أخذ عنه، فيقول: "وقد أخذوا [أي الكسائي والفراء وثعلب وأبو بكر بن الأنباري] هذا المصطلح عن الخليل بن أحمد، فقد استعمله بهذين المعنيين (الظرف، وحروف الجر) في كتابه (العين)" (٤).

ويسوق الزبيدي المواضع التالية من كتاب (العين) للتدليل على ورود مصطلح الصفة بالمعنيين السابقين:

في (باب العين والذال والنون معهما) "عند: حرف الصفة، فيكون موضعاً لغيره، ولفظه نصب؛ لأنه ظرف لغيره، وهو في التقريب شبه اللزق، لا يكاد يجيء إلا منصوباً؛ لأنه لا يكون إلا صفة معمولاً فيها" (٥). وفي (باب العين والذال والباء معهما) "بعد: فإذا لم يكن قبل وبعد غاية فهما نصب لأنهما صفة... فإذا أضفته نصبت، إذا وقع موقع الصفة... فإذا ألقيت عليه (من) صار في حد الأسماء، كقولك: من بعد، فصار (من) صفة،

(١) العين، ج ٣، ص ٧٢.

(٢) المصطلح النحوي، ص ١٧٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٤) مصطلحات ليست كوفية، ص ٦٠.

(٥) العين، ج ٢، ص ٤٣.

وخفض (بعد)، لأن (من) حرف من حروف الخفض، وإنما صار (بعد) منقاداً لمن، وتحول من وصفيته إلى الاسمية؛ لأنه لا تجتمع صفتان ... " (١).

وكذا في (باب الحاء مع اللام) مادة (حل) : " قال الأعشى (٢) :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

[ثم قال] وقال بعضهم : أراد أن فيه محلاً وأن فيه مرتحلاً فأضمر الصفة " (٣).

وفي (باب الحاء والشين و (و ا ي) معهما) مادة (حوش) " وحاشا : كلمة استثناء، وربما ضم إليها لام الصفة، قال الله تعالى : ﴿ قُلِّبَ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ (٤) " (٥). وفي (باب الحاء والزاي والنون معهما) مادة (حزن) " قال الخليل : النصب خزانة النحو... أي معولهم عليه أكثر من سائرهم، النصب في الحال والقطع والوقف وإضمار الصفات " (٦). وجاء في (باب الدال والنون و (و ا ي)) مادة (دون) " وكذلك الدون يكون صفة " (٧). وفي (باب اللقيف من اللام) مادة (إلى) " إلى : حرف من حروف الصفات " (٨). وفي (باب اللقيف من الفاء) مادة (في) " في : حرف من حروف الصفات " (٩).

ثم يجتم مناقشته لهذا المصطلح بقوله : " ونقرر هنا أن الخليل مبتكر المصطلح، وأن الكوفيين أخذوه عنه واطرد لديهم " (١٠).

بل إن مصطلح (الصفة) ورد أيضاً في مواضع أخرى لم يشر إليها الزبيدي، وأطلق على حروف الجر والظرف؛ كما في : (باب العين واللام و (و ا ي) معهما) في مادة (على)

(١) العين، ج ٢، ص ٥٢.

(٢) شرح ديوان الأعشى الكبير، ص ٢٦٥.

(٣) العين، ج ٣، ص ٢٦.

(٤) يوسف (٥١).

(٥) العين، ج ٣، ص ٢٦٢.

(٦) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٠٩.

(٧) المرجع السابق، ج ٨، ص ٧٢.

(٨) المرجع السابق، ج ٨، ص ٣٥٦.

(٩) المرجع السابق، ج ٨، ص ٤٠٩.

(١٠) مصطلحات ليست كوفية، ص ٦٣.

" وعلى : صفة من الصفات " (١). و (باب القاف واللام والباء معهما) مادة (قبل) " وإذا ألقيت عليه (من) صار في حد الأسماء نحو قولك : من قَبْلِ زيدٍ، فصارت (من) صفة وخفض (قبل) بـ (من) فصار (قبل) منقاداً بـ (من)، وتحول من وصفيته إلى الاسمية؛ لأنه لا تجتمع صفتان " (٢). و (باب القاف والفاء و (و ا ي ء) معهما) مادة (فوق) " فوق ... وهو صفة " (٣).

و (باب الزاي واللام و (و ا ي ء) معهما) مادة (زول) " قال (٤) :

هذا النهارَ بدا لها من هَمَّها ما بالهها بالليلِ زال زَوَّالها

ونصب النهار على الصفة " (٥). و (باب الطاء والراء والفاء معهما) مادة (ظرف) " والصفات نحو أمام وقدام تسمى ظرفاً " (٦). و (باب الليف من النون) مادة (أن) " وإذا وقعت على الأسماء والصفات فهي مشددة ... فإذا اعتمدت قلت : إته ربّ رجلٍ ونحو ذلك، وهي في الصفات مشددة، فيكون اعتمادها على ما بعد الصفات، إن لك، وإن فيها، وإن بك وأشباهاها " (٧). و (باب الليف من الميم) مادة (الأمام) " وتقول : أخوك أمامك؛ تنصب لأن أمامك صفة " (٨).

كما نسب القوزي مصطلح (الكناية) للكوفيين في مقابل (الضمير أو المضمّر) للبصريين، بقوله : " مصطلح يطلقه الفراء على ما سماه سيويه ضميراً أو مضمراً وقد يسميه الكوفيون كناية " (٩)، وهو من المصطلحات التي وضعها الخليل، يقول سعيد الزبيدي : " إن هذا المصطلح من ابتكار الخليل بن أحمد وهو أول من استعمله في كتابه (العين) " (١٠).

(١) العين، ج٢، ص٢٤٦.

(٢) المرجع السابق، ج٥، ص١٦٦.

(٣) المرجع السابق، ج٥، ص٢٢٤.

(٤) شرح ديوان الأعشى الكبير، ص٢٥٦.

(٥) العين، ج٧، ص٣٨٤.

(٦) المرجع السابق، ج٨، ص١٥٧.

(٧) المرجع السابق، ج٨، ص٣٩٧.

(٨) المرجع السابق، ج٨، ص٤٢٩.

(٩) المصطلح النحوي، ص١٧٤.

(١٠) مصطلحات ليست كوفية، ص٧١.

وورد استخدام هذا المصطلح في (العين) في موضعين ذكرهما الزبيدي، فقد جاء في باب العين والراء والباء معهما مادة (عرب) : والعروبة : يوم الجمعة، قال (١) :

يا حسنه عبد العزيز إذا بدا يوم العروبة واستقر المنير

كنى عن عبد العزيز قبل أن يظهره ثم أظهره " (٢). وفي باب الثلاثي اللفيف من باب الهاء مادة (هوى) " وأما (هو) فكناية التذكير و(هي) كناية التأنيث ... " (٣).

وقد استعمل البصريون والكوفيون المصطلحين (الكناية أو المضمرة) بمعنى واحد، ثم استقل كل واحد منهما عن الآخر في وقت متأخر (٤).

ولما لم يقف الزبيدي عند مصطلح (الصلة) الذي أشار القوزي إلى أنه ينسب إلى الكوفيين في مقابل (الزيادة) عند البصريين، بقوله : " الصلة : مصطلح عند الفراء لما يسميه البصريون بالزيادة والحشو ... " (٥)؛ فإنني تحققت منه بنفسى فوجدته قد ورد في كتاب (العين) في عدة مواضع، منها : في (باب اللفيف من اللام) مادة (لا) " (لا) صلة زائدة " (٦). وفي باب (اللفيف من النون) مادة (أن) " ويقال تكون (إن) في موضع (أجل) فيكسرون ويثقلون، فإذا وقفوا في هذا المعنى قالوا : إنه تكون الهاء صلة في الوقوف، وتسقط الهاء إذا صرفوا " (٧). وفي (باب اللفيف من الميم) مادة (ما) " ويكون صلة، كقوله تعالى: ﴿ فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَقَهُمْ ﴾ (٨)، أي: بنقضهم ميثاقهم " (٩)، وفي (باب الحروف المعتلة (و ا ي ء))، مادة (أي) " وأياً ما تحب منهم تجعل (صلة)، وكذلك في (أيما الأخوين) (ما) صلة ... وقوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا ﴾ (١٠) :

(١) لم أعثر على القائل، ولعل قوله (واستقر المنير) تحريف، والصحيح (واستقر المنير) ليستقيم وزن البيت ومعناه.

(٢) العين، ج ٢، ص ١٢٨.

(٣) المرجع السابق، ج ٤، ص ١٠٥.

(٤) ينظر : مصطلحات ليست كوفية، ص ٧٦.

(٥) المصطلح النحوي، ص ١٧٨، ١٧٩.

(٦) العين، ج ٨، ص ٣٤٨.

(٧) المرجع السابق، ج ٨، ص ٣٩٨.

(٨) النساء (١٥٥).

(٩) العين، ج ٨، ص ٤٣٤.

(١٠) الإسراء (١١٠).

(ما) صلة.. " (١). وفي باب الهاء والذال و(و ا ي ء) معهما، مادة (هذي) " هذا وهذه، الهاء فيهما زائدة، والاسم : ذا وذه، وهذه الهاء للصلة وليست للتأنيث، ولكنها تنبيه " (٢).

الثانية : النزعة الخاصة بمدرسة نحوية :

يبدو من السهولة إمكانية التعرف على مصطلحات النحو البصري منذ نشأتها وحتى نضجها لأسباب واضحة للجميع؛ تتمثل في مجيئها مبثوثة في كتب علماء البصرة ككتاب (العين) و(الكتاب) و(الأصول) و(المقتضب) وغيرها، وفي المقابل فإن المصطلحات الكوفية تحتاج إلى عناية أكبر في البحث والتأصيل والجمع؛ لكونها لم تحوها كتب نحوية وصلت إلى المعاصرين، وإنما جاءت في بطون بعض الكتب المهمة بالدراسات القرآنية واللغوية والأدبية.

تلك حقيقة لم تغب عن بعض النحويين السعوديين في البحث عن المصطلح الكوفي في مصادره المختلفة المتنوعة، فقدم الخثران دراسة بعنوان (مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها) جال فيها بين عدة مصادر، صنفها على النحو الآتي (٣) :

أ- مصادر أصلية، وهي أهم كتب الكوفيين، مثل : (معاني القرآن) للفراء، و(مجالس ثعلب)، و(شرح القصائد السبع الطوال)، و(المذكر والمؤنث) لأبي بكر الأنباري.

ب- كتب البصريين وبخاصة كتاب سيبويه.

بالإضافة إلى إفادته من بعض الدراسات الحديثة التي تناولت المصطلحات الكوفية. لقد كان همُّ المؤلف جمع ما يمكن جمعه من المصطلحات الكوفية ثم تفسيرها، وتحديد مدلولاتها، وتجليه غامضها، ثم تقديمها للباحثين، مع أنه لم يغفل الجانب التطوري لبعض المصطلحات (٤)، ولم يسلك في ترتيب مصطلحات دراسته الترتيب المبني على الحروف الهجائية، بل حاول أن يجمع المشتركة في خاصة ما تحت عنوان واحد، وما لا يدخل فيها

(١) العين، ج٨، ص٤٤٠.

(٢) المرجع السابق، ج٤، ص٨١.

(٣) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص٢٣.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص٣٨، ٦٥، ٦٦، ٧٩، ١٤٣.

وضعه في المتفرقات، فجاءت فصوله الخاصة بالمصطلح على النحو التالي :

- مصطلحات أسماء الأبواب والأجناس.

- مصطلحات الإعراب والبناء.

- مصطلحات الحروف.

- مصطلحات متفرقة.

سبق هذه الفصول الأربعة فصل خاص بالبحث في مصادر النحو الكوفي التي اعتمد عليها في استخراج المصطلحات الكوفية، وبعد الخاتمة سرد مجموعة من المصطلحات الكوفية وما يقابلها، والتي قال عنها : إنها " لم تحظ في البحث بالقدر الذي حظيت به المصطلحات الأخرى من المعالجة والدراسة، فعلت ذلك تحرياً للأمانة في عرض مادتي العلمية، والتزاماً بالمنهج العلمي الصحيح " (١).

وأما عن كيفية تعامله مع المصطلحات في أثناء التحليل والدراسة فقد بينها في المقدمة بقوله : " وقد حاولت - ما أمكن - أن أحدّد مدلولات المصطلحات التي أتناولها من خلال استعمال الكوفيين أنفسهم في كتبهم كمعاني القرآن للفراء، أو من خلال ما نقل عنهم، ثم أستعين بعد ذلك بأقوال غيرهم من العلماء في هذا الصدد؛ ذلك أن غير الكوفيين قد يلجئون - في أحيان غير قليلة - عند عرض آرائهم إلى ترجمة مصطلحاتهم والتعبير عنها بغيرها من المصطلحات السائدة في البيئة النحوية " (٢).

وبعد النظر في شرحه للمصطلحات، يمكنني إضافة عدة أمور اتضحت في منهجه :

١- عنايته بذكر صور المصطلح واستخداماته المختلفة، من ذلك مصطلح (الصلة)، إذ

لاحظ أن الفراء يطلقه على ثلاثة أمور (٣) :

١- الحروف الزائدة.

٢- الجملة التي تعطي معنى الاسم الموصول.

٣- الجملة الواقعة صفة للنكرة.

(١) مصطلحات النحو الكوفي، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٨ - ٤٥.

وغيرها من المصطلحات - كمصطلح (التكرير)^(١١)، و(الرد)^(١٢)، و(العماد)^(١٣)، و(القطع)^(١٤) - التي وجدت عناية الخثران في البحث عن صور إطلاقها على الموضوعات النحوية، فكان يذكر لها صورتين، في حين اقتصر القوزي على صورة واحدة^(١٥). وفي بعض الأحيان لا يستقصي الخثران الصور كاملة، كما فعل في مصطلح (التفسير)، حيث ذكر باين^(١٦)، من الأبواب الأربعة التي يطلق عليها^(١٧).

وأحياناً يتحقق من قضية إطلاق المصطلح، كما صنع في مصطلح (المرافع) الذي قصر إطلاقه القوزي على الخبر^(١٨)، فخالفه الخثران في هذا الأمر، وقال : إن "مصطلح (مرافع) يطلق على كل من المبتدأ والخبر، وليس على الخبر وحده، كما يراه بعض الباحثين"^(١٩)، يقصد القوزي حيث أحال إلى كتابه.

ب- نظرة المؤلف الناقدة التأصيلية وعدم التسليم بكل ما قيل، فينفي نسبة بعض المصطلحات الخاطئة القديمة والحديثة ويردها إلى أصلها، وذلك كما فعل في مصطلح (التفسير)، فاعترض على أبي حيان، إذ ليس الفراء أول من سَمَّى التمييز تفسيراً؛ " لأن سيويه وبعض البصريين كالمبرد وابن السراج قد عبروا (بالتفسير) في مقابل (التمييز)"^(٢٠)، واستشهد من كلامهم على ما ذهب إليه، وفي هذا الكلام دلالة على أن سعيداً الزبيدي في كتابه (مصطلحات ليست كوفية)، لم يطلع على كتاب الخثران،

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٧، ٤٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨.

(٥) ينظر : المصطلح النحوي، ص ١٦٣، ١٧٠، ١٧٥.

(٦) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص ٢٩.

(٧) ينظر ص ١٦٣ من هذا البحث.

(٨) ينظر : المصطلح النحوي، ص ١٧٣.

(٩) مصطلحات النحو الكوفي، ص ١١٢.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٩.

ولم يرد له عنده أي ذكر، وإلا لخصّه بالذكر من بين الباحثين الذين قال إنهم " جرت الأمور لديهم [في مصطلح التفسير] وكأنه مصطلح كوفي " (١).

ومن المصطلحات التي تنبّه الخثران إلى نسبتها إلى البصريين أيضاً، مصطلح (الكناية) (٢)، وأشار إلى أنه ورد عند سيبويه (٣)، وتحقق منه سعيد الزبيدي أيضاً فرجعه إلى الخليل (٤)، بعكس القوزي الذي سلّم بكوفيته (٥).

وكذلك مصطلح (الإجراء) ومشتقاته (الجاري وغير الجاري - يجري ولا يجري - جرى ولم يجر) نسبة الخثران إلى الخليل وعنه أخذه سيبويه والفراء (٦)، أما القوزي فأيد نسبته إلى الفراء (٧).

ومع حرصه على التحقق من نسبة المصطلحات إلى أصحابها فإنه وقع فيما وقع فيه غيره في نسبة مصطلحي (الصفة) (٨) و(الجحد) (٩) إلى الكوفيين، وقد تبين أنهما من مصطلحات الخليل (١٠). وكذلك مصطلح (الصلة) فقد ساقه الخثران على أنه مصطلح كوفي، في قوله : " فقد ظهر لنا أن الكوفيين يعبرون عن الزائد بمصطلحات أربعة، هي : الصلة، والحشو، واللغو، والزائد، ولكن التعبير بالصلة يظل هو الأكثر شيوعاً عندهم ... وأما البصريون فقد عبروا عن الزائد بثلاثة مصطلحات، هي : الزائد، والحشو، واللغو " (١١). وفي موضع آخر

(١) مصطلحات ليست كوفية، ص ٢٩.

(٢) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص ٦٢.

(٣) ينظر : اللسان (كني).

(٤) ينظر ص ١٦٨، ١٦٩ من هذا البحث.

(٥) ينظر : المصطلح النحوي، ص ١٧٤.

(٦) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص ١٠٠.

(٧) ينظر : المصطلح النحوي، ص ١٦٦.

(٨) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص ٧٠، ١٢٠.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٦.

(١٠) ينظر ص ١٦٦، ١٦٧ من هذا البحث.

(١١) مصطلحات النحو الكوفي، ص ٤١.

يقول : " فإننا نتصور أن مصطلح (الصلة) الكوفي كان أنسب في التعبير عن هذه الأحرف من مصطلح (الزيادة) " ^(١)، في حين أنه من مصطلحات الخليل البصري كما سبق ^(٢). كما أورد استعمال الكوفيين لمصطلح (المستقبل) مقابل (المضارع) لدى البصريين ^(٣)، ولم يشر إلى استخدام الخليل له! وقد أورده في كتاب (العين) في (باب الزاي واللام و(و ا ي ء) معهما) مادة (زيل) " ... لا يقولون في المستقبل : ما يُزالُ، ولكن يردونه إلى يَزالُ " ^(٤).

وإذا كان الخثران خالف القوزي في نسبة المصطلحين السابقين؛ (الكناية) و(الإجراء)، فإنه يلاحظ أن المسألة تنعكس في مصطلح (النسق)؛ ففي حين ينص القوزي ويؤكد على أنه من مصطلحات الخليل لا الكوفيين ^(٥)؛ نرى الخثران يورده على أنه منسوب للكوفيين، وكأنني أراه وقد سلّم بهذا الأمر لهم، فلم ينفه عنهم! يقول عن (النسق) : " ويبدو أن هذا المصطلح قد شاع في بيئة الكوفيين، بيد أنه كان يداخله مصطلح (العطف) البصري الذي عبر به الفراء قليلاً... [و] أن المتأخرين أفادوا من مصطلحي البصريين والكوفيين جميعاً في تعبيرهم (عطف النسق) أو (المعطوف عطف النسق) " ^(٦).

وكذا في مصطلح (التقريب)؛ فقد ذهب القوزي إلى القول بأنه من مصطلحات سيبويه ^(٧)، وأما الخثران فيرى أنه من مصطلحات الكوفيين؛ وليس له مقابل لدى البصريين، بقوله : " وأما البصريون فإننا لا نجد عندهم مقابلاً لمصطلح (التقريب) الذي وضعه الكوفيون " ^(٨)، وأميل إلى رأي الخثران؛ لأن التقريب بوصفه مصطلحاً نحوياً لإعمال أسماء الإشارة عمل الأفعال الناقصة ظهر لدى الكوفيين، أما الاعتماد على الدلالة المعجمية

(١) مصطلحات النحو الكوفي، ص ٤٤.

(٢) ينظر ص ١٦٩، ١٧٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي، ص ٧٤.

(٤) العين، ج ٧، ص ٣٨٥.

(٥) ينظر : المصطلح النحوي، ص ١٠٨، ١٦٩، و ص ١٦٤ من هذا البحث.

(٦) مصطلحات النحو الكوفي، ص ٧٩.

(٧) ينظر : المصطلح النحوي، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٨) مصطلحات النحو الكوفي، ص ٩٧.

لمصطلح التقريب عند سيويه - كما قال القوزي : " التقريب عند سيويه ضد التباعد، ولا عمل له عنده " (١) - فلا يخول للقوزي أن يجعله مصطلحاً نحويّاً ابتدعه سيويه، وإلا فقد وردت الدلالة المعنوية لدى الخليل في (باب الهاء والنون) (و ا ي ء) معهما) مادة (هَنَى) " هنا وهناك للمكان، وهناك أبعد من هنا. وههنا : تقريب " (٢).

ومما يحتاج إلى تجلية لدى الخثران؛ اعتماده على نص الخوارزمي (٣)، وقوله بأن مصطلح (الخفض) مقصور على المنون : " وقد أخذ الكوفيون هذا المصطلح من الخليل بن أحمد الذي ينسب إليه التعبير بمصطلح (الخفض) ولكنه مقصور على ما وقع في أعجاز الكلم منوناً " (٤)، وليس كذلك، فقد أطلقه الخليل على المنون وغيره :

جاء (في باب العين والجيم (و ا ي) معهما) مادة (عوج) : " وإذا عجمت بالناقعة قلت : عاج عاج خفض بغير تنوين " (٥) ؛ وعلى المنون قوله في (باب العين والبدال (و ا ي) معهما) مادة (عدو) : " وما رأيت أحداً ما عدا زيدياً، أي : ما جاوز زيدياً، فإن حذف (ما) خفضته على معنى سوى، تقول : ما رأيت أحداً عدا زيدياً " (٦).

كما استخدم الخليل (الخفض) بمعنى (الجر) ففي (باب العين والبدال والباء معهما) مادة (بعد) " (من) حرف من حروف الخفض " (٧). وفي (باب القاف واللام والباء معهما) مادة (قبل) " فصارت (من) صفةً وخُفِضَ (قبل) بـ (من) " (٨). وأيضاً في (باب القاف والتاء (و ا ي ء) معهما)، مادة (قنو) " وفي الخفض مَقْتَوَيْنَ " (٩).

(١) المصطلح النحوي، ص ١٣٣.

(٢) العين، ج ٤، ص ٩٣.

(٣) ينظر : مفاتيح العلوم، ص ٦٦.

(٤) مصطلحات النحو الكوفي، ص ١٢١.

(٥) العين، ج ٢، ص ١٨٥.

(٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢١٣.

(٧) المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٢.

(٨) المرجع السابق، ج ٥، ص ١٦٦.

(٩) المرجع السابق، ج ٥، ص ١٩٩.

وكذلك استخدم الخليل (الخفض) للدلالة على الكسرة، ورد في باب العين واللام
(و اي) معهما مادة (علو) " وعلُّو كلَّ شيءٍ أعلاه ترفع العينَ وتخفِّضُ " (١).

الثالثة : النزعة الخاصة بشخصية نحوية :

إذا عرف أن النحو الكوفي قد ضاع جلُّ التراث الذي حمّله، ولم يصل منه للمتأخرين إلا
ما جاء في بطون كتب غير نحوية (قرآنية، ولغوية، وأدبية...)؛ فإنه يتحتم على الباحثين أن
يسلكوا طرقاً جديدة لمحاولة التعرف على جوانب من النحو الكوفي ومصطلحاته، وأن
يدركوا أن دراسة الشخصيات تتخذ عدة أشكال ونواح، ينبغي أن يركز على ما يضيف
منها جديداً، أو يسد ثغرة موجودة.

وتلبية لما سبق قام العمير بدراسة جيدة لإضافة ما يخدم النحو الكوفي ومصطلحاته في بحثه
الموسوم بـ (مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية)، في محاولة - حسب تعبيره -
لإبراز " المصطلحات الكوفية التي استخدمها أبو بكر، لعلّي أسهم بما ينفع - إن شاء الله - في
خدمة النحو الكوفي من جهة، وأؤكد انتساب أبي بكر لها، وولاءه لعلمائها الأجلاء الذين
أخذ عنهم دراسة، كأبي العباس ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١هـ)، أو بواسطة دراسة آثارهم كأبي
زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) من جهة ثانية " (٢).

اعتمد في دراسته على مجموعة من كتب ابن الأنباري (المذكر والمؤنث)،
(الزاهر في معاني كلمات الناس)، و(مختصر في ذكر الألفات)، و(مسألة في التعجب)،
ونص على أنه خص منها (شرح القصائد السبع الطوال)، و(إيضاح الوقف والابتداء)،
بالإضافة إلى غيرها من كتب الكوفيين (٣).

أما عمله وطريقته في دراسته للمصطلحات بشكل عام؛ فقد نص على أنه يعرض
" لاستخدام المصطلح عند غيره من أئمة النحو الكوفي كالكسائي والفراء وثلعب، وأئمة

(١) العين، ج٢، ص٢٤٦.

(٢) مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية، ص١٥٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص١٥٤.

البصرة كسيبويه والمبرد، ومن أخذ عنه هؤلاء وأولئك، وهو الخليل بن أحمد^(١)، ويسوق مواطن ورود المصطلح لدى أبي بكر في كتبه التي اعتمد عليها.

ونجده يسلك في طريقة تعامله مع المصطلحات طريقة الباحثين قبله، الذين مهدوا له الطريق، وكانت دراساتهم معينة له في دراسته، وفي هذا يقول: " وأحب أن أنوه بأن جهود السابقين لدراسة النحو الكوفي، والمصطلحات النحوية، كانت خير عون لي على بلوغ الهدف المنشود... " (٢).

من ذلك أنه كان ينسب بعض المصطلحات إلى أصحابها حيناً^(٣)، ويتركه أحياناً أخرى، ويكتفي بالإشارة إلى أن الكوفيين يستخدمونه أو يطلقونه^(٤)، أو يقول لعله من صنع الكوفيين^(٥)، أو بأنه نسب إلى الكوفيين^(٦)، أو أن أبا بكر استخدمه^(٧)، وبهذه العبارات ابتعد عن تأصيل نسبة بعض المصطلحات، فلم يقع في الخطأ كما وقع فيها غيره، وكان يشير إلى صور استخدام المصطلح عند أبي بكر^(٨).

كما أعد العمير بحثاً آخر لخدمة النحو الكوفي ومصطلحاته بعنوان (المصطلح النحوي عند ابن قتيبة)، الذي عدّ مؤسساً للمدرسة البغدادية، ومزج بين المذهبين البصري والكوفي؛ مما كان حافزاً ودافعاً للعمير في دراسة المصطلحات التي استخدمها ابن قتيبة، دون الخوض في شخصيته نفسها، بهدف أن تكون دراسته " إضافة للدراسات السابقة حول المصطلح، وإسهاماً في مجال دراسة النحو الكوفي خاصة؛ لأنه بحاجة ماسة إلى تضافر جهود الباحثين كي يقربوه للناس ويوضحوه لهم " (٩).

(١) مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية، ص ١٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥٨، ١٦١، ١٦٤، ١٦٩.

(٩) المصطلح النحوي عند ابن قتيبة، ص ١٤.

وبالنظر إلى هوامش البحث؛ تتضح كتب ابن قتيبة التي استخرج منها العمير مصطلحاته، فقد اعتمد كثيراً على (أدب الكاتب) و(تأويل مشكل القرآن) ثم (تفسير غريب القرآن)، وقليلاً على (غريب الحديث) و(الشعر والشعراء)، ونادراً على (عيون الأخبار) .

وبما أن ابن قتيبة زواج بين مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية؛ فإن طريقة العرض التي سلكها الباحث العمير تكمن في وضع المصطلح وما يقابله في المدرسة الأخرى، ثم ينسب المصطلح إلى صاحبه (١) أو مدرسته (٢)، وبعدها يستشهد من كلام ابن قتيبة على استخدامه للمصطلح إن وجد، أما إن تعذر وروده لدى ابن قتيبة فإنه يشير إلى أنه لم يستخدم مصطلح المدرسة الأخرى (٣).

ولكنني أقف حائراً أمام نسبه المصطلحات التالية : (الصفة (٤)، الكناية (٥)، التفسير (٦)، وما يجرى وما لا يجرى (٧)، الجحد (٨)) للكوفيين، فهي على سبيل التأصيل أم على سبيل كثرة الاستخدام والشيوع؟ وذلك لأنه قال في بعضها إنه (مصطلح كوفي)، ولكن الذي يبدو أنه يقصد بهذه العبارة التذليل على كثرة الاستخدام لا تأصيل النسبة لهم، بدليل ورودها في بحثه السابق (مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية) بهذا القصد، كما في قوله : " النعت مصطلح كوفي لما يعرف عند البصريين بالصفة، وكلاهما من مصطلحات سيبويه لشيء واحد " (٩).

كما قام بتتبع المصطلحات لدى بعض النحاة معيض العوفي في كتابه (قضايا الجملة الخيرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، وخصص جزئية فيه

(١) ينظر : المصطلح النحوي عند ابن قتيبة، ص ص١٤، ٢١ .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ .

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص٢١، ٢٢ .

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص١٨ .

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص١٩ .

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص٢١ .

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص٢٣ .

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص٢٤ .

(٩) مصطلحات أبي بكر الأنباري الكوفية، ص١٦٣ .

لرصد مصطلحات الجملة الخبرية وقضاياها لدى كل من : الفراء، والأخفش، والزجاج، والنحاس^(١). وكانت طريقته في التعامل مع المصطلحات عند هؤلاء الأربعة هي ذكر المصطلح وما يقابله من مصطلح متداول، ولم يكن تأصيل المصطلح وتتبعه تاريخياً من شأنه، فليس " من غرض البحث أن يدخل في تاريخ هذه المصطلحات؛ لأنه لا يعالج مصطلحاً واحداً يتبعه من بدئه إلى نضجه، ماراً بتطوره عبر كتب النحاة؛ ليكون ذلك ميسراً وسهلاً تناول، وإنما هو يشير إلى مجموعة من المصطلحات التي استخدمها هؤلاء النحاة في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ثم إن بعضها لا يدخل في صلب الجملة الخبرية، ولكنه ورد عندهم أثناء حديثهم عن بعض قضاياها، فيتطلب منا إشارة إلى ذلك، وتوضيحاً لمفهوم هذه المصطلحات عندهم، دون أن ندخل في تفاصيل مطولة، تبحث عن تاريخها وتطورها، والذي نعني به أن نجعل الدارس لهذه الكتب على بينة من أمر هذه المصطلحات، وعلى دراية بها، حتى لا يتيه في فهم النص الذي يريده؛ لأن معرفة المصطلح مهمة في فهم النص " (٢).

ونختم هذه النزعة بصنيع خديجة مفتي في كتابها (نحو القراء الكوفيين) (٣)؛ حيث قامت بتتبع المصطلحات الكوفية المتعلقة بالقراءات لدى الفراء في كتابه (معاني القرآن)، ووضعت فصلاً مستقلاً لها، مرت فيه على ثمانية عشر مصطلحاً استخدمها الفراء، وما يقابلها لدى البصريين، واعتمدت في نسبة المصطلحات على مراجع وسيطة، ولم تكن تعنى بالتأصيل، وإنما تذكر ما توصل إليه غيرها، ثم تورد نص وروده لدى الفراء في (معانيه)، ففي مصطلح (الكناية) مثلاً؛ رجعت إلى كتاب (همع الهوامع) للسيوطي، وأوردته على أنه منسوب للكوفيين^(٤)، ولم ترجع لـ (العين) الذي استخدمه قبلهم^(٥). وكذلك فعلت في مصطلحي (النسق) و(الجحد)؛ اعتمدت على كتاب (مدرسة الكوفة)

(١) ينظر : قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ج ١، ص ١٠٦ - ١٣٣. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠١هـ - جامعة القاهرة).

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٨.

(٣) الأصل رسالة ماجستير ١٤٠٢هـ - جامعة أم القرى.

(٤) ينظر : نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤٢.

(٥) ينظر ص ١٦٨، ١٦٩ من هذا البحث.

لمهدي المخزومي، وقامت بإيراد ما يقابلهما لدى البصريين^(١)، ولم تكلف نفسها عناء الرجوع إلى كتاب (العين)، حيث عبر الخليل بـ «ما صراحة»^(٢). أما في مصطلح (الخفض)^(٣) فقد اعتمدت - كما اعتمد غيرها - على نص الخوارزمي الذي قصر استخدام الخليل والبصريين لهذا المصطلح على المنون فقط^(٤) - وقد بينت سابقاً أن الخليل استخدمه لغير المنون أيضاً^(٥) - ووقفت في كتابها هذا عند المصطلحات الكوفية لدى ابن خالويه^(٦)، ومكي بن أبي طالب^(٧)، وفعلت كما فعلت مع الفراء في نسبة المصطلحات. ويبدو أن نسبة المصطلح عندها بناء على كثرة الاستعمال - كما هو الحال عند غيرها - لا اعتداداً بتاريخ بدايته، ولكنني أرى الأمر يحتاج إلى التأصيل أولاً، لا أن تُورد المصطلحات وكأنها للكوفيين؛ فالمنهج العلمي؛ أن يُؤصل المصطلح، ويُتبع أول من استخدمه، دون الاعتماد التام على الآراء والمؤلفات الوسيطة، التي أحدثت لبساً في نسبة بعض المصطلحات أو استخدامها.

الرابعة : النزعة الخاصة بدراسة مصطلح واحد :

إن هذه النزعة اختلفت عن سابقاتها في كون المصطلح النحوي في النزعات الثلاث السابقة بدا فيها الجانب التأصيلي في نسبة المصطلح النحوي إلى البصريين أو الكوفيين، أو استخدامها لدى أحد اللغويين، وإن عرج فيها أحياناً على توضيح المقصود من المصطلح. أما في هذه النزعة فاختلف الأمر، حيث يحظى فيها المصطلح بعناية خاصة، ودراسة مستقلة؛ للإحاطة بحيثياته، وجمع متفرقاته، ولم أشتاته.

(١) ينظر : نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤٥.

(٢) ينظر ص ١٦٤، ١٦٥ من هذا البحث.

(٣) ينظر : نحو القراء الكوفيين، ص ٣٤٨.

(٤) ينظر : مفاتيح العلوم، ص ٦٦.

(٥) ينظر ص ١٧٥، ١٧٦ من هذا البحث.

(٦) ينظر : نحو القراء الكوفيين، ص ٣٧٥ - ٣٧٩.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٠٠، ٤٠١.

ومن مثلها إبراهيم البعيمي، إذ وقف عند مصطلح (التقريب)، ودرسه لدى المدرستين الكوفية والبصرية، وأبان عن موقفهما منه، في بحثه (المنصوب على التقريب).
ووقف عند عدة أمور :

١- التقريب عند الكوفيين : أجاز الكوفيون هذا المصطلح وعمله، فقام البعيمي بتحليلته عندهم، وحدد المقصود منه بأنه " إعمال أسماء الإشارة عمل كان، واحتياجها إلى اسم مرفوع وخبر منصوب " (١). ثم وضع أسسه وأحكامه لديهم، وحصر شواهد التي لم يُسبق إلى جمعها كما يقول : " وتتبع القرآن أستنبط منه الشواهد، فتحقق لي منه والحمد لله ما لم أسبق إليه، وكذلك من كلام العرب الموثق في المصادر الموثوق بها " (٢).

٢- تأصيل نسبة مصطلح (التقريب) : سبقت الإشارة إلى تحقيق نسبة هذا المصطلح، وخلص البحث فيه إلى أن القوزي لم يوفق في نسبته لسيبويه، وأن التوفيق كان حليف الخثران في نسبته إلى الكوفيين (٣)، أما البعيمي فقد عاب على القوزي فهمه لنص سيبويه واستدلاله على معرفة سيبويه للتقريب من هذا النص : " وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك ... واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً، وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها المبهمة كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء، وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو، إذا قلت : مررت بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً، ولا صفة له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقول : مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه " (٤).

فقال البعيمي : " والذي يظهر لي أن هذا إغراب في فهم هذا النص؛ لأن مراد سيبويه أن يقول إن اسم الإشارة ربما أتى به وُصِّلَ لوصف ما فيه الألف واللام، والإشارة إليه بالعهد

(١) المنصوب على التقريب، ص ٥٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩٨.

(٣) ينظر ص ١٧٤، ١٧٥ من هذا البحث.

(٤) الكتاب، ج ٢، ص ٥ - ٨.

الحضوري لا بالعهد الذهني، وهو مراده بقوله " ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه " ... والبصريون يستعملون كلمة تقريب، ولا يريدون منها إعمال اسم الإشارة عمل (كان)، كما كان هو عند الكوفيين، وإنما يعنون معناها اللغوي " (١) .

٣- تبيين أسباب رفض البصريين للتقريب، وتتمثل في ثلاثة أسباب (٢) :

أ- من المعلوم أن أسماء الإشارة من الأسماء، والأسماء لها محل من الإعراب إذا وقعت في أي موقع في الجملة (أولها، وسطها، آخرها)، أما الأفعال المتصدرة في أول الجملة فليس لها محل من الإعراب، وعلى هذا فسيكون إعراب الجملة المتدئة باسم الإشارة على هذا النحو : اسم الإشارة سيكون مبتدأ، والمرفوع بعده خبره، وهو اسم التقريب عند الكوفيين؛ وبهذا تمت الجملة إسناداً من المبتدأ والخبر، والمنصوب بعدهما يكون حالاً لتمام الجملة قبل مجيئه، وهو ما اعتبره الكوفيون خبر التقريب، ولكنه حال لا يستغنى عنه؛ لأنه خبر في المعنى، ولأن الفائدة لا تتعقد إلا به.

ب- مما جاء لدى العرب؛ نصب الحال بعد حرف التثنية الذي لم يقع بعده اسم إشارة، نحو (ها أنا جالساً)، ولم يعد الكوفيون (ها) من عوامل التقريب؟ وأعرّبوا (قائماً) حالاً، ولكنهم في نحو (ها أنا ذا جالساً) أعرّبوا ما بعد اسم الإشارة (جالساً) تقريباً؛ فما الفرق بين العبارتين؟ أوليس المراد منهما الدلالة على القرب؟ إذا لم يختلف الإعراب فيهما؟

ج- يحتج على الكوفيين بوقوع الحال بعد الضمائر في لغة العرب، كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ (٣) ، ولم يحمل أحد من النحويين الضمير هنا على كان في الإعمال، فما الفرق بين أسماء الإشارة والضمائر؟! أوليست كلها أسماء وكلها معارف!؟

ويميل البعيمي إلى مذهب البصريين، كما يتضح من قوله : " وأكبرت عندها البصريين، وعلمت أن سر انتشار مذهبهم واستمراره؛ إنما هو من قوة قواعدهم التي بنوا مذهبهم

(١) المنصوب على التقريب، ص ٥١٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٢١ - ٥٢٣.

(٣) البقرة (٩١) .

عليها، وأن العلماء المتأخرين وازنوا بين المذهبين فبين لهم رجحان المذهب البصري فأخذوا به " (١).

ولا شك أن هناك جهداً كبيراً مبذولاً في دراسة المصطلحات النحوية لدى الباحثين السعوديين؛ لأن دراستها ليست لقمة سائغة محددة في كتاب واحد أو كتب نحوية، بل هي حصيلة قراءات متعددة في علوم شتى غير لغوية، ناهيك عن كونها غير نحوية، وبالذات في مراحل النشأة الأولية للنحو العربي، كما في المرحلة الواقعة بين أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، مرحلة الإرهاصات لظهور المصطلحات، يقول القوزي: " فإن تتبع آراء علماء هذه الفترة كان في كتب التفسير والقراءات؛ لا في كتب النحو واللغة... " (٢).

وينسحب هذا الأمر أيضاً على النحو الكوفي ومصطلحاته، والذي " لم يحظ بمؤلفات تتناوله أبواباً ومسائل ومصطلحات كما حظي النحو البصري، ومن ثمَّ فإن تلمس المصطلحات والمسائل الكوفية في غيبة مظانها الأولى أو قَلَّتْها؛ يدفعنا للبحث عنها فيما أثر عن الكوفيين من مؤلفات، كـ (معاني القرآن) للفراء، كما يفرض علينا حسن استثمار الكتب الأخرى المعاصرة؛ وأهمها كتاب سيبويه، بالإضافة إلى الكتب اللاحقة المطولة في النحو، بالإضافة إلى كتب القراءات القرآنية والتجويد، ونحو ذلك وغيره من المصادر التي يمكن أن تلمس فيها المصطلحات الكوفية " (٣).

كما يجري هذا الأمر على دراسة المصطلحات النحوية عند ابن قتيبة، الذي لم تصل إلى المتأخرين مؤلفاته النحوية، وإنما بالاعتماد على كتبه الأخرى التي حوت إشارات نحوية عابرة، فما " ورد فيها من مسائل هذا الفن إنما قصد منه ابن قتيبة البيان والتقريب، ولم يعمد فيه إلى التعمق والبحث النحوي لذاته، لذا فإن الباحث لا يجد في كتبه التي بين أيدينا سوى ومضات وإشارات نحوية عابرة ... وما ورد في (أدب الكاتب) من مسائل النحو والصرف - على كثرته - لا يفي بالغرض الذي نسعى إليه؛ لأنه مجرد إشارات قصد منها توجيه

(١) المنصوب على التقريب، ص ٤٩٧.

(٢) المصطلح النحوي، ص (ل).

(٣) مصطلحات النحو الكوفي، ص ١١.

الكتاب في زمانه إلى ما ينبغي لهم من آلات الكتابة ومتطلباتها...؛ لذا رأيت أن من الواجب عليّ أن أقرأ جلّ تراثه... " (١).

وفي نهاية المطاف؛ نخلص إلى ما يلي :

- ١- أن دراسة المصطلحات النحوية في الحركة اللغوية في المملكة أُغْنِيَتْ بعدة دراسات، على الرغم من كونها من الاتجاهات الحديثة، ومثلت بنزعات عدة؛ مما يدل على محاولة متابعة الجديد فيما يخدم النحو العربي.
- ٢- كان لبعض الدراسات فضل السبق في هذا المجال؛ ولذا عُدَّت من الدراسات المؤسَّسة لمصطلحات النحو العربي، والمؤصلة لها.
- ٣- وجود من يتابع بعض نتائج الحركة اللغوية في المملكة؛ بدليل تقويم بعض نتائجها في المصطلحات من قبل بعض الباحثين العرب في العالم العربي.
- ٤- أن هذه الحركة في المملكة لا تخلو من بعض القصور؛ إذ لا نجد فيها معاجم للمصطلحات النحوية، كالتى صنعت في بعض البلدان العربية الأخرى.
- ٥- اقتصرت عنايتهم بالمصطلحات على الجانب التأصيلي التاريخي، ولم يعنوا :
 - بتحليل المصطلح، وأسبابه، والعلاقة بين المصطلح وأصل معناه في اللغة.
 - بعلاقة المصطلح بالوظيفة النحوية، والمعنى النحوي.
 - بإبراز الفروق بين المصطلحات.
 - بعلاقة المصطلح بالأصول النحوية وتفكير صاحبه النحوي.
 - بدلالة المصطلح على معانٍ متعدّدة، كالمفرد، والمركب، والصلة، وغيرها.

(١) المصطلح النحوي عند ابن قتيبة، ص ١٤.

المبحث الثالث : الشخصيات النحوية :

ما كان النحو العربي ليصل إلى العصر الحاضر على طول الفترة الزمنية؛ لولا أن هياً الله له علماء وباحثين، سخرُوا أنفسهم لخدمة اللغة العربية، ووضع قوانينها النحوية التي تضبط صحة استخدامها بين المتكلمين بها، ومن ثم دراستها والتأليف فيها؛ لتسهيل عملية تعلمها وتعليمها، وفتح الباب لمن أراد الاستزادة والتعمق في فهم دقائق النحو؛ مما دفع المحدثين إلى دراسة تراجم أولئك العلماء وتواريتهم وجهودهم؛ لمعرفة إسهاماتهم في مجال الدرس النحوي، وأثرهم فيه، وما أضافوه من آراء واختيارات نحوية جديدة تخدم الدرس النحوي. وبرز في المكتبة السعودية الاهتمام بالنحاة، وتمكنت من تصنيفه إلى اتجاهين بناء على جوانب الشخصية؛ اتجاه إلى تغطية الجوانب المتعددة، واتجاه الاقتصار على جانب واحد.

أولاً : اتجاه تغطية الجوانب المتعددة :

تمثل هذا الاتجاه في الوقوف عند نحوي من النحاة منذ نشأته حتى وفاته، والتعريف به وإبراز فكره النحوي، وما قدمه من نتاج وآراء؛ لمحاولة معرفة جانب التجديد أو التقليد لديه، ونواحي التأثير والتأثير عنده.

وقد ظهرت في المكتبة السعودية عدة مؤلفات اختلفت فيما بينها في تغطية الجوانب المتعددة للشخصية، كالتعريف بها، أو عرض آثارها ودراساتها وتحليلها أحياناً، أو تحديد منهجها في أحد الكتب النحوية، أو رصد آرائها؛ لمعرفة مذهبها، وتحديد منهجيتها في التفكير النحوي، وفي هذا الاتجاه يجمع المؤلف بين هذه الجوانب المتعددة أو بين بعضها في كتاب واحد، ولا بد من التنبيه على أنه في هذا الاتجاه تم تناول الشخصية المشهورة والمغمورة.

ومن أقدم الإسهامات السعودية في هذا المجال كتاب صدر عام (١٤٠٢هـ) لمحمد المقدي، بعنوان (الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد))؛ ليضعه بين يدي كتاب الدماميني (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) الذي قام

بتحقيق الجزء الأول منه ^(١) عام (١٣٩٦ هـ)، وصدر بطبعته الأولى عام (١٤٠٣ هـ)، ثم تابع تحقيق الأجزاء المتبقية، فصدر الجزء الثاني أيضاً عام (١٤٠٣ هـ)، أما الجزء الثالث والرابع فتأخر صدورهما إلى عام (١٤١٨ هـ).

تناول المؤلف المفدى عدة جوانب من شخصية الدماميني، انحصرت في التعريف به وبعصره، والإشارة إلى آثاره التي خلفها، ثم الوقوف عند تحليل كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد) لإبراز منهجه فيه، ونص على هذا في مقدمته بقوله: "وقد قسمت هذا البحث قسمين رئيسين: الأول: عن حياة المؤلف وآثاره دون إفاضة أو تطويل. الثاني عن منهجه في كتابه: (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، عرفت فيه بمعامله البارزة ومميزاته الظاهرة، وصدرت الكتاب بنبذة مبسطة عن عصر المؤلف، درست فيها أوضاعه السياسية والحضارية والفكرية" ^(٢).

أما آراء الدماميني النحوية؛ فلم تحظ لدى المؤلف بالعناية الخاصة بالإفراد والتحليل والمناقشة، إلا ما كان من تخصيص لها في عنصر (اجتهاداته) التي توحى بأن "له مواقف يدلي فيها برأي يدل على ضلوعه في المادة، وقدرته على استخراج الرأي الذي يمكن الركون إليه، ولذلك نماذج يمكن عرضها دون استقصاء" ^(٣). كما أورد له آراء ضمن (مكانته عند المتأخرين)؛ ذكر فيها بعض النحاة المتأثرين به، ومواقع من تأثرهم به؛ لاحتجاجهم "برأي أبداه أو علة ذكرها أو نقل نقله" ^(٤)، وغير ذلك مما جاء ماثوفاً في الكتاب من آراء وتعليقات، ولكن السمة البارزة في تعامل المؤلف مع آراء الدماميني؛ هي إيرادها على سبيل العرض، والاستشهاد عليها من كلامه دون تأملها والنظر فيها، للحكم عليها بالقبول أو الرد أو التضعيف.

كما قدم عياد الشبيبي كتاباً عام (١٤٠٣ هـ) عن شخصية لم تحظ بعناية الباحثين - على الرغم مما لها من آراء تدل على الاستقلالية في الشخصية، وثقلها في الدرس النحوي

(١) ينظر: الدماميني - حياته وآثاره ومنهجه في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥، ص ٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٤) المرجع السابق، ص ٩٩.

الأندلسي - بعنوان (ابن الطراوة النحوي) (١) (ت ٥٢٨ هـ)، كان نواة لاهتمامه وتخصصه بالنحو الأندلسي - كما يشهد على ذلك نتاجه العلمي - كشف الكاتب في مقدمته أن أسباب تناوله لهذه الشخصية، ترجع إلى عدة أمور منها (٢) :

- ١- أن ابن الطراوة لم يحظ بدراسة متخصصة تبين عن شخصيته وآثاره وآرائه.
- ٢- مكانته في الدراسات النحوية في الأندلس كما نصت على ذلك كتب التراجم.
- ٣- أن آراءه مبثوثة في الكتب النحوية، فلا يمكن تشكيل فكرة عنه بسهولة وفي مدة وجيزة.

٤- جرأته على مخالفة جمهور النحاة وتخطئة مشاهيرهم كسيبويه وأبي علي الفارسي وغيرهما؛ مما أثار النحاة فردوا اختياراته، وسفهوا أقواله.

عني عياد في مؤلفه بعدة جوانب، تتمثل في التعريف بابن الطراوة، والوقوف عند آثاره والتحقق من نسبتها إليه، ودراسة الموجود منها دراسة تحليلية وتقويمية، فحظي كتاب ابن الطراوة (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح) منه بدراسة مفصلة؛ لأنه - كما يقول - : " الأثر الوحيد الذي وصل إلينا من آثار ابن الطراوة - فيما أعلم - ... ففي الحديث عنه بيان لمكانة الرجل العلمية ومقدرته على مناقشة النصوص، وطريقة ترجيح ما يرى رجحانه، وتوهين ما يرى ضعفه، وذلك مما يساعد على التعرف على منهجه النحوي كما هو، لا كما يصوره من حرصوا على إبطال آرائه ورد اختياراته " (٣).

وينبغي ألا نغفل جانب العناية بآراء ابن الطراوة ومنهجه النحوي، التي أولاهها عياد اهتمامه على الرغم من أنها لا تخلو من الجهد والمكابدة الشاقة؛ لأن الأمر لا يقف عند سرد آراء ابن الطراوة واعتراضاته، بل تتبعها عنده وعند غيره ومناقشتها؛ فصنفها إلى آراء وافق فيها ابن الطراوة جمهور البصريين، وآراء وافق فيها الكوفيين، وآراء وافق فيها بعض النحاة السابقين، واعتراضاته على سيبويه والزجاجي والفارسي، وآراء تفرد بها (٤).

(١) الأصل رسالة ماجستير ١٣٩٩هـ - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة.

(٢) ينظر : ابن الطراوة النحوي، ص ٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١١١ - ٢٩٧. يقول عياد عن الآراء التي تفرد بها إنما مما " نص بعض القدماء على أنه تفرد بها، ولم أحد ما يخالف ذلك، وعلى آراء أخرى لم أحد له - فيما اطلعت عليه - سابقاً إليها، وليس ببعيد =

وهنا تبدو قدرة عياد على التحليل في عرض المسائل النحوية وما دار حولها من آراء ومناقشات؛ فلم تكذب تخلو من رأي له بالترجيح أو الاعتراض، والتعليل لما يذهب إليه، بعكس المفدى؛ ولذا كثرت عنده عبارات صريحة تبين رأيه واختياره، مثل: (هو الراجح في نظري لما يلي)^(١)، و(أميل إلى ترجيح)^(٢)، و(ما قاله أبو حيان جيد)^(٣)، و(ما ارتضاه ابن الطراوة ليس بجيد)^(٤)، و(الرأيان متساويان)^(٥)، و(ما ذهب إليه ابن الطراوة هو الراجح)^(٦)، و(ما ذهب إليه سيويه أرجح)^(٧)، و(ما ذهب إليه ابن الطراوة هنا غريب حقاً)^(٨)، و(قول ابن الطراوة في هذه المسألة ليس غريباً كما ذكر السيوطي)^(٩)، و(ما ذهب إليه ابن الطراوة ضعيف)^(١٠)، و(أما ما ذهب إليه ابن الطراوة فخطأ بئناً)^(١١)، ونحو ذلك مما ليس هذا محل تتبعه وحصره.

واختتم كتابه بمنهجية ابن الطراوة ووقف عند أبرز ملامح شخصيته، ومنها تأثره في مذهبه بالمذهب الكوفي أكثر من المذهب البصري، بناء على مسائل الاتفاق والاختلاف بينهما، كما دلت آراؤه التي انفرد بها على استقلالته في التفكير، وإمكانية الإفادة من التراث

= أن يكون بعض هذه الآراء مما سبق إليه، وعلى أي حال؛ فسأتناول ما استطعت حصره من هذه الآراء على أنما مما تفرد به ابن الطراوة، حتى أجد ما يثبت أن هذا الرأي أو ذاك سبقه إليه أحد النحاة السابقين، أو يجد ذلك غيري من الباحثين". ابن الطراوة النحوي، ص ٢٢٨.

(١) ابن الطراوة النحوي، ص ١١٦، ١١٩، ١٢٧، ١٥٠، ١٦٦، ١٨٥، ١٩٢، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٦، ١٩٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٢١٤، ٢٢٧.

(٧) المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٨) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٩) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٧٦، ٢٨٧.

(١١) المرجع السابق، ص ٢٩٠.

النحوي وفقاً للإبداع لا التقليد، مما دعاه إلى الاعتراض على سيوييه والزجاجي والفارسي^(١).

ومن الشخصيات المشهورة في النحو العربي؛ والتي لها حضورها النحوي وقيمتها العلمية؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، وقد أفردته علي فودة نيل بدراسة مستقلة، بعنوان (ابن هشام الأنصاري - آثاره ومذهبه النحوي) ظهرت طبعتها الأولى سنة (١٤٠٥هـ)^(٢).

ويتضح من عنوان الكتاب أن دراسته ركزت على قسمين : الأول : دراسة الآثار التي خلفها ابن هشام، والآخر : المذهب النحوي الذي سلكه في فكره النحوي، تناول فيهما عدة جوانب من جوانب شخصية ابن هشام، يمكن إجمالها بما يلي :

أ- عناية المؤلف بآثار ابن هشام المطبوعة والمخطوطة واستقصاؤها، فوقف عندها وقفة متأنية، ليقدم صورة متكاملة عن كل واحد منها؛ وصفاً عاماً، وتحليلاً لمنهجية بعضها^(٣)، وتبنيهاً إلى المؤلفات التي قامت حولها؛ مما يدل دلالة بينة على الأثر الذي خلفه ابن هشام؛ فوجد اهتمام العلماء والمؤلفين بمؤلفاته، والتصنيف حولها شرحاً واختصاراً ونظماً ودراسة لشواهد وغير ذلك، كما تتبع الآثار المنسوبة إليه؛ وتحقق من تلك النسبة ونفاها عنه بناء على الأدلة التي توصل إليها، وهو أيضاً لم يغفل الإشارة إلى آثاره المفقودة.

كما شملت عنايته بآثار ابن هشام الموازنة بين بعض مؤلفاته، مثل تلك التي أجراها بين كتابيه (الإعراب عن قواعد الإعراب) و(مغني اللبيب)^(٤)، وبين (الجامع الصغير) و(شرح قطر الندى)^(٥)، وأيضاً بين (الجامع الصغير) و(أوضح المسالك)^(٦).

(١) ينظر : ابن الطراوة النحوي، ص ٣٠٠.

(٢) أصل الدراسة رسالة دكتوراه ١٣٩٤هـ - جامعة الكويت.

(٣) ينظر : ابن هشام الأنصاري - آثاره ومذهبه النحوي، ص ٧٤، ١١٩، ٢٢١، ٢٧٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٣.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٥٣.

وكذلك الموازنة بين بعض كتبه وكتب غيره من النحاة، كما بين (أوضح المسالك)
 و(شرح ابن الناظم)^(١)، وبين (التوضيح وشرح الأشموني)^(٢)، وبين شرحي الشواهد
 لابن هشام والعيبي^(٣).

أما جانب التعريف بشخصية ابن هشام فلم يلتفت إليه في هذا الكتاب؛ لأنه تعرض
 لترجمته ترجمة مطولة في رسالته للماجستير (ابن هشام في كتابه المغني)^(٤)، وكان الأولى
 بالمؤلف أن يقدم بترجمة موجزة عنه، ليغطي الكتاب جوانب شخصية ابن هشام من جميع
 جوانبها، وتكتمل بذلك صورة الكتاب وفائدته، وبخاصة أن رسالته للماجستير لم تطبع
 على حسب علمي.

ب- إيراده آراء ابن هشام؛ لتكون منطلقاً للتعرف على مذهبه النحوي والمدرسة التي
 ينتمي إليها وتأثره بها، وموقفه من أشهر النحاة، وموافقته إياهم أو اختلافه معهم، ولمعرفة
 آرائه واختياراته، ومنهجه في التفكير النحوي عموماً.

ولن أقف عند وصف محتوى الكتاب؛ لأن هذا الأمر يدرك بالنظر إلى فهرس
 الموضوعات، وإنما يمكن الإشارة إلى بعض القضايا التي ذكرها علي نيل في مؤلفه :

١- وقفته عند الآثار المنسوبة لابن هشام، والتي اتضح للمؤلف بعد النظر الدقيق وبالذليل
 القاطع أنها ليست له، ومنها : (الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية)، و(شرح الجمل
 الكبرى)، و(شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية) الذي نسبه بروكلمان لابن هشام،
 وأشار علي فودة أنه حصل على مصورة للمخطوطة في ليدن برقم (٢٩٩١)، وليس فيها
 ذكر لصاحب القصيدة أو الشرح، ولكن المخطوطة المذكورة هي ضمن مجموعة فيها عدة
 رسائل لابن هشام ورد في إحدى رسائلها أن القصيدة اللغزية في المسائل النحوية وشرحها
 لابن هشام، وقد أثبت المؤلف أنها لابن لب الأندلسي (ت ٧٨٣)^(٥).

(١) ينظر : ابن هشام الأنصاري، ص ٥٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص (هـ).

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٣٨، ٣٣٩.

ويبدو أن المؤلف علي نيل لم يطلع على تحقيق عياد الثبيتي لهذه المخطوطة، التي نشرت عام ١٤٠٣ - ١٤٠٤ هـ في العدد السادس من مجلة (البحث العلمي والتراث الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة)، إذ لم يشر عياد إلى أي شك في نسبتها إلى غير ابن لب الغرناطي، يقول : " لم تذكر كتب التراجم القديمة - التي اطلعت عليها - قصيدة ابن لب اللغزية، ولا شرحه إياها، ولكن القصيدة ثابتة النسبة إليه ... " (١).

٢- تتبعه الفاحص لبعض مسائل ابن هشام التي وردت في بعض كتبه، فوجد أن له بعض الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، والذي علله المؤلف بالتطور الفكري لدى ابن هشام، بقوله : " ومن مظاهر التطور الفكري عنده ما نجده في آثاره التي ألفها في العقد الأخير من حياته من آراء تختلف عما ذهب إليه في المسائل نفسها بآثاره التي ألفها قبل ذلك، ولهذا أمثلة كثيرة ... " (٢).

٣- نقده ابن هشام تحت ما سماه المؤلف بـ (دعوى) (٣) ، ونبه إلى ملحوظتين :

الأولى منهجية؛ بحيث إنه لم يلتزم بما وعد به في بداية مقدمة كتابه (شرح شذور الذهب)، أنه سيلتزم في الشرح بإعراب شواهد الأصل، وأنه سيختتم كل مسألة بآية، ويقف عند ما تحتاج إليه من إعراب وتبيين.

والأخرى علمية؛ حيث أشار علي فودة إلى أن لابن هشام رأيين مختلفين في مسألة واحدة، وهي ما تضاف إليه (حيث) (٤)، واستدل بقول ابن هشام : " ومثال ما بني منها على الضم (حيث) وهو ظرف مكان يضاف للجملتين، وربما أضيف لمفرد ... " (٥). وقوله في موضع آخر من الكتاب نفسه عند حديثه عن مواضع كسر همزة (إن) : " الخامسة : أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة - وهو إذ وإذا وحيث - نحو :

(١) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية، ص ٣٨٢.

(٢) ابن هشام الأنصاري، ص ٣٨٢.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٨١ - ٨٢.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٢، ٨٣.

(٥) شرح شذور الذهب، ص ١٦١.

(جلست حيث إن زيداً جالس)، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح (أن) بعد (حيث) وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ... " (١).

ولكنني لا أوافق علي فودة فيما ذهب إليه؛ فمن الواضح من كلام ابن هشام أن إضافة حيث إلى المفرد تعد من قبيل القلة " ومن القليل إضافتها للمفرد، ومع قلته جائز " (٢)، وإلى الجملة من باب الكثرة؛ إذ " الأكثر أن تبنى على الضم، وتضاف للجمل الاسمية والفعلية " (٣).

٤- رصده آراء ابن هشام بأشكالها المختلفة التي وافق فيها البصريين والكوفيين والبغداديين، وآراءه التي وافق فيها أشهر النحاة أو خالفهم فيها، وآراءه الخاصة أو اختياراته، وفي هذا دلالة على " أن ابن هشام كان إماماً نحويّاً مجتهداً، لم يتقيد بمدرسة نحوية بعينها، أو مذهب إمام دون غيره، وإنما كان يتحرى الحق - ما استطاع - في آرائه واختياراته " (٤). ولكن الملمح البارز في عرضه لآراء ابن هشام، أنها جاءت وكأنها من قبيل الجمع؛ لأنه يعرض المسألة النحوية وما قيل فيها من آراء، دون أن يدرسها أو يحللها؛ ولذلك خلت من الترجيح أو الرفض من قبل المؤلف، وقد يلمس له العذر بسبب كثرة تلك المسائل والآراء التي عرضها، ولكن هذا لا يمنع من الوقوف عند أبرزها، وما يحتاج إلى إيانة منها. وتنبه علي فودة إلى نقطة مهمة في بحث الشخصيات وذكر آرائها التي انفردت بها؛ بأنها لاتورد على سبيل الجزم القاطع؛ لصعوبة الإحاطة بها (٥)، ولأن جزءاً من التراث ما يزال مخطوطاً.

٥- استشهاد ابن هشام بالحديث، وموقفه من هذه القضية (٦)، وهنا يقف المؤلف عند قضية ما زالت مثار جدل بين النحاة؛ ليرى موقف ابن هشام منها، ومدى مصداقية

(١) شرح شذور الذهب، ص ٢٣٠.

(٢) النحو الواقي، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٤) ابن هشام الأنصاري، ص ٤٧٩.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٦٥.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٩٦ - ٤٩٨.

ما قال به بعض الباحثين من كثرة استشهاد ابن هشام بالحديث، وبداية فإن المؤلف علي فودة لم يُسلم بهذا القول، بل رأى أن هذا الحكم يتطلب أمرين :

١- إحصاء عدد ورود الأحاديث في نخبه من كتبه المشهورة؛ لمعرفة مدى اعتماده عليها، وكثرة ورودها وترددتها لديه.

٢- الوقوف على تعليقات ابن هشام ليتبين موقفه من هذه القضية، ووجهة نظره تجاهها.

وبعد دراسة هذين الأمرين من قبل علي فودة، لمعرفة موقف ابن هشام من الاستشهاد بالحديث، تبين أنه :

(١) لم يكثر من الاستشهاد بالحديث موازنة بالاستشهاد بالشعر؛ حيث اتضح أنه استشهاد في كتابه (شرح قطر الندى) بسبعة عشر حديثاً، وفي (شرح شذور الذهب) بواحد وعشرين حديثاً، وفي (أوضح المسالك) بنحو خمسة وعشرين حديثاً، وبعشرين حديثاً في (شرح قصيدة بانت سعاد)، وأما (المغني)؛ فقد ورد فيه واحد وستون حديثاً.

(٢) يرى أن الحديث الذي يحتج به في النحو؛ هو ما ثبتت روايته بلفظه لا بمعناه.

ولا شك أنني كنت أتوقع أن علي فودة سييدي رأيه في مسألة الاحتجاج بالحديث، لكنه لم يفعل! وإنما أورد الخلاف دون ترجيح^(١)، وانتهى من عرض القضية دون ذكر موقف ابن هشام من الاستشهاد بما بشكل صريح، وإن كان الذي يبدو لي أن ابن هشام يميز ذلك، ولكن هل يشترط أم لا يشترط؟ هذه مسألة خرج منها علي فودة، بقوله: " إلى أي حد التزم ابن هشام في شواهد من الحديث بهذا الضابط [رقم (٢) السابق]؟ ذلك موضوع آخر " (٢)!

(١) ينظر: ابن هشام الأنصاري، ص ٤٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩٨.

وقد صدر مؤخرًا لعيّاد الثبيتي كتاب (ابن طلحة النحوي) بطبعته الأولى (عام ١٤١٩ هـ)، قصد منه التعريف " بعلم من كبار نحاة إشبيلية في القرن السادس الهجري، عدت صروف الزمان على آثاره فلم نقف على شيء منها، وازورّ عن تخصيصه ببحث مستقل شاف جمهرة من الباحثين المحدثين " (١). ولما كان الأمر كذلك فإن عيادًا جمع أشتات فكر ابن طلحة النحوي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) من ثلاثة نحاة، الخفاف في كتابه (المنتخب الأكمل في شرح الجمل) السفر الثالث، والأبذي في (شرح الجزولية)، وأبي حيّان في (ارتشاف الضرب)، يقول عياد : " هذه هي المصادر الرئيسة التي يعود إليها الفضل الأكبر في وقوفنا على قدر طيب من آراء ابن طلحة النحوية، ولا يكاد يخرج ما ذكر في غيرها عمّا جاء فيها " (٢).

ولم يغفل المؤلف معالم فكر ابن طلحة مع ما اكتنف ذلك من صعوبة؛ لفقد آثاره كلها، واعتماده على مصادر ليست له ، ومن أبرزها (٣):

١- أطراح التقدير الذي لا حاجة إليه لفهم المعنى، وإن كانت الصناعة النحوية تقتضيه.

٢- التنبيه على مراعاة الفروق بين التراكيب.

٣- براعة التحليل، وجودة العبارة في التوجيه والتعليل.

وعلى الرغم من طول الفترة الزمنية بين صدور كتابي عياد (ابن الطراوة) و(ابن طلحة)؛ إلا أن منهجيته تكاد تكون واحدة في تحليل الآراء ودراستها، وإبداء الرأي فيها تأييدًا، مثل : " هو الراجح للأمور الآتية ... " (٤)، و " لعل ما قدمت مقنع في بيان قوة مذهب أبي بكر بن طلحة " (٥)، و " رأي ابن طلحة قريب جيد " (٦)، و " هو دال على

(١) ابن طلحة النحوي، ص ١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٠ - ٥٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٦) المرجع السابق، ص ٩٥.

رجحان مذهب ابن طلحة " (١)؛ أو تضعيفاً، كقوله : " ما ذهب إليه ابن طلحة ضعيف جداً للأُمور الآتية ... " (٢)، و" ما ذهب إليه ابن طلحة ومن معه ضعيف " (٣)، و" أما ما ذهب إليه ابن طلحة ... فضعيف " (٤).

ومن سار على هذا المنوال عبد الرحمن الحميدي في بحثه (أبو طالب العبدى - حياته وآراؤه النحوية)، ولكنه يختلف عن سابقه في أنه اعتنى بشخصية مغمورة، يقول : " ظل هذا الرجل مغموراً، قليلاً ما يذكر في المصنفات النحوية وبخاصة المتأخرة " (٥)، على الرغم من أنه من تلاميذ أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، وأبي علي الفارسي، وشرح كتاب الأخير (الإيضاح العبدى).

إذاً فالدافع إلى هذا البحث التعريف بأبي طالب، وإبراز آرائه ومنهجه، نص عليه بقوله : " وقد وقفت على آراء للعبدى فوجدتها - على قلتها - تدل على فكر نير، ونظر ثاقب في المسائل التي ناقشها، فعزمت أن أجمع آراءه النحوية وأدرسها، لأستنتج منها منهجه النحوي " (٦).

وللعبدى عدة مؤلفات؛ من أكثرها ذكراً (البرهان في شرح الإيضاح)، ولكن لما لم يصل منها شيء (٧)؛ فإن المؤلف عول على جمع آراء العبدى من عدة مصادر، كان من أكثرها احتفاءً بآرائه - كما يبدو من هوامش البحث - كتاب (شرح إيضاح أبي علي الفارسي) لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ).

وقف الحميدي عند إحدى وأربعين مسألة شملت آراءه، وإعراباته، وتعليقاته، ومناظراته ومناقشاته، عرضها وفق هذا التصنيف، ولم يغلب على الحميدي في عرض الآراء طابع السرد، فكانت أداة التقويم لديه واضحة؛ حيث حملت جزئية من بحثه عنوان

(١) ابن طلحة النحوي، ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٥) أبو طالب العبدى - حياته وآراؤه النحوية، ص ١١.

(٦) المرجع السابق، ص ١١.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١.

(التقويم ما له وما عليه)، صرح فيها بقوله : " لم تخل بعض آراء أبي طالب من الغرابة والضعف والتعارض أحياناً " (١)، وهو في الوقت نفسه لم يغفل جانب الحق لدى صاحبه في عدة مواضع، بعد عرض آراء السابقين له واللاحقين ودراستها، فأيدته في عدة مواضع، كما في قوله : " وقول العبدى في البيت صحيح " (٢)، و" قول العبدى هو الذي يتفق مع مراد الشاعر ... وإعراب العبدى أيضاً لا يجوز إلى تقدير... " (٣).

فكان يدرس آراءه ويناقشها إما مرجحاً لها - كما في قوله: " لعل هذا هو الصواب " (٤)، و" هذا الذي ذهب إليه أبو البقاء... صحيح " (٥)، و" هذا الجواب على ضعفه أقوى من جواب العبدى " (٦)، و" ليس هذا القول ببعيد " (٧) - أو معترضاً عليها بمثل قوله : " لكنه لا يكفي " (٨)، و" غير مسلّم " (٩)، و" في هذا الإعراب إشكالان " (١٠)، و" محل نظر " (١١).

ثانياً : الاقتصار على جانب واحد :

إن دراسة الشخصية لم تبقَ على تلك الشاكلة التي تتم فيها العناية بالشخصية نفسها وآثارها والتعريج على آرائها ومذهبها، بل اتجهت بعض الدراسات إلى التركيز على جانب واحد من جوانب الشخصية المتعددة؛ إما لتحقيق هدف ذاتي للشخصية، أو لأثرها في مسار معين، وإن عرجت أحياناً على التعريف بالشخصية بشكل سريع، كما سيتضح من خلال العرض الآتي :

(١) أبو طالب العبدى، ص ٣١ - ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٥١.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٧٤.

(٧) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٨) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٩) المرجع السابق، ص ٥٣، ٧٠.

(١٠) المرجع السابق، ص ٨٩.

(١١) المرجع السابق، ص ٩٢.

١- خدمة المصطلح النحوي :

كانت الشخصية التراثية في بعض الدراسات أساساً لخدمة المصطلح النحوي، وتتبعه لديها في نتاجها المختلف، كما اتضح ذلك لدى ابن الأنباري وابن قتيبة في دراسة المصطلحات اللذين اتخذتا لتأصيل المصطلح الكوفي وتأسيسه^(١)، وغيرهما من الشخصيات كما سبق تناوله في (المصطلحات النحوية)^(٢).

٢- منهجية نحوي :

قصر عياد الشيبني كتابه (مقاصد المقاصد : مقاصد الشاطبي في شرح الألفية) على البحث في منهجية الشاطبي في شرحه؛ لأن غيره قد كفاه مئونة الجوانب الأخرى، فقال : " ... فصار هذا البحث خالصاً لمنهجه، وسميته (مقاصد المقاصد)، وآثرت جانب الإيجاز معولاً على كلام الشاطبي، مؤثراً إيراده بنصه في غالب الأحيان، لدقته في بيان مناحي تفكير صاحبه"^(٣).

واعتمد في تحليله لمنهجية الشاطبي على السفر الثالث الذي حققه من (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) للشاطبي، ونص على هذا بقوله : " وكان جلُّ اعتمادي على السفر الذي حققته لشدة معرفتي بجزئياته؛ ولأنه أصبح مطبوعاً، ولم أخله من فقار مطولة من محتتم الشرح لشدة الحاجة إلى إيرادها، وأحلت على بعض مواضع من الجزء الأول " ^(٤). وارتكز في إيضاح منهجيته على ثلاثة محاور، استقاها من شرحه، واستدل عليها من كلامه :

أ- معالم منهجه في شرحه، وتمثلت بعد الاستقراء بأربعة أمور : بسط المسائل النحوية، تحرير الكلام على ألفاظ الألفية، ربط كلام ابن مالك في الألفية بكلامه في التسهيل، الاعتراضات والردود^(٥).

(١) ينظر ص ١٧٦، ١٧٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ١٧٨، ١٧٩ من هذا البحث.

(٣) مقاصد المقاصد : مقاصد الشاطبي في شرح الألفية، ص ١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٣ - ٢٥.

ب- مصادره واختص منها النحوية، وهي : التسهيل وشروحه، كتاب سيبويه، شروح الكتاب، كتب أبي علي الفارسي، كتب تلميذه ابن جني، ومصادر أخرى (١).
ج- موقفه من ابن مالك (٢) .

٣- التجديد والإبداع :

لا شك في أن بعض الشخصيات اتخذت لتكون منطلقاً لإبراز جانب التجديد لديها، وأثرها في الدرس النحوي ، كما في كتاب الخثران (الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون)، جاء في مقدمته التأكيد على هذا المنحى في تناول الشخصية بقوله : " كان علينا إذاً أن نبرز محاولتين جادتين نعدهما من أهم الاتجاهات التجديدية في تاريخ الدرس النحوي، ونرى من الضروري على الباحث في تاريخ الدرس النحوي ألا يهملهما، فهما محاولتان تدخلان في صميم الدرس النحوي " (٣).

إذاً فلا يخفى أن محور الكتاب يدور على فكرتين في مجال التجديد في الدرس النحوي :

الأولى منهما؛ تتعلق بالجرجاني وما أحدثته نظريته (النظم) من صبغة تجديدية في إعادة النظر في الدرس النحوي (تعليم النحو وتقديمه)، تمثلت فيما أثبتته الخثران تحت ما أسماه (مظاهر التجديد)، وبعد استقراءه كتابه (دلائل الإعجاز) والاستشهاد منه، حصرها في أمرين : أولهما البعد عن نحو الصنعة، وثانيهما وصل الدرس النحوي بالبيان، وأشار إلى أن نظرية الجرجاني قد بدت ملامحها عند سيبويه وغيره كالسيرافي (ت ٣٥٨هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وابن يعيش (٤)، إذاً " فالطريق الذي سلكه عبد القاهر لم يكن موصداً بحيث يحتم عليه أن يطرقة ويفتحه، بل كان معبداً مستهدياً بآراء العلماء السابقين، لكن هذا المفهوم لم يطرَح على الناس واضحاً في شكل نظرية أو حقيقة مسلمة، بل كان يظهر في شكل إشارات عابرة، حتى انبرى لهذه المهمة " (٥).

(١) ينظر : مقاصد المقاصد، ص ٢٦ - ٤٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٤ - ٥٦.

(٣) الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون، ص ٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٨ - ٣٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٠، ٣١.

ويبدو أن الخثران لم يطلع على ما توصل إليه الباحث العراقي أحمد الجنابي، من أن نظرية (النظم) قد بسطها النحاس (ت ٣٣٨هـ) في كتابه (القطع والائتناف)، وهو سابق للجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ أو ٤٧٤هـ) ^(١). وأبان الجنابي في دراسته عن عدة أوجه لاحظ فيها تأثير الجرجاني في نظريته بنظرية النحاس ^(٢)، وليس المقام هنا مقام بسطها.

وبهذا يتبين أن النحو لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات، والعناية بالقواعد النحوية فقط؛ بل تجاوز ذلك إلى النظر إلى المعاني، وأن "النحو بهذا المفهوم [مراعاة المعاني] كان شائعاً منذ القرن الثاني الهجري ومتداولاً، وأنه ليس مقصوراً على حركات الإعراب؛ بل يتعداه إلى تأليف الكلام وارتباط الجمل" ^(٣).

وأما ما قال به بعض المحدثين كإبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، من أن النحاة القدماء لم يعنوا بالمعاني وإنما قصروا النحو على أواخر الكلمات ^(٤) عناية بصحة النطق، تعميم لا يقبل على إطلاقه؛ لأنه ناتج عن النظرة إلى كتب النحو التعليمية التي ركزت على جانب الصحة النحوية باتباع قواعد الإعراب؛ لأنها وضعت لتناسب مستويات معينة من المتعلمين على اختلاف مقاصدهم من تعلم النحو؛ وإلا فكتب النحو القديمة الموسعة، وكتب معاني القرآن وإعرابه، تحوي قدرًا كبيراً من العناية بالمعاني والتراكيب، بل وضع ابن جني باباً في الرد على من ادّعى ذلك، بعنوان (باب في الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) ^(٥).

وفي نظري؛ أن هذا الطرح التجديدي لدى الجرجاني، ينبغي ألا يؤخذ على أنه الأساس في تقديم النحو العربي وتعليمه؛ لأن مسألة التعليم تدريجية، حسب مستويات المتعلمين ومقاصدهم، وهذا لا يعني نفي جدواها بقدر ما يعني مراعاة قضية المستوى الذي يقدم فيه النحو.

(١) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص ٣٩٠، ٤٥٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٦٨ - ٤٧١.

(٣) الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي، ص ٢٩.

(٤) ينظر: إحياء النحو، ص ٢، ٣.

(٥) ينظر: الخصائص، ج ١، ص ٢١٥ - ٢٣٧.

أما الثانية من الأفكار التي يقوم عليها كتاب الخثران؛ فتتعلق بابن خلدون، وتتركز على الاهتمام بتغذية الملكة اللغوية وطرق تكوينها، والابتعاد عن التعمق في النحو إلا لذوي الاختصاص؛ لأنه وسيلة - لا غاية - من أجل فهم المعاني^(١)، وفي هذا دعوة إلى العودة إلى نقطة البداية؛ أي إلى كتاب سيبويه وغيره من الكتب التي عنيت بالنصوص العربية؛ لأن الكتب النحوية المؤلفة في الفترة السابقة لابن خلدون، لاحظ فيها ابن خلدون أنها تخففت من النصوص العربية كثيراً، ومالت إلى التركيز على القواعد النحوية، فدعا إلى التجديد في تقديم الدرس النحوي، وفحوى دعوته - كما حددها الخثران - تتمثل بما يلي^(٢):

١- أن ابن خلدون ينتقد تعليم قواعد النحو مجردة من النصوص الجيدة، ويدعو إلى الجمع بين الإعراب وحفظ النصوص من كلام العرب، والتمرين على النسج على منوالهم.

٢- أنه وضع لنا طريقة ناجحة في تعليم اللغة العربية تستند إلى ثلاث طرق، هي :

أولها : ضرورة التمييز بين الوسيلة والغاية في تعليم اللغة العربية.

ثانياً : ضرورة البحث في شواهد اللسان.

ثالثاً : أهمية المراسم والممارسة في إتقان اللغة العربية.

ولاشك في أن جانبي التجديد لدى الجرجاني وابن خلدون؛ لم يمسا جوهر النحو وأصوله، بل كانا يرميان إلى التجديد في تقديم النحو وتعليمه.

كما نجد العناية بجانب الإبداع لدى الشخصية النحوية في بحث عياد الشيبتي (الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري)، الذي وقف فيه عند شخصيتين أندلسيتين؛ بهدف إبراز إبداعهما في الدرس النحوي، هما: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري (الأعلم)، ومعاصره أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي.

وقام عياد بذكر آثارهما، والإشارة إلى بعض آرائهما الاختيارية والاجتهادية في بعض المسائل النحوية التي أعادا النظر فيها؛ مما يدل على أنهما صاحبا نظرة تحليلية ونزعة استنباطية، ولم يكن يعنى بحصر آرائهما كلها ودراستها، بقدر ما كان يرمي إلى إثبات أنهما يمثلان إبداعاً أندلسياً، اتسم فيه الدرس النحوي - بشكل عام - بالذاتية والاستقلالية، فقد

(١) ينظر : الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي، ص ٧٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٩.

" تجاوز النحاة في مباحثهم ما درجوا على العناية به من إيضاح قواعد النحو في أيسر مآخذها، وتقريب شواهدها، وتفسير معانيها، إلى اقتحام قضايا الجدل النحوي، وبدأ الدرس النحوي يتخذ مساراً جديداً يقوم على التحليل والتعليل والاستنباط " (١).

٤- إنصاف نحوي :

يتجلى مثل هذا الجانب في بحث الأسعد (المرادي نحوي عظيم ظلمه النحويون)، والذي يعرب فيه عن مقصده فيقول : " يقصد هذا البحث إلى هدف مهم، هو إزالة الغبن الذي لحق المرادي النحوي المغربي المصري، ومن ثمّ وضعه في موضعه الذي يستحقه بين جلة النحاة ومُقدّمهم " (٢). وتمّ هذا الإنصاف عن طريق توضيح أمرين :

الأول : قيام الأسعد بموازنة بين الباب الأول من أبواب (المغني) لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وبين كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي (ت ٧٤٩هـ) كله " لاتحاد الموضوع فيهما؛ وذلك لأن النقل بوجه أو آخر من الجنى الداني إنما كان في هذا الجزء من المغني " (٣)، واتضح له بعد القيام بالموازنة بين عدة نصوص من الكتاين؛ أن ابن هشام كان يقتبس من المرادي دون نسبة إليه؛ لوجود تشابه بينهما يكاد يكون تاماً، لا يضر ولا ينقص منه ما حصل " من تبديل في اللفظ أو تحوير في العبارة، أو تقديم أو تأخير أو إيجاز قليل هنا وتفصيل قليل هناك " (٤).

الثاني : عمل موازنة بين كتاب (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) للأشموني (ت ٩١٨هـ) وكتاب (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) للمرادي؛ وذلك بالوقوف عند نماذج من نصوص الكتاين تمثيلاً لا حصراً، فثبت عنده - بما لا يدع مجالاً للشك - أن كتاب الأشموني هو نفسه كتاب المرادي، وقال : " إن ما عرضناه من النصوص - على كثرته - إن هو إلا نماذج على ما زعمناه، وإلا فالكتاب هو الكتاب؛ بنصه وفصه تقريباً، لم يختلف اللاحق عن السابق في شيء ذي بال، فقد حذا الأشموني حذو

(١) الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، ص ٦٣١.

(٢) مقالات منتخبة في علوم اللغة، ص ٢٩٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٣١٠، ٣١١.

المرادي حذو القذة بالقذة، ثم استبدل باسمه اسمه، وكأن شيئاً لم يكن، ولا يمكن أن يكون نقل الأشموني عن المرادي من قبيل توارد الخواطر، فما نراه أوسع من أن يكون كذلك، ولا ريب أن الأشموني قد تعمد إخفاء اسم المرادي في أكثر ما نقله عنه، وقصد إلى ذلك قصداً بوسائل مختلفة " (١).

وقد أخبر عن هذا السبق في الكشف عن هذه الحقيقة العلمية - وأثبتها في رسالته للماجستير (أبو الحسن الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، المعدة عام ١٩٧٣م في كلية الآداب بجامعة عين شمس - بقوله : " وانكشف الستر عن أن شرح الأشموني للألفية هو عينه شرح المرادي لها، وأعلنت ذلك في رسالتي للماجستير إعلاناً صريحاً بدا لي في حينه أنه لم يحظ لسبب أو لآخر بما ينبغي له من الاهتمام الكافي، ومن ثم لم يُقدَّر له أن يذاع على الناس وينشر فيهم " (٢)؛ لأن الرسالة ما تزال مخطوطة غير مطبوعة.

أما ما حصل من محقق شرح المرادي فيما بعد عبد الرحمن علي سليمان، من تجاهل لسبق الأسعد، ونسبته لنفسه؛ فإما أن يكون مرده - كما يرى الأسعد - إلى تقصيره في الاطلاع على جهود سابقه إن لم يعلم، أو يكون قد علم وهذا ليس من الأمانة العلمية (٣).

٥- جمع آراء نحوي :

من الأساليب الحديثة في الدراسات النحوية الاقتصار على جمع آراء نحوي ما، من عدة كتب، أو من كتاب واحد ودراستها، وممن مثل هذا الجانب كتاب نجاة اليازجي (آراء سيويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس - دراسة وتحليل) (٤). ولا شك أنها بذلت جهداً واضحاً، يتضح من المنهج الذي سلكته في دراستها، إذ قامت باستقصاء آراء سيويه التي أوردها ابن القواس في معرض شرحه لألفية ابن معطي، ثم تتبعتها في (الكتاب)؛ لتوثيقها ومن ثم دراستها، وذكرت ما دار حولها من آراء وأقوال للنحاة،

(١) مقالات منتخبة في علوم اللغة، ص ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٤) الأصل رسالة ماجستير ١٤١٩هـ - قسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات بمكة المكرمة.

وذيلت كل مسألة نحوية بملخص لأهم الآراء فيها، وبيان الراجح منها^(١)، وقد بلغت المسائل التي وقفت عندها مائة وسبع عشرة مسألة، شملت آراء سيويه النحوية، في الأسماء والأفعال والحروف.

وبعد أن وقفت عند الشخصيات النحوية وجوانبها التي تناولها الباحثون السعوديون؛ فلا أدعي أنني أتيت على كل ما يتعلق بها؛ إذ المقصود ضرب أمثلة على بعض الاتجاهات التي تناولتها من جانب واحد أو أكثر، كما اتضح سلفاً.

ونخلص من هذا المبحث إلى أن دراسة الشخصيات النحوية لم تأخذ طابعاً واحداً، وإنما سلك في دراستها اتجاهان :

اتجاه تناول الشخصية من جوانب متعددة، والآخر اقتصر على جانب واحد. فمن أبرز سمات دراسات الاتجاه الأول - بشكل عام - العناية بآراء الشخصية جمعاً و عرضاً، ولكن منها ما وقف عند هذا الحد فقط، ومنها ما أغنى الشخصية بدراسة رأيها وإبداء الحكم عليه، فتخلصت من مجرد العرض.

وأما دراسات الاتجاه الثاني؛ فوقفت عند جانب واحد من جوانب الشخصية لتبرز أثراً من آثارها في الدرس النحوي، مما يدل على أهمية البحث في الشخصيات وتوظيف أحد جوانبها في خدمة الدرس النحوي.

وهذان الاتجاهان يعطيان الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية صبغة التنوع، ومحاولة التجديد، في مناهج الإفادة من الشخصية النحوية.

(١) ينظر : آراء سيويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس - دراسة وتحليل، ص ٥.

المبحث الرابع : النتاج التأليفي :

إن اللغة العربية وجدت عناية كبيرة في القديم والحديث؛ منها ما قدمه علماء العربية أنفسهم من دراسات متعددة المناحي، كان من أبرزها ما يهتم بضبط صحتها، وتقويم اللسان عند نطقها، والعناية بمفرداتها، فكان النحو العربي من أكثر العلوم العربية غزارة ونتاجاً، فاق بها علوم اللغة العربية الأخرى التي تزخر بها المكتبة العربية بعد أن سلمت من الهجوم التتري.

واستمرت العناية به إلى العصر الحاضر، وتعددت أوجهها، واختلفت مناهجها البحثية، وقدمت دراسات من زاويتين : زاوية تراثية جمعاً وتأليفاً وتحليلاً، وزاوية حديثة أفادت من المناهج والاتجاهات الحديثة؛ بفضل الاطلاع على ثقافات اللغات الأخرى، والاحتكاك بين شعوب العالم، المبني على مصالح لها أثرها الواضح في الجانب اللغوي، وقد غلب على الباحثين السعوديين في المملكة العناية بالجانب التراثي بشكل واضح.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن أغلب النتاج النحوي مرتبط بالنتاج الجامعي، سواء الرسائل الجامعية المطبوعة أو الكتب والبحوث المعدة للترقية.

وسيتم عرض هذا المبحث وفق مطلبين :

الأول : التأليف التراثي، ويتضمن :

أولاً : المجالات التأليفية :

١- المجال القرآني.

٢- المجال الموضوعي.

٣- المجال الخلافي.

٤- المجال التحليلي.

٥- المجال الشعري.

ثانياً: سمات التأليف التراثي.

الثاني : التأليف الحديث.

المطلب الأول : التأليف التراثي :

حظي التأليف في النحو العربي قديماً وحديثاً بالنصيب الأوفر من بين المؤلفات اللغوية؛ وذلك لعلاقته بتقويم اللسان العربي وصونه من الزلل والخطأ، وكذلك كان الحال عند اللغويين السعوديين؛ فإن كمية نتاجهم في النحو يفوق التأليف في علوم اللغة العربية الأخرى^(١)؛ لأن هذا الاتجاه التراثي يمثله كثير من الباحثين، وبعض الجامعات السعودية أيضاً، على الرغم من قرب العهد بتاريخ إنشائها في المملكة العربية السعودية؛ وذلك حرصاً من القائمين عليها على إحياء التراث، وحفظ اللغة العربية، لبواعث دينية في الغالب.

لذلك انصرف معظم الباحثين السعوديين إلى هذا المجال اللغوي النحوي، فقدموا نتاجاً وفيراً، وفق مناهج تعنى بجمع أطراف الموضوع الواحد، أو مناقشة بعض الجزئيات النحوية. وفي هذا دلالة واضحة على قدرة كثير من الباحثين على صياغتها نظرياً وتطبيقياً في كتاب أو بحث مستقل، وإظهارها مكتملة مجموعة الأطراف، عن طريق السيطرة على أبعادها وما يتصل بها، وإيجاد العلاقة التامة بين جزئياتها.

فلا غرو أن يتنوع التأليف التراثي لديهم، فلم يقتصر على مجال معين؛ إذ المطلع على المكتبة النحوية السعودية يجد أنهم عنوا بعدة مجالات في دراسة التراث النحوي العربي وتحليله وإبرازه بعدة أشكال، بل كان لهم إسهامات في مجالات جديدة؛ مما يدل على المتابعة الجادة من قبل الباحثين السعوديين في خدمة التراث العربي النحوي، ومحاولة الإسهام في تناول المجالات التراثية التي لم تحظ بالبحث والدراسة، أو تحتاج إلى إضافة وزيادة، أو تحليل وتقويم. ولكن ينبغي ألا تنزع من تلك الدراسات التراثية صفة الجدة عن طريق الادعاء بأنها لم تأتِ بجديد يذكر، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تكراراً أو تلخيصاً لما قاله السابقون؛ للأسباب الآتية :

١- تعدد الدراسات النحوية المتأخرة مكتملة لما سبقها؛ على اعتبار أن المتقدمين اعتنوا بشكل عام بالنحو بموضوعات متعددة كاملة أو غير كاملة في كتب مستقلة، فجاء المحدثون فاستلوا منها موضوعات صغيرة، وجزئيات تستحق العناية البحثية، فقاموا بدراساتها وصياغتها صياغة لا نجد لها مكتملة في التراث العربي.

(١) ينظر : الملحق الثالث ص ٥٠١.

٢- أن التجديد ينبغي ألا يقصر على وضع قاعدة جديدة، أو ابتكارها من شيء معدوم، بل الإسهام في جمع ما تناثر من موضوع لم تتم السيطرة عليه والإحاطة به؛ يعد جانباً مهماً من جوانب التجديد، إن أحسنت دراسته واعتني بتقديمه؛ لأن " جمع النصوص من هنا وهناك ولمّ شتاتها عمل كبير بذاته، لما يحفظه من الأصول المفقودة وغيرها " (١).

٣- من تلك الدراسات ما أضاف تجديداً في إعادة النظر في بعض القضايا، بعد استيعاب التراث النحوي وتحليله، والخروج بنتائج تستوعب بعض الشواهد التي ينظر لها نظرة خاصة.

٤- أن دراسة هذا التراث النحوي بأي شكل من الأشكال؛ يسهم في التعرف على العقلية العربية التي استطاعت أن تقنن وتقعّد للغة العربية، وتضع أصولها وأسسها؛ مما " يكشف لأبناء العربية عن عمق هذه اللغة ومقاييس صانعيها وتفكير علمائها " (٢).

أولاً : المجالات التأليفية :

بعد المقدمة اليسيرة واللفتة السريعة السابقة، تلقى بعض الضوء على نتاج السعوديين النحوي؛ فبعد الاطلاع على قدر كبير منه اتضح أننا - ومن أول وهلة - أمام نتاج لا يستهان به من الدراسات النحوية متعددة المجالات، أسهمت الرسائل العلمية المطبوعة، والأبحاث العلمية المنشورة (٣)؛ فيها بشكل واضح، مما يدعو إلى استكناه جوانبه النوعية، وتناولاته الموضوعية، دون تفصيل ممل، ولا إجمال مخل، عن طريق تصنيفه إلى مجالاته المتعددة. وسلكت هذا التصنيف لعدة أسباب :

- ١- تجنبت تصنيفه بناء على الموضوعات النحوية؛ لأن التنوع الموضوعي شيء بدهي.
- ٢- كنت قد عقدت العزم على تصنيف النتاج النحوي للسعوديين إلى اتجاهين؛ نظري وآخر تطبيقي، وتحت كلّ واحد منهما المجالات التي سلكت فيه؛ ولكن صرفت النظر عنه خروجاً من تكرار المجالات في كلا الاتجاهين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن اتجاهات التأليف في التراث النحوي ليست مقصورة على نظري وتطبيقي؛ وإنما

(١) ابن عقيل النحوي في كتابه المساعد - دراسة نحوية نقدية منهجية، ص ٥٩٦. (الأصل رسالة ماجستير ١٤١٠هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

(٢) ظاهرة التأخي في العربية، ج ١، ص ١٧. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤١٦هـ - جامعة أم القرى).

(٣) ينظر : الملحق الخامس ص ٥٠٣.

تتفرع إلى أكثر من ذلك، كالنقدي والتعليمي وغيرهما، وطبيعة الدراسة لم تُبَيَّنْ على الاتجاهات، وهذا لا يمنع من الإشارة السريعة إلى الدراسات النظرية والتطبيقية تحت المجالات.

٣- أن من مميزات التقسيم بناء على المجالات؛ انضواء أكثر الدراسات المتناثرة في البحث تحت لواء أحد هذا المجالات.

٤- أرى أن هذا التصنيف فيه إغناء للدراسة وإبراز لتنوع الجهود. وبعد أن قمت بحصر كثير من المؤلفات التراثية السعودية في النحو العربي، تمكنت من تصنيفها إلى المجالات التالية :

١- المجال القرآني :

يعد هذا المجال منطلقاً للدراسات العربية عامة؛ والنحوية خاصة، والعناية به لازمة، والاهتمام به غاية؛ لارتباطه بالقرآن الكريم أبلغ نص عربي، وما فتئ العلماء والباحثون يتعاقبون عليه على مر العصور والأزمان؛ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ ليخرجوا مكانه ودرره النحوية، دارت حوله العلوم، وألفت فيه الكتب؛ بل المجلدات النحوية النظرية والتطبيقية، وما كُتِبُ إعراب القرآن، ونحو القراءات وتوجيهها، عنا ببعيد.

هذه الأهمية لم تحف على الباحثين السعوديين، فمنهم من ترجمها بآراء متناثرة في طيات المؤلفات، كقول بدر البدر : " ولا شك أن الدراسة التطبيقية النحوية على النصوص أفضل وأجدى بعامه، فكيف إذا كانت مع النص القرآني، كلام رب العالمين أفصح الكلام " (١). ومنهم من خصها بالتأليف النظري أو التطبيق النحوي القرآني، والتأكيد على هذه الأهمية بالنص الصريح، يقول العوفي : " ومما لا شك فيه أن إقامة الدراسة النحوية على النص القرآني المتكامل، يعني الخروج بنتائج لا ممارسة فيها؛ إذ إن التطبيق يكون على نص واحد متكامل موثق، فتكون نتائج ذلك أكثر إيجابية من حفظ القواعد وصياغة أمثلة مصنوعة، لا وجود لأكثرها إلا في أذهان النحاة " (٢). ويقول العبيدان : " فإن الاشتغال بالقرآن

(١) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط - جمعاً ودراسة، ج ١، ص ٨. (الأصل رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

(٢) قضايا الجملة الخيرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ١٣.

الكريم وقراءته علم له مكانته السامقة، وحظه الثرُّ من الأجر والثواب إن شاء الله " (١). ويقول البعيمي أيضاً: " فإن البحث في القرآن وعلومه من خير ما يدخره المرء ليوم الحساب، ولا تزال كنوزه دفيئة، ومعينه لا ينضب، فهو كتاب الله الخالد المعجز " (٢). وانطلاقاً من إدراك هذه الأهمية نجد اهتماماً مميّزاً لدى الباحثين السعوديين بهذا المجال، كان من أبرز مظاهره لديهم وجود نتاج خاصٍّ به لم يكن على نسق واحد، فمنهم من توجه إلى القرآن مباشرة، وأعدَّ دراسة تطبيقية فيه، كصنيع العبيدان في كتابه (دلالات حروف الجر الوظيفية وتطبيقاتها في القرآن الكريم - من أول سورة البقرة إلى نهاية الأنعام)، والبعيمي في بحثه (ما تم من الأفعال الناسخة في القرآن)، وأيضاً صنيع علي نيل في موازنته بين (إن) و (إذا) في بحثه الموسوم بـ (الشرط بـ (إن) و (إذا) في القرآن الكريم)، وآخرون عنوا بالقراءات القرآنية؛ إما تأصيلاً لقراءات المدرسة الكوفية، كما في (نحو القراء الكوفيين) لخديجة مفتي، أو تأصيلاً للقراءات السبعية وتوجيهها، ككتاب (في نحو القرآن والقراءات) للعبيدان؛ وإما توجيهاً للقراءات القرآنية، وفيها تعددت اهتماماتهم، فمنهم من وقف عند آية واحدة والتوجيهات الإعرابية لقراءاتها، كبحث (من صور الصناعة النحوية) للأسعد، أو عند توجيه عدة آيات، كما في بحثه الآخر (ألوان من التوجيهات الإعرابية في الفروع النحوية)، أو عند القراءات المستشهد بها في أحد الكتب، كما فعل العمير في بحثه (دراسة الظواهر النحوية في القراءات القرآنية الواردة في كتاب شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري)، أو موضوع واحد ودراسته في ضوء القراءات ككتاب (اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية) للفضلي، ومنهم من توسع أكثر ليكون أشمل من غيره، فوقف عند القراءات السبع وتوجيه اختلافها في الإعراب، كما في كتاب العبيدان (اختلاف الإعراب في القراءات السبع - توجيهه وعلاقته بالمعنى).

(١) اختلاف الإعراب في القراءات السبع - توجيهه وعلاقته بالمعنى، (مقدمة البحث). (الأصل رسالة ماجستير

١٤٠٦هـ - جامعة الملك سعود).

(٢) ما تم من الأفعال الناسخة في القرآن، ص ١١.

ومن مظاهر هذا المجال التي تستقى من المؤلفات السابقة أيضاً، تمثيلها للجانبين النظري والتطبيقي، ولكن ما زلنا نطمح بالمزيد في خدمة هذا المجال، وبذل الجهود المتواصلة والمتنوعة، ووضعه في مكانه الحقيقي من الدراسات العربية.

٢- المجال الموضوعي :

يعد من أخصب المجالات تناولاً وأكثرها خدمة، وهذا أمر طبعي لا استغراب فيه؛ لأن النحو العربي متعدد الموضوعات، ومن أكثر العلوم مقصداً، وأهمها طلباً، وقد عني كثير من الباحثين السعوديين بالتأليف في هذا المجال، وإعداد الكتب والأبحاث؛ مما يصعب عرضه كله في هذا المقام، ولا يتأتى حصره بأكمله، ولكن هذا لا يمنع من إبراز أهم مظاهره المتمثلة في تنوع الموضوعات بشكل واضح؛ التي يمكن تقسيمها إلى مؤلفات ذات صبغة عامة - مثل كتاب (ظاهرة التأويل في الدرس النحوي - بحث في المنهج) للخران، وبحث (التضمين في النحو العربي) لمنيرة الحمد، وبحث (ظاهرة الاستغناء في اللغة العربية) لأحمد الغامدي، وكتاب (ظاهرة التأخي في العربية) لفاطمة حسين - وأخرى ذات صبغة موضوعية خاصة، مثل كتاب (حديث ما - أقسامها وأحكامها) للمفدى، وكتاب (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) للشمسان^(١)، وكتاب (دراسات في الفعل) للفضلي، وكتاب (أل الزائدة اللازمة - مواضعها وأحكامها) لعبد الرحمن الخضير، وبحث (لفظ ليس ومعناها في التراث العربي) لعبد الرحمن العمار.

ومن المظاهر البارزة أيضاً في هذا المجال أنه خاص بالجانب النظري؛ لأن الدراسات التطبيقية منتظمة في المجالات الأخرى.

٣- المجال الخلافي :

إن دراسة الخلافات النحوية ليست أمراً ميسوراً؛ إذ تتطلب الإحاطة بالآراء، ثم دراستها والحكم عليها بالقبول والرفض، أو القوة والضعف؛ بناء على أدلة وبراهين مقنعة، ولذلك كان الإسهام في هذا المجال أقل بكثير من الاهتمام بالمجال الموضوعي؛ نظراً لما يعتور دراسة

(١) الأصل رسالة ماجستير ١٩٧٩م - جامعة القاهرة .

الخلافات النحوية من صعوبات كثيرة، تحتاج إلى باحثين يتسمون بالتفّس الطويل، والحرص الشديد على تتبع الآراء في مظانها؛ مخطوطة أو مطبوعة.

كما أن دراسة الخلافات ليست ترفاً علمياً، بل لها أهمية كبيرة، وثمره مفيدة، قد تسهم في تصحيح نظرة، أو تضيف جديداً، ولم تغب هذه الأهمية عن فاطمة حسين؛ فأكدت عليها بقولها: " إن من يتأمل مسائل الخلاف فيما عرض لها النحاة، يتبين جدواها ببيان وجوهها في العربية من حيث توضيح الصحيح والخطأ في الاستعمال، ومعرفة وجوه العربية التي لا تخلّ بمعانيها، وسرّ تلك الوجوه، وطرائق دعم المذاهب بالقواعد الكلية والبراهين الداحضة، كما يتبين له من خلالها معرفة الأصول والفروع، وسبل الجدل في إقامة الدليل وإفحام الخصم، وهذه الفوائد - على سبيل المثال - تتجلى في الآتي :

- ١- معرفة الأصح والأقوى من مذاهبهم ...
- ٢- بيان سعة العربية ...
- ٣- الوقوف على جهة القياس عند كل فريق ...
- ٤- بيان الاستحسان في اختيار وجوه العربية ...
- ٥- بيان ما تركه الأول للآخر ... " (١).

تلك نظرة عامة في مسألة الخلافات، وأما ما يتعلق بنتائج السعوديين في هذا المجال؛ فإن من أبرز مظاهره التنوع في تناول، إذ لم تسلك دراسة الخلافات مسلكاً واحداً، بل تنوعت من دراسة موضوع واحد - كما في بحث (التعجب من فعل المفعول بين المانع والمجيزين) لسليمان العايد - ومسألة واحدة - كما في بحث محمد الباتل (مناظرة المسألة الزنبورية) - إلى دراسة الخلافات التي وقعت بين العلماء - كما في بحث (المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي) لزينب سبّاك - ثم اتسعت دائرة الدراسة لتشمل المسائل والخلافات الواقعة بين قبيلتين - كما في كتاب (النحو والصرف بين التميميين والحجازيين) (٢) للشريف عبد الله البركاتي - وأخيراً اتسع نطاق الدراسة أكثر في بحث مسائل كثيرة للعلماء فيها خلاف، جمعت من كتاب واحد، وتوسّعت في تتبعها، وما دار حولها من أخذٍ وردٍّ - كما في كتاب

(١) المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري - جمعاً وتصنيفاً وتعليقاً، ص ٧-١١.

(٢) الأصل رسالة ماجستير ١٣٩٦هـ - جامعة أم القرى.

(المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري - جمعاً وتصنيفاً وتعليقاً) لفاطمة حسين، وعلى المنوال نفسه سار إبراهيم الخندود في كتابه (مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج - توثيقاً ودراسة) (١).
ومن مظاهر هذا المجال أيضاً أن دراسة المسائل الخلافية ذات صبغة خاصة لا عامة؛ لارتباطها إما بموضوع أو قبيلة أو كتاب، كما هو واضح من العناوين السالفة، وكذلك وجود منهجية واضحة في دراسة الخلافات النحوية، وتحليلها تحليلاً علمياً موضوعياً، كما سيتضح عند ذكر سمات المؤلفات لاحقاً.

ولاشك أن هذا المجال مقصور على تلك الدراسات المخصصة للخلافات النحوية، وإلا فلا يكاد يخلو منها كتاب أو بحث، بل يحار المطلع على بعض الدراسات؛ أيصنفها ضمن المجال الموضوعي أم الخلافي؟! نظراً للاهتمام الشديد بدراسة الخلافات النحوية فيها، كما في كتاب (العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة) لنجلاء عطار، التي عيّنت فيه بالخلافات، وكان من أهداف دراستها - بعد جمع الموضوع ولم أطرافه - كما تقول: " خدمة النحو بلمّ شعث ما تفرّق من أحكام العدول عن المطابقة في الأبواب النحوية، وما للنحاة في مسائله من خلافات، وما تبعثر من شواهد في كتب النحو واللغة " (٢).

٤- المجال التحليلي :

من المجالات المهمة التي تصطبغ بروح متعددة الأهداف والمناحي، بقصد التقويم والنقد، أو التأصيل، أو الموازنة، أو التكملة والاستدراك؛ مما يساعد على رسم خطوط عريضة عن إحدى الشخصيات أو الكتب أو الآراء النحوية، بحسب الهدف من سلوك هذا المجال. وينتمي إلى هذا المجال تلك الدراسات التي صدرت بها الكتب المحققة عن المؤلف والمؤلف، ويضاف إليها ما يتعلق بالشخصيات النحوية؛ لأنها في الغالب تقوم على التحليل، ولكنهما لن يُعرضا هنا؛ لأن الرسالة تسير مباحثها وفق تنظيم معين؛ مما يؤكد ما أشرت إليه سابقاً؛ أن من مميزات التقسيم بناء على المجالات؛ إتاحة الفرصة لما تناثر في البحث من مؤلفات

(١) الأصل رسالة دكتوراه ١٤١٦هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

(٢) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، ص ٧. (الأصل رسالة ماجستير ١٤١٥هـ - جامعة أم القرى).

عديدة في الانضواء تحت أحدها. والظاهر أن هذا المجال ليس مقصوراً على نوع معين، فلم يكن ذا صبغة واحدة، ولم يَدْرُ على رحي واحدة؛ وإنما كان مستقىً من عدة مشارب في الحيز التحليلي، ويمكن إبراز أهم مظاهر هذا المجال وفق المناحي التي سلكتها المؤلفات على هذا النحو :

(أ) التحليل النقدي : ويعدّ من أقدم المؤلفات فيه كتاب (مع كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي) (ت ٣٧٩هـ) عرض ونقد وتحليل عبد القدوس الأنصاري. صرح بهذا المنحى عند تعليقه على بعض آرائه بقوله : " وجدنا كثيراً من الآراء التي اختص بها إن لم نقل شذ فيها ... مما نرى أنه قد يسبب اضطراباً وبلبلة في أذهان المبتدئين بدلاً من اليسر والسهولة والوضوح كما يتبغي وينشد في كتابه الواضح " (١).

بل إن بعض العناوين لتدل على التحليل النقدي الذي سلكه، منها : (غموض وقصور في تقسيم ضروب الفعل) (٢)، و (تعريف غير موفق) (٣)، و (خلط ثم رجوع عن الخلط) (٤)، وهذا المسلك لديه لم يمنعه من الإنصاف والإشادة بكتاب الواضح، كما في قوله : " إن كتاب (الواضح) كتاب مزدوج، أساسه الذي بني عليه هو تيسير قواعد النحو للطلاب والمستطلعين والباحثين، بأسلوب يمتاز بالسهولة والإقناع، ويجبذ عرض المسائل في سمط شفيف خفيف على الأذهان ... تجد فيه رائحة العلم الذكي والأسلوب العربي المتحرر من قيود النحاة المتأخرين، وتعليقات النحاة المتقدمين " (٥)، وورد الثناء عليه في بعض العناوين، مثل : (لفتات قيمة) (٦)، و (أن) ساكنة النون، هذه سبق للمؤلف أن اعتبرها حرفاً بصراحة) (٧)، و (جمال الأسلوب ووضوحه في التعريف بقاعدة نحوية) (٨).

(١) مع الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي، ص ص ٤٠، ٤١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٤١.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٦.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٩.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٧.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأنصاري لم يوفق في بعض ما ذهب إليه، كنفقه للزبيدي في استخدامه لمصطلح (الكناية) بدلاً من (الضمير)، إذ يقول: " فنى أنه اختيار لم يأت بشيء جديد في الإيضاح المقصود، بل إنه زاد الطين بلة، فعبارة (الكناية) أكثر غموضاً وارتجاجاً في ذهن الطالب المستجد من صيغة (الضمير)، والكناية لغة هي: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، والضمير لغة هو: السر وداخل خاطر، وكيف يصح أن يسمى الفاعل المستتر في (اقرأ) التي هي لفعل الأمر؟ كيف يصح (كناية) وإنما هو في واقعه شيء مضمّر ومقدر في داخل جسم كلمة (اقرأ) وليس كناية يكنى بها عنه، فالكناية كما قدمنا أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وقد سمى النحويون أسماء الإشارة؛ لأنها تكنى عن معنى الأشخاص ولا تصرح بها، مثل: هؤلاء وهذا وذلك " (١). ويلاحظ هنا أنه خلط بين المفهوم النحوي والمفهوم البلاغي؛ حيث إن استخدام مصطلح الكناية استخدام قديم قدم النحو العربي؛ إذ ورد لدى الخليل بن أحمد (٢).

وكذلك انتقاده له في استعمال مصطلح (التفسير) بدلاً من (التمييز)، حيث قال: " والذي أراه أن معنى التفسير الذي أورده هو: شرح الشيء مجرداً من تمييزه عن غيره، أما التمييز فتعطي معنى الشرح مضافاً إليه معنى تمييز الاسم المعدود المنصوب بعد العدد عما سواه من المعدودات " (٣)، وهذا اجتهاد في غير محله لتغليب المعنى اللغوي على المعنى الاصطلاحي لكلمة (التفسير)، وإلا فالتفسير من المصطلحات النحوية المستخدمة بدلاً من مصطلح (التمييز) (٤).

(ب) التحليل التأصيلي: في هذا المسلك يتجه المؤلف إلى تأصيل بعض قضايا موضوع دراسته، كتأصيل المسائل النحوية والخلافات الواردة حولها، ومنهج المؤلف مثلاً في آرائه واختياراته، وأسسها التي قامت عليها، وتأثره وتأثيره فيمن بعده، وممن مثله البدر في كتابه (اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط - جمعاً ودراسة)، وأكد على سلوك هذا

(١) مع الواضح لأبي بكر الزبيدي، ص ٥٠.

(٢) ينظر ص ١٦٨، ١٦٩ من هذا البحث.

(٣) مع الواضح لأبي بكر الزبيدي، ص ٥٥.

(٤) ينظر ص ١٦٣ من هذا البحث.

النوع من التحليل بقوله : " نقلت أقوال النحويين في المسألة، ومذاهبهم وما استدلوا به، وردودهم ... بينت ما اختاره أبو حيان في المسألة، وما استدل به، أو علل به صحة ما ذهب إليه " (١)، وقد استفاد المؤلف من ذلك في تأصيل عدة أمور، منها منهج أبي حيان ومواقفه.

(ج) التحليل الاستدراكي : لا يقصد به النقد الصرف، وإنما استدراك ما فات على النحوي، أو تقييد ما كان لديه عاماً، أو إضافة ما ترك، أو تكملة ما نقص، وفي هذا المنحى أعد الحندود بحثاً بعنوان (ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك) فيما كان يحتاج إلى تقييد وتخصيص، وهذا ليس فيه انتقاص لابن مالك أو تقليل من شأنه؛ لأن ضرورة النظم أثرت في تكوينها، وصرح الحندود عن مقصده هذا بقوله : " ولا ينتابني أدنى ريب في أن هذه المواطن لم تكن غائبة عن ابن مالك - أو معظمها على الأقل - لكن ضرورة النظم والاختصار قد ساهما بدرجة غير قليلة في تكوين هذه الظاهرة ونشوتها، فأردت بهذا العمل المتواضع المشاركة في خدمة (الألفية) بوصفها مصدراً من مصادر تراثنا الجليل، لا توجيه النقد لها أو لناظمها البتة " (٢).

(د) التحليل الموازن : مما أعد وفق هذا المنحى بحث الأسعد (بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك)، قام فيه بعرض معلومات عن كل مؤلف وألفيته على حدة، ثم وضعهما في الميزان، كما يقول : " سنعرض في هذا البحث لألفيتين مرموقتين ومشتهرتين في دنيا النحو وعالم النحويين، نجري عليهما الدرس، ونقوم من خلاله بالمقارنة بينهما من بعض النواحي الهامة " (٣).

(هـ) التحليل المتعدد : يلاحظ من مسمى هذا المنحى أنه يجمع أكثر من تحليل واحد في مؤلف واحد، كالجمع بين التأصيل المنهجي والتقويم النقدي، كما في كتاب (ابن عقيل النحوي في كتابه المساعد - دراسة نحوية نقدية منهجية) للحندود، وفيه عمد إلى تأصيل منهجه، ثم عرج على أمور أخرى (مصادره، موقفه، مذهبه، موازنه، أثره فيمن بعده)، ثم ختمه بنظرة تقويمية للكتاب شملت المزايا والمآخذ.

(١) اختيارات أبي حيان النحوية، ج ١، ص ٩.

(٢) ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك، ص ١٣.

(٣) بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك، ص ٩٨.

٥- المجال الشعري :

من الاتجاهات الحديثة في الدراسات التطبيقية اتخاذ الشعر مجالاً للدراسة النحوية في دراسة قضية أو موضوع معين، وقد لقي هذا المجال اهتماماً واضحاً في بعض البيئات العربية، ولكن الدراسات المعدة فيه في المملكة نادرة، ومنها دراسة (من في معلقة امرئ القيس - دراسة نحوية تطبيقية) لها العسكر.

إن نظرةً فاحصةً في المؤلفات والأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية ضمن إطار المجالات التأليفية السابقة، تظهر وجود قصور كبير في الدراسات التطبيقية في الشعر العربي في المملكة، وتجاهلاً لما يمثله الحديث النبوي الشريف من أصل دارت حوله علوم كثيرة، وألفت فيه مصنفات لغوية ونحوية نظرية وتطبيقية شتى^(١)، ولا أعرف سبباً للعزوف عن مثل هذا المجال الثري في المملكة!

ثانياً : سمات التأليف التراثي :

من خلال الاطلاع على النتاج التألفي في التراث العربي للسعوديين - والذي أمكن تصنيفه فيما سبق إلى عدة مجالات - يتبين وجود سمات يمكن أن تبرز على النحو التالي :

أولاً- الاعتزاز بالتراث النحوي، وعده مفخرة من مفاخر هذه الأمة؛ نتيجة لوجود الباعث الديني لدى غالبية الباحثين؛ مما كان له الأثر الواضح في الانكباب على التراث، والبحث في مضماره، على الرغم من المشقة التي تواجه بعض الباحثين؛ إذ " الوصول إلى جواهره من الأمور الشاقة التي تكلف متنكبها شططاً " (٢).

وتعد هذه السمة مهمة في تكوين الدافع للبحث في تراث اللغة العربية، وتأصيل القضايا؛ لما لها من أثر في ربط حاضر الأمة بماضيها التليد؛ لأن إضعاف الاعتزاز باللغة يحقق للأعداء ما يصبون إليه من محاولات لفصل الأمة عن تراثها المجيد؛ وإبعادها عن دينها الإسلامي؛

(١) ينظر : غريب الحديث لكل من الحربي والهروي، وإعراب الحديث النبوي، والاستشهاد بالحديث في اللغة، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية .

(٢) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٣.

لذلك نجدهم سلكوا عدة دعوات للوصول إلى ذلك، كالدعوة إلى كتابة الحروف العربية بالحروف اللاتينية، والدعوة إلى الاهتمام بالعاميات والأدب الشعبي، ورمي الفصحى بالصعوبة وما تحمله من مشكلات معقدة، فدعوا إلى إلغاء الإعراب، والاكتفاء بالتسكين! وصحيح أن تلك الدعوات لم تأخذ كلها مسلكاً إجبارياً؛ إلا أنها أثرت في أفراد الجيل المعاصر تأثيراً سلبياً، فأضعفت الاعتزاز لديهم؛ حتى أصبح القرآن ومواد اللغة العربية من أصعب ما يُتعلم، وهذا ما يريده أعداء الدين، ولكن ينبغي ألا نفقد الأمل كله ونحن نرى سباقاً محموداً إلى إحياء التراث العربي، لما سيولده - بشكل عام - من حب للتراث واعتزاز به، ومن ثمّ تمثله والافتداء به مع مرور الأيام.

ومن هذا المنطلق؛ فقد وُجدت في المملكة جهات معنية، حملت على عاتقها مهمة إحياء التراث تحقيقاً وتصنيفاً، وتعدى هذا الأمر إلى الأفراد حتى وجد منهم من نذر نفسه لذلك، وجعل كل نتاجه في مضمار التراث؛ وهذا ما يفسر لنا كثرة التأليف التراثي، واصطبغ به. فلا غرابة بعد ذلك أن ترى تصريح بعض الباحثين في مقدمات مؤلفاتهم بالاعتزاز والفخر، يقول المفدى: " وكنت منذ حدثني شديد الولع بهذه اللغة الخالدة، حريصاً على تعلمها، واكتشاف أسرارها ودقائقها، حتى إذا هيا الله لي قدرًا في ذلك أراه يسيراً، وأطمع في المزيد منه، رأيت لزاماً عليّ أن أسهم في خدمة هذه اللغة بجهد ما، ولن يكون ذلك إلا بكتابة بحث أرجو أن ينفع الله به " (١)، ويقول الشمسان: " فلقد ترك لنا النحويون تراثاً فكرياً يبعث على الإجلال والإكبار ... ومن حق النحو اليوم علينا، ومن حق النحويين أيضاً؛ أن نرجع فنتصل بمصادره الأولى، لنغوص فيها ونستخرج منها جواهرها المدفونة، فنجلوها ونبرزها " (٢). بل يقف الخثران مدافعاً عن التراث ومعتزاً به في قوله: " وتدل هذه الأصول [النحوية]، بما وضع حولها من تعليقات نظرية، على فكر لغوي متقدم، ذي أبعاد نظرية، يمكن استكشاف جوانبها المضيئة في ضوء الدراسات الحديثة، بعيداً عن الظلال المنفرة التي ألقاها بعض الدارسين المحدثين " (٣).

(١) حديث (ما) أقسامها وأحكامها، ص ٦.

(٢) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٣.

(٣) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص ٥٧.

ثانياً- تسعى المؤلفات - بصفة عامة - إلى التأصيل النحوي في التراث العربي عبر الأزمنة والعصور، وسير أغواره، وتقديمه بشكل متكامل، بعد أن كان نتفاً متناثرة في ثنايا المؤلفات التراثية، يصعب السيطرة عليها، وقد نص على هذه السمة كثير من السعوديين؛ يقول المفدى : " جمعت ما قيل عن هذه الكلمة حتى استوى كتيباً يجمع كل ما قيل عنها أو جله، فسيكون الباحث بعدي مستطيعاً أن يقف على ما قيل فيها دون أن يفرق جهده أو يشتت تفكيره أو يضيع وقته، فإن كل كتاب من الكتب التي بحثت هذه الكلمة يذكر شيئاً ويترك شيئاً، أما الآن - بحمد الله وفضله - فكل ما يصلح أن يدون عن هذه الكلمة موجود بين دفتي هذا البحث " (١). كما يقول محمود حجازي في تقديمه لكتاب الشمسسان : " هذا الكتاب القيم ثمرة دراسة جادة في موضوع من التراث النحوي العربي، كتبه مؤلفه ... برؤية واضحة تنشد الأصالة، وتنطلق منها نحو تأصيل البحث اللغوي الحديث " (٢). ويؤكد الشمسسان على أن دراسته " تغطي رقعة من الزمن طويلة حيث تمتد حتى السيوطي في القرن العاشر ... ويقوم منهج الدراسة على الوقوف على المادة الأساسية في مظاهرها الأساسية، ومحاولة تنظيمها بشكل يبين أهميتها وقيمتها " (٣). بل إن هذه السمة أصبحت هدفاً أساسياً لدى الدليل، صرح بما يقوله : " فإن الهدف الأساس من هذا البحث هو : جمع شتات ما قاله النحاة عن البناء في كتاب واحد، ومناقشة آرائهم فيه، محاولاً تصفيته مما اعتراه من شوائب " (٤). كما أثرت هذه السمة في اختيار عنوان كتاب (قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي - دراسة نحوية استقرائية) والتأكيد عليها في المقدمة (٥)، وكذلك ورد في الخاتمة ما نصه : " هذه تطوافة في تراثنا العربي، تدور حول قضايا عامل الجر التي لا نكاد نجد لها رصدت في موضوع أو سفر، بل نراها أشلاء متناثرة وأشتاتاً متباعدة، فاستعنت بربي على أن أغوص عليها، وأجمع تلك الأشلاء والأشتات، وأقيم منها هيكلًا واضح المعالم،

(١) حديث (ما) أقسامها وأحكامها، ص ٦، ٧.

(٢) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤، ١٥.

(٤) البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، ص ٥، ٦.

(٥) ينظر : قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي - دراسة نحوية استقرائية، ص ٣.

وبناء معلوم الجوانب " (١). وأخيراً كتاب ("أل" الزائدة اللازمة - مواضعها وأحكامها) ودلالة عنوانه على سمة الاستقصاء، بالإضافة إلى التصريح بها في المقدمة (٢) والخاتمة (٣).

ثالثاً- اصطباغ غالبية الدراسات باتخاذ موضوعات جديدة لم تسبق دراستها من قبل المحديثين، كما تقول فاطمة حسين إن من أسباب اختيارها لموضوع (ظاهرة التآخي في العربية) " أنه لم يتنبه إلى هذه الظاهرة أحد من المحديثين مع إشارات المتقدمين إليها " (٤). وتؤكد على هذا بقولها : " لم أجد ممن تقدمني - فيما أعلم وفيما اطلعت - من خص هذا الموضوع بالدراسة التي أعنيها هنا، أو على الوجه الذي صنعت والطريقة التي سلكت " (٥). وكذلك كان من دوافع العبيدان في تأليف كتابه (اختلاف الإعراب في القراءات السبع) " أن هذا الموضوع لم يفرد بمصنف مستقل نوقشت فيه هذه التوجيهات الإعرابية، لبيان منزلتها قوة وضعفاً " (٦).

وما سبق لا يعني الاقتصار على الموضوعات الجديدة فقط، بل إن تناول موضوع ما وعدم استيفائه من قبل باحث ما قد يكون دافعاً لإعادة النظر فيه والعزم على تكملته من قبل باحث آخر، لأنه ما زال بحاجة إلى بلورة تعطيه حقه من الإحاطة والاكتمال، وهذا ما حدا بالشمسان إلى اختياره موضوع رسالته (الجملة الشرطية)؛ حيث يقول إنها درست " في رسائل علمية حديثة ... والملاحظ أن هذه الرسائل جميعها تفيد من كتب النحو في تحليل النصوص اللغوية، ولكنها لا تتوفر على دراسة النظرية النحوية توفراً مباشراً، ومن هذا المنطلق تجرّي هذه الدراسة، حيث تتناول قضية من قضايا النحو المهمة، وهي الجملة الشرطية، فهذه الجملة لم تدرس على النحو الذي يلائمها، ورغم أن بعض الكتب قد تدرس قضاياها في أبواب متتابعة؛ فإن ذلك كله يحتاج إلى مزيد من التنظيم " (٧).

(١) قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي - دراسة نحوية استقرائية، ص ٢٠٣.

(٢) ينظر : (أل) الزائدة اللازمة - مواضعها وأحكامها، ص ٥، ٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٦.

(٤) ظاهرة التآخي في العربية، ج ١، ص ١٧.

(٥) المرجع السابق، ج ٢، ص ٥١٢.

(٦) اختلاف الإعراب في القراءات السبع، (مقدمة البحث).

(٧) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٣، ١٤.

رابعاً- مناقشة الآراء وإصدار الأحكام :

أ- منهجيتهم : اتضح من قراءة مجموعة كبيرة من المؤلفات السعودية في النحو عنايتهم بجمع ما قيل حول المسألة النحوية من آراء تراثية (متقدمة ومتأخرة) أو حديثة، ثم القيام بمناقشتها وإبداء الرأي فيها - في الغالب - تأييداً أو رفضاً، تقوية أو تضعيفاً، وهذه الأحكام هي المحصلة التي ينبغي أن توضع في الأذهان عند دراسة الخلافات، والحكم على الآراء في إحدى المسائل النحوية؛ مما يدل دلالة واضحة على تمكن الباحث من السيطرة على أبعاد المسائل الخلافية، ومن ثمّ التوصل لإصدار الحكم المبني على دلالات بيّنة، علماً بأن الغالب في المسائل النحوية قد قيل فيها ما قيل من احتمالات، ويبقى على الباحثين الاختيار مع التدليل لكل ما يذهبون إليه.

ويلاحظ أنّ هذه المنهجية كثيراً ما يصرح بها في مقدمات المؤلفات، من ذلك إشارة الفضلي إلى أنّ من منهجية الدراسة " المقارنة بين آراء النحاة واختيارات القراء ... النقد لما أراه واجب المناقشة " (١). وقول سليمان العايد " والبحث سيفصل الخلاف، ويشرحه، ويبين أدلة كل فريق، ويؤصل منزعهم ومأخذهم " (٢). وقد قام العمير - كما يقول - " بحصر القراءات القرآنية المستشهد بها على ظواهر نحوية في شرح القوائد السبع ودراستها من وجهة نظر النحوي، عرضت فيها آراء النحاة حول كلّ مسألة مقتصرًا على ذكر الخلافات الأساسية بين الكوفيين والبصريين، مؤيداً ذلك بالأدلة والشواهد " (٣). وقال أيضاً : " أدرس القضية دراسة من وجهة النظر النحوية، وأبين الخلاف وأعزوه لأصحابه... أبين القول الراجح معتمداً على ما تشير إليه الأدلة والقرائن، أو أقوال العلماء الموثقة بالأدلة " (٤). ونص العبيدان على ذلك أيضاً بقوله : " ويقوم منهج الدراسة في التمهيد وفي الباب الأول على سرد الآراء ومناقشتها وترجيح ما رأته صواباً... " (٥). وكذا الخضيرى يقول : " مع

(١) اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ٧.

(٢) التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين، ص ١٤٦.

(٣) دراسة الظواهر النحوية في القراءات القرآنية الواردة في كتاب شرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري، ص ١٣٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٥) اختلاف الإعراب في القراءات السبع، (مقدمة البحث).

الإشارة إلى ما كان لهم من خلاف في أكثر هذه المواضع، مبيّناً درجة هذا الخلاف، والناحية التي اختلفوا فيها في كل موضع، مع العناية بالترجيح " (١). وكذلك صرحت زينب سبّك بذلك بقولها : " فقد عزمت على دراسة المحاورات النحوية التي دارت بين علمين أو أكثر مواجهة في مجلس واحد، بدءاً بكتاب (أمالي الزجاجي)، باستقصائها ثم تحليلها وبيان موقف الزجاجي عند إيراده لتلك المحاورات، مع مقارنة آرائه الواردة في الأمالي ببقية كتبه الأخرى، ثم الترجيح بين الآراء الواردة في المحاوراة بالأدلة العلمية " (٢). وأخيراً يلهج البدر بالتصريح بمناقشة الخلافات النحوية، وإبداء الرأي فيها بقوله : " وفي نهاية المسألة أذكر ما ترجّح لي فيها مع بيان السبب في ذلك " (٣).

وقد يترك بعض الباحثين المسائل دون إبداء الرأي فيها (٤)، سواء نصّ على هذه المنهجية، أو لم ينص، ولكنهم على أيّ حال لا يغفلون بحوثهم من عناية واضحة بهذه المنهجية.

ب- أساليبهم في الحكم : من الطبيعي أن يكون الحكم على المسألة متعدد العبارة لدى الباحث الواحد، ناهيك عن تنوعها بين جماعة من الباحثين، فمنها :

" عندي أن الحق مع البصريين " (٥)، و" الضعف فيه ظاهر " (٦)، و" هذان القولان ضعيفان " (٧)، و" الذي أختاره هنا هو ما ذهب ... " (٨)، و" كيف أنّ حجم الكلام قد تضخم حولها [أمّا]، وذلك راجع إلى محاولة النحاة سدّ ما قد يكون في مقولتهم عنها من ثغرات، وهو رغم أنه بناء شامخ فهو واه لا يمكن أن يصمد للنظر السليم، فهو ينطوي على غير قليل من الخلط والتناقض، وثمة نظرات كانت كفيلة بأن تكون أساساً صالحاً لدراسة

(١) (أل) الزائدة اللازمة، ص ٨٦.

(٢) المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي - دراسة وتحقيقاً ونقداً، ص ٢٩٩.

(٣) اختيارات أبي حيان النحوية، ج ١، ص ١٠.

(٤) ينظر : قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ١٥٠، وابن عقيل النحوي، ص ٤٣٣،

٤٣٦، واختيارات أبي حيان النحوية، ج ١، ص ٤٣، ٥٠، ٧٤، ١٤٠، ٢٠٠، ٣٢٧، ٤٠٧، ٤١٠، ٤٦٩.

وج ٢، ص ٥٦١، ٦٨٨.

(٥) حديث (ما) - أقسامها وأحكامها، ص ٩٤.

(٦) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٧) المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٨) اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ٣٤.

هذا التركيب، ولكن تلك النظرات أُهملت، ولم تجد طريقها إلى التطور، فقد كان همُّ النحاة هو المحافظة على مقولة الخليل وسيبويه، ولم يكن النحاة بقادرين على النظر إليها نظرة نقدية؛ لأن مثل هذه النظرة ستخطئ مقولة الإمامين، وهذا ما قد يتحاشاه النحاة، حتى إنهم ليعتذرون لهما إذا ظهر خلل في كلامهما " (١) ، و" القضية هنا ليست قضية لغوية، فاللغة براء منها، وإنما هي لرأب الصدع الذي أحدثته قواعد البصريين " (٢) ، و" هذا تحميل للغة أكثر مما تحمل " (٣) ، و" في الحقيقة أن إعرابهم الذي قدروه في الآية إنما هو مجرد حدس " (٤) ، و" لا شك أن هذا الاهتمام بالإعراب، مما ساعد على تشتيت الدرس النحوي، وصرف الجهد فيه بدون فائدة ترجع للدرس اللغوي عامة " (٥) ، و" هذان المثالان كافيان لعرض نموذج من تمحلاتهم الكثيرة، وتعسفهم في الإعراب " (٦) ، و" النحاة كعادتهم لا يتركون التعقيد في شرح الظواهر النحوية " (٧) ، و" لكن النحاة كما هو معروف يأتون ليعللوا نحو ذلك، ويفسروه ويتأولوا فيه التأويلات والتخرجات لهذه الظاهرة، وقد انتقلت هذه العدوى حتى لمؤلفي كتب إعراب القرآن ومعانيه " (٨) ، و" هذا الجواب نوع من التمحل والخلط بين النحو وغيره من العلوم الكلامية " (٩) ، و" هذا تمحل في الإعراب وحمل له على غير ما يقتضيه الواقع اللغوي " (١٠) ، و" هو تمحل وتكلف لا تقبله اللغة " (١١) ، و" يجب احترام القياسين معاً، وعدم رد إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأن لكل واحدة منهما مذهباً يقبله القياس، وللباحث أن يفاضل بين القياسين، فيرجح أحدهما على الآخر... ولكن ليس له أن

(١) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٢.

(٣) قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ١٨٨.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٩١.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٤.

(٦) المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٦.

(٧) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٤.

(٨) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٥٢.

(٩) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٥٣.

(١٠) المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤٠.

(١١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦١.

يرد أحدهما بالآخر " (١)، و" إنني لا أستريح لرمي هذه اللغة بالغلط، وإن الذي أطمئن إليه كل الاطمئنان أن هذه اللغة ثابتة بالنقل عن العرب " (٢)، و" الملاحظ أن تقدير الكوفيين أيسر، وتقدير البصريين بعيد جدًا " (٣)، و" الرأي الراجح عندي " (٤)، و" لكل مذهب ما يؤيده من كلام العرب " (٥)، و" ما ذهب إليه الجمهور أرجح " (٦)، و" الأول أظهر وأبين " (٧)، و" أرى أنه لا مبرر لهذا الترجيح بين القراءتين " (٨)، و" هذا مردود " (٩)، و" فيه ضعف " (١٠)، و" هو مردود " (١١)، و" كل مذهب من هذه المذاهب له وجه من القياس عندي ... " (١٢)، و" الذي يظهر لي ... " (١٣)، و" الذي أميل ... " (١٤)، و" الذي أميل إليه هو ... " (١٥)، و" القول المتجه عندي " (١٦)، و" هو الأظهر " (١٧)، و" ولكنه وجه ضعيف " (١٨)، و" هو الأرجح " (١٩)، و" أما ما ذهب إليه ... فمردود ... " (٢٠)،

(١) النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، ص ص٤٦، ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢١.

(٣) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص ٤١.

(٤) البناء في اللغة العربية، ص ٢٥.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٦) في نحو القرآن والقراءات، ص ١٤٧.

(٧) اختلاف الإعراب في القراءات السبع، ص ٨٧.

(٨) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٩) المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(١٠) دلالات حروف الجر الوظيفية، ص ص٥٧، ٥٨.

(١١) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، ص ٤٨.

(١٢) المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانت سعاد، ص ١١٨.

(١٣) ابن عقيل النحوي، ص ص٣٠٠، ٣١٨، ٣٣٣.

(١٤) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(١٥) لفظ ليس ومعناها في التراث العربي، ص ١٠٥.

(١٦) المرجع السابق، ص ١١٢.

(١٧) ما تم من الأفعال الناسخة في القرآن، ص ٤٣.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٩.

(١٩) المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢٠) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، ج ١، ص ٢٥٧.

"الراجح عندي ما ذهب إليه ... " (١)، و"المختار لدي ... " (٢)، و"الذي أراه " (٣)، و"هو مردود " (٤)، و"الذي يظهر لي أن هذا المذهب يحجر واسعاً " (٥)، و"لهذا أرى المذهبيين متكافئين، وليس أحدهما بأرجح من الآخر " (٦).

ومما سبق يلاحظ أن عبارات إصدار الأحكام على النحو والنحاة، يغلب عليها طابع استخدام الأساليب المقبولة والمتداولة، مما يدل على تقدير التراث النحوي وعلمائه، ونهج الأسلوب الأمثل في التعامل مع الخلافات، وهذا لا يمنع من وجود بعض الأحكام غير المألوفة في الحركة اللغوية في المملكة، لكنها لا ترقى لأن تصبح ظاهرة لندرتها.

ج - مذهبهـم النحوي : من المعروف في تاريخ النحو العربي وجود عدة مدارس نحوية؛ مدرستان قامتا على الاستقلالية في إصدار الأحكام النحوية، الأولى المدرسة البصرية، والثانية الكوفية، ثم تلتهما المدرسة الثالثة البغدادية التي لم تتعصب لمذهب نحوي واحد، بل قامت على مبدأ الاختيار من إحدى المدرستين السابقتين.

والدرس النحوي على مرّ العصور إلى يومنا هذا لم يخرج عن منهجية تلك المدارس الثلاث إلا في بعض الآراء لدى قلة من النحاة المتأخرين، وإن كان يغلب عليهم التأثير بمنهج الاختيار؛ لأن "أغلب النحاة من بعد القرن الرابع تخلصوا من المذهبية وبنوا ثقافتهم على الاختيار من محاسن المذهبين وآراء الفريقين على حد سواء، ولما كان أغلب كبار علماء اللغة والنحو من البصريين، وامتاز رجال المذهب البصري بكثرة التأليف، والمذهب البصري كان أكثر، واختيارات المتأخرين كانت أغلبها من هذا المذهب، لا سيما أن كتاب سيبويه كان معظماً عند جميع العلماء، وهو تأليف بصري، وأن أغلب الكتب التي وصلتنا من المؤلفات النحوية التي كتبت حتى نهاية القرن الرابع الهجري أغلبها مؤلفات بصرية، كالمقتضب

(١) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، ج٢، ص٦٦٤. ج٣، ص١٢٩٦، ١٣٧٧، ١٤٣٣.

(٢) المرجع السابق، ج٣، ص١٣٩٠.

(٣) اختيارات أبي حيان النحوية، ج١، ص٧٢، ٩٥، ١٠١، ١٣٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢١، ٢٤١، ٣٣٦، ٣٨١.

٤١٧، ٤٦٨. ج٢، ص٤٩٨، ٦٢٠، ٦٣٤، ٦٧٢، ٦٩٨.

(٤) ظاهرة التأخي في العربية، ج١، ص٣٥١.

(٥) المرجع السابق، ج٢، ص٥٧٠.

(٦) المرجع السابق، ج٢، ص٦٨٢.

للمبرد، والأصول لابن السراج، وشرح الكتاب للسيرافي، وشرحه للرماني، ومؤلفات أبي علي الفارسي، وأبي القاسم الزجاجي، وأبي الفتح ابن جني، وهذه هي - في الغالب - مصادر النحويين المتأخرين، وقد لا أكون مغالياً إذا قلت إن أكثر النحاة المتأخرين لا يعرفون المذهب الكوفي، ولا آراء الكوفيين، إلا عن طريق المؤلفات البصرية! لذلك فإنني أعتقد أنه لا يحسن أن نقول عن عالم متأخر - وأعني بالمتأخر من عاش بعد القرن الرابع الهجري - إنه بصري المذهب، ولا كوفي المذهب؛ وذلك أن منهجه النحوي سيكون قائماً على الاختيار وحرية الفكر، وليس المذهب النحوي إلزامياً للمقلد كالمذهب الفقهي، لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد فيه، فدرجة الاجتهاد في النحو تدرك بأدنى المراتب" (١).

وبعد النظر في عرض السعوديين للآراء، تبين - وبشكل عام - أن مبدأ الاختيار لديهم هو المنهج السائد في كثير من آرائهم، بسبب الاتجاه إلى التيسير النحوي، أو الخروج من الاتباع، ومحاولة الاستقلال بالآراء، بناء على ما تبين لديهم، فلا غرابة بعدئذٍ أن نجد التصريح بتأييد الكوفيين مرة، وتأييد البصريين أخرى لدى مؤلف واحد في عدة مواضع من دراسته، مثل اختيار الفضلي مذهب الكوفيين بقوله: "والذي أختاره هو رأي الكوفيين" (٢)، وفي موضع آخر يقع اختياره على المذهب البصري، فيقول: "ونختار رأي البصريين" (٣)، وهذا ما نجده عند نجلاء عطار؛ حيث تقول: "والأرجح ما ذهب إليه الكوفيون" (٤)، في حين تقول في مكان آخر: "والرأي عندي ما رآه البصريون" (٥)، وكذا زينب سباك تقول: "والراجح - والله أعلم - ما ذهب إليه البصريون" (٦)، وفي مكان آخر تقول: "ويرجح عندي رأي الكوفيين" (٧). وأيضاً الحندود يرجح البصريين تارة بقوله: "والراجح عندي ما ذهب

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحخير، ج ١، ص ٩٢، ٩٣. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٢هـ - جامعة أم القرى).

(٢) اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، ص ٧٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٤١٧.

(٦) المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي، ص ٣١٢.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٤٥.

إليه البصريون" (١)، والكوفيين تارة: "وبعد فإن الذي يظهر لي وأميل إليه هو مذهب الكوفيين" (٢)، وفي كتابه الآخر يقول في موضع: "والذي أرجحه هو ما ذهب إليه الكوفيون" (٣)، وفي موطن آخر يقول: "والذي أرجحه في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريون" (٤)، وتتضح هذه المسألة لدى البدر، فيقول: "والذي يترجح لي رأي الكوفيين ومن تبعهم" (٥)، ويقول في مكان آخر: "والذي أراه رأي البصريين ومن تبعهم" (٦)، وكذلك فاطمة حسين تقول: "وهذا رأي جماعة من البصريين وهو غير مستقيم... وهو رأي جمهور الكوفيين وهذا فاسد" (٧)، وقولها: "غير أن مذهب الكوفيين أقوى من مذهب البصريين" (٨)، وما سبق غيض من فيض، أكتفي به خشية الإطالة.

د- الاتفاق والاختلاف في الحكم على بعض المسائل: ما دام أن الحكم يقوم على مبدأ الاختيار بالتأييد أو الرفض أو التقوية أو التضعيف، فلا شك أن هناك بعض المسائل ستكون محل اتفاق وأخرى محل اختلاف بين الباحثين السعوديين.

فمن مواطن الاتفاق مثلاً (المسألة الزنبورية)، إذ يلاحظ أن الباتل وزينب سبّك اتفاقاً في ترجيح رأي سيويه (فإذا هو هي) بالرفع على القياس، وأما بالنصب (فإذا هو إياها) كما قال الكسائي، فهي واردة عن العرب لا يمكن ردها، ولكن لا يقاس عليها، وإنكار سيويه لها يُعلّل بأنه لم يسمعها عن العرب، وفي هذا يقول الباتل: "فتبين بالأدلة أن (فإذا هو هي) هي اللغة الأوضح والأقيس، ولكن (فإذا هو إياها) ثابتة الورود عن العرب على الرغم من ضعفها وشدوذها، وإن كان سيويه قد أنكرها فلأنها لم تبلغه على الراجح" (٩)،

(١) ابن عقيل النحوي، ص ٣٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٨.

(٣) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، ج ١، ص ١٢٨.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٣.

(٥) اختيارات أبي حيان النحوية، ج ١، ص ٢٥٠.

(٦) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧٩.

(٧) ظاهرة التأخي في العربية، ج ١، ص ٣٧٤.

(٨) المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٦٨.

(٩) مناظرة المسألة الزنبورية، ص ٢٨٣.

وهذا الرأي قالت به زينب سبّاك " والأرجح - والله أعلم - (فإذا هو هي) " (١)، أي " بالرفع هو القياس، أما رواية النصب فهي وإن كانت مخالفة للقياس، إلا أنه لا يمكن رفضها أو تحطّتها؛ بما أنه رواها جماعة من الأعراب الفصحاء المشهورين، الذين سمع منهم علماء من البصرة والكوفة، إنما تعدّ لغة قليلة تكلم بها بعض العرب، فتحفظ ولا يقاس عليها أما إنكار سيبويه لرواية النصب؛ فقد يكون مرّده أنه لم يسمعها عن العرب " (٢).

ومن مسائل الاتفاق بين بعض الباحثين السعوديين مسألة (اتصال علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل المثني أو المجموع) أو ما تسمى (لغة أكلوني البراغيث)، فقد تعرض لها كل من العوفي والحدود، وقال بتجويزها، يقول العوفي فيها : " لا داعي لمنع نحو ذلك، أو جعله لغة قوم أو وصفه بالسماع، فهذه الكثرة الواردة في الشعر، وكذلك وروده في القرآن والحديث، دليل قوي على جواز اتصال الفعل المتقدم بعلامتي التثنية والجمع، حتى مع ظهور الفاعل بعد ذلك " (٣)، وأما الحدود فذهب إلى ما ذهب إليه عباس حسن من أنّها " لغة فصيحة " (٤)، و" لكنها قليلة، لم تجر على ألسنة الفصحاء ما جرت به اللغة المشهورة من حيث الكثرة، ومن قال بأن هذه اللغة شاذة أو ضعيفة فقد جانبه الصواب؛ لأنّها جاءت في أفصح كلام " (٥).

ومن مسائل الاختلاف؛ موقف العوفي من باب (التنازع)، إذ يرى إلغاءه (٦)، وأنه من التعقيدات النحوية، إذ كيف " يعمل أحد الفعلين في الاسم، ويضمّر للآخر مرفوع أو منصوب إلى غير ذلك من الأحكام المفتعلة، والحقيقة أنه ليس هناك ما يدعو للقول بالتنازع في العمل للفعلين، فكل ما في الأمر أنه توالى فعلاّن في تركيب واحد - وليس أكثر من ذلك - وإعراهما ليس فيه تعقيد - كما يثار - بل يعربان إعراب الأفعال، ولهما ما لغيرهما من أحكام، سواء في احتياج كل منهما للفاعل أو المفعول، دون تلك الشروط لعمل

(١) المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي، ص ٣١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٣) قضايا الجملة الخيرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ٢٩٥.

(٤) النحو الوافي، ج ٢، ص ٧٤.

(٥) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، ج ٢، ص ١٠٦٥.

(٦) كما ألغى باب الاشتغال، وعدّه من الأبواب المفتعلة في النحو العربي، ينظر : قضايا الجملة الخيرية في كتب إعراب

القرآن ومعانيه، ج ١، ص ٣٧١، ٣٧٢. ودعاوى الإلغاء بحجة التيسير تقود إلى الإخلال بأصول الصناعة النحوية.

كل منهما بالتقدم أو التأخير " (١)، وفي المقابل نجد البدر يقف عند باب (التنازع) وما قيل حوله من إعمال الأول أو الثاني، فلم ينفه أو يلغيه، بل رجَّح إعمال الثاني (٢).

خامساً- الاحتجاج بالقراءات القرآنية : إن قضية القراءات القرآنية والاحتجاج بها من القضايا التي اختلف النحاة حولها، فعلى حين حكم بعضهم عليها - وإن كانت سبعية - بالقبح أو التلحين أو التضعيف؛ فإنه وجد منهم من اعتدَّ بها في الاحتجاج، ودافع عن مكانتها (٣) وبما أن البحث ليس من خصوصيته تتبع هذه القضية وبحثها، فإنه لن يقف عندها إلا فيما يتعلق بموقف السعوديين تجاه الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وردَّ النحاة لها.

وأول موقف تجاه هذه القضية للعطار الذي رفض القراءة الشاذة ومنع القراءة بها في قوله: " قرأ بعضهم القرآن الكريم باللسنة شاذة، لا أسيغها ولا أقرَّ بها، ولا أجز القراءة بها، ومن ذلك قراءة أبي جعفر المنصور (٤) لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (٥)، قرأها أبو جعفر (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) " (٦)، وكذلك موقفه من قراءة ابن محيصة المكي (ومكروا مكراً كُبَارًا) (٧)، وقوله بأن الصواب (٨) ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكْرًا كُبَارًا ﴾ (٩)، ويكاد يكون هذا الموقف وحيداً بين الباحثين السعوديين.

وأما إذا دلفنا إلى النتاج النحوي السعودي؛ فإننا نجد أن غالبية الباحثين يقفون موقفًا واضحًا تجاه ردِّ النحاة للقراءات القرآنية، وهو عدم تأييدهم في هذه القضية، وتتمثل أبرز ملامح هذا الموقف في عدة اعتبارات :

(١) قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ٣٠٠.

(٢) ينظر : اختيارات أبي حيان النحوية، ج ١، ص ٣٩.

(٣) ينظر : من الكتب المؤلفة في هذا المجال لبعض اللغويين السعوديين (اختلاف الإعراب في القراءات السبع - توجيهه وعلاقته بالمعنى)، و(في نحو القرآن والقراءات).

(٤) ينظر : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٥) الشرح (١).

(٦) مقدمة الصحاح، ص ٢١.

(٧) ينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج ٢، ص ٥٦٤.

(٨) ينظر : ليس في كلام العرب، ص ٤٠٣.

(٩) نوح (٢٢).

أولها : عدُّ رَدِّها من الأخطاء المنهجية : من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها بعض النحاة - كما يقول الخثران - " تغليطهم نصوصاً صحيحة كما فعلوا مع قراءات صحيحة مقبولة معتبرة عند أصحاب القراءات، فعدوها شاذة؛ لأنها لم تطابق قواعدهم التي ارتضوها " (١).

ثانيها : من دوافع التأليف : إن موقف بعض النحاة من القراءات القرآنية كان أحد الأسباب التي حدثت بالعييدان لتأليف كتابه (اختلاف الإعراب في القراءات السبع)، كما نص على هذا ضمن دوافع اختيار موضوع الكتاب بقوله : " موقف بعض النحويين من بعض القراءات المتواترة، إذ إنهم يردون القراءة القرآنية مقدمين عليها القياس! مغفلين أن اللغة تعتمد على النقل والرواية لا على القياس فحسب " (٢)، وذلك بهدف " مناقشة آراء بعض النحويين الذين يضعفون بعض القراءات المتواترة، أو يستبعدونها عند تقعيد القاعدة النحوية " (٣).

ثالثها : الدفاع عن القراءات : ورَدَّ الدفاع عن القراءات وتخطئتها والرد على النحاة في مواضع كثيرة لدى مجموعة من الباحثين، أذكر بعضاً من أقوالهم :

يقول العوفي في أثناء مناقشته لتلحين بعض النحاة لإحدى القراءات، وتقديرات بعضهم الآخر لها : " ومن الصعب قبول تلك التقديرات، وأصعب منه، بل وأقبح، القول بتخطئة القراءة أو نسبتها للحن، فهذه قراءة رويت عن رسول الله ﷺ، ورواها أحد السبعة، فكيف نقول إنها لحن أو خطأ؟! " (٤).

كما خطأت خديجة مفتي النحاة في معارضتهم القراءات ورَدِّها في قولها : " إن الذين وقفوا من النحاة موقف المعارضة لتلك القراءات لاشك أنهم مخطئون " (٥)، ولم تر وصف القراءة بالشذوذ، حيث قالت : " هذا مع إيماني بأن تخطئة القراءات، ووصفها بالشذوذ، منهج مردود وغير سليم؛ إذ إن أسلوب التأدب مع القرآن يلزمنا الاعتداد بها جميعاً، فكيف بالمتواتر منها؟! والذي قرأ به أحد السبعة الموثوق بهم، المعتد بقراءتهم،

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص ٣٤.

(٢) اختلاف الإعراب في القراءات السبع، (مقدمة البحث).

(٣) المرجع السابق، (مقدمة البحث).

(٤) قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ٢٥١.

(٥) نحو القراء الكوفيين، ص ٧.

كعاصم بن أبي النجود^(١)، بل تؤكد على حجية القراءات كلها، حيث تقول: "فقرارات القرآن الكريم جميعها حجة في النحو سواء أكانت سبعة أم شاذة"^(٢)، وتدافع عن إحدى القراءات السبعية بقولها: "فلا يجوز بحال من الأحوال تخطئتها لأنها سنة"^(٣). وهل نازع أحد في هذا؟ لكن هل ترقى لتضع قاعدة، أو تخصص عمومًا إلخ؟ أم يكفي فيها بالحفظ؟ ويرد العمير رأي من حكم على إحدى القراءات بالشذوذ فيقول: "وما ادّعاها بعضهم من أن القراءة شاذة مردود بنسبة القراءة... إلى ابن عامر أحد القراء السبعة وهو عربي صريح، قرأ القرآن الكريم عن عثمان بن عفان ونصر بن عاصم (رضي الله عنهما)، فهو إذاً موجود قبل وجود اللحن وشيوعه، فلا يصدر من مثله الوهم"^(٤). وهذا مغالطة فالشذوذ في قواعد العربية وسنن العرب لا في كونها قراءة.

وكذلك العبيدان يدافع عن تخطئة المتواتر منها فيقول: "والأجدر بهؤلاء ألا يقدموا على تخطئة هذه القراءة المتواترة عن رسول الله ﷺ"^(٥)، ويرى "القراءة سنة متبعة لا يسع أحد ردها"^(٦). ويبين الموقف من القراءة المتواترة، بقوله: "وإذا تواتر شيء من هذه القراءات فلا يلتفت إلى قول منكر شيء منها؛ لأنه قد يخفى عنه ما وضع عند غيره"^(٧)، ثم يوضح أن الحكم على "القراءة المتواترة عن الرسول ﷺ باللحن خطأ عظيم لا ينبغي الإقدام عليه"^(٨)، كما دعا إلى الأخذ بالقراءتين، وعدم إسقاط إحداهما على حساب الأخرى، وعدم ترجيح إحداهما على الأخرى لأنه "لا يجوز؛ لأن القراءتين متواترتان عن رسول الله ﷺ، والصواب عند أهل الدين أنه إذا صح القراءتان، أن لا يقال إن إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ"^(٩).

(١) نحو القراء الكوفيين، ص ٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٤) دراسة الظواهر النحوية في القراءات القرآنية، ص ١٤١.

(٥) اختلاف الإعراب في القراءات السبع، ص ٦٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٦٩.

(٧) المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٨) المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٩) المرجع السابق، ص ٣٨٤، ٣٨٥.

وذكر الحنود أن من أسباب عدم رد القراءة كونها " سنة متبعة إذا ثبتت لا يجوز ردّها وتخطئتها " (١).

رابعها : الدعوة إلى الاعتداد بها في التقعيد : إن الإيمان بأهمية القراءات القرآنية في الاحتجاج اللغوي - كونها مروية عن الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى - حدا ببعض السعوديين إلى اقتراح " اعتماد القراءات القرآنية المتواترة أساساً في التقعيد والتأصيل، وكذلك القراءات الشواذ التي جاءت وفق لهجات شائعة " (٢)، وقد عاب العوفي على النحاة اعتمادهم على الشعر بالدرجة الأولى؛ لأنه " جعلهم ينسون القرآن وقراءاته، ولا يلتفتون إليهما عند وضع القاعدة النحوية، حتى إنهم ليرضون بالبيت المجهول القائل، أكثر من قراءة قارئ، ولو كان من السبعة القراء المتفق على قراءتهم " (٣)، بل إنهم " أحياناً يعلمون بأن الشعر منحول، ومع ذلك يقبلونه في التقعيد " (٤)؛ مع أن القراءات " التي وصلت إلينا بالسند الصحيح تعتبر أوثق من كثير من الشعر الذي نُحل على ألسنة العرب، ولكن لم يجد ذلك عند النحاة طريقاً للاستشهاد به في أصل التقعيد إلا في القليل النادر " (٥)، فعدم اتخاذها مصدراً أساسياً في التقعيد " جعل كثيراً من قواعدهم ملتوية أو ناقصة، وطعن عليهم كثير من الطاعنين في قواعدهم " (٦)، ويرد عليه بأن هذا ليس بصحيح.

ولما سبق دعا العوفي إلى الاعتداد بالقراءات، وإلى " أن تكون أحد مصادر النحاة الرئيسية في مجال وضع الأصول والقواعد النحوية، فالقرآن ولاشك حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة، فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر، لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها " (٧)، ولا جديد في هذا فهو عمل النحاة.

(١) مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، ج ٢، ص ٨٥٤.

(٢) اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ص ٥.

(٣) قضايا الجملة النحوية في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ج ١، ص ١٤.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٥.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ١٧.

(٦) المرجع السابق، ج ١، ص ١٦، ١٧.

(٧) المرجع السابق، ج ١، ص ١٦.

وإلى ذلك نحا العبيدان، ورأى قبول تلك القراءات التي خالفت القياس، وأن يعاد النظر فيه؛ إذ " الصواب في ذلك أن تقبل القراءات التي خالفت القياس؛ لصحة نقلها عن الرسول ﷺ المعروف بالفصاحة والبلاغة، وأن يعاد النظر في القياس الذي خالفته، لاسيما أن القراءات القرآنية جميعها لها وجهٌ في العربية لا يدفع، وقد اشتغل بها عدد من العلماء توجيهًا وتبيينًا، وألفت في ذلك الكتب المستقلة " (١).

ورأى الحنود وجوب الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، والاعتداد بها في التقعيد النحوي، حيث يقول: " لا ريب أنه مما يجب أن يحتج به في اللغة العربية، وتقعيد قواعدها أن يكون من أفصح ما جاء فيها، وليس ذلك غير القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، وقراءاته التي وافقت العربية والمصحف العثماني وضح سندها " (٢).

ويلاحظ على موقف الباحثين السابق من الاحتجاج بالقراءات القرآنية ما يأتي:

- ١- خطابهم في مجملهم يعزف على وتر العاطفة واستغلالها لتقرير المسائل النحوية.
- ٢- اللبس في مفهوم الشذوذ؛ حيث إن الشذوذ يمنع جعل القراءة قرآناً هو الشذوذ الراجع إلى القراءة، أما شذوذها عن أوجه العربية فلا؛ فقد تكون القراءة شاذة، وإن احتج بها في اللغة والنحو.
- ٣- القاعدة لا تقوم على مثال واحد، إلا إذا لم يكن ما يعارضه مثل شذوءه وكان كل الباب.
- ٤- الدعوة إلى الاحتجاج بالقراءات، لم تكن دعوة جديدة؛ لأن هذا هو عمل النحاة.
- ٥- أن التقعيد قائم على القرآن أولاً وكلام العرب وشعرهم، لا كما يقول بعضهم بأنه يقوم على الشعر بالدرجة الأولى.
- ٦- انتقاد بعض الباحثين النحاة في رضاهم بالبيت المجهول القائل؛ يدل على عدم معرفة أن المقصود جهالة العين (القائل)، لا جهالة الحال (العصر).

(١) في نحو القرآن والقراءات، ص ١٦٦.

(٢) ابن عقيل النحوي، ١٤٣.

المطلب الثاني : التأليف الحديث :

برزت في العصر الحديث العناية بتعليم اللغات وتعلمها؛ نظراً لوجود حاجة ماسة إليها، فأخذت عدة أشكال؛ كتأسيس المعاهد التي تعنى بذلك، وإعداد المؤلفات التعليمية، واستحداث مناهج جديدة تفيد في مجال تعليم اللغات الأجنبية، والمملكة جزء من هذا العالم، كان لها نصيب واضح من العناية بتعليم اللغات على المستويين الحكومي والخاص، وفق أساليب حديثة تفيد من مناهجه النظرية، ومنجزات العصر المادية.

ويلاحظ أن الدراسات النحوية في المملكة، حاولت الإفادة من بعض المناهج الجديدة المتبعة في مجال تعليم اللغات، واستثمارها في تعليم العربية للناطقين بلغات أخرى أو العكس، ومن تلك المناهج الحديثة ما يسمى بـ (المنهج التقابلي) وهو أحد فروع (علم اللغة التطبيقي) الذي يقوم على دراسة موضوع - أو أكثر - ينتمي إلى أحد مستويات اللغة الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي، بين لغتين من فصيلتين مختلفتين؛ لمحاولة الكشف عن مواطن الشبه وأوجه الاختلاف بينهما؛ سعياً للتنبؤ بمواضع السهولة والصعوبة التي قد تواجه متعلم اللغة الأجنبية.

وأقدم دراسة أعدت في ضوء هذا المنهج بعنوان (مشكلة الاستفهام في تدريس الإنجليزية للطلاب العرب : دراسة تقابلية) لحمود صيني، حاول فيها مقارنة الجملة الاستفهامية بين الإنجليزية، واللهجة الحجازية، وتطرق في نهاية دراسته إلى لهجات عربية أخرى، كاللهجة الخليجية والعراقية والسورية والمصرية والمغربية^(١).

وسلك في سبيل ذلك المنهج التقابلي، فعرض أنواع الاستفهام في اللغة الإنجليزية، ونظيرها في اللهجة الحجازية، وركز على أنواع الاستفهام الإنجليزي المتمثلة في :

- ١- أسئلة نعم / لا.
- ٢- أسئلة المعلومات (المسند إليه، المفعول به، الفعل، الملكية، الظروف).
- ٣- الأسئلة الديلية، ثم يذكر ما يقابلها من اللهجة الحجازية.

(١) ينظر : التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، ص ١١١.

ونكتفي بذكر مثال واحد للدراسة التقابلية بين الاستفهام بين اللغتين موضع الدراسة،
المتعلق بالنوع الأول^(١) :

أسئلة نعم / لا :

أ - اللغة الإنجليزية :

$$S \begin{pmatrix} Vb & + & tm \\ Aux & & V \end{pmatrix} X \Rightarrow \begin{pmatrix} Do & + & tm \\ Aux & & \end{pmatrix} S \begin{pmatrix} Vb \\ V \end{pmatrix} X ?$$

مثل :

١. He can come. \Rightarrow Can he come ?

٢. John goes to school every day. \Rightarrow Does john goes to school everyday ?

ب - اللغة العربية :

$$\begin{pmatrix} (S) & V \\ S & (V) \end{pmatrix} X \Rightarrow (huwwa) \begin{pmatrix} (S) & V \\ S & (V) \end{pmatrix} X$$

مثل :

١- أخوك في البيت

٢- هو أخوك في البيت ؟

وهو في طريقته مصيب؛ لأن الغرض من دراسته تعليم أنماط الاستفهام في اللغة الإنجليزية،
بيد أنه يمكن تدوين الملاحظات التالية :

١- اهتمام صيني بالعمليات الخاصة بصياغة الاستفهام في اللغة الإنجليزية دون لهجة

الحجاز، والمفترض إعطاء اهتمام متساوٍ بينهما لتتم عملية التقابل على أحسن وجه.

٢- التعجل في بعض الأحكام، مثل استعصاء استخدام whose بوصفها أداة

استفهام^(٢).

(١) ينظر : التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، ص ١٠٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠٩.

٣- لا يعد من الأمور المسلّمة بها أن يحدث تقابل ذهني في ذهن الطالب السعودي، بين لهجته وأنماط الإنجليزية، بل ربما كان من الأرجح أن تتم المقابلة بين الإنجليزية والعربية الفصحى؛ لأنها الأساس في العملية التعليمية في المراحل الدراسية.

٤- ما ذكره من أن التمييز بين *who* و *whom* صعب على الدارس العربي؛ لأنه لا يستعمله في لغته^(١)، سوف ينتفي تماماً إذا ما تمت المقارنة بين الإنجليزية واللغة العربية الفصحى، على أساس أن الاستفهام عن الفاعل بـ *who*، والاستفهام عن المفعول به بـ *whom*، وهو ما لا يتوافر للطالب السعودي الحجازي إلا عندما يقابل أشكال الاستفهام في اللغة الإنجليزية مع مقابلاتها في العربية الفصحى.

كما نجد في معهد تعليم اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعض الدراسات التي أعدت وفق هذا المنهج، ومنها (جملة الصلة في العربية والإنجليزية - دراسة تقابلية) لعبد العزيز العقيل؛ بهدف خدمة اللغة العربية في محاولة - كما يقول - " لاكتشاف الخصائص، مواطن التشابه ومواطن الاختلاف في صياغة هذا العبارة في اللغتين، وذلك أملاً في أن أسهم في مساعدة من يُعدُّ مناهج تعليم العربية لغير الناطقين بها، وكتبها، وطرق تدريسها، أو تدريسها، أو دراستها " (٢).

ولا شك أنه لن يصل إلى تحقيق هدفه إلا بعد أن يقوم باستقراء لموضوع الصلة في اللغتين؛ ليكون أساساً للتعرف على الجوانب المشتركة والمختلفة بينهما، ولذا بحث الموصول من حيث التصنيف والألفاظ والوظيفة، وجملة الصلة بين اللغتين، وبعد ذلك خلص إلى ما يصبو إليه من الوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين اللغتين العربية والإنجليزية في موضوع الصلة.

(١) ينظر : التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، ص ١٠٩.

(٢) جملة الصلة في العربية والإنجليزية - دراسة تقابلية، ص ١٥٣.

ومن أوجه الشبه التي ذكرها بينهما :

١- وجود عبارة الصلة في اللغتين، ويتصدرها ضمير الموصول + الصلة، ووظيفة عبارة الصلة في الجملة وصف ذات سابقة، والاسم الموصول في العربية أو الضمير الموصول في الإنجليزية إنما هو استبدال للاسم الظاهر المكرر^(١).

٢- وجود مجموعة من المفردات الوظيفية خاصة بموضوع الصلة، يطلق عليها في اللغة العربية (الأسماء الموصولة)، وفي الإنجليزية تسمى (الضمائر الموصولة)، وبين المجموعتين تشابه إلى حدّ ما : ف (الذي، التي، اللتان، اللذان، الذين، اللاتي، من = That , Whom , Who) للعاقل، و (الذي، التي، اللتان، اللذان، اللاتي، ما = That, Which) لغير العاقل^(٢).

٣- وجود تشابه بين (من) و (ما) و (Who , Which) إلى حد كبير، لكونها محايدة من حيث العدد والجنس والاختصاص بالعاقل في من (= Who) وغيره في (ما = Which)، وكذلك (أي) الموصولة تشبه (That) في كونها محايدة من حيث العدد والجنس والعاقل وغيره^(٣).

أمّا فيما يتعلّق بجوانب الاختلاف فمنها :

- ١- في اللغة العربية تتكون عبارة الصلة من : اسم الموصول + صلة + عائد، ولا يجذف العائد إلا في حالة أمن اللبس، أما اللغة الإنجليزية فتحلّو من العائد^(٤).
- ٢- في الإنجليزية ضمير الموصول مع صلته وصف لاسم سابق عليه، ولكنه لا يتصدر الجملة، أما في العربية فهو أيضاً تابع لاسم سابق عليه، لكن يمكن تصدّره^(٥).
- ٣- من حيث العدد فهي في العربية أكثر منها في الإنجليزية^(٦).

(١) ينظر : جملة الصلة في العربية والإنجليزية، ص ٧٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٧.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٧.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٨.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٠.

٤- في العربية يشترط في الأسماء الموصولة - الذي وأخواتها - المطابقة للموصوف من حيث العدد والجنس، ولكنها محايدة من حيث العاقل من عدمه، ما عدا (الذين) فخاصة بالجمع المذكر العاقل، وأما (من) و(ما) فمحايدتان من حيث العدد والجنس، وتختص (من) بالعاقل، و(ما) بغيره، وأما الضمائر الموصولة في الإنجليزية محايدة من حيث الجنس والعدد، ولكنها تختلف في أن Whom, Who للعاقل، و Which لغيره، وأما That, Whose فمحايدتان^(١).

ولاشك أن العقيل يهدف من دراسته إلى استثمار إجراء التقابل اللغوي بين العربية والإنجليزية في جملة الصلة؛ ولذا لم يقف عند حد الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللغتين بل سعى إلى محاولة استغلال جوانب الاتفاق، واستثمارها في العملية التعليمية؛ لأنها تمثل عاملاً إيجابياً في قابلية المتعلم على تعلم اللغة العربية، ودافعاً له على التقدم في تعلمها؛ فما لديه من خبرات في لغته الإنجليزية لها ما يقابلها في اللغة العربية. ولكن تبقى جوانب الاختلاف التي من شأنها أن تكون عاملاً من عوامل الصعوبة التي ينبغي أن تراعى عند إعداد المقررات التعليمية، والتركيز على ما يقلص من حدتها وصعوبتها، فلا بد من محاولة إيجاد الحلول لها، حتى لا تكون عقبة أمام متعلم اللغة العربية، وتضعف من تقبله لتعلمها؛ لذا حاول إيجاد الحلول التي من شأنها أن تسهم في تسهيل أوجه الاختلاف، ومنها التركيز على الشرح والتوضيح، وتدعيم ذلك بالتدريبات المتنوعة المناسبة، الكفيلة بحلها أو التقليل من عوامل الصعوبة وحدة المشكلة^(٢).

ومن سلك منهجية التقابل اللغوي؛ العبيدان ضمن كتابه (دراسات لغوية)، حيث خصص فيه مقالة عقد فيها مقارنة سريعة بين اللغة العربية والإنجليزية في موضوعي: اسم التفضيل والموصول، تحت عنوان (التفضيل والموصول بين العربية والإنجليزية)، تمثلت أوجه الاختلاف فيها بين اللغتين - في موضوع اسم التفضيل - في كون صيغة التفضيل في اللغة العربية واحدة، هي (أفعل) مشتقة من الفعل، وأما في اللغة الإنجليزية فلها أكثر من صيغة،

(١) ينظر: جملة الصلة في العربية والإنجليزية، ص ٨٠، ٨١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٤ - ٩١.

تختلف باختلاف الشيء أو الصفة المراد تفضيلها^(١)، كما أن اللغة العربية في اسم التفضيل تضع بعين الاعتبار نوع الكلمة؛ أهى معرفة بأل أم مجردة منها؟ أو أهى مضافة إلى معرفة أم إلى نكرة؟ فبحسب النوع يتحدد أسلوب التفضيل، أما في اللغة الإنجليزية؛ فيختلف أسلوب التفضيل، حسب الصفة أو الشيء المراد تفضيله^(٢).

وللتفضيل في العربية ثلاث حالات^(٣) :

الأولى : إذا تجرد اسم التفضيل من أل والإضافة، فيشترط فيه الإفراد والتذكير، ويؤتى بـ (من) لجر المفضل عليه، ومجيئها غير لازم، فقد تحذف هي ومدخولها، وقد ورد الحذف والإثبات في قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾^(٤).

الثانية : إذا كان اسم التفضيل مقترنًا بأل؛ فتشترط المطابقة بينه وبين المفضل في جميع حالاته، نحو : (محمد الأفضل، وعائشة الفضلى، والهندات الفضليات).

الثالثة : إذا أضيف اسم التفضيل إلى نكرة، فيجب فيه التذكير والإفراد، مثل : (محمد أفضل طالب، والمحمدان أفضل رجلين)، أما إذا أضيف إلى معرفة فتجوز المطابقة وعدمها، فتقول : (الصالحان أفضل المدرسين، أو الصالحان أفضلًا المدرسين).

أما في اللغة الإنجليزية فالمعتمد في الأسلوب الصفة لا نوع الكلمة، وللتفضيل حالتان^(٥) :

الأولى : إذا تساوى الشئان أو الشخصان في الصفة ذاتها، فصيغة اسم التفضيل تكون

كالتالي: [As + Adjective (الصفة) + As]

تقول في ذلك: He is As strong As My brother (هو وأخي بنفس القوة)، وهذه الصيغة غير موجودة في العربية؛ لأن العربية تشترط في اسم التفضيل، أن يدل على شيئين اختلفا في صفة واحدة، بزيادة أحدهما على الآخر.

(١) ينظر : دراسات لغوية، ص ١١٧.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٧ - ١١٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٨ - ١١٩.

(٤) الكهف (٣٤).

(٥) ينظر : دراسات لغوية، ص ١١٩ - ١٢١.

الثانية : وهي قسمان :

الأول : إذا اختلف الشئان في صفة من الصفات القصيرة، فيكون أسلوب التفضيل بذكر الصفة ثم إلصاق (er) في آخرها، ثم الإتيان بحرف الجر (Than)، تقول في هذه الصيغة :

He is stronger than my brother (هو أقوى من أخي)

وأما إذا طالت الصفة المختلف فيها بين شيئين، فإن أسلوب التفضيل يختلف عن السابق، باستعمال كلمة (More)، وتقابل في النحو العربي الفعل المساعد الذي يؤتى به إذا كان الفعل المشتق من اسم التفضيل غير مستوفي الشروط، ثم يأتي بعد (More) الصفة المجردة من اللاحقة (er) ويؤتى بحرف الجر (Than) تقول في ذلك :

He was more fortunate than his brother (كان هو أكثر حظاً من أخيه)

وهذا قريب من الحالة الأولى في اسم التفضيل في اللغة العربية من حيث الصياغة، حيث أتى بحرف الجر (من) جارا للمفضل.

الثاني : إذا اشترك الشئان في الصفة، وتفوق أحدهما على الآخر فيها، فأسلوب التفضيل يكون بإدخال (The) أداة التعريف على الصفة ثم إلصاق (est) في آخر الصفة، فيقال :

Ali is the cleverest boy in class (علي أذكى الطلاب في الفصل)

وأما إذا طالت الصفة المتفوق فيها بين الشيئين، فإن أسلوب التفضيل يختلف عن الأسلوب السابق، فيكون بـ (The) أداة التعريف، ثم (Most) ثم يؤتى بالصفة، تقول :

This is the most dangerous (هذا أخطر الأمراض)

وأما الجانب الآخر من المقالة؛ فقد خصص للمقابلة بين اللغتين في الاسم الموصول، ولم يستطرد في ذكر أوجه الاتفاق، إذ اقتصر على ذكر وجهين منها :

الأول : أن الاسم الموصول يعني عن تكرار الاسم مرة أخرى^(١).

والثاني : يشير فيه إلى وجوب ذكر صلة الموصول^(٢).

(١) ينظر : دراسات لغوية، ص ١٢٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٨.

ولكنه فصلّ في نواحي الاختلاف، وهي في مجملها ما ذكره العقيل، وإن اختلف أسلوب العرض بينهما، ومنها :

١- الاسم الموصول في الإنجليزية أكثر تخصيصاً منه في اللغة العربية من حيث العمل، وكل اسم مختص بحالة معينة من العمل والنوع^(١) :

Who : تستخدم في حالة كون الشخص في الجملة فاعلاً، وخاصة بالعقلاء.

Whom : تستخدم في حالة كون الشخص في الجملة مفعولاً به، وخاصة بالعقلاء.

Which : تستعمل في حالة الرفع والنصب للفاعل والمفعول مع غير العاقل فقط.

Whose : يستعمل مع العاقل وغيره في حالة التملك والإضافة.

That : ينوب عن الأسماء التالية في الاستعمال (Who - Whom - Which)،

ولكن لا تستعمل بدلاً من الاسم الموصول Whose.

وليس في العربية هذا التخصيص من حيث العمل أو الإعراب، إلا في الاسم الموصول العام بتخصيصه للنوع فـ (من) للعاقل و (ما) لغيره، وبقية الأسماء ليس فيها التخصيص، فتكون في محل رفع أو جر أو نصب للعاقل وغيره.

٢- الأسماء الموصولة في العربية أكثر تخصيصاً من الإنجليزية في الدلالة، فكل من المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع له لفظ من الأسماء الموصولة خاص به، كما في الأسماء الموصولة الخاصة، أما الاسم فليس فيه تخصيص فـ (من) للعاقل في جميع الحالات، و (ما) لغير العاقل في جميع الحالات و (ماذا) و (أي) و (أل)^(٢).

٣- هناك فرق في الموضع، فالاسم الموصول في العربية لا يستغني عن الصلة، بل لا يجوز ذكره بدونها، وتليه مباشرة، وتشتمل على (عائد)، أما في الإنجليزية فصلة الموصول هي الاسم الذي يشير إليه الاسم الموصول وينوب عنه، ويأتي ذكره قبل الاسم الموصول، بعكس العربية حيث تكون الصلة بعد الاسم الموصول، تقول في الإنجليزية :

The book Which I lost is of avalue

فالاسم الموصول هو (Which) والصلة (The book)^(٣).

(١) ينظر : دراسات لغوية، ص ص ١٢٣، ١٢٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

وبعد الوقوف على النتاج التأليفي في المبحث السابق بنوعيه التراثي والحديث، يتضح أن النتاج التأليفي أغنى الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية إغناءً كبيراً؛ مما يعطي القارئ تصوراً واضحاً عن طبيعة المؤلفات النحوية في المملكة، وتؤكد غزارته الحرص على التراث العربي، والفهم العميق لما ينبغي أن تكون عليه الدراسات النحوية.

إن ما سبق يؤدي إلى تأكيد ما يلي :

١- أن النتاج التراثي جاء مُمَثِّلاً لمجالات عدة (القرآني، والموضوعي، والخلافي، والتحليلي، والشعري)، وفي هذا دلالة على أن هناك اتجاهًا للتنوع في دراسة التراث النحوي العربي، ومع هذا فينقصه تمثيل مجال الحديث النبوي الشريف، كما أنه يحتاج إلى مزيد من الدراسات التطبيقية في الشعر العربي.

٢- اتسم النتاج التراثي بعدة سمات، كان من أبرزها اصطباغ المؤلفات بصبغة الأصالة بحكم الباعث الديني الذي قوى سمة الاعتزاز لديهم، فجاءت في مجملها نتيجة لها، وبالتالي غلب على حكمهم على النحو والنحاة طابع العبارات المألوفة في دراسة الآراء والحكم عليها، المبني على الاجتهاد في الاختيار والترجيح، وهذا الأساس المنهجي أظهر بين الباحثين السعوديين أنفسهم اتفاقهم أو اختلافهم في الحكم على القضايا النحوية، وغيرها من السمات.

٣- أفاد النتاج التأليفي الحديث من بعض المناهج اللغوية الحديثة، وفي هذا دلالة على محاولة التجديد في الدرس النحوي، والقيام بدراسات تقابلية بين اللغة العربية وغيرها، وعلى الرغم من أهمية هذا الاتجاه الحديث في خدمة اللغة العربية ومتعلميها من غير الناطقين بها، وتذليل الصعوبات التي تواجههم أثناء تعلمها؛ فإنه لا يزال يحتاج إلى عناية أكثر، ودراسات نظرية متعددة؛ يُفاد منها في العملية التعليمية.

المبحث الخامس : التأليف التعليمي^(١) :

حفلت المكتبة العربية بمجموعة كبيرة من المؤلفات التراثية في النحو العربي، وكانت طبيعتها مختلفة؛ لاختلاف المقصد من تأليفها. وكان من أوضح المناهج منهج التأليف في الجانب التعليمي؛ لأن للنحو أهمية بالغة في اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ لذا استمرت حركة تعليم النحو على مر العصور، فأسهم النحاة وغيرهم في التأليف فيه، وكل واحد منهم يحدوه هدف من تأليف كتابه؛ حتى يؤتي ثماره التي من أجلها ألف، فكان همهم الاقتصار على الموضوعات التي يمكن أن تحقق ذلك الهدف. ومع وضوح هذا المقصد إلا أن تلك المؤلفات لم تكن على وتيرة واحدة، بل تعددت مناحيها، فألّف في الشروح، والمختصرات، ووضعت الحواشي، وكذلك المتون بنوعها الثري والشعري.

إذاً كان الاختلاف بين تلك الكتب منصباً على الاختلاف الكمي باختيار موضوعات دون أخرى، والاختلاف الكيفي بسلوك الطريقة المناسبة لتحقيق هدف الكتب، بحسب المستوى الذي أعدّ الكتاب من أجله.

ولما جاء العصر الحديث وجدنا عجلة التأليف التعليمي مستمرة، تسير في الغالب على خطا تلك المناهج التراثية، وقد يغلب منهج على آخر في فترة معينة؛ بحسب طبيعة البيئة وثقافتها واهتماماتها، ولذلك لم يكن الاتجاه نحو تأليف الكتب التعليمية في النحو وليد عصور متأخرة أو خاصاً بهذا العصر، فهو قدم قدم أول كتاب نحوي وضع في العربية. وكان للاتجاه التعليمي والتأليف فيه نصيب من الحركة اللغوية في المملكة؛ وذلك بقصد المشاركة في رفع مستوى المتعلمين والمستكلمين في استخدام اللغة العربية السليمة. ولهذا الاتجاه مسلكان :

الأول : لم يخرج على التراث النحوي وقواعده، وانطلق في تأليفه ودعوته إلى التجديد في العرض والتنوع في الطريقة والأخذ بمبدأ الانتقاء الموضوعي حسب الهدف المنشود للكتاب،

(١) يُقصد بالتأليف التعليمي : ذلك النتاج الذي يهدف إلى تقريب المادة النحوية نظرياً أو تطبيقياً لمن ينشدون تعلم النحو أو الاستزادة منه، ولا يقصد به ذلك النوع الذي أعدّ في حقل التأليف المدرسي (المقررات المدرسية).

مع المحافظة على القواعد الأساسية للنحو، وقبل ذلك الاحترام الشديد للتراث النحوي، وساروا في تأليفهم على النسق التراثي، وهذا المسلك هو الذي سيحظى بالتفصيل لاحقاً.

الثاني : تأثر بدعوات المستشرقين الرامية إلى إلغاء الإعراب أو التخفيف منه تيسيراً للنحو؛ بدعوى أن الإعراب هو مكنم الصعوبة، وما زالت تظهر بعض الأصوات بين الفينة والأخرى تنادي بذلك، ولكن - والله الحمد - لم تخرج عن كونها دعوة لم تأخذ حيز التنفيذ بالتأليف أو التطبيق، فلم يكتب لها النجاح؛ لأن العربية عريضة فصحي بحركاتها الإعرابية. وهذا المسلك صاحبُ الدعوات الشاذة لم يمثله من السعوديين إلا القلة من الذين ينظرون إلى قضية الإعراب من زاوية نقدية؛ لذلك أرجأت الحديث عنها إلى المبحث السادس الخاص بالانتقادات النحوية.

إن التأليف التعليمي وفق المسلك الأول سار على النسق التراثي، وتعددت سبل المشاركة فيه من قبل المؤلفين السعوديين، فاتخذ عدة أنواع من التأليف، تمثلت في وضع الحواشي، والقيام بالشروح، ثم تأليف المختصرات، وأخيراً التطبيقات النحوية (التطبيق القرآني والتطبيق المنهجي).

أولاً : الحواشي :

أسهم بعض السعوديين في وضع الحواشي على المتون، وممن مثل هذا الجانب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم (١٣١٢ - ١٣٩٢هـ)، حيث وضع حاشية على متن الأجرومية - وهي من المتون المهمة في تعليم النحو للمبتدئين - في كتاب بعنوان (حاشية الأجرومية). وهو يعدّ من أوائل الكتب النحوية المؤلفة بعد توحيد المملكة العربية السعودية، إذ صدر بطبعته الأولى عام ١٣٥٨هـ، وطبع بعدها أربع مرات، كان آخرها سنة ١٤٠٨هـ.

ولم تعتمد الدراسة على الطبعة الأولى لأن ما بعدها تميزت بإضافات والزيادات.

وبما أن الكتاب خلا من المقدمة التي يوضح المؤلف فيها عادة عمله ومنهجه الذي سار عليه في الكتاب؛ فإني أنعمت النظر فيه، واتضح لي أن عمله يكمن في مساعدة المتعلم المبتدئ للنحو على فهم القواعد النحوية وتثبيتها والسيطرة عليها، وهذا ما يُعَلَّل به شرحه النظري وإضافاته المفيدة، وكذلك إجراؤه للجانب التطبيقي لما يمثل به أو يستشهد به.

قام في كتابه بوضع نص المتن في الأعلى، ثم حاشيته أسفل منه، ثم تحتها هامش يحوي إعراب أغلب الأمثلة والشواهد، وجاء المؤلف في حاشيته على نص المتن كاملاً موضحاً ومضيفاً؛ لذا برزت عنده سمة التوسع في ذكر أنواع الشيء وتفصيلاته، كما في تفصيله لذكر معاني حروف الجر^(١)، وشروط ما يجمع جمع مذكر سالماً^(٢)، والممنوع من الصرف بأنواعه^(٣)، وغير ذلك من الإضافات المفيدة.

وأما الخلافات النحوية فلم تكن ذات بال لدى صاحب الحاشية؛ لأن الكتاب لتعلمي النحو من المبتدئين، فلم ترد الإشارة إليها إلا في مواطن قليلة جداً، وبشكل مختصر، ومنها ما أورده حول الخلاف في اسمية (نعم وبئس) أو فعليتهما، حيث قال : "واختلف النحويون في : نعم وبئس، أهما فعلان أم اسمان؟ والصحيح أنهما فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو : نعمت وبئست " ^(٤)، وكذلك قوله في الاختلاف في جزم اسم الشرط (كيفما) لفعلين: " والجزم بها مذهب كوفي، ممنوع عند البصريين ... " ^(٥). وكذلك عند إشارته في باب التمييز إلى شرط كون التمييز نكرة ولا يجوز مجيئه معرفة، حيث قال إن هذا " عند أهل البصرة، وجوزه أهل الكوفة " ^(٦).

كما حظي الجانب التطبيقي لديه بعناية كبيرة، فكثيراً ما يعرب أمثله واستشهاداته بشكل مختصر، وإن بدا الإعراب في بعضها ناقصاً، كما في ذكره للمبتدأ وتركه للخبر^(٧)، وذكره للفعل والمفعول به وعدم تحديده للفاعل^(٨)، ولم تخل حاشيته من إيراد بعض الأبيات المنظومة في النحو، الجامعة لبعض القضايا النحوية^(٩).

(١) ينظر : حاشية الأجرومية، ص ١٣ - ١٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٨، ٢٩.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٦ - ٣٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٦) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١١.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٦.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٠، ٣٣، ٣٦.

وبالنظر إلى شواهد وأمثله نجد الآيات القرآنية حظيت بالنصيب الأكبر مقارنة بغيرها من الشواهد، إذ تجاوزت المائة، مكتفياً بذكر الجزء الذي يحقق الاستشهاد من الآية، وهذا أمر متبع في ذكر الشواهد القرآنية والاستشهاد بها في المسائل النحوية، وهو لا ينص على أنها آية قرآنية، وإنما تسبق عادة بكلمة (نحو)، أو حرف التشبيه (ك)، وإنما ميزها بأقواس لافتة للانتباه^(١).

وتليها الشواهد الشعرية من حيث العدد؛ إذ بلغت تقريباً أربعة عشر بيتاً، لم ينسب أي واحد منها إلى قائله، وإنما تسبق أحياناً بـ (كقول الشاعر)^(٢)، أو (نحو)^(٣)، أو (نحو قوله)^(٤)، أو (كقوله)^(٥)، وأحياناً يورد البيت كاملاً^(٦)، وأحياناً يورد شطراً أو أقل منه^(٧)؛ فلا يشعر القارئ أنه شاهد شعري إن لم يكن يعرفه مسبقاً.

أما الأحاديث الشريفة فلا تزيد على ثلاثة أحاديث، وردت في أربعة مواطن؛ لأنه كرر حديثاً في موضعين^(٨)، ولم يستشهد باثنين على مسألة نحوية، وإنما استدل بواحد على أفضلية ابتداء الأمور بالبسمة^(٩)، والآخر استشهد به على معنى الإعراب لغة^(١٠)، واستشهد بالآخرين على مسألتين نحويتين، الأولى مسألة مجيء حرف الجر (في) بمعنى السببية^(١١)، والثانية كون الإضافة بمعنى اللام^(١٢)، وأورد الأحاديث دون عزوٍ لمخرجيها.

(١) ينظر : حاشية الأخرومية، ص ١١، ١٧، ٣٧، ٤٩، ٦٠، ٨٦، ١٠٥.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦، ٥٤، ٥٥، ١٠٩.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧، ١٨، ١٠٤، ١١٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٦.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٦.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٩٢.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧، ١٨، ٧٦، ١٠٩، ١١٨.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٧، ١١٩.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ٧.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٢.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦.

(١٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٩.

وأخيراً الاستشهاد بأقوال العرب، وتغلب عليه صفة الندرة، فلم ترد إلا في موضعين^(١).
ومما اتسم به منهجه :

١- عنايته بالمصطلحات النحوية وتعريفها لغة واصطلاحاً، ومنها : النحو^(٢)، والاسم، والفعل، والحرف^(٣)، والخفض، والتنوين^(٤) وغيرها كثير.

٢- استدراكه على واضع المتن مما يراه ضرورياً لإفادة المتعلمين، وتكملة للمسألة النحوية؛ لأنها في نص المتن مختصرة، وكان تنبيهه على المسألة المستدركة يتم عن طريق التعبير عنها بـ " غير ما ذكر " ^(٥)، أو " وأستدرك عليه " ^(٦)، أو " ولم يذكرها " ^(٧)، أو " تنمة " ^(٨)، من ذلك استدراكه على صاحب المتن في علامات الاسم، حيث ذكر منها ثلاثاً : الجر والتنوين ودخول (أل)، فأتم واضع الحاشية البقية، وقال : " وللإسم علامات غير ما ذكر، كحروف النداء، نحو يازيد، والإسناد إليه، وهي من أوضح علاماته، نحو : قام زيد، فزيد اسم بإسناد القيام إليه ... " ^(٩)، ومنهجية الاستدراك تدل على سعة الاطلاع، وفهم لقضايا النحو.

وبهذا تلفت الدراسة النظر إلى حاشية من الحواشي المهمة لمتن الأجرومية، ينبغي أن يعتني بها المبتدئون في تعلم النحو.

(١) ينظر : حاشية الأجرومية، ص ١٩، ١١٧.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٩. وفي الحاشية سهو في تعريف الفعل اصطلاحاً، إذ عرف بتعريف الحرف، وهذا يرجع إلى خطأ طباعي؛ لأن شرح المؤلف لتعريف الفعل بعكس المذكور.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٢١.

(٦) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٧) المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٨) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٩) المرجع السابق، ص ٢٠.

ومن الحواشي ما وضعه الأسعد على شرح شذور الذهب لابن هشام، ومعلوم أن شرح شذور الذهب يتكون من متن وشرح له، فقام الأسعد بوضع حاشيته على الشرح في كتاب من جزأين، أسماه (الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب).

ويرى المؤلف في مقدمته أن الدافع له وراء اختياره لـ (شرح شذور الذهب)، أنه من الكتب المتداولة في بعض الجامعات، وصرح به في قوله: " ولما رأيت جمهرة أساتذة العربية في الجامعات قد تواضعت على اختيار هذا الكتاب، ووضعت بركنيه بين أيدي الطلاب، وآثرته على غيره من سائر كتب النحو، قمت بعمل هذه الحاشية " (١)؛ حتى يحصل المعلمون والمتعلمون على ما يفيدهم ويزيدهم، ويختصر لهم الوقت والجهد في البحث عن المعلومات في مظانها المتفرقة، وفي هذا يقول: " فإني أرجو أن يجد الأساتذة - إن شاء الله - في هذه الحاشية بغيتهم، وأن يحصل الطلاب منها على مرادهم وفق قدراتهم ومستوياتهم المتفاوتة، فقد صنفتها على النحو الذي فصلت، وجمعت فيها كل ما يمكن أن يخدم الجميع، فالمعلم، وكذلك المتعلم المتفوق، يستغني كلاهما بما اجتمع فيها من المعلومات القاصية عن الرجوع إلى الأمّات المتفرقة، فيصل كل منهما إلى مطلبه بسرعة وسهولة، والشادي في درس النحو ينهل من معينها المعارف الدانية التي يحتاجها، ويستعين بهذه المعارف على فك مغاليق عبارات الكتاب، وفهم مرامي إشاراته، وتحصيل معاني ألفاظه، وإزالة غموض أساليبه بقدر الإمكان، تاركاً إيضاح ما وراء ذلك مما يعسر عليه إلى أستاذه " (٢).

وإن الناظر في مقدمته ليجد أنه وضّح العمل الذي قام به، والمنهج الذي سار عليه في حاشيته شكلاً ومضموناً (٣).

ففي المضمون؛ أولى الشواهد الثرية بشكل عام - القرآنية، والأحاديث النبوية، وأمثال العرب، وكلامهم - كبير عنايته، إعراباً لعسیرها، وتخريجاً للقراءات القرآنية ثم توجيهها؛ لأنها لم تسبق خدمتها إلا قليلاً (٤)، مما يعد أمراً واضحاً في كتابه، بعكس الشواهد الشعرية،

(١) الحاشية العصرية، ج ١، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٦ - ٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٦.

فلم يقف إلا عند ما يراه بحاجة إلى نظرة بزيادة أو إضافة موضحاً وشارحاً ومعرباً؛ لأن أغلبها قد خدمت " مما يجعل تكرار القول فيها أمراً لا مسوغ له، وعملاً غير مقبول " (١).

وحرص على التوسع والاستطراد في جمع المعلومات القيمة المفيدة المتنوعة، وإن بدت بعيدة الصلة بالمسألة النحوية، كالإشارات الصرفية (٢)، والفوائد الإملائية (٣)، والتصويبات اللغوية (٤)، ومع ذلك فإنه حرص على تحليص حاشيته من الشوائب، حيث قال: " فاطرحت المعلومات النافرة، ونبتت الأحاديث المقحمة، وأشحت عن الأساليب التي لا طائل من وراء غموضها وخشونتتها، وأضفيت عليها ملامح الحدائث، ومن ثم سميتها (الحاشية العصرية) " (٥)، وكذلك وجدت المسائل الصعبة، والأدلة العويصة، والعبارات الغامضة اهتمامه من التفسير والتحليل والتيسير.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فقد بدت لديه عدة أمور منهجية، يدركها من يجيل النظر في الحاشية، من أبرزها:

١- لم يكتف بالشواهد التي وردت عند ابن هشام في الشرح، أو عند المعلق محمد محيي الدين عبد الحميد بل أضاف بعض الآيات القرآنية (٦)، والأحاديث النبوية (٧)، وكذلك الأبيات الشعرية (٨)، عندما يرى أن الموضوع يستدعي ذلك، من باب التوسع أو الضرورة، كالاستدراك مثلاً.

٢- الوقوف عند الخلاف في بعض المسائل النحوية أو في إعراب بعض الكلمات (٩).

(١) الحاشية العصرية، ج ١، ص ٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥٣، ٥٥، ٦٥ - ٦٧. وج ٢، ص ١٥٤، ٢١٦، ٣٠٦.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٥، ٣٠، ٤٥. وج ٢، ص ٥١، ١٧٣، ٣٠٨، ٤٥٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥٠٥. وج ٢، ص ١٣٦، ٢١١.

(٥) المرجع السابق، ص ٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٨، ٥٥، ٦٤. وج ٢، ص ٤٤٥، ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٤٩.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٤٩، ٦٤. وج ٢، ص ٥٢٩، ٥٤٦.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥٨، ٣٧٠، ٣٨٣، ٦٤٣. وج ٢، ص ١٩١، ٢٠٦، ٣٢٨، ٤٤٥،

٥٥٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٨، ٨٠، ٢٣١، ٢٩٩، ٤٣١، ٤٤٥، ٥١٦، ٥٦٨. وج ٢، ص ٢٢٣،

٢٧٦، ٢٨٩، ٣١٤، ٣٦٢، ٣٨٩، ٥٠٦.

٣- ذكر الأوجه الإعرابية^(١).

٤- اعتراضاته على ابن هشام وغيره^(٢) :

ومنها : أن ابن هشام أورد قوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ أُنثَىٰ عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾^(٣) أثناء حديثه عن المبنيات المركبة الواردة في القرآن الكريم، والتي لم يرد منها سوى الأعداد المركبة تركيب مزج، وذكر منها الآية السابقة^(٤)، فقال الأسعد : " ولم يكن مناسباً سوق ابن هشام هذه الآية في هذا المكان، لأنه يتحدث فيه عن الأعداد المركبة تركيباً مزجياً، المبنية على فتح الجزأين الواردة في القرآن، والعدد في هذه الآية ليس مركباً مزجياً مبنياً على فتح الجزأين! لأن الجزء الأول معرب إعراب المثني لأنه ملحق به " ^(٥).

ولكن الذي يجعلني أطمئن إلى أن الأمر لا يعود لابن هشام في وضع الآية في هذا الموضع؛ أنه نص في كلام سابق له على استثناء العدد اثني عشر واثني عشرة من الأعداد المركبة تركيباً مزجياً، كما في قوله : " ما ركب تركيب المزج من الأعداد، وهو الأحد عشر، والإحدى عشرة إلى التسعة عشر والتسع عشرة، تقول : جاءني أحد عشر، ورأيت أحد عشر، ومررت بأحد عشر، وبناء الجزأين على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إلا (اثني عشر) و (اثني عشرة) فإن الجزء الأول منهما معرب إعراب المثني : بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً " ^(٦).

واعترض على إعراب بعض الكلمات^(٧)، وضعّف بعضها الآخر^(٨)، كما ضعّف ابن مالك ومن تبعه في إعراب اللذين في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾^(٩)،

(١) ينظر : الحاشية العصرية، ج ١، ص ٧٥، ٤٤، ٥٨٣ - ٥٨٦، ٥٩٠. وج ٢، ص ٨٧، ١٤٢، ١٦١، ٤٦٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٣٢، ٥١٢، ٥٨٥. وج ٢، ص ١٨-١٩، ٤٨٩.

(٣) البقرة (٦٠).

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ١١١.

(٥) الحاشية العصرية، ج ١، ص ٢١٨.

(٦) شرح شذور الذهب، ص ١٠٥.

(٧) ينظر : الحاشية العصرية، ج ١، ص ٤١. وج ٢، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٥١، ٥٦. وج ٢، ص ٢٥٩، ٣٧٧.

(٩) فصلت (٢٩).

إذ يقول : " جرى ابن مالك ومن تبعه في هذه الآية على أن اللذين مثني حقيقة، وأنه معرب يرفع بالألف، فيقال اللذان وينصب ويجر بالياء فيقال اللذين على الرغم من أن مفرده وهو الذي مبني، وهذا الرأي ضعيف، ومذهب المحققين - وهم الجمهور - أن (اللذان) مبني على الألف رفعاً وأن (اللذين) مبني على الياء نصباً وجرّاً، وهو هنا مبني على الياء في موضع نصب، لأنه ليس مثني حقيقة، لكون مفرده مبنيًا والمثنى الحقيقي لا بد أن يكون مفرداً معرباً عندهم، وإنما هو على صورة المثنى فحسب " ^(١)، واعترض على المعلق محمد محيي الدين في عدة مواضع ^(٢)، وعلى المبرد بقوله : " وقول المبرد هذا مردود عليه " ^(٣).

٥ - استدراكاته على ابن هشام جاءت في عدة مواضع، مسبوقة بعبارات تدل على إضافة الأسعد لما فات الشارح، مثل : " ترك المصنف أو الشارح " ^(٤)، أو " اضطربت كلمة ابن هشام في هذه المسألة " ^(٥)، كما كان من استدراكاته؛ تصويبه لابن هشام في استخدامه اللغوي التالي : " سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة " ^(٦)، حيث قال الأسعد : " والصواب : أن يكون بـ (أم) لوجود همزة التسوية، أما (سواء كان) بدون هذه الهمزة فيقال معها (أو) " ^(٧).

أما من حيث الشكل العام لمؤلفه؛ فقد أخذ بنمط الحواشي، وهو بهذا العمل أحياناً شكلاً من أشكال التأليف التي اندرست، قال : " وهي الأشكال التي تميزت - على ما هو معروف - بعرض المعلومات الكثيرة المتنوعة، ولم تلتزم بالتحديد بما كان من هذه المعلومات في صلب الموضوع فحسب، كما تقضي بذلك مناهج التأليف الحديثة، وحسبي فيما فعلت اقتناعي بجدواه وإيماني بفائدته " ^(٨).

(١) الحاشية العصرية، ج ١، ص ١١٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١٩١، ٢٧٦، ٥٤٩.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٣٥.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٤٩، ٢٢٠، ٢٥٥. وج ٢، ص ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٧، ٥١٨.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ٥١٢.

(٦) شرح شذور الذهب، ص ٢١٩.

(٧) الحاشية العصرية، ج ١، ص ٥٠٥.

(٨) المرجع السابق، ج ١، ص ٧.

وأما طريقة المؤلف في وضع مادة (حاشيته) فتمثلت بوضع نص المتن، ثم نص الشرح، وتليهما الحاشية والتعليقات، ويرد فيها في أحيان كثيرة بجملة من الفوائد، ورتب أبواب الحاشية وفق ترتيب شرح ابن هشام، ووضع في بداية كل باب اسمه، والتزم بتسمية ابن هشام للأبواب.

وقد جاء تسلسل عناوين الأبواب مشابهاً - إلى حدّ كبير - لما ورد من تسلسلها في مسرد البحوث في الطبعة التي اعتمد عليها، وهي الطبعة العاشرة (١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م)، التي حققها محمد محيي الدين عبد الحميد، ومع ذلك يظهر اختلاف بينهما فيقول الأسعد : " بإجراء قدر ليس بقليل من التعديل والتبديل في أسماء بعض الأبواب وفي ترتيبها " (١). ومن ذلك أن الأسعد يميل في عناوينه إلى الإجمال فيما فصل فيه المحقق : ففي المحقق مثلاً : (المبني على الفتح سبعة أنواع) ويسردها مفصلة (٢)، وفي الحاشية : (المبني على الفتح) فقط دون ذكر باقي الأنواع السبعة (٣)، وكذلك الحال في المبني على الكسر والضم وغيرهما. وفي المحقق الاسم الموصول (٤)، تحته : (صلة الموصول واحد من أربعة أشياء، ألفاظ الموصول ستة أقسام، الموصولات العامة)، وفي الحاشية يكتفي بالعنوان الرئيسي : الاسم الموصول (٥).

ويلحظ على الكتاب بعض الأمور التي لا تؤثر في قيمته العلمية، ومنها :

- سقط من الكتاب (الحاشية) نص المتن ونص الشرح، الذي عنون له المحقق بـ (أنواع الإعراب أربعة : رفع، ونصب، وجر، وجزم) ! (٦).
- خلو الكتاب من الفهارس التي تخدم القراء : كفهارس الآيات والأحاديث والآيات وغيرها، وإنما اقتصر على فهارس الموضوعات.

(١) الحاشية العصرية، ج ١، ص ٩.

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ١٠٤ - ١١٥.

(٣) ينظر : الحاشية العصرية، ج ١، ص ٢٠٠.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ١٧١.

(٥) ينظر : الحاشية العصرية، ج ١، ص ٣٥٨.

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ٦١.

ثانياً : الشروح :

أدرك بعض دارسي العربية من السعوديين أن بعض الكتب النحوية التراثية المقررة على الطلاب في المعاهد العلمية وبعض الجامعات السعودية لا تتناسب مع أبناء هذا العصر الذين قلّت بضاعتهم اللغوية، وظهر ضعفهم في اللغة العربية عموماً؛ والنحو خصوصاً؛ مما جعل بعض السعوديين المتخصصين في اللغة العربية، وكذلك الذين لهم اهتمام بواقعها، وبما آل إليه حال أبنائها؛ يقومون بشرح بعض الكتب النحوية التراثية شرحاً يتناسب مع أبناء هذا الجيل، ليستفيدوا منها نظرياً، ويرتفع مستواهم في الأداء اللغوي الوظيفي.

لقد شُرحت ألفية ابن مالك عدة شروحات تراثية، تتسم بالتوسع في المسائل النحوية، وذكر الخلافات النحوية، والآراء المتعددة؛ فهي تعد أعلى من مستوى المتعلمين في العصر الحاضر، من هذا المنطلق؛ قام عبد الله الفوزان بمحاولة جيدة جريئة في هذا الباب، وقدم للساحة اللغوية في المملكة شرحاً لألفية ابن مالك في كتاب تكون من عدة أجزاء، ظهر منها الجزء الأول والثاني بعنوان (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك)، وكان سبب تأليفه " أن الألفية بحاجة إلى شرح - يناسب أبناء هذا الزمن - يعتمد على سهولة التعبير، والبعد عن العلل النحوية، وتعدد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة " (١).

والملاحظ من مقدمة كتابه أنه سعى إلى تيسير الألفية للمتعلمين؛ مما حدا به أن يسلك منهجاً - نص عليه - يقرب المعلومة النحوية للمتعلم، بأسلوب واضح وبعبارة سهلة، فترك المسائل الخلافية، والآراء النحوية، إلا ما أشار إليها ابن مالك (٢)، وابتعد عن العلل النحوية إلا ما ورد في الألفية، ولذا يقول : " أذكر - أحياناً - بعض العلل والأسباب التي يذكرها النحاة من باب توضيح الألفية، وإن لم أقتنع بها؛ إذ الكثير منها تليل لأمر واقع لا سبب له إلا السماع، وهذه هي القاعدة السليمة، التي لا اعتراض عليها، دون الاشتغال بعلل وأسباب لا تفيد شيئاً في مجال التطبيق " (٣).

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٩، ١٧٢، ١٧٣، ٣٥٠، ٣٨٣، ٤٣٤. وج ٢ ص ١٥٤، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٣٤.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٦.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في الألفية من أن سبب بناء الاسم مشابته للحرف في وجه من الأوجه الأربعة، قال الشارح: " أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية، وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره، هو السماع عن العرب الأوائل، وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة العرب، فما لزم حالة واحدة بني، وما تغير آخره بتغير العامل أعرب" (١).

إن مبدأ التيسير عند الفوزان لم يقتصر على سهولة العبارة العصرية فقط، بل بالأخذ ببعض الأوجه الإعرابية التي تتسم باليسر والسهولة، مشهورة أو غير مشهورة، فمن أخذه بالمشهور بناء الفعل الماضي، فبعض النحاة يبنونه على الفتح دائماً، وآخرون يقولون بينائه أحياناً على الضم أو السكون، والشارح مال إلى الثاني، وفي ذلك يقول: "وما ذكرناه أيسر وأسهل على المتعلمين؛ حيث لا ضرر فيه، والتيسير في هذا العلم مطلوب" (٢).

وفي أحيان أخرى يأخذ ببعض الإعرابات المخالفة لما هو مشهور في كتب النحو التعليمية، كما في إعراب صيغة التعجب (أفعل به)، ويتضح ذلك بالمثال التالي: (أقبح بالبخل)، فـ (أقبح): فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر مبني على فتح مقدر لجيئه على هذه الصورة، و(الباء): زائدة، و(البخل): فاعل مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهذا هو المشهور كما يقول الشارح، ومع ذلك فيرى الأخذ بالإعراب الآتي: (أقبح): فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، و(بالبخل): جارٍ ومجرور متعلقان بالفعل؛ التماساً للتيسير كما يقول: " وهذا الإعراب أيسر من الأول، فالأخذ به حسن" (٣)، وهذا الرأي لا يمكن قبوله؛ لأن فيه هدماً لأصول الصناعة النحوية، وفتح باب للتغيير في القواعد النحوية؛ بحجة التيسير.

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٤٥. وينظر: ج ١، ص ٩٣.

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٣. وينظر: ج ١، ص ١٣٧، ١٣٨، ١٧٥. وج ٢، ص ٨٨.

أما شواهد وأمثله؛ فقد اعتمد فيها على الآيات القرآنية، والتي تزيد على ألف وثلاثين آية، ولم يغفل التنبيه على القراءات القرآنية^(١)، كما مثل ببعض الأحاديث، وبخاصة ما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين، فبلغت قرابة ستين حديثاً، ولم يكثر من عرض الشواهد من كلام العرب، إلا ما دعت إليه الحاجة، أو أشار إليه ابن مالك في ألفيته^(٢)؛ لأن ألفاظها قد تكون غريبة على المتعلم، فتأخذ جهداً ووقتاً في تفسير ألفاظها وتوضيح معانيها^(٣). فبلغت الأبيات الشعرية تقريباً مائة واثنين وثمانين بيتاً، وأقوال العرب حوالي واحد وعشرين قولاً، والأمثال العربية ثلاثة أمثال فقط^(٤).

ونص في مقدمته أنه راعى في شرحه ثلاثة أمور^(٥):

- ١- البعد عن التكلف وتأويل ما خرج عن القاعدة، بل يبقى على ما سُمع عن العرب.
- ٢- التسهيل في اللغة، والتسامح في قبول ما تكلم به العرب، وإن كان قليلاً فيكفي للقياس عليه، ومراعاة الأكثر أفضل.
- ٣- عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، فعندما تعدد الآراء، يكون الأولى الأخذ بما كان بعيداً عن التقدير، ما دام المعنى يؤيده.

ويمكن أن يضاف إلى ما ذكره عن منهجه في الشرح عدة أمور :

- ١- العناية بالمصطلحات النحوية، فقد اهتم بما من حيث التعريف والشرح، لأن من أهداف شرحه الألفية تيسيرها للمتعلمين، والتعرف على حدود المصطلح النحوي مما لا يستغنى عنه هنا؛ لكونه عاملاً مساعداً في فهم الموضوعات النحوية، والتفرقة فيما بينها،

(١) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٠٢، ١٢٨، ٢٠٢، ٢٥٢، ٢٩٢، ٣٦١، ٤٣١. وج ٢، ص ٧، ٧٩، ١٠٧، ١٩٠، ٢٣٢، ٢٧٣، ٣١١، ٣٦٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٣، ١٥٤. وج ٢، ص ٨، ٢٦٩.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٥.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٣٨١. وج ٢، ص ٣١٧، ٣٣٢.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٤، ٥.

ومنها - تمثيلاً لا حصراً - : الاسم والفعل والحرف ^(١)، المعرب والمبني ^(٢)، المقصور والمنقوص ^(٣)، المتعدي واللازم ^(٤)، الاستثناء ^(٥)، الإضافة ^(٦)، التوابع ^(٧)، الترقيم ^(٨)، اسم الفعل ^(٩).

٢- الاستدراك على صاحب الألفية، وهذا لا يمنع من أنه أفاد ممن تعرضوا قبله لألفية ابن مالك، كابن هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك). وجاءت إشارات لما فات الناظم واضحة عن طريق استخدام الأساليب والعبارات التي تدل على ذلك، ومنها تعبيره بـ " تنمة " ^(١٠)، أو " ولم يذكر هذا ابن مالك في الألفية ... " ^(١١)، أو " وهذه المسألة لم يذكرها ابن مالك ... " ^(١٢)، أو " بقي حالة رابعة ... " ^(١٣)، أو " وهذا القسم لم يذكره ابن مالك " ^(١٤)، أو " لم يذكره ابن مالك " ^(١٥)، أو " فنص الناظم على الشرطين الأولين وترك الثالث " ^(١٦)، في المواضع السابقة كان الشارح يذكر ما استدركه على الناظم، وأحياناً يكتفي بالتنبيه دون ذكر الاستدراك ^(١٧).

(١) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٤، ٢٥.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٧٥.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٣٦٩.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٤٣٠.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٢.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧٦.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٠٥.

(١٠) المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٠.

(١١) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٣٤.

(١٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٤١٠.

(١٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٤٢٩.

(١٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٤٧٨.

(١٥) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٣.

(١٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٦.

(١٧) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ١٨١، ٢٩٩.

٣- الاعتراض على الناظم، جاء في عدد من المواضع^(١)، من ذلك قوله: " قرر [ابن مالك] أن نداء ما كان على وزن (فَعْلُ) [غُدْرَ بمعنى غادر، وفُسَّقَ بمعنى فاسق] خاصاً بسبب المذكر أنه أمر شائع، ومع هذا نهي عن القياس عليه، وهذا فيه نظر فإن الشيوع في كلام العرب الفصيح يبيح القياس عليه ... " ^(٢)

٤- الاهتمام الخاص بالتطبيقات الإعرابية، فأعرب ما استشهد به من آيات وأحاديث وكلام العرب شعرهم ونثرهم وأمثالهم، وركّز في إعرابه بشكل مختصر على ما قد يُشكل على المتعلم؛ لأن لديه أساسيات الإعراب، فيكون صنيع الشارح بمثابة عامل تدريسي لما سبق أن تعلمه.

ومن عنايته بالكتب التراثية وشرحها شرحاً عصرياً، تقديمه للمكتبة السعودية كتاباً آخر بعنوان (تعجيل الندى بشرح قطر الندى)، سعى فيه إلى تيسير (قطر الندى) للطلاب المبتدئين؛ ليناسبهم في هذا العصر.

ويبدو أن الداعي الذي حدا به إلى القيام بهذا الشرح يكمن أولاً بالهدف التعليمي، إذ لاحظ الشارح أن شرح ابن هشام لمتن القطر حوى زيادات وتفصيلات لبعض المسائل والخلافات التي لا طائل منها، و" مثل هذا لا يناسب عبارة القطر من جهة، ولا يستوعبه الطالب المبتدئ من جهة أخرى " ^(٣)، وثانياً إضافة ما سقط من شرح ابن هشام من مسائل وردت في متن القطر ^(٤).

إن فكرة شرح متن قطر الندى ميسراً للمبتدئين لم تنفك عن الشارح الفوزان في كتابه، فكان يميل إلى بعض الآراء، ويؤيد بعض الأوجه قصداً للتيسير، ويصرّح به في عدة مواضع، من ذلك أنه أحياناً يأخذ بالمشهور، كما في إعراب الضمير إياك، فيقول: " الأيسر أن نعتبر الجميع ضميراً بدون تجزئة (إيا) و(الكاف) " ^(٥)، وأحياناً يهجر المشهور ويأخذ بغيره،

(١) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٤٨٣، ٤٨٤.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٣) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص ٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٦، ٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٥، وينظر: ص ٧٩، ١٨٧.

من ذلك عندما يقع الجار والمجرور خبراً، فالمشهور عند النحاة أن الخبر هو المتعلق المحذوف تقديره استقر أو مستقر، ولكن الشارح أيد القول الآخر الذي يعد الخبر هو الظرف والجار والمجرور، كما في تعليقه في الهامش بقوله: " هناك قول يرى أن الخبر هو الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، فيكونان في محل خبر، وهذا رأي وجيه، وفيه تيسير ولاسيما على المبتدئين " (١).

ومن الملاحظ أنه سلك منهجية - كما نص عليها في مقدمته - اعتمدت على سهولة أسلوب الشرح حتى يناسب الطلبة المبتدئين من أبناء هذا العصر، وحتى لا يثقل عليهم اكتفى بالقول الراجح، وترك الخلافات النحوية إلا ما وردت في القطر (٢)، وعلى الابتعاد عن التعليقات النحوية التي لا طائل منها، بالإضافة إلى عنايته بالجانب التطبيقي في إعراب الشواهد القرآنية والشعرية التي ذكرها ابن هشام، وترك ما يراه واضحاً في ذهن المتعلم. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الشارح كان يعتني بإتمام الآيات القرآنية الواردة في المتن وتخريجها (٣)، وكذلك الأبيات الشعرية (٤)، إلا أنه لم يعتن بنسبتها إلى قائلها، ما عدا ثلاثة أبيات قام بنسبتها (٥).

قام في شرحه بوضع نص (متن قطر الندى) بين قوسين بخط يختلف عن الشرح من حيث حجم الخط ودرجة سواده، مسبوقاً بكلمة (قوله)، وراعى في شرحه المنهج الذي وضعه لنفسه قدر الإمكان، فوضّح وفصّل بأسلوب ميسر، وقرب النحو إلى أذهان الطلاب، واستعان على توضيح المسائل النحوية في شرحها وفهمها بسرعة بالأمثلة الإنشائية المستقاة من واقع الحياة المعاصرة ذات المغزى المفيد؛ لزرع القيم الإسلامية والأخلاق الحميدة، والابتعاد عن ضدها، ثم سعى بعد ذلك إلى تثبيتها بالتمثيل والاستشهاد؛ فحظيت الآيات القرآنية بالنصيب الأكبر؛ إذ تجاوزت مائتين وأربعين آية، مع توجيه القراءات القرآنية (٦).

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص ١٢١. وينظر: ص ٥٦، ١٠٢، ١٠٤، ٣٤٠.

(٢) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص ١٢، ١٣، ٩٦، ١٨٨، ٢٤٦، ٢٨٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٦٤، ٢٥٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٦٢، ١٣٣، ٢٢٠، ٣١٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩٨، ٢٤٥، ٢٤٦.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٦٥، ٧٤، ١٣٢.

أما الأحاديث النبوية فلم تتعد ستة عشر حديثاً^(١)، والشواهد الشعرية قليلة جداً، فلم تتجاوز السبعة أبيات^(٢)، أما الاستشهاد بأقوال العرب، فهذا نادر جداً، إذ لم تزد الأقوال التي نقلها عنهم على خمسة أقوال^(٣).

ويوضح المؤلف - الشارح - أن مصادره في الشرح كانت حصيلة معلومات عامة تكونت لديه، بالإضافة إلى ما صرح به من كتب نحوية، مثل: (أوضح المسالك) و(شرح ابن عقيل)، و(النحو الوافي)، وشرح الفاكهي على القطر، والنحو الواضح، وغيرها^(٤).

فبرزت في هذا الشرح عدة سمات، منها:

أولاً: عنايته بالحدود النحوية تعريفاً وشرحاً واحترافاً، منها - على سبيل التمثيل لا الحصر - : التنوين^(٥)، الفعل الماضي^(٦)، والأمر^(٧)، والمضارع^(٨)، الإعراب^(٩)، المثني^(١٠)، جمع المذكر السالم^(١١)، الممنوع من الصرف^(١٢)، المستثنى^(١٣)، اسم الفاعل^(١٤).

ثانياً: استدرأته على ابن هشام في المتن، وهذه ثمرة من ثمرات الشرح، رغبة في الزيادة والتفصيل، وينبغي ألا تؤخذ هذه الاستدراكات على أنها من سلبات الأصل (قطر الندى)، لأنه متن مختصر في النحو صنفه للمبتدئين؛ فلا بد من التماس العذر له في ذلك، وهذا ما فعله الشارح الفوزان عندما لم يذكر ابن هشام علامات الاسم الخمس كاملة،

(١) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص ص ٤٠، ٥٨، ٩٧، ١٩٦، ٢١٥، ٢٣٩، ٢٩١، ٣٣٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ص ٢٩، ١٥١، ٢٢٠، ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ص ١٣٠، ٢٣٩، ٢٤٦، ٣٤٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ١٦.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٤.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ص ٤١.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٢.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٥١.

(١٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(١٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٧٨.

واكتفى بثلاث منها، فقال: "وقد اقتصر المصنف - رحمه الله - على هذه العلامات الثلاث؛ لأنها أشهر وأوضح من غيرها" ^(١)، ووردت الاستدراكات في مواضع عدة، منها: "للاسم علامات أخرى... " ^(٢) و"بقي حالة رابعة لم يذكرها المصنف... " ^(٣)، و"بقي من أنواع المعارف... " ^(٤)، و"سكت المصنف... " ^(٥)، و"ذلك في ثلاث مسائل ذكر منها ابن هشام مسألتين... " ^(٦)، و"بقي شرط ثامن لم يذكره ابن هشام... " ^(٧).

ثالثاً: بروز اعتراضاته على ابن هشام في عدد من المسائل النحوية ^(٨)، فعندما حصر ابن هشام المواضع التي يحذف فيها الفاعل - مثلاً - في أربعة مواضع وأنه يمتنع في غيرهن، اعترض عليه الشارح بقوله: "وقول المصنف - رحمه الله - (ويمتنع في غيرهن) فيه نظر، فإن هناك مواضع أخرى حذف فيها الفاعل... " ^(٩).

وكاعتراضه على قول ابن هشام بعد ما ذكر ما ينوب عن المصدر بعد حذفه ويعرب على أنه مفعول مطلق، "وليس منه **وَكَوَلَا مِّنْهَا رَغْدًا**" ^(١٠)؛ أي على أن (رغداً) حال، خلافاً للمعربين على أنها مفعول مطلق ناب عن المصدر بعد حذفه، قال الشارح: "وما قاله ابن هشام - رحمه الله - ليس متعيناً، بل يجوز إعراب (رغداً) حالاً، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر المحذوف، ويكون مما نابت فيه الصفة عن المصدر" ^(١١)، وابن هشام في أوضح المسالك يميز إقامة صفة المصدر مقامه ^(١٢).

(١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٩١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٦) المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٤٢.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٣٩، ٣٠٨.

(٩) المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٠) البقرة (٣٥).

(١١) تعجيل الندى بشرح قطر الندى، ص ٢٢٥.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢١٣.

رابعاً : تطبيقاته الإعرابية لم تقتصر على عنايته بإعراب ما أورد ابن هشام من أمثلة وشواهد بأنواعها، بل تجاوز الأمر ذلك إلى أن يعرب ما أتى به من أمثلة وشواهد على اختلاف أنواعها، بشكل شبه مطرد في كتابه من أوله إلى آخره، مما يراه يدعم المسألة النحوية النظرية، وحاجة المتعلم إلى ذلك، وفيه دلالة على تأكيده على أهمية الممارسة التطبيقية للجوانب النظرية.

والكتاب بحاجة إلى إضافة فهرس للشواهد المختلفة، وتلافي الأخطاء المطبعية في حال طبعه مرة أخرى.

وأخيراً؛ تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي أداه المسجد في الشروح النحوية، كتباً كانت أو متوناً أو منظومات، هذا الدور الذي لم ينقطع على مر العصور كثرة وقلة، وأخذ في المملكة حيزاً واضحاً من دروس العلماء، أو الدورات العلمية التي تحتضنها المساجد، مما يبشر بخير ولو بعد حين.

ومن أهم ملامح هذا المنحى :

١- أن بعض علماء الشريعة في المملكة أقاموا دروساً لشرح بعض الكتب النحوية كالشيخ ابن عثيمين والشيخ ابن جبرين، وكذلك فعل بعض اللغويين، كمحمد الفاضل وصالح العايد وغيرهما.

٢- الإفادة من الأجهزة السمعية الحديثة في حفظ هذه الشروحات على أشرطة سمعية، كشرح الشيخ محمد بن عثيمين لـ (ألفية بن مالك) في سبعين شريطاً، وللأجرومية عدة مرات : مرة في ستة عشر شريطاً، ومرة في أحد عشر شريطاً، وأخرى في خمسة وعشرين شريطاً، وشرح الشيخ عبد الله بن جبرين لـ (الأجرومية) في تسعة أشرطة.

أما على مستوى النحويين فقد عني محمد الفاضل بشرح (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) في ثلاثين شريطاً، وشرح (الأجرومية) في اثني عشر شريطاً.

٣- طباعة بعض الكتب نتجية لدروس المساجد، ككتاب الشيخ عبد الله الفوزان (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك)، الذي كتبه بعد نشوء علاقة بينه وبين الألفية في أثناء

دراستها وتدريسها في المعهد العلمي، ثم تدريسها في المسجد^(١)، وكتابه الآخر (تعجيل
الندى بشرح قطر الندى) كتبه بعد تدريس (قطر الندى) في المسجد لأكثر من عامين^(٢).
وستظهر ثمار هذا الاتجاه - بإذن الله - لاحقاً، إذ سيقوي جانب الاهتمام لدى متعلمي
العلوم الشرعية وغيرهم باللغة العربية، وبخاصة النحو.

ثالثاً : المختصرات :

إن المطلع على نتاج الباحثين في المملكة يجد نتاجاً نحوياً حمل عناوين تدل على الاهتمام
بهذا الشكل من التأليف التعليمي، مثل : (مختصر، الموجز، الوجيز، الميسر)، مال فيه
المؤلفون - بشكل عام - إلى الاختصار والاقترار على بعض الموضوعات النحوية، والعناية
بالمشهور من الآراء والأقوال، وترك الخلافات النحوية؛ بهدف التيسير في الاختيار الموضوعي
وطريقة العرض.

ومع ذلك فإن مناحي الاختصار ومسالكه لديهم لم تأخذ طابعاً واحداً، فمنها ما اتجه إلى
اختصار بعض الكتب النحوية، كصنيع الشيخ محمد العثيمين في كتابه (مختصر مغني اللبيب
عن كتب الأعراب) لابن هشام، هذا المختصر الذي يعد من أقدم الكتب النحوية في
المملكة، إذ تم تأليفه في عام ١٣٨٩هـ، ولكنه بقي مخطوطاً حتى صدرت منه الطبعة الأولى
عام ١٤١٨هـ، بعناية فريد السليم، وهو مختصر اختصاراً شديداً، إذ جاء في مائة وثنسني
عشرة صفحة عدا الفهارس، في حين أن صفحات كتاب ابن هشام تربو على سبعمائة
صفحة في الطبعة التي اعتمدت عليها. والسبب في ذلك أن المختصر يميل إلى تقرير القواعد
والبعد عن التوسع والتفصيلات، وذكر الخلافات والآراء إلا ما ندر، ويكتفي غالباً بمثال
أو شاهد واحد من عدة شواهد متنوعة، وأحياناً يترك التمثيل والاستشهاد^(٣)، كما ترك
مسائل وتنبهات كثيرة، فصل ابن هشام القول فيها^(٤).

(١) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣.

(٢) ينظر : تعجيل الندى بقطر الندى، ص ٥.

(٣) ينظر : مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ص ٢٤، ٢٥، ٣٣، ٤٦، ٥١، ٦٧، ٧١، ٧٩، ٨٤.

(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١، ص ص ١٥٤، ١٧٥، ٣٢٦. وج ٢، ص ص ٣٨٣، ٣٩٥، ٤٠٤.

بل إنه لشدة اختصاره؛ لم يتحدث عن (آ، أيا، إذما، بجل، بيد، بله، التاء المفردة، ثمّ، علّ، كلا وكتنا، الألف، الياء المفردة)، وترك بعض الموضوعات التي وردت في المعنى، مثل : (ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف، ما يعرف به الاسم من الخبر، ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه، أقسام الحال) وغيرها، ولجأ - أحياناً - إلى الإجمال؛ فاكتفى بذكر العنوان فقط، من ذلك قوله : " مسوغات الابتداء بالنكرة ذكر [يعني ابن هشام] أنها تنحصر في عشرة أشياء وعدّها " ^(١)، وقوله : "المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة وعدّها " ^(٢)، وقوله : " روابط الجملة عشرة وذكرها ... الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر، وذكرها ... الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة، وذكرها " ^(٣)، وقوله : " والأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر، هي سبعة أو ثمانية وعدّها " ^(٤)، كما اكتفى بقوله : " وقد استطرده المؤلف - رحمه الله - لما يحذف من الجمل أو الكلمات في مواضع كثيرة " ^(٥)، وقوله : " الباب السابع : في كيفية الإعراب " ^(٦)، ولم يكتب شيئاً تحتها.

ومن نواحي الاختصار لديه اقتصاره على تعداد أنواع الشيء بشكل مجمل وسريع، كتعداده الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والتي لها محل من الإعراب ^(٧)، وتعداده لشروط الحذف الثمانية ^(٨)، دون تفصيل أو توسع كما جاءت في المعنى ^(٩).

مما سبق؛ وبعد إلقاء نظرة سريعة على جوانب من منهجية الشيخ ابن عثيمين في اختصاره للمعنى، يتضح أن مختصره لا يغني عن الرجوع إلى كتاب ابن هشام.

(١) مختصر معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٦) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩٢.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٩) ينظر : معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ٢، ص ٣٨٢ - ٤٢٨، ٦٠٣ - ٦١١.

أما المنحى الأكثر شيوعاً لدى المؤلفين في المملكة؛ فهو سلوك منهج الاختصار العام في المادة النحوية الواسعة، فيختار المؤلف منها ما يليج هدف الكتاب، والمستوى التعليمي المعدّ من أجله، ويحاول أن يعرض فيه لأغلب المسائل النحوية التي يكثر استخدامها، وفق تقسيم يجمع شتات جزئيات القضايا النحوية تحت عناوين أعمّ.

ومنهجية المختصرات النحوية التعليمية المعدة لخدمة مبدأ التيسير التي سلكها أغلب المؤلفين المعاصرين من السعوديين وغيرهم؛ لم تكن فكرة حديثة متأخرة إلى عصر ابن هشام، بل إن المطلع في المكتبة التراثية يجد أنها نشأت منذ سعي العلماء إلى محاولة تيسير النحو للمتعلمين، فقام بعضهم بمحاولات تقسيم المسائل النحوية وقضاياها المتعددة، وذلك بتصنيفها إلى قضايا كلية تتفرع عنها جزئيات، كما فعل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو)، وتلميذه أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) في كتابه (الإيضاح العضدي)، وابن جني (٣٢٢ - ٣٩٢هـ) - تلميذ أبي علي الفارسي - تأثر بمنهج شيخه في كتابه (اللمع في العربية)، فجمع بعض القضايا المشتركة تحت عنوان واحد، مثل: (معرفة الأسماء المرفوعة) ^(١)، و(معرفة الأسماء المنصوبة) ^(٢)، و(معرفة الأسماء المجرورة) ^(٣)، و(باب إعراب الأفعال وبنائها) ^(٤)، وغيرها. وبرز هذا المنهج التعليمي لدى الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ) في كتابه (المفصل)، إذ قسمه أربعة أقسام: قسم في الأسماء، وقسم في الأفعال، وآخر في الحروف، والأخير في المشترك منها ^(٥). وعلى هذا سار ابن القبيصي المولود في النصف الثاني من القرن السادس الهجري في كتابه (الهادي في الإعراب إلى طريق الصواب).

وما أن جاء ابن هشام في كتابه (شذور الذهب) - وقسمه بناء على الحالات الإعرابية التي تتجمع داخلها فروع مشتركة فيها - حتى اعتبره بعضهم من الترتيبات المتميزة، يقول

(١) ينظر: اللمع في العربية، ص ١٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٧١.

(٥) ينظر: المفصل في علم العربية، ص ٥.

الأُسعد : " وهو ترتيب متميز، خالف فيه ابن هشام ما هو سائد مشهور في ترتيب جمهرة كتب النحو لأبوابها " (١)، وقد اختلف عن سابقه بمحاولة الحصر الشامل لفروع الكليات. وقد سار تأليف المختصرات في المملكة على منوال المنهجية السابقة المبينة على تيسير النحو، وسلوك أقرب الطرق وأيسرها في عرض المادة النحوية ومسائلها، ومراعاة المستوى التعليمي الذي أُلّف الكتاب من أجله، وكان الاختلاف الكمي سمة بارزة في هذه المختصرات.

ومن تلك المؤلفات السعودية في هذا المجال كتاب (مختصر النحو) للفضلي، يقول : " فالكتاب محاولة متواضعة لاختصار علم النحو وفق منهج دراسي ميسر وبأسلوب واضح، قصدت أن أقدمه لطالب النحو خلاصةً وافية لموضوعاته ومسائله " (٢).

فاعتني - كما نص في المقدمة - بالحدود النحوية، وتوضيح أقسام الموضوعات ومسائلها، وأخذ بالآراء المشهورة، وتجنّب الخلافات والشواذ (٣)، ودعمَ مسائله بشواهد نحوية قرآنية وأحاديث نبوية وأبيات شعرية، بالإضافة إلى الأمثلة الإنشائية، وقام بإجراء التطبيقات الإعرابية في نهاية أغلب الموضوعات، واستخدم الأشكال والجداول في الموضوعات ذات التفريعات المتعددة؛ فأعان المتعلم على السيطرة على الموضوع فهمًا وحفظًا.

وقسم موضوعات كتابه وفق الكليات وما تتضمنه من جزئيات، فإذا كانت المرفوعات عند ابن هشام شملت الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، وأسماء النواسخ الفعلية (كان وأخواتها، وأفعال المقاربة)، وأسماء الحروف العاملة عمل ليس (ما، لا، إن، لات)، وأخبار الحروف الناسخة (إن وأخواتها، ولا النافية للجنس)، والمضارع المتجرد من الناصب والجازم (٤)؛ فإن الفضلي أدرج معها - كما فعل السيوطي (٥) - ظن وأخواتها (٦)، وأعلم وأرى

(١) الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب، ص ٩.

(٢) مختصر النحو، ص ٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ١٨٦ - ٢٣٨.

(٥) ينظر : مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، ص ٣٠٥.

(٦) ينظر : مختصر النحو، ص ١٠٦.

وأخواتهما^(١)، باعتبارهما من نواسخ الابتداء، وأدرج مع المرفوعات موضوعي الاشتغال^(٢)، والتنازع^(٣)، ولم يضمنها المضارع المتجرد من الناصب والجازم، عكس ما فعل ابن هشام^(٤)، والسيوطي^(٥).

أما المنصوبات فقد بلغت عند ابن هشام خمسة عشر نوعاً^(٦)؛ ولم تتجاوز عند الفضلي ثمانية (المفعول المطلق، المفعول به، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول فيه، المستثنى، الحال، التمييز)^(٧) - كما هي عند ابن جني في (اللمع)^(٨) - وذلك لأنه لم يضمنها (المشبه بالمفعول به، وخبر كان، وكاد وأخواتهما، وخبر الحروف العاملة عمل ليس، واسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، والفعل المضارع المسبوق بـ (ناصب)، والتي أودعها ابن هشام في كتابه^(٩).

وإذا كان ابن هشام قد أدرج (المنادى، والاختصاص، والإغراء) ضمن المفعول به^(١٠)، فإن الفضلي قد وضعها ضمن ما سماه بـ (الأساليب الإنشائية)^(١١)، وهذا العنوان ألصق بالدراسات البلاغية منه بالنحو.

أما المجرورات فذكر منها الفضلي المجرور بالحرف وبالإضافة، وترك النوع الثالث الذي ذكره ابن هشام^(١٢)، وهو المجرور بالمجاورة، كما فعل ابن السراج في

(١) ينظر : مختصر النحو، ص ١١١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ٢٣٦.

(٥) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، ص ٥٢٦.

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ٢٣٨ - ٣٠٦.

(٧) ينظر : مختصر النحو، ص ١٢٧ - ١٥٥.

(٨) ينظر : اللمع في العربية، ص ٢٨ - ٣٨.

(٩) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص ٢٦٦، ٢٨٨ - ٣٠٦.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤٠ - ٢٤٦.

(١١) ينظر : مختصر النحو، ص ١٩٢ - ٢٢٩.

(١٢) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ٣٤٥.

(الأصول) (١)، وأبو علي الفارسي في (الإيضاح) (٢)، وابن جني في (اللمع) (٣)؛ في عدم ذكرهم له.

كما أنه لم يفرد للمجزومات باباً مستقلاً على غرار المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وإنما تناولها في بابين، في باب (إعراب الفعل)، تناول فيه الأدوات الجازمة لفعل واحد (٤)، وفي باب (الأساليب الإنشائية)، وتحت عنوان (أسلوب الشرط)، تناول الأدوات التي تجزم فعلين (٥)، خلافاً لصنيع ابن هشام (٦)، على أن كتاب الفضلي حوى أيضاً موضوعات: الكلمة وأقسامها (٧)، والإعراب والبناء (٨)، والنكرة والمعرفة وأقسامهما (٩)، والتوابع (١٠)، والأسماء العاملة عمل الفعل (١١)، وأنواع الجمل (١٢).

ويلاحظ فيه تنوعه لشواهد، حيث بلغت الآيات القرآنية حوالي أربعمئة وأربع وستين آية (١٣)، تليها الآيات الشعرية، حيث بلغت مائتين وخمسين بيتاً تقريباً (١٤)، أما الأحاديث فقليلة، لم تتجاوز التسعة (١٥)، والأمثال نادرة جداً لا تكاد تذكر (١٦).

(١) ينظر: الأصول في النحو، ج ١، ص ٤٠٨.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي، ج ١، ص ٢٦٤.

(٣) ينظر: اللمع في العربية، ص ٤٢.

(٤) ينظر: مختصر النحو، ص ٢٦٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٤٨.

(٧) ينظر: مختصر النحو، ص ١١ - ١٩.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤ - ٣٧.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٤ - ٦٧.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ص ١٧٣ - ١٨٥.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤٢ - ٢٥٩.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(١٣) طبع الكتاب ست عشرة طبعة، ولم يسلم من كثرة الأخطاء، إذ لا تخلو صفحة من صفحاته منها، حتى الآيات القرآنية لم تسلم منها، وأعظم من ذلك وجود تحريف، وتقديم وتأخير، ونقص في بعضها الآخر. ينظر الصفحات الآتية على سبيل المثال: ص ١٢٣، ١٤٧، ١٤٩، ١٦١، ١٦٢، ٢٤٨، ٢٦٦.

(١٤) ينظر: مختصر النحو، ص ١٧، ٥٢، ٧٠، ٨٥، ١٠٧، ١٤٤، ١٨٣، ٢٠٨، ٢٤٨، ٢٦٢.

(١٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٥٥، ١٢٥، ١٣٥، ١٥١، ١٦٦، ١٨٠، ٢٢٩، ٢٥٣.

(١٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٠.

وننتقل إلى مؤلف آخر في المختصرات النحوية بعنوان (النحو القرآني - قواعد وشواهد) لجميل ظفر، تقوم فكرته على تتبع المسائل النحوية في كتب النحو التراثية المتعددة، وقصر الاستشهاد عليها بالآيات القرآنية الكريمة دون سواها من أنواع الشواهد، كما يقول : " ويعتمد هذا البحث على شواهد كتاب الله عز وجل في قضايا النحو المتشعبة، ومسائله المتفرعة، بدلاً من الاعتماد على النصوص الشعرية التي عول عليها، واستند إليها كثير من النحاة، على الرغم مما يعتري نماذج غير قليلة منها من قصور وضعف، كتعدد الرواية في النص، أو جهل القائل، أو تعدد النسبة لأكثر من شاعر، ونحو ذلك " (١).

ولم يخرج في تقسيمه للكتاب عمّا هو متبع في أغلب الكتب المختصرة للنحو في تصنيف المسائل النحوية التي يجمعها قاسم مشترك في أبواب كلية؛ فجاء الكتاب في ستة فصول (الأفعال، الأسماء، التوابع، الجمل، حروف غير عاملة، موضوعات أخرى)، ووردت المرفوعات والمنصوبات والمجرورات عنده في فصل الأسماء، فالمرفوعات عنده هي التي عند ابن هشام، ما عدا المضارع الذي لم يسبق بناصب ولا جازم، فإنه لم يذكره لاختلاف التصنيف بينهما، فالعنوان الكلي عند ابن هشام : المرفوعات، وعند جميل ظفر : فصل الأسماء - قسم الأسماء المرفوعة (٢).

أما المنصوبات فاختلف ظفر عن ابن هشام في عدم إيراده (للمنصوب بالصفة المشبهة، وخبر الحروف النافية العاملة عمل ليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم لا النافية للجنس، والمضارع المسبوق بالناصب)، وزاد على ابن هشام في ذكر (المنصوب على نزع الخافض) (٣)، و(المنصوب على التحذير) (٤)، ويبدو أن المؤلف تأثر بابن السراج في (الأصول) (٥)، وتلميذه أبي علي الفارسي في (الإيضاح) (٦)، حين أورد ذكر الأفعال

(١) النحو القرآني - قواعد وشواهد، ص ١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٨٤ - ٢٧٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٠٢ .

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٩٣ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو، ج ١، ص ١٧٧ - ١٨٨.

(٦) ينظر : الإيضاح العضدي، ج ١، ص ١٩٩ - ٢٠١.

المتعددية في قسم المنصوبات بعد المفعول به ^(١)، على حين يوردها بعضهم ضمن ما يتعلق بالأفعال، كما فعل ابن هشام في (شذور الذهب) ^(٢)، والغلاييني في (جامع الدروس العربية) ^(٣)، وتناول موضوع (العدد وأحكامه) ^(٤) بعد التمييز في الأسماء المنصوبة، وأغلب المؤلفات القديمة والحديثة تدرس العدد مستقلاً بذاته، ولاحظ المؤلف ذلك الاختلاف؛ فأبدى اعتذاره قائلاً: "لما كان العدد مرتبطاً بالتمييز ارتباطاً قوياً من حيث حاجته إلى تمييز يعين المراد منه، وإن كان الحكم الإعرابي لتمييزه يختلف باختلاف العدد مفرداً ومركباً ومعطوفاً عليه، آثرت أن أقدم البيان للعدد وأحكامه عقب التمييز ليحصل التجانس، ويتم التوافق في بحث القضايا المشابهة" ^(٥).

وطريقة عرض المادة في الكتاب هي الطريقة المعروفة في تقرير القواعد، تعريف المصطلح، ثم إيراد المسائل النحوية بأقسامها المشهورة، وإتباعها بشواهد القرآنية، إلا التي لم يرد لها شاهد في القرآن الكريم فإنه ينص على ذلك ^(٦)، وشمل استشهاده القراءات الصحيحة والشاذة التي يعتد بها في قواعد النحو وتوجيهها ^(٧)، وفي هذا دلالة على أن كتابه ليس للمبتدئين؛ لأنه - بالإضافة إلى ما سبق - كان كثير الاهتمام بذكر الآراء والاختلافات في المسائل النحوية ^(٨).

ومن المختصرات النحوية المبنية على مبدأ الاختيار والانتقاء، وتقديم المادة العلمية بأسلوب سهل مختصر، وعدم الدخول في التفاصيل الخلافية والآراء المتعددة؛ كتاب (الموجز في النحو) لمحمد جوهرجي، الذي استقى مادته من الكتب التعليمية.

(١) ينظر: النحو القرآني، ص ٢٨٠ - ٢٨٣.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية، ج ١، ص ٣٤.

(٤) ينظر: النحو القرآني، ص ٣٧٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ١٠٨، ١١٤، ١٤٠، ٢٣٣، ٤٤٠، ٤٨٦، ٤٩٣، ٤٩٥، ٥٥٥.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٠، ٧٠، ١٠٠، ١٣٧، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٩٣، ٣٩٤، ٤٩٨، ٥٧٣.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ٦، ١٦، ٣٦، ١٠٨، ١٢٤، ١٣١، ١٤٩، ١٦٦، ٢٣١، ٢٨١، ٢٩٧، ٣١٢.

٣٢٠، ٣٦٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٢٥، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٥٣، ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٧٧.

ومن الملاحظ على الكتاب في تقسيمه لموضوعاته، أنه اتبع تصنيفاً مختلفاً عن أغلب الكتب المؤلفة في النحو التعليمي، فلم يلتزم بمنهجية الأحكام الكلية والأحكام الجزئية المتفرعة عنها في جميع موضوعاته، والتي جرت عادة أغلب المؤلفين والباحثين على اتباعها، من ذلك مجيء موضوع اقتران جواب الشرط بالفاء مستقلاً^(١) عن جزم المضارع^(٢)، ومجيء مسوغات الابتداء ومواضع تقديم المبتدأ أو الخبر أو حذف أحدهما^(٣) مفصولة عن المبتدأ والخبر^(٤). كما جاءت أفعال المقاربة مستقلة بذاتها^(٥)، وكان حقها أن تكون ضمن المنصوبات أو المرفوعات؛ لأنها تعمل عمل كان في اسمها وخبرها، كما هو متبع في أغلب الكتب التعليمية، وجاءت أحكام فتح همزة (إن) وكسرها في موضع آخر^(٦)، ولم يدرجها ضمن اسم إن وأخواتها^(٧) أو خبر إن وأخواتها^(٨)، كما أنه توضع - عادة - أحكام تأنيث الفعل وتذكيره^(٩) ضمن أحكام الفاعل^(١٠)، إلا أنه لم يفعل ذلك.

وأما منهجية الأحكام الكلية وتفريعاتها فقد ظهرت في حصره لبعض الموضوعات وما يتعلق بها تحت عنوان واحد، مثل (منصوبات الأسماء) التي بلغت جزئياته اثنتين وعشرين جزئية^(١١)، إذ زاد على ما جاء به ابن هشام بذكر (المنصوب بنزع الخافض، الصفة التابعة لموصوفها، المنصوب بفتح الجزأين، البدل، مفعول أعطى وأخواتها، التعجب، اسم كم الخبرية، المستثنى)، ولم يورد فيه (المنصوب بالصفة المشبهة، وخبر كاد وأخواتها،

(١) ينظر : الموجز في النحو، ص ١٣٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٧ - ١٢٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٣.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٦.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٥.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٢.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٠.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.

والمضارع المسبوق بالناصب، وخبر الحروف النافية العاملة عمل ليس - إن، لا، لات - وإنما اكتفى بذكر خير (ما) الحجازية) التي وردت عند ابن هشام (١).

وعنوان (مرفوعات الأسماء)؛ بلغت جزئياته عنده اثنتين وعشرين جزئية (٢)، زاد فيها على ابن هشام (الصفة، والبدل، والمعطوف، والمنادى غير المضاف أو النكرة المقصودة، واسم (لا) النافية للمفرد)، ولم يدرج ضمنها (اسم كاد وأخواتها، واسم الحروف العاملة عمل ليس - إن، لا، لات -، والمضارع غير المسبوق بناصب ولا جازم) التي ذكرها ابن هشام (٣)، ولم يفرد للتوابع موضعاً مستقلاً؛ لأن بعضها جاء ضمن مرفوعات الأسماء (٤)، وبعضها الآخر في منصوبات الأسماء (٥)، فلم يقتصر على المرفوعات والمنصوبات بالأصالة - كما فعل ابن هشام (٦) - بل أدرج ضمنها ما يلحقها بالتبعية.

وكذلك (المجرورات)؛ لم يفرد لها عنواناً خاصاً بهذا الاسم، وإنما جاءت الإضافة في موضع منفرد بها (٧)، وحروف الجر تحت موضوع (الحروف) (٨)، كما فعل الزمخشري في (المفصل)، حيث وضع باب الإضافة تحت المجرورات فقط (٩)، أما حروف الجر فجاءت ضمن باب الحروف باسم حروف الإضافة (١٠).

ومن الأشياء التي انفرد بها عن غيره من السعوديين المؤلفين في المختصرات، أنه وضع أبواباً لـ (اللامات، واللغات، والميمات، والواوات) (١١)، وموضوعاً للحروف (١٢)،

(١) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ٢٦٦ - ٣٠٦.

(٢) ينظر : الموجز في النحو، ص ٦٩، ٧٠.

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ٢١٥ - ٢٣٦.

(٤) ينظر : الموجز في النحو، ص ٦٩.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ١٨٦ - ٣٠٦.

(٧) ينظر : الموجز في النحو، ص ١٢٧.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٩) ينظر : المفصل في علم العربية، ص ٩٩.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٨٣.

(١١) ينظر : الموجز في النحو، ص ١٦٧ - ١٦٩.

(١٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٨.

شمل (حروف الجر، العطف، التنبيه، النداء، الجواب، المصدر، التحضيض، والتوقع والتحقيق، والشرط، والمشبهة بالفعل)، كصنيع الزمخشري في كتابه السابق^(١)، وإن لم يشملها كلها. وممن نحا منحى الاختصار يحيى المعلمي في رسالته (الوجيز في النحو)، التي ألفها لاستعادة ما درس في المدارس، وإفادة من يريد تعلم النحو، فكأنها لبنة في بداية الطريق لمن يريد أن يتزود منه، ولذلك اقتصر على أشهر المذاهب، وترك التوسع واستقصاء المادة النحوية لسعتها وحاجتها إلى باع طويل، فاختار الموضوعات الوظيفية المستعملة في الحياة اليومية، وركز في استشهاده على الآيات القرآنية قدر الإمكان^(٢).

ويلحظ في تقسيمه أنه لم يخرج عن طريقة سابقه، وإن اختلف معهم زيادة ونقصاً، فلم يذكر من مرفوعات ابن هشام إلا ستة^(٣)، وترك (اسم أفعال المقاربة، اسم الحروف العاملة عمل ليس، خبر لا النافية للجنس، المضارع الذي لم يسبق بناصب ولا جازم)^(٤)، ولم يذكر من منصوبات ابن هشام إلا أحد عشر منصوباً^(٥)، فلم يدرج معها (المنصوب بالصفة المشبهة، خبر أفعال المقاربة، خبر الحروف العاملة عمل ليس، اسم لا، المضارع المسبوق بناصب)^(٦)، أما المجرورات فقصرها على المجرور بالحرف والإضافة^(٧)، إلى غير ذلك من الموضوعات التي اشتمل عليها كتابه.

ويبدو أن من أهم أسباب الاختلاف بينه وبين ابن هشام قصده من التأليف التيسير، ومحاولة اختيار الموضوعات التي يستخدمها الناس في حياتهم اليومية؛ لذا ترك بعض الموضوعات التي وردت عند ابن هشام، كما ترك موضوعي الاشتغال والتنازع، ومنها تصنيفه للمرفوعات والمنصوبات رابطاً لها بالأسماء، وتناوله لبعض المسائل بشكل مستقل كموضوع الأفعال، وأفعال المقاربة، ولا النافية للجنس.

(١) ينظر : المفصل في علم العربية، ص ٢٨٣.

(٢) ينظر : الوجيز في النحو، ص ١، ٢.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٥ - ٧.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ٢١٥ - ٢٣٦.

(٥) ينظر : الوجيز في النحو، ص ٩ - ١٦.

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب، ص ٢٦٦، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٠٦.

(٧) ينظر : الوجيز في النحو، ص ١٧.

ومن تلك المختصرات ما أُعدَّ ليكون عاملاً مساعداً للطلاب، كـ (الميسر في قواعد اللغة العربية للطلاب) لمها القحطاني، بدأت فكرة الكتاب عند ملاحظتها لواقع الطالبات، تقول: "بعد معايشتي لواقع الطالبات، ومعرفتي بنقاط الصعوبة التي تجدها الطالبة في مادة القواعد، رأيت أن [أسهم] بما لدي من علم متواضع في تذييل تلك الصعوبة لدى الطلاب، مستعينة في ذلك بعون الله، ثم بما اطلعت عليه من كتب النحو قديمها وحديثها" (١).

وقد اختارت موضوعاته من مفردات مقرر القواعد للصف الأول المتوسط للطالبات؛ لأنه يحوي كثيراً من أساسيات القواعد، وأوضحت عن المنهج الذي سلكته في كتابها، بقولها: "ولقد قمت في هذا الكتاب بتبويب دروس القواعد، ووضعها في جداول ميسرة، مع شرح ما غمض منها، كما أوردت الكثير من النماذج الإعرابية، وفي نهاية كل باب قمت بوضع تمرينات مع نموذج للإجابة، وتمرينات يترك للطلاب الإجابة عليها بنفسه" (٢).

وبعد سنتين، قامت بإصدار الجزء الثاني منه؛ ليخدم مقرر الصف الثاني المتوسط للطالبات، ولم تختلف منهجيته عن الجزء الأول (٣)، وانطلقت في كتابها بجزأيه من تقرير القاعدة النحوية، وإيراد الأمثلة عليها، ثم الإتيان بالنماذج للتطبيق الإعرابي.

وللغاية نفسها ألف الأسعد كتابه (دروس في النحو) بقسميه الأول والثاني، ليفي بمتطلبات مفردات المقرر الجامعي، وتميز كتابه بالأسلوب الواضح، وعرض القاعدة النحوية بعد تعريف المصطلح النحوي، ثم يسوق الأمثلة، مردفاً إياها بالتركيز على الجانب التطبيقي في نهاية الدروس.

وأخيراً؛ برز لون آخر من ألوان المختصرات؛ يختلف عمّا سبق ذكره في طريقة تعليم النحو وتقسيم مسائله وموضوعاته، وإن كان متفقاً معها في منهجية تصنيف المادة النحوية إلى كليات تجتمع تحتها فروعيات، مثله كتاب (النحو العربي المرمج للتعليم الذاتي)، ألفه دفع الله أحمد صالح ومحمد الرفاعي الشيخ وشاركهم محمود صيني.

(١) الميسر في قواعد اللغة العربية للطلاب، ج ١، ص ٧.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥.

والملاحظ من مقدمة الكتاب أن مغزاه الجانب التيسيري في تعليم النحو العربي، وتعليم المتعلم نفسه بنفسه (التعليم الذاتي)، وهو للناطق بالعربية وغيره ممن درس اللغة العربية ٤٠٠ ساعة تقريباً، ركز فيه على اختيار القواعد المستعملة في الحياة اليومية، ولم يصدر إلا بعد دخوله مرحلة التجربة التي أجراها المؤلفون عن طريق الاختبارات القبليّة والبعدية لمجموعة من الطلاب الناطقين بلغات أخرى في معهد اللغة العربية في جامعة الملك سعود، وهم ممن درس اللغة العربية مدة تتراوح من ٤٠٠ إلى ٨٠٠ ساعة، إذ لوحظ بعد الاختبارات أنهم أحرزوا تقدماً واضحاً في تحصيلهم لمحتوى الكتاب^(١).

أما عن تصنيف الكتاب وتقسيمه؛ فعلى الرغم من أنه قام على جمع الجزئيات تحت وحدة كلية واحدة، إلا أنه اختلف عن الكتب الأخرى في العناوين الكلية ومضامينها، فجاء الكتاب في عشرة فصول على النحو التالي: (١- الجملة الاسمية: الجملة المفيدة، الاسم مذكر ومؤنث، الاسم مقصور ومنقوص، المبتدأ اسم إشارة، المبتدأ ضمير منفصل، جمع التكسير، جمع المؤنث السالم، المثنى، اسم الإشارة، الضمير المنفصل أنواعه، الخبر أنواعه، حروف الجر أنواعها، الإضافة. ٢- الجملة الفعلية: الجملة الفعلية تعريفها أركانها، الفعل الصحيح والفعل المعتل، إعراب الفعل المضارع، الضمير المتصل بالفعل والذي يقع فاعلاً، الأفعال الخمسة، الفعل اللازم والفعل المتعدي، الفعل المبني للمجهول. ٣- تنمية الجملة: كان وأخواتها، إن وأخواتها، الخبر أنواعه، الاسم النكرة والمعرفة، التوابع، المفعول المطلق، المفعول لأجله، ظرف الزمان والمكان، الحال، التمييز، العدد. ٤- الأساليب النحوية (أ): النفي، الاستفهام، الشرط، الاستثناء. ٥- مكملات الجملة: الخبر، الصفة، النسب. ٦- الأسماء الخمسة والممنوع من الصرف. ٧- البناء: الأسماء المبنية، الأفعال المبنية، الحروف المبنية، العدد إعرابه وبنائه حالات كل منهما، صوغ العدد على وزن فاعل، كم الاستفهامية والخبرية، لا النافية للجنس، المنادى، الضمير المتصل، الضمير المتصل بفعل الأمر، النهي. ٨- الفعل تعديه وتوكيد مضارعه: الفعل المتعدي لمفعولين، توكيد الفعل المضارع بالنون. ٩- الأساليب النحوية (ب): المستثنى بخلا وعدا، التعجب، المدح أو الذم. ١٠- الاسم الموصول وأفعال المقاربة والرجاء والشروع).

(١) ينظر: النحو العربي المبرمج للتعليم الذاتي، ص ص (م، ن).

وقد أُعدَّ وفق الأسس الست للتعليم المبرمج، التي أعدها جري بوكزتار، وهي : (مبدأ خطوة خطوة، المشاركة الإيجابية (النشاط)، النجاح (التعزيز)، التحقق الفوري، التقدم المنطقي المتدرج، السرعة الفردية)^(١)، وهذا ما يفهم من قولهم : " وقد حاولنا في إعداده أن نختار من قواعد اللغة العربية أكثرها وروداً على الألسنة، وألصقها بلغة الاستعمال اليومي الفصيح، ثم حاولنا جمع عناصرها وفق خطة دقيقة، ومن ثم أخذنا في تجزئة تلك القواعد إلى لقيمات سائغة، نقدمها للدارس لقمة لقمة في إطارات التعليم المبرمج، وفي كل خطوة نقدم معلومة ونراجعها للدارس؛ حتى نعزز ما تعلم في الخطوات السابقة، وبعد كل مجموعة متجانسة من الإطارات نقدم اختباراً تقويمياً يعين الدارس في تقويم تقدمه، ويرشده إلى مواطن الإجابات الصحيحة؛ ليصوب نفسه بنفسه، وليثبت معلوماته النحوية التي درسها في ذلك الجزء من الكتاب " ^(٢).

رابعاً : التطبيقات النحوية :

لم تحف أهمية الجانب التطبيقي على بعض المهتمين بقضايا اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، والدعوة إلى ضرورة العناية بممارسة القواعد النظرية، والإكثار من التمرن عليها؛ لأن وجود الفجوة الواضحة بين القاعدة النظرية وتطبيقها أدى إلى الضعف في النحو، وانتشار الخطأ حتى لدى المتخصصين، ناهيك عن غيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى ضعف الاعتزاز باللغة العربية، لغة القرآن الكريم! فتولد عنه الكره للنحو عند شريحة كبيرة من المتعلمين، ومن ثم نعت اللغة العربية بالصعوبة؛ لما يلاقه أغلب الطلاب من صعوبات عند محاولة إجراء التطبيق الإعرابي.

ويمكن أن تصنف التطبيقات النحوية صنفين : التطبيق القرآني والتطبيق المنهجي.

١- التطبيق القرآني :

إن دراسة اللغة العربية تنطلق من هدف سام، هو خدمة القرآن الكريم، الذي استقطب علوماً عربية شتى، غاص عن طريقها السابقون في آيات الذكر الحكيم، وقدموا لنا دراسات

(١) ينظر : التعليم المبرمج بين النظرية والتطبيق، ص ٦١ - ٦٣.

(٢) النحو العربي المبرمج للتعليم الذاتي، ص (ل).

متنوعة حوله، وما زال هذا الهدف يتمثل للباحثين المعنيين بالدراسات العربية التراثية، كما عند الأسعد في محاولته الحديثة لإعراب القرآن الكريم كاملاً في سفره (معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز)؛ إسهاماً منه في بيان إعجازه، حيث يقول: " فأدلي بدلوي في القرآن بياناً للإعجاز، فيما فتح الله به علي وألهمني به من حسن عرض لتقديم سابق، أو إتيان بجديد لِحَقِّ " (١)، وتيسراً للقراء، وتحبيباً لهم فيه، ونشراً للعلم والمعرفة بينهم (٢).

وقد جاء كتابه هذا في خمسة أجزاء ضخمة، بلغت صفحاتها مجملتها سبعمائة وستمائة وأربع آلاف صفحة (٤٦٧٧)، صدر الجزء الأول والثاني عام (١٤١٨ هـ)، والباقي عام (١٤١٩ هـ)، عرض فيها " القرآن الكريم معرباً، داني القطوف للشُّدَاة وللمتقدمين على حد سواء " (٣)، وكان من أبرز النقاط لديه إعراب القرآن مضمناً التصريف والقراءات والبلاغة، وتوضيح معاني الكلمات والآيات.

وقد صرح بمنهجه الذي يتسم بالأمور التالية (٤):

- ١- الإعراب الشامل، بالإضافة إلى التفصيل في التصريف، والقراءات، ووجوه البلاغة ومعاني العديد من الكلمات والعبارات (٥).
- ٢- الإتيان بالإعراب الواضح تارة، والراجع دائماً، وربما غيرهما من الأوجه الإعرابية؛ لمناسبة أو فائدة، ولو اتصفت بالوعورة أو عدم الرجحان (٦).
- ٣- ترك الإعرابات الدقيقة العميقة، منعاً للإطالة، وإيثاراً للتيسير.

(١) معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز، ج ١، ص (ط).

(٢) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص (ك).

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص (م).

(٤) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص (ي، ك).

(٥) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠، ١٦١، ٢٢٢، ٦٩٢. وج ٢، ص ٢، ٦٠، ٤١٩، ٥٣٣، ٦٤٠. وج ٣، ص ٢٧، ٣٨٤، ٥٩١، ٧٥١. وج ٤، ص ٣، ٢٤٥، ٧٦٤، ١٠١٨. وج ٥، ص ٣٥، ٢٠٨، ٤٠٠، ٦٤١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣، ٧٧، ١٥٨، ١٩٧، ٢٨٩، ٥٢٩. وج ٢، ص ٦، ٢٦٠، ٣٥٤، ٦٤٠، ٨٧٥. وج ٣، ص ٢٦، ٢٨٣، ٤٨٨، ٥٣٧. وج ٤، ص ٤، ١٢٩، ٢٦٧، ٣٦٥، ٩١٢، ١٠١٧. وج ٥، ص ٣، ٢١٥، ٢٩٣، ٧٨٣، ٨٣٨، ١٠٩٨.

٤- استخدام الإحالة في إعراب بعض التراكيب لوجود مثيل لها تجنباً للتكرار (١).

٥- عرض الآيات القرآنية كاملة مع رقمها وسورتها، ثم ما يتبعها من إعراب.

وتبرز أهمية هذا العمل في القدرة على جمع المادة من مظانها المختلفة، وتنظيمها وإخراجها بمنهج متميز، وأسلوب واضح، وعرض ميسر؛ ليتمكن المستفيد من الوصول إلى ما يريد بكل يسر وسهولة، وقد بين المؤلف أن ما حواه كتابه يرجع إلى النقل من أمات الكتب والإفادة منها، ومع هذا لا ينفي عن نفسه محاولات الاجتهادية، وتضمينه بعض الآراء التي تفرد بها، حيث يقول: "ولست أزعم كل الفضل في كل محتويات هذا المصنف، فجل ما فيه نقل من الأمات، وتهذيب واختصار أو توضيح لما أنقل ... على أي لم أحل كتابي هذا من اجتهادات رأيها جيدة ومناسبة، وآراء لم أطلع عليها عند أحد من قبل، وهي إن لم تكن بالغة الكثرة فهي ليست بقليلة على أية حال" (٢).

إن تعلم النحو وما يحويه من قواعد نظرية، لا بد من تدعيمه بالجانب التطبيقي؛ حتى يكون له أثر في تيسير استخدام اللغة السليمة المنطوقة؛ ولذا كان لزاماً على المؤسسات التعليمية الحديثة، والمؤلفات النحوية التعليمية، أن تتجه وتهتم بتغذية الجانب التطبيقي للقواعد النظرية، وتوليه العناية الكافية لتمثيل النطق الصحيح، كما أن على المؤسسات التعليمية أن تضع القرآن الأساس والمنطلق في تعلم العربية عامة، والنحو خاصة؛ لما له من أهمية في تقويم اللسان نطقاً وأسلوباً ودلالة ... إلخ، ولما له من أبعاد في صقل شخصية المتعلم من جوانبها المتعددة.

٢- التطبيق المنهجي :

هناك أسباب كثيرة وراء الضعف لدى المتعلمين في إجراء الجانب التطبيقي للقواعد النحوية، ولست بصدد حصرها، ولكن وُجد من الباحثين السعوديين من صرّح بأحدها، وألقى جزءاً من الملامة على عاتق المعلمين والمعلمّات، فيما يعانیه الطلاب والطالبات من صعوبة في أثناء الإعراب؛ وذلك لعدم تدريب الطلاب على الإعراب؛ لأنه أحد المعزّزات

(١) ينظر : معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز، ج ١، ١٥٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٦٩٢. وج ٢، ص ٣٩٩.

وج ٣، ص ٣٢٥، ٣٨٤. وج ٤، ص ١٨٥. وج ٥، ص ٤٧، ٤٢٠، ٥٣٣، ٥٨٨، ٩٩٢.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص (ك).

نحو الرقي بصحة الاستخدام اللغوي، كما تقول منيرة العلولا إن من أسباب الضعف هو :
 " الإعراض عن الإعراب، وعدم إدراك أهميته من كثير من المعلمين والمعلمات، مما نشأ عنه
 ضعف عام في مادة النحو، نتيجة لعدم تطبيق ما يدرس نظرياً، وعدم توظيفه للتقويم ... " (١).
 فمن البنات التي وضعت في سبيل الإصلاح، ودعوة القائمين على تعليم النحو ليكونوا
 على دراية تامة وإدراك لأهمية الحرص على تعويد المتعلمين على إجراء الإعراب، لمحاولة
 البداية الفعلية في حلّ مشكلة الضعف؛ كتاب (إعراب الشواهد الشعرية في كتاب النحو
 والصرف للصف الأول ثانوي)، فوضعت المؤلفة نعيمة الجويسم هذا الكتاب كما تقول :
 " للمصلحة الموحدة للجيل والمعلمات " (٢). وتقول كاتبة التقديم ومراجعة الكتاب منيرة
 العلولا : " ليكون معيناً لمدرسات المادة ومذكراً إياهن ببعض ما يكون قد غاب عنهن،
 وليكون دافعاً لهن للعناية بهذا الجانب المهم في تدريس النحو في مدارسنا، لعلنا [نسهم] في
 معالجة ظاهرة الضعف اللغوي عامة، والنحوي خاصة " (٣).

حوى الكتاب أربعة وسبعين بيتاً، روعي فيها ما يلي (٤):

١- ترتيبها حسب ورودها في الكتاب المدرسي المقرر.

٢- إعراب المفردات والجمل إعراباً مفصلاً.

٣- الاقتصار على المذهب المشهور، والإشارة إلى المذاهب الأخرى إشارة عابرة (٥).

وانطلاقاً من مبدأ أهمية تعويد المتعلمين على الممارسة الفعلية للقضايا النحوية وإعرابها؛
 فقد أدرك الأسعد أهمية الجانب التطبيقي في تثبيت القواعد النظرية، وقام بتأليف كتابه
 (محاضرات في التطبيق النحوي) المطبوع سنة ١٩٩٤م، ووضعه بين أيدي طلاب الجامعة؛
 خدمة للمقرر الجامعي (التطبيقات النحوية) في جامعة الملك سعود؛ ليكون عاملاً مساعداً
 لرفع مستوى الأداء التطبيقي لديهم، واستخدام اللغة الصحيحة.

(١) إعراب الشواهد الشعرية في كتاب النحو والصرف للصف الأول ثانوي، (تقديم).

(٢) المرجع السابق، ص (مقدمة).

(٣) المرجع السابق، ص (تقديم).

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص (تقديم).

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٨، ٧٠.

واشتمل هذا الكتاب على دروس في التطبيقات النحوية، شملت الآيات القرآنية^(١)، وحديثاً نبوياً واحداً^(٢)، وشواهد شعرية^(٣)، ومثلاً واحداً^(٤)، وإعراب أمثلة نثرية^(٥)، رأى أن يجمعها، ويلحق بها مجموعة من الأسئلة؛ وذلك " لمن يريد من الطلاب أن يستأنس بها في دراسته، ويستعين بهما في امتحاناته، لعل هذه الدروس والأسئلة تفيد قارئها في تحصيلهم لهذه المادة، وتعاونهم على فهمها واجتياز الاختبارات فيها، وهذه الدروس ليست مما تقرر رسمياً دون سواها على الطلاب في هذا العلم، وإنما هي مجرد عامل مساعد لمن أحب أن يُقْرئها ويعتمدها من الأخوة الأساتذة، وأن يقرأها ويعتمد عليها من الأبناء الطلاب " ^(٦).

وعلى الرغم من صغر حجم هذا الكتاب، في صفحاته المائة وإحدى وتسعين؛ فإن في طريقة عرض مادته التطبيقية حرصاً على إفادة الطالب في كل ما يمكن؛ فقد اهتم بتوضيح الأوجه الإعرابية وما تحمله من عدة أوجه جائزة في بعض المفردات والجمل^(٧)، وتوجيه القراءات القرآنية^(٨)، والآراء النحوية في بعض المسائل الإعرابية^(٩)، ولم يقف عند حد النحو؛ بل ألقى الضوء على مسائل صرفية يرى ضرورتها^(١٠)، ثم ذيل كتابه بتدريبات محتوية كتابه، جمع فيها بين الأسئلة النظرية والتطبيقية^(١١).

إن المحاولتين السابقتين - رغم كونهما يسيرتين لقصرهما على خدمة المقررات الدراسية الجامعية وما دونها - تحملان دعوة كبيرة إلى إعادة النظر في الواقع التعليمي والاهتمام

(١) ينظر : محاضرات في التطبيق النحوي، ص ٦، ١٩، ٣٢، ٤٠، ٦٦، ٨٦، ١١٥، ١٣٠، ١٥٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥٧، ١٦١، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٩.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠٩، ١١٢.

(٦) المرجع السابق، ص ٣.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥، ٢٨، ٦٨، ٩٠، ١٣٣، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٢.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٨، ٢١، ٤٢، ١٤٧، ١٥٣.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١١، ٢٧، ٤٨، ٥٩، ٦٠، ١٤٠، ١٤١.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣، ٤٦، ٧٨ - ٨٠.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ١٨٠ - ١٩١.

بالتطبيق النحوي، ينبغي أن تُبنى من قبل المؤسسات التعليمية في مستوياتها المختلفة تأليفاً ونقاشاً على نطاق واسع؛ لإيجاد حلقة وصل بين المعلومة النظرية والممارسة الوظيفية.

وخلاصة لما سبق يتبين ما يأتي :

١- أن التأليف التعليمي أغنى الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، وحاول أن يغطي جوانبه المتعددة، باستثناء وضع المتون والمنظومات التعليمية في النحو، فإنها غابت عن الساحة اللغوية في المملكة.

٢- غلب على الحركة اللغوية طابع الاتجاه إلى وضع المختصرات، مراعاة لظروف هذا العصر وسعي المتعلمين نحو سرعة الوصول إلى المعلومة، والبعد عن التفصيلات الكثيرة المتروكة للمتخصصين، وهذا الهدف ليس خاصاً بهذا النوع، بل إنه يظهر في الشروح أيضاً، ولكن تداول المختصرات أكثر انتشاراً؛ لأنه يقوم على تقرير القواعد النحوية ووضع الشواهد والأمثلة التي ليس فيها كبير عناء، ويفيد فيما يسمى بالنحو الوظيفي المقصور على تضمين القواعد التي تستعمل في الاستخدام اللغوي اليومي؛ ونظراً لإدراك المؤلفين لهذا الجانب كثر رواده، وفي المقابل يلاحظ قلة الاتجاه إلى التأليف التطبيقي، مع كونه من سمات هذا العصر الذي نعيشه؛ لأنه عامل مساعد في رفع المستوى النحوي لدى المتعلمين.

٣- لم يقتصر النتاج التعليمي على اللغويين بل شاركهم في ذلك علماء الشريعة وغيرهم، مما يؤكد العلاقة بين العلوم العربية والشريعة.

٤- أن من سمات بعض المؤلفات التعليمية أن الآراء لا تورد فيها على سبيل السرد والنقل، وإنما تخضع للنقد وإبداء الرأي، ويبدو ذلك من خلال الاستدراكات والاعتراضات.

المبحث السادس : الانتقادات النحوية :

إن النحو العربي يعد بوابة اللغة العربية، وعمودها الفقري، وكان ظهور اللحن على الألسنة من أعظم البواعث التي حدت بالعلماء إلى المسارعة في جمع اللغة وتدوينها، ثم وضع قواعدها النحوية؛ لإدراكهم أهميته في اللغة العربية، وأثره في العلوم العربية والإسلامية. ولمّا كان الأعداء يسعون إلى إبعاد المسلمين عن الدين، ولا يتم ذلك إلا بإبعادهم عن القرآن الكريم، كان الطريق إلى تحقيق هذا المقصد، الاتجاه إلى اللغة العربية، ورأوا النحو أقوى أسسها التي لا تنهض إلا به، والنحو لا يقوم إلا بالإعراب، والقرآن الكريم لا يقرأ إلا بتحقيقه، من هنا انصبّ عداؤهم على ركيزة النحو وهو الإعراب، وبدءوا يصفونه بالصعوبة والتعقيد، والدعوة إلى التسكين بحجة التيسير؛ حتى يفقدوا النحو روحه، وينفتوا في العامية روح الحياة بدلاً منه، وقد نجحوا في ذلك، حتى رأينا في العالم العربي من يتمثل هذه الدعوى، وينادي بها، فصار النحو الآن حجر عثرة أمام هذا الجيل إلا ما رحم ربي، وانعكس على قراءة القرآن الكريم، كما يلاحظ لدى كثير من أفراد الأمة، في ضعفهم وكثرة أخطائهم عند نطقه.

وفي هذا المبحث سيتم إلقاء الضوء على المواقف النقدية تجاه النحو العربي لدى الباحثين السعوديين، والمواقف المدافعة عنه الدالة على الاعتزاز به، من خلال دراسة قضية الإعراب من زاويتين : الإعراب والمعنى، والإعراب ودعوى التيسير (التسكين).

قضية الإعراب :

احتلت هذه القضية مكانة واضحة انتقاداً ودفاعاً عند الباحثين السعوديين، وبرز الموقف لديهم من زاويتين : الأولى ما يتعلق بعلاقة الإعراب بالمعنى، والأخرى الإعراب ودعوى التيسير (التسكين).

(١) الإعراب والمعنى :

يعد الإعراب من أبرز خصائص اللغة العربية الأساسية؛ لما له من أثر في توضيح المعنى وضبطه وتأديته وظائف أخرى، ويجد أي باحث في التراث العربي أن هناك شبه اتفاق بين النحاة وغيرهم من علماء الإسلام المهتمين باللغة العربية على وجود علاقة وثيقة بين الإعراب والمعنى.

وقد نسب إلى قطرب رفض العلاقة الكائنة بين الإعراب والمعنى، بالاعتماد على ما روي عنه في (الإيضاح في علل النحو) من أنه "عاب عليهم [النحاة] هذا الاعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض ... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام" (١).

وقد وُجد في العصر الحديث من يرفض العلاقة بين الإعراب والمعنى، مثل إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) (٢)، تقول عنه منيرة العلولا بأنه "ذهب إلى ما أراه أبعد مما يجسر القول به أعداء العربية" (٣).

وكذلك الحال في المملكة العربية السعودية فقد وجه محمد حسن عواد (١٣٢٠هـ - ١٤٠٠هـ) أحد الأدباء السعوديين نقداً صريحاً إلى علامات الإعراب نافياً دورها في تأدية المعنى، ولم يكتف بذلك بل جرّدها من وظيفتها التي تؤديها في اللغة العربية، واعتبرها زائدة لا قيمة لها، كما في قوله: "إن علامات الإعراب لا تمثل اللغة ولا تحدد مفهومها العلمي الذي تحققه اللفظة والجملة، فالعلامة حلية - مجرد حلية - للكلمة المفردة، وهي بهذا الاعتبار لا يمكن أن تكون عضواً في جسم اللغة؛ لأن العضو إذا بتر يشوه الجسم وينقص منه، ولكن الحلية يستحيل أن تكون لها هذه القيمة الذاتية ..." (٤)، وهذه أول حملة على علامات الإعراب في المملكة كما يرى العطار (٥)، وقد تصدى لهذه الدعوى، وذلك لما عرف عنه من الذود عن حياض اللغة العربية، والدفاع عنها ناطقاً في الندوات، أو مؤلفاً كتاباً، أو كاتباً في مجلة أوصحيفة، ونفى ما ذهب إليه العواد بقوله: "إن الإعراب ليس - كما ذهب الأستاذ العواد - حلية، بل هي من صميم بناء الكلمة، ومن صميم لغة القرآن، مثل حروف الهجاء،

(١) الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠، ٧١.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة، ص ١٥٨.

(٣) الإعراب وأثره في ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية، ص ٣٠. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٦هـ - كلية التربية - الرئاسة العامة لتعليم البنات في جدة).

(٤) العواد يصحح المفاهيم الخاطئة في اللغة والشعر.

(٥) ينظر: الزحف على لغة القرآن، ص ٢٢٤.

والدليل على ذلك أن الإعراب حركة، ولا يمكن أن ينطق بأي حرف في الكلمة العربية إلا بحركته مما يدل على أنها جزء منه لا حلية (لا ينقص الجسم المحلى بها بنقصها - كما يقول). وليس علامات الإعراب - كما يقول الأستاذ العواد - لا تمثل اللغة ولا تحدد مفهومها العلمي، بل هي التي تحدد المفهوم من الجملة التي تنبهم دلالتها باختلال الإعراب " (١).

ونظراً لما يحمله من همّ للغة العربية؛ فيلاحظ عليه شدته في استخدام ألفاظ التجهيل للعواد صاحب الدعوى السابقة، ويقول راداً عليه ومبيناً أن مقصده من دعواه: "إلغاء الإعراب وليس غير؛ لأن في ذلك تحقيق أمنية أعداء القرآن إذ يهدمونونه حينئذ، وقد مر بالقارئ رأي هذا الجهول الذي بلغ به الجهل أن يفقد إدراك أصالة الحركة في لغة القرآن، وهي من صميم بناء الكلمة، والدليل على ذلك أن أي حرف في الكلمة العربية لا يمكن النطق به إلا بحركة، ويبلغ الجهل بالكاتب حتى يزعم أن علامات الإعراب لا تمثل اللغة ولا تحدد مفهومها، مع أن العلامات هي التي تمثل اللغة وتحدد مفهومها، ومن غيرها تفقد الفصحى روحها ويضيع المفهوم " (٢).

ويرجع مرة أخرى للتأكيد على أن الحركة أساسية في الكلمة، ومتزامنة مع إخراج الصوت اللغوي، بقوله: "هذا الكاتب لم يفهم حقيقة الإعراب ولا قيمته، وظن حركته منفصلة عن الحرف، ويمكن أن يتجرد منها، ويضيف الكاتب إلى جهله حقيقة الإعراب وقيمه فقدانه تصور حركة الإعراب، الإعراب ليس حلية يمكن للكلمة أن تتجرد عنها، بل هي من بنيتها، وهي جزء منها لا يمكن فصل الحركة عن الكلمة، بل ذلك مستحيل، فالكلمة العربية لا تنطق إلا بحركاتها " (٣)، وربما حمل العطار هنا كلام العواد ما لم يحمله، صحيح أنني أتفق مع العطار في إنكار مقولة العواد بتهميش العلامة الإعرابية، ونفيه لعلاقتها بالمعنى، ولكن الذي يفهم من ردود العطار السابقة أن العواد ينفي قيمة الحركة المصاحبة لحروف الكلمة، وهذا ما لم يقله ولا يفهم أنه يقصده، وإنما يقصد العلامة الإعرابية في نهاية الكلمة، يتضح هذا في قوله السابق "إن علامات الإعراب ... فالعلامة حلية ...".

(١) آراء في اللغة، ص ١١٦.

(٢) الزحف على لغة القرآن، ص ٢٢٥.

(٣) قضايا ومشكلات لغوية، ص ٩٠، ٩١.

ويجدر بي الإشارة إلى رأي الخثران في رده على أنيس فريجة، الذي ادعى بأن الإعراب زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام^(١)، فلا دور له في تأدية المعنى، وإنما هو حلية، فهو رأي أشبه ما يكون برأي العواد، فردُّ الخثران ردُّ للفكرة القائلة بأنه زخرف وحلية بحقيقتين^(٢):

١- أن الإعراب عرف بأنه الإبانة والإفصاح، فهل الشكل الذي تتم به الإبانة والإفصاح زخرف في الكلام؟

٢- أنه ضروري من ضروريات اللغة، بدليل محافظة الشعوب عليه.

ولكن هذه الدعوى الجريئة في التحامل على الإعراب ودوره في ضبط المعنى، تعد حالة شاذة في المملكة؛ لأن أغلب الباحثين السعوديين أكدوا الارتباط بين الإعراب وتوضيح المعنى؛ مما يدل دلالة واضحة على أنه إحدى القرائن الدوال على المعنى، ولذلك انبرى بعضهم للرد على من نفى تلك العلاقة بين الإعراب والمعنى من العرب المعاصرين.

فالفضلي ناقش إبراهيم أنيس في نفيه لتلك العلاقة ضمن كتابه (دراسات في الإعراب)، فعرض آراءه وحججه وناقشها، مؤكداً أن الإعراب إحدى القرائن التي تساعد على توضيح المعنى، كما في قوله: "النحاة لم يغفلوا مراعاة القرائن، بل اعتمدوها في تحديد المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليهما، إلا أنهم لم يولوها الاهتمام الذي أعطوه العلامات الإعرابية، ولم يفردها بالبحث ضمن فصول خاصة بها؛ فتفرقت لهذا في ثنايا التطبيقات الإعرابية وأمثالها"^(٣)، وكتاب الفضلي آنف الذكر ليس مقصوداً منه التأكيد على قضية العلاقة بين الإعراب والمعنى، وإنما جاءت ضمناً؛ حيث خصصه لجمع ما يتعلق بالإعراب من قضايا وجدت عناية في التراث العربي، وجاءت فيه متفرقة، فتناول (طريقة الإعراب، عامله، دلائله، وظيفته، مجالاته، مادته، طريقته، تقديره)، ولم يخل الكتاب من مناقشة قضية الإعراب والمعنى، والرد على من نفى تلك العلاقة كإبراهيم أنيس وغيره.

وقد شغلت قضية العلاقة بين الإعراب والمعنى الخثران في كتابه (الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون)، إذ أفردها بمناقشة خاصة تحت

(١) ينظر: نحو عربية ميسرة، ص ص ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٨٤.

(٢) ينظر: الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون، ص ٩٤.

(٣) دراسات في الإعراب، ص ٨٩.

عنوان (الإعراب والدلالة على المعنى عند القدامى والمحدثين)، وكذلك تتبعها عند ابن خلدون تحت عنوان (الإعراب والدلالة على المعنى عند ابن خلدون)، فتتبع هذه المسألة قديماً وحديثاً، مستدلاً على أن القدماء أدركوها ولم يشذَّ منهم إلا قطرب، أما من المحدثين فنفاها كل من إبراهيم أنيس، وفؤاد ترزي، وعبد الرحمن أيوب، وجبر ضومط، فعرض آراءهم ورد عليها^(١)، وخلص بعد ذلك إلى أن للحركة تأثيرها " في المعنى التركيبي خاصة، وتعطي الجملة إيجازاً بديعاً لا مثيل له في غير العربية، والإيجاز في اللفظ مع الوفاء بالدلالة على المراد من أعظم ميزات اللغة [ويؤكد] على مدى الترابط القائم بين اللغة والإعراب ترابطاً يتدخل في المعنى ويعطي الجمل إيجازاً في الألفاظ مع الدلالة على المعنى"^(٢). ولم يقف عند حد التأكيد، بل وضع بعض الأدلة على أصالة الإعراب في اللغة العربية^(٣):

١- النقوش التي كشفت في العصر الحاضر في شمال الحجاز، تدل دلالة واضحة على أن الإعراب كان مستخدماً في العربية البائدة.

٢- نصوص الشعر الجاهلي تَطَرَّد فيها العلامات الإعرابية، فلو اضطربت الحركة، لاضطربت معها القصيدة فنياً، وتخلخت تراكيبها، وتناقضت معانيها.

٣- تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرباً، وأن رسم المصحف العثماني على الرغم من تجرُّده من الإعجام والشكل، فإنه يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف.

ويمكن الوقوف عند وضع الخثران جبر ضومط ضمن الفئة التي نفت العلاقة بين الإعراب والمعنى^(٤)، حيث يرى بأنه يذهب إلى أبعد من هذا (نفي العلاقة)؛ فيزعم أن الإعراب " ليس من مقومات اللغة، ولا من الأمور الجوهرية فيها، تغيرات الإعراب"^(٥)، ولكن بعد أن اطلعت على نص جبر ضومط وجدته لا يلبث أن يعود إلى التأكيد على العلاقة بين الإعراب والمعنى، بل يرى بأن شأنه شأن القرائن الأخرى كابن خلدون، ولكن ينبغي عدم المغالاة فيه، ووضعه الفيصل في تحديد المعاني، فقد يكون حلية وزينة في كثير من المواقف،

(١) ينظر : الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون، ص ٨١ - ٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٥، ٨٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٧ - ٨٩.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٥.

(٥) فلسفة اللغة العربية وتطورها، ص ١١٣.

وهذا لا يمنع من " أنه قد يكون أحياناً مساعداً على الفهم ومنع الالتباس، وحكمه حينئذ حكم القرائن المختلفة التي تساعد على سهولة الفهم، وصرف المعنى إلى ما يراد؛ ولهذا لا يجوز الاستخفاف به دائماً، لكن المغالاة به - حيث لا تصح المغالاة - ضرب من إنزال الشيء فوق منزلته ... " (١).

كما أن العبيدان أبدى رأيه في الدفاع عن علاقة الإعراب بالمعنى، وانتقد قَطْرَبًا؛ إذ " لو كان الإعراب وسيلة يتوصل بها المتكلم للنطق لكفته حركة واحدة، ولكن لما كانت متعددة ومتنوعة دلت على أن وجودها ليس مجرد الاستعانة بها على النطق، بل جاءت لأمر آخر، وهو التفريق بين المعاني " (٢).

إن هذه الآراء التي عرضنا لها سابقاً جاءت مبنوثة في بطون بعض الكتب، ولكن هذه المسألة وجدت عناية خاصة في التأليف المستقل لدى منيرة العلولا في كتابها (الإعراب وأثره في ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية)؛ إذ تدور فكرة مؤلفها حول التأكيد على وجود علاقة بين الإعراب والمعنى.

ولكي تخدم فكرتها قامت بعرض الآراء التي تنفي هذه العلاقة قديمها وحديثها، ثم عكفت على التراث العربي لتبين أهمية الإعراب وقيمته لدى النحاة، كما أكدت على أهمية النحو ومكانة الإعراب في المؤلفات الإسلامية التراثية في علوم القرآن وعلوم الحديث النبوي، ثم أشارت إلى هذه الأهمية عند بعض المحدثين، والنتيجة التي خرجت بها بشكل عام التأكيد على وجود علاقة بين الإعراب والمعنى لدى علماء المسلمين الأوائل في مؤلفاتهم اللغوية والإسلامية وغيرها.

ولم تغفل التنبيه على ما يحاك ضد اللغة العربية الفصحى من نوايا لهدمها ومحاوله نشر العامية، بدعوى التيسير؛ لصعوبة النحو العربي، والدعوة إلى إلغاء الإعراب، والاكتفاء بتسكين أواخر الكلمات من أجل الحيلولة بين المسلمين الناطقين بالعربية أو الذين يرغبون في تعلمها والقرآن الكريم، أو بينهم وبين تراثهم العربي الأصيل، فقالت عن تلك الدعاوى إنها " لم تثبت أمام العربية الفصحى، وهؤلاء الدعاة أنفسهم بثوا فكرتهم باللغة العربية الفصحى،

(١) فلسفة اللغة العربية وتطورها، ص ١١٤.

(٢) في نحو القرآن والقراءات، ص ٦.

وما ذلك إلا لأنهم أرادوا لدعوتهم تلك الانتشارَ والرواج، فلا بد إذاً أن تكون بالعريية الفصحى لتقرأ في جميع الشعوب العربية " (١)، ولم تنس أن تشير إلى بعض دعاة العامية الذين تراجعوا عن دعوتهم كمحمود تيمور (٢) .

ويبدو لي أن مفهوم الإعراب طغى على فكر المؤلفة إذ اعتبرته الفيصل الوحيد في تحديد المعنى، وهذا الأمر ليس على إطلاقه، إذ يتدخل في تحديده عدة قرائن، والإعراب واحد منها، ولم تُعرِّ القرائن الأخرى أي اهتمام ولو بالإشارة السريعة، ففسرت كلام ابن خلدون بأنه لا يعتد في الإعراب لتوضيح المعاني، فبعد أن أوردت كلام ابن خلدون من الممكن أن " نعتاض عن الحركات الإعرابية التي فسدت في دلالتها بأمر أخرى وكيفيات موجودة فيه؛ فتكون لها قوانين تخصصها، ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر " (٣)، قالت: " فإن لم يكن عنى بإسقاط الإعراب من يتكلمون ويخطبون وينظمون الشعر بالعامية كما فهمت - فلعلي لم أتبين حقيقة موقفه بين الانتصار لإهمال الإعراب والغض مما سماه (حرفشة النحاة) وبين تقريره أن النحو أحد الأركان الأربعة للسان العربي، والواجب على أهل الشريعة معرفتها ضرورة، بل الأهم والمقدم منها هو النحو حيث تتبين أصول المقاصد ... ولولاه لجهل أصل الإفادة " (٤).

وعلى العكس مما ذهب إليه منيرة العلولا في جعلها ابن خلدون بعد قطرب في إنكار العلاقة بين الإعراب والمعنى؛ فإن الخثران يرى أن ابن خلدون لا ينفي تلك العلاقة كما فهم بعض الباحثين، بل يعد الإعراب جزءاً من عدة أشياء في توضيح المعنى، حيث يقول: " يظهر لي أن ابن خلدون لا ينكر أهمية الإعراب في تحديد الوظائف اللغوية كما فهم أكثر الباحثين، ولكنه يرى أن الإعراب لا يكفي وحده في تحديد هذه الوظائف، فلا بد معه من قرائن أخرى تعضده، كالتقديم والتأخير، وقرينة الرتبة، والحذف، والحروف المستقلة، وقرينة الأداة، فإذا ذهب الإعراب فإنه لا يخلّ بالبلاغة، إذ القرائن الأخرى تقوم بتلك المهمة،

(١) الإعراب وأثره في ضبط المعنى، ص ٤٣ .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٣) مقدمة ابن خلدون، ص ٤٧٨ .

(٤) الإعراب وأثره في ضبط المعنى، ص ٢٥ .

فالبلاغة في الأسلوب العربي - كما هو معروف - آتية من مراعاة اللفظ لمقتضى الحال، ومراعاة مقتضى الحال يمكن أن تؤدي بطرائق من التعبير مختلفة، كالتقديم والتأخير والتأكيد والإيجاز بالحذف وغير ذلك " (١)، ثم يدافع عن ابن خلدون بأنه لا يمكن أن " يدعو إلى لغة ملحونة وهو الذي اهتم باللسان المضري ووضع الطرق التي تضمن تعليمه ... ثم إنه قد أشاد بالنحو وأنه أهم علوم اللسان العربي التي هي اللغة والنحو والبيان والأدب " (٢)، ويعود الخثران مرة أخرى ليؤكد أن ابن خلدون قد أدرك مدى أهمية الإعراب في تحديد المعاني في اللغة الفصحى، ولكنه لا ينفرد بتلك الخاصية؛ لأنه إحدى القرائن التي تساعد في تحديد المعنى، بقوله: " إن ابن خلدون لا ينكر أهمية الإعراب في تحديد المعنى في اللغة الفصحى والتي يسميها باللغة المضرية، ولكنه يريد أن ينبه إلى أن الإعراب عنصر من عناصر تحديد المعنى في أي لغة، وأنه ليس العنصر الوحيد، وهو ما أصبح واضحاً في العصر الحديث في نظرية (السياق) واستخدامها في دراسة المعنى، ولهذا السبب؛ فإن اللغات أو اللهجات التي تخلو من الإعراب تستعيب بقية العناصر في سبيل تحديد المعنى، لكنها تحرم من ميزة هامة يمنحها الإعراب للغة، وهي حرية التصرف في التراكيب تقديمًا وتأخيرًا، بالإضافة إلى إمكانية الحذف والإيجاز، اعتماداً على ما يقدمه الإعراب من دلالات معنوية مفيدة ومميزة " (٣).

(٢) الإعراب ودعوى التيسير (التسكين) :

الطرف الآخر لقضية الإعراب؛ هو دعوة التيسير باللجوء إلى تسكين أواخر الكلمات، وقد وجدت هذه الدعوة من يؤيدها في العالم العربي، وظهرت في المملكة العربية السعودية تحت ما سُمِّي (الفصيحة الميسرة)، قال بها عبد الرحمن القعود في بحثه (الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه).

ويدور بحثه حول علاج الازدواج اللغوي، وذلك كما يرى عن طريق تيسير اللغة العربية الفصحى بما سماه (الفصيحة الميسرة)؛ لأن العامية - كما يرى - مرفوضة علاجاً للازدواجية اللغوية، والعربية الفصحى - لغة الكتابة للعلم والأدب والفكر والثقافة - يبدو من الصعب

(١) الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون، ص ٩٩، ١٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٠١.

بكل مظاهرها أن تكون علاجًا وبديلاً للعامية؛ أي أن تصبح لغة موحدة للكتابة والكلام، وإلا فهذا مطلب عزيز التحقيق^(١).

ولذلك سعت دعوته إلى رفع المستوى اللغوي إلى الفصحى، بعكس بعض الدعوات التي ترى أن الفصحى تعوق الفكر ولا تتناسب مع مقتضيات العصر الحديث، فدعت إلى جعل العامية بديلاً للفصحى، أما القعود فإنه من الداعين إلى الفصحى ونبذ العامية، فبعد أن أبان عن آثار الازدواج ومخاطره، قال: "هل نطرح العامية علاجًا؟ لا، والأسباب بديهية تتصل بالقرآن وبوجودنا وراثتنا"^(٢).

وهنا لابد من الوقوف عند بعض الأفكار التي دعا إليها في (الفصيحة الميسرة) الآتية:

١- الدعوة إلى التسكين والتخفيف من الحركات الإعرابية، إلا في بعض الحالات التي يحدث فيها لبس، فيمكن إظهار الحركة الإعرابية، كما في قوله: "التسامح الممكن في التخفيف من الحركات الإعرابية وبالتسكين على أواخر الكلمات ما لم يتسبب ذلك في تغيير دلالي أو تشويه صوتي، وما لم تكن الكلمة متصلة بضمير ففي هذه الحال لابد من تحقيق الحركة الإعرابية إذا كانت قابلة للظهور، واقترح التسكين الممكن على أواخر الكلمات في لغة الحديث المقترحة إنما هو - كما أشرت - تخفف من الإعراب الذي لا يزال أحد أسباب بل أهم أسباب صعوبة اللغة العربية في نظر المتعلمين طلابًا ومتخرجين"^(٣).

ولكن هل (الفصيحة الميسرة) التي دعا إليها حلت الصعوبة!؟

بالنظر إلى مقترحاته يلحظ أنها لم تحل الصعوبة، فوجود الاستثناءات التي تشكل صعوبة مع المتحدث كما أشار إليها؛ دليل على أن الصعوبة التي قصدها من (الفصيحة الميسرة) مازالت باقية، إذاً تيسيره فيما هو يسير، أما ما يشكل فداخل تحت الاستثناء؛ فإذا كان سيوقف عند المواقع المبهمة - الصعبة المستثناة - ويدرك موطن الصعوبة، فمن باب أولى أن يفهم اليسير، فعلى هذا فإن دعوته لم تحل إشكالية الصعوبة في الحديث اليومي؛ لأن هناك حاجة إلى إبراز الحركات في كثير من الكلام حتى يتضح المعنى.

(١) ينظر: الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه، ص ٢١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

٢- أن في التسكين تجنباً للخطأ الذي يؤثر على المعنى ويغير المقصود، إلا في بعض المواضع، وعن هذه الفكرة يقول: " كما هو اتقاء لخطأ يحرف المعنى ويوصل غير المقصود [أورد قصة أبي الأسود مع ابنته، وبعدها قال] على أنه في مثل هذا من الأفضل تحقيق الحركات إذا لم تكن نعمة الأداء ونبر العبارة موضحين لما يريده المتكلم وخشي من خطأ الفهم " (١).

وهو في هذه الفكرة يعني أن الخطأ في إظهار الحركة الإعرابية يؤدي إلى تحريف المعنى وتغييره، وهذا لا يخلو من التناقض الواضح؛ حيث إن الخطأ في تحديد الحركة الإعرابية والتسكين يحدثان لبساً في كثير من الجمل والعبارات، لذا عندما أورد قصة أبي الأسود مع ابنته؛ استدرك ورأى تحقيق الحركات إن لم تظهر علامات أخرى.

ولكن هل الحل التسكين؟

لا شك أن الخطأ في إظهار العلامة الإعرابية الصحيحة في مكانها الصحيح، وكذلك اللجوء إلى التسكين؛ يؤديان إلى اللبس في المعنى في كثير من المواقع؛ لأن " التخلي عن الإعراب في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية هدم لها وإماتة لمراتها، وإن في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل والتعبيرات لباس الإبهام والغموض " (٢).

٣- أن الإعراب من الشكليات، إذ التفكير فيه يؤثر على المضمون؛ لأن اللغة اليومية تحتاج إلى اليسر والانسائية في التفكير، وإبعاد التشويش عنه، كما في قوله: " الإعراب يتطلب يقظة وانتباهاً، وهذا لا يتيسر في لغة نقترحها للحديث اليومي، لغة الحديث اليومي تتطلب سهولة ويسراً واسترسالاً وانسيائية في التفكير لا ينبغي أن يشوش عليه تفكير آخر، وإلا كسبنا شيئاً شكلياً وخسرنا آخر مهمماً هو المضمون " (٣).

وهذه الفكرة يعقب عليها بثلاثة أمور:

(١) الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه، ص ٢٢٠.

(٢) نحو وعي لغوي، ص ٩٥.

(٣) الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه، ص ٢٢١.

أ- أن اللجوء إلى التسكين يقطع تسلسل التفكير، ويعوق الاسترسال فيه، وذلك لوجود فاصل زمني بين نطق الكلمتين؛ مما يدل على أن " الإعراب في الفصحى ضرورة لا يمكن أن تكون الفصحى فصحي إلا به، وإلغاؤه بتسكين أواخر الكلمات يطيل زمن النطق بالجملة، فنحن عندما نقول : الإسلام دين الله الذي اختاره لعباده، ونقرأها قراءة فصيحة لا تستغرق إلا ثواني معدودات، ولا نفقد موسيقى الجملة وترابطها وتساوقها، فإذا ألغينا الإعراب بتسكين أواخر الكلمات، طال زمن النطق بها، وصارت كل كلمة مقطوعة عن السابقة واللاحقة؛ لأن السكون قطع وإفراء للكلمة، فتقطع السلسلة وتصير كل حلقة فيها وحيدة مقطوعة لا ترتبط بغيرها " (١).

وأشار قطرب إلى هذه المسألة قديماً بقوله : " فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج ... " (٢).

ب- جعله الإعراب من الشكليات، والاهتمام به يفقد المضمون، ويُفهم منها أن العلامة الإعرابية ليس لها علاقة بالمعنى، وهذا يتعارض مع ما ذهب إليه في أنه يلجأ إلى تحقيق الحركة الإعرابية في بعض المواضع لتأثيرها في المعنى، ولو سلمنا بما قال؛ فليس هناك داعٍ لأن نتقيد بالحركات الإعرابية، فتتعاقب فيما بينها، وليس لنا حاجة بالدعوة إلى التسكين.

ج- عدُّه الإعراب مما يحدث تشويشاً على التفكير، وفي هذا إحياء لما قاله أنيس فريجة : من أن " الإعراب عقبة في سبيل التفكير " (٣)، وقوله : " والإعراب عائق " (٤)؛ ولاشك أنه بهذا يلغي أحد أهم سمات العربية، ويصم التقييد بالإعراب وإظهار علاماته أنه معضلة أمام التفكير؛ مما يترتب عليه عدم إبقاء أي قيمة للإعراب، والأمر عكس ما ذكر، فالإعراب - في الواقع - مساعد على سهولة الفهم ويسر التفكير.

(١) دفاع عن الفصحى، ص ٩١.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠.

(٣) نحو عربية ميسرة، ص ١٨٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١٧.

٤- استثمار اللهجات العربية القديمة التي تلزم حالة واحدة في المثني والأسماء الخمسة؛

لعلاج عقبة الإعراب بالحروف التي ليس فيها ترخص، حيث يقول: "أما الإعراب بالحروف حذفاً أو إثباتاً، فيظهر أنه لا سبيل إلى الترخص فيها إلا إذا استرجعنا واستثمرنا بعض ما كان حاصلًا في اللهجات العربية القديمة، حينما تلزم حالة واحدة في المثني والأسماء الخمسة مثلاً، فنلزم نحن حالة نتواضع عليها بالاستعمال" (١).

إن الأخذ بهذه الفكرة سيوجد فجوة بين التنظير المتبع في التعليم المبني على الأخذ بالأشهر، وترك الخلافات لمن يريدون الاستزادة؛ وبين التطبيق الفعلي للغة، مما ينتج عنه أن المتحدث سيلتزم بقواعد - لو سلم بأخذها - تختلف مع ما هو متبع في القرآن الكريم.

ولنا أن نتساءل عن ذكره للأسماء الخمسة، إذ من المعلوم أن في بعضها لغات لا تستخدم في بعضها الآخر، فمنها ما ليس فيه إلا لغة واحدة وهو (ذو وفو) فملازمان للإعراب بالحروف فقط عند استيفائهما الشروط، وأما (أب، أخ، حم) ففيها ثلاث لغات: الإعراب بالحروف وفق الشروط، أو القصر، أو النقص، وأما (هن) ففيها لغتان: الإعراب بالحروف أيضاً وفق الشروط، أو النقص (٢)، إذاً لا مفر من الأخذ بإعراب الحروف من قبيل التيسير؛ لأنه يشترك فيها جميعاً، حتى لا تتعدد اللغات في التعامل مع هذه الأسماء، فينبغي "أن تقتصر على اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها، وأن نهمّل ما عداها، حرصاً على التيسير، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة" (٣)، وكذلك الحال في المثني وغيره؛ إذ يؤخذ بأشهر المذاهب، وتترك الأوجه الأخرى للمتخصصين؛ ليفسروا في ضوءها بعض ما ورد في التراث العربي، فمن "الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما نشئه من كلام، وإلى التعسير من غير داع فيما نمارسه من شؤون الحياة" (٤).

(١) الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه، ص ٢٢١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٣٩ - ٤٩. والنحو الوافي، ج ١، ص ١١٣.

(٣) النحو الوافي، ج ١، ص ١١٤.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٤.

ولكن ما العمل مثلاً في جمع المذكر السالم الذي لم ترد فيه إلا لغة واحدة؟ فلئن كان هناك مجال لهجي في المثني والأسماء الخمسة، على اختلاف فيما بينها كما بين سابقاً، فليس الأمر كذلك مع جمع المذكر السالم الوارد بلغة واحدة!

وفي هذا دلالة على أن ما جاء به القعود، من استثمار بعض اللهجات الواردة في بعض الموضوعات النحوية، عكسُ دعوات التيسير المنادية بنبذ الخلافات اللهجية والأخذ بأشهرها. ولا أرى تأييده فيما ذهب إليه من إيجاد ما أسماه (الفصيحة الميسرة)؛ لأن التيسير ينبغي أن يبنى على أسس صحيحة من البداية، سعياً نحو تقدم اللغة العربية بشكل ميسر " حتى يفضي بهم اليسر إلى اتباع القواعد وعدم التحم لها " (١)، بل ينبغي التشجيع على الفصحى وممارستها انطلاقاً من البيت والمدرسة والإعلام، ومحاولة أن يطبق الطالب ما تعلمه من اللغة العربية، وهي مسألة ذاتية، وأجد هذه فرصة للتأكيد على أن الاعتزاز بالعربية أساس في الممارسة واحتذاء السلامة اللغوية، فلا تجدي معه دعوة التيسير المخالفة لبعض الأسس؛ لأن الأمر مادام في طور محاولة الإصلاح، فينبغي أن يكون وفق الأسس السليمة.

كما أرى أن في هذه الدعوة إنشاء لغة تالفة بين العامية والفصحى، هي ما سماها (الفصيحة الميسرة)، وفي ذلك زيادة في التعقيد وإرهاق الناس، فبدلاً من أن يتعلموا الفصحى؛ لإقصاء العامية، يطالبون بتعلم لغة تالفة!

إن مسألة الدعوة إلى التسكين وإهمال الحركات الإعرابية لم تلق قبولاً لدى الباحثين السعوديين ولم ترق لهم، فجوبهت من بدايتها بالرفض من قبل بعضهم، فهذا العطار الذي شغلته الفصحى ودعاوى هدمها على اختلاف طرقها، ومآرب أصحابها، وخبايا نواياهم، سخر نفسه مدافعاً عن اللغة العربية في أكثر كتاباته وتآليفه، مبدياً عوارها، وفاضحاً دعاوى هدم الفصحى، وإحلال العامية مكانها، بدعوى التيسير بشقي طرقه، ومنها تحية الحركات العربية واللجوء إلى التسكين، فاعتبر العطار من أشنع البدع التي طرحت في الساحة " بدعة العامية، وبدعة تسهيل اللغة، وبدعة ترك الإعراب، إلى غير ذلك من البدع التي تتصل باللغة ويراد منها هدم الفصحى " (٢).

(١) آراء في اللغة، ص ١٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠.

وبيين أن إلغاء الإعراب باللجوء إلى التسكين يحدث عدة إشكاليات، فهو " يلغي قواعد الشعر والنظم، ويقضي على الوزن وموسيقى النظم، وإلغاء الإعراب يُفقد القرآن جمال الأسلوب، ووثاقة التركيب، واتساق الكلمات وانتظامها في سمط البيان، بل إن إلغاء الإعراب يفقد الفصحى حقيقتها العظمى، وتفقد كل أسباب قوتها وجمالها وتركيبها وفصاحتها، ولا يمكن أن تكون الفصحى فصحة إلا بالإعراب، فإذا ألغى الإعراب ماتت الفصحى، وهذا ما قصده دعاة إلغاء الإعراب " (١).

ثم يخاطب دعاة إلغاء الحركة الإعرابية بأنه لو أخذ برأيكم - وهذا من المستحيل - واستبدلت السكون بالحركة " فما نحن صانعون بالحركات التي تسبق حركة الإعراب، ما دامت الاستحالة تقضي على زعمنا بالمحافظة عليها، أنبقيها كما هي ؟ لابد من إبقائها، ولكن تجاهنا مشكلة جديدة وهي : كيف نعرف الحركات التي تسبق حركة الإعراب ؟ كيف نعرف حركة النون من عنق يعنق ؟ أينطقها كل منا حسب هواه ؟ ... " (٢).

كما يرد عليهم بأهمية الحركة في اللغة العربية، وأن دعاة إلغائها يجهلون قيمتها ودورها في تأدية المعنى " ويظنون أن الحركة فضلة يستغنى عنها، ولهذا يدعون إلى ما يدعون إليه، ونحن نقول لهؤلاء ولغيرهم إن الحركة في اللغة العربية ليست زيادة طارئة، بل هي من صميم الكلمة، ولا يمكن نطق حرف في بناء الكلمة دون الحركة، وأي كلمة لا تخلو من الحركة، بل ذلك مستحيل " (٣).

ويقف الخثران أمام الدعوة إلى التسكين موقفاً واضحاً، ويصفها بالانحلال اللغوي، لأنها لا تنهض بالصعوبة التي أنتجها الإعراب إن كانت هناك صعوبة، بل تحوي جملة من الأخطاء في دراسة اللغة العربية، هي (٤):

١- سلب الإعجاز اللفظي في القرآن الكريم، والنتاج عن تتابع الحركات في الآية الواحدة.

٢- ذهاب جمال الأبيات الشعرية، واختلال الوزن العروضي.

(١) دفاع عن الفصحى، ص ٩٢.

(٢) آراء في اللغة، ص ١٠٤.

(٣) المرجع السابق، ص ص ١٠٤، ١٠٥.

(٤) ينظر : الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون، ص ص ٩٣، ٩٤.

٣- حدوث لبس في الألفاظ التي يرتبط مدلولها بالحركات، كتاء المخاطب والمتكلم.
 ٤- اللبس والحيرة في فهم بعض التراكيب التي يتوقف فهمها على الحركات، مثل :
 (لا تأكل السمك وتشرب اللبن).

وأخيراً ليست الصعوبة مقصورة على لغة دون أخرى، أو علم دون آخر، ففي اللغات والعلوم كلها مسائل تحمل في طياتها قضايا صعبة، ولكن الانتقاد موجه إلى اللغة العربية؛ لارتباطها بأمور دينية تعبدية، كقراءة القرآن الكريم وتفسيره، وفهم السنة النبوية، وغير ذلك، فالمقاصد واضحة، وهي محاولة إيجاد حواجز بين المسلمين ودينهم وتراثهم الأصيل، وأتى لهم ذلك؛ والقرآن الكريم يتلى آناء الليل وأطراف النهار باللغة العربية الفصحى.

ولئن كنا قد عرضنا لبعض دعوات التيسير الهدامة؛ لا يفوتنا التنبيه والإشارة إلى بعض دعوات التيسير البناءة في المملكة العربية السعودية، تلك الدعوات التي انطلقت من احترام التراث العربي بعامة، والنحوي بخاصة، والمحافظة على أسسه وقواعده.

فهذا العطار يدعو إلى " الأخذ بالضرورات التي لا يستغني عنها كاتب أو قارئ، وأرى أن لا ضرورة للمطولات واختلاف مدارس النحو والأقوال المتناقضة المتروكة للراسخين، ولا يقتضي التخفيف والتسهيل والتيسير الخروج على القواعد وإلغائها " (١).

وعبد الله الحقييل يدعو إلى التيسير في كتابه (رفقاً بالفصحى)، الذي اشتمل على عدة مقالات مختلفة تُعنى باللغة العربية الفصحى في العصر الحاضر، ومنها (أهمية تيسير تعليم النحو)، أبان فيه عن دعوته إلى التجديد في طريقة عرض المسائل النحوية وأسلوبها؛ فقال :
 " ينبغي أن نعرضها في أسلوب وطريقة واضحة سهلة ميسرة بينة، بعيدة عن كل غموض وإهمام، وليس معنى ذلك إهمال الإعراب الذي يتدمر منه الطلاب والطالبات، بل تيسير ذلك بحيث نرسخ في ذهن الطالب معنى الرفع والنصب والجزم والخفض وما المقصود به ؟ لأن الإعراب أساساً من أصول النحو، ولكن المهم هو الابتعاد دائماً عن علل النحو التي هي بعيدة عن مدارك الطلاب " (٢).

(١) وفاء اللغة العربية بحاجات هذا العصر وكل عصر، ص ص ٢٥، ٢٦.

(٢) رفقاً بالفصحى، ص ٦٥.

وبذلك يتضح الفرق بين الدعوتين:

الأولى فيها تحنٍ على اللغة العربية، وعلى أساس النحو (الإعراب) بإلغائه.
أما الثانية ففيها المحافظة على الأصول والأسس النحوية، مع التيسير في الطريقة
والعرض، وتقديم الأولويات التي لامناس من تعلمها، ومنها الإعراب.

وبعد؛ فيظهر أن الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية، لم تكن معزولة عمّا يجري في
الساحة اللغوية في العالم العربي، بدليل تأثرها ببعض الانتقادات النحوية للإعراب التي نادى
بها بعض الباحثين العرب، وكان تأثرهم على وجه الندرة؛ مما يدل على غلبة الاتجاه التراثي
للحركة اللغوية، المتمثل في كثرة الدفاع عن الإعراب، والدعوة إلى المحافظة عليه، وبيان
أهميته ودوره في اللغة العربية، وقلة الأصوات التي تنتقده.

ونخلص في ختام هذا الفصل، إلى القول بأن الدراسات النحوية هي الأكثر إسهامًا
ونجاحًا في إغناء الحركة اللغوية في المملكة، وتناول جوانب كثيرة متنوعة من دراسات
المستويات اللغوية الأخرى. كما يمكن إبراز عدة أمور:

١- تنوع الاتجاهات التأليفية :

أ- الاتجاه التراثي : وهو من أكثر الاتجاهات خدمة؛ لأنه يسهم في الاتجاهات الأخرى
وركيزة من ركائزها، وبعض الأقسام العربية في الجامعات السعودية يغلب عليها هذا الاتجاه؛
مما يدل على أن هناك عناية خاصة بالمحافظة على اللغة العربية.

ب- الاتجاه التعليمي : انطلق هذا الاتجاه من الحرص على اللغة العربية، وتقديم كل ما
يسهم في تقريب النحو العربي إلى المتعلمين، والحرص على تنوع طريقة التأليف فيه، مع
الحفاظ على قواعده وأسسها، واختيار ما يناسب أفراد هذا الجيل على اختلاف مستوياتهم.

ج- الاتجاه النقدي : هذا الاتجاه ارتكز على الجانب التراثي في أغلبه، ووقف وقفات
جميلة تجاه دعوات التسكين ودعوات تهميش أهمية الإعراب ودوره في المعنى في اللغة العربية،
وانتقدتهما انتقاداً موضوعياً، ولم يقبل تلك الدعاوى إلا محمد حسن عواد والقعود من
الباحثين السعوديين.

د- الاتجاه التجديدي : مثلته الدراسات الحديثة التي جمعت بين المادة العلمية النحوية التراثية، والإفادة من بعض المناهج اللغوية الحديثة، كالمناهج التقابلي؛ بهدف خدمة متعلمي اللغة العربية أو اللغات الأخرى؛ مما يدل على متابعة ما يستجد في الساحة العالمية اللغوية، ومحاولة توظيفها في خدمة اللغة العربية وتعليمها.

هـ - الاتجاه النظري : غلب على التأليف النحوي في المملكة الدراسات النظرية، وتنوعت المساهمة فيه، وبرز فيه الحرص على التراث العربي وتقديمه وفق مناهج متعددة.

و- الاتجاه التطبيقي : لم يكن مقصوراً على التطبيق النحوي (الإعرابي)، بل اتجه إلى اتخاذ بعض الموضوعات النحوية ودراستها في القرآن الكريم، والشعر العربي.

٢- تنوع مناهج التأليف :

لقد تراوح التأليف النحوي في المملكة بين عدة مناهج (التحليلي، الوصفي، النقدي، الاستدراكي، التأصيلي، التقابلي)، وغلب عليه المنهجان الأول والثاني.

٣- مكانة الحركة اللغوية :

نقد بعض الدراسات النحوية وتقويمها من قبل بعض الباحثين العرب؛ يدل على أن للحركة اللغوية في المملكة من يعنى بها من خارجها.

٤- التنوع الموضوعي :

يلاحظ حرص الباحثين السعوديين على انتقاء بعض الموضوعات الجديدة التي لم تسبق دراستها، أو القيام بسد النقص الموجود في بعض الدراسات السابقة، بل لهم فضل السبق في بعضها، كما بيّنتُ في مبحث المصطلحات النحوية، ومع هذا فلا تزال بعض الجوانب النحوية التي تمثل وجه القصور في الحركة تتطلب بعض الدراسات لسد النقص الموجود، كما يحتاج بعضها الآخر إلى مزيد من الدراسات لقلّة النتاج فيه.

٥- الاستقلالية المنهجية :

من سمات الدارسين السعوديين، عدم التسليم بكل القضايا والمسائل النحوية التي يوردونها، وإنما يتمّ نقدها نقدًا موضوعيًا؛ لذا برز لديهم منهج الاستدراك والاعتراض في مؤلفاتهم.

الفصل الرابع : الدراسات المعجمية

المبحث الأول : دراسات في المعجم العربي.

المبحث الثاني : النشاط المعجمي التأليفي :

أولاً : معاجم المفردات والعبارات.

ثانياً : معاجم المصطلحات.

المبحث الثالث : نظرات في المعاجم العربية :

المطلب الأول : الاستدراكات.

المطلب الثاني : المقترحات.

توطئة :

إن اللغة العربية في جميع علومها مرت بمراحل وأطوار من النشأة إلى التطور والاكتمال، فبعد أن بدأت تظهر بوادر اللحن في القرن الهجري الأول؛ أدرك اللغويون خطورة الأمر، فسعوا إلى الحفاظ عليها، وذلك بجمعها من أفواه الفصحاء، حتى يتمكنوا من وضع أصولها، وضبط قواعدها. ومرت مرحلة الجمع ابتداءً بالطريقة الشفوية، ثم في القرن الثاني الهجري بدأت حركة التدوين والتقييد، وكان ذلك نواة لنشوء المعاجم العربية التي من أهم وظائفها احتواء مفردات اللغة بمعانيها المختلفة، وشواهد المتعددة المتسمة بالأصالة والفصاحة.

ولم يولد المعجم العربي مكتملاً؛ شأنه شأن غيره من العلوم، فمر بطورين :

الأول : تمت فيه العناية بالمفردات الخاصة بموضوعات ورسائل معينة.

الثاني : عني فيه بمفردات اللغة عامة ^(١).

وازدهرت الحركة المعجمية في التراث العربي ازدهاراً واضحاً - كما تشهد بذلك المكتبة العربية - وعن طريقها تم جمع اللغة العربية، بأساليبها الصحيحة، وألفاظها الفصيحة، وميّز ما عرّب منها، وما كان دخيلاً فيها.

وكانت همهم من منبعثة من دافع الحرص على خدمة القرآن الكريم، وفهم السنة النبوية، وحفظ اللغة العربية من النسيان والضياع؛ فسلكوا في الترتيب العام للمعاجم منهجين :

الأول : بحسب المعاني (الموضوعات).

الثاني : وفق الألفاظ.

وسلك في الألفاظ نهج التقلبات، والقافية، والألفبائي، اعتماداً على الجذور أو على شكلها الحالي النطقي؛ لأن طبيعة نشأة العلم، والبيئة التي يعيش فيها، والزمن، لها تأثيرها في سلوك منهج معين.

واستمرت العناية بالمعجم العربي على مر العصور، حتى إذا ما أطل علينا العصر الحديث؛ وجدنا المُحدّثين ينحون منحى واضحاً تجاه المعجم العربي، فقدموا دراسات معجمية متنوعة، اختصاراً للمعاجم القديمة أو لبعضها، أو لجوءاً إلى مبدأ الانتقاء والاقتصار على الألفاظ الوظيفية التي تستخدم في هذا العصر من باب التيسير، أو دراسة لألفاظها ومفرداتها،

(١) ينظر : المعجم العربي - نشأته وتطوره، ج ١، ص ٢٧ - ٢٩.

أو الاقتصار على جزئية معينة، كدراسة أصولها، أو المعرب منها، أو الدخيل فيها، أو العناية بتاريخ نشأتها، أو مناهجها وغير ذلك.

ولقد أسهمت الحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية في إغناء الدراسات المعجمية بشكل واضح، كما سيظهر من خلال تناول هذا الإسهام عن طريق ثلاثة مباحث، وهي :

الأول : دراسات في المعجم العربي.

الثاني : النشاط المعجمي التأليفي .

الثالث : نظرات في المعاجم العربية.

المبحث الأول : دراسات في المعجم العربي :

حظي التراث المعجمي العربي باهتمام المُحدثين، وأعدت فيه دراسات مختلفة، قَدّمت صورة عن الحركة المعجمية في التراث العربي، فبحثت في نشوء المعجم العربي تاريخًا وتطورًا، وصنفتها حسب أنواعها ومدارسها ومناهجها، ومن هذه الدراسات ما عيّنت بالحركة المعجمية عامة ^(١)، ومنها ما اختصت بمصر من الأمصار الإسلامية كالأندلس ^(٢).

وكان من بواكير الدراسات النظرية المنشورة للحركة المعجمية العربية على مستوى العالم العربي، ما قام به أحمد عبد الغفور عطار من خلال إلقاء نظرة على المعاجم العربية وتصنيفها في مقدمة تحقيقه لمعجم الصحاح، سماها (مقدمة الصحاح) في مجلد مستقل تابع للتحقيق، ظهرت الطبعة الأولى للمعجم بمقدمته عام (١٣٧٥هـ / ١٩٥٦ م)، ثم استقلت في كتاب عنوانه — (الصحاح ومدارس المعجمات العربية) أيضًا في العام نفسه. وأصل هذه الدراسة مقدمة مختصرة كتبها تقديمًا لتحقيقه (تهذيب الصحاح) للزنجاني (٥٧٣ - ٦٥٦ هـ) عام (١٣٧٢هـ / ١٩٥٢ م)، فأضاف إليها مثل تاريخ المعجمات العربية وروادها، والمدارس المعجمية وغير ذلك، وحذف منها ما يتعلق بالزنجاني، ثم جعلها مقدمة للصحاح.

(١) ينظر : الصحاح ومدارس المعجمات العربية، والمعجم العربي نشأته وتطوره، والمعاجم العربية، والمعجم العربي — بحوث في المادة والمنهج والتطبيق.

(٢) ينظر : المعجم العربي بالأندلس، والنشاط المعجمي في الأندلس.

وقد وجدت هذه المقدمة ثناء من بعض الكتاب والباحثين، يقول العقاد في معرض تقديمه لها بأنها: " أول مقدمة من نوعها في تاريخ معجماتنا العربية، إذ لم يسبق تقديم معجم عربي بمقدمة مثلها في استقصائها لتاريخ المعجمات في لغتنا، وإلمامها بتاريخ المعجمات في اللغات الأخرى، وقد أفرد فيها الكاتب الباحث نبذة حسنة لترجمة الجوهري صاحب الصحاح، ولكنها - فيما عدا هذه النبذة - تصلح أن تكون مقدمة تامة للصحاح ولسائر المعجمات العربية في جملتها؛ لأنها تغني القارئ بما اشتملت عليه من المعلومات والآراء فيما يتحراه من التوسع والإفاضة إذا شاء " (١).

ويقول بكري شيخ أمين في وصفه للمجلد الخاص بالمقدمة: " وهوشيبه بمقدمة ابن خلدون المسهبة الرائعة " (٢)، وهذا التشبيه لا يعني أن مقدمة الصحاح تفضل الصحاح كما فضلت مقدمة ابن خلدون على تاريخه، ولكنهما: " بمثابة العينين من الإنسان، فلا اليمنى تفضل اليسرى، ولا اليسرى تفضل اليمنى كلتاهما غالية " (٣)، وأيضاً أثنى عليها أحمد الباتلي بقوله: " وجعل له [للصحاح] مقدمة وافية وقيمة " (٤).

وبما أن العمل الذي قدمه العطار يعدّ الأول في انطلاقة دراسة تاريخ المعاجم العربية ومدارسها وتقويمها؛ فإنه يستحسن إلقاء نظرة على عمله، ووصفه وصفاً سريعاً. ويمكن أن يصنف كتابه ثلاثة أقسام حسب موضوعاته:

الأول: تناول فيه تاريخ العربية ونشوءها، والعناية بها جمعاً وتأليفاً.

الثاني: خصصه للحديث عن تاريخ المعاجم عامة، والعربية خاصة، النشأة والتطور، والرواد ومناهجهم، ثم اختتمه بتصنيف المدارس.

الثالث: قدّم فيه دراسة وافية عن الصحاح ومؤلفه تقديمًا للتحقيق، كصنيع غيره من المحققين، شملت التعريف بسيرة المؤلف، والتعريف بمجمعه، ثم أثره وما قامت حوله من مؤلفات ودراسات متنوعة.

(١) مقدمة الصحاح، ص ٥.

(٢) قراءات نقدية في كتب سعودية، ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٤) المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ص ٥٥.

وسنقف في الصفحات التالية مع بعض آراء العطار المتعلقة بالمعجم العربي :
 أولاً : المدارس المعجمية :

يعد العطار من أول من تنبه إلى تقسيم المدارس المعجمية العربية، ذكر ذلك في مقدمة الصحاح المطبوعة سنة (١٣٧٥هـ / ١٩٦٥م)، واستطاع أن يقسمها إلى أربع مدارس، وبالإمكان رجوعها إلى مدرستين مختلفتين، يقول : " وهذه المدارس أربع في رأينا، إلا أن في وسعنا أن نجعل مرد أصولها إلى نبعين مختلفين، وهي أربع لمن أراد التفصيل، واثنان لمن أراد الإيجاز والإجمال " ^(١)، فالمدرستان هما مدرستا المعاني والألفاظ، ويمكن تقسيم المدرسة الثانية إلى عدة مدارس أو مناهج، حسب طريقة التعامل مع الحروف الهجائية.

وقد اختار العطار أن يجمع بينهما ويصنف المدراس إلى أربع، حسب أسماء رائديها ^(٢) :

١- مدرسة الخليل.

٣- مدرسة الجوهري.

٢- مدرسة أبي عبيد.

٤- مدرسة البرمكي.

ويمكن أن يستدرك على العطار أنه لم يشر إلى المنهج الذي يعتمد الترتيب الأبجدي بحسب النطق دون تجريد الكلمة؛ أي دون مراعاة للأصلي والزائد، وهذا المنهج الذي اتبعه كراع النمل (ت ٣١٠هـ) في كتابه (المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها)، إذ رتب مواد معجمه داخل الأبواب دون تجريد لها من الزوائد، وأشار المحقق إلى هذا بقوله : " ويجب أن نشير إلى نقطة مهمة تتعلق بالأصول والزوائد في حروف الكلمة، وهي أنه يعتد بالزائد في ترتيب مواد الكتاب، وهذا مما تفرد به كراع وسبق به الأقدمين والمُحدِّثين " ^(٣).

واتبعه كراع أيضاً في الباب السادس (باب الأرض وما عليها) من كتابه (المنجد في اللغة)، ونص المحققان على " أنه من أوائل الكتب - وإن لم يكن أولها - التي راعت في ترتيب المادة اللغوية صورة الكلمة التي تنطق عليها لا جذرها، ويبدو أن هذه الطريقة لاقت رواجاً في القرن الرابع، إذ نجد السجستاني يتبعها في (غريب القرآن)، كما نجد أن

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٢٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٣) المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها، ص ١٩.

ابن ولاد يتبعها في (المقصور والممدود) " (١)، ولذا وردت عنده الكلمات التالية في فصل التاء (التّضريب، التّطريح، تعادى، التّعقد، ... التّكفير) (٢).

وقد اتبعه السجستاني (ت ٣٣٠ هـ) في (غريب الحديث)، وإن لم ينص على هذه المنهجية في مقدمته، ولكن الملاحظ أنه لم يُعن برجع الكلمة إلى أصلها، وإنما يوردها بناء على شكلها الحالي مع الاعتداد بزوائدها.

وازداد هذا المنهج وضوحاً لدى أبي هلال العسكري (ت ٤٠٠ هـ) في معجمه (المعجم في بقية الأشياء)، حيث اعتمده في ترتيبه لألفاظ معجمه، ففي باب الهمزة أورد (الأمدّة) و(الأهرع) (٣)، وفي فصل التاء أورد (التريكة) و(التفشيل) (٤)، كما أنه يراعي الأول والثاني والثالث؛ بدليل أنه أورد الكلمات التالية على هذا النحو (التّأدّة، التّبل، التّثرثم، التّثرملة، التّثملة) (٥). وأيضاً (الحاصل، الحُتامة، الحُتفل، الحُتفرة، الحُثلّم، الحُذافة، الحُساف، الحُشاشة، الحُشفة، الحُصل) (٦). وكذا (الرّسم، الرّسيس، الرّشّف، الرّطراط، الرّفض، الرّكحة، الرّمت، الرّمق، الرّوضة، الرّوية، الرّيم) (٧). وسلك هذه المنهجية كذلك ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) في (المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات)، ونص عليها في مقدمته بقوله: " ورتبت ذلك جميعه على حروف المعجم ليكون أسهل مأخذاً وأقرب متناولاً، وجعلت التقفية للاسم المضاف إليه دون المضاف، والتزمت في الترتيب الحرف الثاني والثالث؛ لتلايقع في تصحيف، واعتمدت على ذكر الحرف الذي في أول الكلمة زائداً كان أو أصلياً، ولم أسقط منها إلا الألف واللام التي للتعريف " (٨). وكذلك سلكها ابن الأثير في كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر)،

(١) المنجد في اللغة، ص ١٧، ١٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥١، ١٥٢.

(٣) ينظر: المعجم في بقية الأشياء، ص ٥٢، ٥٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٥٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٦٢، ٦٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٠ - ٧٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٥ - ٩٣.

(٨) المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات، ص ٣٥.

فكان ترتيبه " على حروف المعجم بالتزام الحروف الأول والثاني من كل كلمة، وإتباعهما بالحرف الثالث منها على سياق الحروف، إلا أني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة قد بُنِيَتِ الكلمة عليها حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها، لاسيما وأكثر طلبه غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد، فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصلياً، ونبهت عند ذكره على زيادته لئلا يراها أحد في غير بابها فيظن أني وضعتها للجهل بها فلا أُنسَبُ إلى ذلك ... " (١).

كما انتهجه علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في (التعريفات)، وأبو البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) في (الكليات)، والدامغاني في (قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)، وعلق المحقق على ترتيبه بقوله : " وكان حرف الألف عند الـدامغاني - كما هو عند السجستاني - يجمع كل كلمة تبدأ بالألف - الهمزة - سواء أكانت الهمزة أصلاً أو زائدة، فلفظ (أمر) عنده كلفظ (أعناق) جمع عنق، وكلفظ (استكبر) المزيد بثلاثة أحرف، وكل هذا جمعه في باب الألف، وكذلك فعل في كل الأبواب " (٢).

وبعد العرض السابق تتضح معالم ذلك المنهج في التراث العربي حتى أصبح له في العصر الحديث امتداد وأتباع، وسماه بعض المُحدِّثين بمرحلة (الترتيب النطقي - الترتيب الفرنجي) (٣)؛ ولهذا فإن المُحدِّثين لم يأتوا بجديد يتعلق بالترتيب المعجمي؛ لأن المعجميين العرب قد أتوا عليها " ومن جاء بعدهم حتى هذا العصر لم يضيفوا جديداً إلى نظام السلف، ولم يتكروا ترتيباً طريفاً، بل سبقهم أولئك الرواد ومشى الخلف على نهجهم ... " (٤).

والتسميات التي أطلقها العطار تختلف عما لدى حسين نصار في كتابه (المعجم العربي نشأته وتطوره) إذ قسمها إلى أربع مدارس، وارتضى أن تكون التسمية بالوصف العددي، المدرسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، وكل مدرسة تحتها المعاجم التي تنسب إليها.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، ص ١١.

(٢) قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، ص ٨، ٩.

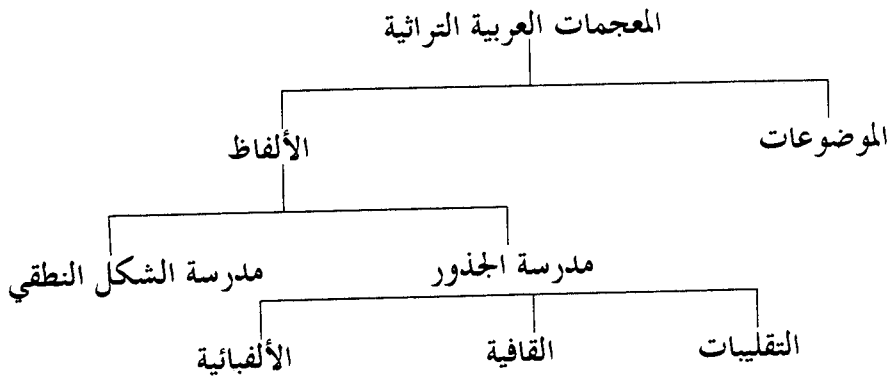
(٣) ينظر : المعاجم اللغوية العربية : بداءتها وتطورها، ص ١٦١.

(٤) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٢١.

ويلاحظ اختلاف حسين نصار عن العطار في تقسيمه للمدارس المعجمية، إذ لم يضمّنها ما يتعلق بالموضوعات؛ لأنه درسها تحت ما سماه الكتاب الأول (الرسائل اللغوية على الموضوعات)؛ أما الكتاب الثاني فحمل عنوان المعاجم وتناول فيه المدارس الأربع.

ومع تزايد الاهتمام بدراسة النشاط المعجمي العربي فإن التسمية وإطلاق المدارس بدأت تتجه إلى المنهج الذي سلكته تلك المعاجم بناء على الأصوات ومخارجها (التقليلات) أو على حروف الهجاء (الألفبائية أو القافية)، وبعضها الآخر اكتفى بتسميتها بالمنهج واستغنى عن المدارس كما في كتاب رياض قاسم (المعجم العربي - بحوث في المادة والمنهج والتطبيق). كما أن هناك من قسمها إلى مدرستين : الأولى التقليلات، والأخرى الهجائية، وفي داخلها اختلفت المناهج بالاعتماد على الحرف الأول أو الأخير (١).

ونخلص مما سبق إلى أن المعجمات العربية تقسم - كما هو معروف - إلى معاجم الموضوعات ومعاجم الألفاظ، ولكن ما أود إضافته هو تقسيم معاجم الألفاظ في التراث العربي إلى مدرسة الجذور، ومدرسة الشكل النطقي، والمدرسة الأولى تنقسم إلى ثلاث مدارس (مناهج) التقليلات والقافية والألفبائية، وتوضح بهذا الرسم :



ثانياً : رواد المدارس :

دار خلاف بين المُحدّثين حول ريادة مدرستي القافية والألفبائية، وكان العطار والجاسر طرفين في الخلاف.

(١) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ٢٧٧.

أ) رائد مدرسة القافية :

ذهب المحدثون في رائدها على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يُعدُّ العطار محقق (الصحاح) أول من نسب مدرسة القافية إلى الجوهري، حيث يرى أنه رائدها؛ لأنه مبتكر هذا النظام ومبتدعه، لذا " سبق غيره في هذا السبيل بابتكاره منهجاً جديداً لم يسبق إليه " ^(١)، دله عليه "علمه الواسع بالصرف واشتغاله به" ^(٢). وأكد رأيه بأن الجوهري سابق متفرد " لأنه ابتدع نظاماً خاصاً بكرةً سبق عليه غيره، ولحق به من جاء بعده " ^(٣)، ويقول : " أما المنهج الذي اتبعه فهو من ابتكاره " ^(٤)، بل يعود له الفضل في نقل المعجم العربي من نظام التقلبات الخليلية إلى منهج جديد يعتمد على القافية؛ ولهذا " يعد الجوهري - دون منازع - أول من وجه تأليف المعجم العربي هذه الوجهة السهلة الحسنة، وحمل من بعده على أن يسيروا على منهجه، وتركوا طريقة الخليل " ^(٥).

ويذهب العطار هذا المذهب على الرغم من قوله وتأكيده على أن من باب " الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابي والجوهري نقطة التقاء، وهي تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول، والتزام الحرف الثاني والثالث والرابع من أحرف وسط الكلمة في ترتيب الكلمات عند توزيعها على الأبواب والفصول " ^(٦)، ويقول : " ونحن لا نشك أن الفارابي يعدّ واضع بعض أساس منهج الصحاح؛ وفوق هذا أربي الجوهري على حاله وأتى بنظام دقيق بزه فيه، وكان نظامه آية بينة " ^(٧)، ويعلل العطار عدم نسبة مدرسة القافية إلى الفارابي؛ بأنه لم يأت بالمنهج مكتملاً كما أتى به الجوهري؛ ولذا " لم تنسب هذه المدرسة إلى الفارابي مع تقدمه ومع أن الجوهري يلتقي معه في بعض النقاط؛ لأن الفارابي ألمع إلماعاً إلى بعض منهج

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٦) المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٧) المرجع السابق، ص ١٠٧.

الجوهري، ولكن الجوهري جاء بما وفى على الغاية ووصل فيه إلى النهاية، وأحكم النظام، وضبط المنهج، فانتسبت المدرسة إليه، وهو بهذه النسبة جدير " (١).

وفي كلام العطار السابق دلالة واضحة على أن الفارابي سابق للجوهري في ريادة مدرسة القافية، وإن كان الجوهري أكثر تحديداً لمنهجية القافية، ويمكن أخذ الشاهد على أن الفارابي له فضل الابتكار من كلام العطار نفسه عند موازنته بين الخليل الرائد وتابعيه، كالأزهري والقالي وابن دريد وغيرهم، حيث قال: " ولم يكن هؤلاء الرواد مقلدين، ولم يتبعوا الخليل في كل دقيقة من دقائق منهجه، بل خالفوه في بعض منهجه، وأضافوا إلى طريقة الخليل أشياء جديدة، وهذا الجديد الذي أضافوه أو المقصد الذي أرادوه نتيج تطور التأليف المعجمي الملحوظ بين البادئ المبتكر، والتابع المتأخر، ولكن هؤلاء التابعين المتأخرين لم يسعهم الابتكار مثل الخليل، ولم يستطيعوا الخروج على قواعد مدرسته المتبوعة " (٢).

ويؤكد العطار في موضع آخر على أن فضل السبق والريادة دائماً تكون للمبتكر، وإن زاد المتأخر وأضاف، كما صرح في قوله: " ولم يكن هؤلاء الأتباع صورة مكرورة للخليل، بل بينه وبينهم نقاط يلتقون فيها، وأوجه خلاف، ونجد هذا الخلاف بين الأتباع أنفسهم، إلا أن هذا الخلاف بين طريقة الرائد المتبوع والأتباع لا يعود إلى قصد المخالفة، ولكنه التطور الذي نشهده بين المبتكر ومن يجيء بعده، فيزيد الخلف على السلف زيادة لا تنقص من قدر الإمام الرائد، ففضل الابتكار منسوب إليه، وذكره مرفوع به " (٣)، وكلام العطار عن الخليل وتابعيه يصدق على الفارابي ومن جاء بعده مقتفياً منهجه كالجوهري وغيره، ولا سيما في حالة الاعتراف بوجود نقاط اتفاق واختلاف بينهما كما نص العطار عليها (٤).

الرأي الثاني: ذهب الجاسر إلى أن رائد منهج القافية هو البندنجي في معجمه (التقفية في اللغة)، ونفى أن يكون الجوهري هو مبتكر منهج التقفية في المعجم العربي؛ إذ "سبق الجوهري إلى هذه الطريقة عالم مغمور، عاش قبل الجوهري بما يقرب من مائة عام " (٥).

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤، ١٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٥) الجوهري ليس مبتكر منهج التقفية في المعجم العربي، ص ٥٧٧.

راداً بهذا على عبد الله درويش الذي اعتبر الجوهري مبتدعاً " نظاماً جديداً، اتخذ فيه الترتيب الأبجدي العادي أساساً، ولكنه جعل ترتيب الكلمات فيه على أساس الحرف الأصلي الأخير في الكلمة " (١)، ويعلل الجاسر سبب نسبة كثير من الباحثين منهج القافية إلى الجوهري؛ بأن كتاب التقفية من المكتب المغمورة التي يقل ذكرها في كتب اللغة (٢).

وتبع الجاسر خليل العطية محقق معجم (التقفية في اللغة) بقوله : " يعد معجم (التقفية في اللغة) لأبي بشر البندنجي من معجمات القرن الثالث الهجري، اعتمد فيه مؤلفه نظام القافية، ويكون بذلك أول من اهتدى إلى هذا النظام الميسر، ومع أنه لم يعتمد في ترتيبه على ما سمي بعدئذٍ بنظام الباب والفصل بشكله النهائي كما فعل الجوهري فإنه كاف لتأكيد ريادته في ذلك النظام " (٣).

وذهب محمد حسين آل ياسين إلى القول برأي الجاسر فقال : " ذلك أن الفارابي لم يكن أول من أخذ بنظام القافية في ترتيب مواد معجمه من اللغويين العرب ... فقد سبقه أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنجي (ت ٢٨٤هـ) إلى هذه النظام ... " (٤).

كما قال بهذا الرأي أحمد الجنابي، ونفى أن يكون الجوهري مبتدعاً ومبتكراً لمنهج القافية، وإنما هو متبع مطور " ويبدو لي أن كتاب (التقفية) للبندنجي أبي البشر اليمان بن أبي اليمان (ت ٢٨٤هـ) هو أساس هذا المنهج وليس صحاح الجوهري؛ إذ بنى كتابه على أساس هذا الحرف الأخير من الكلمة، ورتبه على ترتيب حروف الهجاء، وسمى الحرف الأخير قافية، ويصح أن نقول : إن الجوهري طور الفكرة، لكنه ليس أصلاً لها " (٥).

ويقف العطار أمام هذا الرأي نافيةً أن تكون نسبة زيادة مدرسة القافية للبندنجي، وإنما هي للجوهري، حيث هو المبتدع والمبتكر، ولم يكتف بالرفض فقط، بل أعد كتيباً بعنوان (الجوهري مبتكر منهج الصحاح) يرد فيه على الجاسر والعطية محقق (التقفية)، يقول فيه:

(١) المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، ص ٨٩.

(٢) ينظر : الجوهري ليس مبتكر منهج التقفية في المعجم العربي، ص ٥٨٠.

(٣) البندنجي ومعجمه التقفية في اللغة، ص ١٩٤.

(٤) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص ٩٠.

(٥) تعقيب الدكتور أحمد نصيف الجنابي على بحث (المعجم العربي الذي نطمح إليه)، ص ٧١.

" ولما كان الدكتور العطية فيما ذهب من نفي الابتكار عن الجوهري وحكمه به للبندنجي تابعاً للشيخ الجاسر، فإن ردنا عليه يشملهُ " (١).
والعطار في كتبه دافع عن الجوهري وأحقته بالريادة، وذكر حججه وأدلته التي تؤيد ما يذهب إليه، وهي :

- ١- أن البندنجي وكتابه (التقفية) مغموران باعتراف الجاسر (٢).
- ٢- أن الجوهري لم يطلع على كتاب البندنجي، ولم يُشَرَّ إلى كتابه في المعجمات العربية في عصر الجوهري ولا فيما بعده (٣).
- ٣- أن الجوهري نفى أن يكون مسبوqاً إلى هذا الترتيب ، بقوله : " قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة، التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها؛ على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه " (٤)، وفي هذا دلالة على أنه لم يطلع على (التقفية) (٥).
- ٤- أن البندنجي لم يراع ترتيب الكلمات، بل حشدها بناء على حرف القافية، دون مرعاة لأوائلها وما بعدها؛ لأنه لا يؤلف معجماً لغوياً (٦). وهذا المنهج ليس من ابتكاره؛ لأن الشعراء سبقوه في ذلك، وإنما " رأى البندنجي كلمات القافية فأخذها كما اتفق له وشرح بعض معانيها، وفضله أنه جمع من هذه الكلمات ما قدر عليه وبلغه حفظه، دون أن يراعي الترتيب المعجمي؛ لأنه لم يردده، أو لم يفطن إليه، ولم يأخذ في حسابه إلا الكلمة في صورتها الظاهرة المنطوقة دون أن ينظر إلى أصل الكلمة وصرفها وما لحق بها من إعلال، ودون أن ينظر إلى أوائل الكلمات، بل حشدها حشداً، وحشرها حشراً كما

(١) الجوهري مبتكر منهج الصحاح، ص ١٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ١، ص ٣٣.

(٥) ينظر : الجوهري مبتكر منهج الصحاح، ص ٢٣.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٣، ٢٤.

اتفق، منتهجاً في ذلك نهج الشعراء، فهم لا يرتبون كلمات القافية ترتيباً معجمياً، فقوافي الشعراء غير خاضعة لمنهج المعجميين ولا تتفق معه " (١).

ثم علق العطار على ترتيب البندنجي بقوله " وهذا ترتيب غير صحيح في فن المعجمات؛ لأنه اعتمد على الصورة الظاهرة للكلمة دون أن يرجع إلى أصولها " (٢). أما منهج الجوهري - كما هو معروف - فقد اعتمد فيه تجريد الكلمة والإتيان بجذرها، ثم جعل الحرف الأخير باباً، والأول فصلاً، ووضع في الاعتبار الترتيب الألفبائي في أصل الكلمة (٣).

ولي وقفة عند تعميم العطار الذي قال فيه " وهذا ترتيب غير صحيح في فن المعجمات؛ حيث إن التراث المعجمي العربي لم يخل من اتباع هذه المنهجية التي تعتمد على شكل الكلمة دون تجريدها (٤)، حتى إنها أفردت في العصر الحديث في مدرسة مستقلة لها أتباعها ودعاؤها، ووصمها إميل يعقوب بـ (مرحلة النطق الفرنجي) (٥)، وإن كنت لا أوافق في هذه التسمية لأن أساسها عربي (٦).

٥- أن لكل واحد منهما قصداً يختلف عن قصد الآخر، فالبندنجي لم يقصد " تأليف معجم لغوي، وإنما أراد تيسير القافية على الشعراء، ولم يرد غيره، وأما الجوهري فلم يرد خدمة الشعراء وإنما أراد أن يقدم معجماً، فقدّم أصح معجم عربي خطأً بالتأليف المعجمي أوسع خطوة عرفها تاريخ المعجمات العربية " (٧).

وعلى هذا يرى العطار بأن عمل البندنجي ليس عملاً معجمياً وكتابه ليس معجماً، أما الجوهري فعمله عمل معجمي صحيح تتوافر فيه كل شروط المعجم (٨)، ثم يخلص إلى أن الجوهري هو مبتكر هذه المدرسة، وأنه ما زال عند رأيه، حيث يقول : " وما نزال عند

(١) الجوهري مبتكر منهج الصحاح، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٨، ٣٠.

(٤) ينظر ص ٣٠٠ - ٣٠٢ من هذا البحث.

(٥) ينظر : المعجم اللغوية العربية - بداءتها وتطورها، ص ١٦١.

(٦) ينظر ص ٣٠٠ من هذا البحث.

(٧) الجوهري مبتكر منهج الصحاح، ص ٢٦.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٠.

رأينا، وهو أن الجوهري سابق متفرد، وإمام هذه المدرسة دون منازع، ومبتكر فاذ، ومبتدع منهجه ابتداء، لم ينظر فيه إلى مثال سبقه " (١)، بل لا يصح عدّ البنديجي رائد مدرسة القافية؛ لأننا " إذا كنا لم نعد الفارابي الذي اتفق الجوهري معه في بعض نقاط منهجه إمام هذه المدرسة مع تبحره في اللغة؛ فإن مما لا يصح أن يعد البنديجي رائد هذه المدرسة وإمام الجوهري ومن اتبع نظامه الدقيق المحكم " (٢).

وأخيراً يحتتم العطار مناقشته بالإشارة إلى أن عقد الموازنة بينهما من باب الإجحاف وعدم الإنصاف، فيقول : " وليس من الحق في شيء عقد مقارنة بين البنديجي والجوهري، بل من الإسراف في الظلم الحكم للبنديجي على الجوهري، ولكنه حكم غير مقبول، بل يردده كل ذي معرفة بمناهج المعجمات العربية " (٣).

وذهب إبراهيم السامرائي إلى ما ذهب إليه العطار، محتجاً بأن للبنديجي غرضاً يختلف عن غرض الجوهري، إذ " كان يرمي إلى أن يصنف كتاباً يجمع ما تيسر جمعه من الألفاظ التي تشترك في قافية واحدة، ويقسمها تقسيماً يتساهل فيه مع الأبنية... وهكذا جرى صاحب (التقفية)، ومن غير شك أن هذه الطريقة لا يمكن أن تستوفي ألفاظ العربية، وعلى هذا لا يمكن أن يكون كتاب (التقفية) معجماً يضم العربية على نحو (العين) و(الصحاح) ونحو ذلك، إن هذا الغرض من الكتاب من شأنه أن يجعل المؤلف مضطراً أن يأتي بما يحقق له الغرض؛ وهو جمع الألفاظ ذات القافية الواحدة " (٤)، ولما كان هذا غرضه فإنه لم يعتن بأوائل الكلمات، كما صنع الجوهري الذي اهتم بأواخر الكلمات وأوائلها (٥).

كما رفض السامرائي أن يقال إن البنديجي ابتكر المنهج وتبعه وقلده من بعده الجوهري، فالبنديجي لم يُعن بأوائل الكلمات، وهي في (الصحاح) من أسس المنهج المتبع في ترتيبه والتي سميت فصولاً؛ فليس "هذا من ذلك، فكتاب (التقفية) ليس إلا معجماً خاصاً نظير كتب (القلب والإبدال) و(المهمز) و(المقصود والممدود) وغيرها من المواد اللغوية، وهذه الكتب هي

(١) الجوهري مبتكر منهج الصحاح، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٣١.

(٤) لا قياس بين صحاح الجوهري وتقفية البنديجي، ص ٤٣، ٤٤.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٤.

معجمات خاصة؛ أقول خاصة لأنها ترمي إلى غرض معين، وهو جمع طائفة كبيرة من الألفاظ ذات صفات خاصة، وليس من غرض مصنفها استيفاء معاني الألفاظ، إن نظرة مع موازنة بين هذه الكتب والمعجمات المطولة تثبت ما ذهبت إليه، ومن غير شك أن ليس شيء من ذلك يقربها من كتاب (الصحاح) وهو المعجم اللغوي الشامل... ووددت أن أشير إلى أن الكتابين مختلفان، لكل منهما منهج وطريقة وهدف، فليس هذا من ذلك في شيء" (١).

وقد ذهب أحمد مختار عمر كذلك مذهب العطار في نفي نسبة ريادة مدرسة القافية للبندنجي، ورأى أن كتاب (التقفية) لا يمكن عده من المعاجم التي تعتمد على نظام الباب والفصل (مدرسة القافية)؛ للأسباب التالية (٢):

- ١- أنه مرتب بحسب الأواخر دون تجريد الزوائد.
- ٢- أنه لم يعتد بالأوائل في حالة اتفاق الأواخر.
- ٣- أن مهمته تختلف عن مهمة المعجم؛ لأنه عرض كلمات اللغة مبوبة على حسب تقسيمات القافية في الشعر العربي، أما مهام المعجم الأساسية - التي تلخص في شرح الكلمات، وضبطها بالشكل، وبيان كيفية كتابتها، وتحديد وظيفتها الصرفية - فتكاد تختفي من هذا الكتاب.

الرأي الثالث: على الرغم من أن أحمد مختار عمر اتفق مع العطار في عدم نسبة مدرسة القافية إلى البندنجي، إلا أنهما اختلفا؛ فإذا كان العطار ينسبها إلى الجوهري؛ فإن أحمد مختار يرى أن تنسب إلى الفارابي، ويرد على العطار بأنه - برأيه - جانبه الصواب في إصراره على أن الجوهري هو المبتكر والمبتدع لمنهج القافية، حيث يقول (٣): "ولا أظن أن الأستاذ العطار على حق حين يصر على نسبة الفضل في هذا النظام للجوهري مع اعترافه بأن الفارابي هو السابق، ولا أفهم كيف يمكن التوفيق بين قوله "ولعل من الحق والإنصاف أن نذكر أن بين الفارابي والجوهري نقطة التقاء وهي تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول" (٤)،

(١) لا قياس بين صحاح الجوهري وتقفية البندنجي، ص ٤٥.

(٢) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٤) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٥٧.

وقوله " والذي نراه أن منهج الجوهري في ترتيب صحاحه باعتبار أواخر الكلمات غير مقصود منه تيسير الأمر على الشعراء والكتاب ... أما المنهج الذي اتبعه فهو من ابتكاره، وهده إليه علمه الواسع بالصرف واشتغاله به " (١).

وأكد أحمد مختار عمر في غير ما موضع أن الفارابي هو رائد مدرسة القافية، حيث يقول: " رائد هذه الطريقة التي يطلق عليها نظام الباب والفصل أو الترتيب بحسب القافية هو الفارابي اللغوي، وعنه أخذها تابعون [كثير] " (٢)، بل إن الأمر عنده لا يقبل النقاش؛ فالجوهري " أخذ عن ديوان الأدب نظام الباب والفصل، وهذه قضية لا يستطيع أحد يجادل فيها أو ينكرها " (٣)، وإن أدخل الجوهري على طريقة الفارابي تعديلاً جوهرياً؛ إذ طرح الخطوات الكثيرة التي سارت عليها معاجم الأبنية، واختار من منهج الفارابي المعقد فكرة الباب والفصل وحدها وأدار عليها معجمه " (٤)، وإلا فهو متأثر بنظامه ومادته اللغوية وإن اشتمل على زيادات كثيرة ليست في الديوان (٥).

ويرى أحمد مختار أن الصحاح " نال من الشهرة أكثر مما يستحق، وأن الجهد الحقيقي يعود إلى الفارابي لا إلى الجوهري، وأن أصابع الاتهام تشير إلى الجوهري بالأخذ والاعتراض من (ديوان الأدب) بدون أن يشير إلى ذلك أو يلمح حتى إليه " (٦).

وأخذ رياض قاسم برأي أحمد مختار، وعدّ الفارابي أول من اتبع هذا المنهج في ترتيب ألفاظ اللغة، ثم الجوهري من بعده، وسبب نسبة هذا المنهج للجوهري - كما يقول - هو " رواج صحاح الجوهري، وخمول ذكر ديوان الأدب " (٧).

وأول من نبّه إلى أسبقية الفارابي للجوهري حسين نصار، ويبيّن أن من الأخطاء الشائعة نسبة الابتكار إلى الجوهري، وذلك في معرض حديثه عن ديوان الأدب وترتيبه، حيث يقول

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٥٤.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤٠، ٢٤١.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٧) المعجم العربي - بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ص ١١٥.

إن " الحرف الذي يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة، ثم ترتب الألفاظ التي أواخرها الباء في فصولها بحسب الحرف الأول منها، فالثاني وما بعده من حروف وسط الكلمة، وذلك النظام نفسه هو الذي اتبعه الجوهري ابن أخت الفارابي في صحاحه، واشتهر بأنه مبتكره، وهي غلطة شائعة يجب تصحيحها " (١)، ورجع أصول هذا المنهج إلى البندنجي مروراً بالفارابي واكتمالاً لدى الجوهري الذي " أتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من البندنجي صاحب (التقفية)، وخاله الفارابي صاحب (ديوان الأدب)، هذه النواة هي عدّ أواخر الألفاظ في ترتيبها على الألف باء بدلاً من أوائلها ... واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء، ونسيت النواة الأولى، ولكن بناء الجوهري الرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره " (٢).

وبعد عرض الخلاف حول ابتكار مدرسة القافية بين البندنجي والفارابي والجوهري، يمكن القول بأن رد العطار على الجاسر في نسبة الأخير القافية للبندنجي قوي جداً، وأدلته مقنعة، وأما فيما يتعلق بالخلاف بين الفارابي والجوهري؛ فإنه يمكن الجمع بين الرأيين، والقول بأن الفارابي مبتكر أساس المنهج، وعلى يدي الجوهري اكتمل نضوج المدرسة منهجاً ونظاماً، وعدم الاكتمال لا ينفي عن المبتكر السابق ابتداعه، ولا يعطي اكتمال المنهج الريادة والابتكارَ لللاحق.

(ب) رائد المدرسة الألفبائية :

يشيع بين أوساط المعنيين بالدراسات المعجمية العربية أن رائد المدرسة الألفبائية هو الزمخشري في (أساس البلاغة)، ولكن هناك رأي للعطار نسب فيه هذه المدرسة إلى البرمكي (من علماء القرن الرابع الهجري) صاحب (المنتهى في اللغة)، ونفى أن يكون الزمخشري مبتدعها، بل سبقهما أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) في (كتاب الجيم)، ولكنه لم يراع في الترتيب إلا الحرف الأول فقط، في حين راعى البرمكي جميع حروف الكلمة، مبتدئاً بالأول ومثنيًا بالثاني ومثلثًا بالثالث وهكذا؛ ولهذا قال العطار: " ويعد البرمكي أول من ابتدع هذا النظام، وقد اتبعه فيه الزمخشري في أساس البلاغة، فظنه العلماء

(١) المعجم العربي - نشأته وتطوره، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٢.

مبتكر هذا الترتيب، وقد سبقهما أبو عمرو الشيباني إلا أنه لم يلتزم غير الحرف الأول، أما البرمكي فكان يلتزم الثاني والثالث والرابع^(١)، ويعلل لعدم نسبتها للشيباني أنه اقتصر على الحرف الأول ولم يحكم النظام، والبرمكي أتى على جميع حروف الكلمة مراعيًا فيها الترتيب الألفبائي^(٢)؛ فهو " أول من رتب المواد ترتيبًا محكمًا سبق به أصحاب المعجمات الحديثة كلها، وسبق الزمخشري الذي نسبت إليه هذه الطريقة وهما... وسبق كل من رتب المعجمات على أوائل الحروف... لم يأت من بعده فيه مجدد يذكر، بل كلهم سار على طريقه وتأسى خطاه، فهو صاحب هذه المدرسة وإمامها الذي لا ينافر ولا ينازع " ^(٣)، وأخذ رياض قاسم بهذا الرأي ونقله عن العطار^(٤).

وأمام رأي العطار في اعتماد البرمكي على الترتيب الألفبائي، نجد رأيًا لأحمد الجنابي يصفه بالخطأ العلمي، ويرى أن البرمكي في معجمه (المنتهى) اعتمد على القافية لا على المنهج الألفبائي الذي قال به العطار " فالنظام الذي اتبعه البرمكي يجري وفق نظام القافية، حيث يراعي الحرف الأخير فيجعله بابًا، فالأولى أن يكون البرمكي متأثرًا بمنهج البندنجي في معجمه الموسوم (بكتاب التلفية)، إذن فالبرمكي لم يتبع الترتيب المعجمي الحديث، وعلى هذا لم يكن أول من راعى هذا النظام ... وإن ما ذهب إليه الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار من أن البرمكي صاحب مدرسة النظام المعجمي الحديث غير صحيح " ^(٥).

وقد ذهب فاضل السامرائي إلى ما ذهب إليه الجنابي - ومن قبلهما حسين نصار^(٦) -، أن البرمكي في (المنتهى) ممن يسرون على القافية، وليس ممن اتبع الترتيب الألفبائي الذي قال به العطار، فالبرمكي إنما " يتبع نظام القافية، ثم يأخذ الحرف الذي قبل الآخر فيجعله فصلًا، ويجري عليه التقلب، وليس كما ذكر الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدمة الصحاح، وتابعه عليه صاحب رسالة (الزمخشري اللغوي) أن محمد بن تميم البرمكي صنف

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١١٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٤) ينظر : المعجم العربي - بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، ص ١١٧.

(٥) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر، ص ٥١٣، ٥١٤.

(٦) ينظر : المعجم العربي - نشأته وتطوره، ج ٢، ص ٤٠٢.

كتاب (المنتهى) على أساس التزام الحروف الهجائية، ابتداء من الحرف الأول، وأنه سبق الزمخشري إلى ذلك " (١).

ويبدو أن العطار لم يوفق فيما ذهب إليه؛ لأن منهج البرمكي الذي اتبعه وصف بالغرابة كما يقول ياقوت: " له كتاب كبير في اللغة سماه المنتهى في اللغة منقول من كتاب الصحاح للجوهري، وزاد فيه أشياء قليلة وأغرب في ترتيبه " (٢)، ولو كان البرمكي سالكاً فيه الترتيب الألفبائي كما قال العطار لما وصفه بالغرابة، وهضم حقه في الابتكار.

صحيح أن معرفة منهج ترتيب أي معجم ليست صعبة، وبالذات على العطار - الذي عاش تاريخ المعجمات العربية بمناهجها المختلفة وأصلها، وقدم لنا كتاباً مؤسساً للحركة المعجمية العربية - ولكن ينبغي البحث عن تعليل آخر؛ وهو أن العطار فيما يبدو اعتمد على مخطوطة تختلف عن التي اعتمد عليها الجنابي وفاضل السامرائي، حيث اعتمد على مخطوطة من مائة ورقة (٣)، وحكم على منهجه بناء على هذا الجزء الكبير - إذا ما قورن بما اعتمد عليه غيره - إذ اعتمد الجنابي على نسخة مغايرة لنسخة العطار، تبلغ ورقاتها سبع ورقات فقط، ونقل بعض المواد لحرف الهمزة والباء والتاء والجيم، والتي بنيت منهجيتها على الحرف الأخير وجعله باباً والثاني فصلاً (٤)، وهذه النسخة - كما يتضح - هي التي اعتمدها السامرائي أيضاً (٥)، بل إن العطار أشار إلى وجود نسخة منه تقع في ست ورقات، لكنه لم يطلع عليها (٦)، فلعلها تكون ذات النسخة التي اعتمدها الجنابي .

وبعد تطواف في المعجمات العربية للبحث عن نواة الترتيب الألفبائي، نجد أن هذا المنهج متبع قديماً، إذ سار عليه كراع النمل في المجرد بعد أبي عمرو الشيباني، قال: " وجعلته ثمانية وعشرين باباً على حروف الهجاء التي هي: أ ب ت ث ج ح ...، وجعلت في كل باب من أبوابه ثمانية وعشرين فصلاً؛ لتوجد البغية منه وشيكة بلا تعب ولا نصب، ولا مشقة

(١) المعجم الذي نريد، ص ص ١١٧، ١١٨.

(٢) معجم الأدباء، ج ١٨، ص ص ٣٤، ٣٥.

(٣) ينظر: الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١١٦.

(٤) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر، ص ص ٥١٢، ٥١٣.

(٥) ينظر: المعجم الذي نريد، ص ص ١١٧، ١١٨.

(٦) ينظر: الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١١٦.

ولا كبير طلب" (١)، وقد راعى في ترتيب الفصول داخل الأبواب الحرف الأول والثاني، فجاء عنده: باب الألف فصل (أ)، فصل (أب)، فصل (أت)، فصل (أث) وهكذا (٢).

وسلكه أبو هلال العسكري (ت ٤٠٠هـ) في (المعجم في بقية الأشياء) ونص فيه على منهجه بقوله: "وقد نظمت ما ضمنته إياه منها على نسق حروف المعجم، فبدأت بما كان أوله همزة، وأتبعته بما كان في أوله الباء، ثم كذلك إلى آخر الحروف" (٣).

وصنع أبو عبيد الهروي (ت ٤٠١هـ) صنيعه في كتابه (الغريبين)، قال في مقدمته: "وهو موضوع على نسق الحروف المعجمية، نبدأ بالهمزة، فنفيض بها على سائر الحروف حرفاً حرفاً، ونعمل لكل حرف باباً، ونفتح كل باب بالحرف الذي يكون أوله الهمزة، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف إلا أن لا نجد فنتعداه إلى ما نجد على الترتيب فيه، ثم نأخذ في كتاب الباء على هذا العمل إلى أن ننتهي بالحروف كلها إلى آخرها؛ ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعي، وأخف طلب" (٤).

ثم اكتمل نضج المنهج وتماه عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في (أساس البلاغة)، ولكنه لم يدع الابتكار، حيث قال في مقدمته: "وقد رُتب الكتاب على أشهر ترتيب متداولاً، وأسهله متناولاً" (٥).

ولعلي أحتم الحديث عن التأليف النظري في المعجم العربي، بالإشارة إلى كتاب (المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها) لأحمد الباتلي، وهو أشبه ما يكون بقائمة للمؤلفات المعجمية العربية المطبوعة القديمة والحديثة؛ حيث قسم الكتاب قسمين؛ الأول خاص بمعاجم الألفاظ، والثاني بمعاجم المعاني، وسرد تحت كل قسم المعاجم التي تنتمي إليه، مع التعريف السريع بكل واحد منها، وأشار إلى هذا المنهج في مقدمته بقوله "وأعرج على ما وقفت عليه من المؤلفات في كل طريقة ذاكراً عنوان الكتاب، واسم مؤلفه ونسبه ونسبته وتاريخ وفاته، ثم أتكلم عن

(١) الجرد في غريب كلام العرب ولغاتهما، السفر الأول، ص ٣١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٣٥ - ٦٠.

(٣) المعجم في بقية الأشياء، ص ٤٣.

(٤) الغريبين (غريبي القرآن والحديث)، ج ١، ص ٥.

(٥) أساس البلاغة، ص (د).

كل كتاب بما يناسبه، ثم أختتم بذكر طبعه وتحقيقه وتاريخ ذلك قدر المستطاع " (١)، ففي القسم الأول (معاجم الألفاظ) أشار إلى الطرق المتبعة في ترتيب المواد داخل المعاجم، وهي:

١- طريقة الترتيب بحسب الحروف الحلقية، ومقلوبات الكلمة (٢): وذكر مجموعة من المعاجم التي سلكت هذه الترتيب، ومنها: (العين) للخليل (ت ١٧٠هـ)، و (البارع في اللغة) للقالبي (ت ٣٥٦هـ)، وغيرهما، ثم قوّم هذه الطريقة بذكر بعض المزايا والمآخذ عليها، فمن مزاياها (٣):

أ- أن الخليل بن أحمد مبتكرها، ولم يسبق إليها. ب- سلكها عددٌ من أئمة اللغة.

ج- حوت مؤلفاتها عددًا كبيرًا من المواد اللغوية، وكثرة الشواهد بأنواعها.

د- الحرص على جمع اللغة واستيعابها مع الضبط والتوثق من صحة المعنى.

وأما المآخذ؛ فذكر المآخذ الذي كثر ترده، ووصفت هذه الطريقة به، وهو "صعوبة البحث فيها، ومشقة الوصول للفظ المراد؛ بسبب صعوبة معرفة الترتيب على المخارج، وما يتعلق به من المقلوبات، وما ينتج عن ذلك من ألفاظ يعدها بعضهم مهملة، فيثبت غيره استعمالها" (٤)

٢- طريقة الترتيب بحسب الحرف الأول للكلمة (٥): ومن سلكها أبو عمرو الشيباني

(ت ٢٠٦هـ) في كتابه (الجيم)، وأبو عبيد أحمد الهروي (ت ٤٠١هـ) في (غريبي

القرآن والحديث)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ) في (جمهرة اللغة)، وابن فارس

(ت ٣٩٥هـ) في (مقاييس اللغة) و (مجمل اللغة)، وعلي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في

(التعريفات)، والشيخ سعدي أبو جيب في (القاموس الفقهي - لغة واصطلاحًا)، ومجدي

وهبة وكامل المهندس في (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب)، و (المعجم

الوسيط)، وغيرها، ويلاحظ أن الباتلي اعتمد في هذه الطريقة اعتمادًا كليًا على الحرف

الأول، بغض النظر عن كون المعجم يعتمد على التقلبيات، أو الترتيب الألفبائي، أو يأخذ

بالشكل النطقي، فهذه الأمور لا تعنيه بقدر ما كان يركز على الحرف الأول فقط.

(١) المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ص ١٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٦ - ٥٣.

٣- طريقة الترتيب بحسب الحرف الأخير للكلمة^(١): ومن مؤلفات هذه الطريقة كتاب (التفنية في اللغة) للبندنجي (ت ٢٨٤هـ)، و(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (ت ٣٩٣هـ) و(المعجم الفيصل) لأحمد قبّش، صدر عام ١٤٠٥هـ، وغيرها.

أما القسم الثاني من الكتاب فخصصه لـ (معاجم المعاني) وقسمها على نوعين:
١- ما اختص بموضوع واحد في مؤلف مستقل: ككتب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) (خلق الإنسان)، و(كتاب الإبل)، و(النبات والشجر)، و(كتاب الدينوري (ت ٢٨٢هـ) (كتاب النبات)، و(كتاب الأيام والليالي والشهور) للقراء (ت ٢٠٧هـ)، وغيرها.

٢- ما حوى موضوعات عدة: ومما أُلّف فيه: (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم ابن سلام (ت ٢٢٤هـ)، و(المخصص) لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، و(المعرب في لغة الفقه) للمطرزي (ت ٦١٠هـ)، و(المطلع على أبواب المقنع) للبعلي (ت ٧٠٩هـ)، وغيرها.

ثم ذُيّل الباتلي كتابه بتقويم هذه الطريقة الخاصة بمعاجم المعاني بقوله: "هذه الطريقة مفيدة لمن أراد أن يكتب في موضوع ولا يعرف الكلمات المناسبة فيه، فسيجدها مجموعة في باب واحد، فلا يتكلف مشقة البحث عن كل مفردة لوحدها، ولكن لا يستفيد منها من يريد البحث عن معنى مفردة واحدة؛ كرأس فهو لا يدري في أي موضوع أدرجها مؤلف الكتاب هل هي فيما يتعلق بالإنسان أم الحيوان أم النبات أم غير ذلك؟ ونحو ذلك بعض الكلمات الفقهية التي يتكرر استعمالها في كثير من الأبواب"^(٢)، ولكن هذه الإشكالية حلها بوضع فهرس خاص باللغة في نهاية الكتاب؛ يتسنى للقارئ من خلاله الوصول إلى الكلمة، وموارد ذكرها.

(١) ينظر: المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، ص ٥٤ - ٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٢.

وفي نهاية هذا البحث تتضح أمور من أهمها :

- ١- أن الدراسات النظرية في المعجم العربي التي أسهم فيها الباحثون السعوديون، تمثلت في كتابي (الصحاح ومدارس المعجمات العربية) للعطار، و(المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها) للباتلي، وهي قليلة جدًا.
- ٢- أن اللغويين السعوديين بعيدون كل البعد عن المشاركة في الدراسات النظرية حول المعجم العربي، وإنما أسهم فيها غيرهم من بعض المتخصصين في الشريعة والأدب.
- ٣- أن العطار في كتابه آنف الذكر المتميز - كما شهد له بذلك - لم يكن جامعًا للأفكار والمعلومات فقط، بل كان ناقدًا للآراء المطروحة؛ ولذا وجدت آراؤه صدى ومعارك على المستويين الداخلي والخارجي، بعكس الباتلي الذي كان مهتمًا بإعداد ما هو أشبه بالقائمة للمعاجم العربية.

المبحث الثاني : النشاط المعجمي التأليفي :

شهدت اللغة العربية حركة نشطة في إعداد المعاجم التي تحوي مفرداتها واستعمالاتها، ابتداء من تأليف الرسائل والموضوعات، والعناية بالغريب وغير ذلك، وتطوراً عند تأليف المعاجم العامة على يد الخليل في (العين)، ثم تلتها بعد ذلك معاجم كثيرة، زحرت بها المكتبة العربية على اختلاف أنواعها ومدارسها ومناهجها، وهي أشهر من أن تذكر في هذه العجالة، واستمر إعدادها على مرّ العصور بشكل متفاوت حتى عصرنا الحاضر في العالم العربي، وصارت تتبناه مؤسسات وهيئات لغوية - كما في مصر وسوريا وغيرهما -، أو يقوم به أفراد - كما في لبنان وغيرها-.

ولكن الحال في المملكة العربية السعودية يختلف، إذ المطلع على مكتبتها اللغوية لا يظفر على الإطلاق بأي معجم عام للمفردات اللغوية، وهذا ما يمثل وجهاً واضحاً من أوجه القصور التي تعاني منه الحركة اللغوية في المملكة، أما المعجمات الموضوعية أو المتخصصة فإنها تمثل اتجاهات واضحة، قام بها أفراد؛ لعدم وجود مؤسسات لغوية تتبنى المعجمات وغيرها. ويجدر التنبيه إلى أن التأليف المعجمي في المملكة العربية السعودية ظهر متأخراً، فلم يكن لفترة النشأة أي نصيب منها، وإنما بدأ التأليف فيها في بداية مرحلة التطور. وسنعرض في الصفحات اللاحقة بعض المعجمات التي ألفها سعوديون، أو شاركوا فيه، وفق قسمين : معاجم المفردات والعبارات، ومعاجم المصطلحات، مع مراعاة تواريخ النشر.

أولاً : معاجم المفردات والعبارات :

(١) (معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان) لمحمد العقيلي :

١- التعريف به :

ظهر بطبعته الأولى سنة (١٤٠٣ هـ)، ثم أعيدت طباعته سنة (١٤١٠ هـ)، وزادت ضعف الأولى، فجاء في مائتين وإحدى وتسعين ورقة من الحجم المتوسط؛ لأن المؤلف أضاف مواد الجزء الثاني إلى الأول؛ ليكون كتاباً واحداً شاملاً للهجة جازان المحلية (١).

(١) ينظر : معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ص ٢٠٥.

وتمثل هدف التأليف في عقد موازنة بين اللهجة الدارجة في منطقة جازان وبين اللغة العربية الفصيحة؛ لأن أغلب اللغة المنطوقة في المنطقة ترجع إلى أصول عربية، وأكد على هذا بقوله: "وأعتقد أن كثيراً من الألفاظ الدارجة لدينا ترجع إلى أصولها في الفصحى" (١)، وإن أصابها تحريفات لغوية.

أما مصادره التي اعتمد عليها وذكرها في نهاية معجمه فيمكن رجوعها إلى نوعين: نوع اعتمد عليه في جمع المادة الدارجة، وهو كتابه (الأدب الشعبي - جزءان)، وكذلك (مذكرات خاصة عن جولات المؤلف في بادية المنطقة)، مما يظهر أن المشافهة كان لها دور في رصد المادة، والنوع الآخر مصادره في رد الألفاظ إلى أصولها والتحقق منها؛ للحكم على اللفظ بالفصاحة أم لا، مثل: معجم (تاج العروس) للزبيدي، و(المخصص) لابن سيده، و(نهج البلاغة) للزمخشري، و(مختار الصحاح) للرازي، و(المصباح المنير) للفيومي، و(لسان العرب) لابن منظور (٢).

٢- منهجه:

ويشمل: أ- منهجية الترتيب، ب- منهجية دراسة اللفظة.

أ- منهجية الترتيب: سلك في ترتيبه للمعجم الأمور التالية (٣):

١- الاعتماد على الفعل الماضي للكلمة، إلا ما شذ مثل كلمة (بجايدي) في اللغة العامية، والتي هي جامدة لا تتصرف.

٢- الترتيب على الحروف الهجائية؛ أي نظام المدرسة الهجائية الألفبائية، مبتدئاً بالألف ومختتماً بالياء وقبلها الواو، وشمل معجمه سبعة وعشرين حرفاً؛ لأن حرف الظاء لم يذكر أي كلمة تبتدئ به، وبلغت مداخله خمسمائة وأربعة عشر مدخلاً، وكرر بعض المداخل مرتين لاختلاف المعنى مثل: (حور، دقل، دلى، ذهب، قرع) وغيرها.

٣- يبقي الكلمة على منطوقها دون الاعتداد بأصلها، وهذا يتضح فيما إذا كانت الكلمة مشتملة على ألف في وسطها أو في آخرها، فيبقيها على حالها؛ ولذا جاء مدخل

(١) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، ص ٢٠٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١٣.

(هاش) ثم (الهاش) ثم (الهايشة) ثم ذكر مجموعة كلمات ثانيها بالباء والتاء والجيم والذال والراء ... ثم بالكاف ثم بالميم ثم أورد (الهوش) و (الهوشة) وكلها ترجع إلى أصل واحد هو (هوش)، وقبلها (ساف) و (ساق) ثم (سير)، وكذلك إذا كانت الألف متطرفة مكتوبة على شكل ألف (ا) مثل (جبا) فإنه يقدمها على (جبر) و (حبش)، ومثل تقديمه (نطا) على (نظم)، وأما إن كانت على شكل (ى) وضعها بعد الواو على أنها ياء مراعاة لأصلها كما في إيراد (أدم) ثم (أدى)، وكذلك في (زوم) ثم (زوى)، و (شروى) مقدمة على (شرى)، و (نقب) و (نقف) على (نقى)، وهذا السلوك يعدّ من الخلل المنهجي الذي يؤخذ عليه.

ب- منهجية دراسة اللفظة : كانت على النحو الآتي :

١- بعد أن يضع المدخل يأتي بالكلمة الدارجة، ويصف نطقها - في الغالب - بذكر ما تحمله من حركات، ثم معناها في عدة سياقات تستخدم فيه، وكثيراً ما يستشهد على المعنى بإيراد بيت من الشعر الشعبي، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات المعجم من عدة أبيات شعبية.

٢- يعرض الكلمة في استخدامها الفصيح، معتمداً على معانيها في المعاجم العربية، ويعززها قدر الإمكان بالاستشهاد؛ فأحياناً بآية قرآنية^(١)، أو بحديث نبوي^(٢)، وكثيراً ما يستشهد بالشعر العربي الفصيح^(٣)، وقليلاً بالأمثال^(٤)، وإن لم يجد شاهداً اكتفى بالدلالة المعجمية، كما في (تلم)، (ردغ)، وغيرهما.

وبعد النظر في المعجم، اتضح أن المؤلف تعامل مع عدة ألفاظ، يمكن رجوعها إلى ثلاثة أنواع :

(١) ينظر : معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، (بتل، جاب، روح، زفف، سوم، فجر، نشر).

(٢) ينظر : المرجع السابق، (أثر، تبع، حخ، زخ، غيا، لاب، نشر).

(٣) ينظر : المرجع السابق، (بتل، برهيج، حرد، خيت، دلى، الردحة، رصع، روق، زلم، سنو، شبل، شور، فرج، لفت، نشر).

(٤) ينظر : المرجع السابق، (برج، جابه، جلب، شبه، شور، فخت).

الأول : ألفاظ فصيحة مستخدمة في الدارجة كما هي، ويشير إلى فصاحتها، ولذا

ترددت عنده العبارات التالية : " وهي عربية فصيحة " ^(١)، و" وهو عربي فصيح " ^(٢)، و" الكلمة عربية فصيحة " ^(٣)، و" فصيح " ^(٤)، و" اللفظ عربي فصيح " ^(٥)، و" وردت في اللغة الفصحى بهذا المعنى " ^(٦)، و" لغة فصحي " ^(٧).

الثاني : ألفاظ فصيحة تستخدم باللغة الدارجة بمعنى مختلف عن معناها في الفصحى،

أو قريبة منه، فعندما يأتي على هذا النوع يؤكد على وجود اختلاف بين المعنى اللغوي الفصيح والمعنى المستخدم في الدارجة بعبارات مثل : " فإنها لم تأت في اللغة بمعنى ما ورد في لهجتنا المحلية " ^(٨)، و" ما ورد في لهجتنا بعيد كل البعد عما جاء في الفصحى " ^(٩)، و" وهي بعيدة عما ورد في العامية " ^(١٠)، و" وهي بعيدة عن معنى ما ورد في العامية " ^(١١)، و" هي إن اتفقت وزناً وشكلاً، فلم تتفق معنى مع ما ورد في لهجتنا " ^(١٢)، و" ولم أجد فيما تحت يدي من مصادر اللغة ما يؤدي معنى ما ورد في العامية " ^(١٣)، و" هنا بخلاف معنى ما تستعمل له لدينا " ^(١٤)، و" وهي بعيدة عن معنى ما جاء في لهجتنا " ^(١٥).

(١) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، (أدى، بشم، دقل، روح، زمخ، سرح، وتح).

(٢) المرجع السابق، (بقل، زند، طخم).

(٣) المرجع السابق، (ردغ، سنح، غيا، كلا).

(٤) المرجع السابق، (رشح).

(٥) المرجع السابق، (طل، غارى).

(٦) المرجع السابق، (طم).

(٧) المرجع السابق، (غيش).

(٨) المرجع السابق، (برق).

(٩) المرجع السابق، (جاب).

(١٠) المرجع السابق، (جلب).

(١١) المرجع السابق، (حرى).

(١٢) المرجع السابق، (حكلى).

(١٣) المرجع السابق، (زرق).

(١٤) المرجع السابق، (سير).

(١٥) المرجع السابق، (فسخ).

الثالث : ألفاظ دارجة ليس لها ما يقابلها في المعاجم العربية، فيذكر معناها في الدارجة العامية، ثم ينص على أن المعاجم العربية خلت منها بعبارات تؤكد ذلك، مثل : " لم أجد ما يماثلها فيما لدي من المعاجم " ^(١)، و " لم نجد لها فيما لدينا من المعاجم " ^(٢)، و " لم أجد لها فيما لدي من المعاجم " ^(٣)، و " لم أجد لها شبيهاً فيما لدي من المعاجم " ^(٤)، و " لم أجد لها فيما لدي من المعاجم " ^(٥).

ولم يكن ينص على كل ألفاظ المعجم بانتمائها إلى الأنواع الثلاثة السابقة، بل يذكر اللفظة ومعناها في اللغة الدارجة - في بعض الأحيان - دون نسبتها إلى أحدها، كما في نحو المدخل التالية : (الخشبية، شعتر، فشر، قدا، القيف، كدفش، كشم، كعش، كفى، لوين).

٣- من المآخذ عليه :

١- نص المؤلف على أنه سيعتمد على الفعل الماضي في ترتيب مواد ^(٦)، إلا إنه لم يلتزم بهذا المنهج في عدد من المواد منها : (الجر)، و (الحزبة)، و (حزة)، و (الحلالح)، و (الحمل)، و (الرح)، و (الردحة)، و (سهوة)، و (الشرعة)، و (الشهرة)، و (طلة)، و (العذير)، و (قريعة)، و (القهد)، و (اللحج)، وغيرها. ويمكن ذكر مثال واحد على مخالفته الصريحة لهذا المنهج على الرغم من أن الكلمة متصرفة، وذلك في وضعه المدخل بالاسم (القهد)، ثم ذكر مشتقاته بقوله : " قهد يقهد قهداً، والاسم القهد بضم القاف وسكون الهاء وآخره دال مهملة ... " ^(٧).

٢- ليس من شأنه الاعتداد بأصل الألف واوية كانت أو يائية إذا وقعت متوسطة؛ لذا يقدمها على غيرها، مثل : إيراده (بار) قبل (بتت)، و (ساق) قبل (سير)، وهذا

(١) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، (بخش).

(٢) المرجع السابق، (ثعن، جغ).

(٣) المرجع السابق، (جعط، جهف، خدرش، رجغ، زحط، فشك).

(٤) المرجع السابق، (جغم).

(٥) المرجع السابق، (ردش).

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣.

(٧) المرجع السابق، (القهد).

الأمر لا إشكال فيه لأنه يعتد بنطقها، ولكن المشكلة عنده تكمن فيما إذا كانت الألف متطرفة؛ فإن كانت مكتوبة على صورة (ا) قدمها على جميع الحروف، فقدم (جبا) على (جبر)، و(قدا) على (قدع)، و(هبا) على (هبب)، و(نطا) على (نظم)، وإن كانت كتابتها على صورة (ي) فإنه يؤخرها على اعتبار أنها ياء، فجاءت (رزى) بعد (رزم)، و(زحى) بعد (زحط)، و(زوى) بعد (زوم)، و(سرى) بعد (سرح)، و(سنى) بعد (سنو)، و(شرى) بعد (شروى)، و(شوى) بعد (شور)، و(غمى) بعد (غمد)، و(نقى) بعد (نقف) وغيرها. وكأنه في صنيعه هذا يراعي الشكل الكتابي والرسم الإملائي للكلمة، فإذا كانت الألف متطرفة ومكتوبة على صورة (ا) عدها ألفاً وقدمها على جميع الحروف، وإن كانت مكتوبة على صورة ياء (ي) رسماً عدها (ياءً) ووضعها في نهاية الحروف، أي بعد الواو، وهي في الحقيقة ألف في النطق بالصورتين كليهما، ولكن الاختلاف في الكتابة اقتضته مراعاة الأصل الواوي بصورة (ا)، واليائي بصورة (ي)، وعلى هذا يفترض رد الألف إلى أصلها، ومعاملتها في الترتيب وفق أصلها لا صورتها الإملائية.

٣- كتابته لمادة (براء) بهذه الصورة، فإن كان كتبها على أساس أنها اسم فقد خالف منهجه الذي رسمه باختيار الفعل الماضي، وإن كانت فعلاً فالصواب كتابتها على ألف (برأ) وهو الأقرب إلى قصده.

٤- خالف أسس الصناعة المعجمية في تقديمه الألف على الهمزة، كما في تقديمه (شاف) على (الشأفة)، كما أنه لم يعتد بالحرف المشدد، ونظر إليه على أنه حرف واحد؛ ولذا قدم (حز) على (حزب)؛ فنتج عنه خطأ في الترتيب.

٥- لم يوفق في الحكم على بعض الكلمات في نفي وجودها في المعاجم العربية، كما في مدخل (زط) حيث يقول : " زط : أصل الفعل (زطط) - بالتحريك - : ضغط، لغة : لم أجده فيما لديّ من المعاجم " ^(١)، ولكن (زطط) في (لسان العرب) ^(٢)، ومعناها يختلف عن المعنى المستخدم في الدارجة، ومدخل

(١) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، (زط).

(٢) ينظر : لسان العرب، (زطط).

(ضاغي) حيث قال : " ضاغي : بفتح الضاد بعدها ألف ثم غين معجمة وآخره ياء مثناة : عاتب، غاضب، لغنة : لم نجد لها فيما لدينا من المعاجم " (١)، والحقيقة أنها في (اللسان) في مدخل (ضغا)، ومن معانيها البكاء والصياح (٢).
وهذه المآخذ لا تؤثر على قيمة المعجم؛ فمن إيجابياته معرفة الألفاظ التي تستخدم في لهجة جازان، ومدى علاقتها بالفصحى، وليته إذ أورد تلك الألفاظ العامية التي ليس لها معنى في الفصحى، أشار إلى ما يقابل معناها في الفصحى؛ حتى تهر العامية رويداً رويداً وتستعمل الفصحى مكانها.

(٢) (فصيح العامي في شمال نجد) لعبد الرحمن السويدي :

١- التعريف به :

يتكون من ثلاثة أجزاء، صدر الجزء الأول والثاني بطبعتهما الأولى عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، وأتى فيهما على حروف المعجم كاملة من الألف إلى الياء، فبلغت الألفاظ في الجزء الأول الذي ابتدأه بحرف الألف واختتمه بحرف الصاد حوالي (١٤٦٥)، أما الثاني فكان مكتملاً لسابقه بدأه بحرف الضاد وأتمها بحرف الياء، مرّ فيه على (١٥٨٠) كلمة تقريباً، وذيله بما سماه هوامش، أدرج فيها مجموعة من الألفاظ والجمل والعبارات الفصيحة والعامية المتداولة، الدالة على الانفعالات النفسية (٣)، وأما الجزء الثالث فصدر عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م، حوى مفردات فصيحة وعامية ودخيلة، بلغت حوالي (٢١٣٥) كلمة، ابتدأ ترتيبها بحرف الألف إلى أن وصل إلى حرف الياء، ثم ختمه بمجموعة من الأمثال الدارجة التي يغلب عليها طابع العامية وإن تضمنت بعض الكلمات الفصيحة (٤).

وتمثل دافع التأليف في محاولة الربط بين ما ينطق به الناس وبين الفصحى؛ حيث إن " بعض الذين يزاولون الكتابة على أعمدة الصحف حين يستعملون بعض الألفاظ الفصيحة الفحة محجوزة بين قوسين، وذلك ظناً منهم أن هذه الألفاظ عامية لأنها تدور على ألسنة

(١) معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان، (ضاغي).

(٢) ينظر : لسان العرب، (ضغا).

(٣) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج٢، ص ١٠٨٧.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج٣، ص ١٥٦٥ - ١٧١٩.

العامة " (١)؛ لأن كثيراً من الألفاظ التي يعتقد بأنها عامية قد انحدرت من أصول فصيحة، وإن أصابها بعض التحريف.

وقد كان المصدر الأول الذي اعتمد عليه هو الألفاظ المستعملة في منطقة حائل وما جاورها شمالاً (٢)، ولكنه لم يفصح عن طريقة تلقي الألفاظ وجمعها، أهى عن طريق المشافهة؟ أم بحكم معرفته لتلك المنطقة؟ ولكن الذي يظهر أنه بحكم معرفته؛ حيث يقول: " اكتفيت بتغطية هذا الجزء المشار إليه آنفاً بما ألمَّ به من كلمات حسب معرفتي " (٣). والمصدر الآخر هو ما عول عليه في التعرف على معاني الكلمات من المعاجم العربية والدواوين الشعرية الفصيحة وغيرها (٤)، هذا في الجزأين الأول والثاني، وأما الثالث فقد خلا من الدواوين الشعرية العربية؛ لأن جلّ الأبيات في هذا الجزء شعبية.

٢- منهجه :

ويشمل : أ - اختيار الألفاظ وعرضها ، ب - ترتيب المداخل.

أ - اختيار الألفاظ وعرضها : اقتصر في جزأيه الأول والثاني على إيراد الألفاظ التي لها أصول فصيحة، وأكد على هذا في مقدمته بقوله : " فهذه محاولة مبدئية لاختيار وحصر عدد من الألفاظ الفصيحة التي تتداولها في اللهجة العامية السائدة " (٥)، وأما في الثالث فلم يقتصر على الألفاظ التي تُردُّ إلى اللغة الفصيحة بل ضمنه بعض الألفاظ التي قد تكون فصيحة؛ إما لأن مدوني المعاجم لم يحيطوا بها، أو لم يحملها شاهد ولا ناقل، كما شمل غيرها من الألفاظ العامية والدخيلة (٦)، ونظراً لوجود هذا الاختلاف فإنه في الجزء الأول والثاني يأتي بالمدخل ويضع دلالاته المتعددة في اللغة الفصحى، ويعقبها بالاستشهادات المتنوعة، وقد حظيت الأبيات العربية القديمة بالنصيب الأكبر، ثم تلتها الآيات القرآنية، ثم الأحاديث النبوية، والأمثال، وأحياناً يورد المدخل بدون استشهادات، مكتفياً بدلالته

(١) فصح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ٥.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٧.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ١١١٣.

(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ٦.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج ٣، ص ١١١٧.

المعجمية^(١)، وأما في الجزء الثالث فقد كان الاستشهاد بالأبيات الشعبية (العامية) سمة بارزة فيه؛ لأنه حوى كلمات عامية.

ب- ترتيب المداخل :

١- قام بتجريد الكلمة (المدخل) من الزوائد.

٢- مراعاة أصل الألف.

٣- رتب الألفاظ في أجزائه الثلاثة وفق المدرسة الهجائية الألفبائية، مراعيًا الحرف الأول ثم الثاني ثم الذي يليه، ابتداءً بالألف وانتهاءً بالياء، وقدم الواو على الهاء في الجزء الأول والثاني، وعكس الأمر في الجزء الثالث.

٣- من المأخذ عليه :

أ- ملحوظات على المحتوى :

١- إن من يطلع على هذا المعجم ينصرف ذهنه إلى أمرين لا ثالث لهما :

الأول : أن الكلمات التي حواها يظن بأنها عامية وهو يؤصلها، ويستدل على فصاحتها، وكان هذا دافعه في التأليف^(٢).

الثاني : أن مفرداته فصيحة أصابها تحريف في النطق، وتغسير في المعنى في اللهجة العامية، فيكون دوره تصحيحهما.

وهذان الأمران يقصدهما من يؤلف في هذا المجال المهم^(٣)، ممن يحرصون على اللغة العربية الفصحى، ومحاولة إعطاء الثقة للمتكلمين إلى تمثيلها بعد إجراء التعديل عليها مما أصابها من تحريف نطقي أو تغيير في المعنى، وهذا الهدف لم يعن به المؤلف، إذ كان همه فقط تسجيل الكلمات الفصيحة في اللغة العامية، كما يقول : " فهذه محاولة مبدئية لاختيار وحصر عدد من الألفاظ الفصيحة التي تداولها في اللهجة العامية السائدة " ^(٤)، ولذا أورد كلمات كثيرة، معروفة للجميع، لم يشك في فصاحتها في يوم من الأيام؛ لورودها في الأساليب اللغوية

(١) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٥.

(٣) ينظر : معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، ص ٤.

(٤) فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ٦.

الراقية، مثل: أدب^(١)، أسر^(٢)، أكل^(٣)، بتر^(٤)، بذل^(٥)، بسط^(٦)، تمر^(٧)، سبج^(٨)، طرف^(٩)، طغى^(١٠)، عصم^(١١)، عضد^(١٢)، فسد^(١٣).

٢- لم يهتم بالربط بين المعنى الحالي للكلمة وبين ما هو وارد في المعاجم العربية، وتوضيح العلاقة والاختلاف بين المعنيين، وإنما كان يورد معناها الفصيح، ثم يتلوه بنطقها الحالي، غير ملتفت إلى ما أصابها من تحريف.

٣- أن جزأه الثالث اشتمل على مفردات لم ترد في المعاجم العربية؛ وعلل ذلك بأنها قد تكون فصيحة لم يحط بها جامعو المعاجم، أو لم يحملها شاهد أو ناقل؛ ولهذا فإن جزءاً مما دوّنه فيه لا يتفق مع عنوان المعجم (فصيح العامي)، ولا شك أنها تحتاج إلى تقصُّ تام، ثم يحكم على فصاحتها، ولو قبل مذهبه هذا لفتح الباب على مصراعيه لقبول أي لفظ استناداً إلى هذه الحجة، ولاختلط الفصيح بالعامي.

٤- إيراد بعض الكلمات الأجنبية، فهل تعتبر فصيحة؟ مثل: الباشق^(١٤)، تابور^(١٥)، والغليون^(١٦).

-
- (١) ينظر: فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ٣٣.
 (٢) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٨.
 (٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٤٠.
 (٤) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٤٧.
 (٥) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥٣.
 (٦) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٦٢.
 (٧) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٣.
 (٨) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٤٢٠.
 (٩) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٧٩.
 (١٠) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٨٣.
 (١١) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٤٢.
 (١٢) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٤٤.
 (١٣) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٢٩.
 (١٤) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٦٤.
 (١٥) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٩٧.
 (١٦) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٩٥.

(ب) - من أخطاء الجذور :

وقعت في المعجم أخطاء في تحديد بعض أصول الألفاظ، من ذلك :

- (أوا) جذراً لـ (يأوي) ^(١)، والصواب من (أوى) ^(٢).
- (بغا) جذراً لـ (بغى الشيء طلبه) ^(٣)، وهي من (بغى) ^(٤).
- (ترر) جذراً لـ (تابور) ^(٥)، وكان الأولى أن يبقىها بشكلها (تابور)؛ لأنها كلمة ليست عربية، وإنما هي تركية، وإن كان يرى كغيره بأن يأتي بالجذر من الكلمات الأجنبية فجزرها يكون (تبر) كما صنع (المنجد)، وأما المعجم الوسيط فأورد (طابور) دون تجريد، وهو أقرب للصواب.
- (ثوا) لـ (الثواء طول المقام) ^(٦)، وهي من (ثوى) ^(٧).
- (سوهج) للسير ^(٨)، والصواب (سهج) ^(٩).
- وضع (نيا) جذراً لـ (النية) و(النيء) ^(١٠)، والصواب أن النية من (نوى) ^(١١)، والثانية من (نيا) ^(١٢).

(ج) - خلل في الترتيب :

مما يلفت النظر أنه قدّم حرف الواو على الهاء في الترتيب العام في الجزأين الأول والثاني، وفي ترتيب المداخل تحت الحروف أتى بالهاء ثم بالواو ثم الياء مثل : تقديم (جهم) على

(١) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ٤٤.

(٢) ينظر : العين، ج ٨، ص ٤٣٧، والقاموس (أوى).

(٣) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ٧٢.

(٤) ينظر : العين، ج ٨، ص ٤٥٣، والقاموس (بغى).

(٥) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ٩٧.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١١٦.

(٧) ينظر : العين، ج ٨، ص ٢٥٢، والقاموس (ثوى).

(٨) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج ٣، ص ١٣١٩.

(٩) ينظر : القاموس المحيط (سهج).

(١٠) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج ٣، ص ١٥٢٤.

(١١) ينظر : العين، ج ٨، ص ٣٩٣، ٣٩٤، والقاموس (نوى).

(١٢) ينظر : العين، ج ٨، ص ٣٩٢، والقاموس (نيا).

(جوب) ^(١)، و(زها) على (زوح) ^(٢)، و(صها) على (صوب) ^(٣)، و(عهد) على (عوج) ^(٤)، و(قهقهه) على (قود) ^(٥)، و(كههن) على (كوب) ^(٦)، و(نهي) على (نوب) ^(٧). وفي الجزء الثالث صنع خلاف ما سبق، ففي الترتيب العام قدم الهاء وأخر الواو عنها، ولكنه في المداخل لم يثبت على حال، فتارة يقدم الهاء على الواو، كتقديم (أهب) على (أوزى) ^(٨)، و(رهي) على (روح) ^(٩)، و(زها) على (زوج) ^(١٠)، وكثيراً ما يعكس الأمر؛ فيقدم الواو على الهاء، مثل: تقديم (بوه) على (بهدل) ^(١١)، و(دوه) على (دهج) ^(١٢)، و(سوهج) على (سهر) ^(١٣)، و(طول) على (طهيل) ^(١٤)، و(عون) على (عهر) ^(١٥)، و(فوه) على (فهر) ^(١٦)، و(قوم) على (قهد) ^(١٧)، و(لوي) على (لهب) ^(١٨)، و(نوه) على (نهر) ^(١٩).

-
- (١) ينظر: فصيح العامي في شمال نجد، ج ١، ص ١٥٤.
 (٢) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٤١١.
 (٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٥٤٤.
 (٤) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦٨.
 (٥) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠٨.
 (٦) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٤٧.
 (٧) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٠٢.
 (٨) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١١٦٦.
 (٩) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٢٨٤.
 (١٠) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٢٩٩.
 (١١) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١١٩٠.
 (١٢) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٢٦٧، ١٢٦٨.
 (١٣) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٣١٩.
 (١٤) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٣٨٧.
 (١٥) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤٠٥.
 (١٦) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤٣١.
 (١٧) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤٥١، ١٤٥٢.
 (١٨) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤٨٦، ١٤٨٧.
 (١٩) ينظر: المرجع السابق، ج ٣، ص ١٥٢٢، ١٥٢٣.

ومما يدخل في حيز الاضطراب في ترتيب المداخل، تقديم الهاء على الواو ثم العودة إلى الهاء مرة أخرى، كما في حرف الشين في الجزء الثالث، إذ رُتِّبها على النحو الآتي :

شهلل، شهو، شوب، شوت (ثم يورد مجموعة كلمات ثانيها الواو ويتبعها بـ) شهد، شهق، شهى، شيخ، شيد^(١).

ومما لا شك فيه أن هذا المعجم بُدِّل فيه جهد واضح، أزال فيه ما لحق بعض الألفاظ الفصيحة من وهم في نسبتها إلى العامية.

(٣) (من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب) لعبد العزيز الفيصل :

١- التعريف به :

يتكون من كتاب واحد، تبلغ صفحاته (٤٣٦)، ومداخله (١٣٥٢)، ولم يحمل اسم معجم، وكان بالإمكان تسميته معجمًا، ويعلل لذلك بقوله : " وقد سمت عملي هذا بعنوان يدل عليه؛ خشية التجاوز أو التعميم، وإلا فإن هذا الكتاب يمكن أن يطلق عليه معجم، ولكنني عدلت عن ذلك لأنني لم أحصر الكلمات الغريبة المستعملة " (٢).

إن من يطلع على هذا المعجم من أبناء جزيرة العرب ينتابه الشك في وجود تعارض بين عنوان المعجم ومضمونه، لوجود ألفاظ (مداخل) كثيرة جدًا لا يمكن أن تصنف ضمن الغريب، ولكن أثناء هذه التداخيات لا يلبث أن يزول هذا الشك وبالتأكيد بعد قراءة المقدمة؛ لأنه يجد أن المصنف قد وضع حدًا واضحًا لمقصوده من الغريب، يتمثل في أن أمر الغرابة لديه مرتبط بعموم دارسي العربية من غير جزيرة العرب، وإلا فتلك الألفاظ مستعملة في جزيرة العرب، ولكنها على حد قوله : " تعد من الغريب في نظر الدارسين للغة العربية، أما نحن في قلب جزيرة العرب فليست غريبة علينا، وإذا أطلقنا عليها الغريب فمن باب متابعة الدارسين للغة العرب " (٣)، ويؤكد على ما سبق بقوله : " البحث يتناول الألفاظ الغريبة التي يستعملها الناس، وهذا ما يميز هذه الألفاظ عن غيرها من كلامنا العربي، فنحن نتكلم لغة عربية كغيرنا من العرب، ونتميز باستعمال هذه الألفاظ التي لا يدرك معناها إلا

(١) ينظر : فصيح العامي في شمال نجد، ج٣، ص١٣٤٥ - ١٣٤٩.

(٢) من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، ص٥.

(٣) المرجع السابق، ص٧.

من لهم صلة وثيقة بالمعاجم " (١)، وهذا لا يمنع من وجود العكس؛ أي أن تستخدم ألفاظ في أقطار العالم العربي قد تكون غريبة على قاطني جزيرة العرب.

ويبين المؤلف سبب اختياره هذا النمط من التأليف فيقول: " يشتمل هذا الكتاب على كلمات قل استعمالها في مجتمعنا مع أنها كانت قاعدة اللغة في قلب جزيرة العرب، فيها يدور الحديث، وعن طريق التلفظ بما يتم التفاهم، ولما رأيت قلة استعمالها، وأن المتحدث يتهرب منها إلى غيرها من الألفاظ، وأن كل سنة تمر يهمل منها عدد كبير، عزمت على جمع ما يمكن جمعه " (٢)، ويقول: " وقد دفعني إلى حصر ما تيسر جمعه من الكلمات الغريبة المستعملة الخوف من قلة استعمالها في المستقبل ومن ثم نسيان ما تدل عليه دلالة واضحة؛ فالمستعمل للكلمة هو القادر على تحديد معناها تحديداً دقيقاً " (٣).

ولاشك أن أي عمل لا بد له من هدف يصبو إليه مؤلفه ويتطلع إلى تحقيقه، وهو في هذا المعجم يتمثل في قول المؤلف: " إن وضع معجم للألفاظ التي قل استعمالها يساعد على ذيوعتها من جديد، وذلك إثراء للغة العربية، وكلما كثرت مفردات اللغة المستعملة سهل استعمالها في الإنشاء والمحاضرة والترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية؛ لأن كثرة المفردات تتيح للمعاني المترجمة أن تستوعب بسهولة، وهذا المعجم يدعم المتحدث بتلك الكلمات، فيعتز بلغته ويجرؤ على استعمالها، فيعود انتشارها في مجتمع الشباب والنشء، ومن ثم يعود إليها صباها المفقود " (٤).

إن أهمية مثل هذا العمل المعجمي تكمن في أنه يفيد الكاتب والقارئ وغيرهما في التحقق من صحة بعض الألفاظ التي قد يسري إليها بعض الشك في فصاحتها وعاميتها؛ لأنه لم يحو إلا الكلمات الفصيحة (٥)؛ ولذا يفاد منه في رد العامي إلى الفصيح لتلك الألفاظ التي أصابها تحريف في شكل من الأشكال؛ لعناية المؤلف بتحقيق الكلمة، والاستشهاد عليها من عصر

(١) من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، ص ٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٦.

الفصاحة، وإرجاء بعض الكلمات المستعملة إلى حين الحصول على شاهد يدعم فصاحتها، أو التمكن من القول بعاميتها، أو أنها دخيلة على اللغة العربية^(١).

٢- منهجه :

يمكن أن يصنف إلى قسمين : أ- منهج المداخل ، ب- منهج الشرح.

أ- منهج المداخل :

لم ينص في مقدمته على منهجه الذي سلكه، إلا ما ورد عاماً بقوله : " وقد راعيت سهولة البحث في هذا المعجم فرتبته ترتيباً دقيقاً على حروف الهجاء " ^(٢)، ولكن بعد النظر والتأمل بدا منهجه متمسماً بعدة أمور، هي :

١- ترتيبه لمواد كتابه وفق الألفاظ لا الموضوعات.

٢- اعتماده فيه على أوائل الكلمات (النظام الألفبائي) ابتداءً بالهمزة وانتهاءً بالياء

وقبلها الواو، مع مراعاة ثوانيتها وثواتها هذا فيما أصله ثلاثي، مثل :

(بتل، بّثع، بّجَح، بُجْرَة، بّجَس، أبَح، بَخَص)، و(ثغب، الثفر، الثفنة، الثلب، الثلم)،

و(الحسّ، حسافة، الحسك، الحسيل)، أما الرباعي المضاعف فيورده على أنه ثلاثي، فمثلاً:

(دندن) من (دنن)، و(ذرذر) من (ذرر)، و(رمّرام) من (رمم)، و(السّسعّة)

من (سسع) وهكذا، حتى الرباعي المضاعف الذي لم يرد له أصل ثلاثي عامله على أنه

ثلاثي مثل (دَعْدَغ) من (دغغ)، وفي (اللسان) لم يرد إلا (دغدغ) ^(٣)، وكذا

(القاموس) ^(٤)، ومن قبلهما (الصحاح) ^(٥)، وكذلك أورد (صَعَّصَع) من (صعع)، ولم

يرد الثلاثي منه في (الصحاح) ^(٦) ولا في (القاموس)، ونص ابن منظور على هذا، بقوله :

" وقال أبو منصور : لا أعرف صَعَّ يَصَعُّ في المضاعف وأحسب الأصل في الصّعصعة من

(١) ينظر : من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٦.

(٣) ينظر : اللسان (دغغ).

(٤) ينظر : القاموس (دغدغه).

(٥) ينظر : الصحاح (دغغ).

(٦) ينظر : المرجع السابق، (الصّعصع).

صاعه يَصُوعُه : إذا فرقه " (١)، وتعامل مع بعضها الآخر على أنها رباعية لأنه لم يرد منها الثلاثي مثل (مأمأ)، و(هأهأ)، و(ولول)، وهو في هذا كله يسير على منوال (لسان العرب) الذي هو مصدره الأساسي، وهاهنا لفظة متعلقة بالنوع الأخير الذي هو الرباعي المضاعف الذي لم يرد منه الثلاثي من حيث طريقته في الترتيب، إذ يلاحظ أنه أغفل منه الحرف الثالث واعتمد في ترتيبه على الحرف الأخير؛ ولذا جاءت (مأمأ) قبل (موق) وهي من (مَأق)، و(ولول) قبل (وله) على اعتبار أن الهمزة قبل القاف، واللام قبل الهاء، وسيتضح الاعتماد على الحرف الأخير في الرباعي وإهمال الحرف الثالث قبله في الرباعي غير المضاعف في المأخذ الثالث لاحقاً.

٣- رتب المداخل بناء على أصول الكلمات (الجذور)، صحيح أنه كان يضع المداخل (الألفاظ) دون تجريد لزوائدها؛ إلا أنه مع هذا يضع في الاعتبار في أثناء الترتيب أصول الألفاظ وتجريدها من زوائدها، وفك تضعيفها، ورجع الألف إلى أصلها الواوي أو اليائي، كما لا يعتد بـ (أم) و(أبو)، وتتضح هذه الأمور بالأمثلة التالية :

- (أبَحَّ) أوردتها في حرف الباء مراعاة لأصلها (ب ح ح)، ووضعها في مكانها المناسب بعد (بَحَسَّ) وقبل (بَخَصَّ).

- رتب المداخل التالية على هذا النحو : (تلعة، تَلَّ، التالي، التَّنُوم، تنا، تَوْهَرِي، تاح، تيز، تاه)، وذلك بناء على جذورها : (ت ل ع، ت ل ل، ت ل و، ت ن م، ت ن و، ت ه ر، ت ي ح، ت ي ز، ت ي ه).

- ورتب (حَمَش، حَمَع، حَمَّ، مُحَمَّ، الحَمَحَمَة، أم حُنُور) بناء على جذورها الآتية : (خ م ش، خ م ع، خ م م، خ م م، خ م م، خ ن ر).

٤- وضع الألفاظ بين قوسين، ولا بد من التنبيه على أن أغلب المداخل كانت ألفاظاً مفردة، عدا بعض المداخل المركبة، مثل : (خَلَّى مَكَانَهُ) في حرف الخاء، (لله دَرُك) في حرف الدال، (ينساح باله) في حرف السين، (صَكَّة عُمِّي) في حرف الصاد، (قَضُّهَا وَقَضِيضُهَا) في حرف القاف، (كَيْت و كَيْت) في حرف الكاف.

(١) ينظر : اللسان (صع).

٥- ضبط المداخل بالشكل مكتفياً بالحركات، وهذا الأمر غالب في المعجم، ومع هذا وجدت بعض الألفاظ التي لم تضبط بالشكل وهي بحاجة إلى ذلك، مثل : (البراح)، و(البهم)، و(ترع)، و(تلعة)، و(جرب)، و(الجرؤ)، و(الجلمود) .
كما أنه لم يهمل التنبيه إلى بعض الألفاظ التي تنطق بغير وجه، مثل قوله : " والبِرْطِم : بكسر الطاء وفتحها " (١)، وغيرها.

ب - منهج الشرح : اتسم بالأمور التالية :

١- الشرح : بعد أن يضع اللفظ في قوسين يأتي إلى توضيح معناه وشرح المقصود منه، وإن دل اللفظ على غير معنى - أي كان من المشترك اللفظي - فإنه يأتي بها ثم يستشهد عليها، كما في المداخل التالية : (صعصع، مرط، نجف، نحر، الهبيد، هرت، هف)، وأحياناً لا يضع المعنيين تحت مدخل واحد، بل يضع لكل منهما مدخلاً مستقلاً، كما صنع في (مطخ) .

٢- الشواهد : بعد توضيح المعنى المراد وشرحه شرحاً واضحاً يأتي بالشواهد - كما يقول - : " من كلام العرب الأوائل في الجاهلية وصدر الإسلام إلى نهاية زمن الاستشهاد المعروف أي في نصف القرن الثاني الهجري تقريباً، وقد وثقت كل كلمة أوردتها بشاهد، وهذا ليس بالأمر اليسير، وقد أضطر إلى أن أسوق عبارة من كتب اللغة المعتمدة للدلالة على صحة عربية الكلمة " (٢)، ولهذا تنوعت الشواهد لديه، فاستشهد بالقرآن الكريم (٣)، والحديث النبوي الشريف (٤)، والأمثال العربية (٥)، وعبارات من كتب اللغة؛ فكثيراً ما يعتمد على لسان العرب، بل هو مصدره الأساسي، أما المعاجم الأخرى؛ فلم ترد إلا قليلاً، فالقاموس المحيط عول عليه حوالي أربع عشرة مرة فقط (٦)، ومختار الصحاح مرة

(١) من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، (برطم) .

(٢) المرجع السابق، ص ٥ .

(٣) ينظر : المرجع السابق، (بجس، حف، زبد، شمت، العراء، قض، تلطي، نحر، أوجس) .

(٤) ينظر : المرجع السابق، (تتع، ختل، المرزبة، العتمة) .

(٥) ينظر : المرجع السابق، (الثريا جم، سلى، صفع، هز) .

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٦، ٧٢، ٨٩، ١١٧، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٦٢، ٣٣٢ .

واحدة^(١)، واستشهد من كتاب (الاشتقاق) لابن دريد^(٢)، و(الكامل) للمبرد^(٣)، و(الأمالي) للقيلي^(٤)، واستشهد كذلك من كتب أدبية ككتاب (البيان والتبيين) للجاحظ^(٥)، أما الشواهد الشعرية؛ فهي السمة الظاهرة لديه في الاستشهاد، فلا تكاد صفحة من صفحات المعجم تخلو من عدة شواهد.

ومع أنه نص في كلامه السابق على أنه لن يورد أي كلمة إلا بالاستشهاد عليها، بقوله : " وقد وثقتُ كُلَّ كلمة أوردتها بشاهد، وهذا ليس بالأمر اليسير، وقد أُضطرُّ إلى أن أسوق عبارة من كتب اللغة المعتمدة للدلالة على صحة عربية الكلمة " ^(٦)، إلا أن هذا الأمر لم يكن على إطلاقه، إذ جاءت مجموعة من الكلمات بدون أي استشهاد، مثل : (أبرم)، (بق)، (البلق)، (تفل)، (التنوم)، (الثلب)، (الثلثة)، (جرش)، (الجراب)، (الجعر)، (الحبن)، (الحدج)، (حلت)، (الخباط)، (محتبب)، (الخبط)، (خبل)، (خبن)، (حم)، (محم)، (الخمخمة)، ولاشك أن بعض الكلمات السابقة وردت في (اللسان) بشواهد من الحديث والشعر، واكتفى في (دلخ) و(دلع) بالإحالة إلى (اللسان) دون ذكر الشواهد عليهما.

٣- الاستدراك : اتضح هذا المنهج لدى الفيصل في عدة مواضع (مداخل)، استدرك فيها على ابن دريد في (الحشمة)، و(زلدب)، وعلى الأزهري في (زلغ)، و(الأققوان)، وعلى ابن منظور في (الحسك)، وعلى ناصر الدين الأسد في (حوذاثة).

٤- التأصيل : لم يخل المعجم من وجود كلمات معربة بين دفتيه، أصل واحدة هي (قازوزة) بقوله : " والكلمة أعجمية معربة " ^(٧)، أما الأغلبية فلم تجد عنايته من التأصيل،

(١) ينظر : من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، ص ٥٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٧، ٧٩، ١٠٩، ١٤٢، ١٦٧، ٢٣٤، ٤٠٣.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٥، ٣٦، ٥٠، ١٩٣، ٢٣٨، ٣٠٥.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩، ٧٠، ٨١.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٩، ٦٣، ١٢٣، ٢١٥، ٣٦٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٨٩.

مثل : (الأبريسم)^(١)، و (باشق)^(٢)، و (حلتيت)^(٣)، و (الخريز)^(٤)، و (الكانون)^(٥)، و (الكركم)^(٦)، و (هربد) بكسر الهاء أصل لـ (هربد)^(٧).

٣- من المأخذ عليه :

(١) - تجريد المعرب :

من الأمور التي أخذت على المعجمات التراثية التعامل مع الألفاظ الأعجمية الأصل، وكأنها عربية الأصل، إذ يجرون عليها قاعدة التجريد من أحرف الزيادة، فمثلاً (إستبرق) يبحث عنها في (برق)، و (نرجس) في (رجس) كما في القاموس.

ومن نبه إلى هذا المسألة الشدياق، حيث قال : " ومن أمثلة الإجحاف ... إيراد المصنف [الفيروزآبادي] لفظة الإستبرق في برق، فأنزل الألف والسين والتاء فيها وهي نصف الحروف منزلة استخراج ... وأن حكم سألتمونيها لا يجري على الألفاظ العجمية ... وفي الواقع، فإن اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ العجمية أمر غريب؛ لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذي زيد عليه وهنا ليس كذلك ... " (٨).

ومما وقع فيه الفيصل إيراد (الأبريسم) في حرف الباء على أنها (برسم)، و (باشق) على أنها (بشق) و (القازوزة) على أنها (قرز)، و (الكانون) على أنها (كتن)، وهذا كصنيع (الصحاح) و (اللسان) و (القاموس)، وأما في (المعجم الوسيط) فقد وردت فيه (الإبريسم) بكسر الهمزة تحت كامل حروفها في الهمزة دون تجريد، وأما (باشق) ففي بشق، و (القازوزة) في قرز، و (الكانون) في كتن، وهذا مما يؤخذ على المعجم

(١) ينظر : المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، ص ١٣٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣) ينظر : القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل، ص ٨٤.

(٤) ينظر : المعرب، ص ٢٨٧.

(٥) ينظر : القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل، ص ١٩٤.

(٦) ينظر : المعرب، ص ٥٥٣.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٣٨، ٦٣٩.

(٨) الجاسوس على القاموس، ص ٢٧، ٢٨.

الوسيط ؛ لأن من منهجه الالتزام : " بوضع الكلمات المعربة في ترتيبها الهجائي؛ لأنها ليست لها في العربية أسر تنتمي إليها " (١).

إذاً يتطلب الأمر أن نتعامل مع الكلمات الأعجمية كما هي، وقد نصت أسس الصناعة المعجمية الحديثة على أن " الكلمات المعربة والأعجمية توضع تحت حروفها دون تطبيق قواعد اللغة العربية عليها من حيث التجرد والزيادة ... " (٢)، ولذا ينبغي على مؤلفي المعجمات الحديثة التنبيه إلى هذه الأسس؛ لكي يتعدوا عن مثل هذه المآخذ.

(٢) - ترتيب الرباعي غير المضاعف :

تعددت المدراس المعجمية في التراث العربي؛ بناء على اختلافها في طريقة ترتيب مواد المعجم، ومنها مدرسة القافية التي تعتمد على الحرف الأخير وتجعله بأباً والحرف الأول فصلاً، ومن تلك المعاجم (الصحاح) و(لسان العرب)، وقد كان لهما منهج في ترتيب أصول المادة يعتمد على عدد حروفه؛ إذ يقدم ذو الأصل الثلاثي على الرباعي، بغض النظر عن أسبقية الحرف الثالث في الرباعي للحرف الثالث في الثلاثي، فتورد مثلاً : (برم) قبل (برسم) و(برطم) و(برعم)، كما تقدم (شرف) على (شرسف) و(شمط) على (شمحط) و(فرط) على (فرشط) و(كرع) على (كرسع) .

وقد تنبه إلى هذه المسألة صاحب (القاموس المحيط) فحاول أن يرتبها بناء على أنه لن يصل إلى الحرف الأخير إلا بعد أن يمر بالأول ثم الثاني ثم الثالث ثم يصل إلى الحرف الأخير، أي : لا يتقيد بأولوية تقدم الثلاثي على الرباعي كما فعل صاحب الصحاح واللسان؛ لذا جاء عنده تقدم (شرسف) على (شرف)، و(شمحط) على (شمط)، و(فرشط) على (فرط)، و(كرسع) على (كرع)؛ إلا أنه لم يلتزم بهذا المنهج في سائر معجمه، فأحياناً يقدم الثلاثي على الرباعي مع أحقية تقدم الرباعي عليه، كما في مثل تقديمه (برم) على الأصول التالية (برثم، برجم، برشم، برصم، برطم، برعم، برهم)، وكذا تقدم (هلم) على (هلدم) و(هلقم) .

(١) المعجم الوسيط، ص ٤ (تصدير الطبعة الثانية) .

(٢) صناعة المعجم الحديث، ص ١٠٢ .

وقد أشار الشدياق إلى الاختلاف بين المعجميين العرب في تقديم الثلاثي على الرباعي، بقوله: " ومن الخلاف الواقع بين اللغويين ... وضع الفعل الثلاثي والرباعي في أوائل المواد، فإن الجوهري وضع حرص قبل خربص، وخلص قبل خلبص، وخرق قبل خربق، وسرق قبل سردق، وزعق قبل زعفق، وشرع قبل شرع، وشرف قبل شرسف، وسفل قبل سفرجل، والمصنف [الفيروزآبادي] عكس ذلك ولم يخطئه وكأن حجة الجوهري أن الثلاثي مقدم على الرباعي طبعاً فينبغي أن يقدم عليه وضعاً، وحجة المصنف ألا يوصل إلى الحرف الأخير إلا بعد ذكر ما يتقدم من الحروف، غير أنه لم يستمر على هذه الطريقة فإنه تابع الجوهري في إيراد حصم قبل حصرم، وخضم قبل خضرم، وسرم قبل سرجم، وسلم قبل سلتم وسلجم، وشيم قبل شيرم، وزهم قبل زهدم، وسحل قبل سحبل وغير ذلك، وهذا دأبه من أنه لا يستقر على طريقة واحدة، والظاهر أنه انفرد بهذا الترتيب؛ فإن ترتيب اللسان كترتيب الصحاح " (١). ولكن الشدياق لم يصرح بموقفه من تقديم الثلاثي على الرباعي، لأنه قال بعد " والحق بذلك عدم تخطيطه الجوهري في ترتيب المواد؛ فإن الجوهري وضع حرص قبل خربص، وخلص قبل خلبص والمصنف عكس ذلك ولم يخطئه " (٢).

إن الداعي إلى هذه التقدمة السريعة السابقة هو تأثير الفيصل بهذا النمط من الترتيب في تعامله مع بعض مواد، كما في تقديم (أبرم، الريم، البرمة) - من برم - على (الأبريسم) - وعنده من برسم -، و(حرش) على (حربش)، و(أحرش) على (حربش)، و(سحل) على (سحبل)، و(شرفة) على (شرسوف)، و(كرع) على (كرسع)، و(هليم) - من هلم - على (هلدم) .

ويبدو أن هذا التأثير جعله يضع في ذهنه أن الحرف الثالث يتم إهماله ولا يعتد به، ولم يفتن أن منهجه الألفبائي يختلف عن المنهج الذي سلكه صاحب اللسان؛ لأن المسألة في ترتيب اللسان متعلقة بتقدم الثلاثي على الرباعي، وهذا لا يتوافق مع منهجه؛ ولهذا السبب ترك الحرف الثالث من الرباعي في كلمات كثيرة، وكأنه يرتبها بناء على الحرف الأخير، والأمثلة على هذا النوع كثيرة جداً منها المداخل الآتية :

(١) الجاسوس على القاموس، ص ٣٩، ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(البرغوث، البراح، البوارح، ما برح، البرد، بربس، بارض، برقع، أبرق، برك، أبرم، الريم، البرمة، الأبريسم، برطم، البرعوم، البرني)، (ثرمد، ثرم)، (حرمس، حرش، حربش، حرم، حرمة، حرون، حردون)، (الخريت، الخربز، حرمس، أحرش، حربش، خرفش، وخرش، خرط)، (سحج، سحف، سحل، سجيل)، (سنخ، سنف، سنبل)، (قرق، القرمز، قرط، القروف، قرف، قرقف، القرم)، (نقث، نقادة، نقدة، النقيرة، المناقرة، النقرة، نقز، النقاز، نقع، نقوع، نقف، نقثل) وغيرها^(١)، ومع هذا وجدت كلمات لم يعتمد فيها على الحرف الأخير كتقديم (كسف) على (كسمر) وجاء ترتيبه لها سليماً. كما اعتقد الفيصل أن الثالث من الرباعي لا ينظر إليه إلا في حالة تعدد المدخل المتماثلة؛ ولذلك وضعه في الاعتبار كما في إيراده للمداخل التالية : (الأبريسم) - وعنده من برسم - ثم (برطم) ثم (البرعوم) من برعم، وأيضاً (هلدن) من هلدن ثم (هلقمي) من هلقم.

إن مما يدعو للاستغراب لدى الفيصل في ترتيب الرباعي غير المضاعف أنه في هذه الحالة وبعد مراعاة الأول والثاني يعتمد على الحرف الأخير ولا يعتد بالحرف الثالث، فيكون الاعتماد بشكل واضح ومباشر على الحرف الأخير في الترتيب تقديمًا وتأخيرًا، وهو بذلك قد أباح لنفسه أن يخلط بين المدرستين الألفبائية والقافية، ولم يفتن أن اللسان الذي اعتمده مصدرًا أساسيًا لمعجمه يختلف عن منهجه في الترتيب اختلافًا جذريًا، مما لا يسوغ لنا المقارنة بين منهجيهما.

ولا أجد تفسيراً مناسباً لما فعله الفيصل إلا بالقول إنه كان يتصفح اللسان فيجد أن هذه الكلمة مقدمة على تلك بناء على بابها وهو الحرف الذي انتهت به، فما يكون منه إلا أن يقدمها كما فعل في اللسان فيمشي على هذا النمط، متناسياً أن اللسان معجم بني على أواخر الكلمات لا على أوائلها كصنيعه، أما اللسان فكان يسير وفق منهج واضح بالاعتماد على الحرف الأخير في ترتيب معجمه كله، وبداخله يراعي تقديم الثلاثي على الرباعي، ولا ينظر إلى الرابع إلا في حالة الانتهاء من تقديم الثلاثي؛ لأنه بعد أن ينظر إلى القافية ينظر

(١) ينظر: من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، (جحر، جحدل)، و(دحمل، دحم)، و(العرايب، العرفج)، و(كرع، كرسع)، و(هرج، هريد) وغيرها.

إلى الحرف الأول ثم الثاني، وهكذا يتم الترتيب، وإذا انتهى من الثلاثي بدأ بالرباعي، أما الفيصل فلا يتأتى له ذلك في تقديم الثلاثي على الرباعي إلا نادراً؛ لاختلاف المدرستين.

(٣) - أخطاء في الترتيب :

كما هو معلوم من منهج المؤلف المحدد سلفاً أنه رتب مداخل معجمه بناء على أصول الكلمات وجذورها لا على شكلها الخارجي؛ وفق الترتيب الألفبائي، وذلك بمراعاة الأول ثم الثاني ثم الثالث، هذا في الثلاثي، أما في الرباعي غير المضاعف فاختلف الأمر كما سبق، ومع سهولة هذا الترتيب الألفبائي ووضوحه إلا أنه لم يسلم المعجم من بعض الهفوات في تقديم ما حقه التأخير أو العكس، كما في مثل :

- تقديم (البطيخ) على (باشق) وهي من (بشق) عنده لأنه كما أسلفنا يجرى المعرب، وكان الأولى العكس.

- تأخير (جوازئ) وهي من (جزأ) - كما أشار في الهامش - ووضعها بعد المداخل التالية (جَزَرَ، جَزُور، جَزَّ، جِزَّة)، والصحيح تقديم (جوازئ) على (جزر).

- تقديم (دلبح) على مداخل كثيرة وحقها التأخير، حيث وردت على النحو الآتي : (دَلْبَح، الدَّبْرَة، الدَّبُور، دَوْبَل، الدَّبِي، دَتْر، دَاج، دَحَج، الدَّحَارِيح، الدَّحْل، دَحْمَل، دَحَم، الدُّخْرَصَة، دُخَل، الدُّخْنَة، أَدْرَد، لله دَرْك، الدَّرْدَيْس، أَدْرَم، دَرَن، دَعْتُ، دَعَس، الدَّعْص، الدَّعَاع، دَعَسَق، الدَّعْرَمَة، دَعْدَغ، دَفَر، دَفْنَس، دَقَل، دَقَم، دَلَح)، وكان حق (دلبح) أن توضع بعد (دقم)، وبناء على ترتيبه فتقدم (دلح) على دلبح؛ لأنه يقدم الثلاثي على الرباعي كما اتضح في المأخذ السابق.

- إيراده (ارتاع) بعد مدخلي (راغ) و (الرواق)، والصحيح أن تقدم (ارتاع) عليهما؛ لأنها من (روع)^(١).

- وتقديمه (مَهْد) على (مَنِحَة)، والنون في الترتيب الألفبائي العربي مقدمة على الهاء؛ لذا كان الأولى عكس ما ذكر، وغيرها^(٢).

(١) ينظر : (روع) في الصحاح، والقاموس، والوسيط.

(٢) ينظر : من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، تقديمه (دري) على (الدبدة)، و (الطاقية) وهي من (طوق) على (الطاخ، طلق ... طاح، طوح)، ويضاف إليها ما ذكر في المأخذ الثاني السابق.

(٤) - التكرار :

تلجأ بعض المعجمات العربية إلى قضية تكرار بعض المواد التي لها أكثر من جذر؛ مما يعدّ مثلباً يؤخذ عليها إذا لم تستخدم الإحالات، وقد وقع الفيصل في هذا المآخذ على الرغم من قلة مداخله، فكرر لفظين هما (الأُرطى) و(انحاش)، كرر الأول في حرف الهمزة على أن جذره (أ ر ط)^(١)، وفي حرف الراء على أنه من (ر ط ي)^(٢)، وكانت الإحالة كافية لو استخدمها خروجاً من عيب التكرار، أما من حيث الجذر فلا غبار عليه؛ لأنه ورد في بعض المعاجم القديمة كالصاحح واللسان، وكذا بعض الحديثة كالوسيط، مرتين في (أ ر ط) وفي (ر ط ي)، ولو فعل الفيصل كما فعل صاحب القاموس عندما أورده في باب (الواو والياء) فصل (الراء)، وقال: " والأرطى في أرط " ^(٣)، لكان أولى، وأما اللفظ الثاني (انْحَاش) فأورده في حرف الحاء على أن جذره من (ح و ش)، وهذا هو الصحيح، ولكنه كرهه في حرف النون على أن جذره (ن ح ش)، وهذا ما لم يفعله أحد ممن سبقه، ولم يقف الأمر عند حدّ التكرار في اللفظين السابقين؛ بل تبعه اختلاف في الشرح وإيراد الشواهد زيادة ونقصاً؛ مما يوهم ويوحي بأن كل واحد منها لفظ يختلف عن الآخر. وهذه المآخذ لا تقلل من قيمة المعجم الذي يسمو إلى تأصيل الكلمات المستعملة، والتأكيد على فصاحتها، وإبعاد الشك عنها، وإعطاء مستعمليها الثقة في كونها فصيحة، وبث روح الحياة فيها؛ كي لا تموت وتنسى.

(٤) (شواهد القرآن) لأبي تراب الظاهري :

١- التعريف به :

ألفه أبو تراب الظاهري (١٣٤٣ - ١٤٢٣ هـ)، وصدر منه جزءان الأول عام ١٤٠٤ هـ، والثاني عام ١٤٠٩ هـ، والجزء الأول لا يدخل في حيشة الدراسات المعجمية؛ لأنه لم يرتب ترتيباً معجمياً، وإنما اشتمل على مسائل نافع بن الأزرق وهي عبارة عن أسئلة

(١) ينظر : من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب، (الأُرطى).

(٢) ينظر : المرجع السابق، (أرطى).

(٣) القاموس (رطي).

وجهها لعبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) عن بعض ألفاظ القرآن الكريم ووردها في لغة العرب، واستشهاد ابن عباس عليها من الشعر العربي، وأما الجزء الثاني فيتعلق بالدراسات المعجمية؛ لمحيء مواد ومفرداته مرتبة ترتيباً معجمياً ألفبائياً، كما يقول: " وقد راعيت في وضعها ترتيب حروف الهجاء على النحو المشرقي لا المغربي " (١).

والجزء الثاني لم يكن مقصوداً على مسائل نافع التي سألت عنها ابن عباس كما في الجزء الأول، بل كان بداية لعناية المؤلف بمفردات القرآن كلها، الغريبة وغيرها، وكذا الأسماء والأفعال، وأكد على هذا بقوله: " ومن هذا الجزء الثاني نبدأ تفسير كلمات القرآن جميعها من الأسماء والأفعال " (٢)، واعتمد فيه على مصادر كثيرة متنوعة، ككتب غريب القرآن والحديث، والمعاجم اللغوية التراثية والحديثة، جاء ذكر كثير منها في مقدمته (٣)، وأخرى مبثوثة في معجمه، وحوى ستين مفردة ابتداءً بـ (الأَب) وانتهى عند (أمل)، ليبدأ الجزء الثالث بـ (أم) كما يقول (٤)، ولكنه لم ير النور إلى الآن.

٢- منهجه :

ويشمل الإشارة إلى : أ- طريقة ترتيبه ، ب- كيفية عرض المفردات.

أ- طريقة ترتيبه: بعد إجمالية النظر في مواد المعجم؛ فإنه يمكن أن توضّح طريقته في الترتيب بالأمور الآتية :

١- سار في ترتيبه وفق المدرسة الألفبائية.

٢- مراعاة أصول الكلمات وإن لم يجردّها فحجاءت (الأرض) قبل (الأرائك)، أو يفك تضعيفها فوردت (إدّ) ثم (آدم) ثم (أدّى). كما أعاد المحذوف في (أبو)، وراعى أصل الألف واوية أو يائية؛ لذا أتت (أبي) بعد (أبو)، و(أذى) بعد (أذن).

(١) شواهد القرآن، ج ٢، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٥، ٦.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٤٣.

٣- عدم تجريد الكلمات المعربة، وإنما أوردتها كما هي، فمثلاً اسم النبي (إلیاس) علیه السلام الذي تعاملت معه بعض المعاجم القديمة بالتجريد على أنه من (ألس) كما في الصحاح والقاموس المحيط، فإن أباتراب لم يجر عليه قاعدة التجريد العربية بل أوردته دون تجريد؛ ولذا جاء (إلیاس) آخر الكلمات التي ثانيها حرف اللام، على النحو الآتي : (ألت، ألف، ألك، ألم، أله، ألا يألو) ثم أخيراً (إلیاس).

ب- كيفية عرض المفردات : إن من مميزات بعض مقدمات المعاجم إيضاح منهج المؤلف في تعامله مع مواد معجمه، وهذا ما صنعه أبو تراب في توضيح منهجيته في عرض مفرداته بقوله : " وأوردت في كل كلمة تصاريفها، ومشتقاتها، وشواهداها، ووجوه استعمالها، وكافة معانيها، سواء المراد منها وغيره، ليحيط بها الطالب، وقد توسعت فيه ليكون كالمعجم لمواد القرآن المجيد، فهو يربو على كتب ألفت في ذلك لأئمة أعلام؛ كغريب القرآن للسجستاني، ومعاني القرآن للفراء ... " (١).

ويستنتج مما سبق أنه لا يمكن تصنيفه ضمن المعاجم السياقية؛ لأنه لم يقتصر على دلالة الكلمة المفردة في سياق الآية القرآنية، بل تجاوز ذلك إلى الإتيان بمعانيها الأخرى، والتوسع في إيراد دلالاتها المختلفة القريبة والبعيدة، وجمع أكبر قدر مما قيل حولها من المعاجم العربية. والمؤلف عني فيه بجمع الأقوال والآراء من بطون أمات التراث العربي؛ مما يدل على عمقه التراثي، وسعة أفقه، وهو في هذا المعجم حشد معلومات كثيرة جداً، ولكنه لم يوثقها إلا فيما ندر، مما يحرم القارئ سرعة الوصول إلى الفائدة، ونحن في عصر أخذ التحقيق منه قدراً كبيراً في رجوع النقولات والآراء إلى أصحابها.

(٥) (معجم أسماء الأسد) هزاع الشمري :

١- التعريف به :

هو معجم صغير الحجم، حوى ما يزيد على ثمانمائة اسم للأسد، مع ضبطها بالشكل، وتوضيح دلالتها اللغوية فقط دون أي استشهاد، بذل فيه مؤلفه جهداً واضحاً في الجمع حيث استغرق في تأليفه حولين كاملين، كما نص على ذلك في مقدمته، وأنه أعده " خدمة

لهذا السبع ... [و] خدمة لرصد لغة العرب، وبيان تعدد مدلولاتها، واتساعها في جمع المفردات ذات الدلالة الواحدة " (١).

اعتمد فيه على عدة معاجم عامة وموضوعية، هي: (لسان العرب) لابن منظور، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي، و(التكملة والذيل والصلة) للصغاني، و(مجمل اللغة) لابن فارس، و(فقه اللغة) للثعالبي (٢)، ولم يكن منها ذلك المعجم المتخصص في الحيوانات (حياة الحيوان الكبرى) للدميري (٧٤٢ - ٨٠٨ هـ)، ولذلك فاته عدة أسماء وكنى وردت عند الدميري، مثل : (المتأنس، المتهيب، أبو حفص، أبو الزعفران، أبو شبل) (٣).

٢- منهجه :

رتبه وفق الحروف الألفبائية، معتدًا بالحرف الأول، بلا تجريد ولا رجوع إلى أصول الكلمة للاعتماد على الجذور، وإنما شأنه شأن غيره من الذين آلوا الأخذ بالترتيب الشكلي النطقي، وهو لا يعتد في ترتيبه بـ (أل) التعريفية، وأما (أبو) و(ابن) فاعتبرها.

٣- من المآخذ عليه :

على الرغم من سهولة المنهج الترتيبي الألفبائي، فإنه لم يمنع من وجود بعض الملحوظات في منهجية الترتيب بدت لديه، هي :

الأولى : مشكلة الهمزة : من الأشياء البديهية أن كتابة الهمزة مرتبطة بقوة حركتها أو حركة ما قبلها، واتصال ما قبلها بما بعدها أو عدمه؛ ولهذا السبب تعددت أشكال كتابتها إما على الواو أو الألف أو الياء أو على السطر، وإلا فهي في جميع الحالات همزة. ونخرج من هذه اللفتة اليسيرة إلى أنه لا ينظر إلى ما تكتب عليه في حالة البحث عن ترتيب الكلمات، وإنما تعدد هي الأولى في الحروف الهجائية ولها الأسبقية في أمر الترتيب؛ ولذا فإنها تعامل " بطريقة واحدة عند الترتيب مهما كانت طريقة كتابتها (مفردة، على ألف، على واو، على ياء " (٤).

(١) معجم أسماء الأسد، ص ٣، ٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٣.

(٣) ينظر : حياة الحيوان الكبرى، ج ١، ص ٦.

(٤) صناعة المعجم الحديث، ص ١٠٢.

إن المشكلة التي تمثلت لدى الشمري أنه في حالة ورود الهمزة فإنه ينظر إلى ما كتبت عليه، فيضعها في المكان الذي يناسب الحرف الذي وضعت عليه الهمزة، مثل تقديمه (البيأس) على (البيهس) لا لأن الهمزة قبل الهاء، ولكن لأنها كتبت على الألف، بدليل تقديمه (البيهس) على (البييس)؛ لأنه عدّ الهمزة ياء فاتفقت مع (البيهس)، فنظر إلى ما بعد الهمزة فوجد أنها الياء، وما بعد الياء فوجد أنها الهاء، والهاء في الترتيب الألفبائي تسبق الياء، فقدم (البيهس)، وكان حق (البييس) أن تكون قبل (الباسل) بدليل أنه يجعل الهمزة التي على الألف قبل الألف، كما في (الجأب) ثم تليها (الجاب)، ومن اعتباره الهمزة المكتوبة على نبرة (ياء) وضعه (جائب العين) بعد (الجاسي) والحق العكس، وتقديم (الجراهم) على (الجرائض)، وكذلك مجيء (العائث) بعد (العابس) و(العادي) و(العارن)، ومجيء (اللابد) قبل (اللائت)، كما وضع (المزئر) بعد (المزمرم)، وأخر (النسيم) بعد عدة كلمات ثانياً الهاء، وكان حقها أن توضع بعد (النأج)، ووضع الياء بعد الهمزة المكتوبة على ياء أو نبرة فجاءت (المزير) بعد (المزئر) وغيرها^(١).

أما إن كانت الهمزة على الألف أو على السطر فيقدمها على غيرها، كما في تقديم (اللبأة) ثم (اللبائة)، ولأن الهمزة على الألف في (المترأر) فقد وضعها قبل (المترمزجر)، وكذا قدم (المكأندر) على (المكعطل)^(٢)، و(الجرىء) على (الجرىاض). وإن كانت الهمزة على الواو أيضاً أحرها كما في (اللبؤة) أوردتها بعد (اللبة) والواو التي عليها الهمزة تسبق الواو غير المهموزة، فأورد بعدها (اللبوة)، وأخر (المتزور) ووضعها بعد (المترمزجر)، وقدم (المهيب) على (المورج).

الثانية: وجود بعض الأخطاء في الترتيب: سلك المؤلف في ترتيبه الترتيب الألفبائي، وفق ترتيب أوائل الكلمات، مع النظر إلى ثوانيتها وثوالتها وهكذا، ومع حرصه على مراعاة التسلسل الوارد في الترتيب الألفبائي العربي؛ إلا أنه وقع في تقديم ما حقه التأخير، مثل تقديم (العدم) على (العدّ)، و(العملط) على (العملس)، وغيرها^(٣).

(١) ينظر: معجم أسماء الأسد، تأخير المداخل التالية: (الجرئض)، و(خائن العين)، و(القائت).

(٢) ينظر: المرجع السابق، تقدم: (المأرس)، و(الجرىء).

(٣) ينظر: المرجع السابق، تقدم: (ذو اللبدة)، و(الفصال).

الثالثة : مشكلة الألف المقصورة : وضع المؤلف الألف التي في وسط الكلمة في مكانها الصحيح، بعد الهمزة المكتوبة على ألف وقبل الباء وما يليها، وراعى هذا الأمر في معجمه كله، كما في: تقديم (الجأب) على (الجاب)، و(الجساس) على (الجسور) و(الشرايت) على (الشريس) و(العباس) على (العبل) و(العراهم) على (العرباض)، و(المساور) على (المستري)، ولكن الأمر الذي يستحق التنبيه؛ أليست الألف واحدة سواء في وسط الكلمة أم في آخرها ؟ نعم، هي ألف من حيث النظرة إلى الترتيب الألفبائي، ولكن الشمري فرق بينهما فأعطى الأولوية للألف المتوسطة، مع أنه لو نظر إلى ما بعدها لقدم الكلمة المنتهية بألف مقصورة؛ لذا جاء عنده تقديم (العفرناة) على (العفرنى) وتقديم (العلنداة) على (العلندى) والأولى عكسهما، ويبدو أن الذي دعاه إلى هذا الصنيع، كما أتضح أنه كان ينظر للألف المقصورة المكتوبة على صورة ياء (ي) على أنها ياء؛ ولذا أخرها إلى مكان الياء في عدة كلمات، كما في تقديم (الصلّخدّم) على (الصلّخدّى)، و(العفرناة) ثم (العفرّنس) على (العفرّنى)، و(العلنداة) ثم (العلندس) ثم (العلندسة) ثم (العلندى) .

ويبدو أن الاعتماد على الحاسب الآلي وعدم المراجعة بعده، أوقع بعض الباحثين في أخطاء بالجملة، فضلاً عن هجرهم أصول اللغة وسنن العربية. ولا شك أن الشمري بذل جهداً واضحاً في جمع ما يتعلق بأسماء الأسد من بطون المعاجم العربية، يمكن أن يتكأ عليها في إعداد معجم موضوعي للأسد أشمل منه، بإضافة الشواهد العربية بأنواعها.

(٦) (معجم الطلاب : معجم سياقي للكلمات الشائعة) لخمود إسماعيل صيني

وحيمور حسن يوسف.

١- التعريف به :

يتكون من مجلد واحد، من الحجم المتوسط، وعدد صفحاته مائتان وثمانون صفحة، كل صفحة تتألف من ثلاثة أعمدة، وتكملة للتعريف به فإنه سبق بمقدمة شاملة بيّن فيها مادة المعجم، والمنهج المتبع في المعجم شكلاً ومضموناً، بالإضافة إلى تحديد الأهداف المتوخاة من إعدادهِ، وذكر أهداف الجداول التي تلت المقدمة، وشملت المعلومات الصرفية والنحوية والهجائية الإملائية^(١)؛ مما هو متبع في بعض المعاجم التعليمية الحديثة، كـ (المعجم العربي الأساسي)^(٢) وتمّ وضعها في جداول مرقّمة بلغت واحداً وثلاثين جدولاً، ووظّفت الجداول الصرفية في مداخل المعجم حيث تتمّ الإحالة إليها بوضع رقم أو أكثر أمام بعض المداخل؛ ليتسنى الرجوع إلى الجداول، ومن ثم إجراء النواحي الصرفية على المدخل، بالإفادة من الألفاظ المماثلة للمدخل التي أجريت عليها العملية التطبيقية داخل الجدول، كما اشتمل المعجم على الرموز المستخدمة فيه، والتي تعدّ بمثابة المفتاح للمختصرات المستعملة في أغلب المداخل.

جاء هذا المعجم ليسدّ نقصاً في المكتبة العربية خدمة للطلاب الناطقين بلغات غير العربية ممن تعلموا العربية ولديهم محصول من المفردات لا يقل عن ألف كلمة؛ ليحقق الأهداف المنشودة من تأليفه - كما أراد مؤلفاه - وكلها تدخل في حيز الهدف التعليمي أولاً وآخرًا لتعلمي العربية الناطقين بلغات غيرها^(٣).

ولا بد من الإشارة إلى قولهما إن مادة المعجم مستقاة من قائمة معهد اللغة العربية في جامعة الملك سعود للكلمات الشائعة التي أعدها داود عبده، " وعدد كلماتها ثلاثة آلاف كلمة، مع إضافة عدد من الألفاظ التي وجدناها ضرورية لاستكمال بعض المجالات الدلالية، ولكن المداخل لم تبلغ هذا العدد، والسبب في ذلك أن بعض هذه المفردات قد تكون من

(١) ينظر : معجم الطلاب - معجم سياقي للكلمات الشائعة، ص ١٠ - ٣٧.

(٢) ينظر : المعجم العربي الأساسي، ص ١٨ - ٥٨.

(٣) ينظر : معجم الطلاب، ص ٩، ١٠٠.

أصل اشتقاق واحد؛ ولهذا فالفعل ومصدره واسم فاعله ومفعوله تكون تحت مدخل واحد وهو الفعل، مع الإشارة إلى العناصر الأخرى أثناء الشرح، في بعض الأحيان نخرج عن هذه القاعدة إذا اقتضى الأمر ذلك...^(١).

٢- منهجه :

يمكن أن تصنف منهجية المعجم التي سلكها المؤلفان في ثلاثة أمور :

أ- منهجية المداخل. ب- منهجية الشرح والعرض. ج- النواحي الصرفية والنحوية.

أ- منهجية المداخل :

(١) الترتيب :

١- الترتيب العام : بالنظر إلى المعجم يتضح أن مداخله رتبت ألفبائياً مع مراعاة الحرف الأول ثم الذي يليه وهكذا، دون اعتبار للجذور والأصول، ودون تجريد لها من أحرف الزيادة، بل تورد الكلمة كما هي، بلا فرق بين المجرد والمزيد فكل في مدخل مستقل، ونصا على هذا الأمر بقولهما : " إن هذا المعجم مرتب ترتيباً ألفبائياً؛ ليسهل على الدارس البحث؛ ولهذا لا ترتيب بين المجرد (راية قبل رأس، ورجا قبل رجع) والمزيد، فالفعل (أكرم) يرد قبل (كرم)؛ لأن الأول مبدوء بالهمزة " ^(٢).

ولاشك أن اتباع مثل هذا الترتيب يفصل بين عرى أصول الكلمة الواحدة التي تنتمي إلى جذر واحد، وترد مشتتة وموزعة بين عدة مداخل، مثل : (أَلْفَ، تَأَلَّفَ، تَأَلَّفَ، مُؤَلَّفَ) في حرف الهمزة والتاء والميم حسب أوائلها، وكذلك (تَفْضَلُ، فَاضِلٌ، فَضْلٌ، فَضِيلَةٌ) في التاء والفاء في مداخل مستقلة، وفي هذا الصنيع حرمان اللغة العربية من أهم ما تختص به، ومخالفة لما شاع العمل وفقاً له.

٢- حال الألف : لها عدة حالات فإن كانت ألفاً طويلة متوسطة وضعت قبل الهمزة،

و" وضعنا الألف الطويلة قبل الهمزة " ^(٣)، كتقديم (أستاذ) على (استأجر)، و (جزاء) على (جزء) و (فائدة) على (فؤاد) و (هنا) على (هنا)؛ ومع هذا التصريح النظري

(١) معجم الطلاب، ص٧.

(٢) المرجع السابق، ص٧، ص٨.

(٣) المرجع السابق، ص٨.

بتقدم الألف على الهمزة، والإجراء التطبيقي في عدد من المداخل إلا أنه حصل العكس فقدمت الهمزة في (خطأ) على الألف في (خطاب)، وتقدم الألف على الهمزة فيه مخالفة صريحة لأسس الصناعة المعجمية العربية.

وأما ألف المد فإنه نظر إليه على أنه حرف واحد يماثل الهمزة، ولا فرق بينه وبينها، " واعتبرنا ألف المد حرفاً واحداً " ^(١)، فيكون الترتيب بينهما بناءً على مراعاة الثاني والثالث وهكذا، فجاء ترتيب المداخل الآتية وفق الترتيب الذي اقترحه على النحو الآتي : (أب، آب، آبار، إبّان)، وكان الحق تقدم (ألف المد) لأنها عبارة عن همزتين سهلت الثانية، وأدجت في الأولى، كما سار على هذا (المعجم الوسيط) و (المعجم العربي الأساسي) في تقدم المداخل المبدوءة بالمدة على غيرها من المبدوءة بالهمزة، وتوحيد المناهج مطلب ضروري، ولا يستقل كل معجم عن الآخر.

وأما الألف المقصورة المتطرفة فنظر إلى شكلها الخارجي الكتابي، وفرق بين ما أصله واوي، المكتوب على صورة الألف (ا)، وما أصله يائي وكتب على صورة الياء (ي)، فقدم الشكل الأول على غيره من الحروف الهجائية أي قبل الباء والتاء، وأخر الثاني إلى ما قبل الياء وبعد الواو، ونصا على هذا الأمر بقولهما : " أما الألف المقصورة فجاءت قبل الياء (رَبِّي) بعد (رُبِّمَا) وقبل (ربيع) " ^(٢).

وهذا الأمر مطّرد في عدة مداخل، كما لوحظ، فإن كانت الألف المقصورة مكتوبة على صورة ألف قائمة (ا) قدمت على غيرها، كمجيء (تلا) قبل (تلبية)، و (رجا) قبل (رجع)، و (لها) قبل (لهجة)، و (نما) قبل (نمل)، وإن كانت على صورة ياء (ي) أخرت إلى ما قبل الياء، فجاءت (جرى) بعد (جرّد) و (جريدة)، و (حكى) بعد (حكومة) وقبل (حكيم) وغيرها ^(٣).

ولم يبين السبب في الأخذ بهذا الأمر؛ لأن الألف المقصورة كتابتها بناءً على أصلها الواويّ واليائيّ في الثلاثيّ، فإن كان إغفال الأصل منهجاً اتبعه، فالأولى ألا يفرقا بين حال

(١) معجم الطلاب، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، (حمى) و (حوى) وغيرها.

الألف المقصورة بناءً على الشكل الخارجي لها (ا ، ي)، وأن يتم الترتيب بينهما بمراعاة الحرف السابق لهما، حتى لا يتوهم الدارس أن بينهما فرقاً، وأن أصل كل واحد منهما وفق ما كتبنا عليه، أم لأن برنامج الحاسب الآلي له أثر في الترتيب؟! فمنهجية البحث العلمي تتطلب الدقة، والكلمات المنتهية بالألف المقصورة كلمات قليلة، فما المانع من تخصيصها بشيء من الجهد والوقت بعد الحاسب الآلي، ووضعها في مكانها المناسب.

(٢) نونية المداخل :

لم تكن المداخل على نسق واحد، بل فيه الفعل المجرد والمزيد، والاسم، والحرف، والمصدر، واسم الفاعل والمفعول، والمفرد، والجمع، فأحياناً " يكون الجمع هو الكلمة الشائعة فنجعلها مدخلاً، ونشير إلى مفرداها " (١)، ويرجع السبب في هذا إلى الأخذ بالنظام الشكلي الكتابي دون الإتيان بالجذور، ورجع الأصول، وإعادة المحذوف. ونتج عن هذا التنوع في المداخل مشكلتنا التكرار وصعوبة البحث التي سيشار إليهما في المآخذ على هذا المعجم.

(٣) الضبط بالشكل :

حظيت المداخل بالضبط التام بالحركات، فلم يكن هناك مجال للبس في النطق؛ لأن " مداخل المعجم مضبوطة ضبطاً كاملاً؛ ليمكن الدارس من النطق الصحيح، وكذلك تم ضبط المشتقات الأخرى في صلب الشرح، والآيات القرآنية ... [و] إذا كان هناك أكثر من ضبط للكلمة اكتفينا بضبط واحد فقط، فمثلاً (أذن) بسكون الذال وضمها نختار أحد الضبطين، ونختار ضبط القرآن إن كانت الكلمة واردة فيه وهذا بالنسبة لعين الكلمة فقط " (٢)، وهذا يعد من مميزات هذا المعجم.

ب- منهجية الشرح والمحتوى :

١- لغة الشرح : بما أن المعجم من المعجمات السياقية؛ فإيراد المدخل في عدة سياقات مختلفة للدلالة على اختلاف معناه ودلالته حسب السياق الذي يرد فيه أمر أساس فيه، واللغة التي صيغت منها السياقات المختلفة والمتعددة أفادت من اللغة المعاصرة، والتي يعني " بما لغة

(١) معجم الطلاب، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٩.

الإعلام في الدول العربية، وهي الصحافة والإذاعة والتلفزيون، مع مراعاة لغة المثقفين في المجالات الرسمية " (١)، بالإضافة إلى عدم إهمال المعاني المولدة والحديثة (٢).

٢- **طريقة توضيح المعنى** : دعت أسس صناعة المعجم الحديث إلى اتباع أسس متعددة في سبيل تقديم المعنى للمستخدم بوضوح، وقد أفاد منها هذا المعجم، وبني بأكمله على أحد أسسها؛ وهو إبراز المعنى في عدة سياقات، مع الاستعانة بغيرها؛ كاللجوء إلى الترادف والتضاد، والعبارات السياقية (٣)، والتعريفات (٤)، والرسوم التوضيحية التي لا تكاد صفحة تخلو منها.

٣- **استخدام الشواهد** : جاء التصريح في المقدمة بالاستشهاد بالآيات القرآنية، والأبيات الشعرية (٥)، ولكن لِمَ لِمَ ينص على الشواهد الأخرى؟ إذ نلاحظ أن الأحاديث النبوية جاءت في أكثر من عشرين موضعاً (٦)، وكذلك الأمثال العربية وردت فيما لا يقل عن عشرة مواضع (٧)، أما الإتيان بالحكم فنادر جداً (٨).

٤- **التأصيل** : حوى المعجم بعض الكلمات غير العربية؛ ولذا كان التعامل معها - في الغالب - واضحاً في المعجم، إذ كان ينص على أنها معربة أو دخيلة، كما في (برلمان، برنامج، جمر، جنرال، دكتور، راديو، سكرتير، سينما، ماركة، مليون)، ومع هذا فهناك ألفاظ لم يشر إلى أصلها كـ (أرثوذكس، تلغراف، تلفون) وهي من الألفاظ الدخيلة كما نص على ذلك (المعجم الوسيط).

(١) معجم الطلاب، ص ٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، (جهل)، و(ساوى)، و(شفى)، و(صهيونية)، و(طوى)، وغيرها.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٨.

(٦) ينظر : المرجع السابق، (أيقظ)، (تولى)، (خضراء)، (ريب)، (شقيق)، (غبطة)، (مرء)، (وحدة).

(٧) ينظر : المرجع السابق، (أشبه)، (جرى)، (سحاب)، (صيف)، (فرّاش)، (كتف).

(٨) ينظر : المرجع السابق، (سواحل)، (نطق).

٥- **ترتيب المعاني** : أولت الصناعة المعجمية الحديثة الاهتمام بترتيب المعاني داخل المواد، كتقديم المعنى الحسي على العقلي، والحقيقي على المجازي^(١)، ووظف هذا الاهتمام في هذا المعجم السياقي^(٢)، فجاء النص على هذا الأمر بقول المؤلفين : " رأينا أن يتقدم الحسي على المعنوي والحقيقي على المجازي بقدر المستطاع إلا إذا صار المعنوي أو المجازي أشيع من الآخرين ... " (٣).

ج- المعلومات الصرفية والنحوية :

عني المؤلفان بذكر النواحي الصرفية وتوسعوا فيها، فلم تقتصر عنايتهم على الأمور الصرفية السماعية؛ بل شملت ما هو قياسي، مما دعت صناعة المعجم الحديث إلى تركه. ومثال ذلك في الأفعال الثلاثية المجردة يؤتى فيها بالمضارع، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول : (أَسِفَ) : (يَأْسَفُ)، (أَسْفًا)، (آسِفٌ)، (مَأْسُوفٌ) والإحالة إلى الجداول لإجراء بقية النواحي الصرفية، كالإسناد إلى الضمائر ومعرفة بنائه للمجهول وغير ذلك، والصناعة المعجمية القديمة والحديثة تؤيد الإتيان بمصادر الأفعال الثلاثية؛ لأنها سماعية، وكذا الإتيان بـ " تصريف الفعل الثلاثي المجرد مع ضبط عينه في كل من الماضي والمضارع؛ نظراً لعدم قياسية هذا النوع من الأفعال من ناحية، وصعوبة ضبطه من ناحية أخرى " (٤)، ولكنها لا ترى إيراد المشتقات القياسية كاسم الفاعل واسم المفعول.

وأما الأفعال الثلاثية المزيدة فيكتفي المؤلفان بالإشارة إلى المصدر فقط، كما نصا على ذلك بقولهما : " بالنسبة للأفعال الثلاثية المزيدة اكتفينا في تصريفهما بذكر المصدر فقط، وجعلنا جداول يمكن الرجوع إليها في بقية أوجه التصريف الأخرى ... " (٥)، مثل : (استقبل : استقبلاً) و(اشتدَّ : اشتداداً) و(قدّم : تقديمًا) وغيرها، وفي الصناعة المعجمية لا تورّد مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة لأنها قياسية؛ إلا ما كان على وزن (فاعل) لمعرفة الوارد منه هل هو على وزن (فعّال) أو (مفاعلة) أو يأتي منهما معاً؟ وقد تنبّه المؤلفان

(١) ينظر : المعجم الوسيط، (المقدمة).

(٢) ينظر : معجم الطلاب، (أغلق)، (أيقظ)، (تغير)، (ذيل)، (سطح)، (عبر)، (كوكب).

(٣) المرجع السابق، ص ٩.

(٤) صناعة المعجم الحديث، ص ١٥٤.

(٥) معجم الطلاب، ص ٨.

لهذا الأمر كما في (كافأ : مكافأة) و(عاجل : علاجاً ومعالجة) و(ناقش : نقاشاً ومناقشة)، وغيرها، ويشفع لهذا المعجم في إيراده للمعلومات الصرفية القياسية أنه معجم تعليمي لدارسي العربية من غير الناطقين بها.

ومن الأمور النحوية الضرورية التي اهتم بها المؤلفان العناية بالتنبيه على تعديّة الفعل ولزومه، كما في مثل : (أعطى) و(أعلم) و(أفاد) و(جاء) و(حدث) و(خلق). وهذا مما أوجبه الصناعة المعجمية الحديثة^(١).

٣- المآخذ عليه :

ومع ما سبق فإن المعجم يؤخذ عليه عدة أمور، منها :

١- أخطاء في الترتيب الألفبائي : من سمات المعجمات العربية التي تولف وفق المدرسة الألفبائية لا الموضوعية؛ مراعاة الترتيب الألفبائي العربي، بوضع كل مدخل في مكانه المناسب حسب أوائل الحروف وما يليها، وهذا لا يختلف فيه اثنان؛ لأنه من العوامل المساعدة على سرعة الوصول للمدخل المراد، ومع وضوح هذا الأمر إلا أن هذا المعجم - الذي نحن بصددده - لم يخل من الوقوع في بعض الأخطاء القليلة، والخلط بين بعض المدخل تقديمًا وتأخيرًا فيما بينها، من ذلك مدخل (أبحاث) حيث تم وضعه بعد (ابتسام) وقبل (ابتعد)، و(ابتلع)، وكان حقه أن يوضع بعدها، وكذلك تقديم (نفع) على (نفظ) والعكس أصح، وكذا تقديم (قوي) على (قوی)، على الرغم من تصريح المؤلفين على أن الألف المقصورة المكتوبة بهذا الشكل (ى) تكون قبل الياء^(٢).

٢- تكرار بعض المدخل : ويقصد بهذا إيراد بعض المدخل تحت مدخل آخر، ثم إيراده أيضاً بشكل مستقل، وكانت الإحالة كافية في ذلك، كإيراد المصدر، وذكر الفعل تحته، في عدة سياقات لا تُورد - أحياناً - إذا أُفرد الفعل في مدخل مستقل، وهذا يفوّت على الدراس والمستخدم فرصة الإحاطة بدلالة الفعل المتعددة، لأنها وزعت بين مدخلين مستقلين، من ذلك ما يلاحظ مثلاً في مدخل (ترحيب)، حيث ورد على النحو الآتي :

(١) ينظر : صناعة المعجم الحديث، ص ١٥٤.

(٢) ينظر : معجم الطلاب، ص ٨.

ترحيب : " قابل محمد الضيوف بالترحيب : حُسن الاستقبال والسرور عند مقابلة الزوار والضيوف. رَحَّب (فع). رحب الرجل بالزوار : استقبلهم بسرور. رَحَّب بالفكرة : أيدها ووافق عليها " (١)، وفي (رَحَّب) ورد الآتي : رَحَّب : " ١. رحب المدرس بالطلاب : قال لهم مرحباً. رَحَّب المدرسُ الطلابَ. رَحَّب بالضيف : دعاه إلى الرحب والسعة. ٢. رَحَّب الرجلُ ساحةَ داره : جعلها واسعة. ترحيباً (مص) " (٢).

ومثله مدخل (تكوين) أورد تحته الفعل، ثم أفرد الفعل (كَوّن) في مدخل مستقل. كما أن ظاهرة التكرار - وإن كانت الدلالات واحدة في مدخل المصدر والفعل، أو كان الفعل أشمل حينما وضع مستقلاً - ظهرت في عدة مداخل (٣)، منها:

- (تسجيل) وأورد تحته الفعل (سجَّل) ثم أفرد في مدخل مستقل في باب السين (٤).
- (تصوير) وأورد تحته الفعل (صَوَّر) ثم أفرد في مدخل مستقل في باب الصاد (٥).
- (تعيين) وأورد تحته الفعل (عَيَّن) ثم أفرد في مدخل مستقل في باب العين (٦).

وهذا يدعو للوقوف عند منهج الإحالة في المعجم؛ لأنه يخرج المداخل والمواد من دائرة التكرار والفصل بينها، إلى ربط بعضها مع بعض؛ مما يجعل مستخدم المعجم بعيداً عن التشتت، ويسيطر على كل ما يتعلق بما يبحث عنه حتى يخرج بفائدة كبيرة، ولما لم يسلك المؤلفان منهجية واضحة في الإحالة، برزت لديهما ظاهرة التكرار، كما لوحظ في المداخل السابقة وغيرها، وهذا لا ينفي لجوءهما إلى الإحالة في بعض المداخل، ولكن ليس هناك منهج مطّرد في الإحالات التي ينبغي أن تضبط في المعجم، فعلى حين أنهما استخدمتا الإحالة في مكانها المناسب، كما في مدخل (تعليق)، حيث أحيل فيها إلى (علّق)، وفي (تهنئة) أحيل إلى (هنا)، وفي (سلحفاة) تمت الإحالة إلى (غَيِّمَ) وغيرها (٧)؛ إلا أنها تركت في

(١) معجم الطلاب، (ترحيب).

(٢) المرجع السابق، (رحب).

(٣) ينظر : المرجع السابق، (تفتيش) و(فتنش)، (تمثيل) و(مثل).

(٤) ينظر : المرجع السابق، (سجَّل).

(٥) ينظر : المرجع السابق، (صَوَّر).

(٦) ينظر : المرجع السابق، (عَيَّن).

(٧) ينظر : المرجع السابق، (مراقب)، (مرحوم)، (مساهمة)، (مسألة).

مدخل (توجيه) فلم تتم الإحالة إلى (وجّه)، وأيضاً في (معارضة) لم يحل إلى (عارض) والمعنى واحد، وفي (مقابلة) لم تتم الإحالة إلى فعلها (قابل)، ومن الأخطاء في الإحالة في مدخل (مستعمر) أحال إلى (استعمر) ولا يوجد مدخل بهذا اللفظ، وإنما الموجود مدخل (استعمار)، وأيضاً في (مكافحة) أحال إلى (كافح) ولا يوجد له مدخل في حرف الكاف، وإنما يوجد (كافح)، ولعل الأمر يعود إلى أخطاء طباعية.

ومن الاختلاف في منهجية الإحالة أنه في مدخل (هكذا) ذكر (كذا) في عدة سياقات، مع أن لها مدخلاً مستقلاً! وأحال في (كذا) إلى (هكذا)، والأولى العكس.

٣- مشكلة العبارات والتراكيب السياقية داخل المداخل : وهي التي تتكون - عادة -

من كلمتين أو أكثر، ومن الأولى أن يُتخذ تجاهها منهج واحد، حتى يتمكن المستفيد من الوصول إليها بسرعة، فإما أن يختار الجزء الأول أو الثاني أو الثالث، " وإن كان وضعها تحت الجزء الأول أنسب وأقرب إلى المعقول " (١). ولكن المؤلفين لم يتخذوا منهجاً واحداً، فمرة يُعتمد على الجزء الثاني كما في (حزب المعارضة) فتجدها في مدخل (عارض)، و(فصيلة الدم) في (دَم)، ومرة على الجزء الأول، كما في (الصادر والوارد)، فوردت في مدخل (صدر)، و(صلة الأرحام) في (وصل)، و(صندوق التوفير) في (صندوق)، و(صندوق التنمية العقاري) أيضاً في (صندوق) .

وأحياناً يتكرر السياق التركيبي تحت مدخلين، مثل (أكل الدهر عليه وشرب)، ذكرت في مدخلي (أكل) و(دهر)، وكذا (شق عصا الزوجية) وردت في مدخلي (شق) و(عصا)، وإيرادهما لها ليس على سبيل الإحالة إليها؛ بل تورد في كل مدخل وتفسر وتوضح، وهذا لا يعدو إلا أن يكون من قبيل التكرار الذي ينبغي أن يتحاشاه مؤلفا المعجم.

٤- الخلط في المدخل : إذا كان الاعتماد على جذر الكلمة ليس معتبراً في منهجية

مداخل هذا المعجم، فحريٌّ بالمؤلفين الدقة في هذا الأمر في وضع المواد تحت مداخلها المناسبة، ولكنهما لم يسلما من الخلط، فعلى حين كان يتعين وضع كلمة (رجال) من المشي تحت مدخل (راجل)، فإنهما أورداها تحت مدخل (رَجُلٌ) مما قد يحدث لبساً لدى الدارس، فيتوهم أن مفرد (رجال) من بني الإنسان، ومفرد (رجال) من المشي على

(١) مسائل في المعجم، ص ٢٥١.

الأرجل، واحد وهو (رَجُلٌ)، وهذا غير صحيح؛ فمفرد (رجال) الثانية (رَجُلٌ)، وليتضح هذا الخلط في المعجم يُورد نص المدخل :

رَجُلٌ : " ١. وصل الرجل من السفر : الذكر البالغ من بني الإنسان. ٢. هو والله رجل : مكتمل صفات الرجولة. رَجَالٌ (ج). جاء الطلاب رَجَالاً : يمشون على أرجلهم. وفي القرآن : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾^(١)، ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾^(٢)، هو من رجال القرية : من أشرافها وأسيادها المعروفين فيها " ^(٣).

٥- ذكر ما ندر استعماله : من عيوب هذا المعجم أنه وضع بين دَفْتِيَه فعلين ليس لأحدهما قليلا الشيوع، بل اتسما بندرة الاستعمال، أولهما الفعل الماضي (انبغى)، ووضع في مدخل مستقل، قال عنه الفيومي في مصباحه : " واستعمال ماضيه مهجور " ^(٤)، كما نص على ندرته (المعجم الوسيط) ^(٥)، وبهذا قال المؤلفان ^(٦)، والوارد منه كثيراً المضارع (ينبغي)، وإذا أريد منه الماضي قيل كان ينبغي وما كان ينبغي ^(٧)، ولكن كيف سيصل المدارس إلى (ينبغي) ودلالاتها، ومدخلها (انبغى) ؟

أما الفعل الآخر فلا يكاد يسمع استعماله وهو الفعل الماضي (وَدَعَّ) بمعنى ترك، جاء في مدخل (وَدَعَّ) : وَدَعَّ النَّاسُ الْعَمَلَ : تركوه ... ومضارعه (يَدَعُّ) ومصدره (وَدَعًّا) واسم فاعله (وادِع)، وقد أكدت المعاجم العربية على ندرة استعماله، يقول الخليل في باب (العين والبدال و (و ا ي) معهما) مادة (و د ع) : " والعرب لا تقول : وَدَعُّهُ فَأَنَا وادِع، في معنى تركته فأنا تارك، ولكنهم يقولون في الغابر : لم يدع، وفي الأمر دَعُّه، وفي النهي : لا تدعه، إلا أن يضطر الشاعر " ^(٨)، وقال الجوهري عن الفعل الماضي من (يدع) :

(١) البقرة (٢٣٩).

(٢) الحج (٢٧).

(٣) معجم الطلاب، (رَجُلٌ).

(٤) المصباح المنير (بغى).

(٥) ينظر : المعجم الوسيط (بغى).

(٦) ينظر : معجم الطلاب، مدخل (انبغى).

(٧) ينظر : المعجم الوسيط (بغى).

(٨) العين، ج ٢، ص ٢٢٤.

" وقد أميت ماضيه، لا يقال ودَّعَهُ وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن تارك، وربما جاء في ضرورة الشعر : ودَّعَهُ فهو مودوع على أصله " (١)، وقال المطرزي : " ودع : (لا تدعه) ولا تذره: أي لا تتركه، قالوا ولا يستعمل منه ماض ولا مصدر، وقد جاء ذلك نادراً " (٢)، وفي (القاموس) : " دَعَهُ، أي : اتركه، أصله ودَّعَ، كوضع، وقد أميت ماضيه، وإنما يقال في ماضيه: تركه، وجاء في الشعر ودَّعَهُ، وهو مودوع، وقرئ شاذاً (٣) { ما ودَّعَكَ } (٤) " (٥)، وعَلَّقَ الشارح في الهامش على الإمامة بقوله : " وينافيه وروده في الشعر، والقراءة به، إلا أن يحمل قولهم : وقد أميت... إلخ على قلة الاستعمال، فهو شاذ استعمالاً صحيح قياساً " (٦)، وجاء في (لسان العرب) قال ابن الأثير : " وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال صحيح في القياس " (٧).

٦- إيراد بعض المداخل في عدة سياقات ومعنى المدخل واحد : إن من أهداف هذا المعجم إفادة الدارسين بأن بعض المفردات لها عدة دلالات مختلفة حسب ورودها في سياق معين، وقد أحسن المؤلفان بشكل عام في توظيف معاني الكلمات المختلفة في عدة سياقات، ولكن يلحظ في المعجم - أحياناً - أن بعض المداخل مثل (أتم) يتم إيراده في عدة سياقات مع أن معناه واحد (أكمل)، ونص المدخل : " ١. أتم الموظف العمل : أكمله. ٢. أتم الله النعمة على الناس : أكملها. وفي القرآن ﴿ وَبُتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ ﴾ (٨). ٣. أتمت المرأة الحمل : أكملت مدته. وفي القرآن : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٩)، أتم المدة إلى نهايتها : أكملها حتى النهاية.

(١) الصحاح (ودع).

(٢) المُعْرَبُ في تَرْتِيبِ المُعْرَبِ (ودع).

(٣) المحتسب، ج ٢، ص ٣٦٤.

(٤) أي بدلاً من : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ الضحى (٣).

(٥) القاموس المحيط (ودع).

(٦) المرجع السابق، ص ٩٩٤.

(٧) لسان العرب (ودع).

(٨) الفتح (٢).

(٩) البقرة (٢٣٣).

وفي القرآن : ﴿ تُمْرَاتِمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(١) . ٤ . أتم المهندس المنزل لصديقه : أكمل له بناءه. وفي القرآن : ﴿ رَبَّنَا أْتَمِّم لَنَا نُورَنَا ﴾ ^(٢) . إتماماً (مص) " ^(٣) .

وأحياناً يكون للمدخل عدة دلالات مختلفة ولكن يكرر بعض سياقاتها، كما في (أبصر) و(أتى)، وغيرهما، وهذا الأمر من باب التكرار الذي لاشك في أن التخلص منه أولى في تأليف المعاجم، وإن كان الهدف التعليمي قد يجعل مثل هذا يقبل تجاوزاً.

٧- دلالات خاطئة : إذا كان هدف المعجم تعليمياً؛ فإنه ينبغي ألا يكتفى بالجانب اللغوي فقط، بل يجب أن يتعداه إلى المعاني والمفاهيم والآداب التي يحث عليها ديننا؛ ولذا يؤخذ على المعجم توظيف سياقات خاطئة تعد من البدع المحدثه المخالفة لما جاء به السدين الإسلامي، كإيراد عدة سياقات فيها إقرار لما يسمى بعيد الميلاد، مثل : " احتفل الرجل بعيد ميلاده : أقام له احتفالاً " ^(٤)، و" أطفأ الطفل الشمعة الثالثة : صار عمره ثلاث سنوات " ^(٥)، و" أطفأ خمس شموع : بلغ عمره خمس سنوات " ^(٦)، و" عيد الميلاد : احتفال الشخص بيوم مولده، وهذا من التقاليد الغربية، وقد توجد في البلاد العربية " ^(٧) . والأمر في هذا يدعو إلى استغلال الفرصة في توظيف السياقات التي لا تُقر المخالفات الشرعية.

ومن هذه الأخطاء تلك الصورة الواردة لتوضيح سياقاً من سياقات مدخل (أكل) حملت سلوكاً خاطئاً حيث مثلت رجلاً يأكل بيده الشمال، وهذا فعل مخالف للعادات الصحيحة التي هي من السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، والتي أمرت بالأكل باليمين؛ ولذا ينبغي الدقة في تلمس توظيف الصور للسلوكيات الصحيحة.

(١) البقرة (١٨٧) .

(٢) التحريم (٨) .

(٣) معجم الطلاب، (أتم) .

(٤) المرجع السابق، (احتفل) .

(٥) المرجع السابق، (أطفأ) .

(٦) المرجع السابق، (شمع) .

(٧) المرجع السابق، (ميلاد) .

٨- صعوبة منهجية البحث أمام الدارس : إن التأليف - التعليمي بالذات - ينبغي أن يسلك منهجاً واضحاً للدارس المستفيد؛ ليحصل على قدر كبير من الفائدة المرجوة، وبطريق واضح سهل، حتى لا يحرم من الجهد المبذول في العمل المؤلف.

وفي هذا المعجم يواجه الدارس صعوبة في البحث عن بعض الكلمات ودلالاتها المختلفة، مما يفقده جزءاً من الفائدة؛ فلو أراد مثلاً أن يبحث عن دلالات (سوى) الواردة في المعجم، فعلى الفور سيرجع إلى حرف (السين)، ولكنه لن يجدها؛ لأن ورودها كان في حرف (التاء) مدخل (تسوية)، ومثلها طَبَّقَ في (تطبيق)، ومَعَزَّزَ في (تعزيز)، وقَسَّمَ في (تقسيم)، وساح في (سياحة)، ولَبَّى في (تلبية)، وغيرها.

كما أنه لن يصل إلى بعض الكلمات إلا عن طريق الرجوع إلى أصول حروفها بعد تجريدتها، التي حاول المؤلفان أن يصرفا النظر عنها، بسلوكتهما منهج البحث عن الكلمة بشكلها الحالي، ويتضح هذا في مثل المفردات التالية: (الأحزاب) في (حزب)، و(صلة الأرحام) في (وصل)، و(صلى البردين) في (برد)، و(المذهب) في (ذهب)، و(مسئول) في (سأل)، و(المقام السامي) في (سما)، و(اللوام) في (لام)، و(اللاجئ) في (لجأ)، و(الاسم الممدود) في (مدّ)، و(شرطة المرور) في (مرّ)، و(المنوع) في (منع)، و(التمييز) في (مَيَّزَ)، و(الواصلة) في (وصل)، وغيرها.

وأخيراً؛ فإن هذا المعجم قد بذل فيه جهد طيب ملحوظ، ولكن هذا لا يمنع من النظر في تلك الملاحظات التي أبدتها الدراسة سابقاً، والأخذ منها بما يراه المؤلفان مناسباً عند إعادة طباعته، وأرجو أن يرتب حسب الجذور، ويوضع فهرس للمادة اللغوية (المفردات) دون تجريد، وتتم أمامها الإحالة إلى الجذور؛ لتعم الفائدة، ويجد الدارس بغيته، ويفيد من الجهد المبذول فيه.

(٧) (في أصول الكلمات) محمد يعقوب تركستاني.

١- التعريف به :

لم يحمل مؤلفه اسم معجم، ولكنه في داخله رتبته ترتيباً معجمياً، اعتنى فيه بالتتبع التاريخي لبعض الألفاظ المعاصرة الشائع استخدامها، والنظر في أصل وضعها ودراسة تطور دلالتها، ومحاولة إيجاد العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الذي تطورت إليه؛ كل ذلك بهدف " وصل الفصحى المعاصرة بالعربية الفصحى في شيء مما تجري به استعمالات الناس من الألفاظ " (١).

٢- منهجه : ويشمل : أ - منهجية ترتيب المواد ، ب - منهجية دراسة المواد.

أ - منهجية ترتيب المواد : نص في مقدمته على منهجه بقوله : " وقد رتبت مواد الكتاب على حروف المعجم؛ وفقاً للحرف الأول من الكلمة الأم في كل مادة " (٢).
ومحاولة وضع أسس ترتيبه، وتصنيفه إلى إحدى المدارس المعجمية التي ينتمي إليها؛ فقد تمت الاستعانة بفهرس (عناوين المضامين) في نهاية الكتاب، حيث ذكر المواد التي اشتمل عليها كتابه كما وردت فيه، ورتبها ترتيباً معجمياً، ولذا يمكن إبراز منهجه وتحديدته في الأمور التالية :

(١) أنه يصنف ضمن معاجم الألفاظ.

(٢) رتب مواد كتابه بناء على الكلمة الأم (الأساس) فمثلاً (تَجَشَّمُ فُلَانٌ مَشَقَّةَ السَّفَرِ)، و (اِنْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ)، الكلمة الأم في التعبير الأول (تجشم)، وفي الثاني (أوداجه).

(٣) راعى في الكلمة الأم أثناء الترتيب النظر إلى أصولها بعد تجريدها من الزوائد، مثل : (فلان مأبون) من (أين) (٣)، و (تجشم فلان مشقة السفر) من (جشم) (٤)،

(١) في أصول الكلمات، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٣.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٨.

و) انتفخت أوداجه (من (ودج)^(١)، ورد المحذوف منها (يا أبي ويا أبه ويا أبت) من (أبو)^(٢). كما راعى التضعيف بفكه، مثل : (أف لك) أصلها (أف)^(٣). ووضع في الاعتبار أيضاً رد الألف إلى أصلها الواوي أو اليائي (انصاع فلان للأمر) من (صوع)^(٤).

(٤) راعى في الكلمة الأم بعد ردها إلى أصولها ترتيبها بناء على المدرسة الألفبائية بالنظر إلى الحرف الأول ثم مراعاة الثاني والثالث.

ب- منهجية دراسة المواد : سار في دراسة الألفاظ (المواد) وفق منهج مرسوم حدده لنفسه ووضحه في مقدمته بقوله : " لقد اخترت كلمات مما يشيع استعماله في الفصحى المعاصرة؛ بدا لي أننا بحاجة إلى رصد ما تطورت إليه، وحاولت أن أذهب في بحثها مذهباً تاريخياً؛ فأمعنت في أصلها، وعرضت لاشتقاقها، واستشهدت لها بالآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو الشعر، وذكرت أقوال العلماء فيها، واعتمدت على أقوال أهل التفسير وعلوم القراءات، وعנית ببيان توسع الناس في المعاني، وميلهم إلى السهولة في النطق؛ فنبهت إلى ما عدلوا فيه عن الصواب؛ ولم يكن له دليل من كلام العرب، ووجهت بعض ما نسب إلى أخطاء العامة في استعمال الكلمات، بما يحتمل التأويل، أو يوافق لغة من لغات العرب، ولو كان غيره أفصح منه وأشهر، فالاحتجاج - في مجال اللغة لا النحو - يقوم على المفاريد، كما يقوم على الفاشي الكثير، كما نص على ذلك اللغويون، ومن هنا توسعت في التوجيه والتفسير والتأويل، واستعنت - في ذلك - بعلم الأصوات والصرف، فلغات العرب كثيرة واسعة، ولا بد لذلك من أن تتسع دائرة الصحة اللغوية " ^(٥).

ومن الأمور التي يمكن إبرازها في منهجه السابق عنايته بالاستدراك، حيث ظهرت في عدة مواد، وتدور في حيز التصحيح اللغوي لبعض الاستعمالات اللغوية الخاطئة نطقاً أو نحواً أو دلالة، كما في تنبيهه على الخطأ في نطق بعض المتحدثين والكتاب لكلمة (رُمته)

(١) ينظر : في أصول الكلمات، ص ٤٦٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٣١٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٣، ٣٤.

" بكسر الراء، في نحو (أخذ فلان الشيء بِرُمَّتِهِ) وهو خطأ، صوابه : (أخذ فلان الشيء بِرُمَّتِهِ) بضم الراء " (١)، وتصحيحه للخطأ الواقع في نطق كلمة (مُفْلِق) بقوله : " يشيع على ألسنة بعض المتحدثين والكاتبين - اليوم - قولهم عند وصف شاعر مجيد : (هو شاعر مُفْلِق) بفتح الفاء واللام، مع تشديد اللام، والأصوب أن يقال : (هو شاعر مُفْلِق) ... بإسكان الفاء، وكسر اللام المخففة " (٢)، وتنبهه على الخطأ النحوي في تعدية الفعل اللازم (أغدق)، حيث يقول : " وقد جرى على ألسنة بعض المتحدثين، وأسنة أقلام بعض الكاتبين - اليوم - استعمال (أغدق) على غير وجهه الصحيح، بصور كثيرة فاشية، كادت تحجب الأصل، يقول - اليوم - بعض المتحدثين، ويكتب بعض الكاتبين : (أغدق فلان على فلان خيراته) أو (أغدق الله الخيرَ عليك) أو (أغدق شيئاً مما أعطاك الله على المساكين) مثلاً، بتعدية الفعل (أغدق) في كل ما تقدم، وهو - في العربية - فعل لازم، لم يأت متعدياً ... كقولهم : (أغدقت الأرضُ) و(غَدَقَ المكانُ) " (٣). ومن المناسب جداً التنبيه على أن (المعجم العربي الأساسي) لم يسلم من تعدية الفعل (أغدق)، حيث جاء فيه " أغدق يُغدقُ إغداقاً : ١ - المطرُ : كثر، كان غزيراً، ٢ - ت عينُ الماء : كثر ماؤها، فاضت، ٣ - عليه العطاء : أحزل له العطاء (أغدق عليه الهدايا)، (أغدق عليه وإبلاً من الثناء) " (٤)، في حين أورد (المعجم الوسيط) الفعل على أنه لازم وليس متعدياً (٥)، ومن قبله (اللسان) (٦)، و(القاموس) (٧). وأشار إلى الخطأ الدلالي في تعميم إطلاق لفظ (اليتيم) على الصبي الذي مات أحد والديه أو كلاهما، بقوله : " يقال اليوم من غير فرق للصبي الذي مات أبوه أو أمه، أو ماتا جميعاً : (يتيم)، وليس كذلك؛ لأن اليتيم من الناس هو : الذي مات أبوه بخاصة، ومن البهائم : الذي ماتت أمه ... فأما الصبي الذي

(١) في أصول الكلمات، ص ٢٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧٠، ٣٧١.

(٤) المعجم العربي الأساسي (غدق).

(٥) ينظر : المعجم الوسيط (غدق).

(٦) ينظر : اللسان (غدق).

(٧) ينظر : القاموس (غدق).

ماتت أمه فهو : (العَجِيُّ)، ثم إن الصبي الذي مات أبوه ويقال له (يتيم) : لا يقال له كذلك في كل سني حياته، وإنما إذا بلغ زال عنه اسم (اليتيم)، والشيء نفسه يقال عن المرأة، مع فارق يسير، فالمرأة تدعى (يتيمة) ما لم تتزوج، فإذا تزوجت زال عنها اسم (اليتيمة)، وقيل : إن المرأة لا يزول عنها اسم (اليتيمة) أبداً " (١).

٣- من المآخذ عليه :

١- يلاحظ عليه في الترتيب تأخير (عَرِيَّةٌ بَحْتُ وَعَرِيَّةٌ بَحْتَةٌ : بَاحَتَ) وأصلها من (بحت) ووضعها في نهاية المواد المبدوءة بالباء، حيث جاءت على هذا النحو : (بِطَانَةٌ الرَّجُلِ) من (بطن) (٢)، (بَلَدٌ) (٣)، (لا أبالي به) من (بول) (٤)، (بَوْسَ) (٥)، (التَّبِيَّتِ) من (بيت) (٦)، ثم (عَرِيَّةٌ بَحْتُ وَعَرِيَّةٌ بَحْتَةٌ : بَاحَتَ) (٧). كما يلاحظ أيضاً في المواد السابقة تأخير مادة (بَوْسَ)؛ وذلك لأن المؤلف نظر إلى ما كتبت عليه همزة، وهذا وإن دعا إليه بعض المعجميين (٨)، فإنني أميل إلى أن تعامل همزة على أنها همزة ولا ينظر إلى ما كتبت عليه، ومن ذلك أيضاً تقديم (التَّزْوِيرِ)، من (زور) (٩) على (زَاءَ) من (زوء) (١٠)، والصحيح العكس أي بتقديم زوء على زور.

٢- ومما يستدرك على المؤلف قوله : " فالعلاقة الصوتية بين الهاء والهمزة تسمح بالتبادل بينهما؛ لأنهما صوتان حنجريان مهموسان " (١١)، وليس الأمر كما ذكر؛ فإن كانت الهاء

(١) في أصول الكلمات، ص ٤٧٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤١.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٨) ينظر : تراتيب المداخل في المعجم العربي، ص ٤٥.

(٩) ينظر : في أصول الكلمات، ص ٢٧٣.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٧٥.

(١١) المرجع السابق، ص ٤٥٩.

مهموسة في الدراسات الصوتية القديمة والحديثة؛ فإن الهمزة مجهزة في الدراسات الصوتية التراثية، وليست مجهزة ولا مهموسة لدى أغلب المُحدِّثين^(١).
ولكن المآخذ السابقة لا تهون من قيمة المعجم، بل هو جيد في بابه، والحاجة إليه ماسة؛ نظراً لأهمية مثل هذه المعاجم التطورية التاريخية في تتبع دلالة الكلمة حسب الأزمان، وتعرُّف ما آلت إليه.

(٨) (معجم الأمثال العربية) لمحمود إسماعيل صيني، وناصر مصطفى عبد العزيز، ومصطفى أحمد سليمان.

١- التعريف به :

يعد من المعاجم التي اعتنت بالأمثال، حيث حوى ثمانمائة واثنين وثمانين (٨٨٢) مثلاً، سبق بمقدمة عن الأمثال في اللغة العربية وفوائدها وأهمية دراستها، وكان دافع التأليف يتمثل في خدمة القارئ العادي وغيره؛ لأنه يندر وجود معاجم للأمثال تكون مخصصة للقارئ العادي، إذ إن أكثرها تصنف وتعد للمتخصصين أو الباحثين أو طلاب أقسام اللغة العربية؛ فجاء هذا المعجم ليفيد منه " الطالب الناشئ إلى جانب العالم المتخصص، والدارس غير الناطق بالعربية إلى جانب ابن العربية " (٢).

تكون المعجم من قسمين :

الأول : خصص للأمثال، وعرضت فيه بناء على موضوعاتها الرئيسة التي بلغت تسعة موضوعات، وتحت كل موضوع رئيس موضوعات فرعية بلغت مائة وثمانية وتسعين، يندرج تحتها مجموعة من الأمثال.

الثاني : خصص لعرض قصص بعض الأمثال الواردة في القسم الأول، بذكر المثل ثم قصته، وشمل مائة وخمس قصص، وتحمل كل قصة رقمًا، تتم الإحالة إليها أثناء ورود المثل في القسم الأول، ثم ذيل المعجم بملحقين : أولهما فهرس للأمثال، وأمام كل مثل الرقم الذي يحمله داخل المعجم؛ ليتسنى للقارئ الوصول إليه، وثانيهما خاص بفهرس الموضوعات

(١) ينظر ص ٧٣ من هذا البحث.

(٢) معجم الأمثال العربية، ص (ق).

الفرعية، وعلى الرغم من أن المؤلفين نصوا على وضع أرقام الصفحات أمامها بقولهم :
 " ووضعتنا إلى جوار كل موضوع فرعي رقم الصفحة التي تحتوي على الأمثال الخاصة
 بها " (١)؛ إلا أن الموضوعات الفرعية في نهاية المعجم وضعت خالية من أرقام الصفحات!

٢- منهجه وبعض المآخذ عليه :

أ- طريقة الترتيب : بني المعجم في قسمه الأول على أساس الترتيب الموضوعي، وتكون
 من موضوعات رئيسة وفرعية، وجاء ترتيبها وفق الترتيب الألفبائي، فرتبت عناوين
 الموضوعات بناء على شكلها الحالي المنطوق مع إهمال (أل) التعريف، ولم يسلم المعجم من
 الوقوع في خطأ تأخير بعض الموضوعات وحقها التقديم، كما في مثل العنوان الفرعي
 (الظلم والطغيان)، حيث وُضع بعد العناوين التالية (الظن) و(العودة إلى العمل السيئ)
 و(الغدر والمكر) (٢)، وكذا وُضع عنوان (الفرقة وعاقبتها) بعد (الكمال واستحالتة) (٣)،
 وجاء ترتيبها سليماً في الملحق الثاني الخاص بفهرس الموضوعات الفرعية (٤)، وقد أدرجت
 الأمثال في القسم الأول - السابق - ضمن الموضوعات الفرعية، وأما القسم الثاني والمعنون له
 ب- (قصص الأمثال) فرتبت فيه الأمثال ترتيباً ألفبائياً، وأما ما نص عليه المؤلفون بقولهم :
 " وقد جمعنا في هذا القسم نحو مائة قصة، عرضناها وفق الترتيب الأبجدي للأمثال " (٥)،
 ففيه نظر؛ لأنهم رتبوها وفق الترتيب الألفبائي لا الأبجدي، وهذا مما يخلط فيه بعض
 المصنفين، والفرق بين الترتيبين واضح.

وبعد النظر في ترتيب الأمثال في داخل القسمين الأول والثاني والملحق الأول اتضحت
 عدة أمور في منهجية الترتيب، هي :

(١) أنه لا يعتد بـ (أل) التعريف في الترتيب؛ ولذا قدّم المثل (أخوك الذي إن تدعُهُ
 لِمِلْمَةٍ يُجِبِكَ) على (أخوك سيُفك إن نابتك نائبةً) (٦)، ووقع الخطأ في تقديم المثل

(١) معجم الأمثال العربية، ص (ش).

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠١.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٩، ١٨٠.

(٥) المرجع السابق، ص (ش).

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٨.

(شَرُّ الْوَصْلِ وَصَلُّ لَا يَدُومُ) على (شَرُّ إِخْوَانِكَ مَنْ لَا تُعَاتِبُ)^(١)، بينما جاء الترتيب في الملحق الأول صحيحاً^(٢).

(٢) يتم الترتيب بناء على الحرف الأول من نطق المثل حتى لو كان مبدوءاً بحرف جر أو غيره، مثل (كَحِمَارِي الْعِبَادِي) وليه (الْكُفْرُ مَحَبَّةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ)^(٣)، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث وهكذا، وإن اتفقت بعض الأمثال في الكلمة الأولى نظر إلى الكلمة الثانية وأصبحت هي مدار الترتيب؛ ولذا جاءت الأمثال التالية مرتبة على هذا النحو : (شاورٌ في أَمْرِكَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ) ثم (شاورٌ لبيباً ولا تعصيه) ثم (شاورٌ نقي الرأى عند التباسه)^(٤)، وغيرها، ومع هذا لم يسلم المعجم من إيراد مثلٍ قبل آخر خطأً كما في تقديم (أَحْسَنُ وَجْهِ فِي الْوَرَى وَجْهُ مُحْسِنٍ) على (أَحْسَنُ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعْبِدُ قُلُوبَهُمْ)^(٥).

(٣) قدمت الأمثال المبدوءة بالمدة على المبدوءة بالهمزة، فجاء المثل (آفَةُ الْإِنْسَانِ فِي اللِّسَانِ) قبل (أُعْطِيَ مَقُولًا وَعُدِمَ مَعْقُولًا)^(٦).

وتبقى نقطة جديرة بالتنبيه وهي اضطراب المعجم في التعامل مع الهمزة المتوسطة؛ فأحياناً ينظر إليها على أنها همزة بغض النظر عما كتبت عليه؛ ولذا قدم المثل (الذَّبُّ خَالِيًا أَسَدٌ) على (ذَكَرْتُ نِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا)^(٧)، وأيضاً في ملحق ترتيب الأمثال قدم (سائل الله لا يخيب) على الأمثال الآتية : (سار به الرُّكبانُ) (سافرٌ تجد عَوْضًا عَمَّنْ تُفَارِقُهُ) (سأل بهم السَّيْلُ وَجَاشَ بِنَا الْبَحْرُ)^(٨)، كما قدم المثل (كُلُّ بُؤْسٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ) على (كُلُّ بُنْيَانٍ عِلْمٍ غَيْرٍ مُنْهَدِمٍ)^(٩)؛ وأحياناً لا ينظر إلى الهمزة وإنما يتم النظر إلى ما كتبت عليه؛ ولذا تم تأخير المثل السابق في الملحق الأول (الذَّبُّ خَالِيًا أَسَدٌ) ووضعه في نهاية

(١) ينظر : معجم الأمثال العربية، ص ٨١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٩.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٩، ٥٠.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٧١.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٨.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٩.

الأمثال المبدوءة بالذال، وسبقته عدة أمثال ثانيها الكاف واللام والهاء والواو^(١)؛ فأغفلت الهمزة ونظر إلى ما كتبت عليه وهي الياء، هذه النظرة جعلت المثل (الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ) يؤخر بعد الأمثال التي ثانيها ألف وطاء وراء وفاء وقاف وكاف ولام ونون ليتّم وضعه بعد (مَوَاعِيدُ عُرْقُوبِ)^(٢)، بعد النظر إلى الواو لا إلى الهمزة.

ب- عرض الأمثال : روعي في عرضها ثلاثة أمور^(٣) :

١- توضيح المفردات الغامضة فيها.

٢- شرحها شرحاً واضحاً.

٣- ذكر مجال استعمالها، وفي هذا مساعدة للقارئ على محاولة توظيف الأمثال في مكانها المناسب.

ولا شك أن المعجم من المعاجم المهمة في هذا العصر الذي عُزف فيه عن الأمثال، وقلّ مستعملوها، فجاء محاولاً الإسهام في نشرها، واستخدامها على الألسنة.

(٩) (المَكْنَزُ الْعَرَبِيُّ الْمَعَاوِر - معجم في المترادفات والمتجانسات للمؤلفين والمترجمين والطلاب) لمحمود إسماعيل صيني، وناصر مصطفى عبد العزيز، ومصطفى أحمد سليمان.

١- التعريف به :

ظهر بطبعته الأولى عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، في جزء فريد من الحجم المتوسط، بلغ مائة وخمسين صفحة مع كشف الجذور، ودون المقدمة.

وصُدِّرَ بمقدمة حوت نبذة سريعة جداً عن معاجم المعاني (الموضوعات) وتاريخها، شملت التعريف بمجموعة يسيرة من معاجم المعاني القديمة والحديثة، مع إلقاء الضوء على أبرز شيء في منهجيتها وهو طريقة الترتيب.

(١) ينظر : معجم الأمثال العربية، ص ١٦٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧٢ - ١٧٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص (ر).

كما جاء فيها الهدف الذي ألف المعجم من أجله، وهو يتمثل في أن يكون عاملاً مساعداً للباحثين في زيادة الثروة اللغوية اللفظية، وإتاحة الفرصة أمامهم في الاختيار والانتقاء، ووضع الألفاظ في مكانها المناسب، قال المؤلفون: " هو في عرفنا ذخيرة للكلمات، وهي مرشد للباحث عن الكلمات المرتبطة بمفهوم ما (يمثلها المدخل)، فهو أداة لتذكير الباحث بما يعرف من كلمات مما قد لا يرد إلى ذهنه أو خاطره ساعة حاجته إليها عند التأليف أو الترجمة؛ ليعبر بدقة عن مكونات نفسه باللفظة الأنيقة والمناسبة للمقام والسياق " (١).

٢- منهجه :

تتلخص السمات البارزة في منهجية المعجم مضموناً وشكلاً في الأمور التالية :

أ- المادة اللغوية :

١- بني المعجم على إيراد الألفاظ ومترادفاتها، دون عناية بالفروق الدلالية بينها، ولا شرح لمعاني مداخلها، وإنما تمثلت العناية بحصر عدد من الكلمات المتقاربة أمام كل مدخل وسردها، يقول المؤلفون: " ليس من أهداف الكنز الذي بين أيدينا التمييز بين الكلمات المترادفة أو المتجانسة ولا شرح معاني المداخل " (٢). والسبب في ذلك أنهما " مطلبان يجدهما الباحث في معاجم المعاني الموضوعية مثل (مخصص) ابن سيده، ومختصره (الإفصاح في فقه اللغة) أو في (فقه اللغة) للثعالبي... أما شرح معاني الكلمات فهو عمل معاجم الألفاظ من أمثال (لسان العرب) و(القاموس المحيط) و(المعجم الوسيط) وغيرها من المعاجم المعروفة " (٣).

٢- أن اختيار كلمات المداخل لم يكن اعتباطياً بل روعي فيه مبدأ الشيوع في الغالب العام؛ حيث " تم بصورة عامة اختيار الكلمات الكثيرة الدوران والشيوع لتمثل المدخل إلى الكلمات الأخرى... يتبع ذلك الكلمات المرادفة أو المجانسة للمدخل مرتبة وفق شيوعها، وقد يتبعها كذلك بعض التعبيرات الاصطلاحية التي تؤدي المعاني نفسها " (٤).

(١) الكنز العربي المعاصر - معجم في المترادفات والمتجانسات للمؤلفين والمترجمين والطلاب، ص (م).

(٢) المرجع السابق، ص (ن).

(٣) المرجع السابق، ص (ن).

(٤) المرجع السابق، ص (ن).

٣- العناية بالمشترك اللفظي في حالة تعدد معاني المدخل الواحد، فإن " كان للكلمة أكثر من معنى أُورد لكل معنى مدخل خاص به، وبينه إلى ذلك برقم يلحق بالمدخل " (١). وأعلى ما وصلت إليه أربعة معان، كما في المثال الآتي :

" عَيْن ١ : ع ي ن . س . مُقَلَّة، طَرْف (٢)، بَصْر، ناظِرَة، لاحِظَة.

عَيْن ٢ : ع ي ن . س . نَفْس، مُصِيبَة، لَامَة.

عَيْن ٣ : ع ي ن . س . يَنْبُوع، تَبَع.

عَيْن ٤ : ع ي ن . س . جاسوس " (٣).

ب- ترتيب المعجم :

(١) - الترتيب العام للمعجم : بني على أساس ترتيب الألفاظ ألفبائياً، وبهذا يخالف المعاجم القديمة والحديثة التي أعدت وفق الموضوعات أو الأبواب، مثل: (الألفاظ الكتابية) للهمداني، و(فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي، و(المخصص) لابن سيده، و(كتاب نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والتوارد) لليازجي، فهذا " المكنز يختلف عنها في تنظيمه المبني على الألفاظ بوصفها تمثيلاً للمعاني المختلفة، من ثم لا يحتاج الباحث عن الكلمة المناسبة إلى البحث في الفهارس ورءوس الموضوعات " (٤)، وإنما عن طريق الكلمات وهو بهذا يوافق (المنجد في المترادفات والمتجانسات) لليسوعي.

(٢) - الترتيب الخاص للألفاظ : روعي فيه عدة أمور :

١- رتب مداخله بناء على الشكل اللفظي وفق الترتيب الألفبائي، المبني على مراعاة أوائل الكلمات ووضعها في عناوين مستقلة (الهمزة، ب، ت، ث ...) ثم ترتيبها بناء على ثوانيتها وثواتها وهكذا، ولم يكن من اهتمامات هذا المعجم الترتيب وفق الجذور بعد معرفة الأصول وإعادة المحذوف وفك التضعيف؛ ولذا تنوعت المداخل - ولم تكن ذات طابع واحد - ما بين أفعال ثلاثية مجردة ومزيدة ورباعية، وأسماء ومصادر ومشتقات؛ كما

(١) المكنز العربي المعاصر، ص (ن).

(٢) والصواب (طَرْف) بالتسكين. ينظر ص ٣٨١ من هذا البحث.

(٣) المرجع السابق، (عين).

(٤) المرجع السابق، ص (ل).

تعددت المداخل التي تنتمي إلى جذر واحد وتفرقت في طيات المعجم، ويجدر التنبيه إلى أنه تم إيراد الجذور أمام المداخل، ثم أفردت الجذور في كشاف مستقل في نهاية المعجم، ووضعت الكلمات (المداخل) المشتقة منها تحتها، والعكس - في رأيي - أولى؛ أي أن يتم ترتيب المعجم بناء على الجذور، ثم يكون الكشاف للكلمات وأمامها الإحالة إلى جذورها.

٢- تقديم المدة على الهمزة كصنيع الرازي في (مختار الصحاح)^(١)، وكما فعل في (المعجم الوسيط)^(٢)، و(المعجم العربي الأساسي)^(٣)، فجاءت (أب) بعد (آب) و(آثر) و(آخذ) و(آد) ... و(آمن) و(آن) و(آنس) و(آوى) و(آية) .

٣- تقديم الهمزة على الألف، وهذا وفق ما دعت إليه صناعة المعجم، كما في تقديم (ابتأس) على (ابتداء)، و(اتكأ) على (اتكاء)، و(جزء) على (جزاء) و(ذئب) على (ذائع) و(مؤمن) على (ماء) وغيرها، وهذا منهج متبع في ترتيب هذا المعجم.

٤- النظر إلى الهمزة على أنها همزة بغض النظر عما كتبت عليه من حرف يناسب حركتها أو حركة ما قبلها أو كانت على السطر؛ بناء على توجيه القاعدة الإملائية؛ ولذا قدمت على غيرها من حروف الهجاء، كتقديم (اتند) على (أترع)، و(أنبأ) على (انبثق)، و(بلاء) على (بلادة)، و(تشاؤم) على (تشابك) و(جائع) على (جاحد)، و(جريء) على (جريمة) و(خائن) على (خاب)، و(دفع) على (دفع)، و(ذرأ) على (ذرف) و(فائدة) على (فات)، و(بطؤ) على (بطانة)، و(فنة) على (فاء)، و(مرؤ) على (مراد)، كما نظر إلى ما بعدها إذا اشتركت مع غيرها بما قبلها، فـ (استأثر) ثم (استأصل) ثم (استئناف)، و(داء) ثم (دائم)، و(رأب) ثم (رأفة) ثم (رأى) ثم (رؤيا) ثم (رئيس)، و(سؤر) ثم (سئم)، و(شائبة) ثم (شائع)، و(لؤلؤ) ثم (لؤم)، ثم (لئيم)، و(متأثرة) ثم (مأدبة)، و(مؤقت) ثم (مؤمن)، و(متأسف) ثم (متأن) ثم (متأهب) .

(١) ينظر : مختار الصحاح (آ، آخية، آفة، آه، آهة، إبان، أب ب، أب د) .

(٢) ينظر : المعجم الوسيط (آ، آب، ... أباه) .

(٣) ينظر : المعجم العربي الأساسي (آب، ... آجر، ... إباح، أبجد) .

٣- من المآخذ عليه :

على الرغم من الجهد المبذول في هذا المعجم، وإفادته من المعاجم القديمة والحديثة، وكذا أسس الصناعة المعجمية؛ إلا أنه لم يخل من الملحوظات والأخطاء المحضة التي لا تقلل من قيمته، ومنها :

١- ملحوظات على الجذور :

إنَّ من منهجية هذا المعجم الإتيان بالجذور أمام المداخل المرتبة حسب الشكل اللفظي، وقد تبين وجود أخطاء واضحة في تحديد جذور بعض الكلمات؛ وذلك بعد التدقيق والاطلاع على عدة معاجم قديمة وحديثة، مثل : (العين) و(الصحاح) و(لسان العرب) و(القاموس المحيط) و(المصباح المنير) و(مختار الصحاح) و(المعجم الوسيط) و(المعجم العربي الأساسي) وهذه الثلاثة الأخيرة من المصادر التي اعتمد عليها تأليف هذا المعجم^(١) .
ومن الكلمات التي أوردت جذورها خطأً، ما يلي :

- كلمة (اتكأ) وضع جذرها (ت ك أ) والصحيح (وك أ)، فأصل (التاء) هو (الواو)، جاء في العين " تكأ : تُكَّأ بوزن فُعلة. أصل هذه التاء من الواو. والتاء مستعملة في هذه الكلمة استعمال الحرف الأصلي : توكأت، وتكأت على مُتكأ، وأصل عربيته : (و كَأُ يُوَكِّئُ تَوَكِّئَةً) " (٢).

ولا يفوت التنبيه إلى أن المؤلفين وضعوا هذا الجذر (و ك أ) لكلمة (اتكاء) .

- كلمة (زوبعة) وضع جذرها (ز و ب) والصحيح (ز ب ع)؛ وذلك بسبب نظرهم إلى (المعجم العربي الأساسي) الذي أوردها بعد جذر (ز و ب) مباشرة وفق الترتيب الألفبائي، ووضع مدخلها (زوبعة)، لا على أن جذرها (ز و ب)، ولم يتنبه المؤلفون إلى أن (المعجم العربي الأساسي) أوردها بعد جذر (ز ب ر ج) على أنها (زبج)، فأورد قبلها الكلمات الآتية : (زبرج) و(زبرجد) و(الزبرقان) و(الزبيري) ثم (زوبعة) وقال (انظر ألفبائياً) (٣)؛ أي: أنها ستأتي بعد (زوب)، ولا بد من التنبيه على

(١) ينظر : المكنز العربي المعاصر، ص ص (س، ع) .

(٢) العين، ج ٥، ص ٣٩٨ .

(٣) ينظر : المعجم العربي الأساسي، جذر (ز ب ر ج) .

أن (المعجم العربي الأساسي) أحياناً لا يورد جذر الكلمة، كما فعل مع (الزبرقان)
و(الزبيري) وغيرهما حينما أوردهما بعد جذر (ز ب ر ج).

- كلمة (سَنَّة) وضع جذرها (س ن ن)، وفي المعاجم (س ن هـ)^(١)،
و(س ن و)^(٢).

- كلمة (مَعْرَة) وضع جذرها (ع ي ر) والصحيح (ع ر ر)^(٣).

- وكلمة (موات) و(مواتاة) و(واتى) وضع جذرها (و ت ي)، كما صنع
(المعجم الوسيط) حيث أوردها بعد مدخل (وتن) ووضع مدخلها (واتاه)، وهي في
الحقيقة لغة في (أتى) بإبدال الهمزة واوًا، ولذلك كان من الأولى ألا تفرد في جذر مستقل،
وإنما يصنع بها كما صنع الجوهري في (الصحاح)، حيث أوردها في (أتا) وقال : " آتيته
على ذلك الأمر مواتاة : إذا طاوعته ووافقته، والعامّة تقول : وآتيته " ^(٤)، والفيومي في
مصباحه حيث أوردها في (أ ت ي) وقال : " آتيته بمعنى وافقته، وفي لغة تبدل الهمزة واوًا
فيقال وآتيته على الأمر مواتاة " ^(٥)، كما جاءت في (المعجم العربي الأساسي)^(٦).

- كلمة (أشار) و(إشارة) وضع جذرها (ش ي ر) وهي (ش و ر)^(٧)، وفي
المقابل يلاحظ أنهم خصصوا هذا الجذر المعتل بالواو للكلمات التالية : (استشار)
و(شاور) و(تشاور).

- كلمة (إعانة) وضع جذرها (ع ي ن) وهي (ع و ن)^(٨)، ووضعوا هذا المعتل
بالواو جذراً لكلمة (أعان).

- كلمة (أهان) وضع جذرها (ه ي ن) وهي بالواو (ه و ن)^(٩).

(١) ينظر : مجمل اللغة، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٢) ينظر : القاموس المحيط (سنا).

(٣) ينظر : المرجع السابق (عرر).

(٤) الصحاح (أتا).

(٥) المصباح المنير (أ ت ي).

(٦) ينظر : المعجم العربي الأساسي (أ ت ي).

(٧) ينظر : القاموس المحيط (شور).

(٨) ينظر : الصحاح (عون).

(٩) ينظر : المرجع السابق، (هون).

- كلمة (أَرْجَاء) وضع جذرها (ر ج أ) وهي بالواو (ر ج و)^(١).
- كلمة (أَعْطَى) وضع جذرها (ع ط ي) وهي بالواو (ع ط و)^(٢).
- كلمة (أَفْشَى) وضع جذرها (ف ش ي) وهي بالواو (ف ش و)^(٣).
- كلمة (نَجَّى) وضع جذرها (ن ج ي) وهي بالواو (ن ج و)^(٤)، كما فعلوا مع كلمة (نَجَا) بوضع الجذر بالواو، وغيرها^(٥).

٢- ملحوظات على الترتيب الألفبائي :

■ الخلل في الترتيب : سلك المعجم في منهجيته الترتيب الألفبائي، الذي تتم فيه مراعاة

أوائل الكلمات ثم ثوانيتها ثم ثوالثها وهكذا، ومع وضوح هذا النظام الترتيبي إلا أن

المعجم وقعت فيه أخطاء كثيرة واضحة ينبغي أن تتدارك وتصوّب، منها :

تقديم (بَأْس) و (بَأْسَاء) و (بُؤْس) على (بَثْر) ثم (بَمْس) .

تقديم (بَأْسَاء) على (بُؤْس) و (بَمْس) .

تقديم (تُؤدَّة) على (تَأخَّر) .

تقديم (تَيَقَّنَ) على (تَيَقَّظَ) .

تقديم (تَبَطَّ) على (تَبَّتَ) .

تقديم (جَدَلَّ) على (جُذَذَ)، و (جَدَّبَ) و (جَدِرَ) .

تقديم (خَبَّلَ) على (خَبَّرَ) و (خَبِرَ)، و (خَبِرَةَ) و (خَبِطَ) .

تقديم (دَبَّرَ) على (دَبَجَ) .

تقديم (سَكَّرَ) على (سَكَّبَ) و (سَكَّتَ) .

تقديم (كَتَّفَ) على (كَتَابَ) و (كَتَابَةَ) و على (كَتَّبَ) .

تقديم (نَافِلَ) على (نَافِذَةَ) و (نَافَسَ) و (نَافَقَ)، وتأتي بعدها (نَافِلَةٌ) .

(١) ينظر : الصحاح (رجا) .

(٢) ينظر : المرجع السابق، (عطا) .

(٣) ينظر : المرجع السابق، (فشا) .

(٤) ينظر : المرجع السابق، (نجا) .

(٥) ينظر : المكنز العربي المعاصر، مثل الملحوظات على جذور الكلمات التالية : (جهة، استجار، سيمة، مصيبة،

أرجاء، سحبة، عادي) .

تقدم (نَبِه) على (نَبَأ) و (نَبَّت) و (نَبَذ) و (نَبِرَاس) و (نَبِع) .
تقديم (وَرِي) على (وَرَقَة)، وغيرها^(١).

■ **يلاحظ أن الهمزة المكتوبة على حرف تأخذ ترتيبها الطبيعي دون النظر إلى كيفية كتابتها على (ء، أ، و، ئ) وقد تقدم، وأوردت الأمثلة على ذلك، إلا أنه اتضح بعد النظر الفاحص أن الهمزة المكتوبة (ئ) متصلة بما قبلها أو منفصلة عنه، لها وضع ثانٍ في الترتيب، حيث توضع في نهاية الحروف الهجائية العربية وقبل الياء، فأخر (بَارِي) ووضعها بعد (بارد) و (بارع) و (بارى)، وأيضاً قدّم (بَدَاءَة) و (بَدَخ) و (بَدَل) على (بَدِي)، وكذا تم تقديم (فَجَاءَة) و (فَجُور) على (فَجِي)، كما وضعت (هَادِي) بعد (هَادَن)، وأوردت (هَنِي) بعد (هِنَاءَة) و (هِنَّة) و (هِنْدَم)، وكان الأولى فيما سبق أن توضع الهمزة المرسومة بهذه الصورة (ئ) قبل غيرها من الحروف الهجائية، كما صُنِعَ في (بَرِي)، إذ قدمت على غيرها فجاء ترتيبها على النحو الآتي : (بَرِي، بَرَأ، بَرُد، بَرَز، بَرُع، بَرِق، بَرَكَة، بَرَم، بُرْهَان، بَرْهَم، بَرْهَن، بَرِي، بَرِيد)، لأنها همزة، ولا بد أن تعامل الهمزة بمنهج واحد على أنها همزة، ولا ينظر إلى ما كتبت عليه.**

٣- المختار الرسم الإلهائي في الترتيب :

يلاحظ في هذا المعجم الذي سار على الترتيب اللفظي أنه نظر إلى الألف المقصورة بصورتها الحالية؛ فإن كانت مكتوبة على صورة ألف (ا) جاءت بعد الهمزة وقبل الباء، مثل: (بَدء) ثم (بدا) ثم (بداية) ثم (بَدَد) ثم (بَدَع) ثم (بَدَل) ثم (بَدَن) ثم (بَدِيع) ثم (بَدِيل)، وكتقديم (جَفَا) على (جَفَف)، و (خَطَا) على (خَطَب) و (خَطَر) و (خَطَط) و (خَطِيئَة)، و (دَحَا) على (دَحَرَ)، و (سَجَا) على (سَجَن)، وغيرها^(٢). وهذا الأمر لا اعتراض عليه؛ لأن منهجية المعجم تسير على الشكل اللفظي دون اعتداد بالأصل، ومما تجدر الإشارة إليه أن الألف المقصورة إن كانت مكتوبة على صورة ياء (ي) فإنه يوضع في الاعتبار أنها ياء وتأتي بعد الواو وقبل الياء، وتؤخر عن أختها المكتوبة على صورة ألف حتى وإن كانت أحق منها في التقديم، وهذا متبع في ترتيب هذا المعجم في مثل :

(١) ينظر : المكنز العربي المعاصر، مثل تقديم : (تأله) و (تبر) و (ثقف) و (حذق)، وغيرها.

(٢) ينظر : المرجع السابق، مثل تقديم : (حذا، شدا، صحا) وغيرها.

تقديم (اِبْتَلَاء) على (اِبْتَلَى)، و (اَتَّهَمَ) على (اَتَّى) و (اِئْتِيَان)، و تقديم (اِحْتَفَلَ) على (اِحْتَفَى)، و (بَرَّهَنَ) على (بَرَى)، و (بَنَّت) على (بَنَى)، و (نُجَار) و (نَجَح) و (نَجْد) و (نَجْم) على (نَجَّى)، و (هُدُوء) على (هَدَى)، و غيرها^(١)، و يبدو أن الحاسب الآلي له أثر في سلوك هذا الترتيب.

(١٠) (المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية) لمحمود إسماعيل صيني ومختار الطاهر حسين وسيد عوض الكريم الدوش.

١- التعريف به :

ظهر بطبعته الأولى سنة ١٩٩٦م في جزء واحد من الحجم المتوسط، وبلغت صفحاته مائة وأربعاً وأربعين صفحة، حوت ما يزيد " على ألفي تعبير اصطلاحي متداول تم اختيارها من التعبيرات العربية الأصلية القديمة والحديثة، بالإضافة إلى مجموعة من التعبيرات المقترضة من اللغات الأجنبية شائعة الاستخدام حتى كأنها جزء من معجم اللغة والاجتماع والاقتصاد"^(٢). جمعت من مصادر متعددة من " المعاجم العربية القديمة والحديثة وكتب اللغة والأدب والتاريخ والأمثال وغيرها في عصور العربية المختلفة، بالإضافة إلى الصحف والمجلات المتنوعة، ومن الإذاعة المسموعة والمرئية "^(٣).

إن فكرة إعداد هذا المعجم انطلقت من محاولة الإسهام في سد النقص الموجود في المكتبة العربية؛ حيث إن التعبيرات الاصطلاحية في كثير من اللغات اعتني بها، أما المكتبة العربية فما زالت تحتاج إلى ذلك^(٤)، فجاء هذا المعجم ليحقق الأهداف الآتية^(٥):

١- مساعدة دارس العربية على فهم التعبيرات الاصطلاحية، واستخدامها في المواقف المناسبة.

٢- الإسهام في إثراء الدراسات اللغوية.

(١) ينظر : المكنز العربي المعاصر، مثل تقديم : (أحرق) و (تلهف) و (مدام) و (فاة)، وغيرها.

(٢) المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص (ط).

(٣) المرجع السابق، ص (ي).

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص (ز).

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص (ز، ح).

٣- تطوير المعجم العربي الحديث.

٤- الإفادة منها عند إعداد مواد تعليم اللغة العربية لأهلها ولغيرهم.

٥- مساعدة المترجمين والعاملين في حقها.

٢- منهجه :

رسم المؤلفون المنهج الذي ساروا عليه في التعبيرات الاصطلاحية ترتيباً وشرحاً وعرضاً^(١)، ويمكن تحويره على النحو الآتي :

١- الترتيب : رتب التعبيرات الاصطلاحية في المعجم بناء على الترتيب الأبجدي حسب الكلمة الأولى كما هي؛ أي : بشكلها الحالي المفوظ، وفق المنهج النطقي الشكلي دون مراعاة لأصل الكلمة وجذرها، أو حذف زوائدها، ما عدا (أل) التعريف في الكلمة الأولى فإنه لا ينظر إليها في الترتيب ولا يعتد بها فـ " الألف واللام لا تحتسبان في الترتيب ما لم يكونا جزءاً أساسياً من الكلمة (مثل : ألف وأل باب) " ^(٢)، ومن هنا لا بد من التنبيه على أن التعبيرات الاصطلاحية لم تكن ذات طابع واحد فمنها الأسماء، ومنها الحروف، ومنها الأفعال، التي يغلب عليها الفعل الماضي؛ فقد ورد على لسان المؤلفين ما نصه " أتينا بجميع الأفعال التي تبدأ بها بعض التعبيرات في صيغة الماضي، ما عدا تلك التعبيرات التي لا تستخدم إلا في صيغة المضارع وحده أو الأمر وحده " ^(٣).

٢- العرض والشرح : بمراعاة ما يلي :

أ - وضع نص التعبير الاصطلاحي، مع ضبطه بالشكل.

ب - توضيح معاني بعض المفردات الغامضة.

ج - شرح معنى التعبير الاصطلاحي.

د - استخدام منهج الإحالة في حالة مجيء غير صورة للتعبير الاصطلاحي وهي بمعنى واحد، ولكن اختلفت الكلمة الأولى، فإنه يشرح في أول مرة، ثم يحال إلى الأولى في حالة وروده بصيغة ثانية، ومبدأ الإحالة أحسن التعامل معه في المعجم؛ إذ يعدّ من السمات

(١) ينظر : المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ص (ي، ك).

(٢) المرجع السابق، ص (ك).

(٣) المرجع السابق، ص (ك).

المنهجية البارزة في المعجم، إلا في حالات قليلة تركت فيها الإحالة، وكان الأولى استخدامهما، منها التعبيرات الآتية: (انخرط في سلك (كذا))^(١) فلم يحل فيها إلى (انتظم في سلك (كذا))^(٢)، وفي (استردَّ أنفاسه) أحيل إلى (استعاد أنفاسه)، وفي (استعاد أنفاسه) تمَّت الإحالة إلى (استردَّ أنفاسه)^(٣)، وأما في (التقط أنفاسه)^(٤)، فلم تردَّ معه أي إحالة، وهذا نوع من عدم ضبط منهجية الإحالة؛ مع أن معانيها التي أوردت واحدة. وأيضاً في (ما نبس بينت شفة)^(٥) لم يحل فيها إلى ما قبلها (لم نبس بينت شفة)^(٦)، وفي (ما يشق غباره / له غبار)^(٧) لم تستخدم الإحالة إلى (لا يشق له غبار / غباره)^(٨).

هـ - إذا كان للتعبير الاصطلاحي غير صيغة مع الاتفاق في الكلمة الأولى، فإنها تورد في موضع واحد، ويتم وضع خط مائل (/) بينها، ويعطى - في الغالب - كل واحد منها سياقاً مستقلاً، مثل: (ارتدَّ على دُبُرِهِ / عَقْبِيهِ)^(٩)، (ضَرَبَ عَلَيْهِ الذَّلَّةَ / الْمَسْكَنَةَ / الْمَهَانَةَ)^(١٠).

و- يأتي التعبير الاصطلاحي أحياناً مصحوباً بالضمير، مثل: أطبق عليه^(١١)، التفت عنه^(١٢)، نظر فيه، وذلك في حالة عدم وجود لبس في عودة الضمير، أما إن حدث لبس في استخدام الضمير، فإنه يلجأ إلى استعمال بعض الكلمات بين قوسين، مثل: أقال عشرة

(١) ينظر: المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ٢٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ص ٧.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٦.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ص ١١.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٥.

(فلان)^(١)، وكتب كتابه على (فلانة) للعاقل^(٢)، وأودى (الشيء)^(٣) للمحسوس،
وشيع من (الأمر)^(٤)، وعلا كعبه في (كذا)^(٥) للمجرد ، أو كلمة أخرى تكون مناسبة
لتوضيح السياق، مثل : ذهب إلى (قول/ رأي)^(٦).

وأضيف إلى ما سبق :

ز - توظيف التعبير الاصطلاحي في سياق واحد، أو في اثنين إذا كان من قبيل الترادف،
وأما إن كان من المشترك اللفظي؛ فإنه يعاد التعبير الاصطلاحي ويوضع أمامه رقم داخل
قوس؛ للدلالة على أن التعبير له غير معنى على سبيل الاشتراك اللفظي، ثم يوضع في سياقاته
المناسبة، وأوردُ مثلاً واحداً :

" انْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ : (١). الأوداج : ج : وَدَج : عِرْقٌ فِي الرَّقَبَةِ^(٧) . تَكْبِيرٌ .

- أثنى عليه رئيسه أمام زملائه، فانتفخت أوداجه وأخذ يمشي في تيه وخيلاء.
انْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ : (٢). غَضِبَ، اغْتَاظَ.

سَخِرَ مِنْهُ زُمَلَاؤُهُ فَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ " (٨).

ح - نوعية السياقات : لم تكن السياقات التي يورد فيها التعبير ذات طابع واحد أو نوع
واحد، بل تعددت، فشملت الآيات القرآنية بكثرة^(٩)، وأقل منها الأحاديث النبوية^(١٠)، أما
الآيات الشعرية فلا تكاد تذكر، إذ لم يرد إلا بيت واحد^(١١)، أما أكثرها فمن صياغة
المؤلفين الإنشائية، ولا أغفل الإشادة بعناية المؤلفين بضبط السياقات المتنوعة بالشكل.

(١) ينظر : المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ١٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٨.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٧.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٣.

(٧) كتبت (الرقبة) بسكون القاف والصحيح ما أثبتته أي بفتحها.

(٨) المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ١٩.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ٥، ١٥، ٣٩، ٧٧، ١٠٠، ١١٧، ١٢٠، ١٣٧، ١٤٢.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٥، ١٤، ٣٩، ٥٤، ٦٨، ٨٩، ٩٦، ١٢٦.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٧.

٣- من المآخذ عليه :

بدا لي بعض الملحوظات التي تؤخذ على المعجم يمكن إجمالها بالأمر الآتية :

(١) - وجود بعض الأخطاء اللغوية : وقفت على بعض الأخطاء اللغوية في هذا المعجم

السياقي، منها :

- قولهم : " نَفَذْتُ طَبْعَةَ الْكِتَابِ الْأُولَى بَعْدَ أَنْ تَدَاوَلَتْهَا أَيْدِي الْقُرَاءِ " (١)، والتعبير

الاصطلاحي التالي : (نَفَذَ صَبْرُهُ) (٢).

وواضح أن (نَفَذَ) هي التي تحتاج إلى تصحيح؛ لأن استخدامها في السياق السابق

وكذلك التعبير الاصطلاحي ليس في محله، وإنما الصحيح أن تكون بدال مهملة (نَفَذَ)؛ لأن

(نَفَذَ) تدل على الفناء والانتها والذهاب والانقطاع. قال تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا

عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ۗ ﴾ (٣). وقال تعالى ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ

رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ۗ ﴾ (٤). وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ

بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٥)، ورد في اللسان العربي : " نفذ :

نَفَذَ الشَّيْءَ نَفْذًا وَنَفَادًا فَنِيَّ وَذَهَبَ ... ويروى أن المشركين قالوا في القرآن : هذا كلام

سَيَنْفَدُ وَيَنْقَطِعُ، فَأَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ كَلَامَهُ وَحِكْمَتَهُ لَا تَنْفَدُ " (٦). وهذه الدلالة التي تحملها

كلمة (نَفَذَ) هي المقصودة في السياق والتعبير السابقين.

وأما (نَفَذَ) بالذال المعجمة فتدل على الاختراق والتجاوز، قال تعالى : ﴿ يَنْمَعَشِرَ الْجَنِّ

وَالْإِنْسِ إِنْ أَسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ۗ ﴾ (٧)،

جاء في اللسان : " نَفَذَ : النَّفَازُ الْجَوَازُ ... وَنَفَذَ السَّهْمُ الرَّمِيَّةَ وَنَفَذَ فِيهَا يَنْفُذُهَا نَفْذًا وَنَفَادًا :

خالط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسأثره فيه... ونفذت الطعنة أي : جاوزت

(١) المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ٣٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣١.

(٣) النحل (٩٦).

(٤) الكهف (١٠٩).

(٥) لقمان (٢٧).

(٦) اللسان (نفذ).

(٧) الرحمن (٣٣).

الجانب الآخر حتى يُضيءَ نَفْذُهَا حَرَقَهَا... أنفذت القوم إذا حرقتهم ومشيت في وسطهم، ونفذهم البصر وأنفذهم جاوزهم " (١)، وما تحمله كلمة (نَفَذَ) من دلالة لغوية يختلف عما تحمله كلمة (نَفَذَ) الواردة في السياق والتعبير الاصطلاحي.

- قولهم : " طَرَفٌ خَفِيٌّ : بِسَرِيَّةٍ، بِحَيْثُ لَا يَسْتَبِيهِ لِنَظَرَاتِهِ أَحَدٌ، خَافَتْ الْفَتَاةُ عِنْدَمَا لَاحَظَتْ أَنَّ رَجُلًا غَرِيبًا يُرَاقِبُهَا بِطَرَفٍ خَفِيٍّ " (٢)، والذي يحتاج إلى التنبيه في التعبير والسياق السابقين هو كلمة (طَرَفَ)، إذ الصحيح فيها تسكين الراء (طَرَفَ)؛ لأن الطَرَفَ بسكون الراء هو العين أو تحريك الجفن، قال تعالى : ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾ (٣)، وقال تعالى : ﴿ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ (٤)، وقال تعالى : ﴿ وَتَرْتَهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعِينَ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْأَعْيُنِ وَمَنْ يَنْظُرُ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (٥)، وأما بفتح الراء (طَرَفَ) فمنتهى الشيء، والناحية والجانب، قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ (٦).

جاء في الصحاح : " الطَّرْفُ : العين. وبالتحريك الناحية من النواحي. وطرَفَ يَطْرِفُ طَرْفًا : إذا أَطْبَقَ أَحَدٌ جَفْنَيْهِ عَلَى الْآخَرِ، الْوَاحِدَةَ مِنْ ذَلِكَ طَرْفَةً، يُقَالُ : (أَسْرَعُ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ) " (٧).

وفي اللسان " الطَّرْفُ : طَرَفَ الْعَيْنِ، طَرَفَ يَطْرِفُ طَرْفًا : لِحْظًا، وَقِيلَ حَرَّكَ شُفْرَهُ وَنَظَرَ. وَالطَّرْفُ : تَحْرِيكُ الْجَفُونِ فِي النَّظَرِ. وَالطَّرْفُ : بِالتَّحْرِيكِ : النَّاحِيَةُ مِنَ النَّوَاحِي، وَطَرَفٌ كُلُّ شَيْءٍ : مِنْتَهَاهُ " (٨)، وفي المنجد : " نَظَرَ بِطَرَفٍ خَفِيٍّ " (٩).

(١) اللسان (نفذ).

(٢) المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ٨٠.

(٣) إبراهيم (٤٣).

(٤) النمل (٤٠).

(٥) الشورى (٤٥).

(٦) هود (١١٤).

(٧) الصحاح (طرف).

(٨) اللسان (طرف).

(٩) المنجد (طرف).

- (عَمُودِ فِقْرِي) ^(١) بتحريك القاف، والصحيح بسكونها، ورد في (المعجم العربي الأساسي) " العمود الفِقْرِي " ^(٢)، ويؤكد هذا أن مفردها بسكون القاف (الفِقْرَة)، كما جاء في بعض المعاجم العربية القديمة والحديثة ^(٣).

٢- أخطاء في الترتيب الألفبائي : صحيح أن هذا المعجم أفاد من أسس الصناعة المعجمية في مراعاة الترتيب، حيث قدم المدَّة على الهمزة، والهمزة على الألف، وكذا نظر إلى الهمزة على أنها همزة دون النظر إلى ما كتبت عليه، ومع هذا فإنه لم يخل من أخطاء في الترتيب الألفبائي، في تقديم ما حقه التأخير أو العكس، كما في تقديم (بلا قيد ولا شرط) على (بلا حساب) ^(٤)، و (بِيضُ اللَّهِ وَجْهَهُ / صَفْحَتُهُ / قَلْبُهُ، بِيضَ وَجْهَ (فُلَانٍ))، بِيضَةُ الْبَلَدِ، بِيضَةُ الدَّيْكِ، بِيضَةُ حَدَرٍ) على (بِيْدِهِ) ^(٥)، و (تَحْتَ أَمْرِكَ) على (تَحْتَ إِمْرَتِهِ) ^(٦)، و (طَاهِرُ الذَّيْلِ) على (طَاهِرُ الثَّوْبِ) ^(٧)، وتأخير (وَقَفَ دُونَ) و (وَقَفَ شَعْرُ رَأْسِهِ) ووضعهما بعد التعبيرات التالية (وَقَفَ عَلَيَّ، وَقَفَ عَلَيَّ بَابَ (فُلَانٍ))، وَقَفَ عَلَيَّ قَدَمَيْهِ، وَقَفَ فِي (الْمَسْأَلَةِ)، وَقَفَ فِي طَرِيقِهِ، وَقَفَ فِي وَجْهِهِ، وَقَفَ لَهُ بِالْمِرْصَادِ، وَقَفَ مِنْهُ مَوْقِفَ (كَذَا)، وَقَفَ نَفْسَهُ لـ (كَذَا)، وَقَفَ وِرَاءَهُ / خَلْفَهُ) ^(٨).

٣- مشكلة (أَل) التعريف : جرت العادة على أن (أَل) التعريف لا تحتسب في الترتيب الألفبائي؛ لأنها ليست من أصل الكلمة، وسار المؤلفون على هذا الأمر، ولكنهم قصرُوا عدم مراعاتها على أول كلمة في التعبير الاصطلاحي، وأمَّا إن كانت (أَل) في الكلمة الثانية فاعتدوا بها في الترتيب في حالة الاتفاق في الكلمة الأولى، وتأتي بعد همزة القطع وقبل الباء، من ذلك التعبيرات الآتية :

(١) ينظر : المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ٩٣.

(٢) المعجم العربي الأساسي (فقر).

(٣) ينظر : مادة (فقر) في الصحاح، واللسان، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط.

(٤) ينظر : المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ٢٦.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٧، ٢٨.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٠.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٩.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣٩، ١٤٠.

- (ابن الحَرْبِ، ابنُ السَّبِيلِ، ابنُ اللَّيْلِ، ابنُ اليَوْمِ، ابنُ بَجْدَتِهَا، ابنُ جَلَا، ابنُ سَاعَتِهِ) ^(١).
 - (أرْحَى اللَّيْلُ سُدُولَهُ، أرْحَى عِمَامَتَهُ) ^(٢).
 - (أَلْقَى إِلَيْهِ / عَلَيْهِ مَقَالِيدَ الْأُمُورِ، أَلْقَى السَّلَاحَ... أَلْقَى حَبْلَهُ عَلَى غَارِبِهِ) ^(٣).
 - (بَلَعَ الطُّعْمَ، بَلَعَ رِيْقَهُ) ^(٤).
 - (جَرَى الْعَمَلُ بِهِ، جَرَى عَلَى ...) ^(٥).
 - (ذُو الْوَجْهَيْنِ، ذُو بَالٍ، ذُو رَحِمٍ، ذُو شَوْكَةٍ، ذُو لِسَانَيْنِ، ذُو لَوْتَيْنِ) ^(٦).
 - (عَلَى رُءُوسِ أَصَابِعِهِ، عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ) ^(٧).

وعلى الرغم من أن هذا الأمر شائع في المعجم؛ فقد وقعت تعبيرات لم تراع فيها (أل)

التي في الكلمة الثانية، مما يدل على الاختلال في المنهج، منها :

- تقديم (استوى على العرش) على (استوى الماء والخشبة) ^(٨)، و(شق شعرة، شق طريقه، شق عصا الطاعة) على (شق العصا) ^(٩)، و(شوكه في جنب) على (شوكه في الخلق) ^(١٠)، كما تم وضع (غرق في الوحل) بعد (غرق في شبر ماء) ^(١١)، و(اليوم الأسود) بعد (يوم لك، ويوم عليك) ^(١٢).

وما سبق يدعو للتساؤل فلم لم تحتسب في أول كلمة في التعبير الاصطلاحي؟ ولم أعتد

بها في الكلمة الثانية منه؟ أليس هذا من الاختلاف في المنهج؟

(١) ينظر : المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية، ص ١، ٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦، ١٧.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٦.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٣٧.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٤.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٠.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٩.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ٧٠.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٧١.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٤.

(١٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٥.

ويبدو أن الاعتماد الكلي على الحاسب الآلي في الترتيب سبب ذلك، وكان الأفضل الجمع بين مجهودي الحاسب الآلي والباحثين، وبخاصة في الأعمال المعجمية. وتلك الملحوظات لا تقلل من أهمية هذا المعجم السياقي، والجهد المبذول فيه، فهو يساعد على رفع مستوى استخدام التعبيرات الاصطلاحية وتوظيفها في سياقها المناسبة؛ لما تتميز به من سهولة التوضيح، وتوفيق في اختيار التعبيرات التي تناسب مع واقع الحياة اليومية، الذي يعطيها فرصة الاستخدام والتداول بين المتكلمين.

ثانياً : معاجم المصطلحات :

إن الحاجة في العصر الحديث ملحة لتأليف معاجم المصطلحات؛ نتيجة للاحتكاك بين أمم الأرض وشعوب العالم في جميع مجالات الحياة، الذي تلاشت معه الحدود المكانية، والمسافات الزمانية؛ مما كان له الأثر الواضح على اللغة العربية؛ وذلك بفرض أسماء ومصطلحات جديدة، تتطلب التعامل معها بما يتماشى مع وسائل نقل المصطلحات إلى العربية، وإعداد المعاجم المتخصصة لها، وقد أخذت قضية المصطلحات لدى الباحثين اللغويين والمتخصصين في المملكة العربية السعودية حيزاً واضحاً من الاهتمام والتفكير، ولا أدل على ذلك من إنشاء جهات تعنى بالمصطلحات، وأخرى بمسألة التعريب وغيرها، ناهيك عن الاتجاه إلى إعداد المعجمات فيها، ولكن الذي يهمنا بالدرجة الأولى هو ذلك الاتجاه الواضح نحو إعداد معجمات المصطلحات.

أولاً : معاجم المصطلحات اللغوية : لم يمثل هذا النوع إلا معجم واحد بعنوان

(معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) عربي - إنجليزي، وإنجليزي - عربي، لمجموعة من اللغويين العرب، وهم : محمد حسن باكلا ومحيي الدين خليل الريح، وجورج نعمة سعد، ومحمود إسماعيل صيني، وعلي القاسمي.

١- التعريف به :

أُلف نتيجة للضرورة الماسة إلى مثل هذه المعاجم؛ لتحقيق الأهداف الآتية (١):

١- تطوير الدراسات اللغوية في الوطن العربي، عن طريق نقل ما استجد في ساحة العالم الغربي في المجال اللغوي وتعريبه.

٢- إيجاد حلقة وصل بين القارئ العربي وبين ما يكتب باللغة الإنجليزية في مجال الدراسات اللسانية الحديثة.

٣- السعي في محاولة توحيد المصطلحات اللسانية الحديثة في الأقطار العربية (على مستوى العالم العربي)، ومن أجل تلبية هذا الهدف وتحقيقه روعي في المؤلفين والمراجعين لمصطلحات المعجم أن يكونوا متخصصين في علوم اللغة الحديثة، ومختلفي المنشأ والمثرب (٢)، ومع هذا فإن تحقيق هدف توحيد المصطلح فيه ليس على إطلاقه؛ لعدم شمولية اللجنة وتغطيتها لجميع الأوطان العربية.

ولاشك أن قضية تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد من القضايا التي وجدت عناية كبيرة في العالم العربي في محاولة توحيدها - حتى لقد قال بعض المهتمين بهذه المسألة: " لا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة " (٣) - ولكن يبدو أن هذه القضية عَصِيَّةُ الحِلِّ لأسباب كثيرة، منها (٤) :

أ- اختلاف الأذواق عند واضعي المصطلحات.

ب- اختلاف مصادر الثقافة اللغوية عند المترجمين والمعربين.

ج- العمل الفردي من قبل بعض المؤلفين، واستقلالهم باجتهداتهم الخاصة.

د- عدم الالتزام والتقيّد بما يصدر من المجامع اللغوية والمؤسسات العاملة في حقل الترجمة والتعريب.

(١) ينظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي، وإنجليزي عربي، ص (ح) .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص (ح ، ط) .

(٣) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القدم والحديث، ص ٦ .

(٤) ينظر : تعريب العلوم ووضع المصطلحات، ص ١٤٧ .

ويمكن أن أضيف إلى هذه الأسباب أمرين يتعلقان بطبيعة اللغة، هما الترادف الذي يعني تعدد الألفاظ لمسمى واحد، والآخر الاشتراك اللفظي الذي يقصد به إطلاق اللفظ الواحد على عدة مسميات مختلفة.

وعلى الرغم من عدم القدرة التامة على توحيد المصطلحات للأسباب الآتية الذكر؛ فإنه يجدر الإسهام في حل هذه المعضلة، وذلك بالقيام برصد المصطلحات المشتركة، ودلالاتها في المجالات العلمية، وإخراجها في معجم أو كتاب.

وقد تبني القيام بهذا المشروع (إعداد المصطلحات اللغوية الحديثة) معهد اللغة العربية التابع لجامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، بدئ به عام (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م) بتشكيل لجنة متعددة الاتجاهات والمدارس، ومر بعدة مراحل^(١):

- المرحلة الأولى : في نهاية العام الجامعي (١٣٩٦/٩٥هـ / ١٩٧٦/٧٥م) تم الانتهاء من جمع المصطلحات من المصادر المحددة (أربعة مصادر أجنبية وثمانية عربية ما بين مراجع ومسارد)، ووضع مقابلاتها العربية، والتعريف بكل مصطلح.

- المرحلة الثانية : في العام (١٣٩٧/٩٦هـ / ١٩٧٧/٧٦م) روجعت المصطلحات ومقابلاتها العربية، وتم اقتراح تأجيل النظر في التعريفات لمرحلة لاحقة، وفي عام (١٣٩٨/٩٧هـ / ١٩٧٨/٧٧م) توقف العمل لأسباب إدارية خاصة بإعداد ندوة علمية.

- المرحلة الثالثة : في عام (١٣٩٩/٩٨هـ / ١٩٧٩/٧٨م) استؤنف العمل، وتغيرت لجنة المراجعة بسبب سفر بعض الأعضاء^(٢)، وانشغال بعضهم الآخر^(٣)، ولم يبق من اللجنة إلا باكلا وصيني، فاستعين بآخرين^(٤)، وقامت اللجنة بإعادة النظر في المصطلحات السابقة ومقابلاتها العربية، وإضافة مصطلحات جديدة.

- المرحلة الأخيرة : إصدار المعجم وطباعته، وتم ذلك في عام (١٩٨٣م).

(١) ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي، وإنجليزي عربي، ص ص (ي، ك).

(٢) هم : كمال بشر، وعلي القاسمي، وجورج سعد.

(٣) هو : محيي الدين الرياح.

(٤) هما : صالح جواد الطعمة، وعبد الحميد الشلقاني.

٢- منهج المعجم :

- ويشمل : أ- منهجية الترتيب ، ب- منهجية التعامل مع المصطلحات .
- أ- منهجية الترتيب : أشار المؤلفون إلى منهجية الترتيب التي استخدموها وهي (١):
- ١- ترتيب المصطلحات في قسمي المعجم العربي والإنجليزي ترتيباً ألفبائياً.
 - ٢- عدم الاعتداد بـ (أل) التعريف في القسم العربي ، فلا تراعى في الكلمة الأولى والثانية من المصطلح.
 - ٣- ترتب المصطلحات الإنجليزية ألفبائياً في حالة تعددها للمصطلح العربي الواحد. ويضاف إلى ما سبق ما يلي :
 - ٤- رتب المعجم وفق المدرسة الألفبائية.
 - ٥- الاعتماد على الترتيب الشكلي دون اعتبار الأصل للكلمات العربية، وهو أمر شائع فيها؛ ويبدو أنه الأنسب في معاجم المصطلحات ثنائية اللغة.
 - ٦- تقدم المدة على الهمزة كما في ترتيب المصطلحات التالية : الآلي، الآيل، إلى الإهمال، الأجدية، الإبداع (٢).
- ب- منهجية التعامل مع المصطلحات (٣):

(١) اعتمد المؤلفون على الوسائل التالية لنقل المصطلحات :

- ١- تفضيل (المصطلح العربي) : إعطاء الأولوية للمصطلحات العربية القديمة والحديثة.
- ٢- القيام بـ (الترجمة) : وضع مصطلحات جديدة عند الضرورة.
- ٣- اللجوء إلى (التعريب) : تعريب المصطلح الإنجليزي في ظل غياب المقابل العربي المناسب، مع شرحه بشكل موجز.

(٢) كما تمت مراعاة الأمور التالية :

- ١- الاكتفاء بوضع مقابل عربي واحد لكل معنى من معاني المصطلح الإنجليزي إن أمكن.
- ٢- استبعاد المصطلحات المهجورة وكذلك أسماء اللغات.

(١) ينظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي، وإنجليزي عربي، ص (ك) .

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١ .

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص (ك ، ل) .

٣- الاطراد في استعمال المصطلحات العربية ومقابلاتها الإنجليزية.

(٣) المآخذ على المعجم :

عندما صدر هذا المعجمُ تعقبه بعض الباحثين بالتقويم والتحليل، ورصد بعض المآخذ التي لا تؤثر في قيمته العلمية، بل " يبقى المعجم جهداً قيماً يستحق الإكبار، وبملاً فراغاً في المكتبة العربية التي تحتاج إلى العديد من مثل هذه المحاولة الجريئة " (١).

ومن اعتنى به عبد المجيد الماشطة في مقاله (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) ومحمد هليل في بحثه (دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني العربي). وقد لاحظ الماشطة عدة أمور يمكن أن تحمل بما يلي (٢):

١- تعدد المصطلح الإنجليزي للمقابل العربي الواحد، مثل : (صائت) للمصطلحات التالية : **vocoid / vowel / sonant**.

٢- وجود ركافة في الترجمة، مثل ترجمة : **basic sentence** إلى الجملة النموذجية بدلاً من الجملة الأساس، وترجمة : **derived sentence** إلى جملة مولدة بدلاً من جملة مشتقة، مع أنه ترجم **derivation** إلى (اشتقاق)، ولفظة (جملة مولدة) تقابل عادة **generated sentence**، كما أنه ترجم لفظة **Sentence adverbial** إلى التعبيرة الظرفية، بدلاً من الظرف الجملي، علماً بأن التعبيرة الظرفية ليست بالضرورة ظرفاً جملياً.

٣- تعريب بعض المصطلحات الإنجليزية مع شيوع مقابلاتها العربية في اللسانيات الحديثة، من ذلك : تعريب مصطلح (**phoneme**) إلى (فونيم) مع شيوع الترجمة الحديثة له (صوتيم)، ومثل : تعريب (**morpheme**) إلى (مورفيم) مع شيوع ترجمته إلى (صرفيم).

٤- تركيز المعجم على المصطلحات الصوتية بشكل خاص من بين المستويات المختلفة لعلم اللغة، فعلم الدلالة يكاد يكون غائباً، ومن الممكن تعليل ما ذكره الماشطة بأنه يعود إلى قلة المصادر الأجنبية التي اعتمد عليها المعجم، فربما يكون اهتمام هذه المصادر - على قلتها - بمجال الدراسات الصوتية أكثر من غيرها من المجالات اللغوية الأخرى، كما يمكن أن يفسر

(١) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، عبد المجيد الماشطة، ص ١٤٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٣٧ - ١٤٠.

التركيز على المصطلحات الصوتية إلى اهتمام بعض مؤلفي المعجم في التأليف في مجال الأصوات، فباكلا له كتاب (ابن جني عالم الصوتيات العربية)، وشاركه جورج سعد في الكتاب التعليمي الذي ألقاه بعنوان (أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين).
أما محمد هليل فخرج بالملحوظات التالية (١):

١- قلة المصادر : فالإنجليزية لم تتجاوز أربعة، والعربية بلغت ثمانية ما بين معاجم ومسارد ومصطلحات مرفقة في نهاية بعض الكتب اللغوية، وغياب عدد كبير من المصادر الأجنبية والعربية على الرغم من توافرها في الساحة اللغوية.

٢- خلو المصطلحات العربية من التعريفات، وجاء كأنه قائمة تحوي مجموعة من المصطلحات اللغوية دون الاعتناء بالتعريفات، وهي من " أهم ما نحتاج إليه، وما يجب أن يركز عليه العمل المصطلحي " (٢).

٣- الافتقار إلى الدقة في التعبير عن مفهوم المصطلح، فمثلاً المصطلح (Metalanguage) الذي عبر عنه بالمقابل العربي (ما وراء اللغة) فلا يفهم ما الذي وراء اللغة ؟

٤- الافتقار إلى الإيجاز فلم " يتوخَّ واضع المكافئ العربي الإيجاز، بل فكك المصطلح وأتى بعبارات " (٣)، كوضع مصطلح (علم اللهجات) مقابل المصطلح (dialectology) وعند المسدي اكتفى بـ (لهجات).

إضافة إلى ما سبق من مآخذ؛ يمكن إدراج ملحوظة تؤخذ على المعجم في الترتيب، إذ سلك في ترتيبه للهمزة على أنها إن كانت مكتوبة على الألف أو على نبرة فإنها تحظى بالتقديم على جميع الحروف، ويتم التبادل بينها وبين الألف بناء على ما بعدهما، مثل ترتيب المصطلحات التالية على هذا النحو : (التابع، التأثير الإشعاعي للمترادفات، التأثيل، التاريخ اللغوي الإحصائي، التاريخي، التاكمة، التأم، التأنيف، التأنيولوجيا) (٤)، (المركب التأكيدي، المركب التأم) (٥)، وكذا ترتيب المصطلحات الآتية : (البيئة،

(١) ينظر : دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني العربي، ص ٢٨٧ - ٣٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٣١٠، ٣١١.

(٤) ينظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي، وإنجليزي عربي، ص ١٣.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٠.

البيان، بين الأسنان) (١)، و(شبهه الصائت، شبهه الصامت) (٢)، وتقديم (الصائت) على (الصامت) (٣)، و(الصوائت المعيارية، الصواب، الصواب النحوي، الصوامت) (٤)، و(الفعل الرابط، الفعل الرئيسي) (٥)، (القائمة المغلقة، قائمة المفردات الأساسية القاعدة الإلزامية) (٦)، و(نواة المقطع، النويم، النوع) (٧).

ولكن وجه الملاحظة اتضح في حالة كون الهمزة مكتوبة على واو، فإنها تارة تؤخر، ويتم الترتيب بينها وبين الواو بناءً على ما بعدهما، كورود المصطلحات التالية على هذا النحو: (البنويّة، البؤرة، البوليفونيا) (٨)، وكذا نحو: (الكلمة البديل، الكلمة البسيطة، الكلمة البنيويّة، الكلمة البؤرية) (٩)، وتارة أخرى تتعاقب مع الألف بمراعاة ما بعدهما وتتقدم على الحروف الأخرى، مثل (المائع، ما بعد النبر الرئيسي، ما بين الصوامت، مؤخره اللسان، المادة الصوتية، المؤشر الدلالي، الماضي ...، ما فوق الأسنان، ما قبل الفعل، المؤنث، المؤنّف، ما وراء اللعة، المبالغة ...، مبدأ الثنائية ...، متحد المخرج ... ثم أوردت مصطلحات كثيرة ثانياً ثانياً والهاء والحاء والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد إلى أن وصل إلى الواو موجه الصوت ... (١٠).

كما لا يفوت الإشارة إلى خطأ تقديم مصطلح (الانزلاقي البدئي) على مصطلح (الانزلاقي البادئ) (١١).

(١) ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي، وإنجليزي عربي، ص ١٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٥١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٥.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ص ١٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ص ٧٨.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ص ٨٧ - ٩٨.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ص ٨.

ثانياً : معاجم المصطلحات غير اللغوية :

إن صناعة معاجم المصطلحات المتخصصة في الحركة المعجمية السعودية أخذت اتجاهاً واضحاً وملموساً من التأليف، فأعدت معاجم كثيرة، منها على سبيل المثال :

١- (معجم تكنولوجيا الوسائل السمعية والبصرية) إنجليزي - عربي، مع مسرد عربي - إنجليزي، ألفه محمود إسماعيل صيني وعمر الصديق عبد الله عام (١٩٨٧ م)، ضم حوالي (١٠٠٠) ألف مصطلح مع التعريف لها بالعربية.

٢- (معجم هندسة الإنتاج) إنجليزي - عربي، مع مسرد عربي - إنجليزي، وشرحت المصطلحات بالعربية، وزودت بالصور والأشكال، إعداد مجموعة من المؤلفين هم : مصطفى عبد المنعم شعبان وعبد الملك عباس أبو خشبة وتوفيق توفيق الميداني وعقيلي ضيف الله خواجي، تكون من ثلاثة أجزاء :

١) القياسات، (١٩٨٩ م)، ضم أكثر من (٦٠٠) ستمائة مصطلح.

٢) قطع المعادن وتشغيلها مكنياً، (١٩٩٠ م)، ضم أكثر من (٨٠٠) ثمانمائة مصطلح.

٣) تشكيل المعادن وسباكتها، (١٩٩٠ م)، ضم أكثر من (١١٠٠) مائة وألف مصطلح.

٣- (معجم المصطلحات الإدارية) إنجليزي - عربي مع مسرد عربي - إنجليزي، لمحمد بن عبد الله البرعي ومحمد بن إبراهيم التويجري (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م)، اشتمل على (١٠٠٤) أربعة وألف مصطلح، عرض فيه المصطلح وشرحه بالإنجليزية، ومقابلته العربي وشرحه بالعربية.

٤- (الميسر - معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد) إنجليزي - عربي، أعده رضوان الجرف وعلي شاش، (١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م)، حوى (١٣٠٠٠) ثلاثة عشر ألف مصطلح - تقريباً - باللغة الإنجليزية، ولكن دون تعريف لها، بل تم وضع المصطلح الإنجليزي وأمامه العربي.

٥- (معجم المصطلحات الدينية) عربي - إنجليزي، وإنجليزي - عربي، ألفه عبد الله أبو عشي المالكي وعبد اللطيف الشيخ إبراهيم، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، وقد رتبت فيه المصطلحات ترتيباً ألفبائياً بناء على الجذور، واكتفى المؤلفان بذكرها دون تعريفها أو شرحها، ما عدا مجموعة من المصطلحات لا تتجاوز (٥٠) خمسين مصطلحاً وضعت - في ملحق خاص - بالعربية ومقابلها بالإنجليزي مع شرحها والتعريف بها بالإنجليزية.

٦- (معجم المصطلحات العسكرية) عربي - إنجليزي، وإنجليزي - عربي، أعدّه يوسف بن إبراهيم السلوم، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م)، في القسم الأول رتبت المصطلحات وفق الترتيب الموضوعي، وتم فيها وضع المصطلح العربي ومقابلته الإنجليزي مع شرحه بالعربية أحياناً^(١)، وبدون تعريف في أحيان أخرى^(٢)، وقد يكتفى بذكر المصطلح العربي فقط دون وضع ما يقابله الإنجليزي مع تعريفه^(٣)، أما القسم الآخر فقد اشتمل على المصطلحات بالإنجليزية ومقابلاتها العربية دون شرح، ودون التقييد بترتيب معين^(٤).

وبنظرة عامة في معاجم المصطلحات السابقة يمكن أن يقال عنها إنها في مجملها أفادت من جهود السابقين القديمة والحديثة في هذا المضمار، بما فيها الجهود الفردية والمؤسسات العربية المختلفة؛ ومما يؤكد هذا الأمر :

١- تصريح بعضهم في مقدمات معاجمهم، كقول مؤلفي (معجم مصطلحات هندسة الإنتاج) : " ولا يدعي فريق العمل فضلاً أصيلاً في وضع وتعريب هذه المصطلحات التقنية؛ إذ إن هذا العمل ليس إلا حصيلة دراسة متأنية، وتحقيق شامل، وحصر متوال، للمصطلحات التقنية للأجهزة والأدوات التي تمّ انتقاؤها من مجموعة كبيرة من المعاجم الفنية، والمراجع

(١) ينظر : معجم المصطلحات العسكرية، ص ص ٤٩، ٧٨، ٩٨، ١٠٩، ١١٣، ١٢١، ١٢٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٧٩ - ٩٤، ١٣٣ - ١٣٤، ١٢٥ - ١٢٦، ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٥٢ - ١٥٣، ١٧٠ - ١٧٢، ١٧٥ - ١٧٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٢٣٧ - ٢٩٠.

العلمية المتعددة التي اطلع عليها أعضاء الفريق، وقاموا بتنقيحها وإبرازها بالشكل الملائم الذي ظهرت به في هذا العمل " (١).

وتصريح مؤلفي (الميسر - معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد) : " وقد روعيت - أثناء التأليف - القرارات التي انبثقت عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، والتي جاءت لتسهل أعمال المترجمين وواضعي المصطلحات العلمية والفنية والصناعية وغيرها " (٢).

كما يقول السلوم مؤلف (معجم المصطلحات العسكرية) : " وقد استقيننا هذه المصطلحات، من أشهر المعاجم والقواميس العسكرية باللغتين العربية والإنجليزية " (٣).

٢- اشتمال بعض معاجم المصطلحات على بعض الألفاظ التي أجازها مجمع اللغة العربية في القاهرة، وأدرجها في معجمه الوسيط، مثل (بروفة)، ذكرت في (معجم تكنولوجيا الوسائل السمعية والبصرية) (٤)، و(إزميل) أوردها (الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد) (٥).

٣- الاطلاع على فهرس مصادر ومراجع معاجم المصطلحات السابقة.

ولكن لا تعد الإفادة من الجهود السابقة عيباً بقدر ما هي عامل مساعد على جمع قدر كبير من مصطلحات التخصص، والإفادة من خبرات الآخرين في سبيل نقل المصطلحات. ولاشك أن تلك المعاجم لم تسلم من بعض المآخذ، ومن أبرزها : أنه يبدو على بعضها أنها لم تقتصر على مصطلحات تخصص المعجم، بل جمعت بين دفتيها أغلب الألفاظ المستخدمة في مجال تخصصها، وإن لم تكن مصطلحاً تخصصياً، فضمت الألفاظ العامة التي تستخدم في مجالات أخرى، من ذلك ما ورد ضمن (الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد) من ألفاظ ليست تخصصية، نحو (يتهم، علم الصوت، الصوتيات، السمعيات) (٦).

(١) معجم مصطلحات هندسة الإنتاج، ص (تقديم).

(٢) الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد، ص (المقدمة).

(٣) معجم المصطلحات العسكرية، ص ١٤.

(٤) ينظر : معجم تكنولوجيا الوسائل السمعية والبصرية، ص ٩، ١٩، ٤٨.

(٥) ينظر : الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد، ص ٧٣.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٦.

وكذلك : (يعلن، إعلان، نصيحة، مستحسن، ناصح، مرشد)^(١)، و (سطو، لصوصية)^(٢)، و (عادل، منصف، خطأ، غلط، غلطة)^(٣)، (يوشك أن يحدث)^(٤)، و (يخطئ، خطأ)^(٥)، وغيرها.

كما أن (معجم المصطلحات الدينية) لم تتضح لدى مؤلفيه ماهية المصطلح؛ إذ أدرجا بعض الكلمات التي لم تكن - في يوم من الأيام - يعبر بها على أنها مصطلح مثل : (إبل)^(٦)، آزر، إسماعيل^(٧)، طالوت^(٨)، يوحنا^(٩) وغيرها من الأسماء، أو بعض الكلمات التي ليست من المصطلحات الدينية ككلمة " تعليق : ما يذكر في حاشية الكتاب من شرح وبيان " ^(١٠).
ونجد نوعاً آخر من الملحوظات تؤخذ على معجم (المصطلحات الدينية) تمثلت في وجود أخطاء في تحديد جذور بعض الكلمات، مثل وضع الكلمات (بريء، براءة، الإبراء) تحت جذر (ب ر ؤ)^(١١)، وأما (يُبرئ، يتبرأ، يستبرئ) فتحت جذر (ب ر ي ء)^(١٢)،

(١) ينظر : الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد، ص ١١.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٣١٤.

(٦) ينظر : معجم المصطلحات الدينية، ص ١.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٤.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ٨٧.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ١٦١.

(١٠) المرجع السابق، ص ٩٩.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ١١.

(١٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢، ويبدو أن في المعجم خلطاً في كتابة الهمزة المتطرفة المكسور ما قبلها، حيث كتبت الباء المتطرفة لوحدها والهمزة بعدها (يُبرئ، يستبرئ)، وهذا يؤدي إلى اللبس في بعض الكلمات مثل (بريء) أهي اسم ؟ فتكون الهمزة مسبوقه بصائت طويل؛ فتقتضي كتابتها إملائيًا أن تكون الهمزة مسبوقه بياء منقوطة، أم فعل فتكون الهمزة مسبوقه بصائت قصير فتقتضي كتابتها إملائيًا أن تكون على ياء غير منقوطة وليست بعد ياء منقوطة (برئ)، وهذا الأمر ورد في عدّة مواضع من المعجم مثل: (يتكبيء ص ١٨، ويخطيء، منخطيء ص ٤٢).

والصحيح أن الكلمات الست السابقة تنتمي إلى جذر واحد هو (ب ر أ)^(١)، وكذلك جعل جذر كلمة (يتكئ) (ت ك ي ء) والصحيح أنهما من (و ك أ)^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن العناية بالمصطلحات في المملكة لم تكن مقصورة على إعداد معجمات المصطلحات، بل تجاوزته إلى وجود صور وأشكال أخرى معنية بالمصطلحات :

أولها : إنشاء بنك للمصطلحات في (المركز الوطني السعودي للعلوم والتكنولوجيا)، - حاليًا مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - عام (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) باسم (البنك الآلي السعودي للمصطلحات - باسم) .

يهدف هذا البنك إلى الإسهام في تعريب العلوم في الوطن العربي؛ وذلك بإعداد معجم آلي موسوعي بأربع لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية) للمصطلحات العلمية التقنية، وكذلك يسعى إلى توفير المصطلحات العلمية والتقنية للمستفيدين باستخدام الوسائل الآلية الحديثة، وإلى العمل على إشاعة المصطلحات ونشرها؛ مما يساعد على توحيد المصطلحات في العالم العربي^(٣).

وقد اعتمد على عدد من الوسائل لتحقيق أهدافه هي^(٤):

- (١) جمع المصطلحات العلمية بلغات البنك عن طريق المعاجم، والمؤسسات، والهيئات العلمية، وبنوك المصطلحات، و" الاتفاقيات الدولية مع بنوك المصطلحات العالمية، وبعض المؤسسات العلمية المهمة بالتعريب في القيام بأعمال مشتركة تدعم مجالات التعريب "^(٥).
- (٢) الترجمة والتعريب لمصطلحات علمية؛ لإغناء المكتبة العربية المعجمية بمعاجم تخصصية غير متوفرة وتدعو الحاجة إليها.

(١) ينظر : مادة (برأ) في (الصحاح)، و(لسان العرب)، و(القاموس المحيط) .

(٢) ينظر ص ٣٧٢ من هذا البحث.

(٣) ينظر : نحو منهجية مدعمة بالحاسب لمعالجة ونشر المصطلح العربي، ص ٣٤٦، ونشاط مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في مجال توثيق المصطلحات العلمية وتعريبها، ص ٤٩٠، ٤٩١، البنك الآلي السعودي للمصطلحات - باسم، ص ٣٥٢.

(٤) ينظر : نحو منهجية مدعمة بالحاسب لمعالجة ونشر المصطلح العربي، ص ٣٤٧.

(٥) نشاط مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في مجال توثيق المصطلحات العلمية وتعريبها، ص ٤٩٢.

وتتم معالجة المصطلحات وفق المعايير الدقيقة التالية^(١).

- ١- تدقيق المصطلحات بناء على مصادرها، وإعطاء الأولوية في الاختيار لإصدارات المؤسسات والهيئات العربية المعنية بها.
 - ٢- تدقيق المصطلحات المأخوذة من مصادر غير رسمية وفق المنهجيات التي تتبعها، والمفاضلة بين تلك المصادر على اعتبار سلامة المنهج وشيوعه، واتفاه مع منهجية الجامع، وإعطاء الأولوية للمصادر المشهورة والمعتمدة.
 - ٣- اختيار المصطلح المناسب وفق (الشيوع والاشتقاق والملاءمة)، وذلك في مصادر المصطلحات غير الموحدة.
 - ٤- إيراد المرادفات إن وجدت.
 - ٥- استبعاد المصطلحات غير المرتبطة بشكل مباشر بالتخصص.
 - ٦- شرح كل مصطلح ما أمكن.
 - ٧- استخدام التصنيف الدقيق المتبع في (باسم)؛ لتحديد المفاهيم الدلالية للمصطلحات بشكل أدق، وفرز كل المصطلحات في التخصص الرئيسي على اعتبار هذا الأساس.
 - ٨- معالجة المصطلحات المركبة استناداً إلى معالجة مفرداتها.
 - ٩- الالتزام قدر الإمكان بمقررات ندوة (توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) - الرباط ١٩٨١م.
- وبعد إكمال هذا العمل المعجمي، يخضع للتحكيم من قبل لجان متخصصة، تضم كل لجنة متخصصين وخبيراً لغوياً.

بلغ عدد المصطلحات المدخلة في البنك الآلي في الفترة (١٩٨٤م - ١٩٨٨م) ٣٣٩,٧٣٥، ثلاثمائة وتسعة وثلاثين ألفاً، وسبعمائة وخمسة وثلاثين مصطلحاً.

ثانيها : العناية بالتعريب، وتمثلت في :

- (١) إنشاء (مركز الترجمة والتأليف والنشر) عام ١٣٩٧هـ في جامعة الملك سعود، ثم عدل عن اسمه إلى (مركز الترجمة) عام ١٤٠٨هـ. وكان من أهدافه " تشجيع حركة

(١) ينظر : نشاط مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ص ٤٩٤، ٤٩٦.

تعريب العلوم ودعمها ووضع المصطلحات العلمية والعمل على تنظيمها وتوحيدها ونشرها [وأيضاً] وضع معاجم المصطلحات العلمية المتخصصة، وذلك بالتعاون مع الأقسام العلمية داخل الجامعة والمؤسسات العلمية المماثلة خارجها " (١).

وقد بلغت مشاريع الترجمة منذ إنشاء المركز (٢٥٠) مائتين وخمسين مشروعاً في التخصصات العلمية المختلفة (٢).

(٢) إنشاء (برنامج تعريب العلوم الهندسية) في كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز عام ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ ؛ ليحقق عدة أهداف منها " المساهمة في وضع معاجم المصطلحات الفنية ... " (٣).

أعد المركز أربعة برامج للقيام بالعديد من المشروعات في مجال تعريب علم الهندسة، واشتملت على (٥٥) خمسة وخمسين مشروعاً، كان نصيب المعاجم منها تسعة، والبقية موزعة على تأليف كتب دراسية باللغة العربية في تسعة وعشرين مشروعاً، وترجمة كتب دراسية إلى اللغة العربية في سبعة عشر مشروعاً، وهذه المشاريع منها ما تم طبعه، أو تحت الطبع، أو ما زال قيد الإنجاز (٤).

(٣) المحاضرات والندوات :

من المحاضرات التي أقيمت لمناقشة قضية التعريب، محاضرة بعنوان (تعريب العلوم ضرورة حضارية أم تعصب قومي ؟) ضمن نشاطات مركز الملك فيصل الثقافية في ٢٢/٨/١٤٠٧ هـ، شارك فيها مجموعة من الأساتذة، وقد طبعت ضمن كتاب بعنوان (محاضرات الموسم الثقافي) لعامي ١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ.

ومن الندوات (ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية) التي أقيمت عام ١٤١٩ هـ لمدة يومين (٢ - ٣) جمادى الآخرة، في جامعة الملك سعود. قدم فيها واحد وأربعون بحثاً وتقريراً علمياً في محاور خمسة : (الترجمة والتنمية، التعريب

(١) واقع تعريب التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية، ص ٥٢٥.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٢٥.

(٣) التقرير السنوي عن برنامج تعريب التعليم الهندسي، ص ١٧.

(٤) ينظر : واقع تعريب التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية، ص ٥٢٢.

ومعوقاته، الحاسوب في الترجمة والتعريب، تجارب وطنية في الترجمة، المصطلح والتعريب)،
نشر منها سبعة وثلاثون في كتاب حمل اسم الندوة.

ثالثها : التأليف : فيما يتعلق بالبحوث المستثناة من الندوات والمحاضرات فإنها نادرة جداً،
منها ما نشره خضر القرشي في مجلة اللسان العربي في العدد (٢٢) وسنة (١٩٨٣ / ٨٢ م)
باسم (تعريب العلوم ووضع المصطلحات)، كما اشترك القرشي مع حامد قنيبي في نشر
بحث بعنوان (المصطلح العلمي دوره وأهميته) في مجلة جامعة القرى في العدد الثامن للعام
(١٤١٤ هـ) .

ويبدو أن قضية المصطلح في المملكة العربية السعودية لم تصل إلى المشاركة الفعلية في
وضع المصطلحات واقتراحها، وإنما كانت تعتمد على ما توصلت إليه الجهات المعنية
بالمصطلحات في الوطن العربي، فبقيت في حيز المتلقي والمستفيد، فلم تحض بنفسها إقرار
المصطلحات الجديدة - باستثناء الحالات الفردية في أثناء الترجمة - ووضعها وفق وسائل
نقلها إلى اللغة العربية؛ وأقوى سبب في هذا هو عدم وجود مجمع للغة العربية، مما أسهم في
وجود معجمات للمصطلحات مبنية على جهود فردية، لا تعرض على لجان معنية
بالمصطلحات لمراجعتها، كما أسهم في عدم نشر المصطلحات الجديدة واستخدامها في مجال
تخصصها.

وفي نهاية هذا البحث الخاص بالنشاط التأليفي المعجمي، نخلص إلى عدة نقاط اتسمت
بها الحركة اللغوية في الحقل المعجمي :

- ١- أعدت معاجم متنوعة، لوحظ فيها قلة المشاركين من اللغويين السعوديين في
تأليفها، وإنما شاركهم في ذلك الأدباء والكتاب وغيرهم من أصحاب التخصصات
العلمية، كما شاركهم أيضاً بعض العرب.
- ٢- المعاجم التي ألفت مثلت النوع الخاص من المعاجم، ولم يكن منها ذلك المعجم
اللغوي العام لمفردات اللغة العربية، وهذا مما يشكل نقصاً وقصوراً في الحركة اللغوية.
- ٣- أسهمت الحركة ببعض المعاجم التي تسعى إلى تأصيل الألفاظ المستخدمة في
اللهجات؛ وإعطاء المتكلمين الثقة في أن ما يستخدمونه من مفردات قويّة الصلة

بالعربية الفصحى، بهدف المشاركة في تصحيح الواقع اللغوي، وتعديل التحريف الذي أصاب بعض المفردات الفصيحة، والابتعاد عن الألفاظ العامية.

٤- ظهر اتجاه واضح في الاهتمام بالمصطلحات بعدة أشكال، ولكن ما زال الإسهام مقصوراً على الإفادة مما توصلت إليه المؤسسات والهيئات في العالم العربي، فلم تحض الحركة المعجمية في المملكة تجربة وضع المصطلحات بشكل مستقل، وذلك لعدم وجود الجهة التي تعنى بها، وهذا لا يمنع من وجود اجتهادات فردية وضعت بعض المصطلحات في أثناء ترجمة الكتب الأجنبية.

المبحث الثالث : نظرات في المعجم العربي

لعل من الحقائق المسلّم بها - التي ينبغي أن توضع في الاعتبار - أن أي معجم ليس بمنجاة من الاستدراك، ويكفي مؤلفه فخراً أن تعدّ وتحصى مثالب معجمه؛ ولهذا فإن قضية الاستدراك على المعجمات العربية لم تكن حديثة، بل هي قديمة قدم أول معجم عربي^(١). واستمرت حركة الاستدراك عبر الأزمنة والعصور حتى عصرنا هذا، من ذلك ما قام به الشدياق في كتابه (الجاسوس على القاموس) من توجيه الانتقادات إلى قاموس الفيروزآبادي، وغيره من كتب الاستدراك^(٢).

وستقف الدراسة عند مطلبين : الأول : الاستدراكات، والثاني : الاقتراحات.

المطلب الأول : الاستدراكات :

إذا نظرنا إلى واقع إسهام الحركة اللغوية في المملكة في مجال الاستدراك المعجمي؛ نجد جزءاً يسيراً من التأليف اللغوي انصرف إلى المعجمات قديمها وحديثها؛ بالنظر في مناهجها وموادها وغير ذلك، وإبداء بعض الملحوظات المتنوعة التي من شأنها أن تنهض بالمعجم العربي الحديث؛ لتوسيع نطاق استخدامه والإفادة منه بشكل كبير، وجاءت مشاركتهم في هذا الجانب - على قلتها - في مؤلف مستقل، أو مبثوثة في بعض المؤلفات، ومع هذا فإنها لم تكن على نهج واحد؛ إذ منها ما كان موجهاً إلى مناهج ترتيب المعجم العربي أو مواده، وأخرى خاصة بمعجم عربي واحد أو أكثر، ومنها ما وقف مستدركاً على جوانب غير لغوية، كالنواحي الجغرافية، وعلى هذا يمكن تصنيف الاستدراكات إلى عامة وخاصة.

(أ) العامة : ويقصد بها توجيه الانتقادات إلى محتوى المعجم العربي عامة، ومنهجية ترتيب مدارسه، دون التركيز على معجم بعينه، فممن وصم المعجمات العربية بالنقص والقصور حمد الدخيل، وأجملها في أربع نقاط^(٣):

(١) ينظر : كتاب العين في ضوء النقد اللغوي.

(٢) ينظر : الاستدراك على المعاجم العربية، والحسن والإحسان في ما خلا عنه اللسان.

(٣) ينظر : مقالات وآراء في اللغة العربية، ص ١٧٧.

١- أن مُعدّي المعجم العربي اقتصروا على لغة الشعر في العصر الجاهلي والإسلامي والأموي، وأهملوا لغة النثر وكتابات المتأخرين وأشعارهم، فوقف المعجم العربي عند لغة العرب الذين يستشهد بكلامهم، ولم يساير تطور اللغة في العصور العباسية وما بعدها.

٢- أن تلك المنهجية التي اختطها المعجميون السابقون بالاعتماد على الشعر، لم يجعلها المعجميون اللاحقون مصدرًا أساسيًا لإعداد معاجمهم، وإنما اعتمدوا على النقل من سابقهم.

٣- تأخر حركة تدوين التراث العربي إلى القرن الثاني الهجري، وكان في الفترة السابقة لها يعتمد على الرواية الشفوية، مما جعل كثيرًا من نصوصه تكون عرضة للنسيان والضياع.

٤- خلو المعاجم العربية من الجانب التاريخي التطوري لدلالات الكلمة.

كما نجد إشارات سريعة نقدية لمنهجية بعض المدارس المعجمية لدى العطار في (الصحاح ومدارس المعجمات العربية)، وأحمد المعتوق في كتابيه (الحصيلة اللغوية)، و(المعاجم اللغوية العربية)، فأشارا إلى بعض الصعوبات والعيوب التي تلحق بعض المدارس بسبب منهجية الترتيب المتبعة فيها، فيقول العطار عن مدرسة الخليل (التقليلات) : " ولعل أهم عيوب هذه المدرسة - باستثناء معجمي ابن فارس - وعورة الطريق لمن يريد أن يتنقل في ربوعها، وصدُّها الشادي عن منهلها كل الصدود، وإجهادها العالم المتمكن الذي يقصدها مسترشداً مستفيداً " (١).

وذكر العطار بعض عيوب مدرسة المعاني والموضوعات؛ حيث سيجد المطلع عليه صعوبة في الحصول على الكلمة التي يريدها؛ نظراً لتعدد معاني كثير من الكلمات العربية، فلا يعرف في أي الموضوعات ذكرت (٢).

أما المعتوق فانتقد جميع منهجيات الترتيب التي تعتمد على معجمات الألفاظ، فوصم منهجية مدرسة التقليلات بالتعقيد (٣)؛ لأن الأمر يتطلب معرفة مخارج الأصوات بحسب ترتيبها من الأبعد إلى الأقرب " وهو أمر غير يسير على طالب مبتدئ أو مثقف عام غير

(١) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٢٧.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٣) ينظر : الحصيلة اللغوية، ص ٢٤٢.

متمرس؛ لاسيما إذا أخذ بعين الاعتبار ما يوجد من اختلاف بين أصحاب معاجم هذا الصنف في ترتيب الأصوات أو الحروف من حيث مخارجها، وما يتبعه من اختلاف في تسلسل الأبواب وتتابع التقاليد في معاجمهم" (١).

ووصف منهج القافية بأنه لا يخلو من الصعوبة التي تواجه عامة طالبي اللغة، وهي ليست محصورة في مسألة معرفة التجريد " وإنما تتمثل أيضاً في ضرورة تحديد فاء الكلمة ولامها بعد تجريدها؛ من أجل تحديد الباب والفصل اللذين توجد فيهما هذه الكلمة " (٢).

وذكر أن للمنهج الهجائي بعض المميزات التي تجعله أفضل من المنهج النطقي؛ لأنه أكثر تناسباً مع طبيعة اللغة العربية؛ لاعتماده على أصول الكلمات؛ مما يساعد على القياس، وانتماء الصيغ المختلفة تحت جذر واحد (٣)، ومع ذلك " فإن المشكلة القائمة أمام المنهج الجذري تكمن في ضمان القدرة على التجريد، ومعرفة القياس في تصريف الأفعال، والإمام بقواعد الحذف والإبدال والإعلال، وإدراك انتماء المفردات إلى جذورها، ولا يرجح أن يكون ذلك أمراً سهلاً في الوقت الراهن على الناشئة العرب في مراحلهم التعليمية المتقدمة، فضلاً عنهم في مراحلهم الإعدادية أو الابتدائية... " (٤)، و" مما يزيد الأمر صعوبة أن هناك كلمات جامدة تلازم صيغة واحدة لا تتعداها ولا تقبل التحول إلى صيغة أخرى ... وهناك أيضاً كلمات ليس لها أصل معروف ... بالإضافة إلى وجود كلمات كثيرة متطابقة في أشكالها مختلفة في أصولها، ولذلك فهي ترد في مواقع مختلفة من المعجم الجذري، تبعاً لمواقع أصولها، وقد لا يكون من السهل على من لا خبرة له تحديد مواقع الأصول ... يضاف إلى ما سبق أن إيراد المادة مع مشتقاتها ومعانيها المختلفة في معجم المنهج الجذري قد يعيق الناشئ عن الوصول إلى المعنى الذي يبحث عنه، أو يشعره بالصعوبة، أو بالحاجة إلى بذل الجهد، ويدفعه إلى التردد في البحث؛ لأنه قد يحتاج إلى أن يستعرض كل هذه المشتقات والمعاني حتى يصل إلى اللفظ أو المعنى الذي يفششُ عنه، وإذا ما كانت معاني المادة الأصلية

(١) الحصيلة اللغوية، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

متعددة، وكانت اشتقاقها كثيرة متشعبة أو مختلطة غير مرتبة صرفياً كما هو الحاصل في عدد من المعاجم القديمة والحديثة أيضاً فإن الصعوبة تصبح أشد، واحتمال التراجع والنفور يكون كثيراً^(١)، وهذه الصعوبات - إن صح التعبير - التي ذكرها في المنهج الهجائي الجذري ليست خاصة به؛ بل توجد أيضاً في منهج القافية؛ لأنها مرتبطة بمعرفة الأصول (الجذور).

كما ذكر بعض الصعوبات والعيوب للمنهج (النطقي)، ومن أبرزها أن المنهج النطقي يجعل مشتقات الكلمة الواحدة شذر مذر متفرقة في صفحات المعجم، وكأنها لا تعود إلى أصل واحد، فيشتت ذهن الباحث، ومن ثم يؤثر على اكتسابها وتذكرها^(٢)، ويسبب زيادة حجمه وتضخم عدد صفحاته، وإن اتفق في عدد مواد مع المعجم المبني وفق المنهج الجذري؛ نظراً لتكرار " ذكر الجذور الأولى للكلمات التي تختلف أوائلها عن أوائل أصولها، أو الإحالة إلى هذه الجذور بهدف الإشارة إلى الأصل قبل الإعلال أو الإبدال أو الحذف أو الزيادة، ولاشك في أن لضخامة المعجم أثراً سلبياً؛ إذ تجعله أثقل وزناً وأقل جاذبية " ^(٣).

وبعد أن وقف المتوق تلك الوقفات السريعة عند بعض الصعوبات والمشكلات التي يواجهها الناشئة عند الإفادة من المعجمات العربية، دعا إلى إصدار معاجم عربية مرحلية أو معاجم لغوية خاصة بالناشئة في مراحلهم التعليمية الأولى والإعدادية " تتبع النظام النطقي في ترتيب المفردات اللغوية، إلى جانب المعاجم الهجائية الكبيرة التي تعتمد الأصول وتستند إلى المجردات؛ ليسهل على من يجهل استخدام المعاجم الأخيرة من الناشئة وغيرهم استخراج ما يحتاجون إليه من مفردات اللغة، أن يباشر في تعريف الناشئة على قياسات اللغة، وتعويدهم تجريد الألفاظ، ومعرفة أصولها منذ المراحل الدراسية الأولى، وعلى نحو تدريجي مدروس، ليتمكنوا بعد ذلك من استخدام المعجمات اللغوية الهجائية (الجذرية)، والاستغناء بها مستقبلاً " ^(٤).

(١) الحصيلة اللغوية، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٧، ٢٤٨.

ثم بين مسوغات دعوته لإيجاد معاجم وفق المنهج النطقي في الأمور التالية^(١):

١- ينطوي المنهج النطقي - بلا شك - على فهم وظيفي لطبيعة المعجم، كما يعبر بذلك بعض الدارسين.

٢- يساير إلى حدّ ما متطلبات الحياة المعاصرة، وظروف الناشئة، وما هم عليه من ضعف عام في لغتهم، ومن افتقار للصبر على التفتيش والبحث المتعمق.

٣- يوافق ظروف اللغة نفسها، وما هي عليه من تطور، ومن استقبال مستمر للمصطلحات الأجنبية المختلفة، التي تفرض في أحيان كثيرة النقل الحرفي للألفاظ والتراكيب اللغوية المقترضة، وإدراجها في المعجم الجديد كما هي.

٤- يتماشى مع ما ألفه الطلبة، وطلبة العلوم بصورة خاصة في معاجم اللغات الأجنبية السائدة التي تعتمد المنهج النطقي.

ولست أتفق معه فيما دعا إليه؛ لأن أمر الصعوبة التي يواجهها بعض الطلاب قد يعالج بعدة طرق، منها أنه عند إعداد معاجم عربية تعتمد المنهج الألفبائي الجذري، من الممكن أن يخدم المعجم بوضع فهارس للمواد التي يحويها المعجم مرتبة دون تجريد، وتم الإحالة إليها إما عن طريق الجذر أو عن طريق الصفحة؛ لنكون سهلنا عملية بحث المتعلم عمّا يريد دون عناء أو مشقة، مع الاحتفاظ بخصوصية اللغة العربية الجذرية.

ولكن مما يلاحظ في كثير من الدراسات الحديثة، توجيه النقد إلى المادة اللغوية، أو إلى مناهج المعجمات العربية، حتى لو كان الأمر فيه تهميش لبعض الخصائص التي تتميز بها اللغة العربية، وانصرف التركيز عن التطلع إلى رفع مستوى المتعلمين، بتعميق الجوانب النظرية وتوظيفها تطبيقياً؛ مما أدى إلى استمرار ضعف مستواهم وازدياده.

(ب) الخاصة : وهي خاصة بتلك الاستدراكات التي تقف عند معجم بعينه أو عدّة معاجم، وأول إسهام في هذا المجال الاستدراكيّ، تناول العطار لمعجم الصحاح ضمن كتابه (الصحاح ومدارس المعجمات العربية)، حيث أفرد جزئيةً نقديةً لهذا المعجم تحت عنوان (الهتات)، وذكر منها^(٢) :

(١) ينظر : الحصيلة اللغوية، ص ٢٤٨.

(٢) ينظر : الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٦٨ - ١٨١.

- اقتصاره على الصحيح، وطرحه ما لم يصح عنده - وهذه وإن كانت مزية له - جعلته يترك موادَّ كثيرةً تعدُّ من صحيح اللغة.
- التصحيف والتحريف.
- نسبه قول إمام إلى إمام آخر.
- نقل أقوال العلماء بغير دقة.
- ينسب الحديث الشريف إلى غير صاحبه عليه الصلاة والسلام.
- يخطئ في رواية الشعر، ويغيّر أشطره.
- خلطه في نسبة الشعر، أو إغفالها.
- غلطه في التفسير.
- غلطه في ترتيب المواد، ووضعه مادة مكان مادة، أو إنزاله مادة في غير تركيبها.
- وقوع بعض الخطأ في الإعلال الصرفي وقواعد النحو.

ولا شك أن الملاحظات السابقة لا تعود كلها إلى الجوهري؛ فبعضها بسبب النساخ من قبيل التصحيف والتحريف، وإذا كنا الآن نرجع الأخطاء في المؤلفات الحديثة إلى الطباعة؛ فمن باب أولى أن نرجع بعض الأخطاء التي وقعت في الكتب التراثية إلى النساخ الذين تناقلوها بعد وفاة مؤلفيها، فالعمل بشري وإن اختلفت الطريقة وتقادم الزمان، إلا إن وجدت أدلة يكون الفيصل لها في الحكم، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى فإن العطار وإن أصاب في تخطئته الجوهري في تفسيراته لبعض الكلمات؛ لم يوفق فيها كلها، إذ خطأ قول الجوهري: " القطرب : طائر " ^(١)، قال العطار: " ولم يرد في كلام صحيح " ^(٢). ومادام أن العطار ينتقد الجوهري بالرجوع إلى القاموس، فإن الفيروزآبادي ذكر أن من ضمن معاني (قطرب) الطائر ^(٣)، وقبله اللسان ^(٤)؛ ولهذا لا يخطأ الجوهري، وإنما يستدرك عليه اقتصاره على هذا المعنى وتركه المعاني الأخرى.

(١) الصحاح (قطرب).

(٢) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٧٤.

(٣) ينظر : القاموس (قطرب).

(٤) ينظر : اللسان (قطرب).

وقد جانب الصواب العطار في تخطيطه الجوهرى في جعله (الجئ) من (جأجأ)^(١) - بقوله : " وحققها أن تكون في تركيب (جياً) " ^(٢) - ؛ لأن الخليل أوردتها تحت مادة (جأجأ) ^(٣)، والقاموس أوردتها في (جأجأ) و(جياً) .

وفي انتقاده الجوهرى في جعله (الجاه) في (جوه)، وحققها كما يرى في (وجه) ^(٤)؛ لأن الجوهرى ليس هو الوحيد الذي أوردتها في (جوه)، بل فعل هذا الخليل ^(٥)، والفيروزآبادي ^(٦) قديماً، و(المعجم الوسيط) ^(٧)، و(المعجم العربى الأساسى) ^(٨) حديثاً.

ثم جاء من بعد العطار أحمد الضبيب باستدراكاته على (معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية) لعبد المنعم سيد عبد العال، في بحثه (معجم جديد في ألفاظ العامة)، الذي اشتمل على وقفات عند جوانب منهجية وأخرى لغوية، حصرها بما يأتي:

١- ألفاظ فصيحة مشهورة لا تحتاج إلى تأصيل؛ لا داعي لإدراجها في المعجم، وذكر منها (أهل، بدن، بواب، تاه، جزاء) ^(٩).

٢- الألفاظ الأجنبية (المعربة)، نص المؤلف عبد المنعم على عدم إيرادها، بقوله : " ومع هذا تحاشيت كل ما في دارجتنا من ألفاظ غير عربية توارثناها بحكم الغزو، أو الجوار (كالألفاظ القبطية، أو الفارسية، أو التركية، أو غيرها من لغات تعاملنا بها على مر الزمان) فلم أجمعها، وكان حرصى شديداً على جمع اللفظ العامى ذى الأصل العربى " ^(١٠)، ومع هذا التصريح فقد استدرك عليه الضبيب مجموعة من الألفاظ الأجنبية (المعربة)، مثل :

(١) ينظر : الصحاح (جأجأ) .

(٢) الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٧٤ .

(٣) ينظر : العين، ج ٦، ص ١٩٨ .

(٤) ينظر : الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ص ١٧٥ .

(٥) ينظر : العين، ج ٤، ص ٦٦ .

(٦) ينظر : القاموس المحيط (جوه) .

(٧) ينظر : المعجم الوسيط (جوه) .

(٨) ينظر : المعجم العربى الأساسى (جوه) .

(٩) ينظر : معجم جديد في ألفاظ العامة، ص ١٩٨ .

(١٠) معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، ص ٤ .

(إزميل، أنجر، بخت، بربخ، برنس، تحت، خردة، كريك)، بل يشير في بعضها إلى أصلها الأجنبي، نحو (برجاس، بهريز، جردل، جنزير، درابزين)^(١).

٣- توجيه بعض الألفاظ توجيهاً لغوياً غير مقنع، ووقف الضيب عند تسعة وعشرين لفظاً من هذا القبيل، منها (أفز، بلطج، حلاً، لأف، لَسَع)^(٢).

٤- ما يتعلق بالشواهد الشعرية من أخطاء في النسبة، ووجود تحريفات وتصحيحات^(٣).
٥- ملحوظات على المصادر^(٤).

وعلى الرغم من هذه الملحوظات التي استدركها الضيب على المعجم، إلا أنه أنصفه وأثنى عليه، حيث يقول " والمعجم - في حد ذاته - عمل جيّد، يرصد كثيراً من الألفاظ العامية المصرية، ويوجهها وجهة لغوية؛ كأن يجد لها أصلاً عربياً، أو يجري عليها بعض المعالجات التي تردّها إلى أصولها " ^(٥).

وقد شغلت الاستدراكات أبا تراب الظاهري في كتابه (شواهد القرآن)، فجاء مليئاً بها، وعني بالجوانب اللغوية؛ ولذا نجد عنده مثل العبارات التالية: " ولم يفرق بينهما ابن منظور في اللسان وهو خطأ " ^(٦)، و" هذه المعاني لم يذكرها صاحب اللسان " ^(٧)، و" لم يذكر ابن فارس في مادة (جدف) معنى القبر، وحروفها عنده مستقلة لا يقاس بعضها على بعض، والجدف عند اللغويين القبر، وهو إبدال الحدث كما قال الجوهري في الصحاح^(٨)، والعرب تعقب بين الفاء والثاء في اللغة، فيقولون: حدث وجدف، وهي الأجداث والأجداف " ^(٩)، و" أغفل ابن فارس هذه المادة من كتابه المقاييس، ولم يستدرك عليه محشيه عبد السلام محمد

(١) ينظر: معجم جديد في ألفاظ العامة، ص ١٩٨، ١٩٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٠٩ - ٢١٤.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٦) شواهد القرآن، ج ١، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(٧) المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٧.

(٨) ينظر: الصحاح (جدف).

(٩) شواهد القرآن، ج ١، ص ٥٧٦.

هارون " (١)، و" في اللسان والتاج : جمع الإداء أَيْدِيَّةٌ، وهو خطأ، والصواب آدِيَّةٌ كآنِيَّةٍ، ولم يجره عبد السلام محمد هارون في تنبيهات على اللسان " (٢)، و" لم يذكره ابن فارس في المقاييس " (٣)، وغيرها من الاستدراكات اللغوية (٤). ولم يقتصر على الجانب اللغوي، بل اهتم بالاستدراك على الأخطاء الناتجة عن التصحيف والتحريف (٥)، وأخطاء ضبط الكلمات بالشكل (٦).

وأفرد الجاسر لوقفاته مع (تاج العروس) كتاباً بعنوان (نظرات في كتاب : تاج العروس من جواهر القاموس) للأجزاء العشرين من الطبعة الكويتية (٧)، ونظراً لعنايته الخاصة بالمواضع والأنساب تأليفاً وتحقيقاً؛ فقد اهتم اهتماماً واضحاً بهما في استدراكاته على (تاج العروس)، حيث يقول : " ولم أعن كثيراً إلا بما يتعلق بالمواضع والأنساب، فقد طالعت كثيراً من الكتب المتعلقة بتحديد المواضع، أو بأنساب القبائل، مطالعة جعلتني أشرك الباحثين فيما يتعلق بالموضوعين المذكورين، أما المفردات اللغوية فبأبها واسع، وميادها فسيح، وبضاعتي فيها مزجاة " (٨)، ولذا كثر عنده التنبيه على التصحيف والتحريف في الألفاظ (٩)، وتصحيح المواقع والأسماء والتحقق منها (١٠)، وزيادة الإضافات التوضيحية (١١). وأما الجانب اللغوي فلم يكن ذا بال لديه، وقد بين عذره في ذلك، ومع ذلك فإنه أشار إلى بعض الملحوظات اللغوية، مثل : " وأقول : الرُّمَّةُ - مخففة الميم - وادٍ عظيم لا يزال معروفاً،

(١) شواهد القرآن، ج ١، ص ٦١٣.

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٣٤.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٩٦، ٢٩٥، ٣٩٦، ٤٠٧، ٥٤٩، ٥٩٧، وج ٢ ص ٧١، ١٢٢، ١٣٩، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٨٦، ٥٦٢، ٥٧٥، ٥٩١، ٦٠٨.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٢٦٤، ٣٤٣، ٣٦٧، وج ٢، ص ٤٦، ١١١، ٢٩١، ٤٩٥، ٥٨٩.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٠، ٢٥٧، ٤٣٢، ٥٣٦، وج ٢، ص ٢٠، ٢٦١، ٣٥٣، ٤٠٧.

(٧) ينظر : نظرات في كتاب تاج العروس، ص ٢.

(٨) المرجع السابق، ص ١٧.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٨، ٨٥، ١١٩، ١٤٧، ١٥٦، ١٧٦، ٢٠٥، ٢٢٠، ٣٠١، ٣٦٧، ٤٣٠.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٦، ٦٠، ٧٧، ١٠٦، ١٠٣، ١٢٢، ١٤٤، ٢١٢.

(١١) ينظر : المرجع السابق، ص ١١٠ - ١١١، ٢٣٦ - ٢٣٨، ٢٧٨ - ٢٨٤، ٣٥٠ - ٣٥١، ٤٢٧ - ٤٢٨.

والجَرِيب - بفتح الجيم وكسر الراء - لا بضم الجيم، وهو من أعظم روافد الرُّمّة " (١)، وغيرها (٢).

وعلى الرغم من أن ملحوظات الجاسر ونظراته - في مجملها - قيمة وجديرة بالاهتمام، إلا أن بعضها يحتاج إلى تصحيح، كقوله: " المعروف أن كتاب (الأفعال) لابن القطاع، أما السرقسطي فكتابه (الدلائل) " (٣)، تعليقاً على ما ورد في التاج: " ابن القطاع والسرقسطي في الأفعال " (٤)، ولكن ما جاء في التاج صحيح، فللسرقسطي كتاب باسم (كتاب الأفعال) (٥)، وبعضها الآخر يحتاج إلى تحقيق، كما في عرضه لقول محمد مرتضى الزبيدي: " وقرأت في كتاب (المعرب) للجواليقي أن الأشواب معرب، فإن أصلها آشوب وهي فارسية فلما كثر استعماله جمعوه على أوشاب " (٦)، فعلق بقوله: " لم أجد هذه العبارة في كتاب (المعرب) " (٧)، وإنما ورد في المعرب ما نصه: " والأشائب: الأخلاط من الناس. قيل: إنها فارسية معربة، أصلها آشوب " (٨). وكانت فرصة للجاسر أن يؤصل هذا اللفظ؛ إذ - كما يقول المحقق - " لم يقل بتعريبه غير المؤلف، والكلمة عربية محضة " (٩). وجاءت هذه الكلمة في (العين) و(اللسان) و(القاموس) في مادتي (أشب) و(وشب) ولم ترد في أحدها على أنها معربة، جاء في اللسان: " الأشوابُ والأوباشُ والأوشاب: الأخلاط من الناس والرّعاع " (١٠).

(١) نظرات في كتاب تاج العروس، ص ٨٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٧، ٥٨، ٧٩، ١٠٠، ١١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٤) تاج العروس، ج ٦، (صلح).

(٥) حققه: د، حسين محمد محمد شرف، ونشره مجمع اللغة العربية بطبعته الأولى عام (١٣٩٥هـ - ١٣٩٨هـ)، والثانية عام (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م)، وجاء في أربعة أجزاء.

(٦) تاج العروس، ج ٤، (وشب).

(٧) نظرات في كتاب تاج العروس، ص ١٠٠.

(٨) المعرب، ص ١٢٩.

(٩) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(١٠) اللسان (وشب).

وسلك الجاسر تلك المنهجية الخاصة بتتبع المواقع والأنساب، في ملحوظاته على المعجم الكبير في كتاب (نظرات في المعجم الكبير : وضع مجمع اللغة العربية في القاهرة - من حرف الهمزة إلى آخر حرف الثاء)، الذي أعده بالاشتراك مع إبراهيم السامرائي.

عني الجاسر في القسم الخاص به من الكتاب عناية واضحة، تكاد تكون منحصرة فيما " يتعلق بالأعلام من تراجم، ومن تحديد مواضع، وهو جانب بالنسبة لوضع المعجم لم يكن مقصودًا بالذات " ^(١)، وأما الجانب اللغوي للمواد فلم تنصب عليه وقفاته، كما نص على ذلك بقوله : " جملها مما أراه لا يدخل في المادة اللغوية البحتة، ولكنه يتصل بأمر كان من شرط المعجم التعرض لها، دون التوسع فيها، مما هو من اختصاص المؤرخين وعلماء الجغرافيا، إلا أن ما ورد في المعجم من بعض ما يتعلق بها بحاجة إلى التثبيت، وإلى مزيد من الإيضاح؛ ليكون ما يقدمه من معلومات مفيدة تامة " ^(٢)، ولذا شملت وقفاته : التصحيح والتحريف ^(٣)، وتصحيح المواقع والأسماء والتحقق منها ^(٤)، وزيادة الإضافات التوضيحية ^(٥)، وتصحيح المعلومات التاريخية وغيرها ^(٦).

وقد أشاد محمد حمادي بملحوظات الجاسر، وأبدى إعجابه بها، ودعا إلى الأخذ بها، حيث قال : " ولكن حمد الجاسر سجل على صفحات مجلته (العرب) مأخذ وملاحظات نفيسة، ينبغي إحلالها من المعجم محل اللائق " ^(٧).

وأخيراً صدر كتاب (المعاجم اللغوية العربية) للمعتوق، عني فيه بنظرات سريعة وصفية ونقدية لمعاجم عربية كثيرة قديمة وحديثة، غطت ثمانية وثلاثين معجماً لغوياً عاماً، وكان دافع التأليف نابعاً من التجربة التي عايشها المؤلف في تدريس المعاجم، في مدة تزيد على أكثر من عشرة أعوام؛ نظرياً بالاطلاع المباشر على المعاجم العربية، وموازنة بعضها مع

(١) نظرات في المعجم الكبير، ص ص ٢٨، ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٥٥، ٧٠، ٧٤، ١٧٠، ١١٧، ١٨١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٦ - ٢٦٠.

(٤) ينظر : المرجع السابق ص ص ٤٢، ٤٦، ٤٩ - ٥٠، ٦٤، ١٠١، ١٥٩، ١٧٥، ١٩٧، ٢٤٨.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٣٧، ٤٢ - ٤٣، ٧٥ - ٧٧، ٩٦ - ٩٧، ١٢٠، ١٩٣ - ١٩٤، ٢٠٦.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ص ١٠٣، ١٠٦، ١٦٢، ١٧٥، ١٨٥.

(٧) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص ١٢٨.

بعض، وتطبيقاً في استخدام الطلاب للمعاجم وحالهم معها؛ مما كان نواة وسبباً في تأليف الكتاب - كما يقول -: " لقد اجتمع لي من خلال هذه التجربة وما رافقها من تسجيل لمواقف الطلاب، ومتابعة لردود أفعالهم المتباينة في أثناء الدروس العملية الخاصة باستخدام المعاجم، ومن خلال هذه المعاينة، وهذا الفحص أو البحث العملي، اجتمع لديّ رصيد وافر من الملاحظات والاستنتاجات، كان هو الحافز الرئيس لإعداد هذه الدراسة والركيزة الأساسية التي استندت إليها " (١).

وصرّح ببيغته ومقصده من وراء هذا المؤلف المتمثل في محاولة الوقوف على المعاجم التي من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر وفاعل في تنمية الثروة اللغوية لدى الناشئة وعامة المتعلمين والمتقنين، إذ ليس الغرض من إعداده " تقديم عرض شامل للمعجمات العربية كافة، وإنما الغرض الأساسي تسليط بعض الضوء على المعاجم العربية التي تختص بدورها المميز في تنمية وتطوير محصول الناشئة وعامة المتعلمين والمتقنين، من مفردات اللغة وصيغها وتراكيبها الفصيحة، وفي تكوين لغة طيّعة مرنة لديهم؛ ملبية لحاجتهم في التعبير، مواكبة لروح العصر ومستجدات الحياة الحديثة، ومعينة في الوقت نفسه على الارتباط بالتراث، والاستفادة مما يحمل هذا التراث من عناصر إيجابية فاعلة " (٢)؛ ليصل إلى نتيجة مؤداها مدى ملاءمة هذه المعاجم - بمفرداتها وشواهدا وطرق ترتيبها وشرحها وعرضها وحجمها - للناشئة وعامة المثقفين في هذا العصر؛ ولذا كان الحكم على الملاءمة يتكرر في أغلب المعاجم التي عرض لها.

ولاشك أن المكتبة مليئة بالمعجمات العربية القديمة والحديثة، ولكن المؤلف المعتوق لم يشملها جميعها، وإنما دراسته " تتناول المعاجم اللغوية العربية الحديثة أحادية اللغة كافة، وتوليها المزيد من الاهتمام والتركيز، بينما تختصر الحديث عن تلك المعاجم التي يمكن أن يستغنى عنها بغيرها مما هو أكثر حداثة، أو أيسر منهجاً وأكثر فاعلية، وأقرب إلى حاجة طالب اللغة في هذا العصر " (٣).

(١) المعاجم اللغوية العربية، ص ١٤ - ١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠.

ولذلك استبعد المعتوق الأنواع التالية ^(١) :

- بعض المعاجم القديمة؛ إما لطولها، أو لأنها لا تحقق الهدف المنشود في تطوير الثروة اللفظية للناشئة وعامة المتعلمين؛ لصعوبة المنهج كالتى سارت على نظام التقليبات الصوتية، أو وفق نظام الأبنية.

- معاجم المصطلحات أو المعاجم الخاصة التي تهم فئة متخصصة دون غيرها من عامة مستخدمي اللغة ومتعلميها.

- الكتب والرسائل المختصرة المؤلفة في بدايات جمع اللغة لاشتمالها على كلمات نادرة أو غريبة أو مختصة بموضوع معين.

- المعاجم المختصة بالأضداد والمترادفات والأفعال وتصاريفها وقياساتها.

- المعاجم الحديثة التي لم تكتمل بعد.

أما المعاجم التي تناولها فقد جاءت في ثلاثة أقسام ^(٢): الأول : خاص بالمعاجم اللغوية العامة القديمة، وفيه وقف عند (الصحاح) للجوهري، و(لسان العرب) لابن منظور، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي، و(تاج العروس) للزبيدي، و(أساس البلاغة) للزمخشري، والثاني : أفرده للمعاجم اللغوية العامة الحديثة، ووقف عند ثلاثة عشر معجمًا، منها : (محيط المحيط) للبيستاني، و(أقرب الموارد) للشرتوني، و(المعجم الوسيط) بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، و(الرائد) لجران مسعود، و(المعجم العربي الأساسي) لمجموعة من اللغويين العرب، بإشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، و(الكافي) لمحمد خليل الباشا. والثالث : خصصه لمعاجم الطلاب اللغوية العامة، ووقف عند عشرين معجمًا، منها: (مختار القاموس المحيط) للزاوي، و(قطر المحيط) للبيستاني، و(رائد الطلاب) لجران مسعود، و(معجم الطلاب) لمحمود صيني وحيصور حسن يوسف، و(معاجم الأداء) و(الأسيل) و(أبجد)، الصادرة عن دار الراتب ببيروت، و(المعجم العربي الميسر) الصادر عن دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ^(٣).

(١) ينظر : المعاجم اللغوية العربية، ص ١٠ - ١٢.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥ - ٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩١.

ومع الاستثناءات السابقة المتعلقة باستبعاد المعاجم المطولة؛ فإن بعض قراء الكتاب، قد يقعون في حيرة من أمرهم واستغراب؛ بسبب اشمال الكتاب على بعض المعاجم المطولة وعنايته بها، مثل: (الصحاح) و(أساس البلاغة) و(لسان العرب) و(القاموس المحيط) و(تاج العروس)، ولكن هذه الإشكالية تزول بمجرد التمعن في المقدمة، وقراءتها قبل الحكم على الكتاب ومضمونه، حتى إذا وصل إلى قوله: " كما أحاطت بطائفة من المعاجم العربية القديمة التي ما زالت تحظى بشهرة واسعة، وانتشار جيد على الصعيد الخاص والعام، ويمكن أن تكون لها فاعليتها وفائدتها بين فئات المتعلمين وعامة المثقفين، ربما نتيجة لهذه الشهرة وهذا الانتشار من جانب، ثم ليس مناهجها واعتدال نظمها ... " ^(١)؛ فإن اللبس سيزول؛ مما يدل على أهمية المقدمة والاعتناء بها من قبل المؤلف في أثناء إعدادها، وعلى القارئ قراءتها قبل أن يلج محتوى الكتاب.

ومما يهمننا هنا، الوقوف على منهجه الذي سلكه في دراسته، إذ يتضح من صفحة الغلاف وما جاء فيها تحت العنوان الرئيس، أن الكتاب سار على المنهج الوصفي النقدي، ونص عليه بقوله: " اعتمدت في دراسة المعاجم المدرجة ... على الوصف التحليلي والعمل النقدي والموازنة أو المقارنة التي تهدف إلى الكشف عن طبيعة المعجم وعن أهميته ومكانته بين معاجم صنفه، ثم عن وظيفته، والمجال أو المستوى التعليمي الذي يمكن أن يؤدي فيه هذه الوظيفة على النحو الأفضل " ^(٢).

وقد بدا هذا المنهج واضحاً في التعامل مع المعاجم التي تعرض لها، كذكر ما يتعلق بالجانب الإيجابي، كالثناء على المعجم وذكر محاسنه، كقوله عن معجم (الصحاح) : بأنه يعد " أول معجم لغوي وضع على وفق منهج بعيد عن الالتواء والتعقيد، قريب المأخذ سهل التناول " ^(٣)، أو بالجانب السلبي بنقده وذكر أوجه قصوره، كقوله عن الصحاح بأنه " حافل في الوقت نفسه - كغيره من المعجمات العربية المطولة - بالروايات والأحاديث والتفاسير والشواهد المختلفة والفوائد النحوية والصرفية والتاريخية وغيرها، مما يعد استطراداً

(١) المعاجم اللغوية العربية، ص ١٢ - ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨.

أو حشواً أحياناً، كما أنه مشتمل على كثير من الكلمات الغريبة... " (١)، أو بالإشارة إلى مدى ملاءمته للناشئة وعامة المثقفين، كقوله عن الصحاح: " فإنه لا يتلاءم في طريقته في الشرح والاستطراد والتفصيل والاستشهاد، وتتبع أو تضمين المفردات اللغوية، مع ما يحتاجه ويأنس إليه ويستوعبه الناشئة وعامة المثقفين في هذا العصر، ولا سيما أولئك الذين ما يزالون في مراحل تعليمهم الإعدادي أو مستوياتهم الثقافية الضعيفة، كما أنه لا يفي بحاجة خاصة المتعلمين والمثقفين من حيث استيعابه لمفردات اللغة " (٢)، وهذا ديدنه المنهجي في تناوله لغالبية المعاجم التي حللها.

المطلب الثاني : الإقتراحات :

اعتنى المحدثون في العالم العربي بالتراث المعجمي عناية بالغة، وقرءوا مواد المعاجم العربية قراءة فاحصة، وقدّموا ملحوظاتهم، وما أخذهم عليها - أو كما يسميها بعضهم عيوبها - ووضعوا أسساً لبناء المعجم العربي، يتسم بمنهجية حديثة للارتقاء بإعدادها، والتخلص مما قد يكون عائقاً لمن يريد الإفادة منه؛ وإن كان الاختلاف بين القدماء والمُحدثين خلافاً في المنهج، يغلب عليه طابع التركيز على المنهج، وإعادة النظر في طرق ترتيب المواد اللغوية داخل المعجمات العربية، مما لا يصح أن نسميه - في رأبي - عيباً؛ لأن لكل زمان مناهجه وأسسها، ثم إن المعجمات العربية القديمة - بشكل عام - حرصت على تدوين اللغة العربية؛ واعتنت بجانب الفصاحة اللغوية، ولم تعتنِ بترتيب المواد إلا ما كان أصلاً لأسس بناء المعجم، أما داخل المواد فلم توله أو تعره الاهتمام الذي دعا إليه المحدثون، وقد جاءت تلك النظرات الحديثة في بعض المؤلفات وفق ما تسمى بأسس صناعة المعجم العربي الحديث.

وكان للحركة اللغوية في المملكة العربية السعودية حظ من هذا الاتجاه الرامي إلى إعادة بناء المعجم العربي، ولكنه لم يأخذ شكلاً مستقلاً، بل أتى ماثوئاً في طيات بعض الكتب اللغوية العامة أو المعجمية النقدية، وهذا لا يقلل من قيمة فكرة الإضافة التي نادى بها بعض الباحثين السعوديين.

(١) المعاجم اللغوية العربية، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠.

ومن تلك الأفكار المقترحة عند صناعة معجم لغوي جديد، ما دعا إلى الأخذ به أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في كتابه (اللغة العربية بين القاعدة والمثال)، حيث خصص لهذا الجانب ما سماه (برنامج المعجم اللغوي الجديد)، وبني فكرته في هذا التجديد على أساس أن لكل لفظ معنى (وضعياً) واحداً، وما عداها من معان فهي مجازية تشترك في أصل واحد جامع، حيث يقول : " والمعنى الوضعي الذي نريد تحقيقه هو المعنى الذي وضع العرب لفظاً خاصاً به في البداية، وهو المعنى الأولي؛ لأنه أول معنى استخدمه العرب للفظة، وهو المعنى الأصلي؛ لأن المعاني المجازية تنفرع عنه، وهو المعنى الجامع؛ لأن المعاني المجازية مضمنة فيه أو لازمة عنه " (١).

ولذا سعى في دعوته إلى البحث عن الأصل الوضعي للكلمة عن طريق الاستقراء لكل معاني اللفظ، ثم ملاحظة القاسم المشترك بينها، واشتراك دلالاتها، وجميع ما تفرع عنها عليه في هذا (المعنى الجامع) وهو الوضعي، وما تفرع عنها من معان أخرى فهي مجازية (٢)؛ ولهذا فإنه يلغي فكرة الترادف؛ لأنه لا يؤمن بمبدأ تعدد الوضع للفظ الواحد، وهذا الأمر جعله ينتقد ابن فارس في وضعه للفظ الواحد أكثر من معنى أصلي، حيث يقول : " وليس هذا عندي سائغاً بيقين؛ لأن العرب لا يمكن أن يضعوا أكثر من أصل واحد للغتهم، إذ كيف يضعون للمعاني الكثيرة لفظاً واحداً؟ أليس في هذا إلغاز وتعمية وتعويق لفهم اللغة؟ فإن احتججت علي بمتضادات اللغة، قلت لا حجة لك في ذلك؛ لأن دلالة المتضادات ليست دلالة بالمطابقة، وإنما هي دلالة بالتضمن واللزوم " (٣).

ويمثل اقتراحه - بناء على ما سبق - إعادة بناء مواد اللغة في المعاجم العربية على النحو الآتي (٤):

- ١ - تسويد معاني المواد على طريقة ابن دريد في الجمهرة ليتم التنسيق بين المواد.
- ٢ - تبييض المواد على طريقة القاموس لتسهيل المراجعة على الباحث.

(١) اللغة العربية بين القاعدة والمثال، ص ١٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ١٧ - ١٨.

- ٣- تدوين المعنى على طريقة ابن فارس في (المقاييس)، ويكون المعنى الوضعي واحداً.
- ٤- تسجيل المعنى الحقيقي ثم المعاني المجازية العامة المباشرة، ثم ما يتفرع عن كل واحد منها من معانٍ مجازية بالواسطة.
- ٥- استيعاب كل الصيغ المستعملة للمادة، واستيعاب ما يجوز أن يستعمل لها من صيغ على سبيل القياس، وفق قواعد النحو والتصريف، وبيان معنى كل صيغة.
- ٦- استيعاب ما يتعلق بالمادة من علم الأصوات والحروف والرسم الإملائي، مع بيان مقدار ما يكفي كل صيغة من الشكل.
- ٧- استيعاب المصطلحات الخاصة المأخوذة من المادة، وما استعملت له هذه المادة من معانٍ عامية أو مولدة في مختلف العصور والبلدان.
- وشفع ما دعا إليه ببعض النماذج التطبيقية على بعض المواد اللغوية^(١)، وأشار إلى بعض الأمور التي ينبغي مراعاتها عند التدوين الجديد للغة، وهي^(٢):
- ١- تلمس المعنى المشترك (الجامع) بين المعاني.
 - ٢- إذا تخلف معنى من المعاني عن الاشتراك في المعنى الجامع؛ فإنه لا يصلح أن يكون معنى جامعاً، ولا يستبعد فقد يكون للمعنى الشاذ تخريج بوجه من الأوجه التالية: (كأن يكون المعنى الشاذ معرباً، أو معنى مجازياً بالواسطة، أو حكاية صوت، أو من مادة أخرى، أو على غير مراد الواضع).
 - ٣- يمكن التأريخ لبعض المعاني المجازية؛ باعتبار الجواز بالواسطة استعمالاً متأخراً، وأقرب المعاني المجازية إلى الأصل استعمالاً قديماً، والمعنى الجامع هو المعنى الوضعي. وهو بهذا يركز على ما يُسمى بالمعجمات التاريخية التي تركز على أصل استخدام اللفظ، وما وضع له ابتداءً، وانتقاله إلى دلالات أخرى، فعلى اللغوي " أن يستوعب المعاني المجازية لغرض واحد هو معرفة تاريخ الدلالة " ^(٣).

(١) ينظر : اللغة العربية بين القاعدة والمثال، ص ٢٥ - ٤٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١.

وبعد فلا يخلو مقترحه السابق من ملحوظات، من أبرزها:

- ١- يترتب على فكرته - المعنى الوضعي الواحد - لوازم تتعلق بدلالة الألفاظ، من اشتراك، وتضاد، ومجاز إلخ .
- ٢- في تحديده وقصره اللفظ على معنى واحد فقط وضعته العرب فيه تكلف؛ لأنه ليس هناك مصدر واحد أو جهة معينة تصدر منها الألفاظ، وإن أمكن ردّ بعض الألفاظ إلى أصل وضعها؛ فليس الأمر على إطلاقه ليشمل جميع ألفاظ اللغة العربيّة.
- ٣- ليس اشتراك مجموعة من الألفاظ المشتقة من جذر واحد بمعانيها المختلفة؛ يدل على أنّها تدور في حيز معنى واحد.
- ٤- يضاعف المعجم، وهذا غير سائغ وغير مقبول؛ ليشمل بعض الأمور التي ليست من خصائص المعاجم، كالنواحي الصوتية والصرفية والنحوية والإملائية.

أما الإسهام الثاني في المقترحات المعجمية التي ينبغي أن تُراعى في الصناعة المعجمية الجديدة كانت بعنوان (صفات عامة مقترحة للمعجم الجديد) ضمن كتاب (المعاجم اللغوية العربية) للمعتوق، قدّم فيه مجموعة " مقترحات تطمح إلى أن تشارك في تطوير هذا المعجم، وفي الارتقاء به إلى المستوى الأفضل بنحو عام، وفي تطوير معجم أو معاجم الناشئة وزيادة فاعليتها، وتوثيق الارتباط بها، وتوسيع مدى الاستفادة منها على نحو أخص " (١).

وقد تناولت مقترحاته عدة قضايا :

القضية الأولى : الحجم :

وتحت هذه القضية بيّن عدة أسباب لتضخم حجم المعاجم العربية قديمها وحديثها، وهي:

- ١- تضمنها معارف ومعلومات، واستطرادات كثيرة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه (المحتوى الموسوعي)، واقترح لحل هذه المعضلة محاولة التخلص من المنهج الموسوعي ما أمكن ذلك، إلا إذ لزم الأمر فينحى فيها منحى الاختصار، أو أن توضع مستقلة في كتاب مستقل؛ ليسهل حمله واستعماله (٢).

(١) المعاجم اللغوية العربية، ص ٢٠٣.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

٢- أتاحت بعض المعاجم الحديثة لنفسها فتح الباب للقياس، وتحرير السماع من القيود، وملكت بالآلاف من الصيغ والاشتقاقات، المقيس منها وغير المقيس، وما استعمل وما لم يستعمل، وضم الألفاظ القديمة (الغريبة) وإدراج العامية والأجنبية الدخيلة، وهذه الأمور لا تناسب المعاجم الوسيطة الموجهة لعامة مستخدمي اللغة، أو لعامة الطلاب والمثقفين، التي يجدر أن تحوي الألفاظ والصيغ ذات الخصائص الدلالية الوظيفية، وما تتطلبه الحاجة والضرورة، ويكون لها أهميتها في تنمية اللغة، مع الالتزام بما تقرّه المؤسسات اللغوية^(١).

٣- شرح الكلمة في بعض المعاجم الحديثة بغير عبارة أو شاهد نثري أو شعري واحد، تبعاً للمعجمات القديمة، والأولى الاقتصار على شاهد أو مثال سياقي واحد قصير؛ إن لم يكن لهذه الكلمة مدلولات متعددة واستعمالات متباينة تحتاج إلى ذلك^(٢).

٤- ذكر الروايات وأسماء الرواة في المعاجم التراثية، وقد حاول أصحاب المعجمات الحديثة تجنبها؛ إلا أن بعضهم لم يسلم من ذلك، فيذكر اسم المؤسسة اللغوية التي أقرت المفردة أو أبدت رأياً حولها، أو يذكر أصلها اللاتيني، أو ما يقابلها في بعض اللغات الأجنبية، أو يقوم بالإشارة إلى ما دار حولها من خلاف وآراء في استعمالها، ولا شك أن التخفف منها أولى من ذكرها وتشتيت ذهن المستفيد بها، ويكون مكانها في المعاجم التأصيلية والثنائية^(٣).

٥- توسعت بعض المعاجم الحديثة كثيراً في نظام الإحالة^(٤).

٦- بعض المعاجم الحديثة سارت وفق المنهج النطقي، وجمعت بين المنهجين النطقي والجذري، وذلك بذكر الجذر بين قوسين عند ذكر كل صيغة تشتق منه، أو تتفرع عنه، أو مع مجموعة منها، والسييل الأمثل للتخلص من ذلك اتباع المنهج الهجائي الجذري^(٥).

(١) ينظر : المعاجم اللغوية العربية، ص ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١١.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١١-٢١٢.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ص ٢١٢، ٢١٣.

٧- تصدير بعض المعاجم الحديثة بأغلفة سميكة فاخرة تكثر فيها الزخارف، مما يزيد ضخامة أحجامها، وهذا لا يمنع من العناية بالغلاف دون المبالغة فيه، مع التركيز على رفع مستوى الحصول اللغوي، وتحقيق الغاية الأساسية من وضع المعاجم^(١).

وأكد على أن دعوته السابقة لا تتعارض مع ضرورة إعداد معاجم لغوية واسعة وشاملة، تقع في مجلدات أو أجزاء، بحسب نوعية المستفيد، حيث قال: "إن دعوتنا إلى إيجاد معجم لغوي معتدل الحجم، صالح لعامة المتعلمين والثقفين، لا يتعارض بطبيعة الحال مع اعتقادنا بضرورة وجود معجم أو معاجم لغوية واسعة وشاملة للمتخصصين، وكبار المثقفين، ربما تقع في مجلدات أو أجزاء متعددة" ^(٢).

القضية الثانية : مادة المعجم :

في هذه القضية يدور الحديث حول المادة التي يحويها المعجم المعدّ لعامة المتعلمين والدراسين المثقفين، من عناية بالألفاظ التراثية والألفاظ العامية والدخيلة.

أ- **الألفاظ التراثية** : ينبغي ألا يقتصر المعجم على وظيفة اللغة المرتبطة بتلبية حاجات القارئ في الحياة اليومية، بل لابد أن يشتمل على الألفاظ التراثية المناسبة التي تعزز صلة القارئ بتراثه، وحاضره بماضيه، ولا ينبغي التنازل للألفاظ التراثية بحجة التطور ومواكبة العصر؛ مما سيكون له أثر في قطع الصلة بالتراث العربي الفكري أو إضعافها^(٣).

ب - **الألفاظ العامية والأجنبية** : تتسامح بعض المعاجم الحديثة في إدراج اللغة العامية، أو ضمّ الألفاظ الدخيلة، التي لم تقرها المؤسسات اللغوية، وهذا لا يخلو من سلبيات، منها:

- ١- تضخم حجم المعجم، وعدم المحافظة على أصل اللغة.
- ٢- التقليل من نصيب المفردات الفصيحة في محتوى المعجم.
- ٣- معظم الكلمات العامية، والألفاظ الدخيلة؛ يكون فهمها على حسب الحدود الإقليمية، وهذا يتنافى مع وظيفة المعجم التي تهدف إلى إعداده على مستوى الأمة^(٤).

(١) ينظر : المعاجم اللغوية العربية ، ص ٢١٣ - ٢١٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٥ .

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١٧ - ٢٢١ .

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٢٣ .

٤ - أن إدراجها سيكون خاضعاً للاجتهادات الفردية؛ وبالتالي سيؤدي إلى اختلاط الكلمات العامية وغيرها بألفاظ الفصحى في ذهن القارئ، فيتلقاها على أنها فصيحة مقبولة^(١)، ويرى أن ترك الألفاظ العامية للمعاجم الخاصة باللهجات المحلية، وأما الألفاظ المعربة أو الدخيلة فيبقى ما احتاجت إليه اللغة، وأقرته الجهات اللغوية المعنية بذلك^(٢).

القضية الثالثة : منهج المعجم :

ضمن دراسته لاختلاف المناهج المتبعة في الترتيب المعجمي أكد على أن المنهج الهجائي الجذري هو الأفضل؛ لملاءمته طبيعة اللغة العربية، ووضعها الاشتقاقي، وذكر بعض عيوب المنهج النطقي، كتشتيته لمشتقات الكلمة الواحدة وما تفرع منها، وتأديته إلى تضخم حجم المعجم بتكراره ذكر الجذور، ومع هذا فيرى تطبيقه في معاجم المصطلحات العلمية والفنية الخاصة، ومعاجم الأطفال المبتدئين؛ الذين ليس لهم دراية بكيفية معرفة الأصول وغير ذلك. ولا مانع من الدمج أو التوفيق بين المنهجين في المعاجم الوسيطة في عرض الكلمات التي تبدلت صورتها بسبب الحذف أو الإعلال أو الإبدال، واستخدام الإحالة في ذلك، ولكن دون إفراط^(٣)، كما أن " الاقتصار على ذكرها أو ذكر طوائف منها في المعجم بالصور التي تشتهر وتشيع بها، دون حاجة إلى ذكرها مرة أخرى بصورها الأصلية غير المستعملة، أو الغريبة الشاذة... خير من إحالتها إلى أصول محتملة أو متمحلة، أو وضعها تحت جذور بعيدة عنها من حيث التركيب والمعنى العام " ^(٤).

وللخروج من هذه التفاصيل التي ألقى المعتوق الضوء عليها، يُسلك المنهج الجذري في ترتيب المعجم، ويُضمّن فهرساً بالكلمات التي اشتمل عليها المعجم، مذكورة دون تجريد؛ أي كما تنطق، ويحال إلى مكان ورودها داخل المعجم، أما الكلمات الأعجمية فتورد كما هي، فلا تجرى عليها قاعدة التجريد؛ لأنها ليست عربية.

(١) ينظر : المعاجم اللغوية العربية ، ص ٢٢٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

القضية الرابعة : طريقة التفسير والشرح :

من الأمور التي ينبغي أن توضع في الاعتبار عند إعداد المعاجم - خاصة المخصصة للطلاب - مراعاة السهولة والدقة في تعريف الكلمات، واليسر في شرحها، واستيفاء معانيها، والبعد عن تعريف بعض الكلمات بتعريفات غير كاملة، أو تفسيرها بكلمات أخرى غامضة، أو تفسيرها تفسيراً دورياً، وهذا لا يعني تجنب التعريف أو التفسير بالترادفات، ولكن بدون مبالغة في الاستعانة بها في التفسير^(١)، ووضع معايير لترتيب معاني الكلمات تقوم على الأخذ "بمستوى شيوع المعنى وكثرة ذبوعه، والتدرج في عرض معاني الكلمة الواحدة بالابتداء بأكثرها تداولاً، وأقربها من الاستعمال الغالب فما دون ذلك... وشيوعه على المستوى القومي العام، وليس على المستوى الإقليمي أو المحلي المحدود؛ فالشيوع على المستوى الإقليمي أو المحلي يفترض أن يأتي بالدرجة الثانية"^(٢).

القضية الخامسة : الاستشهاد :

(أ) - الشواهد التوضيحية السياقية : لا شك أن بعض الكلمات مرتبط توضيح معناها بسياق معين، لا يغني عنه ذكر مرادفها، أو تفسير معناها، كالكلمات المتضادة والمشاركة التي تحتاج إلى شواهد توضيحية، تعمل على تحديد معانيها بشكل دقيق، والشاهد التوضيحي ليس مقصوراً على نوع معين، فيكون شعراً أو نثراً، جملة أو عبارة، أو موضوعاً من قبل معدّ المعجم وغير ذلك، ولكن لا بد أن يتصف بعدة أمور، منها : أن يكون واقياً بالمعنى، قصير العبارة، سهلاً سليم الصياغة، سلس المعنى، صافي اللغة نقي الألفاظ فصيحها، رشيق العبارة بعيداً عن التكلف، ثري المعنى خصب الفكرة، وظيفياً ليس بعيداً عن محيط الدارس وبيئته، ومستواه العقلي والمعرفي، وأن يمثل المعنى أو يجسده تجسيداً أميناً، وذا مغزى وفائدة^(٣).

(ب) - الشواهد الصورية : تكمن أهميتها في إبعاد صفة الجفاف عن المعجم عامة، وتوضيح معاني الكلمات التي يصعب إدراكها بالشرح أو التفسير، وإذا أريد أن تؤدي دورها ووظيفتها - حتى لا تكون عاملاً سلبياً - فلا بد أن تكون في حدود المعقول من

(١) ينظر : المعاجم اللغوية العربية، ص ٢٣٢ - ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٤٢، ٢٤٤.

حيث كمّها وأحجامها، وثيقة الصلة بموضوعاتها أو مدلولاتها، دقيقة واضحة معبرة وملونة^(١).

القضية السادسة : الطباعة والإخراج :

اقترح عند إعداد معاجم حديثة الاعتناء بإخراجها الفني تنظيمًا وشكلًا ونوعًا بشكل معتدل، وأن يفاد من أحدث ما توصلت إليه الطباعة في العصر الحديث، وعليه فلا بد أن تتخلص مما وقعت به بعضها، كراءة الطباعة والورق، وتزاحم الأسطر، وتلاصق الكلمات، وغير ذلك^(٢).

القضية السابعة : العمل الجماعي :

يرى أن المعجم العربي الذي يتطلع إليه لا يمكن أن تحقّقه الجهود الفردية واللجان الصغيرة التي تعمل على نطاق محدود، وإنما يحتاج إلى فريق عمل متخصص متكامل، يتصف بصفات مميزة، ويعمل وفق مخطط مدروس ونظام محكم وتحت إدارة خبيرة^(٣).

ولكنني أرى أن هناك سلبية في الأعمال الجماعية تتمثل في تأخر صدور المعجم، ولو كان عملاً فردياً لأعد بشكل سريع في الغالب؛ ولذا فإنني أقترح أن يجمع بين العمل الفردي والعمل الجماعي؛ بأن يقوم بإعداد المعجم فرد متمكن له باع في الدراسات المعجمية، تحت إشراف هيئة لغوية لها سماتها الخاصة، وخبراتها في الدرس المعجمي.

ونحنم هذا المبحث بالتأكيد على غياب اللغويين السعوديين - إلا ما ندر - عن خدمة هذا المجال الخاص بالنظرات المعجمية؛ مما نتج عنه قلة الاستدراكات اللغوية على المعاجم إلا ما جاء عرضاً؛ ولذا لم نخدم بمؤلف مستقل. أما فيما يتعلق بالاقترحات، فهي كذلك لم تأخذ صفة الاستقلال، وإنما جاءت ضمناً في بعض الكتب، ومع هذا لم تكن ذات طابع واحد، فأبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري جاء بمقترحه ليخدم المعجم اللغوي العام، والمعتموق وضع مقترحاته لخدمة المعاجم العصرية (الوظيفية) التي يحتاجها غير المتخصص.

(١) ينظر : المعاجم اللغوية العربية، ص ٢٤٥ - ٢٤٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٥١ - ٢٥٤.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٥٦.

وفي نهاية هذا الفصل الخاص بالدراسات المعجمية بمباحثه الثلاثة، نلاحظ أنها نالت نصيبها في الحركة اللغوية في المملكة، واتسمت بعدة أمور :

١- قلة مشاركة اللغويين السعوديين في الدراسات المعجمية، وإنما أسهم في أغلبها غيرهم.

٢- لم أجد إسهاماً منشوراً - حسب علمي - أعدّ في حقل الدراسات الجامعية^(١).

٣- قلة المؤلفات النظرية في تاريخ المعجم العربي، ومع هذا فإن الحركة اللغوية اشتملت على كتاب قيّم يعدّ من أوائل الكتب التي أسست لدراسة المعجم العربي، وهو (الصحاح ومدارس المعجمات العربية).

٣- النشاط التألّيفي لها اقتصر على معاجم خاصة ومعاجم للمصطلحات، ولم يكن منها ذلك المعجم اللغوي العام الذي يضمّ كمّاً كبيراً من مفردات اللغة العربية، وهذا يمثل وجه قصور في الحركة اللغوية في المملكة.

٤- كان لها من يتابعها في أنحاء العالم العربي؛ مما يؤكد على أن الحركة اللغوية في المملكة تجد من يتابع بعض نتائجها.

٥- وجود معارك ومناقشات في بعض قضايا المعجم العربي داخل المملكة على ساحة بعض المجالات، كان له أثره في إغناء الحركة اللغوية؛ مما يدل على أنها لم تقف عند حدّ النقل، وإنما أبدت رأيها في بعض القضايا المعجمية.

٦- لم تكن الاستدراكات منصبّة على الجانب اللغوي، وإنما تأتي عرضاً في بعض الكتب؛ لأن الكتب المستقلة في الاستدراكات كان يحكمها اهتمام المؤلف وتخصّصه، كما رأينا عناية الجاسر - مثلاً - بالجوانب الجغرافية والتاريخية.

٧- أن الاقتراحات - على قلتها ومجيئها ضمن بعض الكتب - مثلت اتجاهين : اتجاه نحو إعداد المعاجم التاريخية، واتجاه نحو إعداد المعاجم الوظيفية.

٨- لم يقتصر اهتمام الباحثين السعوديين على المعاجم التراثية فقط، وإنما عنوا - أيضاً - بتحليل المعاجم الحديثة وتقويمها.

٩- بدت في الحركة اللغوية العناية بالمصطلحات بشكل واضح، إذ لم تقتصر على إعداد معاجم المصطلحات فقط؛ حيث وُجدت أشكال وصور متعددة للاهتمام بها، ومتابعة ما يستجد بالمؤسّسات اللغويّة والعلميّة في الساحة اللغوية، ولكنها لم تمرّ بمرحلة تجربة وضع المصطلحات لبعض المستجدات العصرية؛ وذلك يرجع إلى عدة أمور، من أبرزها عدم وجود مجمع لغوي في المملكة يهتم بالقضايا اللغوية، وهذا لا يمنع من وضع مصطلحات تتصف بالعمل الفردي في أثناء القيام بترجمة بعض الكتب الأجنبية.

الفصل الخامس : التحقيق اللغوي ومناهجه

مناهج التحقيق :

- أولاً : مقدمة التحقيق - قسم الدراسة.
- ثانياً : تحقيق نص الكتاب - قسم التحقيق.
- ثالثاً : وضع الفهارس.

توطئة :

إن للغة العربية تراثاً، يحمل في طياته مقدار حضارتها، وعنوان مجدها، وتفوقها العلمي، وما سطرته عقليتها الفكرية، وأملته نهضتها الثقافية، من عناية وإسهام في مجالات علمية شتى، ومنها اللغوية التي أعطت صورة واضحة عما أنتجته العقلية العربية والإسلامية التراثية. وإن العناية بهذا التراث، والحرص على إخراجه؛ ليدلان دلالة قاطعة على الاعتزاز به، والتعامل معه بفخر، ومحاولة ربط حاضر الأمة بماضيها، فقلماً يحصل لأمة مثل ما حصل للأمة الإسلامية، خدمت لغتها، وأسست قواعدها، ووضعت علومها؛ كل هذا في الغالب بدوافع دينية؛ لارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم.

ومهما كثرت أو كثفت محاولات إبعاد الناطقين بالعربية بهدف إيجاد حائل بين الدين الإسلامي والقرآن الكريم من جهة والمسلمين من جهة أخرى، بدعوات متعددة، وأهداف عدائية؛ فإنهم لن يفلحوا بالإبعاد التام، وإنما سيزداد المسلمون قرباً واعتزازاً بدينهم ولغتهم؛ لأن المسلم يتعبد الله تعالى بقراءة القرآن الكريم، بل إن بعض العبادات لا يمكن أن تؤدي إلا باللغة العربية كالصلاة؛ ولذا كان الاتجاه إلى إحياء التراث العربي عامة، واللغوي خاصة، وتبنيه وإخراجه، عاملاً من أهم عوامل بناء الأمة، فلا ترتقي إلا بلغتها وتراثها.

وقد كان للباحثين في المملكة يد طولى في خدمة التراث العربي، وإبرازه وفق المناهج المتبعة في التحقيق، وحرص واضح على تقديم ما ينهض به، أو يمت له بأدنى صلة، كإنشاء مراكز وجهات تعنى بالمخطوطات، وتأليف الكتب النظرية في مناهج التحقيق، ووضع فهرس للمخطوطات، والتنقل بين دول العالم للبحث في مكتباتها عن المخطوطات التراثية، والحرص على تصويرها وإيداعها في المكتبات الوطنية المحلية تسهيلاً للباحثين، وعقد الندوات واللقاءات داخلياً، والمشاركة فيها خارجياً، والدعوة الصريحة إلى العناية بالتراث ونشره، كقول باكلا : " ولعل من البرِّ بآبى جنى - كسائر علمائنا من السلف الصالح - أن تتضافر جهود العلماء المُحدِّثين بإحياء ما تبقى من مؤلفاته، وتحقيق نصوصه، ودراسة أعماله، وتوضيح نظرياته، وإبراز آرائه وأفكاره، ونقدها على ضوء معطيات عصرنا، ومن ثم الاستفادة من كل هذا وذاك، مما له صلة كبرى بواقعنا وحياتنا المعاصرة.

إن نشر تراثنا العربي الإسلامي الأصيل نشرًا علميًا منهجيًا ضرورة أساسية في الدراسات العربية المعاصرة، وإن تحليله والتعريف به على المستوى المحلي والعالمي لا يقل أهمية وخطورة في عصرنا الحاضر... ولعمري إن في خدمة التراث الخالد لحلاوة، وإن عليها لطلاوة، وإن حاضرنا ليبشر بمستقبل زاهر؛ لإحياء آلاف المخطوطات العربية التي لا تزال حبيسة المكتبات حول العالم، وعرضة للتلف والاندثار " (١).

وسيتم في هذا المبحث الحديث عن بدايات الاهتمام بتحقيق كتب التراث اللغوية، بعد توحيد المملكة العربية السعودية، وإبراز أهم مناهجه.

عندما نتحدث عن بداية التحقيق أو نشأته في المملكة، لا بد أن نقف عند العطار؛ الذي كان له فضل سبق الريادة في هذا المجال، وذلك في قيامه بتحقيق معجم (تهذيب الصحاح) للزنجاني - بالاشتراك مع عبد السلام هارون - عام ١٣٧٢هـ، صدر في ثلاثة أجزاء، ثم أكد الريادة في تحقيقه لمعجم (الصحاح) سنة ١٣٧٥هـ، وكتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه عام ١٣٧٦هـ، ثم توقف اهتمامه بالتحقيق فترة ليست بيسيرة تقدر بحوالي ربع قرن، حتى إذا ما أطل علينا عام ١٤٠٠هـ؛ وجدناه يصدر تحقيق كتاب (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة)، ويُعدّ هذا العمل آخر إنتاج له في مجال التحقيق حتى وافاه الأجل عام ١٤١١هـ .

ويبدو أن هناك أسبابًا خلف توقفه، كان من أبرزها انشغاله بالعمل الصحفي، وترأسه لإحدى الصحف، واتجاهه إلى التأليف وإعداد الكتب، التي تجاوزت العشرين كتابًا في علوم متنوعة، وجاء التأكيد على هذا بقوله : " كان حق هذه الطبعة [الثانية] أن تصدر منذ عشرين سنة من صدورها في هذه الأيام؛ إلا أن انشغالي بالتأليف، وطبع كتب أخرى جديدة، وبالصحافة، حال دون ذلك " (٢).

وبعد الجهود التي قام بها العطار في مجال التحقيق بدأ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بهذا الجانب الحيوي، وكان ما قام به حسن شاذلي فرهود (٣)، يعدّ أول عمل في التحقيق

(١) ابن جني عالم الصوتيات، ص ص ٤٤، ٤٥.

(٢) ليس في كلام العرب، ص ٥.

(٣) أول أستاذ جامعي يحمل درجة الدكتوراه في النحو والصرف سنة ١٣٨٦هـ.

النحوي؛ نظير تحقيقه للجزء الأول من كتاب (الإيضاح العضدي)، الذي طبع في القاهرة عام ١٣٨٩هـ، ثم أعيدت طباعته ثانية عام ١٤٠٨هـ.

وبعد هذه الفترة لا نكاد نظفر بعمل تحقيقي إلى نهاية التسعينيات، حتى تبنت الجامعات السعودية نشر التراث وجعله متاحاً لطلاب الدراسات العليا، وبدأ ينشط نشاطاً ملحوظاً، منه ما طبع، وأكثره ما زال حبيس الأدرج.

وفي هذا المجال برزت لنا أسماء لامعة، تنوعت اهتماماتها فيه، فمنهم من لا نعرف عنه إلا النتائج التحقيقي فقط دون التألفي، كحسن شاذلي فرهود، وعبد الرحمن العثيمين، ومنهم من جمع وزاوج بين النتائج التحقيقي والتألفي، كالعميري وسليمان العايد وعياد الثبيتي، والخثران وغيرهم، والكثير منهم لا نعرف عنه إلا الاهتمام في النتائج التألفي كباكلا والشمسان والمزيني وغيرهم.

ومما يلفت الانتباه أن جزءاً كبيراً من النتائج التحقيقي المطبوع في المملكة ينتمي إلى جامعة أم القرى^(١)؛ لإسهامها وتبنيها طبع الرسائل الجامعية، ولوجود المعهد المعني بالمخطوطات التابع للجامعة دور في تنمية الاتجاه إلى التحقيق.

وبعد هذه التوطئة، سنلقي في هذا الفصل الضوء على مناهج التحقيق اللغوي في المملكة :

مناهج التحقيق اللغوي :

لاشك أن عمل التحقيق يقوم وفق مناهج متداولة بين أصحاب هذه المهنة، ومتناثرة في الكتب المعنية بطرق التحقيق ومناهجه، تختلف فيما بينها زيادة ونقصاً؛ لذا سأحاول تأصيل مناهج التحقيق اللغوي في المملكة للتعريف بها، مع الإشارة إلى الجوانب الإيجابية، وعدم إغفال جوانب النقص.

وتشترك أعمال التحقيق - غالباً - في تقسيم خطوات العمل إلى ثلاث :

أولاً : مقدمة التحقيق، وبعضهم يكتفي بذكر (المقدمة) أو (قسم الدراسة).

ثانياً : تحقيق نص الكتاب (قسم التحقيق).

ثالثاً : وضع الفهارس اللازمة التي من شأنها خدمة الكتاب وإعانة القارئ.

(١) ينظر : الملحق السادس ص ٥٠٤.

ووفق هذا سيكون العرض لاحقاً - بإذن الله تعالى - ولكن قبل أن نلج فيه يمكن الإشارة إلى أن المصطلحات التي تطلق على عمل التحقيق لم تكن واحدة، صحيح أن مصطلح (تحقيق) اسماً أو فعلاً كان يتصدر اسم المحقق، مستقلاً لوحده، أو بمصاحبته مصطلحات أخرى؛ لكن بعض المحققين يكتفي باستخدام مصطلح واحد مثل حسن فرهود الذي يكتفي بتصدير اسمه بمصطلح (تحقيق) ^(١)، وبعضهم الآخر يضيف إليه مصطلح (دراسة) سابقاً أو لاحقاً ^(٢)، أو مصطلح تعليق (تحقيق وتعليق) ^(٣) أو (حقيقه وعلق عليه) ^(٤)، بيد أن بعض المحققين لم يستقرّ على مصطلح واحد، وطاب له التنويع، فهذا المحقق عبد الرحمن العثيمين يسبق اسمه بالمصطلحات التالية: (حقيقهما وعلق عليهما) ^(٥)، و(تحقيق ودراسة) ^(٦)، و(تحقيق) ^(٧)، و(حقيقه وقدم له) ^(٨)، ومحسن العميري يقدم بالمصطلحات التالية: (تحقيق) ^(٩)، أو (تحقيق ودراسة) ^(١٠)، و(تحقيق وتعليق) ^(١١)،

(١) ينظر: الإيضاح العضدي (الأصل رسالة دكتوراه ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م - جامعة لندن)، عقود اللع في النحو، والتكملة، والإشارة إلى تحسين العبارة، وشرح أبنية سيبويه، وشرح الأنموذج في النحو.

(٢) ينظر: إكمال الإعلام بثلاث الكلام (الأصل رسالة ماجستير ١٤٠٢هـ - جامعة أم القرى)، والملخص في ضبط قوانين العربية (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٢هـ - الجامعة الإسلامية)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٣هـ - جامعة أم القرى)، وإيضاح شوهذ الإيضاح (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٣هـ - جامعة أم القرى)، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه، وشرح عيون الإعراب (الأصل رسالة ماجستير ١٤٠٧هـ - جامعة الملك سعود)، القواعد والفوائد في الإعراب، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٨هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (الأصل رسالة دكتوراه ١٩٨٥م - جامعة إكسفورد)، وما يحتمل الشعر من الضرورة.

(٤) ينظر: شرح الواضحة في تجويد الفاتحة.

(٥) ينظر: الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب.

(٦) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (الأصل رسالة ماجستير ١٣٩٦هـ - جامعة أم القرى).

(٧) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد، وما اتفق لفظه واختلف معناه.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها.

(٩) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٤هـ - جامعة أم القرى).

(١٠) ينظر: مقدمة في النحو، والإرشاد إلى علم الإعراب، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، والتتمة في التصريف.

(١١) ينظر: في التصريف.

و) تحقيق وتقديم (١١)، وكذا العوفي استخدم (دراسة وتحقيق) (١٢)، وفي كتاب آخر (حققه وعلق عليه ووضع دراسته) (١٣)، وفائزة المؤيد أيضاً نجد لديها (تقديم وتحقيق) (١٤)، وفي كتاب آخر لا نجد مصطلح (تحقيق) موسوماً على عملها، بل استغنت عنه بـ (قدمت له ووثقت نصوصه ووضعت فهرسه) (١٥)، ويعود استخدام تلك المصطلحات المتعددة - أحياناً - إلى الرغبة في إظهار العمل الذي قام به محققه، ومنهجه في رسم خطة عمله بشكل مجمل.

أولاً : مقدمة التحقيق، (قسم الدراسة) :

بعد إلقاء نظرة على مجموعة كبيرة من الكتب المحققة في العلوم العربية المختلفة؛ تبين أن ما اصطلح عليه باسم (الدراسة) يتفاوت كمًّا وكيفًا، وهذا أمر لا بد منه، ويتجلى بوضوح أن بعض المقدمات (الدراسات) احتلت قدرًا متفاوتًا من حيث الصفحات؛ إذ بعضها يتجاوز مائتي صفحة (١٦)، وبعضها الآخر لم يتجاوز خمس عشرة صفحة (١٧)، ويرجع هذا التفاوت إلى أن الأعمال الجامعية (الماجستير والدكتوراه) عادة ما تتطلب عناية فائقة بالدراسة؛ لتغطية جوانب عدة، مما له صلة وثيقة بالكتاب المحقق والمؤلف، أما ما عداها فعادة ما يخفف فيها، وربما أغفلت بعض الجوانب، أو اتسمت بالاختصار الشديد جدًا، أو بسبب أن بعض المخطوطات يقل عدد لوحاتها؛ لكونها من المختصرات، أو اختصت بموضوع معين صغير، يخدم الباحثين في مشوارهم العلمي الوظيفي، كما أن من دواعي تخفيف الدراسة بالإضافة إلى قلة عدد اللوحات؛ نشرها في المجلات العلمية المحكمة التي تتطلب عددًا معينًا من الصفحات، أو القناعة الذاتية لدى المحقق بأنه لا داعي إلى التوسع في

(١) ينظر : الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب.

(٢) ينظر : تنبيه الألباب على فضائل الإعراب.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه.

(٤) ينظر : نزهة الطرف في موانع الصرف.

(٥) ينظر : إعراب القرآن.

(٦) ينظر : الغرر المثلثة والدرر المبتثة، ص ٩ - ٢٢٣، (الأصل رسالة ماجستير ١٣٩٨هـ - جامعة أم القرى)،

وشرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٥ - ٢٢٨ (الأصل رسالة دكتوراه ١٤١٧هـ - جامعة أم القرى).

(٧) ينظر : الإشارة إلى تحسين العبارة، ص ٥ - ٢٠، ونزهة الطرف في موانع الصرف، ص ١ - ١٢.

عمل الدراسة، وغير ذلك، ولا أحد يشك في أهمية الدراسة؛ لأنها تكسب القارئ خلفية متكاملة عن المؤلف والكتاب، مما قد يكون دافعاً لقراءة كتابه؛ لاشتمال الدراسة - في الغالب - على مكانة المصنف وآراء العلماء فيه، وقيمة كتابه ومنهجه فيه؛ ولذا حري بالمحققين أن يعنوا بالدراسة، ويركزوا على الكيف لا على الكم، مما يكون معيناً على حصول الفائدة المرجوة.

ومن أبرز مناهج المحققين بالمملكة في الدراسة اشتمالها على ما يتعلق بالمؤلف من جانب، وما يتعلق بالكتاب المحقق من جانب آخر، ولنا أن نقف معهما كل على حدة؛ لنبرز المناهج المتبعة فيهما بشكل منفصل ومفصل :

(أ) المؤلف :

بشكل عام وجد المؤلف (المصنّف) اهتمام المحققين، وإن اختلفوا في تغطية الجوانب المتعلقة به لأسباب ترجع إما إلى مكانة المؤلف نفسه، أو إلى عصره، أو إلى قيمة كتابه وآراء العلماء فيهما، أو لأن المحقق سلك مسلكاً مختصراً في التعريف به؛ ولذا تعددت مناهجهم، مما دعاني إلى إبراز ما دار حول المؤلف في أمرين :

١- مناهجهم في تناول المؤلف نفسه. ٢- مناهجهم في تناول مؤلفاته.

(١) مناهجهم في تناول المؤلف نفسه (التعريف بالشخصية) :

(أ) اللجوء إلى الاختصار في التعريف به، وعدم التفصيل في جوانبه المتعددة، وعدم إبرازها بشكل مستقل، وهذا المنهج هو الذي اختطه حسن فرهود لنفسه في بعض تحقيقاته، ففي (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) - مثلاً - أجمل الترجمة عنه، ولم يفصل فيها^(١)، ثم عرج على آثاره^(٢)، وكذا صنع في (التكملة)^(٣)، لأبي علي الفارسي، و(كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة)^(٤) للمجاشعي (ت ٤٧٩ هـ)، و(شرح الأتمودج في النحو)^(٥) للأردبيلي (ت ٦٤٧ هـ)، وأما في تحقيقه

(١) ينظر : الإيضاح العضدي، ج١، ص ٥ - ٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج١، ص ١٠ - ١٨.

(٣) ينظر : التكملة، ج٢، ص ١ - ٦.

(٤) ينظر : الإشارة إلى تحسين العبارة، ص ٥ - ١٤.

(٥) ينظر : شرح الأتمودج في النحو، ص ٥ - ٧.

(حروف الممدود والمقصور) لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) فزاد على ما سبق بوضع جزئيات عن (مولده ووفاته وشعره، وأقوال العلماء فيه ثم مؤلفاته)^(١)، وقريباً من هذا صنع في (شرح أبنية سيويه) لابن الدهان (٤٩٤ - ٥٦٩ هـ) فزاد ما يتعلق بـ (أقوال العلماء فيه، وشعره، ومؤلفاته)^(٢)، ومع هذا فإنه في هذه الترجمة لم يخرج عن اتباعه لمنهج الاختصار. وممن اختصر في تعريف المصنف عبد الرحمن العثيمين في (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لإبراهيم اليزيدي (ت ٢٢٥ هـ)، إذ عرّف به وبشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته في ثلاث صفحات فقط^(٣).

وقد يفصل المحقق في جزئيات تعريفه بالشخصية، ولكنه يبقى في حيز الاختصار، كما صنع العميري في تحقيقه لكتاب (مقدمة في النحو) للصقلي (٤٢٧ - ٥١٠ هـ)، فتناول (حياة المؤلف، شيوخه، تلاميذه، مكانته العلمية، رحلاته ومناظراته، وفاته، مؤلفاته)^(٤). ويعود سلوك منهجية الاختصار إلى أسباب، ومنها :

- ١- قناعة المحقق الذاتية في عدم التوسع بالتعريف بالمؤلف، وهو لا يلام على هذا.
- ٢- أن التعريف يكون وفق ما أتيح للمحقق من معلومات عن المصنف، يقول سليمان العايد : " والتعريف بأصحاب الكتب الثلاثة بالقدر الذي تأذن به المعلومات المتوافرة، وتقتضيه طبيعة مثل هذا العمل " ^(٥)، ويقول العميري : " عملت دراسة عن حياة المؤلف بقدر ما أسعفتني به مصادر ترجمته التي وقفت عليها " ^(٦)، وكذا قال الخثران : " إن مؤلف هذا الكتاب ممن لم يحظ بعناية التاريخ، فكان مغموراً، ولم يترجم له إلا قلة من العلماء " ^(٧).

(١) ينظر : حروف الممدود والمقصور، ص ٩ - ٢٠.

(٢) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص ٨ - ١٤.

(٣) ينظر : ما اتفق لفظه واختلف معناه، ص (ط - ك) .

(٤) ينظر : مقدمة في النحو، ص ١٣ - ٢٦.

(٥) ثلاثة كتب في المثلثات، ص ٥٢.

(٦) الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، ص ٥.

(٧) القواعد والفوائد في الإعراب، ص ١١.

٣- أن غيره كفاه مئونة التوسع في تعريف المصنف، كقول العميري: " كنت أود أن أستفيض في ترجمة هذا العالم اللغوي الجليل، غير أنني آثرت الإيجاز؛ لأن كثيراً من الباحثين المعاصرين قد سبقوني إلى ذلك، فتناولوا حياته بالدراسة المسهبة، وكتبوا عن شخصيته وآثاره كتابات لا أرى - معها - ضرورة لتكرار ما قالوا، وإنما سأوجز الحديث عنه " (١)، وكقول إبراهيم الغامدي عن سبب لجوئه إلى الاختصار في تعريفه للزمخشري: " أود أن أشير في هذا الموطن إلى التعريف للزمخشري وذلك بشكل موجز؛ نظراً لكثرة الدراسات التي أفردت له " (٢)، فتناول الجوانب التالية (اسمه ونسبه وكنيته، مولده ونشأته وصلته بأمرء عصره، وشيوخه وتلاميذه، مؤلفاته، ثناء العلماء عليه) (٣).

٤- كون الكتب المحققة ليست رسائل جامعية في الغالب؛ لذا يلاحظ عليها سمة الاختصار.

ب) الاتجاه إلى التفصيل في جوانب المؤلف، وإبرازها على شكل نقاط مستقلة، والعناية بها، ويبرز هذا المنحى - غالباً - في الكتب المعدة في مجال الدراسات العليا (الرسائل العلمية)، بيد أنه ليس مقصوراً عليه، إذ لا يمنع اهتمام بعض المحققين في غير مجال الدراسات العليا بالتعريف بالشخصية تفصيلاً.

ومن الكتب التي أعدت في حقل الرسائل العلمية كتاب (الغرر المثلثة) للفيروزآبادي (٧٣٩-٨١٧هـ)، الذي حققه سليمان العايد، وفيه خصص الجوانب المتعلقة بشخصية المصنف بدراسة مستفيضة، تشمل: عصره (الحياة السياسية، العلوم الإسلامية في عصره) وحياته (نسبه ونسبته إلى فيروزآباد، ضبط الاسم، نسبته إلى شيراز، ولادته وفاته، رحلاته، شيوخه، تلاميذه، صلته بالسلطين، عقائده)، وتصانيفه (علمه وبعض ما قيل فيه، كتب نسبت إليه، شعره) (٤).

(١) تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص ٧.

(٢) شرح الفصح (الأصل رسالة دكتوراه ١٤١٦هـ - جامعة أم القرى)، ج ١، ص ٩١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٨٩ - ١٠٣.

(٤) ينظر: الغرر المثلثة، ص ١١ - ١٠٣.

وكذلك فصل عياد الثبتي في ابن أبي الربيع مؤلف (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، فتناول (نسبه، وأسرته، حياته، بيئته، شيوخه، ثقافته، ومكانته العلمية، تلاميذه، وفاته وآثاره)^(١).

كما حظي ابن مالك بالعناية لدى تحقيق كتابه (إكمال الإعلام بتلخيص الكلام) من لدن سعد الغامدي، الذي اعتنى بجوانب شخصية ابن مالك فغطى (أحوال الأندلس والشام ومصر في عصره، ثم اسمه وكنيته، وقبيلته، وبلدته، ثم مولده وأسرته ووفاته، ثم سبب رحيله من الأندلس، ثم الحركة الفكرية في عصره، ومكانته العلمية، ثم شيوخه وتلاميذه)^(٢).

ومن الكتب المحققة في غير مجال الدراسات العليا، ولقي المصنّف فيها عناية من قبل المحقق كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهلبّي (٥٤١ - ٥٨٣هـ) الذي حققه عبد الرحمن العثيمين، وفيه ظهر اهتمامه في الحديث عن (الحالة السياسية والعلمية في عصره، واسمه ونسبه، ومولده ووفاته، وطلبه العلم وشيوخه وتلاميذه، وأولاده، وثناء العلماء عليه، وشعره، ومؤلفاته)^(٣)، وكذلك نهج العثيمين هذا النهج في تحقيقه لكتاب (إعراب القراءات السبع وعللها) لابن خالويه، إذ عني بـ (مصادر ترجمته، واسمه ونسبه، ومولده، ورحلته في طلب العلم، وطلبه العلم وأشهر شيوخه، وتصدره للتدريس وأشهر تلاميذه، وظاهرة التشيع عنده، واعتقاده بمذهب أهل السنة، ومذهبه النحوي، ومع سيف الدولة الحمداني، ووفاته، وآثاره شعراً وتأليفاً)^(٤)، وخصص سليمان العايد للبعلي اللغوي (٦٤٥ - ٧٠٩هـ) دراسة مفصلة عنه في كتاب (البعلي اللغوي وكتابه شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد)^(٥).

وقبل ختم وصف مناهج العناية بالمؤلفين، تجدر الإشارة إلى التعرف على حال المصنف الأساسي في الكتب المشروحة، إذ يلاحظ أن بعض المحققين يقدم ترجمة له، كما فعل المفدى

(١) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٣٩-٧٦، (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٢هـ - جامعة أم القرى).

(٢) ينظر : إكمال الإعلام بتلخيص الكلام، ج ١، ص ٩ - ٤٤.

(٣) ينظر : نظم الفرائد وحصر الشرائد، ص ٩-٣٣.

(٤) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها، ج ١، ص ١١ - ٨٩.

(٥) ينظر : البعلي اللغوي وكتابه شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد، ص ٦ - ٨٦.

في تحقيقه لكتاب (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) للدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ)، فلم يخلِ دراسته من التعريف بصاحب التسهيل ابن مالك تحت عنوان (ترجمة ابن مالك)^(١). وكذلك صنع عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه (الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب) لابن الخباز (٥٨٩ - ٦٣٧ هـ)، إذ أفرد عنواناً مستقلاً بصاحب القصيدة بمسمى (التعريف بمؤلف القصيدة ابن الدهان البغدادي ٤٩٤ - ٥٦٩ هـ)^(٢)، وتعريفهم يميل - عادة - إلى الإيجاز والاختصار، وقد صرح بعضهم بهذه المنهجية، كما تقول سلوى عرب محققة (شرح جمل الزجاجي) لابن خروف (٦٠٩ هـ) : " يحسن بنا أن نعرف بالجمل وبصاحب الجمل تعريفاً يسيراً، فقد أغنتنا الدراسات السابقة عن الإطالة والإسهاب في هذا الموضوع " ^(٣)، وصرح العميري بذلك قائلاً : " كنت أود أن أستفيض في ترجمة هذا الإمام الرائد [ابن معط صاحب الدرة] غير أنني آثرت الإيجاز؛ لأن بعض العلماء الأجلاء سبقني إلى ذلك، ولكن هذا لا يعفي الباحث من إعطاء صورة موجزة عن هذا الرجل العظيم " ^(٤)، على أن بعض المحققين لم يولِ المصنف الأساس صاحب الكتاب المشروح أي عناية، فلم يعرف الدعجاني بأبي علي الفارسي في تحقيقه لـ (إيضاح شواهد الإيضاح) للقيسي (ق ٦)، ولم تترجم حسناء القنيعير لأبي عبد الله القزازي صاحب (عيون الإعراب) عند تحقيقها لـ (شرح عيون الإعراب) للمجاشعي (ت ٤٧٩ هـ)، ولم يقدم ذكر سبب لذلك.

وفي المقابل يطيب لبعض المحققين الاعتذار عن التعريف بصاحب الكتاب المشروح، كما يقول عياد الثبيتي : " الحديث عن أبي القاسم الزجاجي حديث معاد لا طائل تحته، فقد خصَّ الرجل بدراسات ضافية منها ما جاء تصديراً لما نشر من مؤلفاته، كإيضاح في علل النحو والأماشي والأخبار، ومنها ما جاء مستقلاً بذاته " ^(٥)، كما اعتذر عبد الرحمن العثيمين عن التعريف بالزمخشري، فقال : " لا أعتقد أن هناك ما يدعو إلى التعريف بالزمخشري

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ج ١، ص ٢٥ - ٣٣. (الأصل رسالة دكتوراه).

(٢) ينظر : الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، ص ٣١ - ٣٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٦٣.

(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، القسم الأول - الجزء الأول، ص ١٨.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٧٩.

مؤلف كتاب (الفصل)، فهو علم مشهور ترجم له المتقدمون تراجم وافية، كما عني به المحدثون وكتبوا عنه كتابات كثيرة " (١).

(ج) من المحققين من ترك التعريف بالمصنّف فلم يعرج على ترجمته والتعريف بسيرته، لأسباب منها :

١- شهرة المصنّف : حدا هذا السبب ببعض المحققين إلى عدم التعرّيج على سيرة المصنّف، إذ توافرت عدة دراسات وأصبح من الشهرة بمكان لا يمكن تجاهلها فلا " تزيدها ترجمته، ولا يغض منها ألا يترجم " (٢)، فأغنت عن التعريف به؛ ولذا يعلل بعضهم أن الترجمة لمن ذاع صيته من باب التكرار، كما يقول القوزي : " أجد نفسي اليوم لن أقول إلا ما قد قيل، وما أراي أقول إلا معادًا مكرورًا ... بعد أن ظهرت أعماله إلى النور خلال العقدين الماضيين، أصبحت الترجمة له لا تعني غير تكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب - ولست هنا معتذرًا من واجب، إلا أني أعتذر عن إثقال هذا الأثر الذي بين يدي القارئ، بما سبقني إليه الباحثون الذين أسهموا في إخراج مكتبة أبي علي إلى النور " (٣). واعتذر القوزي عن التعريف بالسيرافي (ت ٣٦٨ هـ)؛ فقال : إنه قيل فيه " ما يشفي ويكفي، وكتب عن علمه وفضله المتقدمون والمتأخرون، ولست بحاجة إلى إعادة ما قيل " (٤). وعلى العكس من القوزي نجد أن العمري يعرف بالهنائي (كراع النمل) على الرغم من وجود عدة دراسات حديثة عرّفت به، وقال إن ذلك " لسببين : الأول : الرغبة في وجود ترجمة لمؤلف هذا الكتاب في صدر كتابه الذي نخرجه للقراء، الثاني : هناك أمور استجدت من طول النظر في كتب اللغة والتراجم، ورأيت أن في ذكرها ما يكمل عمل السابقين ممن تكلم عن هذا العالم الجليل " (٥).

(١) شرح الفصل في صنعة الإعراب - الموسوم بالتحمير، ج ١، ص ٤٣. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٢هـ - جامعة أم القرى).

(٢) ثلاثيات الأفعال المقول فيها أفعال أو أفعال بمعنى واحد وزوائده، ص ٥.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه، ج ١، ص ٨.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ١٤.

(٥) المنتخب من غريب كلام العرب، ج ١، ص ١٣.

وكذلك الشهرة ووجود دراسات حول المصنف لم تمنع العميري من التعريف بالجرجاني (ت ٤٧١هـ) على الرغم من انتشار صيته، فهو "غني عن التعريف؛ وذلك أنه ما من أحد له أدنى معرفة بالعربية إلا وهو يعرفه، ولكن جرت العادة - وما أجملها - ألا يظهر كتاب من كتب التراث خاليًا من ترجمة صاحبه، وبما أن هذا المؤلف قد حظي باهتمام الباحثين المعاصرين، وتناوله بالدراسة والتحقيق، أكتفي بإيراد ترجمة موجزة عن حياته؛ إيثارًا للاختصار، وتحاشيًا للتكرار" (١).

٢- **عدم وجود معلومات عنه** : وذلك بعد أن يبذل المحقق قصارى جهده، فلا يعثر على شيء عنه في كتب التراجم، كقول المحققة فائزة المؤيد عن المصنف الحريري : "فإني لم أعثر على أي ترجمة له، بل حتى عندما حددت الفترة الزمنية التي عاش فيها - على وجه التقريب - وهي القرن الحادي عشر الهجري، إلا أنني لم أظفر بأي شيء عنه في كتب التراجم المتأخرة، ولا في فهارس المخطوطات ... " (٢)، وقول محققي (الإرشاد إلى علم الإعراب) : "لم تتمكن - رغم البحث الجاد الطويل والجهد الدؤوب المضني - من العثور على ترجمة وافية كافية ضافية للعلامة شمس الدين الكيشي" (٣).

٢) مناهجهم في تناول مؤلفات المؤلف :

يحرص المحققون على الوقوف عند مؤلفات المصنف، ومحاولة حصرها، والإشارة إلى الموجود منها والمفقود، وتعددت طرق عرضها، مما دعاني إلى وضعها في عنصر مستقل لتوضيح مناهج المحققين السعوديين فيها :

أ- **تقسيم مؤلفات المصنف** : وهذا مما دعت إليه أسس التحقيق، بتقسيمها إلى مطبوعة ومخطوطة ومفقودة، ومن سار عليه إبراهيم الغامدي عند عرضه لمؤلفات الزمخشري في (شرح الفصيح) (٤)، والبعيمي في تحقيقه (شرح التصريف) قسم مؤلفات الثماني

(١) في التصريف، ص ٧.

(٢) نزهة الطرف في موانع الصرف، ص ٢، ٣.

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ١١.

(٤) ينظر : شرح الفصيح، ج ١، ص ٩٦ - ١٠٢.

قسمين؛ مطبوعة وغير مطبوعة، والقسم الثاني يشمل المخطوطة الموجودة، والتي لم تكتشف أصولها الخطية (المفقودة)^(١).

ب- إيرادها متتالية : ويبدو أن هذا المنهج سلكه كثير من المحققين السعوديين، إذ تتم فيه ذكر مصنفات المؤلف متتابعة والإحالة إلى مصادر ورودها في الهامش دون تقسيم لها، مع الإشارة إلى المطبوع منها، أو المخطوط، ومكان النسخ إن أمكن ذلك، وممن سار على هذا المنوال حسن فرهود عند إيراده لمؤلفات ابن السكيت، حيث سردها سرداً، وأشار إلى المطبوع منها (تاريخ الطبع، ومحققه، ومكان طبعه)^(٢)، والمنشور (ناشره وتاريخ نشره ومكانه)^(٣)، وإن لم يتمكن من ذلك يكتفي بالإحالة إلى مصادر ورودها، وصنع هذا سليمان العايد في إيراده لمؤلفات البعلي، وعرف بمؤلفاته تعريفاً واضحاً^(٤).

كما نص على هذا المنهج عبد الرحمن العثيمين بقوله : " وقد حاولت في هذا البحث أن أحصي آثار أبي البقاء، مستخلصاً هذه الآثار من كتب التراجم والطبقات وغيرها، وقد رتبها هنا ترتيباً أبجدياً^(٥)؛ لتعذر ترتيبها زمنياً؛ لأننا نجعل تاريخ تأليف أكثرها، وحاولت - قدر الطاقة - أن أنبه على الموجود منها ومكان وجوده، وعدد النسخ الموجودة منه؛ ليستفيد منه الباحثون من آثاره، والمهتمون بالتراث الإسلامي بعامته "^(٦)، ويقول عن مؤلفات ابن الخباز : " ومن مؤلفاته التي وقفت على أسمائها أو اطلعت عليها ... "^(٧)، وممن صرح بهذا المنهج الحكمي بقوله : " ونورد فيما يلي عرضاً موجزاً لمؤلفاته التي وقفت عليها في خزائن المخطوطات، أو اطلعنا على ذكر لها في المصادر التي نوهت بها ... "^(٨).

(١) ينظر : شرح التصريف، ص ٢٤ - ٣٩. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤١٤هـ - الجامعة الإسلامية).

(٢) ينظر : حروف الممدود والمقصود، ص ١٦.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩.

(٤) ينظر : البعلي اللغوي، ص ٢٠ - ٢٦.

(٥) مصطلح الأبجدي هو (أبجد هوز حطي ...)، وهو لم يفعل ذلك بل رتبها ترتيباً ألفبائياً.

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٣٦.

(٧) الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، ص ٢٠.

(٨) الملخص في ضبط قوانين العربية، ج ١، ص ٤٧، ٤٨.

فالطابع العام في هذا المنهج - سواء صرّح به المحقق أم لم يصرح به - يتمثل في ذكر مؤلفات المصنف بناء على المعلومات المتاحة عنها، اعتماداً على مصادرها وسردها، أو إشارة إلى نسخها إن كانت مخطوطة، وإرداف ذلك بمعلومات عن مكانها ورقمها، أو بيان المطبوع منها، وتوضيح معلومات عن محققها وتاريخ الطبع، ومكانه، وإن كانت منشورة ببيان ناشرها وتاريخ نشره، ومكانه، وقد يضيف بعض المحققين تعريفاً موجزاً بالمؤلفات، كما نصّ على هذا عياد الثبيتي، بقوله: " وهذه قائمة بأسماء كتب ابن أبي الربيع مع نبذة مختصرة عن كل كتاب منها " (١)، بل يلاحظ أن مما تميز به عبد الرحمن العثيمين في بعض تحقيقاته؛ عنايته بتوثيق نسبة المؤلفات التي نسبت خطأ إلى المصنف، فيقوم بالتحقق من ذلك ليصل إلى نفي نسبتها عنه، أو إثباتها له، كما صنع مع ما نسب للعكبري (٢)، والمهلبسي (٣)، وابن الحجاز (٤)، وابن خالويه (٥).

وأما إذا لم يسعف المحقق بمعلومات عن مؤلفات المصنف في مظانها فإنه يعذر في ذلك، ومن الأولى التنبيه على هذه المسألة، كما فعل الدعجاني عندما قال: " لم أعثر للقيسي على ترجمة وافية شافية يذكر فيها تاريخ ميلاده ونسبه ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته وسنة وفاته " (٦)، وكقول فائزة المؤيد: " ولكن وبعد البحث الطويل في كتب التراجم فإنني لم أعثر على أي ترجمة له ... فالذي لم أتمكن من الوصول إليه هو الترجمة التقليدية له؛ أي التي تتمثل في التعريف بحياته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته " (٧)، وإشارة العوفي إلى ذلك بقوله: " لم تذكر كتب التراجم والطبقات التي ترجمت للصفار ترجمة مختصرة من كتبه إلا كتابه هذا (شرح كتاب سيويه) وهو ما اشتهر به، ولم يؤثر عنه أنه ألف غيره، فقد سكنت المصادر التي تناولت المؤلف أو كتابه عن ذكر شيء من ذلك، مما يدل على أنه ليس له

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٧٠.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٤٢، ٤٩، ٥٣، ٥٩.

(٣) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد، ص ٣١، ٣٢.

(٤) ينظر: الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، ص ٢٨ - ٣٠.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج ١، ص ٨٥ - ٨٩.

(٦) إيضاح شواهد الإيضاح، ج ١، ص ١٣.

(٧) نزهة الطرف في موانع الصرف، ص ٢، ٣.

مؤلفات أخرى غيره، ولو كان له غير هذا الكتاب، لجاءت الإشارة، ولاهتم به المترجمون كعادتهم في اهتمامهم بتسجيل العلماء وكتبهم مهما قلَّ شأنها " (١).

وقد يكون سبب العزوف عن ذكر مؤلفاته شهرة المصنف، فيكتفى بما قاله غيره عنه، إذ قيل فيه " ما يشفي ويكفي، وكتب عن علمه وعن فضله المتقدمون والمتأخرون، فلست بحاجة إلى إعادة ما قيل، فسأضرب صفحاً عن الحديث عن نشأته ... وعن ذكر كتبه... " (٢).

ج- تقسيم خاص : إن من المعنيين بتحقيق التراث العربي عبد الرحمن العثيمين الذي حقق مجموعة من الكتب، وله اهتمام بالتحقيق ومتابعة المخطوطات وأمكتتها؛ لذا يحرص على الاطلاع على مؤلفات المصنف، الذي يحقق له فيشير إلى نسخها وأمكتتها وإطلاعها عليها، ونجده يسلك في التعريف بمؤلفات المصنف عدة مناهج، بناء على طريقته في التعامل معه، سواء باتباعه المنهج المشهور - كما في النوع الثاني السابق - أو بسلوكه منهجاً خاصاً انفرد به، كما في تحقيقه (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، إذ قسم مؤلفات الخوارزمي ثلاثة أقسام (٣) :

١- مؤلفاته الموجودة المطبوعة والمخطوطة التي اطلع عليها، والتعريف بها ومضمونها.
٢- مؤلفاته التي لم يطلع عليها ولا يعلم لها وجوداً، وإنما ذكرها هو في مؤلفاته الأخرى، أو وقف عليها العلماء من بعده، ونقلوا منها منسوبة إليه، مع الإحالة إلى مكان ورودها.

٣- مؤلفاته التي ورد ذكرها في كتب التراجم التي ترجمت له مع ذكر مصادرها.
لم يُعن المحققون السعوديون بالحديث عن مؤلفات صاحب الكتاب المشروح كعنايتهم بمؤلفات (الشارح)، فكثير من المحققين لم يكلفوا أنفسهم إيراد مؤلفاته، ومنهم الدعجاني في (إيضاح شواهد الإيضاح)، وحسن فرهود في (شرح الأنموذج في النحو)، وتركبي العتيبي في (شرح المقدمة الجزولية الكبير)، وحسنا القنيعير في (شرح عيون الإعراب).

(١) شرح كتاب سيويه، السفر الأول، ج١، ص٣٠.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص١٤.

(٣) ينظر : شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج١، ص٢٣ - ٣٥.

وقد يقدم بعض المحققين الاعتذار عن ذلك كما يقول عيَّاد : " الحديث عن أبي القاسم الزجاجي حديث معاد لا طائل تحته، فقد خُصَّ الرجل بدراسات ضافية منها ما جاء تصديراً لما نشر من مؤلفاته، كالإيضاح في علل النحو، والأماي والأخبار ... ومنها ما جاء مستقلاً بذاته " (١)، وكذا عبد الرحمن العثيمين بقوله : " لا أعتقد أن هناك ما يدعو إلى التعريف بالزمخشري مؤلف كتاب (المفصل) فهو علم مشهور ترجم له المتقدمون تراجم وافية كما عني به المحدثون وكتبوا عنه كتابات كثيرة " (٢)، وأما إبراهيم الغامدي فيصرح بأن أحد الأساتذة عني بمؤلفات الزمخشري وكفاه إياها، بقوله : " أثبت الدكتور عاطف مذكور هذه المؤلفات مبيناً ما طبع منها مما يغني عن الخوض فيها مرة أخرى " (٣).

وهذا لا يمنع من اتجاه بعض المحققين إلى ذكر مؤلفاته كما في (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) للدماميني، إذ قام المحقق المفدى برصد مجموعة من مؤلفات ابن مالك، والإشارة إلى المطبوع منها أو المحقق (٤)، كما رصدت سلوى عرب مؤلفات الزجاجي المطبوعة (٥)، وكذا قام عبد الرحمن العثيمين برصد عناوين أهم كتب ابن الدهان صاحب (القصيدة في عويص الإعراب) (٦) التي شرحها ابن الخباز في (الفريدة في شرح القصيدة).

(ب) الكتاب المحقق :

وهو العنصر الثاني من عناصر قسم الدراسة بعد المؤلف، وقد اتضحت عناية المحققين السعوديين بدراسة الكتاب المحقق من عدة أوجه، على النحو التالي :

١- توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه، والتحقق من عنوان الكتاب.

٢- دراسة الكتاب وتحليله.

٣- نسخ المخطوط، ووصفها واختيار الأصل.

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٧٩.

(٢) شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج ١، ص ٤٣.

(٣) شرح الفصيح، ج ١، ص ١٣.

(٤) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٣٠.

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٦٣.

(٦) ينظر : الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، ص ٣٣، ٣٤.

١- توثيق نسبة الكتاب :

من الأسس التي تدعو إليها منهجية التحقيق العناية بتوثيق نسبة المخطوط إلى صاحبه، والتحقق من عنوانه، وهذا أمر يسعى إليه أغلب المحققين السعوديين، وكلّ محقق يسلك الأسباب التي توصله إلى التحقق من توثيق النسبة، كما يلاحظ هذا كل مطلع على نشاط التحقيق في الحركة اللغوية السعودية، فهذا البركاتي في تحقيقه لكتاب (شفاء العليل في إيضاح التسهيل) اعتمد في توثيق اسمه على ما جاء في صفحة العنوان^(١)، وأما في توثيقه لنسبة الكتاب إلى مؤلفه فقد ذكر مجموعة من الأسباب^(٢) :

أ- العنوان صريح في أن النسخة بخط المؤلف.

ب- كثرة الإضافات، وهذا ليس مألوفاً عند النساخ غير المؤلفين.

ج- ما ورد في آخر النسخة من أنها بخط المؤلف.

د- الإجازة الضمنية التي وردت بآخر المخطوط وهي قراءة أحد تلاميذه.

هـ- لم تكن من عادة العلماء أن يسندوا كتابة مسودات كتبهم إلى آخرين إلا في حالة كونه كفيفاً.

و- من عادة النساخ حرصهم على تسجيل نسخهم للكتاب، وفي هذا الكتاب سجل قارئ الكتاب قراءته على شيخه، فلو كانت هذه النسخة بخط ناسخ أو وراق لسجل نسخه للكتاب قبل تسجيل القارئ.

وأما تركستاني فاكتفى في نسبة (مخارج الحروف وصفاتها) لابن الطحان، بالاعتماد على أن غير واحد من الذين ترجموا للمؤلف نسبوه إليه^(٣)، وذكر الحكمي عدة أسباب لنسبة (تفسير الكتاب العزيز وإعرابه) إلى ابن أبي الربيع، فأحد تلاميذه " ذكر عنوان هذا التفسير وبدايته ونهايته، والقدر الذي سمعه من إملاء شيخه، ثم إجازته له رواة جميع تفسيره، وجميع ما رواه وألفه " ^(٤)، بالإضافة إلى ورود اسم هذا التفسير في اللوحة الأخيرة

(١) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج ١، ص ٧٠.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٧٠، ٧١.

(٣) ينظر : مخارج الحروف وصفاتها، ص ٨٤.

(٤) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، ص ٣١٨.

من هذا الكتاب، كما أن بعض الأقوال والآراء في هذا التفسير وردت بنصها أو بنص مقارب في كتبه السابقة لهذا التفسير^(١)، واستند صالح العايد في نسبة (التحفة الوفية بمعاني حروف العربية) للصفاقسي على أن الذين ترجموا له لم يقوموا بحصر مؤلفاته كلها، وبإيراد الناسخ لاسمه كاملاً في نهاية المخطوط مع ترجمته؛ مما يبعد الشك في نسبة الكتاب إليه^(٢).

ويبدو أن نسبة الكتاب لمؤلفه قد تكون بإشارات سريعة في الغالب؛ إلا إن دار حول الكتاب خلاف في النسبة، فيحتاج - حينئذٍ - إلى استقراء؛ لمحاولة التوصل إلى تحقيق النسبة، كما صنع العوفي في نسبة (شرح كتاب سيويه) للصفار، ونفيه أن يكون لشيخه وأستاذه ابن عصفور لعدة أمور^(٣) :

- ١- أن كتب التراجم أشارت إلى أن للصفار شرحاً لكتاب سيويه.
 - ٢- أسلوب الكتاب يختلف عن أسلوب ابن عصفور في مواطن كثيرة، وإن نقل عنه.
 - ٣- أشار في غير موضع لابن عصفور نقلاً عنه أو موافقة له.
 - ٤- اشتماله على آراء لم يقل بها ابن عصفور.
 - ٥- نقل عنه كثير ممن جاء بعده ونسبوا إليه ما في هذا الكتاب.
- ولذا خلص إلى " أن هذا الشرح هو للصفار، وليس لأستاذه، والاستفادة من الأستاذ حاصلة له، كما هي عادة التلاميذ في استفادتهم من أساتذتهم، وقد تكون هذه الاستفادة بدون عزو، وشاع ذلك الأسلوب بين العلماء قديماً " ^(٤).
- وبلغ الخلاف أشده في نسبة (شرح الفصيح)^(٥)، إذ نسب لأبسي هلال العسكري، ولأبسي علي الأهوازي، ولأبسي علي الإسترابادي، فقام المحقق بمناقشة تلك الآراء مناقشة

(١) ينظر : تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، ص ٣١٨، ٣١٩.

(٢) ينظر : التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، ص ١٩٧.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيويه، السفر الأول، ج ١، ص ٣٥ - ٤٧.

(٤) شرح كتاب سيويه، السفر الأول، ج ١، ص ٤٧.

(٥) عندما طبع الكتاب بدأت معركة حول نسبه في مجلة (عالم الكتب) فكتبت مقالات عدة فيها، تنفي ما ذهب إليه المحقق إبراهيم الغامدي، وتؤيد نسبه للإسترابادي، اشترك فيها ثلاثة باحثين والرابع المحقق، فالمقال الأول نشر بعنوان (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح) لبهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن في =

مستفيضة أثناء تحقيقه، ورجح أن يكون للزمخشري لعدة اعتبارات، وهي بشكل
محمل^(١):

١- النصوص المنقولة عن هذا الكتاب.

٢- كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح.

٣- كتب التراجم.

٤- مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته.

وما سبق من اهتمام وحرص واضح على توثيق النسبة والعنوان لا يمنع من وجود بعض
الكتب المحققة، التي لم يعن محققوها بالتوثيق لأسباب لم يفصحوا عنها، فمثلاً: لم يرد لدى
حسن فرهود فيما يتعلق بتوثيق نسبة كتاب (الأنموذج في النحو) للأردبيلي (ت ٦٤٧هـ)
إلا قوله: "وهو شرح بقوله"^(٢)، وهي عبارة غير كافية، بل إنه في (مختصر في ذكر
الألفات) لم يشر إلى أي شيء يتعلق بنسبته إلى أبي بكر بن الأنباري، إلا ما جاء عرضاً
في وصف المخطوط "حملت الصفحة الأولى منها عنوان الكتاب واسم المخطوط"^(٣).
وكذا الخثران؛ لم يعن بتوثيق نسبة كتاب (القواعد والفوائد في الإعراب) للخاوراني
الشوكاني (ت ٥٧١هـ) إلا ما ورد أثناء وصف المخطوطة بقوله: "وفي أعلى
الصفحة الأولى كتب (كتاب قواعد إعراب)، ولعله وصف لمنهج الكتاب، وتحت

= (مج ٢٠، ع ١، ص ٣-١٦)، وفي العدد نفسه (ص ٣١-٣٧) نشر المقال الثاني لمحمد أحمد الدالي بعنوان (شرح
الفصيح المنسوب للزمخشري - تحقيق نسبه، ونظرات فيه)، ثم رد المحقق الغامدي في المقال الثالث (مج ٢٠، ع ٢٤،
ص ٩٩ - ١٢٢) على بماء الدين بمقال عنوانه (الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح)، كما رد على
الدالي بمقال رابع، عنوانه - (الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري)، في
(مج ٢٠، ع ٤٤، ص ٣٦٦ - ٣٧٠)، ولم تقف المعركة عند هذا الحد، بل رد بماء الدين بمقال خامس على الغامدي
عنوانه (تكملة الجواب وتبرئة الرأي النجيج في نسبة شرح الفصيح) في (مج ٢٠، ع ٤٤، ص ٣٧١ - ٣٨٤)، ثم رد
الدالي بمقال سادس على الغامدي بعنوان (شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ليس له البتة) في (مج ٢١، ع ٣، ص ٢،
ص ١٩٩ - ٢١٣)، وفي هذا العدد (ص ٢١٤ - ٢٥٣) شاركهم محمد العزام بمقال سابع، ينفي فيه نسبة الشرح
إلى الزمخشري، عنوانه - (شرح الفصيح ليس للزمخشري بل للإسترابادي).

(١) ينظر: شرح الفصيح، ج ١، ص ٥٤ - ٧٠.

(٢) شرح الأنموذج في النحو، ص ٥.

(٣) مختصر في ذكر الألفات، ص ٧٣.

(كتاب قواعد إعراب) جاء عنوان الكتاب واسم مؤلفه ... " (١)، وأما الفضلي في تحقيقه (شرح الواضحة في تجويد الفاتحة) للمراي (ت ٧٤٩ هـ) فلم يتكلم حول نسبته للمؤلف بشيء.

إن الغالب في توثيق نسبة المؤلف للمؤلف يُعتمد فيها على ما ذكرته المصادر وكتب التراجم، باعتبارها دليلاً أولياً في التوثيق يشفعها بعض المحققين بعدة أمور إذا تطلب الأمر ذلك، ولكن يلحظ على بعض الكتب أن الزمان عفا عليها، فلم يأت ذكرها في كتب التراجم، وبهذا يكون للمحقق الفضل في إظهاره والكشف عنه، كما حصل لكتاب (الإرشاد إلى علم الإعراب) للكيشي (٦١٥ - ٦٩٥ هـ) الذي لم يأت ذكره في كثير من كتب المصادر، ككشف الظنون وذيله، وهديّة العارفين وغيرها، يقول المحققان : " وإننا بهذا الصنيع نكون قد أرحنا ستائر النسيان عن هذا الأثر النحوي الجيد، لعالم من أعلام النحو العربي في القرن السابع الهجري، ونفضنا عنه غبار السنين، بعد أن كان في زاوية من زوايا الإهمال والنسيان " (٢)، وقبله (المقصور والممدود) لفظويه، لم تذكره المصادر ضمن كتبه، ونظراً لأنه قد يشك في نسبته له فقد استدلل المحقق بعدة أمور تؤيد نسبته له، حيث يقول : " علاوة على أن مخطوطة الكتاب تحمل اسم لفظويه، فإن طابع لفظويه وشيوع المذهب الكوفي واستخدامه بعض مصطلحاته؛ كل ذلك يرجح نسبة كتاب (المقصور والممدود) إليه " (٣)، كما أن (مثلث أبي إسحاق الزجاج) لم ينسب إليه أحد ممن ترجم له، فحاء المحقق ليكشف عن هذا الكتاب بقوله : " وأما كتاب (المثلث) الذي أقدمه لقراء العربية، فلم أجده منسوباً إليه في الكتب التي ترجمت له، واطلعت عليها، وإنما توجد منه نسخة واحدة، منها صورة في مركز إحياء التراث من جامعة أم القرى برقم ٣٥١/٤ مجاميع، وقد كتب عليه " يتلوه (يعني مثلث قطرب) مثلث أبي إسحاق الزجاجي (هكذا) بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما ألفه أبو إسحاق الزجاجي (هكذا) في المثلث على كتاب قطرب ... " وفي آخره " تمّ مثلث أبي إسحاق الزجاجي (هكذا)

(١) القواعد والفوائد في الإعراب، ص ٢٤.

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب، ص ٧.

(٣) المقصور والممدود، ص ١٠٣، ١٠٤.

بحمد الله، وحسن توفيقه " " (١)، ثم يأتي عثمان صيني ليضيف للمكتبة العربية كتاب (القواعد الثلاثون في علم العربية) لم ينسبه المتقدمون إلى صاحبه القرافي (٦٢٦ - ٦٨٤هـ) عند الترجمة له، وإنما ذكره المتأخرون كبروكلمان، وذكر المحقق مجموعة من الأدلة التي تؤيد نسبته إليه، هي (٢) :

١- ما ورد على الغلاف منسوباً إلى المؤلف صراحة.

٢- أن من ترجم له لم يحصروا كتبه كاملة، وإنما أشاروا إلى أن له كتباً أخرى.

٣- اهتمام المؤلف بمنهجية وضع القواعد في أعداد ضمن عقود كما في كتبه الأخرى.

٤- وجود تشابه في أسلوبه ومنهجه في التأليف بين هذا الكتاب وكتبه الأخرى، بالإضافة إلى تشابه المعلومات التي يوردها، والأمثلة التي يستدل بها.

ومسألة توثيق النسبة لم تقتصر على الكتاب الشارح ومؤلفه، بل تجاوزت ذلك إلى تحقيق اسم الكتاب المشروح ونسبته إلى صاحبه، كما صنع البعيمي في (شرح التصريف) للثمانيني (ت ٤٤٢ هـ)؛ إذ وقف عند توثيق عنوانه، وعند نسبته إلى مؤلفه ابن جني (٣). وأخيراً ففي بعض الكتب لا يتوصل إلى توثيق النسبة بعد البحث والتنقيب؛ لكونها لمجهول، كما يقول العمير : " فلم تسعني المراجع ولا الدراسات بمعرفة اسمه (الشارح) ولم تشر كتب التراجم والأعلام إلى هذا الشرح، كذلك لم تذكر الأبيات الثمانية ضمن مؤلفات المرادي، لكن نسب له جمل الإعراب، ولعله هو الذي بين يدينا، ونسبه له السيوطي، وشارحا النظم باسم الأبيات الثمانية " (٤).

وقد يجتهد المحقق في اختيار عنوان الكتاب، فإذا لم يعثر على اسمه على المخطوط، فإنه يلجأ إلى المراجع الأخرى للبحث عن اسمه، فإن أعيته الحيلة ولم يجد فيها نصاً صريحاً عليه، وأيقن بصحة نسبته إلى المؤلف بالأدلة القوية، اختار له اسماً مناسباً، ومن الأمثلة على هذا

(١) ثلاثة كتب في المتلقات، ص ٥٥، ٥٦.

(٢) ينظر : القواعد الثلاثون في علم العربية، ص ١٩٧ - ١٩٩.

(٣) ينظر : شرح التصريف، ص ١١٣ - ١١٦.

(٤) التعليقة الوافية بشرح الأبيات الثمانية في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه، ص ١٧٦.

ما صرح به محققا (تهذيب الصحاح) بقولهما : " وقد فكرنا في اختيار اسم لهذا الكتاب الذي لم يسم على نسخة الأصل ولا في المراجع التاريخية، فرأينا أن نقبس له اسماً من الكتاب الآخر للمؤلف، وهو (ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح) فأسميناه (تهذيب الصحاح)"^(١).

٢- دراسة الكتاب وتحليله :

من أسس مناهج التحقيق أن تشتمل مقدمة التحقيق على دراسة للكتاب المحقق وموضوعه؛ لتوضيح جوانبه المختلفة المرتبطة بالكتاب أو بالمصنّف، وقد برز هذا المنهج مع أول مؤلّف حققه العطار بالاشتراك مع عبد السلام هارون، تمثل في وضع مقدمة لمعجم (تهذيب الصحاح)، تحوي بين دفتيها لمحات عن العربية؛ لتكون أساساً للحديث عن التأليف في موضوع المعجم، فاشتملت على حديث عن ريادة المعجمات العربية، والمعاجم المعاصرة للصحاح، وقدر الصحاح، وتنقيحه، وأثره في التأليف اللغوي، ثم توسع في هذه المقدمة؛ في مجلد مستقل يتصدر معجم (الصحاح)، الذي قام بتحقيقه العطار عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م، ثم أفردت بعد ذلك في كتاب مستقل يحمل اسم (الصحاح ومدارس المعجمات العربية).

أما عن تحليل الكتاب المحقق ودراسة مادته؛ فإنها عادة ما تصدر الكتب المحققة بها، فتعكف على توضيح عدة أمور (أسلوبه، مصادره، شواهد، قيمة الكتاب، انفراداته، إجراء موازنة، مزاياه، المآخذ) وغيرها، مما قد يتوفر في كتاب دون آخر، ويكفي أن ننظر إلى بعض الكتب المحققة - مثل : (شرح المقدمة الجزولية الكبير) بتحقيق تركي العتيبي، و (شرح التصريف) بتحقيق البعيمي، و (شرح كتاب سيويه) بتحقيق العوفي، وغيرها-؛ لنلاحظ مدى العناية الواضحة التي يوليها المحقق للكتاب من دراسة تكون - في الغالب - مستفيضة، خاصة تلك الكتب المعدة في مجال الدراسات العليا.

وليس الحكم على إطلاقه فهناك تحقيقات لكتب لم تعد في مجال الرسائل العلمية، تشتمل على دراسة للكتاب تتناول جوانب متعددة، مثل قيام عبد الرحمن العثيمين بدراسة حول

(١) تهذيب الصحاح، ج١، ص ٥٨.

كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد)، وكتاب (إعراب القراءات السبع وعللها)،
والعميري في (تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبينة).

بيد أن من المحققين من لا يقدم دراسة شاملة لجوانب الكتاب، فيكتفي بشيء مختصر جداً
عنه - كما فعل العميري في (الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب)، إذ عنون للدراسة
بـ (نبذة مختصرة عن الكتاب)^(١) لم تتجاوز صفحتين، وفي تحقيقه لـ (التتمة في
التصريف) اقتصر على توضيح (أهمية الكتاب، وبيان الجديده فيه، وسرد أبوابه، وهناته)^(٢)-
ومنهم من يميل إلى عدم القيام بدراسة عن الكتاب، ويكتفي بوصف مضمونه فقط، والذي
يغني عنه الرجوع إلى الفهرس، ومما سلك فيه هذا النهج؛ الكتب التي حققها حسن فرهود،
مثل : (الإيضاح العضدي) مع أنه رسالة علمية، و(التكملة) و(الإشارة إلى تحسين
العبارة)، و(حروف الممدود والمقصور)، و(شرح أبنية سيويه)، و(شرح الأنموذج في
النحو)، وكذا بعض الكتب التي حققها العميري، مثل : (مقدمة في النحو) فلم يشفع بأية
دراسة عن الكتاب، وتحقيقه لكتاب (في التصريف)، الذي أشار إلى مضمونه سرداً^(٣).

ومما ينبه إليه أن الكتب المشروحة قد تجدد عناية بعض المحققين، من حيث القيام بدراسة
عن الكتاب المشروح، كما فعل إبراهيم الغامدي في (شرح الفصيح)، حيث وضح منهج
ثعلب المؤلف الأصلي، والشروح التي قامت حوله^(٤)، وقبله عياد الثبيتي في (البسيط في
شرح جمل الزجاجي)، إذ بين عناية الناس به، وشروحه والتعريف بها بذكر نسخها،
ومصادر ذكرها، وما طبع منها^(٥)، وكذلك العتيبي في (شرح المقدمة الجزولية الكبير)،
قدّم دراسة عن متن الجزولية شملت (سبب تأليفها، وتسميتها، وأسلوبها، ونهج المؤلف في
تبويبها، ومصادرها، والمآخذ، وموازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي، وأثرها في قيام
الشروح والمختصرات والنظم حولها)^(٦).

(١) ينظر : الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، ص ١٧، ١٨.

(٢) ينظر : التتمة في التصريف، ص ١٢ - ١٦.

(٣) ينظر : في التصريف، ص ٢٠، ٢١.

(٤) ينظر : شرح الفصيح، ج ١، ص ١١ - ٢١.

(٥) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٧٩ - ٨٨.

(٦) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ١، ص ٤٩ - ٧٥.

ومن القضايا المهمة في تحليل الكتاب التي ينبغي الإشادة بها، هي عناية المحقق بتقديم دراسة عن التأليف في موضوع الكتاب، وهذه العناية ابتدأت لدى السعوديين في حركة التحقيق اللغوي، منذ أول مؤلف تمّ تحقيقه، إذ قدم العطار دراسة عن المعاجم العربية في مقدمة تحقيق (تهذيب الصحاح)، اشتملت على جوانب مهمة في المعجم العربي، من أبرزها تقديم دراسة تاريخية عن موضوع المعجم تناول فيها (اللغة العربية في بداياتها)، و(تاريخ المعجمات عامة والعربية خاصة)، و(رواد المعجمات العربية والمدارس المعجمية)، وانتقل بعد ذلك إلى تحليل المعجم وتغطية ما يلي: (آراء العلماء فيه، ومنهجه، ومزاياه، والمآخذ عليه، وأثر الصحاح)، وغير ذلك، ثم عُني العطار بهذه المقدمة أكثر بالزيادة والإضافة، مع تحقيق (الصحاح)، ثم استقلت في كتاب مستقل باسم (الصحاح ومدارس المعجمات العربية).

كما أن تصدير الكتاب المحقق بدراسة عن (موضوعه والمجال الذي ألفه فيه) تسلك في حالة وجود حاجة لها، فسليمان العايد في تحقيقه لـ (الغرر المثلثة والدرر المبتثة) ضمّن دراسته دراسة قيمة عن الكتاب ومضمونه، شملت التأليف في موضوع الكتاب (المثلثات)؛ مفهومها، وأسبابها، وفائدتها ورائدها، ثم مؤلفات عرف مؤلفوها، وأخرى مجهولة المؤلفين، ثم قام بعد هذا بتحليل الكتاب من حيث (منهجه، المباحث النحوية والصرفية، الصرف، ليس في كلام العرب، الأضداد، الشواهد، مصادره، موازنة بين القاموس والغرر المثلثة، وأخيراً المآخذ)، وكذا عبد الرحمن العثيمين في (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) عني بدراسة موضوع الكتاب، فخصّصَ جزئية عن التأليف في الخلاف النحوي أرخ فيها للتأليف فيه، وصنع هذا أيضاً في تحقيقه (الفريدة في شرح القصيدة)، فأفرد للتأليف في موضوع الكتاب الخاص بالألغاز النحوية نشأة وتأليفاً.

وكان للفضلي قصب السبق في محاولة رصد حركة التأليف في علم التجويد في تحقيقه (شرح الواضحة في تجويد الفاتحة)، وعلى الرغم من أن محاولته في ذكر علماء التجويد ومؤلفاتهم لم تتناول الموضوع تناولاً شاملاً؛ إلا أنها متقدمة على محاولة غانم الحمد الشاملة، وإن قال إنها: "المحاولة الأولى في هذا السبيل" (١).

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٢٤.

يُضاف إلى ما سبق ما قام به صالح العايد في تحقيق (شرح الحدود النحوية)^(١) للفاكهي، من عناية بدراسة وافية لموضوع الحدود، تعريفًا وتطورًا وتأليفًا. وفي المقابل؛ وجد من الكتب المحققة ما كان يحتاج إلى دراسة عن موضوعه، ولكن المحقق لم يفعل! كما في تحقيق تركستاني لكتاب (مخارج الحروف وصفاتها)، فكان فرصة له لأن يُسَطِّر مقدمته بنظرة سريعة للدرس الصوتي التراثي والتأليف فيه، والتعريح على المُحدِّثين؛ خاصة إذا عرفنا أنه عني بمناقشة جوانب الاختلاف بين القدماء والمُحدِّثين.

٢- نسخ المخطوط :

من الخطوات المنهجية في مجال التحقيق تتبع نسخ الكتاب في مظاهرها، وألا يشرع بعمل التحقيق إلا بعد الاستقصاء الجاد في جميع أشكاله وصوره، من زيارة المكتبات العالمية المعنية بالمخطوطات، والبحث في فهارس المخطوطات، وسؤال أهل الاختصاص، في محاولة من المحقق للعثور على عدة نسخ لتضبط له عمله، فإن لم يستطع اعتمد على وحيدة. وقد أدرك بعض المحققين أهمية تعدد النسخ؛ فراحوا يبذلون قصارى جهدهم للحصول على نسخ أخرى، ولاقوا ما لاقوا من العناء والمشقة في تتبعها، وصرّحوا بذلك، كما يقول عبد الرحمن العثيمين : " وتفضل القائمون على المكتبة بتصويرها، وذلك في شهر صفر الخير عام ١٣٩٧هـ ... وما زلت منذ ذلك الوقت أجمع المعلومات حول هذا الكتاب، وأتحرى المظان التي ذكرته، ونقلت عنه، أو أفادت منه، لعلمي أن تحقيقه على نسخة واحدة فيه من الخطورة ما فيه ... وبعد تتبع دام تسع سنين ظفرت بنسختين أخريين من الكتاب، كان لهما أكبر الأثر في تشجيعي في المضي في تحقيق الكتاب ... " (٢)، وممن تكبد العناء في البحث عن نسخ أخرى للمخطوط صالح العايد، حيث يقول عن ذلك : " وظللت سنوات أنقب في فهارس المخطوطات، سعيًا وراء الظفر بنسخة أخرى للكتاب، تكون عونًا لي - بعد الله - على تحقيقه، ولكنني لا أعود بعد كل سياحة في الفهارس مشرقًا كنت أو مغربًا إلا بخفي حنين، وبمعلومات لا تقدر بثمن يزخر بها حاسوبي الشخصي عن أماكن وجود نواذر

(١) الأصل رسالة ماجستير ١٤٠٣هـ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد، ص ٦، ٧.

المخطوطات وأرقامها ووصفها، وبعد يآسي من العثور على نسخة أخرى قمت بتحقيق هذا الكتاب ^(١)، ومما يتعلق بنسخ المخطوط أمران هما :

أ) وصف المخطوط :

دعت منهجية التحقيق إلى العناية بوصف نسخ الكتاب المخطوطة، وقد ساد الالتزام بهذا المنهج في مسيرة التحقيق اللغوي لدى المحققين في المملكة، ولاشك أنه يختلف من محقق إلى آخر بحسب توافر عناصر هذا المنهج، وتحققه في النسخة، ولذا نجد تفاوتاً لا يلام عليه المحقق، فالبعيمي - مثلاً - في تحقيقه (شرح التصريف) وصف النسخة المخطوطة على هذا النحو (حدد مكانها، ورقمها، وعنوانها، وروايتها، ونوع خطها، وما سقط منها أو خرم فيها، وتاريخها، وناسخها، ومكان نسخها، وقراءتها، عدد لوحاتها، وأسطرها، وكلمات كل سطر تقريباً، وتملكها) ^(٢)، وقبله عياد الشبيبي أشار إلى (مكانها، ورقمها، وحالتها، ونوع خطها، ومسطرتها، وعدد كلمات السطر الواحد منها) ^(٣)، وهذا الأمر معروف لدى غالبية المحققين - إن لم يكن كلهم - سواء كانت النسخ وحيدة أو متعددة، فيقوم المحقق بوصف النسخ المعتمدة في التحقيق بما فيها، نسخة الأصل وغيرها، ونادراً ما يقتصر المحقق على وصف نسخة الأصل دون وصف غيرها من النسخ الأخرى المعتمدة، كما صنع القوزي عند تحقيقه لكتاب (ما يحتمل الشعر من الضرورة)، إذ وصف نسخة الأصل (مكانها، رقمها، خطها، أوراقها، مسطرتها)، أما بقية النسخ الخمس الأخرى فاكتفى بذكر أنها مصورة وأشار إلى مكانها ورقمها فقط ^(٤) .

ب) اختيار نسخة الأصل :

بعد الاطلاع على قدر ليس باليسير من الكتب اللغوية التي قام بتحقيقها السعوديون، نجد أن منهجية اختيار نسخة الأصل في حالة تعدد نسخ المخطوط؛ كانت وفق منهجين : واحد يعتمد على نسخة واحدة من عدة نسخ، وأما الآخر فيعتمد على غير نسخة.

(١) التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، ص ١٩٢.

(٢) ينظر : شرح التصريف، ص ١٧٩، ١٨٠.

(٣) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٤٥.

(٤) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٦، ٧.

المنهج الأول : الاعتماد على نسخة واحدة من بين عدة نسخ :

وهو أشهر المناهج المتبعة في اختيار نسخة الأصل في حالة وجود نسخ متعددة، فيتم اختيارها بناء على أسباب عادة ما يصرح بها المحقق، وهي تختلف من محقق لآخر حسب ما يرتئيه في أحقية اختيار إحدى النسخ لتكون أصلاً، فمثلاً : حسن فرهود في تحقيقه للجزء الأول من (الإيضاح العضدي) اختار نسخة الأصل من بين سبع نسخ " لأنها من الأصول القديمة، وأقدم ما وقفت عليه من نسخ الإيضاح؛ ولأن فيها تصويبات وتعليقات قيّمة؛ ولأنها قد خلت إلى حد ما من الأخطاء، ويزيد في قيمتها أنها قرئت على لغوي كبير هو العلامة أبو منصور الجواليقي " (١)، واختار عبد الرحمن العثيمين نسخة الأصل من بين ثلاث نسخ؛ لأنه - كما يقول - " يطمأن إليها في إخراج الكتاب، لصحتها وتمامها وضبطها، وإن كانت مجهولة النسخ وتاريخ النسخ، كما نجعل قربها من نسخة المؤلف " (٢)، أما الدعجاني فاختارها من بين ثلاث نسخ؛ " لأنها أكمل مخطوطات الكتاب، ولوجود تاريخ نسخها، حيث نسخت في الثالث من جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وستمائة (٦٣٣ هـ)، ولم يذكر فيها اسم النسخ، وهي مقابلة على أصلها " (٣)، وذلك على الرغم من أن النسخة الثانية تفوقها في الدقة والضبط، إلا إنه لم يتخذها أصلاً؛ لأنها لم تشتمل على تاريخ النسخ، ولوجود بعض السقط فيها (٤)، كما تجد عبارات مثل : " ذلك لتمامها " (٥)، و " لوضوح خطها وحسن ضبطها جعلتها أصلاً " (٦)، و " لكونها مقروءة على المؤلف - رحمه الله - جعلتها أصلاً " (٧)، و " ذلك لتمامها، ووضوح خطها وشهرة ناسخها " (٨).

(١) الإيضاح العضدي، ج ١، ص ٢١.

(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد، ص ٤٥، ٤٦.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح، ج ١، ص ٤٣.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٤٣.

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ١، ص ١٥٧.

(٦) ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٧.

(٧) التتمة في التصريف، ص ١٨.

(٨) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، ص ٢٣.

وقد يحصي المحقق أسباباً كثيرة لاختيار نسخة الأصل، كما فعل سليمان العايد في اختيارها من بين إحدى عشرة نسخة؛ لما تتمتع به من مزايا جعلته يعتد بها أصلاً، هي (١) :

١- قدم تاريخها وتعيينه.

٢- نسخة كاملة.

٣- أوثق النسخ المعتمد عليها، ضبطاً، وقلة تصحيف ناسخها.

٤- اشتمالها على تاريخ تأليف الكتاب.

٥- قُرئت من قبل علماء.

٦- استدركت أكثر النقص الموجود في نسخة (غ).

٧- وجود تملكات وإيقاف عليها.

وقد يكون للكتاب نسخ كثيرة يضطر المحقق في هذه الحالة إلى الاعتماد على مجموعة محددة منها، يختار الأصل من بينها، كما صنع صالح العايد أثناء تحقيقه (شرح الحدود النحوية)، إذ له نسخ عديدة ذكر منها المحقق أربعاً وعشرين نسخة، اعتمد منها على خمس نسخ اختار من بينها نسخة الأصل؛ لأنها " نسخة مقابلة، فلا تكاد تخلو صفحة من إضافة ما سقط من النص فيها ... وأيضاً تمتاز هذه النسخة بكثرة الحواشي " (٢).

المنهج الثاني : الاعتماد على غير نسخة :

وهذا المنهج وإن تأخر ظهوره وقلّ سالكوه؛ إلا أنه تمثل في الاعتماد على غير نسخة لتكون أصلاً واحداً يعتمد عليها المحقق، وذلك لأسباب غالباً ما يصرح بها - بل يفترض التصريح بها - كما فعل عبد الرحمن العثيمين في تحقيقه (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، إذ له ثلاث نسخ، اتخذ نسختين منها أصلاً اعتمد عليهما في التحقيق، ونص على هذا بقوله: " اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختي (أ) و(ب) معاً أصلاً؛ وذلك لأن كل نسخة منهما لا تخلو من سقط في بعض الكلمات، أو تحريف لها، نتيجة لجهل الناسخ [أو] لسبق نظره أحياناً مما لم يستدركه في مقابلة النسخة، ولم أجد ما يرجح إحداها على الأخرى، إلا أن نسخة (أ) تامة، ونسخة (ب) ناقصة، والموجود منهما الجزء الأول فقط، ونسخة (أ)

(١) ينظر : الغرر المثلثة، ص ص ٢١٦، ٢١٧.

(٢) شرح الحدود النحوية، ص ٢٠٥.

لا يوجد فيها سقط كثير، ونسخة (ب) تنقص ورقة واحدة بين الورقتين السابعة والثامنة، كما سبق القول، ونسخة (أ) أقدم منها تاريخياً بما يقرب من خمسين سنة، إلا أن نسخة (ب) أقل تحريفاً وسقطاً، وهذا ما جعلني أعتمد عليهما معاً " (١)، أما النسخة الثالثة فأفاد منها في الدراسة فقط (٢)، ونهج هذا النهج أيضاً في تحقيقه (المقدمة اللؤلؤة في النحو)، فاعتمد فيه على ثلاث نسخ، بحجة عدم الاطمئنان إلى إحداها، كما يقول : " وحيث إنني لم أطمئن إلى أي من هذه النسخ فإنني اعتمدتها جميعاً في التحقيق، ولم أختار منها أصلاً، وشرح المؤلف يكون هو الفيصل فيما تختلف فيه نسخة عن الأخرى؛ على أنني لم أجد فرقاً ظاهراً بين النسخ الثلاث " (٣).

ثانياً : تحقيق نص الكتاب (قسم التحقيق) :

إن التحقيق علم مستقل، له أصوله وأساسه العلمية، التي اعتمدها المحققون في مجال تحقيق الكتب، ووظفوا ذلك العلم فيها تطبيقياً، ولم تكن تلك الأصول خاصة بزمان دون آخر، إذ عرفت واتبعت في تراثنا العربي كما يظهر من كتاب (المطلع على أبواب المقنع) للبعلي (٦٤٥ - ٧٠٩ هـ)، أتبع فيه منهجاً علمياً رائعاً في تحقيق النصوص، كما يقول سليمان العايد : " اعتنى بالسماع والقراءة، واعتنى بخط المصنف، واعتنى بالنسخ المقروءة، فقابل وقارن بين النسخ، ورجح ما رآه حقاً، ولم يهمل خط المصنف ونسخته، ولم يخطئها ما دام لها وجه في العربية، وإن ادعى التحقيق في العصر الحاضر بحاجة إلى أن يطلعوا على مثل هذا المنهج، ومنهج ابن حجر في الفتح؛ ليعلموا ما وصلت إليه علماؤنا من تحقيق وضبط وإتقان، ولعل ذلك يحد من غلوائهم، ويكبح جماح ادعائهم، وإن المتأمل في هذا الكتاب ليستطيع أن يصنفه ضمن كتب التحقيق، لا التحقيق اللفظي أو الخطي الذي يعتمد على المقابلة بين النسخ فحسب، بل التحقيق العلمي، بترجيح نص على نص، وقبول آخر

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج ١، ص ١١٧، ١١٨.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١١٧.

(٣) المقدمة اللؤلؤة في النحو، ص ١٨١.

ورد غيره " (١)، ويوضح أكثر معالم التحقيق لدى البعلي المتمثلة في " تحرير النص، وضبطه، وتصحيحه، والمقابلة بين النسخ، وتحري ما كتبه المصنف، وتخريج عباراته، ومحاولة توجيهها الوجهة الصحيحة، وغير ذلك مما عدّه المحققون في العصر الحاضر من عملهم وابتكارهم " (٢).
 مما سبق يتضح أن أسلوب التحقيق لم يكن وليد العصر الحديث، فلم يكن للمستشرقين أو المحدثين العرب قصب السبق في اتباع أصوله ومبادئه، إلا أنهم أفردوه نظرياً في كتب مستقلة فيها زيادات وإضافات، شأنها شأن العلوم الأخرى، والمراحل التي تمرّ بها تدريجياً حتى يكتمل نضجها، وترسم حدودها ومعالمها، مما لا يلغي الريادة عن المبتكرين الأول.

وفي هذا المقام سيتم تسليط الضوء على المناهج التي اتبعتها المحققون في المملكة العربية السعودية، في مسيرة تحقيقهم لمؤلفات علوم اللغة العربية، وذلك بعرض نماذج صرّح بها بعض المحققين في مقدماتهم، ومدى التزامهم بها في عمل التحقيق، وما فاتهم منها؛ لنخلص إلى رصد الأصول المشتركة بين أعمال التحقيق، وما انفرد أو تميز به محقق عن آخر؛ لأن الكتاب المحقق يتطلب أصولاً وأسساً في التحقيق، حسب المجال العلمي المؤلف فيه، مما يدعو - أحياناً - إلى عقد بعض الموازنات السريعة بين الأعمال التي يتشابه فيها موضوعا الكتاب.
 على أن قولنا (مناهج) لا نعني به اختلاف أصول التحقيق وضوابطه، وإنما نشير بذلك إلى تعددها وتنوعها بحسب الكتاب المحقق (موضوعه ومادته)؛ وإلا فللتحقيق منهج عام واحد وأصول متبعة متعارف عليها عند عامة المحققين، وإن ظهرت بعض ضوابطه عند محقق ولم تظهر عند آخر؛ ولذلك تجد المحققين يحيلون عادة في بيان منهجهم إلى هذا المنهج الأساس، يقول العطار: "وسلكنا فيه المنهج العلمي في تحقيق النصوص بعد توثيقها... " (٣)، ويقول حسن فرهود: "وقد قمت بتحقيق هذا الكتاب مقتفياً المنهج العلمي في التحقيق" (٤).
 ويقول العمري: "لقد نهجت في تحقيق هذا الكتاب المنهج الذي يسير عليه معظم المحققين" (٥)، وكذا قال الحكمي: "أما التحقيق فقد التزمت فيه بقواعد تحقيق التراث التي

(١) البعلي اللغوي، ص ص ٦٣، ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٣) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص ٦٦.

(٤) شرح أبيية سيويه، ص ١٩.

(٥) المنتخب من غريب كلام العرب، ج ١، ص ٣٤.

انتهى إليها علماء البحث والتحقيق العلمي " (١)، وكذلك قول سلوى عرب : " وقد مضيت في تحقيق النص وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل الصنعة " (٢).

بل إن بعض المحققين السعوديين اعتذر عن ذكر ما يتعلق بمنهجه في التحقيق، مكنفياً بالإحالة إلى المنهج العام، لعدم تميز تحقيقه بشيء مستقل يستحق الذكر، كما يقول عياد الشبتي : " لست أرى فائدة أيضاً في ذكر منهجي والخطوات التي سرت عليها في تحقيق الكتاب، فهذا شيء يظهر في تعليقاتي وحواشي إن شاء الله، غير أنني حرصت على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتحقيق التي استقرت عند شيوخ هذه الصنعة " (٣)، وقوله : " لست في حاجة إلى الإفاضة في منهجي في تحقيق الكتاب، فقد اقتديت في ذلك بصنيع المهرة من خدمة هذه اللغة الشريفة من أشياخي وأشياخهم - أجزل الله لهم المثوبة " (٤)، ويقول العميري : " ولا أرى - كذلك - داعياً إلى ذكر منهجي الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب، فهذا شيء سيراه القارئ في تعليقاتي بهامش الكتاب إن شاء الله تعالى، ولكنني حرصت كل الحرص على تحقيق هذا الكتاب وفق مناهج التحقيق والتوثيق الذي تعارف عليه أرباب هذه الصنعة " (٥)، بل إن بعض المحققين لم يعرج على ذكر منهج التحقيق مطلقاً، مثل عبد الرحمن العثيمين في (نظم الفرائد وحصر الشرائد)، والقوزي في (ما يحتمل الشعر من الضرورة)، وقبلهم العطار في (الصحاح) .

ولعلنا نبرز أهم مناهج التحقيق المتبعة لدى المحققين في المملكة في تحقيق النص، وبعض الملحوظات عليها، على النحو التالي :

أولاً : المحافظة على نص المؤلف :

هذا هو الهدف الأساس من القيام بتحقيق أي كتاب؛ إبرازه كما أراد مؤلفه، أو بأقرب صورة إلى ذلك، والبعد عن الزيادة فيه أو الحذف منه أو التقديم والتأخير فيه، إلا في حالة اضطرار المحقق إلى ذلك، مع توضيح ما قام به في هذه الحالة، كما تقتضيه الأمانة العلمية.

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية، ج ١، ص ٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٢.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٤٥.

(٤) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإفصاح، ص ٢٤.

(٥) في التصريف، ص ٢٨.

وقد وضع المحققون السعوديون هذا المنهج نصب أعينهم، وصرح كثير منهم بذلك، فهذا العطار ينص على أن من منهجه " المحافظة على نص المؤلف دون أن نزيد عليه أو نحذف منه شيئاً " (١)، وهذا العميري يقول عن إخراج الكتاب : " العمل على إخراجها وفق مراد مؤلفه، أو لعله في صورة أقرب ما تكون إلى ما يريد " (٢)، ويقول عبد الرحمن العثيمين : " وحاولت جاهداً أن أخرج النص بصورة قريبة مما كتب " (٣)، وهذا هو المطلب الحقيقي من عملية التحقيق دون التدخل فيه إلا في حالة الضرورة، كوجود طمس أو سقط أو خروم، على أن تتم الإشارة إلى الزيادة، وتمييزها بعلامة الترقيم المخصصة لذلك، كما يقول سليمان العايد : فالزيادات " التي من النسخ الأخرى أضعتها بين حاصرتين هكذا ()، والزيادات التي أضيفها من غير النسخ أضعتها بين حاصرتين هكذا [] " (٤)، ونص على هذا الدعجاني، فقال : " أبحث لنفسي أن أزيد على النص ما لا يستقيم الكلام إلا به، مما أسقطه الناسخ وعثرت عليه في مصادر أخرى، وقد وضعت هذه الزيادة بين معقوفين " (٥)، وأكد ذلك إبراهيم الغامدي فقال إنه وضع " ما كان مطموساً في أصل الكتاب أو ساقطاً أو ما يستقيم به السياق بين معقوفين []، مع الإشارة في هامش النسخة إلى ذلك، وإلى المصادر التي استعنت بها في بيان السقط أو الطمس " (٦)، فهذا إذا أدخلت الزيادة في النص، ولكنها قد لا تُدخل إذا لم يُتيقن كونها منه، ويكتفى - حينئذٍ - بالإشارة إليها في الحاشية، يقول العمري : " ونود الإشارة إلى أن آخر الكتاب لحقته خروم، وأمكن معرفة النقص بدلالة السياق في كثير من مواطن النقص، ولم تدخل التكملة في صلب النص من باب الاحتياط، ولكننا أشرنا إليها في الهامش، وهناك بعض الخروم لم تتمكن من تكملتها - وهي قليلة - وقد أشرنا في الهامش بعبارة (طمس في أ، وبياض في ب) ... وفي النادر ندخل النقص في صلب

(١) تهذيب الصحاح، ج ١، ص ٥٩.

(٢) التتمة في التصريف، ص ٢٣.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ١٠٨.

(٤) الغرر المثلثة، ص ٢٢٣.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح، ج ١، ص ٤٤.

(٦) شرح الفصيح، ج ١، ص ٢٣٩.

الكتاب، وذلك عندما لا نجد مجالاً للشك في أن تلك التكملة تكمل ما نقص " (١)، وأحياناً لا يُمكن من التوصل إلى سد النقص الموجود في النص، فيُنص على أنه " بياض مقداره ثلاث كلمات " (٢)، و" بياض مقداره كلمتان " (٣).

وعلى هذا التمييز لما يضاف إلى النص المحقق سار عامة المحققين السعوديين (٤)، ولكننا قد نجد من يتدخل في النص، فيقدم ويؤخر دون الإشارة إلى ذلك، كما فعل حسن فرهود في تحقيقه (الإيضاح العضدي)، ففي الطبعة الأولى الصادرة عام (١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م) ورد النص المحقق على هذا النحو " ومثال الإخبار عنه كقولنا : عبد الله مقبل، وقام بكر، فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر " (٥)، وفي الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م) ورد النص السابق على هذا النحو " ومثال الإخبار عنه قولنا : عبد الله مقبل، وبكر قام، فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر " (٦)، ظناً من المحقق أن المسألة في باب المبتدأ والخبر وهي ليست كذلك، إذ المقصود أن الاسم ما جاز الإخبار عنه، والإخبار غير محصور بأسلوب المبتدأ والخبر؛ فما جاء في الطبعة الأولى هو الصحيح، ويؤيد هذا مجيء النص كما هو في (المقتصد في شرح الإيضاح) للجرجاني، وشرحه له بقوله : " اعلم أن ما ذكره مختص بالاسم؛ لأجل أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما، لو قلت : خرج قام، أو قتل ضرب، لم يكن كلاماً؛ لأجل أن الفعل خير، وإذا جعلت الخبر مسنداً إلى الخبر كنت تاركاً للصواب؛ لأن الخبر من حقه أن يسند إلى مخبر عنه، كقولك خرج زيد ... قوله (فما جاز الإخبار عنه) وصف للاسم وليس بجد؛ لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول : كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول : كل ما لم يصح

(١) المنتخب، ج ١، ص ٣٥.

(٢) حروف الممدود والمقصود، ص ٩٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٤) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج ١، ص ٨٨، والتممة في التصريف، ص ٢٤، وشرح جمل الزجاجي،

ج ١، ص ٢٣٣، وشرح كتاب سيويه، السفر الأول، ج ١، ص ١٧٩.

(٥) الإيضاح العضدي، ط ١، ج ١، ص ٦.

(٦) المرجع السابق، ط ٢، ج ١، ص ٥٢.

الإخبار عنه فليس باسم ... " (١)، ويمكن الاستئناس والتدليل على ذلك بشرح الأردبيلي لمسألة الإخبار عن الاسم، بقوله : " يعني يجوز أن يخبر عنه، نحو : خرج موسى، فإن موسى اسم قد أخبر عنه بالخروج " (٢).

ثانياً : المقابلة بين النسخ :

هذا المنهج اتبعه المحققون في حال اعتمادهم على غير نسخة واحدة للمخطوط، فيشتون الفروق بينها، والزيادات التي تنفرد بها نسخة عن أخرى، ويفيدون منها إن كانت تساعد على تقويم الأسلوب وتوضيح المعنى، وإتمام ما نقص من نص نسخة الأصل، وفي هذا كله تتم الإشارة في الحاشية إلى ما تم القيام به، وغالباً ما يوضع ما أحدث في النص داخل أقواس واضحة بارزة، وهذا المنهج يدرك بالنظر إلى حاشية الكتب المحققة التي اعتمد فيها على أكثر من نسخة، ويكفي في هذا المقام إيراد بعض الأمثلة على ذلك من كتاب (شرح الأنموذج في النحو) للأردبيلي (ت ٦٤٧ هـ)، الذي حققه حسن فرهود، جاء في متن الكتاب " اعلم أن طالب كل شيء ينبغي أن يتصور أولاً ذلك الشيء بوجه من الوجوه " (٣)، فأشار في الحاشية إلى أن العبارة الواردة في نسختي (ج، هـ) : بوجه ما، وتكملة النص السابق " لأن المجهول من جميع الوجوه لا يمكن طلبه [لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق] " (٤)، فأشار في الحاشية إلى أنها زيادة من النسخة ح، وغير ذلك من المواضع (٥). وقد تبلغ الزيادة عدة صفحات فتوضع في الهامش كما فعل محقق (الغرر المثلثة)، إذ أورد زيادة بلغت أربع عشرة صفحة (٦).

ومن المناسب جداً الإشارة إلى أن بعض النسخ قد تنفرد بجواشٍ لا توجد في النسخ الأخرى، فيقوم المحقق بإثبات الحاشية التي انفردت بها إحدى النسخ في الهامش، كما صنع حسن فرهود في (الإيضاح العضدي)، حيث أثبت في مواضع عديدة ما انفردت به بعض

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٦٩، ٧٠.

(٢) شرح الأنموذج في النحو، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ص ٣١، ٤٥، ٥١، ٨٢، ١١٩، ١٤٣.

(٦) ينظر : الغرر المثلثة، ص ٢٤٥ - ٢٥٨.

النسخ من الحواشي المهمة، سواء أكانت نسخة الأصل أم غيرها^(١)، وكذلك صالح العايد في (شرح الحدود النحوية)^(٢).

ثالثاً : تقويم النص :

هناك عدة أمور ينبغي العناية بها أثناء إخراج النص تتعلق بتقويمه، وإظهاره بأسلوب واضح، تدفع القارئ إلى مواصلة القراءة والاطلاع، حرص عليها المحققون في المملكة، من أبرزها :

- ١- إعادة كتابة النص وفق قواعد الإملاء المتعارف عليها.
- ٢- وضع علامات الترقيم في أماكنها المناسبة؛ لأنها عامل مساعد على فهم النص، وربط فقراته بعضها ببعض.
- ٣- ضبط النص بالشكل، ولا يقصد به الضبط الإعرابي فقط؛ لأن هذا أمره ميسور في الغالب، ولكن يشمل حروف الكلمة كاملة، مما يتطلب العودة إلى المعاجم العربية، واستحضار القواعد الصرفية.
- ٤- التحريف والتصحيح، وهي من أهم جزئيات تقويم النص، وليست أمراً سهلاً؛ لأنها تتطلب من المحقق الانتباه إلى مفردات النص مفردة مفردة، وما أصابها من تغيير وتبديل من نساخ الكتاب، حتى تحورت إلى كلمات أخرى قد يتهم المصنف بالخطأ فيها وليس كذلك، فنظراً لأهميتها في فهم النص، وموافقة القواعد العربية؛ فإننا نلاحظ العناية لدى المحققين السعوديين فيها، من ذلك مثلاً، تعديلات المحقق فرهود داخل النص والإشارة إلى ما أصابها من تحريف^(٣)، كما جاء في النص : " والميناء الموضع الذي ترفأ إليه السفن في البحر " ^(٤)، علق فرهود في الهامش بقوله : " في الأصل : ترقى " ^(٥)، واتبع فرهود هذه المنهجية في تحقيقه لكتابي (شرح أبيه

(١) ينظر : الإيضاح العضدي، ج ١، ص ٥٢، ٨٥، ٩٨، ١١٦، ١٣١، ١٤٧، ١٥٨، ٢١٢، ٢٩١، ٣٣٦.

(٢) ينظر : شرح الحدود النحوية، ص ٢٢١، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٨٨، ٣٠٣، ٣٢١، ٣٥٣.

(٣) ينظر : حروف الممدود والمقصور، ص ٤١، ٤٧، ٤٩.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٣.

سيبويه (١)، و (شرح الأتمودج في النحو) (٢)، كما نصت سلوى عرب في منهجها على ذلك، حيث تقول : " حررت النص من التصحيقات والتحريفات والسقط والإقحام، وأشرت إلى كل ذلك في الهامش " (٣)، وصالح العايد بقوله : " العمل على سلامة النص من التحريف ومحاولة الوصول به إلى ما كان عليه في نسخة المؤلف " (٤)، واتضح العناية في تقويم النص لدى عبد الرحمن العثيمين بالرجوع - كما يقول - " إلى النصوص التي نقلت عنه في الكتب المختلفة، كما رجعت إلى بعض مؤلفات أبي البقاء النحوية التي استطعت العثور عليها، ورجعت إلى ما عرفته من مصادر الكتاب للتأكد من صحة العبارة، وإبراز النص خالياً من التصحيف والتحريف ... " (٥)، وهذا غيض من فيض، وإلا فلا يكاد يخلو كتاب محقق من الحرص على هذه المنهجية تصریحاً أو تطبيقاً.

رابعاً : توثيق المتن :

من مهمات المحقق أن يقوم بتوثيق نص المؤلف؛ أي المادة العلمية، وذلك بأن يعنى برجع النقولات والآراء وأقوال العلماء، والمسائل المختلفة إلى أصحابها، بتوثيقها من مظاهرها ما أمكن، وهذا - في بعض الأحيان - ليس بالأمر الهين، إذ تواجه المحقق صعوبة بالغة - وبالذات - إذا ورد النص دون إسناد إلى صاحبه، أو أسند إلى مجهول مثل (قال غيره)، مما يتطلب من المحقق الكرم الحيلة في التوثيق، لمحاولة البحث عن قرائن توصله بشكل مؤكد إلى صاحب النص، وقد يقف المحقق في بعض الأحيان حائراً أمام نص من النصوص أو قول من الأقوال فلا يستطيع نسبه إلى صاحبه.

ولا شك أن بعض المحققين السعوديين اهتموا - بشكل عام - بتوثيق النص المحقق (المادة العلمية) نصوا عليها في المنهج أم لم ينصوا، وعنوا عناية واضحة برجع النقولات

(١) ينظر : شرح أبنية سيبويه، ص ٣٣، ٦٥، ٦٦.

(٢) ينظر : شرح الأتمودج في النحو، ص ٦٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٣٣.

(٤) شرح الحدود النحوية، ص ٢٠٧.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص ٥، ٦.

والآراء والأقوال والمسائل المختلفة إلى مظاهرها وأصحابها ما أمكنهم ذلك، بالإضافة إلى توثيق إحالات المصنف داخل الكتاب.

وبنظرة إلى واقع الكتب المحققة نجد أن العناية بهذا المنهج بلغت عند سليمان العايد حد مقابلة " النص جملة جملة، وكلمة كلمة على ما في المعاجم كـ (اللسان) و(التاج) و(القاموس) و(الصحاح) وغيرها، فما أقر شيئاً إلا بعد تثبت وبعد ما أطمئن لوجوده في كتب اللغة " (١)، ويقول بأنه تم إخراج " نقوله من مصادرها الأصلية التي أشار إليها مكتفياً بالإشارة إلى الجزء والصحيفة إن كان نقله دقيقاً، وإن لم يكن كذلك نقلت النص الذي أشار إليه في الحاشية " (٢)، وحدث تلك العناية بالعميري إلى القيام " بعرض الأبنية التي ذكرها أبو حاتم في هذا الكتاب جميعها على كتاب سيويه، فما وجدته مطابقاً أحلت إليه من دون مناقشة، وما كان مخالفاً وكان مما يحتمل التصحيف أو التحريف، وكان لذلك وجه أشرت إليه في حاشية الكتاب، أما تلك الأبنية التي لم أتمكن من العثور عليها في الكتاب فقد أشرت إليها بقولي : (لم أعثر عليه في الكتاب)، وكذلك فعلت في توثيق تفسيرها ... " (٣). وعوازنة توثيقه بتوثيق حسن فرهود في تحقيقه (شرح أبنية سيويه) لابن الدهان، نلاحظ أن العميري - في مجمل تحقيقه - أكثر توثيقاً من فرهود؛ إذ يعرض الأبنية على عدة مصادر، كما في مثل : (إبن) وثقها فرهود من (الكتاب) و(معجم البلدان) (٤)، أما العميري فوثقها من (الكتاب) و(شرح أمثلة سيويه) و(الاستدراك) و(السيرافي النحوي) و(معجم البلدان) (٥).

وفرهود يكتفي في التوثيق - غالباً - من (الكتاب) و(الممتع) كما في (الجريال) (٦)، وأما العميري فيوثق الأبنية من (الكتاب) في الغالب، والمعنى من عدة مصادر كما في الكلمة السابقة (جريال)، إذ وثقها من (الكتاب) ومعناها من (المنتخب) و(المعرب)

(١) الغرر المثلثة، ص٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٢٢.

(٣) تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص٣٢.

(٤) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص٢٩.

(٥) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص٤٦.

(٦) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص٦٢.

و(السيرافي النحوي) و(أمثلة سيويه) و(الجمهرة) والمعاجم اللغوية في (جرل)^(١) .
ومثلها (تُؤْتَرُ) حيث اكتفى فرهود بـ (الكتاب) و(الممتع)^(٢) ، والعميري زاد في ذلك
فوثق اللفظة من (الكتاب)، ومعناها من (الأصول في النحو) و(الجمهرة)
و(الاستدراك) و(السيرافي النحوي) و(شرح أمثلة سيويه) و(شرح أبنية سيويه)
و(النكت) و(اللسان) و(التاج)^(٣) ، ولكن فرهود في تحقيقه يتميز بوضع الأوزان
الصرفية للأبنية، وهذا ما لم يصنعه العميري.

وقد يتعذر توثيق النص من أحد مصنفات المؤلف السابقة، فليجأ المحقق إلى مصدر وسيط
في التوثيق، ومن بين هذا المنحى المنهجي سلوى عرب، بقولها : " خرجت النصوص من
مظانها، ووثقتها من مصادرها الأصلية، وخرجت الآراء النحوية، وعزوتها لأصحابها إن لم
ينص على أسمائهم، وإن نص على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن، وإلا ففي المؤلفات
القريبة منها "^(٤) ، والبغيمي بقوله : " وثقت إحالات المصنف ونقوله ممن سبقوه من واقع
مصنفاتهم، وإن لم يتيسر لي فمن أهم المراجع الأصلية المعتد بها، وحرصت على أن تكون
لشيوخ الثمانيي أو لمن سبقهم؛ لأنها هي المصادر التي اعتمد عليها المصنف، وقلما وثقت
إحالات المصنف من كتب غيره "^(٥) ، كما قد يكون النص منسوباً إلى مجهول (قال غيره)
و(قيل) فيكون من مهمات المحقق توثيق اسم العالم صاحب النص ما أمكنه ذلك بتوضيح
" أسماء النحاة الذين كان الثمانيي [المصنف] يشير إليها بعبارات مبهمّة، كقوله :
" (وقال غيره) أو (قيل) ونحو ذلك "^(٦) .

وعلى الرغم من الحرص على مسألة التوثيق فأحياناً لا يجد للمعلومة أثراً في الكتاب
الأصلي، فيبين ذلك بعبارة مناسبة في الهامش، كما قال فرهود : " لم أعثر عليها في

(١) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص ٧٠.

(٢) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص ٥٦.

(٣) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص ص ١٠٠، ١٠١.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٣٣.

(٥) شرح التصريف، ص ١٣.

(٦) المرجع السابق، ص ١٣.

الكتاب " (١)، والعميري : " لم أعر عليه في الكتاب " (٢)، وأحياناً لا يتمكن بعض المحققين من العثور عليها، ويمكن غيره من ذلك، كما حصل للفظ (قائدة) التي لم يتمكن فرهود من العثور عليها في (الكتاب) (٣)، وتمكن من ذلك العميري فأحال إلى مكانها في (الكتاب) (٤).

ومن مجالات التوثيق تتبع إحالات المصنف داخل الكتاب المحقق، بتحديد أرقام الصفحات التي تمت فيها الإحالة من قبل المصنف، ومن سلكها البعيمي بقوله : " حددت أرقام الصفحات التي أحال عليها المصنف في كتابه هذا " (٥)، والعميري بقوله : " ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض، ونسبت الإحالات إلى مواضعها " (٦)، وكذلك في تحقيقه لكتاب (في التصريف) (٧).

خامساً : التخريج :

عني المحققون السعوديون - بشكل واضح - بتتبع حيثيات هذا المنهج، وحرصوا على خدمة النص المحقق، وإخراجه وفق الأسس والمبادئ المتبعة في مناهج التحقيق الحديثة، فحظيت الشواهد - وغيرها - بأنواعها المتعددة بالتخريج من مظاهرها ومصادرها الأساسية ما أمكن ذلك.

فبعد الاطلاع على عدد كبير من الكتب اللغوية المحققة في المملكة، تبين أن التخريج شمل ما يأتي : الآيات القرآنية، والقراءات، والأحاديث، والشعر، والأمثال والحكم، والأقوال المأثورة، واللغات، والألفاظ المعربة، ولو تتبعنا مناهجهم - سواء صرحوا بمنهجية تخريجها، أو لم يصرحوا بها - لوجدناهم - بشكل عام - يقومون بالتخريج، مما لا يستدعي المقام ذكر أمثلة عليه، ولكن قلماً نجد من لم يلتزم ببعضها، كالعطار الذي لم يُعن ببعض جوانب

(١) شرح أبنية سيويه، ص ٣٦، ٥٤، ٦٣، ١١١، ١٣٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٤.

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص ١٢٠، ١٣٦، ١٦١، ١٦٦.

(٣) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص ١٣٧.

(٤) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص ٦٢.

(٥) شرح التصريف، ص ١٣.

(٦) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، القسم الأول، ج ١، ص ٧٩.

(٧) ينظر : في التصريف، ص ٤٠.

التخريج، كالأيات والقراءات والأحاديث والأشعار والأمثال التي أهمل تخريج كثير منها في تحقيقه لمعجمي (تهذيب الصحاح) (١)، و(الصحاح) (٢)، وكتابي (ليس في كلام العرب) (٣)، و(الفوائد المحصورة في شرح المقصورة) (٤)، و(فرهود الذي لم يعن بتخريج كل الكلمات المعربة، فلم ينص على بعضها مثل : (بَرْنَسَاءُ وَبَرْنَسَاءُ) (٥)، و(الجُرْيَال) (٦)، و(الزَّرَجُون) (٧)، و(قَفْشَلِيل) (٨).

ومما تجدر الإشارة إليه في مناهج التخريج تلك العناية التي يوليها كثير من المحققين في المملكة لتخريج الشواهد الشعرية، مما يشكل مسلكاً منهجياً واضحاً لديهم، فلم يكتفوا بتخريج البيت ونسبة قائله، وتحديد بجره، بل تبعته أمور أخرى، كشرح غريبه، وذكر أهم رواياته، ووجه الاستشهاد فيه، يقول البركاتي : " خرجت الشواهد الشعرية، وأشرت إلى اسم قائلها، وشرحت بعض الألفاظ الصعبة فيها، وذكرت المواطن التي ورد فيها الشاهد، وإذا كان للقائل ديوان أشرت إلى موضع البيت منه " (٩). ووضح العتيبي طريقته في تعامله مع الشواهد على هذا النحو، بقوله : " عزوت الشواهد إلى قائلها، وصححت نسبة بعضها، وكنت في عزو الشواهد أتبع الخطوات الآتية:

- أ- التعريف بالقائل، عند ورود أول شاهد له، ثم بعد ذلك أكتفي بذكر اسمه.
ب- ذكر بحر البيت ومطلع القصيدة إن أمكن وإكماله إن لم يكمل.

(١) ينظر : تهذيب الصحاح، ج ١، ص ٢٠، ١٥، ٤٦، ٤٧، ١٧٦، ٣٠١، ٣٤٧. وج ٢، ص ٣٧٣، ٤٥١،

٤٦١، ٤٧٩، ٤٩٤، ٥٧٥، ٦٥٤، ٧٢٠، ٨٨٤. وج ٣، ص ٨٩٧، ٩٠٣، ١٠٢٢، ١١١٠.

(٢) ينظر : الصحاح، ج ١، ص ٣٤، ١٥٣، ٣٠١، ٣٧٤. وج ٢، ص ٤٤٠، ٥٣٠، ٧٠١، ٨٢٤، ٨٥٩.

وج ٣، ص ٨٦٥، ٩٥٩، ١٢١٥، ١٣٠٨. وج ٤، ص ١٣٥٢، ١٣٨٢، ١٤٥١، ١٦٦٨. وج ٥،

ص ١٧٧٠، ١٨٥٣، ٢٠٣٨، ٢١٤٦. وج ٦، ص ٢١٥٢، ٢٢٣٧، ٢٢٥٥، ٢٣٧٧، ٢٥٦٢.

(٣) ينظر : ليس في كلام العرب، ص ٥٢، ٨١، ٨٥، ١٤٩، ١٧٩، ١٨٠، ٢٤٢، ٢٧٥، ٢٩١، ٣٢١، ٣٧٠.

(٤) ينظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص ١٢٨، ١٥٠، ٣٥٥، ٤١٩.

(٥) ينظر : شرح أبنية سيويه، ص ٤٧.

(٦) ينظر : المرجع السابق، ص ٦٢.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ص ٩٤.

(٨) ينظر : المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٩) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج ١، ص ٨٩.

ج- شرح غريب ألفاظه.

د- ذكر المهم منه من رواياته.

هـ- ذكر وجه الاستشهاد.

و- تخريج البيت من الديوان أولاً أو من المجموعات الشعرية إن لم يكن ثمة ديوان، ثم

تخرجه من كتب النحو وكتب شواهد مرتبة حسب وفيات مؤلفيها " (١).

وبرزت هذه المنهجية كذلك في تحقيق (شرح الحدود النحوية)، فورد ما نصه :

" تخريج الشواهد الشعرية، بتكملتها ونسبتها إلى أصحابها ما أمكن، وشرح غريبها، وبيان

مكان الشاهد ووجهه فيها، وذكر بعض كتب النحاة التي ورد فيها " (٢).

سادساً : التعليق :

لا يكاد يخلو كتاب من الكتب المحققة لدى المحققين السعوديين من اتباع هذا المنهج،

وكل يختلف عن الآخر بحسب ما يحتاج إليه النص المحقق من تعليق يخدم الكتاب إضافة

أو نقداً، وبعد النظر في النتائج المحقق، تبين أن هناك تعليقات من اجتهادات المحققين في عدة

جوانب، يمكن إجمالها في ثلاثة :

١- الشرح والتوضيح.

٢- ذكر الخلافات.

٣- الاستدراكات والأوهام.

ففي الجانب الأول يلاحظ نص كثير منهم على شرح المسائل والمصطلحات، وتوضيح

الغامض منها، كما يقول الفضلي : إن من منهجه في التحقيق " شرح بعض عبار الكتاب

شرحاً توضيحياً " (٣)، ويؤكد ذلك فرهود بقوله : " وشرحت من الألفاظ ما رأيت محتاجاً

إلى شرح أو توضيح " (٤)، وفصل البعيمي أكثر فقال : " - شرحت الكلمات الغريبة شرحاً

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ١، ص ١٥٧، ١٥٨.

(٢) شرح الحدود النحوية، ص ٢٠٧.

(٣) شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، ص ١١.

(٤) التكملة، ج ٢، ص ١٣.

موجزًا - عرفت بعض المصطلحات النحوية والصرفية الغامض منها فقط، وأعرضت عن المشهور - وضحت بعض القضايا الصرفية التي أحسست أن فيها إيجازًا " (١).

أما الجانب الثاني (الخلافات) فقد نص عليها بعضهم، كقول تركستاني : " الإشارة إلى الاختلافات الواقعة بين الكتاب وغيره من الكتب في مخارج الحروف وصفاتها " (٢)، وقول العميري : " علقت على آراء المؤلف وشرحتها، وقابلتها بآراء غيره من علماء الصرف " (٣)، وأما سلوى عرب فقد فصلت أكثر بقولها : " علقت على بعض المسائل التي استدعت التعليق كاختلاف الرأي، أو وجود آراء أخرى مغايرة لرأي المؤلف، أو موافقة له ليستين رأييه من آراء الآخرين، وليتحدد موقفه ومذهبه النحوي " (٤).

وتمثل الجانب الثالث في استدراقات المحقق أو ذكر أوهام المصنّف، التي قد تعود إلى المؤلف أو النساخ، والوقوف عند هذا الجانب مهم في تجلية وإزالة ما في الكتاب من هنات؛ ليخرج الكتاب مبرأ من الأخطاء العلمية، ولذا نص عليه في تحقيق (تهذيب الصحاح) : " بيان أوهام الجوهري وما كتبه الصغاني ... بيان أوهام غير الجوهري واللغويين ... بيان تصويب ما يظنه بعض أئمة اللغة لحناً وليس بلحن " (٥)، وكنص الفضلي أن من منهجه " التعليق على بعض المواضع من الكتاب تعليقا نقدياً موجزاً " (٦).

وقد يجتهد المحقق في التصحيح لكنه لا يوفق في ذلك، كما يلاحظ لدى الفضلي في انتقاده للمصنف المرادي في استخدام كلمة (ضرائر)، إذ يقول في الهامش " الصواب أن يقال (ضرورات)؛ لأنه جمع (ضرورة)، ولأن (ضرائر) جمع ضرة " (٧)، ولكن الحق مع

(١) شرح التصريف، ص ١٣.

(٢) مخارج الحروف وصفاتها، ص ٩٦.

(٣) التتمة في التصريف، ص ٢٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٣٤.

(٥) تهذيب الصحاح، ج ١، ص ٦٢.

(٦) شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، ص ١١.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٩.

المصنف؛ لأن القاعدة القياسية تؤيده، فما كان على وزن (فعولة) فإنه يجمع على (فعائل) قياساً، وجمع (ضرة) على (ضرائر) يعد شذوذاً^(١).

وعلى الرغم من الحرص على التعليق إلا أنه قد يفوت المحقق ما يستحق التعليق والتصحيح، كما فات عبد الرحمن العثيمين التعليق على النص التالي : " وإنما قلبوا السين صاداً؛ لأن السين مهموسة، والصاد مجهورة " ^(٢)، ومعلوم في الدراسات الصوتية التراثية والحديثة أن الصوتين كليهما من حروف الهمس، ولم يقل أحد بجهر الصاد!

سابعاً : التراجم والتعريفات :

من المكملات الحديثة في مناهج التحقيق تعريف الأعلام والقبائل والبلدان والمواضع وغيرها، كأيام العرب والفرق والطوائف الدينية، والمتعارف عليه في تراجم الأعلام عدم الترجمة للمشهورين^(٣)، ومبدأ الشهرة متفاوت بين محقق وآخر، ولكن توجد شخصيات لا أحد ينكر شهرتها مثل الخليل وسيبويه والمبرد؛ ولذا ينص بعض المحققين على استثنائها كما تقول سلوى عرب : " ترجمت للأعلام الواردة في النص بإيجاز، واستثنت المشهورين، كالخليل وسيبويه والمبرد " ^(٤)، ولم يترجم حسن فرهود للخليل وسيبويه في (التكملة) ^(٥)، ومن الشخصيات المشهورة الخلفاء، لهذا نص الفضلي على عدم الترجمة لهم، بقوله : " ترجمة بعض الأعلام ترجمة مختصرة مستثناً من ذلك الخلفاء ... " ^(٦)، وعلى العكس من هذا، فقد ترجم الخثران لعلي بن طالب (رضي الله عنهما) ترجمة موجزة^(٧).

ومن المحققين من لم يتبع مبدأ الشهرة، وإنما انتهج نهج الترجمة لأي علم اشتهر أو لم يشتهر، كما نص على هذا سليمان العايد بقوله : " الترجمة للأعلام المذكورين في

(١) ينظر : التكملة، ج ٢، ص ١٦٩، وشذا العرف، ص ١٠٥، والمعني الجديد في علم الصرف، ص ٤٢٢، ٤٢٣.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها، ج ١، ص ٤٩.

(٣) ينظر : الصفوة الصفية، القسم الأول، ج ١، ص ٧٨، وإيضاح شواهد الإيضاح، ج ١، ص ٤٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٢٣٤.

(٥) ينظر : التكملة، ج ٢، ص ٣٧.

(٦) شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، ص ١١.

(٧) ينظر : القواعد والفوائد في الإعراب، ص ٣٥.

النص سواء أكانوا مؤلفين أو شعراء أو غيرهم " (١)، من أجل هذا ترجم لسيبويه والميرد (٢)، وسلك البعيمي مسلكه، فترجم للخليل (٣)، وسيبويه (٤)، والميرد (٥)؛ لأنه لم يستثن أحداً ورد في النص، إذ يقول: " عرفت بالأعلام الذين ورد لهم ذكر، تعريفاً مختصراً، ثم أتبع الترجمة بذكر أهم المراجع التي ترجمته لمن يرغب في معرفة المزيد " (٦).

ثامناً : التسلسل التاريخي :

يتبع بعض المحققين هذه المنهجية أثناء إيراد مجموعة من المصادر في الإحالة تعريفاً للمؤلف أو توثيقاً أو تحريماً أو غير ذلك، فيقوم المحقق بترتيب المصادر ترتيباً زمنياً، حسب تقدم بعضها على البعض الآخر، وقد صرح باتباعها الدعجاني فقال: " سلكت في التخريج التسلسل التاريخي، وقد أتعبني ذلك كثيراً " (٧)، وفائزة المؤيد بقولها: " التزمت الترتيب الزمني عند ذكر المراجع في التوثيق أو التخريج " (٨)، والبعيمي بقوله: " رتبت أسماء المراجع التي اعتمدت عليها حسب وفيات مؤلفيها مبتدئاً بالأقدم وفاة، فإن حُدِّدَتْ وفاة العلم بالقرن لا بالسنة جعلته آخر علم في ذلك القرن " (٩).

واتبع هذا المنهج عبد الرحمن العثيمين ضمن تحقيقه دون النص عليه في مقدمته، فنراه يذكر أولاً (الكتاب) ثم (المخصص) ثم (شرح المفصل) ثم (ضرائر الشعر) (١٠).

ومن المحققين من لم يتقيد بمسألة الترتيب الزمني للمصادر التي اعتمد عليها أو أحال إليها، كما يتضح عند العميري في الترتيب التالي: (الكتاب، المقتضب، المنصف، الأصول في

(١) الغرر المثلثة، ص ٢٢٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٣) ينظر: شرح التصريف، ص ٢٧٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٦) المرجع السابق، ص ١٢، ١٣.

(٧) إيضاح شواهد الإيضاح، ج ١، ص ٤٤.

(٨) نزهة الطرف في موانع الصرف، ص ١٢.

(٩) شرح التصريف، ص ١٣، ١٤.

(١٠) ينظر: الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، ص ٩٢.

النحو، نزهة الطرف، التكملة، المتع، شرح الشافية (١)، بما يقابلها (الكتاب، شرح الكافية الشافية، شرح الشافية، المنصف، المتع) (٢)، وإيراده للكتب التالية : (الكتاب، التكملة، المخصص) (٣)، وعدم الالتزام بالترتيب في ذكره (المخصص، وأدب الكاتب، والتكملة) (٤).

ثالثاً : وضع الفهارس :

من المكملات الحديثة في إخراج العمل المحقق خدمته بفهارس تخدم القراء لضمان الوصول إلى مبتغاهم، والتعرف على مضمونه وفحواه؛ لذا نجد أن منهج التحقيق اللغوي في المملكة عُني بها عناية فائقة، تختلف فيما بينها كمًّا وكيفًا حسب الكتاب المحقق وموضوعه، والتفاوت أمر قسري، ولكن المهم حرص المحقق على وضع الفهارس المهمة التي فيها خدمة للكتاب قبل القارئ.

ولو ألقينا نظرة سريعة على أول كتاب محقق وما اشتمل عليه من فهارس؛ لرأينا أن إدراك أهميتها ليس متأخرًا، وإنما يظهر مع أول كتاب اشترك العطار في تحقيقه عام (١٣٧٢هـ) معجم (تهذيب الصحاح)، حيث ألحقت به الفهارس التالية : (فهرس اللغة، وفهرس المسائل العربية، وفهرس الأشعار، وفهرس الأرجاز، وفهرس الأمثال، وفهرس الأعلام، وفهرس القبائل والطوائف ونحوها، وفهرس البلدان والمواضع ونحوها، وفهرس المراجع) (٥)، ومع هذا أغفل فهرسي (الآيات القرآنية) و(الأحاديث النبوية)؛ لأنه لم يعن بتخريجها. ومع إدراك العطار لهذه الأهمية فإنه لم يخدم معجم (الصحاح)، فجاء خاليًا من الفهارس على الرغم من تعدد طبعاته، وربما يرجع الأمر إلى حاجته إلى مجلد مستقل أو أكثر، وفقده

(١) ينظر : التتمة في التصريف، ص ١٨٩.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٥) ينظر : تهذيب الصحاح، ج ٣، ص ١١١٣ - ١٣٦٨.

للفهارس لم يمنع أحمد مختار عمر من الثناء على إخراجها، حيث يقول : " وأفضل طبعة للصحاح تلك التي حققها الأستاذ أحمد عبد الغفور العطار " (١).

كما أن العطار في تحقيقه لكتابي (ليس في كلام العرب) و(الفوائد المحصورة في شرح المقصورة) صنع فهارس متنوعة فيهما وألحقها في النهاية، وتشمل (الآيات، والأحاديث، والأقوال المأثورة والأمثال، والشعر، والبلدان والأمكنة والمياه، والأعلام، واللغة، ومحتويات الكتاب) (٢)، وزاد فهرساً في (ليس في كلام العرب) للكتب (٣).

وبلغت العناية بالفهارس ذروتها عند عبد الملك الشيبني في تحقيقه لكتاب (تحفة المجد الصريح في شرح الكتاب الفصيح)، حيث بلغت ثلاثة وعشرين فهرساً، هي : (فهرس الآيات والقراءات، والأحاديث النبوية، والأمثال والأقوال، والشعر، وأنصاف الآيات، والرجز، واللغة، والمسائل الصوتية، والمسائل الصرفية، والمسائل النحوية، والنوادر، وألفاظ الترادف، وألفاظ المشترك اللفظي، وألفاظ الأضداد، وألفاظ المثلث، وألفاظ الفروق اللغوية، واللغات المنسوبة في الكتاب، والكتب الواردة في المتن، والأعلام، والقبائل والأمم والطوائف، والأماكن، والمصادر والمراجع، والموضوعات) (٤).

وبعد الاطلاع على مجموعة كبيرة من الكتب تبين أن هناك مناهج متباينة ومتفاوتة في تنظيم الفهارس المتماثلة، كما سيتضح من العرض الآتي :

أ - فهرس الآيات : تشتمل فهارس الآيات في الغالب على ذكر الآية ورقمها وسورتها والإحالة إليها داخل الكتاب، ولا يستثنى من هذا النهج إلا العطار الذي قام بذكر الآيات وأرقام صفحات ورودها في الكتاب دون تحريج لها في (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة) (٥)، ولكن لوحظ منهج آخر فريد متميز، من الأولى احتذاؤه، وهو إضافة نسبة القراءة إلى صاحبها أمام الآية، صنع هذا سليمان العايد في تحقيقه (الغرر المثلثة

(١) البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٢٤.

(٢) ينظر : ليس في كلام العرب، ص ٣٨٧ - ٥٨٧، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص ٤٢٣ - ٥١٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٤٦٩.

(٤) ينظر : تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، السفر الأول، ص ٤٩٤ - ٦٠٣. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤١٧هـ - جامعة أم القرى).

(٥) ينظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص ٤٢٣ - ٤٢٦.

والدرر المبتثة (١)، وتأثر به عبد الملك الشيبني بذكر القراءات القرآنية، وزاد عليه ذكر نوعها في تحقيق (تحفة المجد الصريح) (٢).

ب - فهرس الأحاديث : على الرغم من خدمة الأحاديث الشريفة بفهارس؛ إلا أن تنظيمها لم يكن على نمط واحد، إذ برز منهجان : أولهما اتجه إلى وضع الأحاديث النبوية في فهرس مستقل لا يشركه معه غيره، كما في الكتب المحققة التالية : (ليس في كلام العرب) (٣)، و (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة) (٤)، و (حروف الممدود والمقصور) (٥)، و (المنتخب من غريب كلام العرب) (٦)، و (إكمال الإعلام بتلخيص الكلام) (٧)، و (إيضاح شواهد الإيضاح) (٨)، و (شرح عيون الإعراب) (٩)، و (شرح المقدمة الجزولية الكبير) (١٠)، و (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح) (١١)، وغيرها. وأما المنهج الآخر فيتمثل بضم فهارس أخرى إليها، وهذا النهج سلكه العميري في تحقيقه (مقدمة في النحو)، حيث وضع فهرساً واحداً يشمل الأحاديث والآثار والأقوال (١٢)، وفي تحقيقه (التتمة في التصريف) وضع فهرساً واحداً بعنوان (فهرس الحديث والأقوال المأثورة) (١٣)، وكذا في تحقيقه لكتاب (الهادي في الإعراب) أعد فهرساً باسم (فهرس الحديث والأمثال والأقوال المأثورة) (١٤).

(١) ينظر : الغرر المثلثة، ص ٥٤٣.

(٢) ينظر : تحفة المجد الصريح، السفر الأول، ص ٤٩٥ - ٥٠١.

(٣) ينظر : ليس في كلام العرب، ص ٤٠٥.

(٤) ينظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص ٤٢٦.

(٥) ينظر : حروف الممدود والمقصور، ص ١٣٢.

(٦) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب، ج ٢، ص ٧٨٧.

(٧) ينظر : إكمال الإعلام بتلخيص الكلام، ج ٢، ص ٧٩٥.

(٨) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح، ج ٢، ص ٩١٦.

(٩) ينظر : شرح عيون الإعراب، ص ٤٤٩.

(١٠) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ٣، ص ١٣٠٠.

(١١) ينظر : تحفة المجد الصريح، السفر الأول، ص ٥٠٢.

(١٢) ينظر : مقدمة في النحو، ص ٩٤.

(١٣) ينظر : التتمة في التصريف، ص ٢٧٩.

(١٤) ينظر : الهادي في الإعراب، ص ١٧١.

وهذا المنهج اتبعه سليمان العايد في تحقيقه (الغرر المثلثة والدرر المبثثة)، إذ ضم الحديث والأثر في فهرس مستقل^(١)، والأمثال والأقوال في آخر^(٢)، وشبيهه به الحكمي في (الملخص في ضبط قوانين العربية)، حيث جاءت الأحاديث والآثار في فهرس^(٣) والأمثال في آخر^(٤)، وكذلك عبد الرحمن العثيمين في (ما اتفق لفظه واختلف معناه) خصص فهرساً للأحاديث والآثار^(٥)، ونحا هذا المنحى إبراهيم الغامدي في (شرح الفصيح) متأثراً بشيخه سليمان العايد، فأفرد الأحاديث والآثار في فهرس مستقل^(٦)، والأمثال والأقوال والحكم في آخر^(٧).

ج - فهرس الشعر : برز فيه - كما برز في الحديث - منهجان؛ الأول : يتم فيه الفصل بين فهارس الشعر، والرجز، وأنصاف الأبيات كل على حدة، فعبد الرحمن العثيمين - مثلاً - في (إعراب القراءات السبع) فصل بين الشعر^(٨)، وأنصاف الأبيات^(٩)، والرجز^(١٠)، ووضع لكل واحد منها فهرساً مستقلاً، وسلك هذا أيضاً في تحقيق (ما اتفق لفظه واختلف معناه)^(١١)، وفصل بين فهرسي الشعر^(١٢)، والرجز^(١٣) في (نظم الفرائد وحصر الشرائد). ومن فصل بين الأنواع الثلاثة في فهارس مستقلة الدعجاني في تحقيقه لكتاب (إيضاح شواهد الإيضاح)^(١٤)، وإبراهيم الغامدي في (شرح الفصيح)^(١٥).

(١) ينظر : الغرر المثلثة، ص ٥٤٤.

(٢) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٤٥.

(٣) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية، ج ١، ص ٦٦١.

(٤) ينظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٦٦٣.

(٥) ينظر : ما اتفق لفظه واختلف معناه، ص ٢٨٠.

(٦) ينظر : شرح الفصيح، ج ٢، ص ٧٢٩.

(٧) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٧٣٥.

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع، ج ٢، ص ٥٨١.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٩٨.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٩٩.

(١١) ينظر : ما اتفق لفظه واختلف معناه، ص ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٢.

(١٢) ينظر : نظم الفرائد وحصر الشرائد، ص ٢٨٩.

(١٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٩٤.

(١٤) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح، ج ٢، ص ٩٤٩، ٩٨٩، ٩٩٧.

(١٥) ينظر : شرح الفصيح، ج ٢، ص ٧٤٥، ٧٧٣، ٧٨٩.

وعبد الملك الثبيتي في (تحفة المجد الصريح)^(١)، وأتبع هذا المنهج سليمان العايد في (الغرر المثلثة) فوضع فهرساً للشعر^(٢)، وآخر للرجز^(٣)، وصنعت صنيعة حسناء القنيعير في (شرح عيون الإعراب)^(٤)، وغيرهم كثير ممن لا يتسع المقام لذكرهم.

أما المنهج الثاني فيتسم بوضع فهرس واحد للشعر والرجز وأنصاف الأبيات، كما فعل عياد الثبيتي في (البسيط في شرح جمل الزجاجي) حيث وضع الشعر والرجز تحت (فهرس القوافي)^(٥)، ووضع سليمان العايد - أيضاً - في (غريب الحديث) الأشعار والأرجاز في فهرس باسم (القوافي)^(٦)، وجمع العميري بينهما في (مقدمة في النحو) تحت (فهرس الشعر والرجز)^(٧)، وفي تحقيقه لكتاب (الهادي في الإعراب) وضع فهرساً بعنوان (فهرس الشعر والرجز وأنصاف الأبيات)^(٨)، وأما في تحقيقه (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية) قام بوضع فهرسين : الأول باسم (فهرس الأبيات الشعرية والرجز)^(٩)، والآخر (فهرس أنصاف الأبيات وأجزائها)^(١٠)، وأما العمري في تحقيقه (المنتخب) فجمع بين الشعر والرجز في فهرس باسم (فهرس قوافي الشعر والرجز)^(١١)، وخصص فهرسين آخرين مستقلين : الأول (فهرس قوافي أعجاز الأبيات)^(١٢)، والآخر (فهرس صدور الأبيات)^(١٣)، وقد أدرج عبد الرحمن العثيمين منهج الضم في (الفريدة في شرح القصيدة)

(١) ينظر : تحفة المجد الصريح، ص ص ٥٠٨، ٥١٧، ٥١٨.

(٢) ينظر : الغرر المثلثة، ص ٥٤٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق، ص ٥٤٩.

(٤) ينظر : شرح عيون الإعراب، ص ص ٤٥٠، ٤٥٥.

(٥) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج ٢، ص ١١٥٧.

(٦) ينظر : غريب الحديث، ج ٣، ص ١٢٥٣. (الأصل رسالة دكتوراه ١٤٠٢هـ - جامعة أم القرى).

(٧) ينظر : مقدمة في النحو، ص ٩٥.

(٨) ينظر : الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، ص ١٧٣.

(٩) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، ص ٢٠١.

(١٠) ينظر : المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(١١) ينظر : المنتخب من غريب كلام العرب، ج ٢، ص ٧٩١.

(١٢) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٨١٧.

(١٣) ينظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٨١٨.

تحت مسمى (فهرس القوافي)^(١)، والحكمي في (الملخص في ضبط قوانين العربية) باسم (فهرس قوافي الشعر)^(٢)، وتركي العتيبي في (شرح المقدمة الجزولية الكبير) باسم (فهرس الأبيات الشعرية)^(٣)، وكذا حسن فرهود في (حروف الممدود والمقصور) وضع (فهرس الشعر)^(٤)، والقوزي في (ما يحتمل الشعر من الضرورة) بعنوان (فهرست القوافي)^(٥)، وعند العطار في تحقيقه لكتابي (ليس في كلام العرب)^(٦)، و(الفوائد المحصورة في شرح المقصورة)^(٧) تحت مسمى (فهرس الشعر).

ومما تجدر الإشارة إليه أن إيراد الأشعار في كلا المنهجين السابقين لم يكن على نهج واحد؛ فمن المحققين من يكتفي بذكر القافية فقط والبحر والقائل، كما فعل القوزي في (ما يحتمل الشعر من الضرورة)^(٨)، والحكمي في (الملخص في ضبط قوانين العربية)^(٩)، والعمري في (المنتخب من غريب كلام العرب)^(١٠)، وسليمان العايد في (غريب الحديث)^(١١)، وعبد الملك الثبيتي في (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)^(١٢)، والغامدي في (شرح الفصيح)^(١٣). ومنهم من يكتفي بالقافية والبحر دون القائل، كما فعل العطار في (تمذيب الصحاح)^(١٤)، وعياد الثبيتي في (البسيط في شرح

(١) ينظر : الفريدة في شرح القصيدة، ص ١٤١.

(٢) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية، ج ١، ص ٦٦٥.

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ٣، ص ١٣٠٤.

(٤) ينظر : حروف الممدود والمقصور، ص ١٣٣.

(٥) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٢٩٠.

(٦) ينظر : ليس في كلام العرب، ص ٤١٥.

(٧) ينظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص ٤٧٠.

(٨) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص ٢٩٠.

(٩) ينظر : الملخص في ضبط قوانين العربية، ج ١، ص ٦٦٥.

(١٠) ينظر : المنتخب، ج ٢، ص ٧٩١.

(١١) ينظر : غريب الحديث، ج ٣، ص ١٢٥٣.

(١٢) ينظر : تحفة المجد الصريح، السفر الأول، ص ٥٠٨.

(١٣) ينظر : شرح الفصيح، ج ٢، ص ٧٤٥.

(١٤) ينظر : تمذيب الصحاح، ج ٣، ص ١٣٢٢.

جمل الزجاجي)^(١)، وأضاف في الفهرس ترتيب القافية وفق الحركات، ومنهم من يذكر البيت والقائل والبحر، كالعميري في (الهادي في الإعراب)^(٢)، وفي (تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية)^(٣)، وتركي العتيسي في (شرح المقدمة الجزولية الكبير)^(٤)، وحسن فرهود في (شرح الأتمودج في النحو)^(٥)، وقد يكتفي بعضهم بذكر البيت والقائل، كالعطار في (ليس في كلام العرب)^(٦)، وسليمان العايد في (الغرر المثلثة)^(٧)، وعبد الرحمن العثيمين في (ما اتفق لفظه واختلف معناه)^(٨)، و(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)^(٩)، وبعضهم يقتصر على ذكر البيت فقط، فعله حسن فرهود في تحقيقه للكتب التالية (التكملة)^(١٠)، و(الإشارة إلى تحسين العبارة)^(١١)، و(حروف الممدود والمقصور)^(١٢)، والعميري في (مقدمة في النحو)^(١٣)، ومنهم من يذكر أول البيت والقافية والقائل، كالعطار في (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة)^(١٤)، وعبد الرحمن العثيمين في (الفريدة في شرح القصيدة)^(١٥)، و(إعراب القراءات السبع)^(١٦)، وزادت حسناء القنيعير (البحر) في (شرح عيون الإعراب)^(١٧).

(١) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص١١٥٧.

(٢) ينظر : الهادي في الإعراب، ص١٧٤.

(٣) ينظر : تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية، ص٢٠١.

(٤) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج٣، ص١٣٠٤.

(٥) ينظر : شرح الأتمودج في النحو، ص٢٦٧.

(٦) ينظر : ليس في كلام العرب، ص٤١٥.

(٧) ينظر : الغرر المثلثة، ص٥٤٧.

(٨) ينظر : ما اتفق لفظه واختلف معناه، ص٢٨٧.

(٩) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص٤٧٣.

(١٠) ينظر : التكملة، ج٢، ص٢٩١.

(١١) ينظر : الإشارة إلى تحسين العبارة، ص١٣١.

(١٢) ينظر : حروف الممدود والمقصور، ص١٣٣.

(١٣) ينظر : مقدمة في النحو، ص٩٥.

(١٤) ينظر : الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، ص٤٧٠.

(١٥) ينظر : الفريدة في شرح القصيدة، ص٢٨٩.

(١٦) ينظر : إعراب القراءات السبع، ج٢، ص٥٨١.

(١٧) ينظر : شرح عيون الإعراب، ص٤٥٠.

ومن أبرز الأمور التي تلاحظ بعد الوقوف على الفهارس، والمناهج المتبعة في إعدادها شكلاً ومضموناً، وبالذات فيما يتعلق بمن له عدة كتب محققة، أننا نجد منهم من لم يسلك منهجاً واحداً، وإنما يزواج بينها في كتاب دون آخر، كما يتضح من العرض السابق بورود بعض الأسماء في أكثر من منهج؛ لأن المسألة اختيارية.

وفي نهاية هذا الفصل الخاص بتحقيق الكتب اللغوية تبرز عدة سمات، من أهمها :

- ١- وجود اتجاه واضح في مجال التحقيق اللغوي.
- ٢- احتذاء المناهج العلمية المتداولة في مهنة التحقيق، والسعي إلى أتباع أفضلها.
- ٣- غلب على النتاج التحقيقي خدمة المجال النحوي أكثر من غيره^(١)، بسبب كثرة المؤلفات التراثية في هذا المجال، وكثرة المتخصصين فيه.
- ٤- شمول التحقيق لكتب قيمة في مختلف فروع الدرس اللغوي.
- ٥- أن الحركة اللغوية في المملكة تجد من يطلع على بعض نتائجها، من قبل بعض الباحثين العرب، ويتابع ما يستجد فيها.
- ٦- وضوح الحرص على تحليل الكتاب المحقق؛ بالإفادة من منهجية الاستدراكات والتعليقات والإضافات.

(١) ينظر : الملحق الرابع ص ٥٠٢.

الخاتمة

أولاً : النتائج :

بعد دراسة مستفيضة لواقع بعض جوانب الدرس اللغوي في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة ما بين ١٣٥١هـ إلى ١٤٢٠هـ؛ خلصت الدراسة إلى أن الحركة اللغوية تتسم بغزارة النتائج، ووجود اتجاهات متعددة، ومناهج متنوعة. وكشفت عن مرحلتين مرت بهما: الأولى مرحلة النشأة، وهي الفترة الممتدة من توحيد المملكة إلى نهاية العقد التاسع من القرن الرابع عشر الهجري، وهي امتداد لما قبلها، لأن الجانب التعليمي والتأليف المدرسي مستمر، وشهدت هذه الفترة أول كتاب ألف في الحركة اللغوية عام ١٣٥٨هـ للشيخ عبد الرحمن بن قاسم بعنوان (حاشية الأجرومية)، كما شهدت أول كتاب محقق وهو (تهذيب الصحاح)، قام به العطار بالاشتراك مع عبد السلام هارون، وظهور أول إسهام لأعضاء هيئة التدريس، تمثل بتحقيق الجزء الأول من كتاب (الإيضاح العضدي)، قام به حسن شاذلي فرهود، ثم جاءت مرحلة التطور، وهي مرحلة انتقالية، اتسمت بالتطور السريع الذي شهدته الحركة بشكل ملحوظ، وتبتدئ مع بداية العقد الأول من القرن الخامس عشر الهجري تقريباً، واحتضنت انطلاقها الجامعات السعودية. ولا شك أن مرحلة التطور تعدّ سريعة إذا ما قورنت بحال الدرس اللغوي في العالم العربي، ويبدو أن هناك عوامل وظروفاً أساسية ساعدت على نماء الحركة اللغوية، واحتلالها مكانة لا تقل شأنًا عنها في بقية الدول العربية من حيث تنوع البحث اللغوي فيها وغزارته، من أبرزها الدافع الديني، واحتضان الدولة - وفقها الله - للغة العربية رسمياً وتعليمياً.

وهذا الدافع الديني يعدّ البذرة الأولى في مرحلة النشأة؛ بدليل أن أول مؤلف ظهر في الساحة كان لأحد علماء الشريعة، وهو الذي حدا بالعطار إلى خوض غمار أول تحقيق ظهر في الحركة اللغوية المعجمية، وتأليف كتاب (الصحاح ومدارس المعجمات العربية) الذي يعد من أوائل الكتب التي أرّخت للمعجم العربي، بالإضافة إلى أعماله الأخرى التي نافح فيها عن اللغة العربية، وعدّ حرب اللغة حرباً على الدين، ولم تقصد اللغة لذاتها.

وما زال العامل الديني يؤثر في الدراسات اللغوية إلى يومنا هذا، بل عُرفت بعض الجامعات بتمثله؛ وذلك من منطلق الاعتزاز بلغة القرآن الكريم.

ومن أهم ما هدفت إليه هذه الدراسة توضيح ملامح من الحركة اللغوية، وتحليلها وتقويمها، ولا يمكن معرفة ذلك إلا بإبراز النتائج التي توصلت إليها، وهي كثيرة ذكرتُ الخاصة منها في نهاية كل مبحث أو فصل، ويمكن تلخيص العامة وفق محاور ثلاثة :

(أ) عوامل تطور الحركة :

تضافرت عدة عوامل أحدثت نقلة سريعة للحركة من مرحلة النشأة إلى مرحلة التطور والتأثير، وكان لها أثر في دفع عجلة التطور، وعلى رأسها الباعث الديني الذي ينظر إليه غالبية الباحثين على أنه هو المحرك الأساس للواقع اللغوي؛ مما عمق نظرة الاعتزاز بالتراث، وبالتالي قاد لإغناء الحركة نحو الاتجاه التراثي.

ولم تكن العوامل على درجة واحدة من التأثير في الجوانب اللغوية، فقد يبرز عامل في مجال لغوي، ويقل في آخر، أو لا تجد له أثراً في أحايين أخرى.

ومن العوامل المؤثرة في تطور الحركة :

١- الجامعات : يعود الفضل - بعد الله - إليها في تطور الحركة وإسهامها في إثراء النتاج؛ لأن قاعدة الدراسات اللغوية موكلة إليها، من خلال النتاج المعدّ في حقل الدراسات العليا، واستقطاب اللغويين العرب، كما كان لهذا العامل أثره في اصطباغ الحركة بالمدارس والمناهج والاتجاهات المتعددة، واختيار موضوعات جديدة، أعطت الحركة قصب السبق فيها، وقد اتضح أثره بشكل كبير في الدراسات النحوية، والصوتية، والصرفية، وفي النتاج التحقيقي، وأما في الدراسات المعجمية فكان أثره غائباً.

٢- مواصلة المشوار العلمي : أسهم هذا العامل الإداري في غزارة النتاج العلمي، وإعطائه الصبغة الجديدة في اختيار موضوعات لم تُعدّ من قبل، أو إكمال نقص ما سبق.

٣- الابتعاث : لا شك أن الابتعاث أعطى الحركة صبغة التنوع في الموضوعات، وتعدد المناهج والاتجاهات؛ فكانت المدرستان التجديدية والحديثة - في الغالب - أثراً من آثاره. واتضح للدراسة أن تأثيره كان في الدراسات الصوتية أكبر من وضوحه في غيرها من الجوانب اللغوية.

٤- الندوات والمحاضرات : بينت الدراسة أن لهذا العامل أثراً في إغناء الحركة، عن طريق عقد ندوات ومحاضرات تعنى باللغة العربية، وتسعى للارتقاء بها، وتدعو إلى توظيفها في التقنية الحديثة، كما وضّحت قدرتها على التعامل مع المصطلحات الحديثة.

٥- المسجد : أظهرت الدراسة أثر المسجد في الدراسات النحوية؛ لأن علماء الشريعة عادة يجمعون بين العلوم الشرعية والعربية؛ فأسهم هذا العامل في تبني مبدأ التيسير التعليمي، وغذّى المكتبتين المقروءة والصوتية ببعض النتاج النحوي، بل إنه في الآونة الأخيرة، بدأ يحتل مساحة واضحة في الحركة اللغوية، عن طريق الدروس العلمية التي تعقد في المساجد.

٦- النشر : إن العناية بنشر النتاج أغنى الحركة وجعلها في متناول الباحثين في المملكة وخارجها؛ ولهذا اقتصرت الدراسة على النتاج المنشور؛ لأنه هو الذي يحدث أثراً وحركة حيّة في الساحة الثقافية، وقد تعددت مشارب النشر؛ ما بين كتب، ومجلات داخلية وخارجية، وتخصّصية وغير تخصّصية، ورسمية وخاصة.

٧- المعامل : بدأ يبرز أثره مؤخراً، وبالذات في الدراسات الصوتية وفق المنهج التجريبي، ومثل هذا العامل المدرسة التجديدية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

٨- مراكز التعريب : كان لهذا العامل أثر في إغناء الحركة اللغوية بقضية تعريب المصطلحات العلمية، ووضع آليات وبرامج تعنى بها، وجمع المصطلحات من المؤسسات والهيئات العالمية والعربية.

(ب) مظاهر الحركة :

١- أصالة الحركة : تجلت هذه السمة في الدرس اللغوي في المملكة بشكل واضح وغلبت على نتاجه؛ مما يدل على أنه ينطلق من أسس راسخة في الحفاظ على التراث العربي، ووضعه في مكانه اللائق به، ومما يؤكد هذه الأصالة؛ غلبة النتاج التراثي في الدرس اللغوي، والقيام بنشاطات متعددة، تقف أمام عوامل التحدي، وتفند الدعوات التي تنتقد بعض الأسس اللغوية في التراث العربي، والتي تبناها غير اللغويين الذين لم يحتلوا أي مساحة تذكر في الساحة اللغوية.

٢- مدارس الحركة : أظهرت الدراسة انتماءها إلى ثلاث مدارس :

أ) المدرسة التراثية (المحافظة) : كان لهذه المدرسة أثر بارز في بعث التراث العربي وإحيائه تحقيقاً وتأليفاً على مستوى الجامعات والباحثين على حد سواء، وغلب على هذه الحركة انتمائها إلى هذه المدرسة.

ب) المدرسة التجديدية (المزوجة) : ومن أبرز مظاهرها محاولة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، كإفادة من بعض المناهج والدراسات الحديثة في توظيف المقولات النظرية التراثية في المجال التجريبي، وإفادة من بعض المناهج الحديثة في خدمة التراث العربي وتعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى.

ج) المدرسة الوافدة : ارتكزت على الثورة على بعض أسس التراث العربي وتقويضها؛ ونتج ذلك عن التلاقح الثقافي بين المبتعثين وبين الثقافة الغربية، أو عن الاتجاه نحو التيسير اللغوي؛ مما كان له أثر سلبي لدى بعض الباحثين في نقد بعض أسس التراث العربي والدعوة إلى تغييرها، وكذلك الدعوة إلى دراسة اللهجات العربية المعاصرة لتقويم التراث العربي!

٣- تنوع الاتجاهات والمناهج والمجالات : وبما تتبين الكيفية التي سارت على ضوئها الحركة اللغوية؛ مما يدل على حيويتها وإفادتها من الواقع اللغوي الحديث مع الاحتفاظ - في الغالب - بالتراث، فبرز فيها عدد من الاتجاهات والمناهج : كالاتجاه النظري، والتطبيقي، والنقدي، والتعليمي والإصلاحي، والمنهج الوصفي، والتحليلي، والتجريبي، والتقابلي، وعدد من مجالات التأليف : كالمجال القرآني، والموضوعي، والخلافي، والتحليلي، والشعري، والمعجمي.

٤- مكانة الحركة : أظهرت الدراسة أن الحركة وجدت متابعة من قبل بعض الباحثين في العالم العربي؛ من خلال تقويم شيء من نتائجها.

٥- شمولية الحركة : تناول الدرس اللغوي عددًا كبيراً من الموضوعات اللغوية، مما يعطي الحركة صبغة التنوع في المسار البحثي، والتجديد في تناول العرض، وهذا لا يمنع من وجود بعض أوجه النقص لأسباب معينة، تحدثت الدراسة عنها وبيّنت أسبابها.

٦- استقلالها : تبين من الدراسة وجود عدد كبير من الباحثين اتسموا باستقلال الآراء ومحاولة المناقشة الموضوعية للآراء القديمة والحديثة، والوصول لبعض النتائج التي خالفوا فيها بعض الآراء المشهورة، وخالف بعضهم بعضاً، بل وقفوا ضد بعض الدعوات الهدامة التي أُطلقت في بعض البلدان العربية موقفاً موضوعياً مبنياً على الدراسة والتحليل والمناقشة.

٧- تنوع المشاركين : لم يقتصر إغناء الحركة اللغوية على اللغويين فقط، بل شاركهم غيرهم من المتخصصين في الشريعة والعلوم العربية وغيرها؛ مما يعطي تصوراً واضحاً عن النظرة التكاملية بين العلوم الشرعية والعربية، والعلوم العربية فيما بينها.

٨- الجدة الموضوعية : حرصت الحركة على الإسهام في اتجاهات حديثة وموضوعات جديدة، أو سد النقص الموجود في بعض الدراسات السابقة؛ ولذا كان لها فضل السبق في إخراج كتاب يعنى بتاريخ المعجم العربي ونشأته ومدارسه، كما كان لها قصب السبق في تناول المصطلحات النحوية في ضوء الاتجاهات الحديثة، وغير ذلك.

٩- التيسير اللغوي المعتدل : إن الوقت الذي عايشته الحركة اللغوية في المملكة قد احتضن بعض الاتجاهات الفكرية في العالم العربي التي تنادي بمبدأ التيسير على حساب بعض أسس اللغة العربية؛ لأهداف مشبوهة، واحتلت مكانة في الساحة اللغوية العربية، وأعدت بعض المؤلفات في ذلك، وأما في المملكة العربية السعودية فقد أظهرت الدراسة أن الحركة اللغوية غلب عليها - وبشكل واضح - طابع الاتجاه نحو التيسير المعتدل؛ وذلك باللجوء إلى الشروح، والمختصرات، والتطبيقات، والجانب الوظيفي؛ حفاظاً على التراث اللغوي العربي، وعرضه بأسلوب يتوافق مع ما يناسب هذا العصر، ويفيد من مناهجه، أما الدعوات المتطرفة - وإن وجدت - فإنها لا تكاد تذكر لندرتهما، ولم تحتل مساحة في الحركة اللغوية في المملكة، كما احتلت في بعض البلدان العربية، بل جوبهت بالرد والنقد.

١٠- الاهتمام بتعليم العربية للناطقين بلغات أخرى والتأليف في هذا المجال، والإفادة من توظيف المناهج الحديثة فيه، ووضع الأسس التربوية التي من شأنها الرقي بالعملية التعليمية في هذا المجال الحي المهم.

١١- توزيع نتاج الباحثين بين التأليف أو التحقيق أو الجمع بينهما : حيث اقتصر قلة من الباحثين على نتاج التحقيق فقط، كحسن شاذلي فرهود، وعبد الرحمن العثيمين، وأكثر

منهم من زواج بين العمل التحقيقي والتألفي، كالعطار، والعميري، وعياد الثبيتي، وسليمان العايد، والخثران، وهناك طائفة اكتفوا بالتأليف ولم يلجوا باب التحقيق، كباكلا، والمزيبي، والشمسان، والأسعد.

(ج) من المآخذ على الحركة اللغوية :

على الرغم من أن الحركة - كما اتضح من السمات السابقة - تتمتع بمقومات قوية أسهمت في إغنائها؛ إلا أنها لم تخل من بعض المآخذ التي تساق هنا من باب لفت الانتباه دون التقليل من شأن الحركة؛ لإعادة النظر فيها - بالإضافة إلى المآخذ التي ذكرت ضمن نتائج المباحث والفصول - ومن هذه المآخذ ما يلي :

١- لم يحظ الحديث النبوي الشريف بدراسات خاصة به، وكذلك الشعر العربي اتسم تناوله بالندرة.

٢- قلة مشاركة اللغويين السعوديين في الدراسات المعجمية.

٣- وجود بعض أوجه النقص في خدمة بعض الجوانب اللغوية المهمة، كعدم إعداد معجم لغوي عام، وعدم التأليف في الأصوات العربية، والتطبيق الصرفي وغيرها.

٤- أن الحركة اللغوية لم تخض مسألة تعريب المصطلحات بشكل مستقل في مؤلف، وإنما أفادت مما توصلت إليه المؤسسات والهيئات اللغوية والعلمية في العالم العربي؛ وهذا لا يمنع من وجود مصطلحات وضعها بعض السعوديين في أثناء ترجمتهم لبعض الكتب الأجنبية.

ثانياً : التوصيات :

بعد أن عملت الدراسة على دراسة واقع جوانب من الدرس اللغوي في المملكة العربية السعودية، وما تناولته من قضايا، وإبراز ملامحها، وخلصت إلى بعض النتائج العامة السابقة؛ فإنها تقترح بعض التوصيات التي من شأنها أن تسعى إلى تطوير مسيرة الحركة اللغوية، وتكامل جوانب الدرس اللغوي فيها، ومنها :

أولاً : القيام بدراسات أخرى حول الحركة اللغوية في المملكة؛ لتسهم في دراسة الجوانب التي لم تتمكن هذه الدراسة من الإحاطة بها؛ حتى تكتمل النظرة عن الحركة اللغوية.
ثانياً : تعاني الحركة اللغوية في المملكة من بعض أوجه القصور، بسبب عدم وجود مجمع لغوي فيها؛ لذا توصي الدراسة بإنشائه؛ لأن واقع الدرس اللغوي في المملكة يتطلب ذلك، فهو لا يقل شأنًا عمّا هو في العالم العربي.

ثالثاً : يبدو أن من عوامل فقدان الحركة تمثيل بعض الجوانب اللغوية؛ أن كثيراً من الرسائل الجامعية لاتزال تقبع في الأرفف؛ لذا توصي الدراسة بالنظر في مسألة نشر الرسائل الجامعية، ووضع آلية تقوم بهذه المهمة؛ حتى تكون عاملاً لإغناء الحركة، وتحسين اتجاه الرسائل وإعدادها.

وبعد أن منّ الله عليّ بإتمام هذه الدراسة آمل أن أكون قد حققت بعض ما هدفت إليه الدراسة، ووفّقت في تقديم تصوّر عن بعض جوانب الدرس اللغوي في المملكة العربية السعودية إلى المكتبة العربية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

الطالب

إبراهيم الديبان

١٠/١١/١٤٢٣هـ



الملحق الأول

الأعلام السعوديون وتاجهم المعتمد في الدراسة

(١) الأسعد ، عبد الكريم :

- هوامش متفرقة على أصول الاحتجاج في النحو ١٩٨١م.
- في القلب المكاني ١٩٨٣م.
- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
- الاتجاهات الأساسية في الدرس النحوي ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- من صور الصناعة النحوية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- من حديث النحو والنحاة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ألوان من التوجيهات الإعرابية في الفروع النحوية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الوسيط في تاريخ النحو ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- محاضرات في التطبيق النحوي ١٩٩٤م.
- مقالات منتخبة في علوم اللغة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- الحاشية العصرية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٢) الأنصاري ، عبد القدوس :

- مع الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ١٤٠٧هـ.

(٣) الباتل ، محمد :

- مناظرة المسألة الزنبورية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

(٤) الباتلي ، أحمد بن عبد الله :

- المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

(٥) بافضل ، صباح عبد الله :

- رؤية جديدة في نشأة النحو العربي ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٦) باكلا ، محمد حسن :

- التكنولوجيا اللغوية وتعليم الأصوات ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ملاحظات عن دراسات سيبوية الصوتية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- ابن جني عالم الصوتيات : مقدمة للدراسات الصوتية واللسانية لدى العرب المسلمين الأوائل ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- اللسانيات العربية : مقدمة وببليوغرافية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي و إنجليزي عربي ١٩٨٣م.
- النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية - دراسة للفعل في اللغة المحكية في مكة المكرمة د-ت.

(٧) البدر ، بدر بن ناصر :

- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط - جمعاً ودراسة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٨) البرعي ، محمد بن عبد الله :

- معجم المصطلحات الإدارية - إنكليزي عربي مع مسرد عربي إنكليزي ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

(٩) البركاتي ، الشريف عبد الله علي الحسيني :

- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل (تحقيق) ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب (تحقيق) ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

(١٠) البعيمي ، إبراهيم بن سليمان :

- المنسوب على التقريب ١٤١٨هـ-١٤١٩هـ.
- شرح التصريف (تحقيق) ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ما تم من الأفعال الناسخة في القرآن ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(١١) تركستاني ، محمد يعقوب :

- مخارج الحروف وصفاتها (تحقيق) ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- في أصول الكلمات ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

(١٢) التويجري ، محمد بن إبراهيم :

- معجم المصطلحات الإدارية - إنكليزي عربي مع مسرد عربي إنكليزي ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

الثبتي ، عبد الملك بن عيضة بن رداد :

- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (تحقيق) ١٤١٨هـ-.

(١٣) الثبتي ، عياد بن عيد :

- ابن الطراوة النحوي ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية (تحقيق) ١٤٠٣هـ-١٤٠٤هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي (تحقيق) ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- صيغ المبالغة بين القياس والسماع ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- نحاة الأندلس وتيسير الدرس النحوي ١٤١٣هـ/١٩٩٢م الإفصاح ببعض ما جاء

من الخطأ في الإيضاح (تحقيق) ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- ابن طلحة النحوي ١٤١٩هـ.

- مقاصد المقاصد : مقاصد الشاطبي في شرح الألفية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(١٤) الجاسر ، حمد :

- الجوهري ليس مبتكر منهج التقفية في المعجم العربي ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- نظرات في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- نظرات في المعجم الكبير وضع (مجمع اللغة العربية) في القاهرة - من حرف (

الهمزة) إلى آخر حرف (التاء) د-ت.

(١٥) الجرف ، رضوان :

- الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد : إنجليزي - عربي

١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

(١٦) جوهري ، محمد إسماعيل :

- الموجز في النحو ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

(١٧) الجويسم ، نعيمة بنت سليمان :

- إعراب الشواهد الشعرية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

(١٨) الحازمي ، عليان :

- الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه ١٤٠٠هـ-١٤٠٥.

(١٩) حسين ، فاطمة عبد الرحمن رمضان :

- المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام - جمعاً وتصنيفاً

ودراسة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي - دراسة نحوية استقرائية
١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ظاهرة التأخي في العربية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- (٢٠) الحقييل ، عبد الله بن حمد :
- رفقا بالفصحى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- (٢١) الحكمي ، علي بن سلطان :
- الملخص في ضبط قوانين العربية (تحقيق) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه (تحقيق) ١٤١٠هـ-١٤١٣هـ.
- (٢٢) الحمد ، منيرة محمود :
- التضمنين في النحو العربي ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- (٢٣) الحميدي ، عبد الرحمن بن عبد الله :
- أبو طالب العبدى - حياته وآراؤه النحوية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- (٢٤) الخندود ، إبراهيم بن صالح :
- ابن عقيل النحوي في كتابه المساعد - دراسة نحوية نقدية منهجية
١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج - توثيقاً
ودراسة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- (٢٥) الخثران ، عبد الله بن حمد :
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي - بحث في المنهج ١٤٠٨هـ.
- الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون
١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- القواعد والفوائد في الإعراب (تحقيق) ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- مراحل تطور الدرس النحوي ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- (٢٦) أبو خشبة ، عبد الملك عباس :
- معجم مصطلحات هندسة الإنتاج ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- (٢٧) الخضيري ، عبد الرحمن بن عبد الله :
- أل الزائدة اللازمة - مواضعها وأحكامها ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- (٢٨) خواجي ، عقيلي ضيف الله :
- معجم مصطلحات هندسة الإنتاج ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- (٢٩) الدايل ، عبد الله بن حمد :
- البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الوصف المشتق في القرآن الكريم - دراسة صرفية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- (٣٠) الدخيل ، حمد بن ناصر :
- مقالات وآراء في اللغة العربية ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- (٣١) الدعجاني ، محمد بن حمود :
- إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق) ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- (٣٢) الزهراني ، ناصر بن عبد العزيز :
- الجمان في تجويد القرآن - حاشية على نظم تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن للشيخ الجزوري ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- (٣٣) سبّاك ، زينب بنت أسعد هاشم بن محمد :
- المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي - دراسة وتحقيقاً ونقداً ١٤١٨هـ.
- (٣٤) السحيمي ، سلمان بن سالم :
- إبدال الحروف في اللهجات العربية ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- (٣٥) السلوم ، يوسف إبراهيم :
- معجم المصطلحات العسكرية - عربي - إنجليزي ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- (٣٦) السويداء ، عبد الرحمن بن زيد :
- فصيح العامي في شمال نجد ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- (٣٧) السويل ، عبد العزيز بن إبراهيم :
- الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي ١٩٨٦م.
- نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة : اقتراح لعلماء الصوتيات العرب ١٩٨٦م.
- (٣٨) شاش ، علي :
- الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد : إنجليزي - عربي ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- (٣٩) الشمري ، هزاع بن عيد :
- معجم أسماء الأسد ١٤١٠هـ.

(٤٠) الشمسان ، أبو أوس إبراهيم :

- الجملة الشرطية عند النحاة العرب ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- أبنية الفعل دلالاتها وعلاقتها ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- حروف الجر دلالاتها وعلاقتها ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- التغيرات الصوتية في المبني للمفعول ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- التخلص من التماثلات لفظاً ١٩٩٤م.
- دروس في علم الصرف ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٤١) الصاعدي ، عبد الرزاق بن فراج :

- أصول علم العربية في المدينة ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.

(٤٢) صيني ، عثمان محمود :

- القواعد الثلاثون في علم العربية (تحقيق) ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

(٤٣) صيني ، محمود إسماعيل :

- التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ١٩٨٣م.
- معجم تكنولوجيا الوسائل السمعية والبصرية : إنجليزي - عربي ١٩٨٧م.
- النحو العربي المبرمج للتعليم الذاتي ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- تعلم الصرف العربي بنفسك ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مذاهب وطرائق في تعليم اللغات - وصف وتحليل (ترجمة) ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- معجم الطلاب - معجم سياقي للكلمات الشائعة ١٩٩١م.
- معجم الأمثال العربية ١٩٩٢م.
- المعنز العربي المعاصر - معجم في المترادفات والمتجانسات ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية ١٩٩٦م.

(٤٤) الضبيب ، أحمد محمد :

- معجم جديد في ألفاظ العامة.

(٤٥) الظاهري ، أبو تراب :

- شواهد القرآن ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

(٤٦) الظاهري ، أبو عبد الرحمن بن عقيل :

- اللغة العربية بين القاعدة والمثال ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٤٧) ظفر ، جميل أحمد :

- النحو القرآني - قواعد وشواهد ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

(٤٨) العايد ، سليمان إبراهيم :

- غريب الحديث (تحقيق) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- شواذ النسب ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين ١٤٠٨هـ.

- فعل في دلالتها على الجمعية ١٤٠٩هـ.

- احتمال الصورة اللفظية لغير وزن ١٤١٠هـ.

- صيغة فعل في العربية ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- اللغ بالراء ١٤١١هـ.

- ثلاثة كتب في المثلاث، لأبي إسحاق الزجاج ، وابن حبيب تمام بن عبد السلام،

وأبي البيان نبأ بن محظوظ (تحقيق) ١٤١١هـ.

- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها د-ت.

- البعلي اللغوي وكتابه شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد (تحقيق) د-ت.

- ثلاثيات الأفعال المقول فيها أفعل أو أفعل بمعنى واحد وزوائده (تحقيق) د-ت.

- الغرر المثناة والدرر المبنثة (تحقيق) د-ت.

(٤٩) العايد ، صالح بن حسين :

- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية (تحقيق) ١٤١٨هـ.

- شرح الحدود النحوية (تحقيق) د-ت.

(٥٠) العبدان ، عبد الرحمن عبد العزيز :

- مذاهب وطرائق في تعليم اللغات - وصف وتحليل (ترجمة)

١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

(٥١) العبيدان ، موسى :

- اختلاف الإعراب في القراءات السبع - توجيهه وعلاقته بالمعنى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- في نحو القرآن والقراءات ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- لهجة بني كلاب ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- دراسات لغوية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- دلالات حروف الجر الوظيفية د-ت.

(٥٢) العتيبي ، تركي بن سهو بن نزال :

- شرح المقدمة الجزولية الكبير (تحقيق) ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

(٥٣) العثيمين ، عبد الرحمن بن سليمان :

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد (تحقيق) ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه (تحقيق) ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب (تحقيق) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحخير (تحقيق) ١٩٩٠م.
- المقدمة للؤلؤة في النحو (تحقيق) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- إعراب القراءات السبع وعللها (تحقيق) ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

(٥٤) العثيمين ، محمد بن صالح :

- مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

(٥٥) العجمي ، فالخ بن شبيب :

- التطور الصوتي التاريخي في اللغات السامية الكلاسيكية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

(٥٦) عرب ، سلوى محمد عمر :

- شرح جمل الزجاجي (تحقيق) ١٤١٩هـ.

(٥٧) عريف ، محمد خضر :

- القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية - بحث لساني تطبيقي ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- بعض أوجه الاتفاق والاختلاف الصوتية بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية - دراسة لسانية تطبيقية مقارنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

(٥٨) العزام ، محمد عبد الله :

- شرح الفصح ليس للزحشري بل للإسترابادي ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

(٥٩) العسكر ، مها :

- من في معلقة امرئ القيس - دراسة نحوية تطبيقية ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

(٦٠) عطار ، أحمد عبد الغفور :

- تهذيب الصحاح (تحقيق) ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م.
- الصحاح ومدارس المعجمات العربية ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م.
- مقدمة الصحاح ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق) ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.
- الزحف على لغة القرآن ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.

- دفاع عن الفصحى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ليس في كلام العرب (تحقيق) ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- وفاء اللغة العربية بمجاجات هذا العصر وكل عصر ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة (تحقيق) ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الجوهري مبتكر منهج الصحاح ١٤٠٠هـ.
- قضايا ومشكلات لغوية ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- آراء في اللغة د-ت.
- (٦١) عطار ، نجلاء محمد نور عبد الغفور :
- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- (٦٢) العقيلي ، عبد العزيز بن صالح :
- جملة الصلة في العربية والإنجليزية - دراسة تقابلية ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- (٦٣) العقيلي ، عبد العزيز :
- أهداف واستخدامات معامَل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- (٦٤) العقيلي ، محمد بن أحمد :
- معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان ١٤٠٣هـ.
- (٦٥) العقيلي، محمد بن سعد :
- جداول التجويد ١٤١٩هـ.
- (٦٦) العلولا ، منيرة بنت سليمان :
- الإعراب وأثره في ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية ١٩٩٣م.
- التداخل في اللغات دراسة لغوية قرآنية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- (٦٧) العمار ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن :
- لفظ ليس ومعناها في التراث العربي ١٤٢٠هـ.
- (٦٨) العمري، خميس بن ناصر :
- الخلاصة من أحكام التجويد ١٤١٥هـ.
- (٦٩) العمري ، محمد :
- المنتخب من غريب كلام العرب (تحقيق) ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- الجرد في غريب كلام العرب ولغاتها (تحقيق) ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- القلب المكاني ١٤١٤هـ.

(٧٠) العمير ، صالح بن سليمان :

- دراسة القضايا الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في شرح القوائد السبع لابن الأنباري ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- دراسة الظواهر النحوية في القراءات القرآنية الواردة في كتاب شرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية - بحث في مجال الدرس النحوي الكوفي ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- المصطلح النحوي عند ابن قتيبة ١٤١٢هـ.
- التعليقة الوافية بشرح الأبيات الثمانية في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه (تحقيق) ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

(٧١) العميري ، محسن بن سالم :

- مقدمة في النحو (تحقيق) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب (تحقيق) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- في التصريف (تحقيق) ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب (تحقيق) ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- التتمة في التصريف (تحقيق) ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية (تحقيق) ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفية (تحقيق) ١٤١٩هـ.

(٧٢) عواد ، محمد حسن :

- العواد يصحح المفاهيم الخاطئة في اللغة والشعر.

(٧٣) العوفي ، معيض بن مساعد :

- قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب (تحقيق) ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- شرح كتاب سيبويه (تحقيق) ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٧٤) الغامدي ، إبراهيم بن عبد الله بن جمهور :

- شرح الفصيح (تحقيق) ١٤١٧هـ.
- الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- (٧٥) الغامدي ، أحمد محمد أبو عريش :
- ظاهرة الاستغناء في اللغة العربية ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- (٧٦) الغامدي ، سعد بن حمدان :
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام (تحقيق) ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- (٧٧) الغامدي ، منصور محمد :
- الإدراك الآلي للتضعيف في اللغة العربية ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- (٧٨) الغريسي ، سعد عبد الله :
- الأصوات العربية وتدريسها لغير الناطقين بها من الراشدين ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- (٧٩) الفاضل ، عبد الرحمن بن عبد العزيز :
- نشاط مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في مجال توثيق المصطلحات العلمية وتعريبها ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- (٨٠) فرهود ، حسن شاذلي :
- الإيضاح العضدي (تحقيق) ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- المقصور والممدود (تحقيق) ١٣٩٥هـ - ١٣٩٦هـ / ١٩٧٥م - ١٩٧٦م.
- عقود اللمع في النحو (تحقيق) ١٩٧٧م - ١٩٧٨م.
- مختصر في ذكر الألفات (تحقيق) ١٩٧٩م.
- التكملة (تحقيق) ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- الإشارة إلى تحسين العبارة (تحقيق) ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- حروف الممدود والمقصور (تحقيق) ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- شرح أبنية سيبويه (تحقيق) ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- شرح الأنموذج في النحو (تحقيق) ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- (٨١) الفضلي ، عبد الهادي :
- اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ١٩٨٠م.
- دراسات في الإعراب ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
- مختصر النحو ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة (تحقيق) د-ت.
- مختصر الصرف د-ت.
- (٨٢) الفوزان ، عبد الله بن صالح :
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

- (٨٣) الفیصل ، عبد العزیز بن محمد :
- من غریب الألفاظ المستعمل فی قلب جزيرة العرب ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- (٨٤) الفیفي ، إبراهيم حسین ضیف الله :
- الخلاصة الصرفية المستخلصة من مطولات النحاة لطلاب الكليات المتخصصة والمعاهد العلمية د-ت.
- (٨٥) القارئ ، أبو عاصم عبد العزیز بن عبد الفتاح :
- قواعد التجويد علی رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ١٤١٠هـ.
- التجويد الميسر ١٤١٤هـ.
- (٨٦) ابن قاسم ، عبد الرحمن بن محمد :
- حاشية الآجرومية ١٣٥٨هـ.
- (٨٧) القحطاني ، مها محمد :
- الميسر فی قواعد اللغة العربية للطلاب ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- (٨٨) القرشي ، خضر عليان :
- تعريب العلوم ووضع المصطلحات ١٩٨٢-١٩٨٣م.
- (٨٩) القرني ، عبد الله بن ناصر :
- صيغة فُعلى فی العربية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- (٩٠) القعود ، عبد الرحمن بن محمد :
- الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- (٩١) القنيعير ، حسناء عبد العزیز :
- شرح عيون الإعراب (تحقيق) ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- (٩٢) القوزي ، عوض بن حمد :
- المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- رحلة كتاب سيبويه من البصرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧.
- التعليقة علی كتاب سيبويه (تحقيق) ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة (تحقيق) ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- (٩٣) المؤيد ، فائزة بنت عمر :
- إعراب القرآن (تحقيق) ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- نزهة الطرف فی موانع الصرف (تحقيق) ١٤١٥هـ.

(٩٤) المالكي ، عبد الله أبو عشي :

- معجم المصطلحات الدينية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٩٥) مباركي ، يحيى بن علي بن يحيى :

- صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي

١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية في المدة الزمنية : المد الفرعي بسبب

الهمز ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- القيمة الكمية والزمنية لصوت القلقلة في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية

١٤١٩هـ.

(٩٦) المزيني ، حمزة :

- ترقيق الراء وتفخيمها في القراءات القرآنية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً ١٩٩٥م.

- التحيز اللغوي : مظاهره وأسبابه ١٩٩٥م.

- مراجعات لسانية ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٩٧) المعتوق ، أحمد محمد :

- الحصيلة اللغوية أهميتها - مصادرها - وسائل تنميتها ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- المعاجم اللغوية العربية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٩٨) المعلمي ، يحيى عبد الله :

- الوجيز في النحو ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

(٩٩) مفتي ، خديجة أحمد :

- نحو القراء الكوفيين ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

(١٠٠) المقدي ، محمد بن عبد الرحمن :

- حديث (ما) أقسامها وأحكامها ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- الدماميني - حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد

١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (تحقيق) ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(١٠١) المهيدب ، عبد الله بن إبراهيم :

- واقع تعريب التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(١٠٢) نيل ، علي فودة :

- الشرط بـ (إن) و (إذا) في القرآن الكريم ١٣٩٥هـ-١٣٩٦هـ/١٩٧٥م-١٩٧٦م.

- ابن هشام الأنصاري - آثاره ومذهبه النحوي ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(١٠٣) الوهبي ، صالح بن سليمان :

- ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

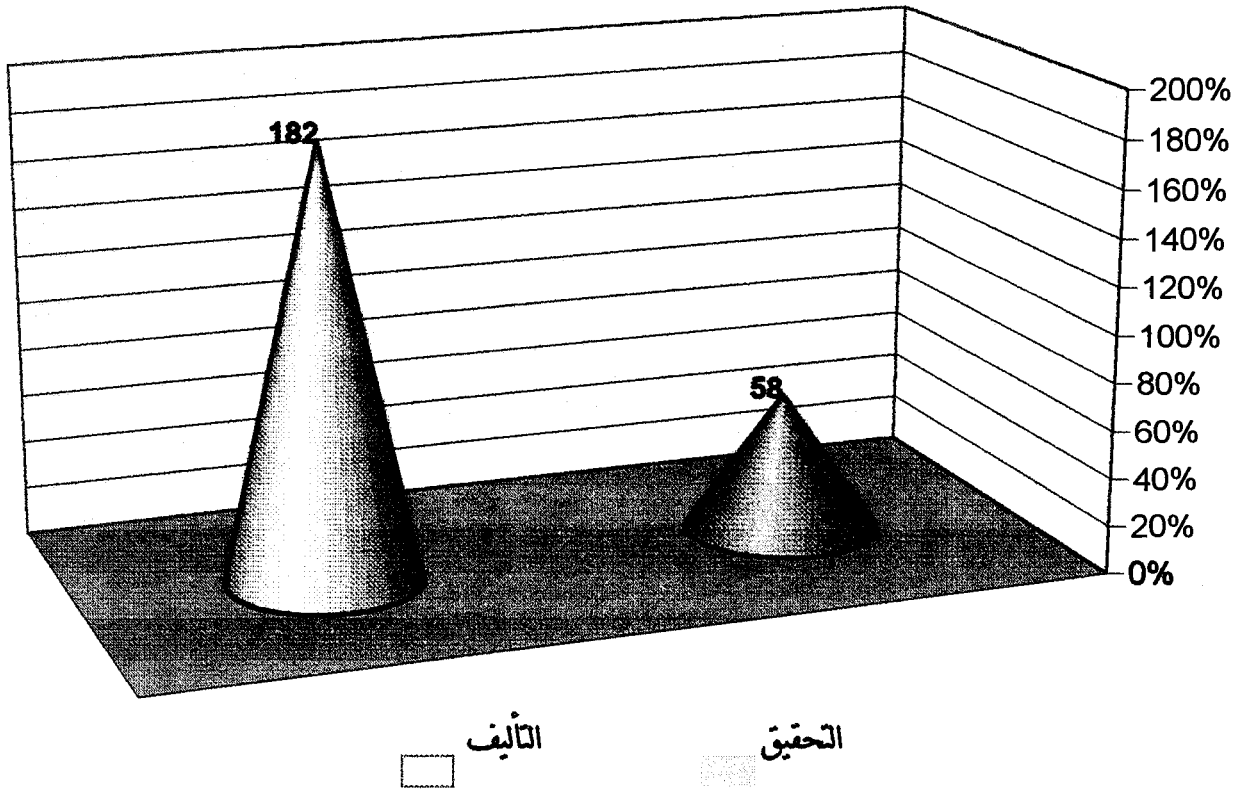
- المطاوعة : معناها وأوزانها ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

(١٠٤) اليازجي ، نجاة بنت عبد الرحمن علي :

- آراء سيوييه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس - دراسة وتحليل ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

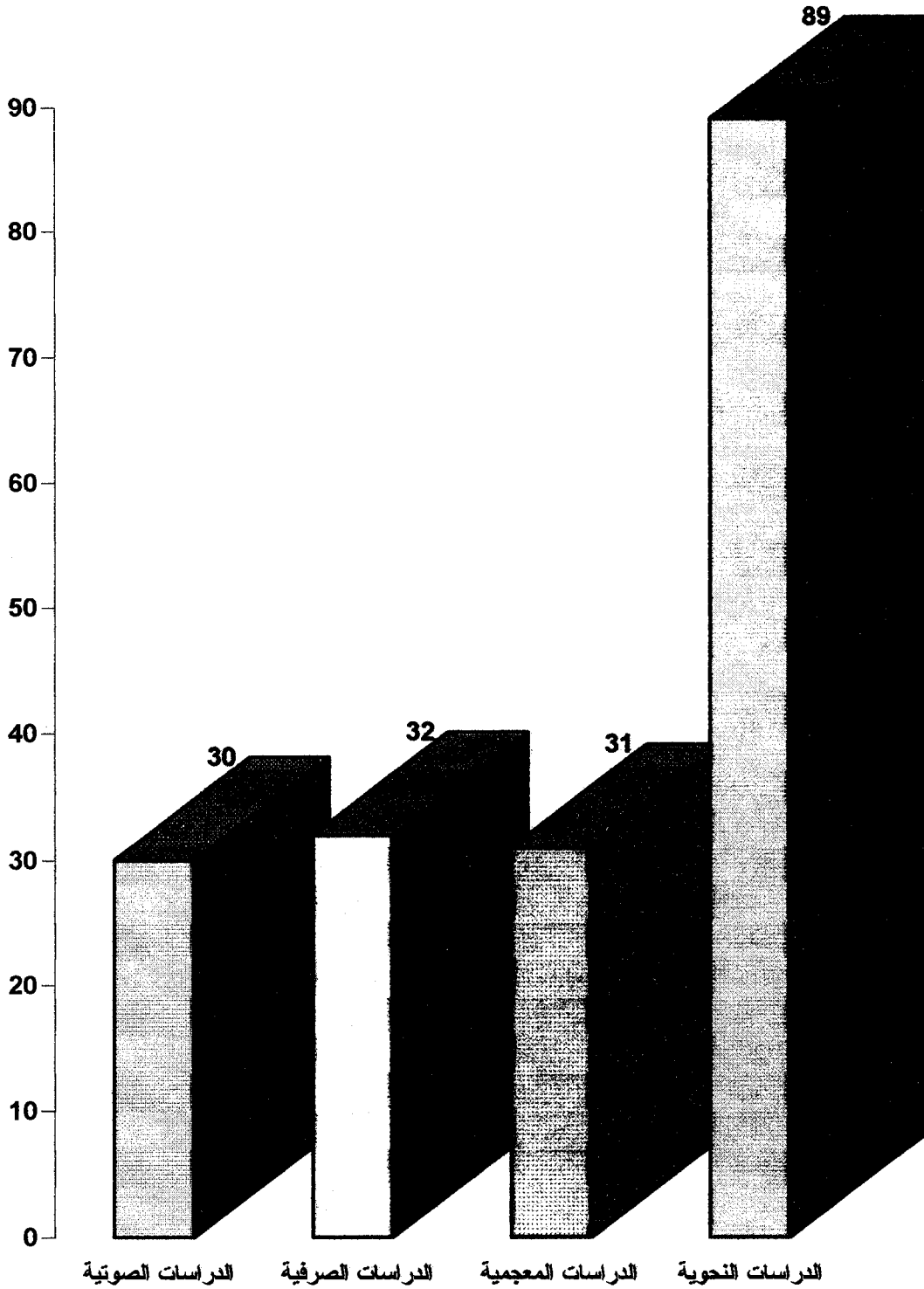
الملحق الثاني

نتاج اللغويين السعوديين المعتمد في الدراسة



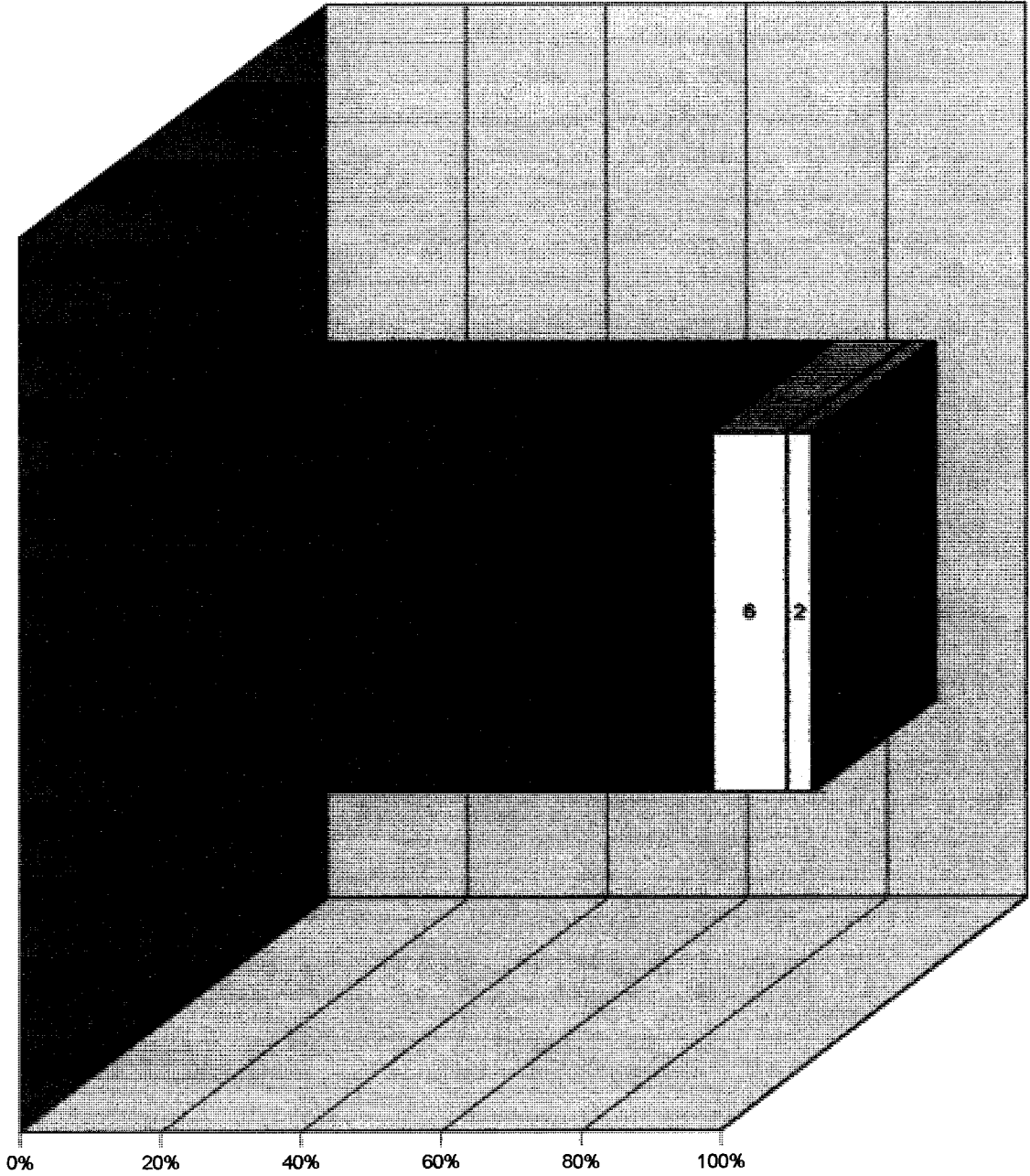
الملحق الثالث

النتائج التآلفي موزعًا على جوانب الدراسات اللغوية



الملحق الرابع

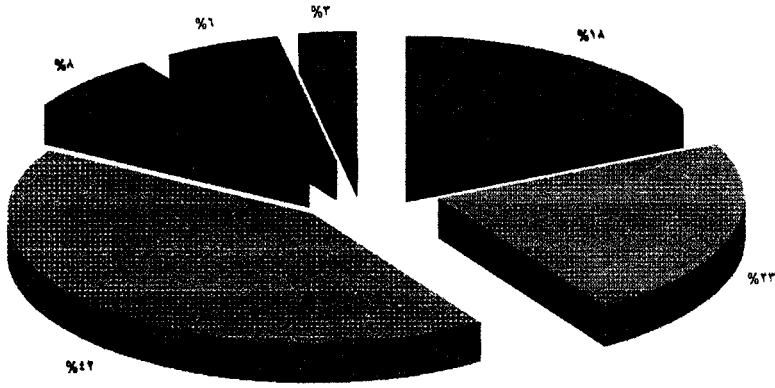
النتائج التحقيقية موزعاً على جوانب الدراسات اللغوية



■ النحوية ■ المعجمية □ الصرفية □ الصوتية

الملحق الخامس

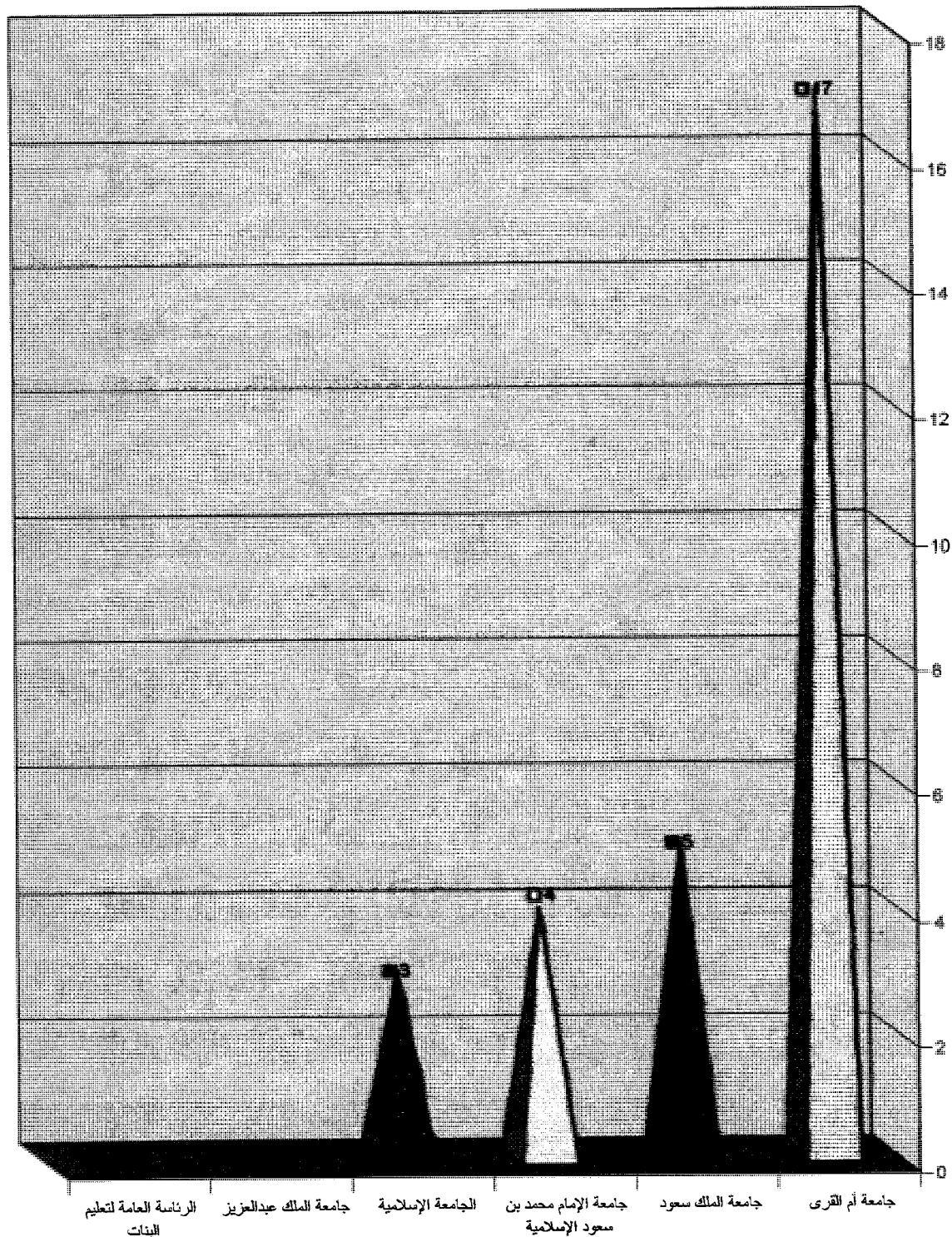
إسهام المؤسسات التعليمية العليا في إنتاج التأليفي



- | | |
|--------------------------------|---------------------------------------|
| ■ جامعة أم القرى | ■ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية |
| ■ الجامعة الإسلامية | ■ جامعة الملك سعود |
| ■ الرناسة العامة لتعليم البنات | ■ جامعة الملك عبدالعزيز |

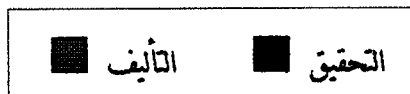
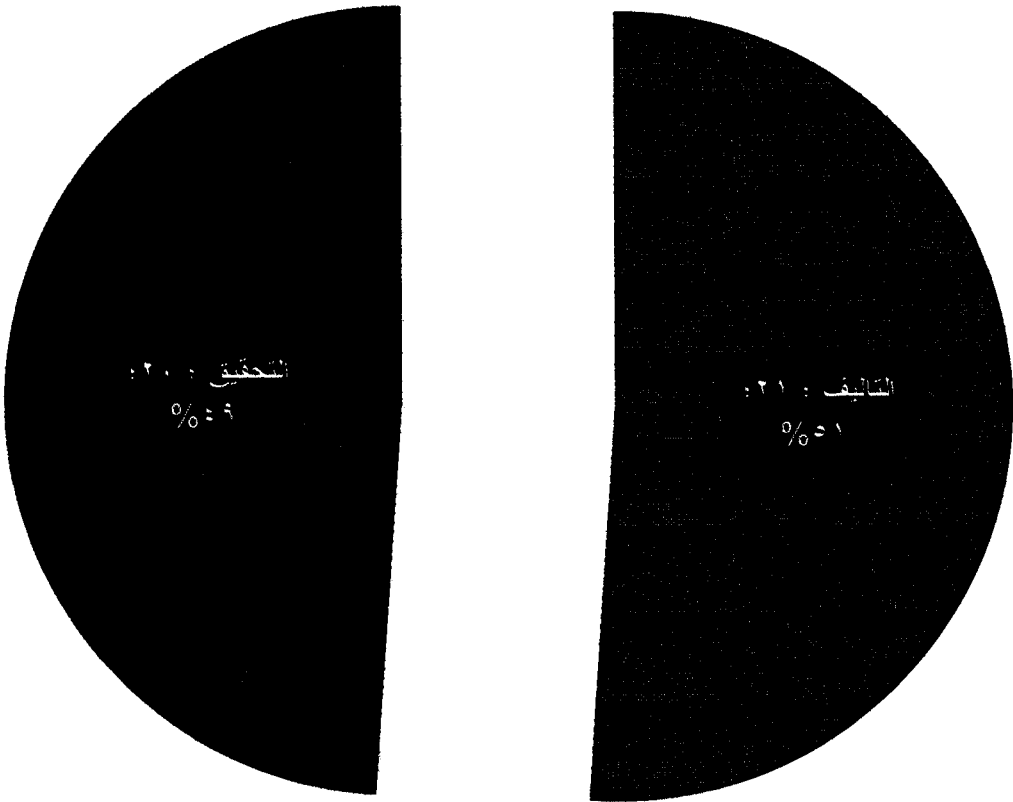
الملحق السادس

إسهام المؤسسات التعليمية العليا في الناتج الحقيقي



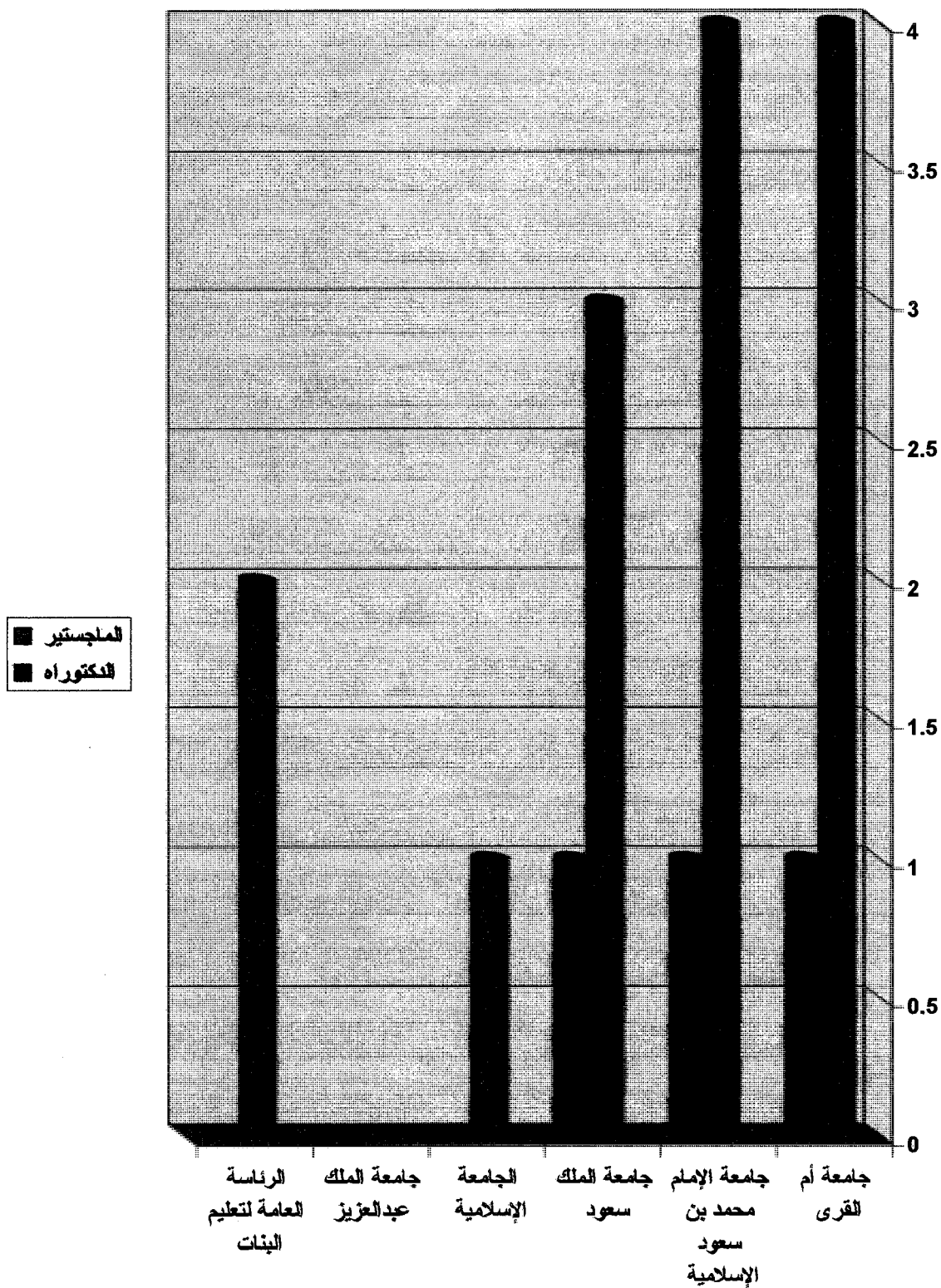
الملحق السابع

الرسائل الجامعية في النتاج اللغوي موزعة على الجانبين التحقيقي والتألفي



الملحق الثامن

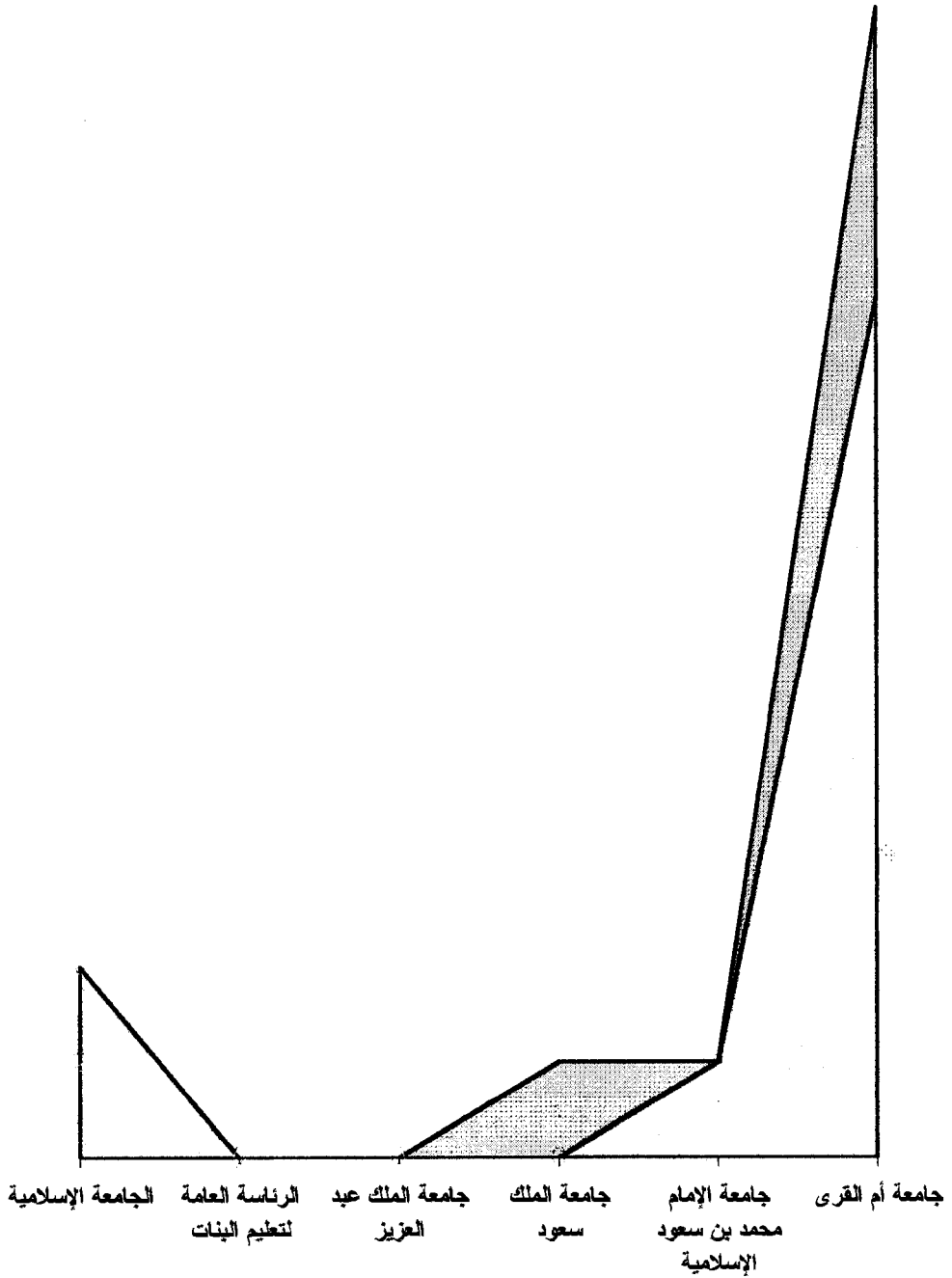
الرسائل الجامعية المعدة في المملكة في النتاج التاليفي



الملحق التاسع

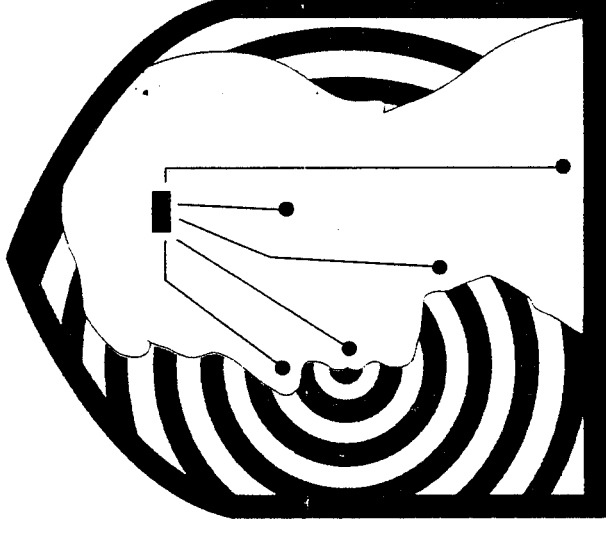
الرسائل الجامعية المعدة في المملكة في النتاج التحقيقي

ماجستير
دكتوراه



الملحق العاشر

مركز الاصوات وتقنيته



تشمل علوم وتقنية الأصوات جميع أوجه التواصل الصوتي بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والأجهزة . وهي من أحدث العلوم وأكثرها تداخلاً ، ذلك لكونها تتطلب متخصصين في علوم مختلفة كعلم الحاسب الآلي ، والهندسة الكهربائية ، والفيزياء ، والصوتيات ، واللسانيات ، وعلم النفس ، والإدراك ، وعلم وظائف الأعضاء ، والعلوم الطبية .

ونظراً لتأخر تنفيذ أبحاث أساسية في العالم العربي في مجال التواصل الصوتي فقد قام معهد بحوث الإلكترونيات والحاسبات بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإنشاء مركز علوم وتقنية الأصوات في ٧ رمضان ١٤١٦هـ الموافق ٢٧ يناير ١٩٩٦م ، ومن ثم دعم أنشطته القائمة وخطته المستقبلية في برنامج تحليل ومعالجة الأصوات .

الاستخدامات

المركز مهياً لتنفيذ أعمال في المجالات التالية:

- أساسيات التواصل الصوتي : كحاكاة جهازي النطق والسمع ، والصوتيات ، والفونجيا ، والنحو والصرف ، وعلم الدلالة ، والبراغماتية .
- التطوير والتقييم لقواعد المعلومات الصوتية ، ووسائل التشخيص ، والبرامج والأجهزة الحاسوبية ذات العلاقة .
- التواصل الصوتي الآلي : كترليف الكلام والتعرف عليه ، والتعرف على المتحدث ، والتعرف على اللغة .
- معالجة الإشارة الصوتية : من حيث التحليل ، والتشفير ، والإرسال ، والتعامل مع الضوضاء ، .
- التسجيل والقياس والمعايرة الصوتية .
- أكوستيكية الأصوات : مثل محاكاة النظم الصوتية ، والتحكم الصوتي ، وأكوستيكية المباني ، والبحث عن مصادر الأصوات والتعرف عليها .
- فسيولوجية أعضاء النطق والسمع .

- اللغة البشرية : ملكة اللغة عند الإنسان ، واكتساب اللغة ، وإعادة تأهيل فاقدني اللغة أو إحدى مكوناتها ، والعجز السعوي ، والتجريد .

الإمكانات

يوجد بالمركز معمل يتكون من منطقة انتظار وأربع غرف مجهزة ومعزولة صوتياً ، وهي : غرفة التحكم ، والغرفة الصوتية ، والغرفة الفسيولوجية ، والغرفة السمعية ، وجميعها مجهزة بنظام تهوية عالي الكفاءة ، وأبواب ونوافذ عازلة للصوت . ويتجاوز خفض الضوضاء داخل الغرف ٤٠ ديسي بل ، كما تقل مدة ارتداد الصوت عن ٠.١٥ من الثانية . أما الغرفة الصوتية فيصل خفض الضوضاء فيها إلى ٦٠ ديسي بل . وتحجب الغرفة الفسيولوجية الترددات الكهربائية ومغناطيسية التي تقع بين ٣٠-١٠٠٠ هرتز بمعدل ٣٠ ديسي بل . والمعالجة . وهي تشمل : رسام أنفي ، ورسام انسياب الهواء ، ورسام الحناك الإلكتروني ، ومطار المنجرة ، ورسام الحبلين الصوتيين ، ونظام التحليل الأكوستيكي . وقد تم تطوير بعض الأجهزة حتى يمكن أخذ قياسات أكوستيكية وفسيولوجية متزامنة . وحيث أن المركز يضم متخصصين في الهندسة الكهربائية والحاسب الآلي والبرمجة الحاسوبية والصوتيات واللسانيات والعلوم الطبية فإنه من الممكن تطوير أجهزة المركز لتلبية متطلبات ذات علاقة بأهداف المركز .

المستفيدون

ترحب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالراغبين في الاستفادة من المركز ، سواء أكادراً أفراداً أم مؤسسات حكومية أو أهلية . ويرجى من الراغبين في ذلك الإتصال بمعهد بحوث الإلكترونيات والحاسبات .

معهد بحوث الإلكترونيات والحاسبات
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
ص ب ٦٠٨٦ الرياض ١١٤٤٢
الملكة العربية السعودية

هاتف ٣٧٦٥ ٤٨١-١-٩٦٦
فاكس ٣٧٦٤ ٤٨١-١-٩٦٦

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	رقم الآية	اسمها	رقم السورة
١٦٥	﴿ إِنَّ هَذَا نِسْجَانٍ لَسَاحِرِينَ ﴾	٦٣	طه	٢٠
١٦٧	﴿ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾	٥١	يوسف	١٢
١٦٩	﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾	١٥٥	النساء	٤
١٦٩	﴿ أَيُّ مَا تَدْعُونَ ﴾	١١٠	الإسراء	١٧
١٨٢	﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾	٩١	البقرة	٢
٢٢٧	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١	الشرح	٩٤
٢٢٧	﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا كُبْرًا ﴾	٢٢	نوح	٧١
٢٣٧	﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾	٣٤	الكهف	١٨
٢٤٨	﴿ فَأَنْفَجَرْتُمْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾	٦٠	البقرة	٢
٢٤٨	﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾	٢٩	فصلت	٤١
٢٥٨	﴿ وَكُلًّا مِنْهَا رَعَدًا ﴾	٣٥	البقرة	٢
٣٥٧	﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾	٢٣٩	البقرة	٢
٣٥٧	﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾	٢٧	الحج	٢٢
٣٥٨	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾	٣	الضحى	٩٣
٣٥٨	﴿ وَيُتِمَّرْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ ﴾	٢	الفتح	٤٨
٣٥٨	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	البقرة	٢
٣٥٩	﴿ ثُمَّ أُنْمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾	١٨٧	البقرة	٢
٣٥٩	﴿ رَبَّنَا أْتِمِّمْ لَنَا نُورَنَا ﴾	٨	التحريم	٦٦
٣٨٠	﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾	٩٦	النحل	١٦
٣٨٠	﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾	١٠٩	الكهف	١٨

	﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْحَارٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	٢٧	لقمان	٣١
٣٨٠				
	﴿ يَمَعَشَرِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنْ أَسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾	٣٣	الرحمن	٥٥
٣٨٠				
٣٨١	﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ﴾	٤٣	إبراهيم	١٤
٣٨١	﴿ قَبَلُ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾	٤٠	النمل	٢٧
	﴿ وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَشِيعِينَ مِنَ الْذُلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾	٤٥	الشورى	٤٢
٣٨١				
٣٨١	﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾	١١٤	هود	١١

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البحر	البيت
١٦٧	(المنسرح)	إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحِلًا وَإِنَّ فِي السَّقْرِ مَا مَضَى مَهَلًا
١٦٨	(الكامل)	هَذَا النَّهَارَ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ نَزَالَ نَزْوَاهَا
١٦٩	(الكامل)	يَا حَسَنَهُ عَبْدَ الْغُرَيْرِ إِذَا بَدَا يَوْمَ الْعُرُوبَةِ وَاسْتَقَرَّ الْمُنْبِرُ

فهرس الأعلام *

- ٣٠٦ : ○ آل ياسين، محمد حسين
- ١٩٤ : ○ الأبدى، أبو الحسن
- ٣٩٢ : ○ إبراهيم، عبداللطيف الشيخ
- ٣٥٨ ، ٣٠١ : ○ ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد
- ١٦٤ : ○ الأحمر، خلف
- ١٧٩ : ○ الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة
- ٤٥٩ ، ٤٤٤ ، ٤٣١ : ○ الأردبيلي، محمد جمال الدين بن شمس الدين
- ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٧ : ○ أرسطو،
- ٣٤٣ ، ٣٤٢ : ○ ابن الأزرق، نافع
- ٣٣٦ ، ٣٠٥ : ○ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد
- ٤٤٤ ، ٤٤٣ : ○ الإستراباذي، أبو علي
- ١٦٢ : ○ إسحاق، عبد الله
- ٣٣٦ : ○ الأسد، ناصر الدين
- ١٥٥ ، ١٥٢ ، ١٤٦ ، ١٣٩ ، ٩٥ ، ٩٢ : ○ الأسعد، عبد الكريم
- ٢٤٦ ، ٢١٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٥٩
- ٢٧٤ ، ٢٧١ ، ٢٦٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨
- ٤٨٣ ، ٢٧٦
- ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٩٠ : ○ الأشموني، أبو الحسن
- ٣١٧ : ○ الأصمعي، عبدالملك بن قريب
- ١٦٢ ، ١٤٣ ، ١٤٢ : ○ الأعرج، عبد الرحمن بن هرمز
- ١٦٧ : ○ الأعشى، ميمون بن قيس
- ١٦٢ : ○ الأقرن، ميمون
- ٢٩٩ : ○ أمين، بكري شيخ
- ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ : ○ الأنباري، أبو بكر
- ٤٤٤

- ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ١٨٩، ٩٤ : الأَنْصاري، عبد القدوس
- ٢٨٢، ٢٨٠، ٧٧، ٦٦، ٦٤، ١٦، ١٠ : أنيس، إبراهيم
- ٢٨٣
- ٤٤٣ : الأهوازي، أبو علي
- ٢٨٣ : أيوب، عبد الرحمن
- ٢٢٥، ٢١٠ : الباتل، محمد
- ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٢٩٩ : الباتلي، أحمد بن عبد الله
- ١٥٧ : ابن الباذش، أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف
- ٤١٢ : الباشا، محمد خليل
- ١٤٨، ١٤٥، ١٣١ : بافضل، صباح عبد الله محمد
- ١٧، ١٦، ١٥، ٩، ٨، ٥، ٤، ٣ : باكلا، محمد حسن
- ٥٨، ٤٦، ٤٤، ٤٣، ٣٥، ١٩، ١٨
- ٣٨٤، ٧٩، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧١، ٦٩
- ٤٨٣، ٤٢٨، ٤٢٦، ٣٨٩، ٣٨٦
- ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٢٠، ٢١٣، ٢٠٧ : البدر، بدر بن ناصر
- ١٦ : بدري، كمال إبراهيم
- ٨٥، ٧٧، ١٨ : برجشتراسر،
- ٣٩١ : البرعي، محمد بن عبد الله
- ٤٦٥، ٤٤٢، ٢١٠، ٩٨، ٩٤ : البركاتي، الشريف عبد الله البركاتي علي الحسيني
- ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣٠٠ : البرمكي، محمد بن تميم
- ٤٤٦، ١٩٠ : بروكلمان،
- ١٤٨ : برونليش،
- ٤١٢ : البستاني، بطرس
- ٣٨٦، ٧١، ٦٩، ٦٧، ٦٦، ١٨، ١٠ : بشر، كمال
- ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٣٨، ٤٣٤، ٣١٧ : البعلي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح
- ٤٤٦، ٤٣٧، ٢٠٨، ١٨٢، ١٨١ : البعيمي، إبراهيم سليمان
- ٤٦٩، ٤٦٦، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٥١، ٤٤٧
- ١٤٨، ٧٥ : بلانك، جوزف

- البندنجي، أبو بشر اليمان ابن أبي اليمان
: ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،
٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٧
- بوكزتار، جري
: ٢٨٣ ، ١٢٧
- ترزي، فؤاد
: ٢٨٣
- تركستاني، محمد يعقوب
: ١٧ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٣٦١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٠ ،
٤٦٧
- تشومسكي،
: ٣٥
- التويمجري، محمد
: ٣٩١
- تيمور، محمود
: ٢٨٥
- الشبيقي، عبد الملك بن عيضة بن رداد
: ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥
- الشبيقي، عياد
: ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٥٢ ،
١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩١ ،
١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ،
٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ،
٤٥٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣
- الثعالبي، أبو منصور عبدالمملك بن محمد بن إسماعيل
: ٣٤٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى
: ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ٤٤٨
- الثقفي، عيسى بن عمر
: ١٦٢
- الثمانيني، عمر بن ثابت
: ٤٣٧ ، ٤٤٦ ، ٤٦٣
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر
: ١٢ ، ٣٣٦
- الجاسر، حمد
: ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ،
٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٣
- ابن جبرين، عبد الله
: ٢٥٩
- الجرجاني، عبد القاهر
: ١٠٩ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٨٢ ،
٤٣٧ ، ٤٥٨
- الجرجاني، علي
: ٣٠٢ ، ٣١٦
- الجرف، رضوان
: ٣٩١
- ابن الجزري، محمد بن محمد
: ٥٣ ، ٦٩

- ٥٥ : ○ الجمزوري، سليمان
- ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣٠٦ ، ١٩٩ : ○ الجنابي، أحمد نصيف
- ٧٨ ، ٧٦ ، ٦٤ ، ٤٨ ، ٩ ، ٦ ، ٥ ، ٤ : ○ ابن جني، أبو الفتح عثمان
- ٧٩ ، ٨٤ ، ١٠٠ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٤ : ○ الجواليقي، أبو منصور
- ٤٤٦ ، ٤٢٦ ، ٣٨٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ : ○ جوهرجي، محمد إسماعيل
- ٤٥٢ ، ٤٠٩ : ○ الجوهرري، إسماعيل بن حماد
- ٢٦٧ : ○
- ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٩٧ ، ٩٣ : ○
- ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ : ○
- ٤٠٥ ، ٣٧٣ ، ٣٥٧ ، ٣٣٩ ، ٣١٧ ، ٣١٢ : ○
- ٤٦٧ ، ٤١٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ : ○
- ٢٧٦ : ○ الجويسم، نعيمة بنت سليمان
- ٣١٦ : ○ أبو جيب، سعدي
- ٦٦ ، ٦٤ ، ٨ ، ٧ ، ٦ : ○ الحازمي، عليان
- ٢١٧ ، ١٦٠ : ○ حجازي، محمود فهمي
- ٢٣ : ○ الحذيفي، علي
- ٤٣٧ : ○ الحرّيزي، محمد بن أحمد الحنفي
- ٧٦ ، ٧٢ ، ٧١ : ○ حسان، تمام
- ٢٢٦ : ○ حسن، عباس
- ١٤٩ : ○ حسين، عبد الحميد
- ٢٢٥ ، ٢١٨ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٩٤ ، ٢٠٩ : ○ ابن حسين، فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان
- ٣٧٦ : ○ حسين، مختار الطاهر
- ٢٣ : ○ الحصري، محمود
- ٢٩٣ : ○ الحقييل، عبد الله بن حمد
- ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ : ○ الحكمي، علي بن سلطان
- ٤١٠ : ○ حمادي، محمد ضاري
- ٤٤٩ : ○ الحمد، غاتم قدوري
- ٢٠٩ : ○ الحمد، منيرة محمود

- ١٢٣، ١٢١، ١٢٠، ١١٩ : الحملاوي، أحمد ○
- ٣١٤ : الحموي، ياقوت ○
- ١٩٥ : الحميدي، عبد الرحمن بن عبد الله ○
- ٢٢٦، ٢٢٤، ٢١٤، ٢١١، ٩٨، ٩٤ : الحنود، إبراهيم بن صالح ○
- ٢٣١، ٢٣٠
- ٢١٤، ٢١٣، ١٩٤، ١٢٠، ١٧٢، ١٨٨ : أبو حيان، محمد بن يوسف ○
- ٤٢٧، ١٨٠، ١٢١، ١٠٩، ١٠٠ : ابن خالويه، الحسين بن أحمد ○
- ٤٣٩، ٤٣٤
- ٤٤٤ : الخوراني، أبو الحسن محمد بن محمد ○
- ٤٤١، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٥ : ابن خباز، أحمد بن الحسين بن أحمد ○
- ١٥١، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٤، ١٣٩ : الخثران، عبد الله بن حمد ○
- ١٧٢، ١٧٠، ١٦٤، ١٥٥، ١٥٣
- ١٩٨، ١٨١، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣
- ٢٢٨، ٢١٦، ٢٠٩، ٢٠٠، ١٩٩
- ٢٩٢، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٨٢
- ٤٨٣، ٤٦٨، ٤٤٤، ٤٣٢، ٤٢٨
- ٤٣٥ : ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي ○
- ٣٩١ : أبو خشبة، عبد الملك عباس ○
- ٢١٩، ٢٠٩ : الخضير، عبد الرحمن بن عبد الله ○
- ١٤٠ : ابن الخطاب، عمر ○
- ١٩٤ : الخفاف، محمد بن أحمد بن عبد الله ○
- ٢٨٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥ : ابن خلدون، عبد الرحمن ○
- ٢٩٩
- ٣٩١ : خواجي، عقيلي ضيف الله ○
- ٤٤٠، ١٨٠، ١٧٥ : الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف ○
- ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٦١ : الدؤلي، أبو الأسود ○
- ٢٨٨، ١٨٣، ١٦٢
- ٤٤٤ : الدالي، محمد أحمد ○

- ٣٠٢ : الدامغاني، الحسين بن محمد ○
- ٢١٧، ١٠٢، ٩١ : الدايل، عبد الله بن حمد ○
- ١٦٢ : الدجني، فتحي عبد الفتاح ○
- ٤٠٠ : الدخيل، حمد بن ناصر الدخيل ○
- ٣٠٦ : درويش، عبد الله ○
- ٤١٥، ٣٣٦، ٣١٦، ٣٠٥، ١٠٠ : ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن ○
- ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٢، ٤٥٧ : الدعجاني، محمد بن حمود ○
- ٤٧٣، ٤٦٩
- ٤٤١، ٤٣٥، ١٨٦، ١٨٥ : الدماميني، محمد بدرالدين بن أبي بكر بن عمر ○
- ٣٤٥ : الدميري، كمال الدين محمد بن موسى ○
- ٤٦٢، ٤٤١، ٤٣٥، ٤٣٢ : ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك ○
- ٥١ : الدُّوري ، حفص بن سليمان ○
- ٣٧٦ : الدوش، سيّد عوض الكريم ○
- ٣١٧ : الدينوري، أبو حنيفة أحمد داود ○
- ٣٧١، ٣٢٠ : الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر ○
- ١٥٨ : الرباحي، محمد بن يحيى ○
- ٤٤٢، ٤٣٩، ٤٣٤ : ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله ○
- ٢٢٤، ١٩٥ : الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى ○
- ٣٨٦، ٣٨٤ : الريح، محيي الدين خليل ○
- ٤١٢ : الزاوي، ○
- ٢١٣، ٢١٢، ١٥٧، ١٤٢ : الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي ○
- ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٣ : الزبيدي، سعيد جاسم ○
- ١٧٣، ١٧٢، ١٦٩
- ٤١٢، ٤٠٩، ٣٢٠ : الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني ○
- ٤٤٥، ١٧٩ : الزجاج، أبو إسحاق ○
- ٢٢٤، ٢٢٠، ١٨٩، ١٨٧، ١٤٩ : الزجاجي، أبو القاسم ○
- ٤٧٤، ٤٦١، ٤٥٨، ٤٤٨، ٤٣٥، ٤٤١
- ٤٧٦

- الزنجاني، محمد أحمد
 ٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤
 : ٢٩٨، ٤٢٧
- الزهراني، ناصر بن عبد العزيز
 : ٥٥
- السامرائي، إبراهيم
 : ٣٠٩، ٤١٠
- السامرائي، فاضل
 : ٣١٣، ٣١٤
- سبّاك، زينب بنت أسعد هاشم بن محمد
 : ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦
- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز
 : ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢
- السحيمي، سلمان بن سالم
 : ٨، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩
- ابن السراج، أبو بكر بن سهل
 : ٩٤، ١٧٢، ٢١١، ٢٢٤، ٢٦٢
 : ٢٦٤، ٢٦٦
- السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري
 : ٤٠٩
- سعد، جورج نعمة
 : ٣٨٩، ٣٨٦، ٣٨٤، ٥٨
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق
 : ٤٣٨، ٤٣٢
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم
 : ٣١٧، ٣٠٠
- السلوم، يوسف إبراهيم
 : ٣٩٣، ٣٩٢
- السليم، فريد
 : ٢٦٠
- سليمان، عبد الرحمن علي
 : ٢٠٢
- سليمان، مصطفى أحمد
 : ٣٦٨، ٣٦٥
- السويداء، عبد الرحمن بن زيد
 : ٣٢٥
- السويل، عبد العزيز بن إبراهيم
 : ١٧، ١٨، ٣٨، ٣٩، ٦٧، ٧١، ٧٣
 : ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨١
- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر
 : ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٦٤، ٦٥، ٦٩، ٧٣
 : ٧٥، ٧٦، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ١٠١
 : ١٢١، ١١٥، ١٢٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠
 : ١٦١، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٠
 : ١٧٤، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١

٢٠٠، ١٩٨، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٣، ١٨٧ =

٤٣٩، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٣، ٢٠٢، ٢٠٣

٤٦١، ٤٦٢، ٤٥٨، ٤٥٢، ٤٤٨، ٤٤٣

٤٧٦، ٤٧٤، ٤٦٩، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣

١٥٧ :

٣٧٠، ٣٦٩، ٣٢٠، ٣١٧ :

٤٦٢، ١٤٩، ١٩٥، ١٩٨، ٢٢٤، ٤٣٦ :

٤٦٣

٦٤ :

٤٤٦، ٢٦٤، ١٧٩، ١٨٨، ٢١٧، ٢٦٣ :

٣٩١ :

١٩٧ :

٤٠٠، ٣٣٩، ٣٣٧ :

٤١٢ :

٣٩١ :

٣٨٦ :

٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٤ :

٧١، ٦٩، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥ :

١٠١، ٩٨، ٩٦، ٩٢، ٧٥، ٧٤، ٧٣

١١٦، ١٢٦، ١٢٤، ١٢٣، ١٢١، ١١٦

٤٨٣، ٤٢٨، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢٠٩

٢٠٠ :

٣١٦، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢ :

٢٧١ :

١٥٨، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٣٩ :

٢٧١، ١٢٧ :

٤٦٧، ٣٤٥ :

٤٤٣، ٤٣٩ :

○ ابن السيد، أبو محمد عبدالله بن محمد البطليوسي

○ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل

○ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله

○ ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله

○ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

○ شاش، علي

○ الشاطبي، محمد بن يوسف

○ الشدياق، أحمد فارس

○ الشرتوني، سعيد الخوري

○ شعبان، عبد المنعم

○ الشلقاني

○ الشمري، هزاع بن عيد

○ الشمسان، أبو أوس إبراهيم

○ الشتتمري، الحجاج يوسف بن سليمان

○ الشيباني، أبو عمرو

○ الشيخ، محمد الرفاعي

○ الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج

○ صالح، دفع الله أحمد

○ الصغاني، رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد

○ الصفار، أبو قاسم بن علي بن محمد

- الصفاقسي، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد : ٤٤٣
- الصقلي، محمد بن أبي الفرج : ٤٣٢
- صيني، عثمان محمود : ٤٤٦
- صيني، محمود إسماعيل : ٣١، ٧٩، ١٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٧١، ٣٦٥، ٣٤٨، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٦
- ٤١٢، ٣٩١
- الضبيب، أحمد محمد : ٤٠٦، ٤٠٧
- ضومط، جبر : ٢٨٣
- ضيف، شوقي : ١٥٨، ١٤٣
- ابن طالب، علي : ١٤٥، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٤٦، ٤٦٨
- الطبلاوي، محمد : ٢٣
- ابن الطحان، أبو الأصيغ عبدالعزيز بن علي بن محمد : ٤٤٢
- ابن الطراوة، أبو الحسين سليمان بن محمد : ١٨٧، ١٥٧، ١٠٢، ١٠١، ١٨٨، ١٩٤
- الطعمة، صالح جواد : ٣٨٦
- ابن طلحة، أبو بكر محمد : ١٩٤، ١٩٥
- الطنطاوي، محمد : ١٥٤
- الظاهري، أبو تراب : ٣٤٢، ٣٤٤، ٤٠٧
- الظاهري، أبو عبد الرحمن بن عقيل : ٤١٥، ٤٢٢
- ظفر، جميل أحمد : ٢٦٦
- العايد، سليمان بن إبراهيم : ١٠، ١١، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥
- ٩٧، ١٠١، ٢١٠، ٢١٩، ٤٢٨، ٤٣٢
- ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٥٣
- ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧١
- ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٣
- العايد، صالح بن حسين : ٢٥٩، ٤٦٠، ٤٥٣، ٤٥٠، ٤٤٣، ٤٦١
- ابن عباس، عبدالله : ١٤١، ١٤٢، ٣٤٣
- عبد الحميد، محمد محيي الدين : ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠
- عبد الرحمن، بهاء الدين عبد الوهاب : ٤٤٣، ٤٤٤

- ٢٣ : ○ عبد الصمد، عبد الباسط
- ٤٠٦ : ○ عبد العال، عبد المنعم سيد
- ٣٦٨ ، ٣٦٥ : ○ عبد العزيز، ناصف مصطفى
- ٣٩١ : ○ عبد الله، عمر الصديق
- ٣٤٨ ، ١١٢ ، ١١٠ : ○ عبده، داود
- ١٩٦ ، ١٩٥ : ○ العبدى، أبو طالب
- ٣٠٠ : ○ أبو عبيد، القاسم بن سلام
- ٢٠٨ ، ١٠٢ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ، ٢٠٧ : ○ العبيدان، موسى
- ٢٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢١٩ ، ٢١٨
- ٤٧٦ ، ٤٧٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ : ○ العتيبي، تركي بن سهو بن نزال
- ٤٣٨ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ : ○ العثيمين، عبد الرحمن بن سليمان
- ٤٥٠ ، ٤٤٩ ، ٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١
- ٤٦٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٢
- ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٦٩
- ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ : ○ العثيمين، محمد بن صالح
- ٦٦ : ○ العجمي، فالخ بن شبيب
- ٤٦٧ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ : ○ عرب، سلوى محمد عمر
- ٤٦٨
- ٤٤ : ○ العربي، صلاح عبد المجيد
- ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٣ ، ٧٩ ، ٣٣ : ○ عريف، محمد خضر
- ٤٤٤ : ○ العزام، محمد عبد الله
- ٢١٥ : ○ العسكري، مها
- ٤٤٣ ، ٣١٥ ، ٣٠١ : ○ العسكري، أبو هلال
- ٤٤٣ ، ١٥٧ ، ١٢٠ : ○ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد
- ١٠٠ : ○ عزيمة، عبد الخالق
- ٢٩٣ ، ١٤٦ ، ٢٢٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ : ○ عطار، أحمد عبد الغفور
- ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠
- ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦

٤٠٤،٤٠١،٣١٨،٣١٤،٣١٢،٣١٣=
 ،٤٥٥ ،٤٤٩ ،٤٤٧ ،٤٢٧ ،٤٠٥،٤٠٦
 ،٤٧٥ ،٤٧١ ،٤٧٠ ،٤٦٤ ،٤٥٦،٤٥٧
 ٤٨٣ ،٤٧٨ ، ٤٧٦

- ٢٢٤ ،٢١١ : عطار، نجلاء محمد نور عبد الغفور ○
- ٣٠٧ ،٣٠٦ : العطية، خليل إبراهيم ○
- ٢٢٩ : ابن عفان، عثمان ○
- ٢٩٩ : العقاد، عباس محمود ○
- ٢٥٧ ،٢١٤ : ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن ○
- ٢٣٩ ،٢٣٦ ،٢٣٤ : العقيل، عبد العزيز بن صالح ○
- ٤٤ : العقيلي، عبد العزيز ○
- ٣١٩ : العقيلي، محمد بن أحمد ○
- ٥٤ : العقيلي، محمد بن سعد ○
- ٤٦١ ،٤٣٩ ،٤٣٨ ،١٩٦ ،١٩٥ : العكبري، أبو البقاء ○
- ١٦٢ : ابن العلاء، أبو عمرو ○
- ٢٨٥ ،٢٨٤ ،٢٨٠ ،٢٧٦ ،٩٧ ،٩١ : العلولا، منيرة بنت سليمان ○
- ٢٠٩ : العمار، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ○
- ٣٧١ ،٣١١ ،٣١٠ : عمر، أحمد مختار ○
- ٥٤ : العمري، خميس ○
- ٤٧٥ ،٤٧٤ ،٤٥٧ ،٤٥٥ ،٢٧،٤٣٦ : العمري، محمد ○
- ٢٠٨ ،١٧٨ ،١٧٧ ،٩٧،١٦٤،١٧٦ : العمير، صالح بن سليمان ○
- ٤٤٦ ،٢٢٩ ،٢١٩
- ٤٣٧ ،٤٣٥ ،٤٢٨،٤٢٩،٤٣٢،٤٣٣ : العميري، محسن بن سالم ○
- ٤٦٤ ،٤٦٣ ،٤٦٢ ،٤٥٧ ،٤٤٨،٤٥٦
- ٤٨٣ ،٤٧٦ ،٤٧٤ ،٤٧٢ ،٤٦٩ ،٤٦٧
- ٢٩٤ ،٢٨٢ ،٢٨١ ،٢٨٠ : عواد، محمد حسن ○
- ٢٣٠ ،٢٢٨ ،٢٢٦ ،٢٠٧ ،١٧٨ : العوفي، معيض بن مساعد ○
- ٤٤٧ ،٤٤٣ ،٤٣٩ ،٤٣٠

- الغامدي، إبراهيم بن عبد الله بن جمهور
: ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٤،
٤٤٨، ٤٥٧، ٤٧٣، ٤٧٥
- الغامدي، أحمد محمد أبو عريش
: ٢٠٩
- الغامدي، سعد بن حمدان
: ٤٣٤
- الغامدي، منصور محمد
: ٢٠، ٤٦
- الغريبي، سعد عبد الله
: ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٦١، ٦٩،
٧١، ٧٣، ٧٦
- الغلابي، مصطفى
: ٢٦٧
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم
: ٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد
: ١٤٩، ٣١٦، ٣٤٥، ٤٠١، ٤٠٧،
٤٠٨، ٤١٥، ٤١٦
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد
: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٨، ٢٢٤،
٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٦
- الفاضل، محمد
: ٢٥٩
- الفاكهي، جمال الدين بن عبد الله بن أحمد
: ١٦٠، ٢٥٧، ٤٥٠
- الفراء، يحيى بن يزيد
: ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩،
١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،
١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ٣١٧
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد
: ٦، ٧، ٨، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ١٤٩،
١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨،
١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧،
١٨٠، ١٨٣، ٢١٣، ٣٠٠، ٣٠٤،
٣٠٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٥٧، ٤٠١،
٤٠٦، ٤٦٨، ٤٦٩
- فرهود، حسن شاذلي
: ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٨،
٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٨،
٤٦٠، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦،
٤٦٨، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨

- فريجة، أنيس : ٢٨٩، ٢٨٢ :
- الفضلي، عبد الهادي : ١١٨، ١٠، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ٢٠٨، ١٥٦، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٨٢، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨ :
- الفوزان، عبد الله بن صالح : ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩ :
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب : ٤٠٠، ٣٤٥، ٣٣٩، ٣٣٧، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٢، ٤٣٣ :
- الفيصل، عبد العزيز بن محمد : ٣٣٦، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢ :
- الفيقي، إبراهيم حسين ضيف الله : ١٢٨، ١٢٩ :
- الفيل، عنيسة : ١٦٢ :
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي : ٣٢٠، ٣٥٧، ٣٧٣ :
- القارئ، أبو عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح : ٤٩، ٥١، ٥٤ :
- قاسم، رياض : ٣٠٣، ٣١١، ٣١٣ :
- ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد : ٢٤٢، ٤٧٨ :
- القاسمي، علي : ٣٨٤، ٣٨٦ :
- القاضي، عبد الفتاح : ٥٣ :
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم : ١٠٢، ٣٠٥، ٣١٦، ٣٣٦ :
- قبش، أحمد : ٣١٧ :
- ابن القبيصي، أبو عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي : ٢٦٢ :
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم : ١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٩٧ :
- القحطاني، مها محمد : ٢٧٢ :
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس : ٤٤٦ :
- القرشي، خضر عليان : ٣٩٨ :
- القرطي، ابن مضاء : ١٥٧ :
- القرني، عبد الله بن ناصر : ٩٣، ١٠٢ :
- القزازي، أبو عبد الله : ٤٣٥ :

- ٤٠٩ : ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي
- ٤٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٠ : قطرب، أبو علي محمد بن المستنير
- ٢٩٤ ، ٢٩١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ : القعود، عبد الرحمن بن محمد
- ٣٩٨ : قنيبي، حامد
- ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٤٠ ، ٤٣٥ : القنيعير، حسناء عبد العزيز
- ٢٠٢ : ابن القواس، عبدالعزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز
- ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ : القوزي، عوض بن حمد
- ١٨١ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٦٩ ، ١٧٢
- ٤٧٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥١ ، ٤٣٦ ، ١٨٣
- ٤٣٩ ، ٤٣٥ ، ٦٩ ، ٦٨ : القيسي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب
- ٢٢٥ ، ١٧٦ ، ١٦٦ ، ١٥٩ : الكسائي، علي بن حمزة
- ٣٠٢ : الكفوي، أبو البقاء
- ٤٤٥ ، ٤٣٧ : الكيشي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبداللطيف
- ١٩١ ، ١٩٠ : ابن لب، أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد
- ١٤٨ : ليتمان،
- ٢٢٩ ، ١٦٢ ، ١٤٣ ، ١٤٢ : الليثي، نصر بن عاصم
- ٤٦٩ ، ٤٣٩ ، ٤٣٧ ، ٤٣٠ : المؤيد، فائزة بنت عمر
- ٢٠٠ : الماردي، أبو بكر خطاب
- ١٤٥ : ماركس،
- ٨٨ : المازني، أبو عثمان
- ٣٨٨ : الماشطة، عبد المجيد
- ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٠٠ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٩٨ : ابن مالك، محمد بن عبدالله
- ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢١٤ ، ٢٤٨
- ٤٤١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ ، ٢٥٥
- ٣٩٢ : المالكي، عبد الله أبو عشي
- ٧٣ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ٢٦ ، ٢٢ ، ١٩ : مباركي، يحيى بن علي بن يحيى
- ٣٣٦ ، ٢٤٩ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٢٤ : الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد
- ٤٦٩ ، ٤٦٨

- المجاشعي، علي بن فضال بن علي : ٤٣٥، ٤٣١ :
○ المخزومي، مهدي : ١٨٠ :
○ مدكور، عاطف : ٤٤١ :
○ المرادي، الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي : ٤٦٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٢٠٢، ٢٠١ :
○ المزيني، حمزة : ١١٠، ١٠٩، ٧٦، ٧٥، ٣٧، ٣٥، ٣٦ :
٤٨٣، ١٤٤، ١١٧، ١١٥، ١١٢، ١١١ :
○ المسدي، عبدالسلام : ٣٨٩ :
○ مسعود، جبران : ٤١٢ :
○ مصطفى، إبراهيم : ١٩٩، ١٥٨ :
○ المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين : ٣٥٨، ٣١٧ :
○ ابن المظفر، الليث : ٦٧ :
○ المعتوق، أحمد محمد : ٤١١، ٤١٠، ٤٠٣، ٤٠١، ٤١٢، ٤١٧ :
٤٢٢، ٤٢٠ :
○ ابن معطي، يحيى بن عبدالمعطي : ٤٣٥، ٢١٤، ٢٠٢ :
○ المعلمي، يحيى عبد الله : ٢٧٠ :
○ مفتي، خديجة أحمد : ٢٢٨، ٢٠٨، ١٧٩ :
○ المقدي، محمد بن عبد الرحمن : ٢٠٩، ١٨٨، ١٨٦، ١٨٥، ٢١٦، ٢١٧ :
٤٤١، ٤٣٤ :
○ المكّي، أبو محيصة : ٢٢٧ :
○ المنشاوي، محمد : ٢٣ :
○ المنصور، أبو جعفر : ٢٢٧ :
○ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن علي : ٤١٢، ٤٠٧، ٣٤٥، ٣٣٦، ٣٢٠ :
○ المهلي، مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات : ٤٣٩، ٤٣٤ :
○ المهندس، كامل : ٣١٦ :
○ المهيري، عبد القادر : ١٤٣ :
○ الميداني، توفيق : ٣٩١ :
○ ابن أبي النجود، عاصم : ٢٢٩، ٥١، ٢٣ :
○ ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل : ١٩٩، ١٥٨، ١٥٧ :

- نصار، حسين ٣١٣، ٣١١، ٣٠٣، ٣٠٢ :
- نفظويه، أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة ٤٤٥ :
- نيل، علي فودة ٢٠٨، ١٩٣، ١٩٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١ :
- هارون، محمد عبد السلام ٤٧٨، ٤٤٧، ٤٢٧، ٤٠٨ :
- ابن هرمز، عبدالرحمن ١٦٢، ١٤٣ :
- الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد ٣١٦، ٣١٥ :
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ٢٠١، ١٩٣، ١٣١، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢ :
- ٢٥٤، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٧
- ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٥٦
- ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦١، ٢٦٢
- ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧
- هليل، محمد حلمي ٣٨٩، ٣٨٨ :
- الهمذاني، أبو الحسن عبدالرحمن بن عيسى ٣٧٠ :
- الهنائي، أبو الحسن علي بن الحسن (كراع النمل) ٤٣٦، ٤١٤، ٣٠٠ :
- ورش، عثمان بن سعيد ٣٨، ٣٧ :
- ابن ولاد، محمد ٣٠١ :
- وهبه، مجدي ٣١٦ :
- الوهبي، صالح بن سليمان ٩٨، ٩٦، ٩٢، ٩٥ :
- اليازجي، إبراهيم ٣٧٠ :
- اليازجي، نجات بنت عبد الرحمن علي ٢٠٢ :
- اليحصبي، عبدالله بن عامر ٢٢٩ :
- اليزيدي، إبراهيم ٤٣٢ :
- اليسوعي، رفائيل نخلة ٣٧٠ :
- يعقوب، إميل ٣٠٨ :
- ابن يعمر، يحيى ١٦٢ :
- ابن يعيش، موفق الدين ١٩٨ :
- يوسف، حيمور حسن ٤١٢، ٣٤٨ :
- ابن يونس، أبو بشر متى ١٤٩ :

فهرس المصادر والمراجع

- آراء سيويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس - دراسة وتحليل . نجاة بنت عبد الرحمن علي اليازجي . ط ١ . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- آراء في اللغة . أحمد عبد الغفور عطار . د- ط . جدة : المؤسسة العربية للطباعة . د- ت .
- إبدال الحروف في اللهجات العربية . سلمان بن سالم السحيمي . ط ١ . المدينة المنورة : مكتبة الغرباء الأثرية . ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- ابن جني عالم الصوتيات : مقدمة للدراسات الصوتية واللسانية لدى العرب المسلمين الأوائل . محمد حسن باكلا . ط ١ . طبع في إنجلترا . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ابن الطراوة النحوي . عياد عيد الثبيتي . ط ١ . الطائف : نادي الطائف الأدبي . ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ابن طلحة النحوي . عياد بن عيد الثبيتي . ط ١ . مكة المكرمة : مكتبة دار التراث . ١٤١٩هـ .
- ابن عقيل النحوي في كتابه المساعد - دراسة نحوية نقدية منهجية . إبراهيم بن صالح الخندود . ط ١ . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- ابن هشام الأنصاري - آثاره ومذهبه النحوي . علي فودة نيل . ط ١ . الرياض : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- أبنية الفعل - دلالاتها وعلاقتها . أبو أوس إبراهيم الشمسان . ط ١ . جدة : دار المدني . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي . فتحي عبد الفتاح الدجني . ط ١ . الكويت : وكالة المطبوعات . ١٩٧٤م .
- أبو طالب العبدى - حياته وآراؤه النحوية . عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي . مجلة الدراسات اللغوية . مج ١ . ع ٣ . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . رجب - رمضان ١٤٢٠هـ / أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩م .
- الاتجاهات الأساسية في الدرس النحوي . عبد الكريم محمد الأسعد . مجلة كلية الآداب (١) - جامعة الملك سعود . مج ١١ . الرياض : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي - لبنان في القرن التاسع عشر . رياض قاسم . ط ١ . بيروت : مؤسسة نوفل . ١٩٨٢م .
- الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون . عبد الله بن حمد الخثران . ط ١ . القاهرة : هجر . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر . أحمد بن محمد البنا . ط ١ . بيروت : عالم الكتب . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها . سليمان إبراهيم العايد . (دون معلومات) .
- احتمال الصورة اللفظية لغير وزن . سليمان بن إبراهيم العايد . مجلة جامعة أم القرى . س ٢ . ع ٣ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٠هـ .
- إحياء النحو . إبراهيم مصطفى . ط ٢ . القاهرة : د - ن . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- اختلاف الإعراب في القراءات السبع - توجيهه وعلاقته بالمعنى . موسى مصطفى العبيدان . ط ١ . د - ن . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيظ - جمعًا ودراسة . بدر بن ناصر البدر . د - ط . الرياض : مكتبة الرشد . ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- الإدراك الآلي للتضعيف في اللغة العربية . منصور محمد الغامدي . السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١٢ ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ١٠ إلى ١٤ مايو ١٩٩٢م . د - ط . الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب . الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي . تحقيق ودراسة : عبد الله علي الحسيني البركاتي و محسن سالم العميري . ط ١ . مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى . ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- الازدواج اللغوي بين الفصيحة والعامية وعلاجه . عبد الرحمن بن محمد القعود . بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية : ٢٣ - ٢٥ / ٥ / ١٤١٦هـ - ١٧ - ١٩ / ١٠ / ١٩٩٥م . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية اللغة العربية . مج ١ . الرياض : الإدارة العامة للثقافة والنشر - جامعة الإمام . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- أساس البلاغة . جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . مركز تحقيق التراث . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٥م .
- الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مائتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس . محمد حسن حسن جبل . د - ط . القاهرة : دار الفكر العربي . د - ت .
- الاستدلال في علم نظام الأصوات التوليدي . عبد العزيز بن إبراهيم السويل . مجلة كلية الآداب - جامعة الملك سعود . مج ١٣ . ع ٢ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٩٨٦م .
- الاستشهاد بالحديث في اللغة . محمد الخضر حسين . مجلة مجمع اللغة العربية . ج ٣ . شعبان ١٣٥٥هـ - أكتوبر ١٩٣٦م . القاهرة : مجمع اللغة العربية . ١٩٣٧م .

- الأسماء الاستنادية للمؤلفين السعوديين . إدارة الفهرسة والتصنيف . ط ١ . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- الإشارة إلى تحسين العبارة . علي بن فضال بن علي الجاشعي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . د - ط . الرياض : دار العلوم . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الأصل الصرفي لصيغ الفعل في اللغة العربية . حمزة بن قبلان المزيني . ط ١ . الرياض : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- الأصوات العربية . كمال بشر . د - ط . مصر : مكتبة الشباب . ١٩٩٠م .
- أصوات العربية بين التحول والثبات . حسام سعيد النعيمي . د - ط . العراق : جامعة بغداد . د - ت .
- الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه . عليان الحازمي . بحوث كلية اللغة العربية . س ٢ . ع ٢ . مكة المكرمة : جامعة القرى - كلية اللغة العربية . ١٤٠٠ / ١٤٠٥هـ .
- الأصوات العربية وتدرسيها لغير الناطقين بها من الراشدين . سعد عبد الله الغريسي . ط ١ . مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- أصوات العربية وحروفها للناطقين وغير الناطقين بها . محمد حسن باكلا وجورج نعمة سعد . ط ١ . طبع في بوستن ولندن ومكة المكرمة وتايبيه . ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م .
- الأصوات اللغوية . إبراهيم أنيس . د - ط . مصر : مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٩٢ .
- أصول علم العربية في المدينة . عبد الرزاق بن فراج الصاعدي . مجلة الجامعة الإسلامية . س ٢٨ . ع ١٠٥ و ١٠٦ . المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية . ١٤١٧ - ١٤١٨هـ .
- الأصول في النحو . أبي بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي . تحقيق : عبد السلام الفتلي . ط ٣ . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- إعراب الحديث النبوي . أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري . تحقيق : عبد الإله نبهان . دمشق : مجمع اللغة العربية . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- إعراب الشواهد الشعرية . نعيمة بنت سليمان الجويسم . ط ١ . الرياض : مطابع أضواء البيان . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن . لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني ، الملقب بقوام السنة . قدمت له ووثقت نصوصه ووضع فهارسه : فائزة بنت عمر المؤيد . د - ط . د - ن . ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- إعراب القراءات السبع وعللها . أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني النحوي الشافعي . حققه وقدم له : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ج ١ . ط ١ . القاهرة : مكتبة الخانجي . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الإعراب وأثره في ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية . منيرة بنت سليمان العلولا . د - ط . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٣م .

- الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق . صباح عبد الله بافضل . ط ١ . الدمام : الدار السعودية . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح . لأبي الحسين بن الطراوة السبتي المالقي (سليمان بن محمد) . تقديم وتحقيق : عياد بن عيد الثبيتي . ط ١ . مكة المكرمة : مكتبة دار التراث . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- الأفعال . لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي . تحقيق : حسين محمد محمد شرف ومحمد مهدي علام . ج ١ . د - ط . القاهرة : مجمع اللغة العربية . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام . محمد بن عبد الله بن مالك الجباني . تحقيق ودراسة : سعد بن حمدان الغامدي . ط ١ . مكة المكرمة : مركز إحياء البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- أل الزائدة اللازمة - مواضعها وأحكامها . عبد الرحمن بن عبد الله الخضير . ط ١ . الرياض : مركز الدراسات والإعلام - دار إشيليا . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ألوان من التوجيهات الإعرابية في الفروع النحوية . عبد الكريم محمد الأسعد . مجلة كلية الآداب - جامعة الملك سعود . مج ١٤ . ع ٢ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- الأمالي . لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي . ط ١ . مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق . ١٣٢٤هـ .
- الإمتاع والمؤانسة . أبي حيان التوحيدي . صححه وضبطه وشرح غريبه : أحمد أمين وأحمد الزين . د - ط . دار مكتبة حياة . د - ت .
- أهداف واستخدامات معامل اللغات وأثرها في تنمية المهارات اللغوية . صلاح عبد المجيد العربي وعبد العزيز العقيلي . د - ط . الرياض : دار المريخ . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام . ط ٥ . بيروت : دار الجليل . ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- إيضاح شواهد الإيضاح . أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي . دراسة وتحقيق : محمد بن حمود الدعجاني . ط ١ . بيروت : دار الغرب الإسلامي . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- الإيضاح العضدي . أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي . حققه وقدم له : حسن شاذلي فرهود . ط ١ . مصر : مطبعة دار التأليف . ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- الإيضاح العضدي . أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . ط ٢ . الرياض : دار العلوم . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الإيضاح في علل النحو . أبي القاسم الزجاجي . تحقيق : مازن المبارك . ط ٥ . بيروت : دار النفائس . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- البحث اللغوي . محمود فهمي حجازي . د - ط . القاهرة : دار غريب . د - ت .
- البحث اللغوي عند العرب . أحمد مختار عمر . ط ٦ . القاهرة : عالم الكتب . ١٩٨٨ م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . لابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الأشيلي السبي .
- تحقيق ودراسة : عياد بن عيد الشبيبي . ط ١ . بيروت : دار الغرب الإسلامي . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ م .
- بعض أوجه الاتفاق والاختلاف الصوتية بين العربية الفصحى واللهجة الحجازية - دراسة لسانية تطبيقية مقارنة . محمد خضر عريف . مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية . س ٦ . ع ٨٤ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .
- البعلي اللغوي وكتابه شرح حديث أم زرع والمثلث ذو المعنى الواحد . تحقيق ودراسة : سليمان بن إبراهيم العايد . د - ط . مكة المكرمة : مكتبة الطالب الجامعي . د - ت .
- البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب . عبد الله بن حمد الدليل . ط ١ . الرياض : مكتبة الرشد . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- البندنجي ومعجمه التقفية في اللغة . خليل إبراهيم العطية . مجلة اللسان العربي . مج ١٧ . المغرب : مكتب تنسيق التعريب - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية . ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .
- البنك الآلي السعودي للمصطلحات - باسم . مجلة اللسان العربي . ع ٢٣ . مكتب تنسيق التعريب - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية . ١٩٨٢م - ١٩٨٣م .
- بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك . عبد الكريم محمد الأسعد . مجلة الدارة . س ٩ . ع ٢ . الرياض : دار الملك عبد العزيز . المحرم ١٤٠٤هـ / أكتوبر ١٩٨٣ م .
- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة . عبد الكريم محمد الأسعد . ط ١ . الرياض : دار العلوم . ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس . للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . تحقيق : عبد العليم الطحاوي . الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء . ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس . للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . تحقيق : حسين نصّار . الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء . ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب . محمد المختار ولد آباه . ط ١ . بيروت : دار التقريب بين المذاهب الإسلامية . ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . أبي البقاء العكبري . تحقيق ودراسة : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ . بيروت : دار الغرب الإسلامي . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- التمتة في التصريف . أبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي (ابن القبيصي) . تحقيق ودراسة : محسن بن سالم العميري . ط ١ . مكة المكرمة : نادي مكة الثقافي الأدبي . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .

- التجويد الميسر . أبي عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ . ط ٩ . المدينة المنورة : مكتبة الدار . ١٤١٤هـ .
- التحديد في الإتقان والتجويد . أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني . دراسة وتحقيق : غانم قدوري الحمد . ط ١ . عمّان : دار عمار . ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ .
- تحفة مجد الصريح في شرح كتاب الفصح . أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي . دراسة وتحقيق : عبد الملك بن عيضة بن رداد الشبلي . د - ط . القاهرة : مكتبة الآداب . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- التحفة الوفية بمعاني حروف العربية . لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي . دراسة وتحقيق : صالح بن حسين العايد . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ع ١٩ . الرياض : عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام . جمادى الأولى ١٤١٨هـ .
- التحيز اللغوي - مظاهره وأسبابه . حمزة قبلان المزيني . (مستل من الأبحاث) . س ٤٣ . د - ن . ١٩٩٥م .
- التخلص من التماثلات لفظاً . أبو أوس إبراهيم الشمسان . المجلة العربية للعلوم الإنسانية . س ١٢ . ع ٤٧ . الكويت : مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت . ربيع ١٩٩٤م .
- التداخل في اللغات - دراسة لغوية قرآنية . منيرة بنت سليمان العلولا . مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها . مج ١٢ . ع ١٩ . مكة المكرمة : مطابع جامعة أم القرى . شعبان ١٤٢٠هـ / نوفمبر ١٩٩٩م .
- تراتيب المداخل في المعجم العربي . علي القاسم . وقائع تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها . الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج . ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- تراثنا الحضاري والثقافي بحاجة إلى نظرة وأمانة . توفيق محمد شاهين . مجلة البعث الإسلامي . مج ٢٨ . ع ١ . الهند : تصدرها ندوة العلماء . رمضان ١٤٠٣هـ / يونيو و يوليو ١٩٨٣م .
- ترقيق الرء وتفخيمها في القراءات القرآنية . حمزة بن قبلان المزيني . مجلة كلية الآداب - جامعة الملك سعود . مج ١٥ . ع ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- التضمين في النحو العربي . منيرة محمود الحمد . مجلة جامعة الملك سعود . الآداب ٢ . مج ٥ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- التطور الصوتي التاريخي في اللغات السامية الكلاسيكية . فالح بن شبيب العجمي . مجلة العصور . مج ٨ . لندن : دار المريخ . يناير ١٩٩٣م / ١٤١٣هـ .
- التطور النحوي للغة العربية . برجشتراسر . أخرجه وصححه وعلق عليه : رمضان عبد التواب . ط ٣ . القاهرة : مكتبة الخانجي . ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

- تعاقب الحركات القصيرة وحذفها في اللغة العربية قديماً . حمزة المزيني . مجلة أبحاث اليرموك - سلسلة الآداب واللغويات . مج ١٣ . ع ٢ . الأردن : عمادة البحث العلمي والدراسات العليا - جامعة اليرموك . ١٩٩٥ م .
- التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمخيزين . سليمان بن إبراهيم العايد . مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . السنة ٢٠ . ع ٧٩ ، ٨٠ . رجب - ذو الحجة ١٤٠٨ هـ .
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى . عبد الله بن صالح الفوزان . ط ١ . الرياض : مكتبة الرشد . ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- تعريب العلوم ووضع المصطلحات . خضر عليان القرشي . مجلة اللسان العربي . ع ٢٢ . المغرب : مكتب تنسيق التعريب - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية . ١٩٨٢ / ١٩٨٣ م .
- تعقيب الدكتور أحمد نصيف الجناي على بحث (المعجم العربي الذي نظم إليه) للشيخ محمد حسن آل ياسين . المعجمية العربية - أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي ١٥-١٦ شعبان ١٤١٢ هـ / ١٨-١٩ شباط ١٩٩٢ م . د-ط . بغداد: المجمع العلمي العراقي . ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- تعلم الصرف العربي بنفسك . محمود إسماعيل صيني ومحمد الرفاعي الشيخ ودفعت الله أحمد صالح . د - ط . الرياض : دار المريخ . ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني . تحقيق : محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدي . ط ١ . د - ن . ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- التعليق على كتاب سيويه . أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي . تحقيق وتعليق : عوض بن حمد القوزي . ط ١ . القاهرة : مطبعة الأمانة . ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- التعليق الوافية بشرح الأبيات الثمانية في الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها منه . نظم ابن أم قاسم المرادي . تحقيق : صالح بن سليمان العمير . ضمن (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) الرياض : كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- التعليم المبرمج بين النظرية والتطبيق . جري بوكرتار . ترجمة : فخر الدين القلا ومصباح الحاج عيسى . ط ١ . الكويت : دار القلم . ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- التغيرات الصوتية في المبني للمفعول . أبو أوس إبراهيم الشمسان . مجلة جامعة الملك سعود . الآداب (١) . مج ٤ . الرياض : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- تفسير غريب ما في كتاب سيويه من الأبنية ، أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني . تحقيق ودراسة : محسن بن سالم العميري . ط ١ . مكة المكرمة : المكتبة التجارية . ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه . لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الأندلسي الأشبيلي . تحقيق ودراسة : علي بن سلطان الحكمي . مجلة الجامعة الإسلامية . س ٢٢ - ٢٥ . ع ٨٥ - ١٠٠ . المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية . المحرم ١٤١٠ هـ - ذوالحجة ١٤١٣ هـ .
- التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء . تعريب وتحريرو : محمود إسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين . ط ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- التقرير السنوي عن برنامج تعريب التعليم الهندسي . مركز التعريب التقني - كلية الهندسة - جامعة الملك عبد العزيز . د - ط . جدة : مطابع جامعة الملك عبد العزيز . ١٤٠٢ هـ - ١٤٠٣ هـ .
- التكملة . أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . ط ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض . ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- تكملة الجواب وتبرئة الرأي النجیح في نسبة شرح الفصح . بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن . عالم الكتب . مج ٢٠ . ع ٤ . الرياض : دار تقيف . المحرم - صفر ١٤٢٠ هـ / مايو - يونيو ١٩٩٩ م .
- التكنولوجيا اللغوية وتعليم الأصوات . محمد حسن باكلا . السجل العلمي للندوة العالمية الأولى لتعليم العربية لغير الناطقين بها (الرياض : ١٧ - ٢١ ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ / ٢٦ - ٣٠ مارس ١٩٧٨ م) . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض . ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- التمهيد في علم التجويد . للإمام محمد بن محمد بن الجزري . تحقيق : علي حسين البواب . ط ١ . الرياض : مكتبة المعارف . ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- التمهيد في معرفة التجويد . أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار . تحقيق : غانم قدوري الحممد . ط ١ . عمان : دار عمار . ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب . أبي بكر محمد بن عبد الملك الشتريني . دراسة وتحقيق : معيض بن مساعد العوفي . ط ١ . جدة : دار المدني . ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .
- تهذيب الصحاح . محمود بن أحمد الزنجاني . تحقيق : عبد السلام محمد هارون و أحمد عبد الغفور عطار . د - ط . مصر : دار المعارف . د - ت .
- ثلاثة كتب في المثلثات ، لأبي إسحاق الزجاج ، وابن حبيب تمام بن عبد السلام ، وأبي البيان نبأ بن محظوظ . تحقيق : سليمان بن إبراهيم العايد . مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية . س ٣ . ع ٤٤ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١١ هـ .
- ثلاثيات الأفعال المقول فيها أفعال أو أفعال بمعنى واحد وزوائده . لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك و أبي الفتح محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي . تحقيق : سليمان بن إبراهيم العايد . د - ط . القاهرة : دار الطباعة والنشر الإسلامية . د - ت .
- الجاسوس على القاموس . أحمد فارس الشدياق . د - ط . بيروت : دار صادر . ١٢٩٩ هـ .
- جامع الدروس العربية . مصطفى الغلاييني . ط ٢٢ . بيروت : المكتبة العصرية . ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

- جداول التجويد . محمد بن سعد العقيلي . ط ١ . الرياض : دار طيبة . ١٤١٩هـ .
- الجمان في تجويد القرآن - حاشية على نظم تحفة الأطفال والعلماء في تجويد القرآن للشيخ الجمزوري . ناصر بن عبد العزيز الزهراني . ط ١ . جدة - مكة : دار المنارة . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب . أبو أوس إبراهيم الشمسان . ط ١ . د - ن . ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- جملة الصلة في العربية والإنجليزية - دراسة تقابلية . عبد العزيز بن صالح العقيل . ط ١ . الرياض : دار العلوم . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح . بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن . عالم الكتب . مج ٢٠ . ع ١ . الرياض : دار تقيف . رجب - شعبان ١٤١٩هـ / نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨م .
- الجوهري ليس مبتكر منهج النحوية في المعجم العربي . حمد الجاسر . مجلة العرب . س ١ . ج ١ . الرياض : دار اليمامة . ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- الجوهري مبتكر منهج الصحاح . أحمد عبد الغفور عطار . ط ١ . دار الأندلس . ١٤٠٠هـ .
- حاشية الأجرومية . عبد الرحمن بن محمد بن قاسم . ط ٤ . د - ن . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الحاشية العصرية . عبد الكريم محمد الأسعد . ط ١ . الرياض : دار الشواف . ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- حديث (ما) أقسامها وأحكامها . محمد بن عبد الرحمن المقدي . د - ط . الرياض : النادي الأدبي . ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية . محمد ضاري حمادي . ط ١ . بغداد : اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- حركة الإحياء اللغوي في بلاد الشام . نشأة طبيان . د - ط . دمشق : ح . فؤاد طبيان . ١٩٧٦م .
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث . محمد ضاري حمادي . د - ط . الجمهورية العراقية : وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد . ١٩٨٠م .
- الحركة اللغوية في لبنان في الصدر الأول من القرن العشرين . أمين نخلة . ط ٢ . بيروت : منشورات مجلة الورود . ١٩٥٨م .
- حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها . أبو أوس إبراهيم الشمسان . ط ١ . جدة : دار المسدي . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- حروف الممدود والمقصود . أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . ط ١ . الرياض : دار العلوم . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- الحسن والإحسان في ما خلا عنه اللسان - وهو مستدرک علی صاحب لسان العرب . عبد الله بن عمر البارودي الحسيني . ط ١ . بيروت : عالم الكتب . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

- الحصيلة اللغوية أهميتها - مصادرها - وسائل تنميتها . أحمد محمد المعتوق . د - ط . الكويت : عالم المعرفة . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- حياة الحيوان الكبرى . لكامل الدين محمد بن موسى الدميري . ط ٥ . مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - محمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء . ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- الخصائص . أبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق : محمد علي النجار . د - ط . بيروت : دار الكتاب العربي . د - ت .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري . عبد القادر رحيم الهيتي . ط ٢ . بنغازي : منشورات جامعة قاريونس . ١٩٩٣م .
- الخلاصة الصرفية المستخلصة من مطولات النحاة لطلاب الكليات المتخصصة والمعاهد العلمية . إبراهيم حسين ضيف الله الفيقي . د - ط . د - ن . مطابع التراث . د - ت .
- الخلاصة من أحكام التجويد . أبو عزام خميس بن ناصر العمري . ط ٢ . الطائف : دار الطرفين . ١٤١٥هـ .
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد . غانم قدوري الحمد . ط ١ . العراق : وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- دراسات في الإعراب . عبد الهادي الفضلي . ط ١ . جدة : قامة . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- دراسات لغوية . موسى مصطفى العبيدان . ط ١ . د - ن . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م . الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث . محمد حسين آل ياسين . ط ١ . بيروت : دار مكتبة الحياة . ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- الدراسات اللغوية في العراق . عبد الجبار جعفر القزاز . د - ط . العراق : منشورات وزارة الثقافة والإعلام . ١٩٨١م .
- الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري . أحمد نصيف الجنابي . د - ط . القاهرة : مكتبة التراث . ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني العربي . محمد حلمي هليل . تقدم اللسانيات في الأقطار العربية . وقائع ندوة جهوية أبريل ١٩٨٧م الرباط . منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - يونسكو . ط ١ . بيروت : دار الغرب الإسلامي . ١٩٩١م .
- دراسة السمع والكلام - صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك . سعد عبد العزيز مصلوح . ط ١ . القاهرة : عالم الكتب . ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- دراسة الصوت اللغوي . أحمد مختار عمر . ط ٣ . القاهرة : عالم الكتب . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- دراسة الظواهر النحوية في القراءات القرآنية الواردة في كتاب شرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري . صالح بن سليمان العمير . مجلة جامعة الملك سعود . الآداب (١) مج ٢ . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

- دراسة القضايا الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في شرح القوائد السبع لابن الأنباري . صالح بن سليمان العمير . ضمن كتاب (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها - كتاب علمي متخصص محكم) . الرياض : البحث العلمي - كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري . عياد الشبتي . السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات . القسم الرابع - اللغة والأدب . د - ط . الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- دروس في علم الصرف . أبو أوس إبراهيم الشمسان . ط ١ . الرياض : مكتبة الرشد . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- دفاع عن الفصحى . أحمد عبد الغفور عطار . ط ١ . مكة المكرمة : د - ن . ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- دلالات حروف الجر الوظيفية . موسى العبيدان . ط ١ . دار إسراء . ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- دليل أعضاء هيئة التدريس السعودي ونتائجهم . وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- دليل حصر الكفاءات العلمية السعودية من حملة الماجستير . الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي - وزارة التعليم العالي . ١٤١٢هـ .
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك . عبد الله صالح الفوزان . ط ١ . الرياض : دار المسلم . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- الدليل الشافي على تأملات ونظرات الدالي في شرح الفصح للزمخشري . إبراهيم عبد الله جههور الغامدي . عالم الكتب . مج ٢٠ . ع ٤ . الرياض : دار تقيف . الحرم - صفر ١٤٢٠هـ / مايو - يونيو ١٩٩٩م .
- الدماميني - حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد . محمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدي . ط ١ . الرياض : الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- رأي المدرسة التوليدية التحويلية في تحليل الأصوات . إبراهيم كونغ الجو . مجلة اللسان العربي . ع ٤٥ . الرباط : جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب . صفر ١٤١٩هـ / يونيو (حزيران) ١٩٩٨م .
- رؤية جديدة في نشأة النحوي العربي . صباح عبد الله محمد بافضل . ط ١ . الرياض : مكتبة التوبة والدمام : مكتبة العزيزية . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- رحلة كتاب سيويه من البصرة . عوض بن حمد القوزي . مجلة كلية الآداب . مج ١٤ . ع ٢ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح . إبراهيم عبد الله جهور الغامدي . عالم الكتب . مج ٢٠ . ع ٢ . الرياض : دار ثقيف . رمضان - شوال ١٤١٩هـ / يناير - فبراير ١٩٩٩م .
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة . أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي . تحقيق : أحمد حسن فرحات . ط ٣ . عمّان : دار عمار . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- رفقا بالفصحي . عبد الله بن حمد الحقيّل . ط ١ . الرياض : دار أضواء المعرفة . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- الزحف على لغة القرآن . أحمد عبد الغفور عطار . د - ط . بيروت : مطابع دار العلم للملايين . ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م .
- السبعة في القراءات . لابن مجاهد . تحقيق : شوقي ضيف . ط ٢ . القاهرة : دار المعارف . ١٩٨٠م .
- سر صناعة الإعراب . أبي الفتح عثمان بن جني . دراسة وتحقيق : حسن هندراوي . ط ٢ . دمشق : دار القلم . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- شذا العرف في فن الصرف . أحمد الحملاوي . د - ط . بيروت : المكتبة الثقافية . د - ت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل . ج ٤ . ط ٢٠ . القاهرة : دار التراث . ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- شرح أبنية سيويه . أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . ط ١ . الرياض : دار العلوم . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .
- شرح الأمّودج في النحو . محمد بن عبد الغني الأردبيلي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . ط ١ . الرياض : دار العلوم . ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- شرح التصريف . عمر بن ثابت الثماني . تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي . ط ١ . الرياض : مكتبة الرشد . ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي . تحقيق ودراسة : سلوى محمد عمر عرب . د - ط . مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى . ١٤١٩هـ .
- شرح الحدود النحوية . جمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي . دراسة وتحقيق : صالح بن حسين العايد . د - ط . الرياض : إدارة الثقافة والنشر - جامعة الإمام محمد بن سعود . د - ت .
- شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس . قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حتّا نصر الحتي . ط ١ . بيروت : دار الناشر العربي . ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . ابن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . د - ط . بيروت : المكتبة العصرية . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- شرح عيون الإعراب . علي بن فضال الجاشعي . تحقيق ودراسة : حسناء عبد العزيز القنيعير . ط ١ . د - ن . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

- شرح الفصيح . لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق ودراسة : إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي . د - ط . مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى . ١٤١٧هـ .
- شرح الفصيح ليس للزمخشري بل للإستراباذي . محمد عبد الله العزام . عالم الكتب . مج ٢١ . ع ٣٠٢ . الرياض : دار ثقيف . رمضان - شوال - ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٢٠هـ / يناير - فبراير - مارس - أبريل ٢٠٠٠ م .
- شرح الفصيح المنسوب للزمخشري - تحقيق نسبه ، ونظرات فيه . محمد أحمد الدالي . عالم الكتب . مج ٢٠ . ع ١ . الرياض : دار ثقيف . رجب - شعبان ١٤١٩هـ / نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٨ م .
- شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ليس له ألبتة . محمد أحمد الدالي . عالم الكتب . مج ٢١ . ع ٣٠٢ . الرياض : دار ثقيف . رمضان - شوال - ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٢٠هـ / يناير - فبراير - مارس - أبريل ٢٠٠٠ م .
- شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية . لابن لب الغرناطي . تحقيق : عياد الشبيبي . مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي . ع ٦ . د - ن . ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ .
- شرح كتاب سيويه . للفقهاء الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي . حققه وعلق عليه ووضع دراسته : معيض بن مساعد العوفي . ط ١ . المدينة المنورة : دار المآثر . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتحمير . صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي . تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ . بيروت : دار الغرب . ١٩٩٠ م .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير . أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين . درسه وحققه : تركي بن سهو بن نزال العتيبي . ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م .
- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة . لابن أم قاسم المرادي النحوي . حققه وعلق عليه : عبد الهادي الفضلي . د - ط . بيروت : دار القلم . د - ت .
- الشرط بـ (إن) و (إذا) في القرآن الكريم . علي فودة نيل . مجلة كلية الآداب - جامعة الرياض . مج ٤ . س ٤ . ١٣٩٥ - ١٣٩٦هـ / ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي . دراسة وتحقيق : الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي . ط ١ . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- شواذ النسب . سليمان بن إبراهيم العايد . ضمن كتاب (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها - كتاب علمي متخصص محكم) . الرياض : البحث العلمي - كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م .
- شواهد القرآن . أبو تراب الظاهري . د - ط . جدة : النادي الأدبي الثقافي . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . ط ٤ . بيروت : دارالعلم للملأين . ١٩٩٠م .
- الصحاح ومدارس المعجمات العربية . أحمد عبد الغفور عطار . ط ٤ . بيروت : دار العلم للملأين . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- الصفوة الصفية في شرح الدررة الألفية . لتقي الدين إبراهيم بن الحسن (النيلي) . تحقيق : محسن بن سالم العمري . د - ط . مكة المكرمة . معهد البحوث العلمية - مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى . ١٤١٩هـ .
- صناعة المعجم الحديث . أحمد مختار عمر . ط ١ . مصر : عالم الكتب . ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء واأحدثين . يحيى علي مبارك . مجلة جامعة أم القرى . س ٩ . ع ١٢ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- الصوتيات والفونولوجيا . مصطفى حركات . ط ١ . بيروت : المكتبة العصرية . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- صيغ المبالغة بين القياس والسماع . عياد بن عيد الشبيبي . ضمن كتاب (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها - كتاب علمي متخصص محكم) . الرياض : البحث العلمي كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- صيغة فَعْل في العربية . سليمان بن إبراهيم العايد . ضمن كتاب (بحوث لغوية وأدبية) . د - ط . مكة المكرمة : معهد اللغة العربية - جامعة أم القرى . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- صيغة فَعْلَى في العربية . عبد الله بن ناصر القرني . مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها . مج ١٢ . ع ١٩ . مكة المكرمة : مطابع جامعة أم القرى . شعبان ١٤٢٠هـ / نوفمبر ١٩٩٩م .
- طبقات النحويين واللغويين . لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . د - ط . مصر : دار المعارف . ١٩٧٣م .
- ظاهرة الاستغناء في اللغة العربية . أحمد محمد أبو عريش الغامدي . مجلة كلية اللغة العربية . ع ١٩ . ج ١ . القاهرة : كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - فرع الزقازيق . ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك . إبراهيم بن صالح الوندود . مجلة الدراسات اللغوية . مج ١ . ع ٤ . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . شوال - ذو الحجة ١٤٢٠هـ / يناير - مارس ٢٠٠٠م .
- ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي . صالح بن سليمان الوهبي . مجلة جامعة الملك سعود . مج ٢ . الآداب ٢ . الرياض . عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- ظاهرة التآخي في العربية . فاطمة عبد الرحمن رمضان بن حسين . ط ١ . مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية - جامعة أم القرى . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي - بحث في المنهج . عبد الله بن حمد الخثران . ط ١ . الرياض : النادي الأدبي . ١٤٠٨هـ .

- ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية في المدة الزمنية : المد الفرعي بسبب الهمز . يحيى علي مباركي . مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة . س ١٠ . ع ١٥ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ظاهرة المد في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية للمدة الزمنية : المد الطبيعي . يحيى علي مباركي . مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر . ع ١٥ . ج ٣ . ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة . نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار . ط ١ . د - ن . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- عقود اللمع في النحو . أبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق : حسن شاذي فرهود . مجلة كلية الآداب . مج ٥ . الرياض : جامعة الرياض . ١٩٧٧م - ١٩٧٨م .
- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي . محمود السعران . د - ط . بيروت : دار النهضة العربية . د - ت .
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة . محمود فهمي حجازي . د - ط . مصر : دار غريب . د - ت .
- علم اللغة المبرمج . كمال إبراهيم بدري . ط ٢ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- علم اللغة النفسي . عبد المجيد سيد أحمد منصور . ط ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- العواد يصحح المفاهيم الخاطئة في اللغة والشعر . مجلة الرائد . ٢٢/٣/١٣٨٣هـ .
- العين . لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي . د - ط . العراق : منشورات وزارة الثقافة والإعلام . ١٩٨٢م .
- غاية المرید في علم التجويد . عطية قابل نصر . ط ٤ . د - ن . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- الغرر المثلثة والدرر المبتثة . مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي . تحقيق ودراسة : سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد . د - ط . مكة المكرمة - الرياض : مكتبة نزار مصطفى الباز . د - ت .
- غريب الحديث . للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي . تحقيق ودراسة : سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد . ط ١ . مكة المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- الغريبين (غريبي القرآن والحديث) . لأبي عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي . ط ١ . الهند : طبع بإعانة وزارة المعارف والشئون الثقافية للحكومة العالية الهندية - بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب . ابن الخباز النحوي الموصلی . ويلها المقدمة للؤلؤة في النحو ، نظم : جمال الدين أبي المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد السرمري الخبلي . حققهما وعلق عليهما : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ . القاهرة : مكتبة الخانجي . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- فصيح العامي في شمال نجد . عبد الرحمن بن زيد السويداء . ط ١ . الرياض : دار السويداء . (ج ٢ : ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م) و (ج ٣ : ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) .

- فعل في دلالتها على الجمعية . سليمان إبراهيم العايد . مجلة الجامعة الإسلامية . س ٢١ . ع ٨٣ ، ٨٤ . المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية . رجب - ذو الحجة ١٤٠٩ هـ .
- فلسفة اللغة العربية وتطورها . جبر ضومط . د - ط . مصر : مطبعة المقتطف والمقطم . ١٩٢٩ م .
- الفهرست . أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم . تحقيق : رضا تجددًا بن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني . ط ٣ . دار المسيرة . ١٩٨٨ م .
- الفوائد الغصورية في شرح المقصورة . محمد بن أحمد بن هشام اللخمي . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . ط ١ . بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة . ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- في أصول الكلمات . محمد يعقوب تركستاني . ط ١ . د - ن . ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- في التصريف . الإمام عبد القاهر الجرجاني . تحقيق وتعليق : محسن سالم العميري . ط ١ . مكة المكرمة : مكتبة التراث . ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- في القلب المكاني . عبد الكريم الأسعد . مجلة كلية الآداب . مج ١٠ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٩٨٣ م .
- في نحو القرآن والقراءات . موسى مصطفى العبيدان . ط ١ . د - ن . ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم . الحسين بن محمد الدامغاني . حققه ورتبه وأكمله وأصلحه : عبد العزيز سيد الأهل . ط ١ . بيروت : دار العلم للملايين . ١٩٧٠ م .
- القاموس المحيظ . مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي . تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- قراءات نقدية في كتب سعودية . بكري شيخ أمين . ط ١ . جدة : الدار السعودية . ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي . أبو أوس إبراهيم الشمسان . ط ١ . جدة : دار المدني . ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- قضايا الجملة الخبرية في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الرابع الهجري . معيض بن مساعد العوفي . ط ١ . د - ن . ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي - دراسة نحوية استقرائية . فاطمة بنت عبد الرحمن حسين . ط ١ . مكة المكرمة : شركة مكة . ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- قضايا ومشكلات لغوية . أحمد عبد الغفور عطار . ط ٢ . مكة المكرمة : د - ن . ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- القلب المكاني . محمد العمري . مجلة جامعة أم القرى . س ٦ . ع ٨ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٤ هـ .
- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود . أبي عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ . ط ٥ . المدينة المنورة : مكتبة الدار . ١٤١٠ هـ .

- القواعد الثلاثون في علم العربية . شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي . تحقيق : عثمان محمود صيني . مجلة جامعة أم القرى . س ١٠ . ع ١٥ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية - بحث لساني تطبيقي . محمد خضر عريف . مجلة جامعة الملك عبد العزيز - كلية الآداب والعلوم الإنسانية . مج ٤ . جدة : جامعة الملك عبد العزيز . ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- القواعد النحوية مادتها وطريقتها . عبد الحميد حسين . ط ٢ . مصر : مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٥٢م .
- القواعد والفوائد في الإعراب . للشيخ الإمام الأجل السيد ركن الدين جمال الإسلام أبي محمد بن محمد أبي الحسن الخاوراني الشوكاني . حققه ودرسه : عبد الله بن حمد الخثران . د - ط . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٣م / ١٤١٣هـ .
- القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل . ف . عبد الرحيم . ط ١ . دمنهور : مكتبة لينة . ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- القيمة الكمية والزمنية لصوت القلقة في الأداء القرآني - دراسة تطبيقية . يحيى بن علي بن يحيى مباركي . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ع ٢٢ . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - عمادة البحث العلمي . ربيع الآخر ١٤١٩هـ .
- الكتاب - كتاب سيويه . أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . ط ٢ . القاهرة : مكتبة الخانجي . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- كتاب العين في ضوء النقد اللغوي . نعيم سلمان البدري . ط ١ . عمّان : دار أسامة . ١٩٩٩م .
- لا قياس بين صحاح الجوهري وتفنية البندنجي . بقلم إبراهيم السامرائي . ضمن (كتاب الجوهري مبتكر منهج الصحاح) . لأحمد عبد الغفور عطار . ط ١ . دار الأندلس . ١٤٠٠هـ .
- اللامات - دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية . عبد الهادي الفضلي . ط ١ . بيروت : دار القلم . ١٩٨٠م .
- اللغ بالراء . سليمان بن إبراهيم العايد . مجلة جامعة أم القرى . س ٣ . ع ٥ . مكة المكرمة : جامعة أم القرى . ١٤١١هـ .
- لسان العرب . أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفرقي المصري . د - ط . بيروت : دار صادر . د - ت .
- اللسانيات العربية : مقدمة وبيلوغرافية . محمد حسن باكلا . د - ط . لندن : مؤسسة مانسل المحدودة . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- اللغة تدريسيًا واكتسابيًا . محمود أحمد السيد . ط ١ . الرياض : دار الفيصل الثقافية . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .

- اللغة العربية بين القاعدة والمثال . أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري . د - ط . بريدة : نادي القصيم الأدبي . ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- لفظ ليس ومعناها في التراث العربي . عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العمار . مجلة الدراسات اللغوية . مج ١ . ع ٢ . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ .
- اللع في العربية . أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق : فائز فارس . ط ٢ . الأردن : دار الأمل . ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- لهجة بني كلاب . موسى مصطفى العبيدان . ط ١ . جدة : البلاد . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ليس في كلام العرب . الحسين بن أحمد بن خالويه . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . ط ٢ . مكة المكرمة . ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه . الإمام إبراهيم بن أبي محمد يحيى الزبيدي . تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ . د - ن . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ما تم من الأفعال الناسخة في القرآن . إبراهيم بن سليمان البعيمي . مجلة الدراسات اللغوية . مج ١ . ع ١ . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . محرم - ربيع الأول ١٤٢٠هـ / أبريل - يونيو ١٩٩٩م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة . أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي . تحقيق وتعليق : عوض بن حمد القوزي . ط ٢ . مصر : طبع بمطابع دار المعارف . ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر . داود عبده . المجلة العربية للعلوم الإنسانية . مج ٣ . ع ٩ . الكويت : جامعة الكويت . شتاء ١٩٨٣م .
- المبدع في التصريف . لأبي حيان النحوي الأندلسي . تحقيق وشرح وتعليق : عبد الحميد السيد طلب . ط ١ . الكويت : مكتبة دار العروبة . ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها . لأبي الحسن الهنائي (كراع النمل) . تحقيق : محمد بن أحمد العمري . ط ١ . مصر : طبع بمطابع دار المعارف . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- مجمل اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي . دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان . ط ١ . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- محاضرات في التطبيق النحوي . عبد الكريم محمد الأسعد . ط ١ . الرياض : دار الشواف . ١٩٩٤م .
- المحاورات النحوية في أمالي الزجاجي - دراسة وتحقيقاً ونقلاً . زينب بنت أسعد هاشم بن محمد سيّك . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ع ١٩ . الرياض : عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . جمادى الأولى ١٤١٨هـ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلي . د - ط . القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي . ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- مخارج الحروف وصفاتها . للإمام الأصمعي السمرقاني الإشبيلي المعروف بابن الطحان . تحقيق : محمد يعقوب تركستاني . ط ٢ . د - ن . ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- مختصر الصرف . عبدالمهادي الفضلي . د - ط . بيروت : دار القلم . د - ت .
- مختصر في ذكر الألفات ، أبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . مجلة كلية الآداب . مج ٦ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض . ١٩٧٩م .
- مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري . محمد بن صالح العثيمين . ط ١ . الرياض : مؤسسة آسام . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- مختصر النحو . عبدالمهادي الفضلي . ط ١٦ . جدة : دار الشروق . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- المدارس النحوية . شوقي ضيف . ط ٤ . القاهرة : دار المعارف . د - ت .
- مدخل إلى علم اللغة . محمود حجازي . ط ٢ . توزيع دار الثقافة . ١٩٩٢م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة . عبد العال سالم مكرم . ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة . مصطفى عبد العزيز السنجرجي . ط ١ . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- مذاهب وطرائق في تعليم اللغات - وصف وتحليل . جاك رتشاردز و ثيودور روجرز . ترجمة : محمود إسماعيل صيني و عبد الرحمن عبد العزيز العبدان و عمر الصديق عبد الله . د - ط . الرياض : دار عالم الكتب . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- مراجعات لسانية . حمزة بن قبلان المزيني . (كتاب الرياض) عدد ٧٥ . د - ط . الرياض : مؤسسة اليمامة الصحفية . ١٤٢٠هـ / فبراير ٢٠٠٠م .
- مراحل تطور الدرس النحوي ، عبد الله بن حمد الخثران . د - ط . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٣م / ١٤١٣هـ .
- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات . مجد الدين المبارك بن محمد (ابن الأثير) . تحقيق : إبراهيم السامرائي . د - ط . العراق : رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي . ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- الزهر في علوم اللغة وأنواعها . عبد الرحمن جلال الدين السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي . ط ٣ . القاهرة : دار التراث . د - ت .
- مسألة الاختيار بين الضمة والكسرة في مضارع فعل . حمزة بن قبلان المزيني . مجلة جامعة الملك سعود . الآداب (١ ، ٢) . مج ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج - توثيقاً ودراسة . إبراهيم بن صالح الخندود . ط ١ . د - ن . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري - جمعاً وتصنيفاً وتعليقاً . فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين . ط ١ . عجمان : مطابع العامري . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- مسائل في المعجم . إبراهيم بن مراد . ط ١ . بيروت : دار الغرب الإسلامي . ١٩٩٧م .
- المصباح المنير . أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ . ط ١ . القاهرة : دار الحديث . ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- المصطلح النحوي - نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري . عوض حمد القوزي . ط ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض . ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- المصطلح النحوي عند ابن قتيبة . صالح بن سليمان العمير . مجلة الدارة . س ١٧ . ع ٣ . الرياض : دار الملك عبد العزيز . ربيع الآخر - جمادى الأولى - جمادى الآخرة . ١٤١٢هـ .
- مصطلحات أبي بكر بن الأنباري الكوفية - بحث في مجال الدرس النحوي الكوفي . صالح بن سليمان العمير . مجلة جامعة الملك عبد العزيز . مج ٣ . جدة : مركز النشر العلمي - جامعة الملك عبد العزيز . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث . الأمير مصطفى الشهابي . ط ٣ . بيروت : دار صادر . ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- مصطلحات ليست كوفية . سعيد جاسم الزبيدي . د - ط . عمان : دار أسامة . ١٩٩٨م .
- مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها . عبد الله بن حمد الخثران . ط ١ . القاهرة : هجر . ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- المطاوعة : معناها وأوزانها . صالح بن سليمان الوهبي . مجلة جامعة الملك سعود . الآداب (١) . مج ٦ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
- مع الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي المتوفى سنة ٣٧٩هـ - عرض ونقد وتحليل : عبد القدوس الأنصاري . ط ١ . بريدة : مطبوعات نادي القصيم الأدبي - مشاركة مع مجلة المنهل السعودية . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد . عبد الله درويش . د - ط . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- المعاجم اللغوية العربية . أحمد محمد المعتوق . د - ط . أبوظبي : المجمع الثقافي . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- المعاجم اللغوية العربية - بدءاً وتطورها . إميل يعقوب . ط ٢ . لبنان : دار العلم للملايين . ١٩٨٥م .
- المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها . أحمد بن عبد الله الباتلي . ط ١ . الرياض : دار الراجحة . ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

- معجم الأدباء . ياقوت الحموي . راجعته وزارة المعارف العمومية . الطبعة الأخيرة . مصر : مطبوعات دار المأمون . د - ت .
- معجم أسماء الأسد . هزاع بن عيد الشمري . ط ١ . الرياض : دار أمية . ١٤١٠ هـ .
- معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية . عبد المنعم سيد عبد العال . ط ٢ . القاهرة : مكتبة الخانجي . د - ت .
- معجم الأمثال العربية . محمود إسماعيل صيني وناصر مصطفى عبد العزيز ومصطفى أحمد سليمان . ط ١ . بيروت : مكتبة لبنان . ١٩٩٢ م .
- معجم تكنولوجيا الوسائل السمعية والبصرية : إنجليزي - عربي . محمود إسماعيل صيني وعمر الصديق عبد الله . د - ط . لبنان : مكتبة لبنان . ١٩٨٧ م .
- معجم جديد في ألفاظ العامة . أحمد محمد الضبيب . مجلة كلية الآداب . الرياض : جامعة الرياض . س ٤ . مج ٤ . ١٣٩٥ - ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٥ - ١٩٧٦ م .
- المعجم الذي نريد . فاضل صالح السامرائي . المعجمية العربية - أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي ١٥-١٦ شعبان هـ / ١٨-١٩ شباط ١٩٩٢ م . د - ط . بغداد : المجمع العلمي العراقي . ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية . محمود إسماعيل صيني ومختار الطاهر حسين وسيد عوض الكريم الدوش . ط ١ . بيروت : مكتبة لبنان ناشرون . ١٩٩٦ م .
- معجم الطلاب - معجم سياقي للكلمات الشائعة . محمود إسماعيل صيني وحيومر حسن يوسف . د - ط . بيروت : مكتبة لبنان . ١٩٩١ م .
- المعجم العربي - بحوث في المادة والمنهج والتطبيق . رياض زكي قاسم . ط ١ . لبنان : دار المعرفة . ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- المعجم العربي - نشأته وتطوره . حسين نصار . ط ٤ . دار مصر للطباعة . ١٩٨٨ م / ١٤٠٨ هـ .
- المعجم العربي الأساسي . جماعة من كبار اللغويين العرب . د - ط . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . د - ت .
- المعجم العربي بالأندلس . عبد العلي الودغيري . ط ١ . الرباط : مكتبة المعارف الجديدة . ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- المعجم في بقية الأشياء . أبي هلال العسكري . أكمله وعلق عليه وضبطه : إبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلي . ط ١ . القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية . ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م .
- معجم الكتاب والمؤلفين في المملكة العربية السعودية . شركة الدائرة للإعلام المحدودة . ط ٢ . الرياض : الدائرة للإعلام المحدودة . ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- معجم اللهجة اخلية لمنطقة جازان . محمد بن أحمد العقيلي . ط ٢ . جازان : شركة محمد بن أحمد العقيلي وشركاه التضامنية . ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

- معجم المصطلحات الإدارية - إنجليزي - عربي ، مع مسرد عربي - إنجليزي . محمد بن عبد الله البرعي ومحمد بن إبراهيم التويجري . ط ١ . الرياض : مكتبة العبيكان . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- معجم المصطلحات الدينية . عبد الله أبو عشي المالكي وعبد اللطيف الشيخ إبراهيم . ط ٢ . الرياض : مكتبة العبيكان . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- معجم المصطلحات العسكرية - عربي - إنجليزي . يوسف إبراهيم السلوم . ط ١ . الرياض : مكتبة العبيكان . ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث . عبد المجيد المشاطة . مجلة اللسان العربي . ع ٢٤ . ١٩٨٤-١٩٨٥م .
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - عربي إنجليزي و إنجليزي عربي . محمد حسن باكلا وآخرون . ط ١ . بيروت : مكتبة لبنان . ١٩٨٣م .
- معجم مصطلحات هندسة الإنتاج . مصطفى عبد المنعم شعبان وآخرون . د - ط . جدة : مركز النشر العلمي - جامعة الملك عبد العزيز . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- المعجم الوسيط . مجمع اللغة العربية . ج ١ . استنبول : المكتبة الإسلامية . د - ت .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم . لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر . تحقيق : ف . عبد الرحيم . ط ١ . دمشق : دار القلم . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز . عبد الكريم محمد عبد الكريم الأسعد . ط ١ . الرياض : دار المعراج الدولية . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- المغربُ في ترتيب المغرب . أبي الفتح ناصر الدين المطرزي . حققه : محمود فاخوري وعبد الحميد مختار . ط ١ . بيروت : مكتبة لبنان ناشرون . ١٩٩٩م .
- المغني الجديد في علم الصرف . محمد خير حلواني . د - ط . بيروت : دار الشرق العربي . د - ت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب . أبي محمد عبد الله بن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . د - ط . دار إحياء التراث العربي .
- مفاتيح العلوم . للخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف . حققه وقدم له ووضع فهرسه : إبراهيم الأبياري . ط ١ . بيروت : دار الكتاب العربي . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- المفصل في علم العربية . أبي القاسم محمود بن عمر الرمخشري . د - ط . بيروت : دار الجيل . د - ن .
- مقاصد المقاصد : مقاصد الشاطبي في شرح الألفية . عياد عيد الشيتي . د - ط . مكة المكرمة : مكتبة دار التراث . ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- مقالات منتخبة في علوم اللغة . عبد الكريم محمد الأسعد . ط ١ . الرياض : دار المعراج الدولية . ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- مقالات وآراء في اللغة العربية . حمد بن ناصر الدخيل . ط ١ . د - ن . ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني . تحقيق : كاظم بحر المرجان . د - ط . العراق : منشورات وزارة الثقافة والإعلام . ١٩٨٢م .

- مقدمة ابن خلدون . عبد الرحمن بن خلدون . ط ١ . بيروت : دار الكتب العلمية . ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- مقدمة الصحاح . أحمد عبد الغفور عطار . ط ٤ . بيروت : دار العلم للملايين . ١٩٩٠م .
- مقدمة في النحو . الشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بـ (الذكي) . تحقيق ودراسة : محسن سالم العميري . د - ط . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- المقدمة اللؤلؤة في النحو . نظم جمال الدين أبي المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد السرمرري الخبلي . ضمن كتاب: (الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب - ابن الخباز النحوي الموصلبي) حققهما وعلق عليهما : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ . القاهرة : مكتبة الخانجي . ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- المقصور والممدود . أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي المعروف بنفطويه . تحقيق : حسن شاذلي فرهود . مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض . مج ٤ . س ٤ . د - ن . ١٣٩٥-١٣٩٦هـ / ١٩٧٥-١٩٧٦م .
- الكنز العربي المعاصر - معجم في المترادفات والمتجانسات للمؤلفين والمترجمين والطلاب . محمود إسماعيل صيني وناصر مصطفى عبد العزيز ومصطفى أحمد سليمان . ط ١ . بيروت : مكتبة لبنان ناشرون . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- ملاحظات عن دراسات سيوية الصوتية . محمد حسن باكلا . مجلة اللسان العربي . مج ١٨ . ج ١ . الرباط : مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي . ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية . لأبي الحسين عبيدالله بن أبي جعفر أحمد بن عبيدالله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الأشبيلي . تحقيق ودراسة : علي بن سلطان الحكمي . ط ١ . د - ن . ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- المتع في التصريف . لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : فخر الدين قباوة . ط ١ . بيروت : دار المعرفة . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- من أسرار اللغة . إبراهيم أنيس . د - ط . مصر : مكتبة الأنجلو المصرية . د - ت .
- من حديث النحو والنحاة . عبد الكريم محمد الأسعد . مجلة الدارة . س ١٢ . ع ١ . الرياض : دار الملك عبد العزيز . شوال ١٤٠٦هـ / يونيو ١٩٨٦م .
- من صور الصناعة النحوية . عبد الكريم محمد الأسعد . مجلة الدارة . س ١٠ . ع ٤ . الرياض : دار الملك عبد العزيز . رجب ١٤٠٥هـ / مارس ١٩٨٥م .
- من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب . عبد العزيز بن محمد الفيصل . ط ١ . الرياض : مطابع الفرزدق التجارية . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- من في معلقة امرئ القيس - دراسة نحوية تطبيقية . مها العسكر . مجلة كلية اللغة العربية . ع ١٩ . ج ١ . القاهرة : كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - فرع الزقازيق . ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .

- مناظرة المسألة الزنبورية . محمد الباتل . مجلة جامعة الملك سعود . الآداب ٢ . مج ١٠ الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- مناهج البحث في اللغة . تمام حسان . د - ط . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٩٠م .
- المنتخب من غريب كلام العرب . لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي (كراع النمل) . تحقيق : محمد بن أحمد العمري . ط ١ . مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى . ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
- المنجد في اللغة . أبي الحسن علي بن الحسن الهنائي (كراع) . تحقيق : أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي . د - ط . د - ن . ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م .
- المنجد في اللغة والأعلام . المطبعة الكاثوليكية . ط ٣٠ . بيروت : دار الشروق . ١٩٨٨م .
- المنصوب على التقريب . إبراهيم بن سليمان البعيمي . مجلة الجامعة الإسلامية . س ٢٩ . ع ١٠٧ . المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية . ١٤١٨ - ١٤١٩هـ .
- الموجز في النحو . محمد إسماعيل جوهري . ط ٢ . جدة : طبع في دار عكاظ . ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين خلال ستين عامًا - ١٣٥٠ - ١٤١٠هـ . أحمد سعيد بن سلم . ط ١ . المدينة المنورة : نادي المدينة المنورة الأدبي . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٢م .
- الموضح في التجويد . عبد الوهاب بن محمد القرطبي . تقديم وتحقيق : غانم قدوري الحمد . ط ١ . عمّان : دار عمار . ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- الميسر : معجم مصطلحات هندسة وإدارة التشييد : إنجليزي - عربي . رضوان الجرف وعلي شاش . ط ١ . الرياض : مكتبة العبيكان . ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- الميسر في قواعد اللغة العربية للطلاب . مها محمد القحطاني . ط ١ . د - ن . (ج ١ : ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م) و (ج ٢ : ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) .
- نحاة الأندلس وتيسر الدرس النحوي . عياد عيد الشبتي (المحاضرات) . مج ١١ . د - ط . جدة : النادي الأدبي الثقافي . ١ - ٣ - ١٤١٣هـ / ٢٩ - ٨ - ١٩٩٢م .
- نحو ألفبائية صوتية عربية موحدة : اقتراح لعلماء الصوتيات العرب . عبد العزيز بن إبراهيم السويل . مجلة كلية الآداب . مج ١٣ . ع ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٩٨٦م .
- النحو العربي المبرمج للتعليم الذاتي . محمود إسماعيل صيني ودفع الله أحمد صالح ومحمد الرفاعي الشيخ . ط ١ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- نحو عربية ميسرة . أنيس فريجة . د - ط . بيروت : دار الثقافة . د - ت .
- النحو القرآني - قواعد وشواهد . جميل أحمد ظفر . ط ١ . مكة المكرمة : مطابع الصفا . ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- نحو القراء الكسوفيين . خديجة أحمد مفتي . ط ١ . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- نحو منهجية مدعمة بالحاسب لمعالجة ونشر المصطلح العربي - تجربة البنك الآلي السعودي للمصطلحات . الإدارة العامة للمعلومات - مدينة الملك عبد العزيز . السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات . د - ط . الرياض : مكتبة الملك عبد العزيز العامة . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- النحو الوافي . عباس حسن . ط ٨ . القاهرة : دار المعارف . د - ت .
- النحو والصرف بين التميمين والحجازيين . الشريف عبد الله البركاتي علي الحسيني البركاتي . د - ط . مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- نحو وعي لغوي . مازن المبارك . ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرحالة . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .
- نزهة الطرف في موانع الصرف . محمد بن أحمد الحنفي (الحريزي) . تقديم وتحقيق : فائزة بنت عمر المؤيد . د - ط . د - ن . ١٤١٥هـ .
- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها . هادي عطية مطر الهلالي . د - ط . بغداد : منشورات مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة - شعبة الدراسات الأدبية واللغوية . ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة . محمد الطنطاوي . ط ٤ . مصر : دار المعارف . ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- نشاط مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في مجال توثيق المصطلحات العلمية وتعريفها . عبد الرحمن بن عبد العزيز الفاضل . ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية . د - ط . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- النشاط المعجمي في الأندلس . يوسف عيد . ط ١ . بيروت : دار الجليل . ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .
- النظام الصوتي والصرفي في اللغة العربية - دراسة للفعل في اللغة المحكية في مكة المكرمة . محمد حسن باكلا . لونغمان - مكتبة لبنان .
- نظرات في التراث اللغوي العربي . عبد القادر المهيري . ط ١ . بيروت : دار الغرب الإسلامي . ١٩٩٣م .
- نظرات في كتاب تاج العروس من جواهر القاموس . حمد الجاسر . ط ١ . الرياض : المطابع الأهلية للأوفست . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- نظرات في المعجم الكبير وضع (مجمع اللغة العربية) في القاهرة - من حرف (الهمزة) إلى آخر حرف (التاء) . إبراهيم السامرائي وحمد الجاسر . د - ط . الرياض : مرامر للطباعة الإلكترونية . د - ت .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد . الإمام مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي . تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ . القاهرة : مكتبة الخانجي ، ومكة المكرمة : مكتبة التراث . ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

- النهاية في غريب الحديث والأثر. للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير). تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي . ط ١ . إحياء الكتب العربية . ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب . محمد بن أبي الوفاء بن أحمد الموصلبي . (ابن القبيصي) . تحقيق وتقديم : محسن سالم العميري . ط ١ . مكة المكرمة : دار التراث . ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . تحقيق : أحمد شمس الدين . ط ١ . بيروت : دار الكتب العلمية . ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- هوامش متفرقة على أصول الاحتجاج في النحو . عبد الكريم الأسعد . مجلة كلية الآداب . جامعة الرياض . مج ٨ . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض . ١٩٨١م .
- واقع تعريف التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية . عبد الله بن إبراهيم المهيدب . ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية . د - ط . الرياض : عمادة شئون المكتبات - جامعة الملك سعود . ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه . عبد الكريم محمد الأسعد . ط ١ . الرياض : دار المعارج الدولية . ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- الوجيز في النحو . يحيى عبد الله المعلمي . د - ط . الرياض : دار المعلمي . ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- الوسيط في تاريخ النحو . عبد الكريم محمد الأسعد . ط ١ . الرياض : دار الشواف . ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الوصف المشتق في القرآن الكريم - دراسة صرفية . عبد الله بن حمد الدايل . ط ١ . الرياض : مكتبة التوبة . ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- وفاء اللغة العربية بحاجات هذا العصر وكل عصر . أحمد عبد الغفور عطار . ط ٢ . مكة المكرمة : د - ن . ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ - ب	ملخص الدراسة
ج - ي	المقدمة
٨٦ - ١	الفصل الأول : الدراسات الصوتية
٣	المبحث الأول : الدراسات التراثية
٣	المطلب الأول : الشخصيات التراثية والنظرة الأصلية
٩	المطلب الثاني : الظواهر الصوتية
١٣	المبحث الثاني : الدراسات الحديثة
١٤	المطلب الأول : مخارج الأصوات وصفاتها
٢٠	المطلب الثاني : الجانب الفيزيائي في الدراسات الصوتية
٢٧	المطلب الثالث : ظواهر صوتية
٣٠	المطلب الرابع : التقابل الصوتي
٣٥	المطلب الخامس : الفونولوجيا التوليدية
٤٢	المطلب السادس : توظيف الدرس الصوتي في التكنولوجيا
٤٨	المبحث الثالث : التأليف التعليمي
٤٨	المطلب الأول : علم التجويد
٤٩	أولاً : المختصرات
٥٥	ثانياً : الحواشي
٥٧	المطلب الثاني : تعليم الأصوات العربية

٦٣ المبحث الرابع : الانتقادات الصوتية
٦٤ ١- النقد العام
٦٦ ٢- نقد المصطلحات الصوتية
٦٦ ٣- نقد مخارج الأصوات
٧٢ ٤- نقد صفات الأصوات
٧٧ ٥- نقد الصوائت
٧٩ ٦- نقد الحرف العربي

الفصل الثاني : الدراسات الصرفية

١٣٥ - ٨٧ المبحث الأول : النتاج التألفي
٨٩ المطلب الأول: التأليف التراثي
٩٠ أولاً : المجالات التأليفية
٩٤ - ٩١ ١- مجال القرآني ٢- مجال الموضوعي
 ٣- مجال المعجمي ٤- مجال الخلافي
١٠٢ - ٩٥ ثانيًا : سمات التأليف التراثي
١٠٣ المطلب الثاني : التأليف الحديث
١١٨ المبحث الثاني : التأليف التطبيقي

الفصل الثالث : الدراسات النحوية

١٣٨ المبحث الأول : البحث في تاريخ النحو
١٣٩ المطلب الأول: نشأة النحو العربي
١٤٥ المطلب الثاني : قضية التأثر والتأثير في النحو العربي
١٥١ المطلب الثالث : حركة الدرس النحوي
١٦٠ المبحث الثاني : المصطلحات النحوية
١٦١ الأولى : النزعة الشاملة لفترة محددة
١٧٠ الثانية : النزعة الخاصة بمدرسة نحوية
١٧٦ الثالثة : النزعة الخاصة بشخصية نحوية
١٨٠ الرابعة : النزعة الخاصة بدراسة مصطلح واحد

١٨٥	المبحث الثالث : الشخصيات النحوية
١٨٥	أولاً- اتجاه تغطية الجوانب المتعددة
١٩٦	ثانياً- الاقتصار على جانب واحد
٢٠٤	المبحث الرابع : النتائج التأليفية
٢٠٥	المطلب الأول: التأليف التراثي
٢١٥ - ٢٠٦	أولاً : المجالات التأليفية
	١- المجال القرآني
	٢- المجال الموضوعي
	٣- المجال الخلافي
	٤- المجال التحليلي
	٥- المجال الشعري
٢٣١ - ٢١٥	ثانياً : سمات التأليف التراثي
٢٣٢	المطلب الثاني : التأليف الحديث
٢٤١	المبحث الخامس : التأليف التعليمي
٢٤٢	أولاً : الحواشي
٢٥١	ثانياً : الشروح
٢٦٠	ثالثاً : المختصرات
٢٧٣	رابعاً : التطبيقات النحوية
٢٩٤ - ٢٧٩	المبحث السادس : الانتقادات النحوية
	قضية الإعراب : ١- الإعراب والمعنى
	٢- الإعراب ودعوى التيسير (التسكين)

٤٢٤ - ٢٩٦

الفصل الرابع : الدراسات المعجمية

٢٩٨	المبحث الأول : دراسات في المعجم العربي
٣١٩	المبحث الثاني : النشاط المعجمي التألفي
٣١٩	أولاً : معاجم المفردات والعبارات
٣١٩	١- معجم اللهجة المحلية لمنطقة جازان
٣٢٥	٢- فصيح العامي في شمال نجد
٣٣١	٣- من غريب الألفاظ المستعمل في قلب جزيرة العرب
٣٤٢	٤- شواهد القرآن

٣٤٤	٥- معجم أسماء الأسد
٣٤٨	٦- معجم الطلاب
٣٦١	٧- في أصول الكلمات
٣٦٥	٨- معجم الأمثال العربية
٣٦٨	٩- المكنز العربي المعاصر
٣٧٦	١٠- المعجم السياقي للتعبيرات الاصطلاحية
٣٨٤	ثانيًا : معاجم المصطلحات
٣٨٤	١- معاجم المصطلحات اللغوية
٣٩٨	٢- معاجم المصطلحات غير اللغوية
٤٠٠	المبحث الثالث : نظرات في المعاجم العربية
٤٠٠	المطلب الأول: الاستدراكات
٤٠٠	١- العامة
٤٠٤	٢- الخاصة
٤٤٠	المطلب الثاني: المقترحات

٤٢٥ - ٤٧٧

الفصل الخامس : التحقيق اللغوي ومناهجه

٤٢٨	مناهج التحقيق اللغوي
٤٣٠	أولاً: مقدمة التحقيق - قسم الدراسة
٤٣١	أ) المؤلف
٤٣١	١- منهج تناول المؤلف
٤٣٧	٢- منهج تناول المؤلفات
٤٤١	ب) الكتاب المحقق
٤٤٢	١- توثيق نسبة الكتاب
٤٤٧	٢- دراسة الكتاب وتحليله
٤٥٠	٣- نسخ المخطوط : وصفه - اختيار الأصل
٤٥٤	ثانيًا : تحقيق نص الكتاب - قسم التحقيق
٤٥٦	أولاً- المحافظة على نص المؤلف
٤٥٩	ثانيًا- المقابلة بين النسخ
٤٦٠	ثالثًا- تقويم النص

٤٦١ رابعاً- توثيق المتن
٤٦٤ خامساً- التخريج
٤٦٦ سادساً- التعليق
٤٦٨ سابعاً- التراجم والتعريفات
٤٦٩ ثامناً- التسلسل التاريخي
٤٧٠ ناكلاً: وضع الفهارس
٤٧٨ - ٤٨٤ الخاتمة
٤٧٨ أولاً: النتائج
٤٨٤ ثانياً: التوصيات
٤٨٥ الملاحق
٤٨٦ الملحق الأول: الأعلام السعوديون ونتاجهم المعتمد في الدراسة
٥٠٠ الملحق الثاني: نتاج اللغويين السعوديين المعتمد في الدراسة
٥٠١ الملحق الثالث: النتاج التألفي موزعاً على جوانب الدراسات اللغوية
٥٠٢ الملحق الرابع: النتاج التحقيقي موزعاً على جوانب الدراسات اللغوية
٥٠٣ الملحق الخامس: إسهام المؤسسات التعليمية العليا في النتاج التألفي
٥٠٤ الملحق السادس: إسهام المؤسسات التعليمية العليا في النتاج التحقيقي
٥٠٥ الملحق السابع: الرسائل الجامعية في النتاج اللغوي موزعة على الجانبين التألفي والتحقيقي
٥٠٦ الملحق الثامن: الرسائل الجامعية المعدّة في المملكة في النتاج التألفي
٥٠٧ الملحق التاسع: الرسائل الجامعية المعدّة في المملكة في النتاج التحقيقي
٥٠٨ الملحق العاشر: نشرة معهد بحوث الإلكترونيات والحاسبات بالرياض
٥٠٩ الفهارس العامة
٥١٠ فهرس الآيات القرآنية
٥١٢ فهرس الأبيات الشعرية
٥١٣ فهرس الأعلام
٥٢٩ فهرس المصادر والمراجع
٥٥٥ فهرس الموضوعات
٥٦٠-٥٦١ ملخص الدراسة بالإنجليزية

Study Abstract

This study deals with the characteristics of the language movement in Saudi Arabia during the period from 1351 H to 1420 H, which is one of the period through which the Arab world has undergone various language and intellectual trends that have a significant effect on language studies. The study embraced the following language aspects (phonetic, syntactical, semantical and lexical) that have occupied a significant place in the language area in the Kingdom in verification and computing. It has been limited to the published studies about Arabic language in the form of a book or a strict scientific magazine.

The study consists from five chapters: The first four ones are assigned for compiling and the fifth chapter for verification as follows:

The first chapter:

It is about the phonetic study, it consists from four researches as follows: heritage studies, the modern studies and their features, educational compiling and finally the phonetic criticisms in their both sides.

The second chapter:

It is about the semantic studies; it includes two researches as follows: the first is about the compiling productions in its both types; the heritage with its various aspects and the modern and the other which is the educational compiling.

The Third chapter

It is totally given to the syntax studies; it falls in six researches as follows a research in the syntax history, and syntax terminology, syntax characters and compiling productions at its heritage quality various attempts, and the modern with its methodology and then educational compiling and its routes and in the syntactic criticisms.

B *The fourth chapter*

It has been assigned for the lexical studies; it falls in three researches as follows:

The Arabic lexicon study, the lexical activity in compiling concerned the computing vocabulary and expressions lexicon, and the terminology lexicons, and in the end views on the Arabic lexicon comprehension and suggestions.

The fifth chapter

It is interested in clarifying the scientific approaches employed in the verification of phonetic, syntactical, semantical and lexical books.

The study concluded that the language movement in Saudi Arabia is characterized with rich production though it has a late start compared with the language lesson in some other Arab countries, because of various factors effect.

Moreover, it has shown that its generation stage represents the period of the Kingdom unification in 1351 H till the end of the ninth decade of the fourteenth Hejri century. Then it has been followed with the stage of development during the next period. It has shown that it has been affected by what has been going on in the International and Arab arenas about the language and those it has come out with various trends following some modern approaches employed in compiling and verification. Moreover, the study has referred that it has suffered from some deficiencies in certain aspects due to the absence of some factors like the language council, and rarity of concerned parties to adopt the publishing and distribution of the university production. Consequently the study has recommended considering these two essential factors.